

الملك فيصل بن الحسين

مبارك الحكمة الإدارية العليا
التي هي منسوبة لسياسة الدولة

في

السياسة الاجتماعية والمالية والتجارية والدستورية
والإدارية والهيكلية والهيكلية والمؤسسات
المالية والمؤسسات الاجتماعية والهيكلية

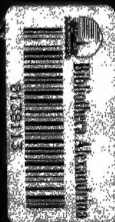
الملك فيصل بن الحسين

الملك فيصل بن الحسين
الملك فيصل بن الحسين

تحت إشراف

الملك فيصل بن الحسين
الملك فيصل بن الحسين

الملك فيصل بن الحسين



الملك فيصل بن الحسين
الملك فيصل بن الحسين

الدار العربية للموسوعات

د. حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والالعلمية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فسي

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمرافعات

المدنية والاجراءات الجنائية وباقي فروع القانون

« الجزء ٣٨ »

الهيئة العامة لكتبة الاسكندرية

ويتضمن المبادئ ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣

١٩٨٥-١٩٩٤

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكمانى

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقاً)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقاً)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

إصدار : ادار العربية للموسوعات (حسن الفكمانى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٣٩٣٦٦٣٠ - ص.ب : ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الى السادة الزملاء :

رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

تدتمت اليكم خلال فترة تزيد عن الاربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلداتها واجزاؤها الى عدد ٥٣٣) آخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزء) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ .

كما تدتمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الاول من (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزء) شاملة احكام المحكمة الادارية العليا مع غناوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) .

وحاليا اقدم لكم القسم الثانى من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزء) متعاوننا مع صديقى العزيز الدكتور نعيم عطية المحامى امام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا وقد تضمن هذا القسم احكام المحكمة الادارية

العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع
بمجلس الدولة (منذ النصف الثاني لعام ١٩٨٥ حتى نهاية السنة
القضائية ٩٣/٩٢ في سبتمبر ٩٣) .

أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره .

ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم .
أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع .

حسن الفكهاني

محام أمام محكمة النقض
رئيس قضايا البنك العربي
ثم وكيل قضايا بنك مصر
(سابقا)

القاهرة في أول فبراير ١٩٩٤

مقدمة

— ١ —

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الاول ما بين عام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التي قررتها احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ انشائه في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مئتبة ترتيبا ابجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والاحكام الصادرة من اعلى جهتين في مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الاداري والتأديبي والجمعية العمومية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الاول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحاماة والتدريس وغيرهم من العاملين بالقانون في شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربي كله ، وذلك على الاخص لسلامة المنهج الذي قبلت عليه الموسوعة ، ووزارة الاحكام والفتاوى التي احتوتها مجلداتها التي بلغ عددها اربعة ومشرين مجلدا ، ليس في مجال القانون الاداري لحسب ، بل في مجالات القانون كافة من مدنى وتجارى ودولى وجنائى وضريبى واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

— ٢ —

وتدور المجلة القضائية دون توقف ، وتبضى احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحصيف

المفاتي في بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فيضاف الى حصاد
المسنين اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار
من عطاء مجلس الدولة الذي يمكن في اطراد من اثره الفكر القانوني ،
وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساواته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق
القضائية ، صعودا لمدارج التصويب والتقييم والارساء ، حتى يجيء
الرصيد ثريا وافيا متجددا ، مذكلا لما قد يصانده الباحثون من
صعوبات ومشاق في اداء مهامهم ، موافرا بذلك عليهم الوقت والجهد
المبذول للتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشددهم الى ما يجب ان
يدلوا به من رأى في فتاويهم ، او يقضوا به في احكامهم ، او يسروا عليه
في بحوثهم الفقهية والجامعية . وكما سمعنا من اطلعوا على « الموسوعة
الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة »
بانجاز موضوعات أسنلت اليهم في وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه
لانجازها ، فحققوا بذلك نجاسات لهم لم يكن يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الاول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند
احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة
القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استشرعنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد
لتجميع وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة اعتبارا من اول أكتوبر
١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٩٨٦/٨٥ حتى ٣٠ سبتمبر
١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٣/١٩٩٢ التي هي السنة
التي دفع بعدها الى المطبعة بالاصدار الثاني « للموسوعة الادارية
الحديثة » الذي يجده القارئ بين يديه حاليا . متضمنا بحق احدث المبادئ
القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع ، فاذا وضع القارئ امام الاصدار الاول « للموسوعة
الادارية الحديثة » والاصدار الثاني لها ، فانه يكون بذلك قد وضع

يده على سبعة وأربعين عاما من المبادئ القانونية التي تقررها مجلس الدولة من خلال ميثاق المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

واننا نترجو بذلك أن نكون قد قدمنا - بكل غشز وتواضع - أنجازا علميا وعمليا ضخما ، يحقق للمشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة - تغنى في أحيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على الراى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

- ٣ -

وانه لحق على أن اعترف في هذا المقام بفضل زملاى اعضاء مجلس الدولة الذين اشتغلت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنتى وثلاثين سنة من سنوات على القضائى ، كانت الخلفية التى استند اليها استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمتها بأعزاز دفتى « الموسوعة الادارية الحديثة » (١٩٩٣/١٩٩٦) كما اعترف بالفضل ايضا للاستاذ الكبير حسن الفكهانى المحامى امام محكمة النقض لتحصيه لمشروع « الموسوعة الادارية الحديثة » سواء فى اصدارها الاول او اصدارها الثانى ، واسدائه للتوجيهات لصائبة المعززة بخبرته الطويلة فى اصدار « الموسوعات القانونية » القية فى خدمة رجال القانون فى العالم العربى . كما لا يفوتنى أن ائوه بالجهد الذى اسداه كل من الاستاذين/عبد المنعم بيوى وطارق محمد حسن المحليان بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والاستاذة/ مزة حسن الفكهانى المحامية بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والاستاذة/ منى رمزى المحامية فى التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ ، وغير ذلك من اعمال دفعت بالموسوعة فى اصدارها الثانى الى يدى القارىء على هذا النحو الرصين الذى بدت عليه .

وختاماً ، لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء
الأفاضل الاساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر
وفريد نزيه رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف المستشار حالياً
بالحكمة الدستورية العليا والاساتذ حسن هند عضو القسم
الاستشارى بمجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسومة وما أسدوه
من عون فى سبيل انجازها .

والله ولى التوفيق

دكتور نعيم عطية

المحامى أمام محكمة النقض

نائب رئيس مجلس الدولة (سابقاً)

القاهرة فى أول فبراير سنة ١٩٩٤

فهرس موضوعات
الجزء الثمان والثلاثون

صفحة	الموضوع
٥	الفصل الأول — أعضاء مجلس الدولة
٥	الفرع الأول — التعمين
٥	أولاً — اختصاص المجلس الأعلى للهيئات القضائية
٧	ثانياً — السلطة في التعمين
٩	ثالثاً — اثر التراخى في استلام العمل
١٥	رابعاً — مدة ميعاد الطعن في قرار التعمين
١٧	الفرع الثاني — تعيين نواب رئيس المجلس ووكلائه
٢٢	الفرع الثالث — التعمين في وظيفة مندوب
٢٧	الفرع الرابع — التعمين في وظيفة مستشار
٢٩	الفرع الخامس — الترقية
٤١	الفرع السادس — الانتدابة
٥٤	الفرع السابع — المرتب
٦٠	الفرع الثامن — الملاوة
٦٦	الفرع التاسع — البدلات
٧٠	الفرع العاشر — الندب
٧٧	الفرع الحادي عشر — الاعارة

- ٩٠ الفرع الثاني عشر - الاجازات
- ٩٣ الفرع الثالث عشر - تقارير الكفاية
- ٩٩ الفرع الرابع عشر - التأديب
- ٩٩ أولا - اعمال محظورة على عضو مجلس الدولة
- ١٠٣ ثانيا - محو الجزاءات
- ١٠٦ ثالثا - مجلس تأديب اعضاء مجلس الدولة
- ١١٢ رابعا - سقوط حق العضو في صرف تمييز الاداء
- ١١٥ الفرع الخامس عشر - نهاية الخدمة
- ١١٥ المبحث الأول - الاستقالة
- ١٣٠ المبحث الثاني - المعاش
- ١٣٠ أولا - أحكام عامة
- ١٥٢ ثانيا - معاش نائب رئيس مجلس الدولة
- ١٦٢ ثالثا - معاش وكيل مجلس الدولة
- الفرع السادس عشر - اختصاص المنازعات المتعلقة بشئون
- ١٨٠ اعضاء المجلس
- ١٨٥ الفصل الثاني - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
- الفرع الأول - الجهات التى تملك أن تطلب من الجمعية العمومية
- ١٨٥ ابداء الراى
- الفرع الثاني - ما يخرج من اختصاص الجمعية العمومية
- ٢١٠ التصدى له يراعى ملزم
- ٢١٠ أولا - عدم وجود منازعة بين الاطراف
- ٢١٣ ثانيا - منازعات القيمة الاجبارية

صفحة

الموضوع

٢٢٠	ثالثاً — منازعات التنفيذ
٢٢٣	رابعاً — منازعات الحيازة
٢٢٨	خامساً — المنازعات الضريبية
٢٣٣	سادساً — منازعات الوقف
٢٣٤	سابعاً — منازعات تقدير الرسوم القضائية
	الفرع الثالث — ما يدخل في اختصاص الجمعية العمومية لتصدى
٢٣٦	له برأى ملزم
٢٤٥	الفرع الرابع — عدم براءة ابداء الراى
	الفرع الخامس — عدم جواز لاعادة النظر في النزاع لسابعة
٢٥٥	الفصل فيه
٢٥٧	الفرع السادس — حفظ موضوع النزاع
٢٥٨	الفصل الثالث — مسائل متنوعة
٢٥٨	الفرع الأول — ما يدخل في اختصاص مجلس الدولة
٢٧٠	الفرع الثانى — ما يخرج عن اختصاص مجلس الدولة
٢٧٢	الفرع الثالث — رقابة مجلس الدولة على القرارات الادارية
٢٨٧	الفرع الرابع — عدم صلاحية القضاة وردهم
٢٨٧	أولاً — حالات عدم الصلاحية
٢٩١	ثانياً — أسباب رد القضاة
٢٩٥	ثالثاً — الاختصاص بطلب الرد
٢٩٧	الفرع الخامس — يجب اصدار احكام محاكم مجلس الدولة مسببة
	الفرع السادس — طرق الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم
	مجلس الدولة

الفرع السابع - ميعاد الطمن أمام المحكمة الادارية العليا ٣٠٥

الفرع الثامن - اعوان القضاة ٣٠٧

الفرع التاسع - جواز الالتجاء الى التحكيم فى المنازعات الادارية ٣١٥

الفرع العاشر - هيئة بنوضى النولة ٣١٦

الفرع الحادى عشر - اعلان الدعوى التأديبية ٣٢٠

الفرع الثانى عشر - تحديد بدء سريان ميعاد الطمن بالالفاء ٣٢٦

٣٣١ مجهود هـ ر بى

٣٣٣ محاسبة حكومية

الفرع الاول - خضوع صناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات

والوحدات المحلية لاشراف ممضى وزارة المالية ٣٣٥

الفرع الثانى - مظلوا وزارة المالية بالجهات الحكومية ٣٣٦

الفرع الثالث - المقصود بعبارة الخزانة العامة والخزائن العامة ٣٤٠

الفرع الرابع - ايلولة المرتبات وما فى حكمها للخزانة العامة ٣٤٥

الفرع الخامس - مسائل متنوعة ٣٤٨

٣٥١ محاسبة

الفرع الاول - حظر تدانج المحامى ضد المصلحة التى كان يعمل بها ٣٥٣

الفرع الثانى - يحظر على المحاسبين بالمهنة العامة وبخاصة

القضايا لغير الجهة التى يعملون بها الا بموافقة جهة العمل ٣٥٨

الفرع الثالث - عضوية الادارات القانونية الشروط التى يجب

توافرها بمن يعين فى احدى الوظائف الفنية بالادارة

القانونية ٣٦١

الموضوع الصفحة

الفرع الرابع — مناهج التزام الهيئة العامة وشركات القطاع العام
برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها ٣٦٦

الفرع الخامس — مناهج ضم مدة الخدمة والخبرة السابقة ٣٧١

محكمة القيم ٣٧٥

أولاً — اختصاص المحكمة الدستورية العليا ٣٩٠

ثانياً — منزلة قرارات المحكمة الدستورية العليا ٣٩٤

مجلس عمومي ٣٩٧

مخبرات عامة ٤١٩

أولاً — التمييز ٤٢١

ثانياً — نقل أو إعادة تعيين أفراد المخابرات العامة ٤٢٣

ثالثاً — تحديد اقدمية المنقولين للمخابرات العامة ٤٢٥

رابعاً — علاوة المخابرات ٤٢٩

خامساً — مدى جواز تأسيس الاشتراكات بالنسبة

لشاغلي وظائف المخابرات ٤٣٢

سادساً — المادة ١٠٥ من قرار رئيس المخابرات العامة

رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٣ المحتل بالقرار رقم ٥٨

لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام سيارات الخدمة الخاصة ٤٣٦

مدة الخبرة السابقة ٤٣٩

الفرع الأول — سلطة الادارة في حساب مدد الخبرة العملية

السابقة ٤٤١

الفرع الثاني — مناهج حساب مدة الخبرة العملية ٤٤٥

- ٤١٧ الفرع الثالث — حساب مدة الخبرة السابقة على التعيين الذي تصدره السلطة المختصة
- ٤٥١ الفرع الرابع — اثر عدم اثبات مدة الخبرة العملية في الاستتارة المعنية في هذا الغرض
- ٤٥٦ الفرع الخامس — مناطق حساب مدد ممارسة المهن الحرة التالية للقيود بالنقلية كمحدد خبرة عملية
- ٤٥٩ الفرع السادس — شروط حساب مدة الخدمة المكتسبة
- ٤٦٣ الفرع السابع — مسائل متنوعة
- ٤٦٧ مدة الخدمة السابقة
- ٤٦٩ الفرع الأول — قواعد حساب مدد الخدمة السابقة ونقائش التشريعات المنظمة لاحكامها
- ٤٦٩ أولا — ضم مدد الخدمة السابقة طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨
- ٤٧١ ثانيا — ضم مدد الخدمة السابقة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
- ٤٨١ ثالثا — احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ حساب مدة خدمة من يجند من المواطنين ومن يلحق بالخدمة اثناء تجنيده
- ٤٨٨ رابعا — ضم مدد الخدمة السابقة طبقا للقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
- ٤٩٠ الفرع الثاني — ضرورة التقادم بطلب لضم مدة الخدمة السابقة
- ٤٩٦ الفرع الثالث — المواعيد التي يجب ان يتقدم المابل خلالها بطلب احتساب مدة خدمته

- الفرع الرابع — المتصود بالزميل في مفهوم نص المادة ٢٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين ٥٠١
- الفرع الخامس — كيفية حساب مدة خدمة ضباط الاحتياط من طائفة المجندين ٥٠٣
- الفرع السادس — الجهة المختصة بحساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ٥٠٦
- الفرع السابع — ضم مدة الخدمة السابقة قوامه فكرة الخبرة المكتسبة ٥٠٩
- الفرع الثامن — كيفية حساب مدة الخدمة لن نقل أو أعيد تعيينه لاي سبب من الأسباب ٥١٢
- الفرع التاسع — مسائل متنوعة ٥١٥
- مرافق عامة ومرافق قومية ٥٢٣
- الفرع الأول — مرافق عامة ٥٢٥
- الفرع الثاني — مرافق قومية ٥٢٦
- الفرع الأول — المرتب عند التمييز ٥٣٣
- الفرع الثاني — تحديد المرتب الذي يتخذ أساسا لمنح العلاوات المرتب ٥٢٩
- والحوافز والأجور الإضافية ٥٣٥
- الفرع الثالث — راتب الموظف المعاد تعيينه ٥٣٧
- الفرع الرابع — الحد الأقصى لما يحق للموظف أن يتقاضاه ٥٤٣
- أولا — القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن الحد الأعلى للأجور ٥٤٣
- ثانيا — قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بتحديد الحد الأعلى للأجور وما في حكمها ٥٥٠

- (أ) كيفية تحديد الحد الأعلى للأجور وما في حكمها ٥٥٠
- (ب) كيفية تطبيق الحد الأعلى للأجور على من تنتهى خدمتهم خلال السنة الميلادية ٥٥٦
- ثالثاً — تحديد مرتب الوزير ٥٥٩
- رابعاً — تحديد مرتب نائب الوزير ٥٦١
- خامساً — تحديد مرتب رئيس مصلحة الشركات ٥٦٤
- الفرع الخامس — أثر الترقية في استحقاق المرتب والمكافآت ٥٦٦
- الفرع السادس — ترقية المرتب بالأمانات ٥٧١
- الفرع السابع — تقادم المرتبات والأجور وما في حكمها ٥٧٤
- الفرع الثامن — زيادة المرتب ٥٧٩
- أولاً — الزيادة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ٥٧٩
- ثانياً — الزيادة المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ٥٨٧
- ثالثاً — الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ٥٩١
- الفصل الثاني — الحرمان من المرتب ٥٩٢
- أولاً — المرتب في فترة الحبس الاحتياطي ٥٩٤
- ثانياً — احتية الموظف المقنى بالفناء قرار فصله في الرجوع ٥٩٧
- على الجهة الإدارية بالتعويض ٥٩٧
- الفصل الثالث — الخصم من المرتب أو استرداد ما دفع بغير وجه حق ٥٩٨
- الفرع الأول — تحديد المسئول من إجراء الخصم من المرتب ٥٩٨

- الفرع الثاني — عدم جواز الخصم من مرتب العامل وناء للنفقات
اللازمة لترحيل احد المواطنين من الخارج الى ارض
الوطن ٦٠٢
- الفرع الثالث — مدى التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات
وما في حكمها بغير وجه حق ٦٠٤
- الفرع الرابع — نطابق تطبيق قاعدة استهلاك الفرق بين المرتب
الخالء والمرتب الصحيح ٦١٠
- الفصل الرابع — مسائل متنوعة ٦١٣
- الفرع الاول — الضريبة على المرتبات ٦١٣
- اولا — خضوع مرتبات العاملين المصريين بمشروع العلم
والتكنولوجيا من اجل التكيين للضريبة المقررة على
المرتبات والاجور ٦١٣
- ثانيا — خضوع مرتبات العاملين بالمراكز الثقافية الفرنسية
في مصر للضريبة على المرتبات ٦١٦
- الفرع الثاني — مناط استحقاق الاعانة المقررة للعاملين ببيئات
وطاط عزة ومحافظات القنائة ٦٢٠
- الفرع الثالث — مناط صرف الحوافز للعاملين بمكاتب التأمينات
الاجتماعية ٦٢٢
- الفرع الرابع — يجوز تشغيل العامل في ايام العطلات الاسبوعية
باجر مضاعف ٦٢٦
- الفرع الخامس — مناط استحقاق المكافاة المقررة بالمادة ١٣ من
قرار وزير الصحة والحكم المحلى رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٩ ٦٢٧

صفحة

الموضوع

- ٦٣١ الفرع السادس — التعمين بما يجاوز الاجر المقرر للوظيفة
- ٦٣٥ الفرع السابع — احقية المحافظين في تعديل العالوة الخامسة
- ٦٣٧ مركز قوى البحوث
- ٦٣٩ الفرع الاول — السلطة المختصة بالتعمين
- ٦٤٢ الفرع الثانى — الترقية لوظيفة استاذ مساعد
- ٦٤٦ الفرع الثالث — النقل الى الكادر العام
- ٦٤٩ الفرع الرابع — حوافز انتاج
- ٦٥٧ الفرع الخامس — مسائل متنوعة
- ٦٥٧ أولا — هيئة البحوث بالمعهد القومى للمعيرة
- ٦٦٠ ثانيا — مركز قوى للبحوث التربوية
- ٦٦٤ ثالثا — مركز البحوث الزراعية
- ٦٧١ مساعد اهلية
- ٦٧٧ مساعدات اجنبية

مجلس الدولة

الفصل الاول - اعضاء مجلس الدولة

الفرع الاول - التعيين .

- أولاً - اختصاص المجلس الاعلى للهيئات القضائية .
- ثانياً - السلطة في التعيين .
- ثالثاً - أثر التراخى في استلام العمل .
- رابعاً - بدء ميعاد الطعن في قرار التعيين .

الفرع الثانى - تعيين نواب رئيس المجلس ووكلائه .

الفرع الثالث - التعيين في وظيفة مندوب .

الفرع الرابع - التعيين في وظيفة مستشار .

الفرع الخامس - الترقية .

الفرع السادس - الاقدمية .

الفرع السابع - المرتب .

الفرع الثامن - العلاوة .

الفرع التاسع - البدلات .

الفرع العاشر - النخب .

الفرع الحادى عشر - الامارة .

الفرع الثانى عشر - الاجازات .

الفرع الثالث عشر - تقارير الكلية .

الفرع الرابع عشر - التسايب .

اولاً - اعمال محظورة على عضو مجلس الدولة .

ثانياً - محو الجزاءات .

ثالثا — مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة .

رابعا — ستوط حق العضو في صرف حائز تمييز الاداء .

الفرع الخامس عشر — نهاية الخدمة .

المبحث الاول — الاستقالة .

المبحث الثاني — المعاش .

اولا — احكام عامة .

ثانيا — معاش نائب رئيس مجلس الدولة .

ثالثا — معاش وكيل مجلس الدولة .

الفرع السادس عشر — الاختصاص بالمنازعات المتعلقة بشئون اعضاء

المجلس .

الفصل الثاني — الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

الفرع الاول — الجهة التي تملك ان تطالب من الجمعية العمومية

ابداء الرأي .

الفرع الثاني — ما يخرج من اختصاص الجمعية العمومية التصدى له

برأى ملزم

اولا — عدم وجوب منازعة بين الأطراف .

ثانيا — منازعات القيمة الاجارة .

ثالثا — منازعات التنفيذ .

رابعا — منازعات الحيازة .

خامسا — المنازعات الضريبية .

سادسا — منازعات الوقف .

سابعاً — منازعات تقدير الرسوم القضائية .

الفرع الثالث — ما يدخل في اختصاص الجمعية العمومية التصدى له

برأى ملزم .

- الفرع الرابع — عدم ملاءمة ابتداء الزاى .
- الفرع الخامس — عدم جواز اعادة النظر فى النزاع لسابقة الفصل فيه .
- الفرع السادس — حفظ موضوع النزاع .
- الفصل الثالث — مسائل متنوعة .
- الفرع الاول — ما يدخل فى اختصاص مجلس الدولة .
- الفرع الثانى — ما يخرج عن اختصاص مجلس الدولة .
- الفرع الثالث — رقابة مجلس الدولة على القرارات الادارية .
- الفرع الرابع — عدم صلاحية القضاة وردهم .
- اولا — حالات عدم الصلاحية .
- ثانيا — اسباب رد القضاة .
- ثالثا — الاختصاص بطلب الرد .
- الفرع الخامس — يجب اصدار احكام محاكم مجلس الدولة مسببة .
- الفرع السادس — طرق الطعن فى الاحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة .
- الفرع السابع — ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا .
- الفرع الثامن — اعوان القضاة .
- الفرع التاسع — جواز اللجوء الى التحكيم فى المنازعات الادارية .
- الفرع العاشر — هيئة مفاوضى الدولة .
- الفرع الحادى عشر — اعلان الدعوى التأديبية .
- الفرع الثانى عشر — تحديد تاريخ بدء سريان ميعاد الطعن بالانقضاء .

الفصل الاول

اعضاء مجلس الدولة

الفرع الاول

التعيين

اولا - اختصاص المجلس الاعلى للهيئات القضائية

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

المجلس الاعلى للهيئات القضائية - اختصاصه وضع ضوابط
للتعيين في وظائف الهيئات القضائية - وضع المجلس الاعلى للهيئات
القضائية ضوابط للتعيين في الوظائف الفنية بمختلف الهيئات القضائية -
تقوم هذه الضوابط على مراعاة سن المرشح والمدة التي قضاه في
الوظيفة الادارية بعيدا عن العمل القضائي - .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٢٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ تنص على انه يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من
احد كليات الحقوق في الوظائف الادارية

ويجوز ان يعين من هؤلاء في وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاية
ممتازة في عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة.

ومن حيث مؤدى هذا النص ان تعيين الموظفين الادارين بمجلس الدولة فى وظيفة مندوب بالمجلس عند حصولهم على المؤهلات اللازمة للتعين من الامور المتروكة لسلطة الادارة التقديرية دون معقب عليها مادام ان القرار الصادر فى هذا الشأن خلا من عيب اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث انه من المقرر ان لجهة الادارة ان تقيد سلطتها التقديرية بضوابط وفى هذه الحالة يتعين عليها ان تلتزم بهذه الضوابط فان هى خرجت عليها كان قرارها مخالفا للقانون .

ومن حيث انه يبين ان المجلس الاعلى للهيئات القضائية باعباره السلطة المختصة بالتعيين فى الوظائف النية بمختلف الهيئات القضائية وضع ضوابط لتعيين فى هذه الوظائف تقدم على مراعاة سسن المرسح والمسدة التى قضاه فى الوظيفة الادارية بعيدا عن العمل القضائى وكان الثابت ان عدم تعين المدعى فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة يرجع الى كبر سنه كما انه امضى فى الوظائف الادارية بمجلس الدولة مدة طويلة بعموا عن العمل القضائى فمن ثم يكن ترك المدعى فى التعيين جاء متفقا مع الضوابط المقررة فى هذا الشأن ويكون القرار فيه صدر سليما ومتفقا مع احكام القانون مبراء من عيب اساءة استعمال السلطة التى لم يقم عليها دليل من الاوراق وبناء عليه يكون الطعن غير قائم على اساس سليم من القانون متعينا رفضه .

(ملعن ٣٩٢ لسنة ٣٠ فى جلسة ١٩٨٧/١/١٤) .

ثانياً - السلطة في التعيين

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

التعيين في الوظائف القضائية بمجلس الدولة تترخص فيه الإدارة بمقتضى سلطتها في اختيار أفضل العناصر الصالحة لتتولى هذه الوظائف والنهوض بامانة المسؤولية فيها - لا معقب من القضاء على اختيار الإدارة طالما خلاصتها في هذا الشأن من عيب الانحراف بالسلطة او اساءة استعمالها - مثال : اجراء مجلس الدولة مقابلة لجميع المرشحين للتعيين واختيار افضل العناصر المتقدمة ممن تتوافر في شأنهم الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة - صدور القرار المطعون فيه بتعيين من وقع عليهم الاختيار دون الطاعن يتفق مع احكام القانون - .

المحكمة :

ومن حيث ان التعيين في الوظائف بمجلس الدولة هو مما تترخص فيه الإدارة بمقتضى سلطتها التقديرية وذلك باختيار افضل العناصر الصالحة لتتولى هذه الوظائف والنهوض بامانة المسؤولية فيها ، والإدارة اذ تعمل اختيارها للتعيين في هذه الوظائف بالنظر الى اهميتها وطبيعتها الخاصة فانها يتم هذا الاختيار بغير معقب من القضاء على قراراتها في هذا الشأن طالما خلت من عيب الانحراف .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدمى رشح لوظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة وقد أجرى المجلس مقابلة لجميع المرشحين

للتعيين في الوظيفة وقد تم اختيار أفضل العناصر المتقدمة ممن تتوافر في شأنهم الشروط المطلوبة لشغل هذه الوظيفة ولم يكن المدعى من بينهم وتم هذا الاختيار بما للبلديات من سلطة تقديرية في هذا الشأن ولم يتم دليل على الانحراف ومن ثم فإن القرار المطعون فيه وقو صدر بتعيين من وقع عليهم الاختيار دون المدعى يكون متلقا مع أحكام القانون .

ومن حيث أنه لا وجه لما يثيره المدعى من أن ترك تعيينه كان بسبب ما نسبته التحريات الى ممة في ارتكابه جرائم في سنوات ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٩٨٢، والتي ثبت كذبها — على حد قوله بشهادات قضائية رسمية ، اذ لم يتم دليل بالاوراق على أن ذلك كان السبب في ترك تعيين المدعى أن تلك الشهادات — على فرض طليها — لم يتحقق في شأنها هذا الطلب على نحو ما ذكره المدعى الا بعد عام التعيين واختيار أفضل العناصر وهو ما تم بعد أن وقع اختيارها على أفضل العناصر المتقدمة من توافرت في شأنهم الشروط المطلوبة بمعنى أن عدم تعيين المدعى ليس راجعا الى فقدان شرط من الشروط المقررة وانما لاختيار أفضل من توافرت فيهم تلك الشروط وهو مما يدخل في نطاق السلطة التقديرية للإدارة حيث لم يتم دليل في الاوراق على الانحراف بالسلطة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا مطابقا للقانون فإن الإدارة لا تكون قد ارتكبت ثمة خطأ يستوجب التعويض ومن ثم يكون كلا من طلب التعويض الاصلى والاحتياطى غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون خليقا بالرفض الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعى شكلا بالنسبة لطلب الالغاء وبرفضها طلب التعويض .

(طعن ٢٣٧ لسنة ٣٢ في جلسة ٢٥/١/١٩٨٧) .

ثالثا - اثر التراضى في استلام العمل

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

١ - المادة (١٠٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ .

وضع المشرع قاعدة يؤداها اختصار احدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالقرارات التى يرفعها رجال مجلس الدولة بالفاء القرارات النهائية المتعاقبة باى شأن من شأنهم وذلك طلبات التعويض عن تلك القرارات - يسوى لامال هذه القاعدة ان يكون رافع الدعوى احد رجال مجلس الدولة او من غيرهم طالما ان من شأنها المساس بالمركز القانونى لاحد الاعضاء - مثال : طلب الفاء القرار السلبى بامتناع مجلس الدولة عن تسليم الطاعن العمل واعتبار تعيينه كان لم يكن .

٢ - التعيين فى الوظائف العامة ليس ميزة شخصية غايتها مجرد تحقيق المصالح الشخصية للمعين وانما هو فى حقيقته يستهدف مساهمة المعين فى تسيير المرافق العامة بممارسته لواجبات الوظيفة وهو ما يستتبع بذاته ان يكون التعيين معلقا على شرط تحقق غايته بتسليم المعين عمله فى المهلة المناسبة التى تحددها جهة الادارة - اذا نقاس المعين عن تسليم العمل وفوت هذه المهلة كان لجهة الادارة اعتبار التعيين كان لم يكن حرصا على تحقيق المصلحة العامة باطلاق يدها فى شغل الوظائف الخالية حتى لا يتعطل سير المرافق العامة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ وأنعقدت بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل ومخالفة القوانين واللوائح أو أخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة » .

كما تختص الدائرة المذكورة دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض عن تلك القرارات » وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن النص المتقدم اذ يعتد اختصاص الفصل في المنازعات التي يرفعها رجال مجلس الدولة بإلغاء القرارات النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وكذلك طلبات التعويض عن تلك القرارات الأخرى دوائر المحكمة الإدارية العليا فانما يقصد في الواقع من الأمر كل نزاع يتعلق بأى شأن من شئون رجال مجلس الدولة يستوى في ذلك أن الطالب أحد رجال مجلس الدولة أو من غيرهم طالما يستهدف إلغاء أحد هذه القرارات أو التعويض عنها ، ولما كان الأمر كذلك وكان الطعن يطالب بإلغاء القرارات المطعون فيها فيما تضمنه من عدم تسليمه العمل واعتبار تعيينه كأن لم يكن وكان من شأن هذا النص المساس بالمركز القانوني لأحد رجال مجلس الدولة ، فإن هذه المحكمة تكون هي المختصة دون غيرها بنظر هذا الطعن ويكون - صحيحا - الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بعدم اختصاصها بنظره .

ومن حيث أنه عن الطلب الأصلي للطعن بإلغاء القرار السلبى باعتناع مجلس الدولة عن تسليمه العمل بوظيفة مندوب مساعد التي عين فيها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٦ فإن الثابت من الأوراق أن قد صدر بعد ذلك

قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٧ ، ومن ثم يكون القرار السلبى الطعن قد انقضى ولم يعد له وجود قانونى بعد أن انصحت جهة الادارة عن موقفها تجاه المدعى بقرار ايجابى وصريح يقضى باعتبار تعيينه كان لم يكن ومن ثم تكون الدعوى بالنسبة لهذا الطلب وقد اقبلها الطاعن بعد صدور قرار اعتبار تعيينه كان لم يكن غير مقبولة شكلا لانعدام المحلل الذى ترد عليه .

ومن حيث انه عن الطلب الاحتياطى بالغاء قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ١٩٧٧/٢/٧ باعتبار تعيين المدعى كان لم يكن وهو الطلب الذى ضمنه المدعى عريضة دعواه أمام محكمة القضاء الادارى بصورة ضمنية ثم اعد النص عليه فى تقرير الطعن بصورة صريحة تطلب احتياطى فان الثابت من الاوراق ان المدعى علم بهذا القرار وتظلم منه بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٥ واذا لم ترد عليه جهة الادارة خلال الستين يوما التالية لتقديم تظلمه مما يعد رفضا ضمنيا له فقد كان يتعين على الطاعن أن يقيم دعواه خلال الستين يوما التالية لرفض تظلمه أى فى ميعاد غايته ١٢ فبراير سنة ١٩٧٨ واذا لم يتم المدعى الدعوى الا فى ١٩٧٨/٩/٢٦ وهى تاريخ اقامتها ابتداء أمام محكمة القضاء الادارى ومن ثم فان الدعوى بالنسبة لهذا الطلب تكون قد اقيمت بعد الميعاد القانونى غير مقبولة شكلا .

ومن حيث انه عن طلب التعويض فان من المقرر ان مناط مسئولية الادارة من القرارات الادارية التى تصدرها هو قيام خطأ من جانبها بان يكون القرار الادارى غير مشروع لعيب من العيوب المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة وان يحق بصاحب الشأن ضرر وان تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر فاذا برأت من هذه العيوب كفت سلبية مشروعة مطابقة للقانون لا تسال الادارة عن نتائجها ، كما ان من المقرر ان عدم قبول طلب الالفناء شكلا لا يحول دون البحث فى مشروعيته

بمناسبة نظر طلب التعويض عنه باعتبار أن كون القرار معيباً بأحد العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة يمثل ركن الخطأ في مسؤولية الإدارة عن قراراتها غير المشروعة .

ومن حيث أن من المقرر أن التعيين في الوظائف العامة ليس ميزة شخصية غايتها مجرد تحقيق المصالح الشخصية للمعين وإنما هو حقيقة يستهدف أولاً وقبل كل شيء مساهمة المعين في تسيير المرافق العامة بممارسته لواجبات واختصاصات الوظيفة العامة وهو ما يستتبع بذاته أن يكون التعيين معلقاً على شرط تتحقق غايته بتسلم المعين لعمله وظيفته في المهلة المناسبة التي تحددها الجهة الإدارية فإذا تقامس عن تسليم العمل رغم نوات هذه المهلة حق لها اعتبار التعيين كأن لم يكن حرصاً على تحقيق المصلحة العامة بإطلاق يدها في شغل الوظائف الخالية حتى لا يتعطل سير المرافق العامة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق عين في وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٦ الذي صدر بتاريخ ٩/١٠/١٩٧٦ ونشر في الجريدة الرسمية في العدد رقم ١٣ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٧٦ وقد قام مجلس الدولة بإخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وهي جهة عمل المدعى بالتنبيه عليه بالحضور لتسلم عمله قبل نهاية عام ١٩٧٦ وإذا لم يحضر المدعى لاستلام العمل فقد صدر قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ٧/٣/١٩٧٧ متفحصنا اعتبار تعيين المدعى كأن لم يكن ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر صحيحاً ومطابقاً للقانون ، ذلك لأنه فضلاً عن أن قرار تعيين المدعى قد نشر في الجريدة الرسمية وهي وسيلة العلم المعبرة قانوناً في حق الكافة فإن مجلس الدولة أخطر المدعى بالحضور لاستلام العمل خلال المهلة التي حددها وذلك في عنوانه المعلوم لدى المجلس بالجهة التي يعمل بها وهي الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وهو ما قر به المدعى في تقرير الطعن بل ورد

بهذا التقرير ما يفيد علم المدعى بهذا الاخطار حيث جاء في تقرير الطعن
على لسان المدعى انه « ... وعند صدور القرار الجمهوري المشار
اليه ارسل امين المجلس الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية خطابا
برقم ٤٨٢٢ في ١١/٧/١٩٧٦ يخطر فيها بتعيين المدعى بوظيفة مندوب
مساعد ويطلب اليها تكليفه بالحضور لاستلام العمل . وفي
١٧/١١/١٩٧٦ اعاد المجلس الكتابة الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
لطلب بعض البينات من المدعى . وفي ١٥/١٢/١٩٧٦ ارسل المجلس
الى الهيئة خطابا جاء فيه ان المدعى لم يتسلم عمله حتى الان وأنه
مالم يحضر لاستلام عمله قبل نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٦ فان المجلس
سيخذ اجراءات اتهام ختمته واعتباره مستقila . . . » فيها الذي اوردته
المدعى بنصه في تقرير الطعن ان كل على شيء فالتبا يدل على انه قد
علم باخطار المجلس له بالحضور لاستلام العمل ، ولا يقدح في ذلك
الاحتجاج بان المدعى كان معارا لدولة البحرين لانه كان عليه ان يخطر
مجلس الدولة باعارته وبالعنوان الذي تتم مراسلته عليه . خيال . مدة
الامارة خاصة وان ذكر في تقرير الطعن ان المجلس رشحه للتعيين وافق
المجلس الاعلى للهيئات القضائية على تعيينه وأنه قد امر لدولة
البحرين قبل ان يصدر القرار الجمهوري بتعيينه وهو ما يفيسد
ان المدعى كان يتابع مراحل واجراءات تعيينه بالمجلس مما كان يتعين عليه
وقد اصبح قرار التعيين وهو الخاتم لكل هذه الاجراءات — على
وشك الصدور ان يترك في السفر للاشارة الى حين صدور هذا
القرار او على الاقل يخطر المجلس بالعنوان الذي تتم مراسلته عليه في
البلد المعار اليها ، اما وقد تمر المدعى في ذلك فلا يلومن الا نفسه
ويكون القرار الصادر باعتباره تعيين المدعى بعد اخطاره بالحضور
لاستلام العمل وانقضاء المهلة المحددة لذلك قد صدر في نطاق
الرخصة المخولة لجهة الاشارة ثلثون .

ومن حيث انه لا وجه لما يثيره الطامن من ان قرار تعيينه لا يزال
قائما وأن القرار الصادر باعتباره تعيينه كان لم يكن غير صحيح لانه

لا يجوز سحب القرار الصحيح ، كما لا يجوز انهاء خدمة المدعى دون انذار لان قرار اعتبار تعيين المدعى كان لم يكن ليس سحباً لقرار تعيينه كما انه ليس انهاء لخدمته للانقطاع وانما هو امر عليه مبدأ دوام سير المرافق العامة بانتظام واطراد مما يقتضى اطلاق يد الادارة في شغل الوظائف الخالية حتى لا يتعطل سير المرافق العامة ، وانه يتم استنادا الى ان قرار التعيين يصدر معلقا على شرط فاسخ هو قبول ائتمين للوظيفة المعين بها فاذا لم يحضر لاستلام العمل خلال المهلة المحددة لذلك اعتبر بمثابة عدم قبول لقرار التعيين وتحقق بالتالى الشرط الفاسخ فيعتبر انه لم يتولد الوظيفة اصلا ويسقط تبعا لذلك قرار التعيين باثر رجعى من تاريخ صدوره .

ومن حيث انه واذا كان الثابت مما تقدم ان القرار الملغى فيه قد صدر سليما مطبقا للقانون فلا يكون ثمة خطأ في جانب الادارة يستوجب التزامها بالتعويض مما يكون طلب المدعى الحكم له بتعويض مؤقت غير قائم على سند من القانون خليقا بالرفض الامس الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول طلبى الغاء القرارين الملغى فيها شكلا ، ويرفض طلب التعويض عن هذين الواردين .

(طعن ٧٩٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨) .

رابعاً - بدء ميعاد الطعن في قرار التعيين

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

نشر قرار تعيين عضو مجلس الدولة بالجريدة الرسمية، يكفي لتحقيق علمه بمضمون القرار - اثر ذلك : بدء ميعاد الطعن فيه من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية وليس من تاريخ العلم بإنشاء على مقابلة للمستشار الأمين العام اعلان العضو في تاريخ لاحق لتاريخ نشر القرار بكتاب المستشار الأمين العام لا يعدو ان يكون تأكيداً للملم الذي تحقق بنشر القرار بالجريدة الرسمية .

المحكمة :

ومن حيث أنه يتبين من الاوراق ان القرار المطعون فيه قد نشر في الجريدة الرسمية العدد (٢٦) بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٣ وقد تضمن تعيين الطامان في وظيفة مندوب على ان يكون تالياً في ترتيب الاقدمية للمسير/! آخر المندوبين بمجلس الدولة .

ومن حيث ان المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطليقات الانهاء بستون يوماً من تاريخ نشر القرار الادارى ، المطعون فيه في الجريدة الرسمية او النشرات التى تصدرها المصالح العامة او اعلان صاحب الشأن به . ويبين من ذلك ان المشرع قد جعل مناط بدء مهلة ميعاد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه او اعلان.

صاحب الشأن به ومن ثم اذا ما كان القرار المطعون فيه قد نشر بالجريدة الرسمية في ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٣ وكان الطاعن وقت النشر يشغل وظيفة وكيل نيابة وعين في وظيفة مندوب بمجلس الدولة بالقرار المطعون فيه ، وعلى علم يقيني بأن القرارات الصادرة يتعين اعداء الهيئات القضائية لتصدر بقرارات من رئيس الجمهورية ومن ثم تنشر بالجريدة الرسمية ، وبهذه المنكبة لا يقبل ما قرره في التظلم المقدم فيه في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ انه لم يعلم باقدمية الا عند مقابلة المستشار الامين العام في اول أكتوبر سنة ١٩٨٣ ، خاصة انه اعلن بالقرار المطعون فيه بكتاب الامين العام في ٣ من يوليه سنة ١٩٨٣ ، وان كان هذا الكتاب قد خلا من تحديد لاديمته الا ان القرار المطعون فيه والمنشور بالجريدة الرسمية قد صدر به هذه الادمية ، ومن ثم اكتم العلم اليقيني في حقه بالقرار المطعون فيه من واقعى نشره بالجريدة الرسمية في ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٣ ، واعلانه شخصيا بكتاب المستشار الامين العام في ٣ من يوليو سنة ١٩٨٣ .

ومن حيث ان الطاعن قد تظلم من القرار المطعون فيه في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ اى بعد فوات ستين يوما من تاريخ علمه اليقيني بذلك القرار ، ومن ثم يكون طلب الغائه غير مقبولى شكلا .
(طعن ٩٤٥ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣)

الفرع الثاني

تعيين نواب رئيس المجلس ووكلائه

قاعدة رقم (٥)

المبدأ

تعيين وكلاء مجلس الدولة يصدر به قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية — ترشيح الجمعية العمومية ليس بقرراً للمجلس الأعلى الذى يجوز له ابداء الرأى فيه بما يخالفه — المجلس الأعلى للهيئات القضائية لا يملك اصدار ترشيح الجمعية العمومية أو حجبها عن العرض على رئيس الجمهورية — أساس ذلك : أن ترشيح الجمعية العمومية لا يعرض مباشرة على رئيس الجمهورية لاعمال سلطته في التعيين قبل أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالمثل فان رأى المجلس الأعلى لا يعرض وهذه على رئيس الجمهورية مجردا من ترشيح الجمعية العمومية — قرار التعيين في وظيفة وكيل مجلس الدولة قرار ذو طبيعة تركية لا يلقى فيه عن احتجاز مراعاة جميعا .

المحكمة :

وحيث أن المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٩٧٢/٤٧ على أن « يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس ووكلائه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد أخذ رأى

المجلس الاعلى للهيئات القضائية .. » ومقتضى ذلك ان تعيين وكلاء مجلس الدولة يصدر به قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس بعد اخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية وأنه لئن كان ترشيح الجمعية العمومية ليس ملزما للمجلس الاعلى الذى يجوز له ابداء الرأى فيه بما يخالفه الا ان المجلس الاعلى لا يملك اصدار ترشيح الجمعية العمومية او حجب عن العرض على رئيس الجمهورية فكما ان ترشيح الجمعية العمومية لا يعرض مباشرة على رئيس الجمهورية لاعمال سلطته فى التعيين قبل اخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية فان رأى المجلس الاعلى لا يعرض وحده على رئيس الجمهورية مجردا من ترشيح الجمعية العمومية وبغفلا له ذلك ان قرار التعيين فى وظيفة وكيل مجلس الدولة تقريرا لاهمية هذه الوظيفة وعلو قدرها قرار ذو طبيعة مركبة لا غنى فيه عن اجتياز مراحلها جميعا على نحو ما فعلت قانونا والى تستهل بترشيح الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة والذى لا مندوحة بعده عن اخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية ثم يعرض الامر جميعا لترشيح الجمعية العمومية بمقرنا برأى المجلس الاعلى على سلطة التعيين لاصدار قرارها فى هذا الشأن .

وحيث ان التلبيت من الاوراق ان الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة وامقت بجلسة ١٩٨٢/٧/١٩ على ترشيح الطاعن وكلاء لمجلس الدولة بأغلبية ٨٤ صوتا ضد ١٥ صوتا وقد قرر الطاعن ان هذا الترشيح قد حجب عن رئيس الجمهورية اذ ان المجلس الاعلى للهيئات القضائية اكفى باستقاط اسمه من مشروع قرار الترقية دون ان يعرض على رئيس الجمهورية امر ترشيح الجمعية للطاعن للتعين فى وظيفة وكيل بالمجلس مشفوعا برأىها ولم تنف الجهة الادارية ذلك ومن ثم لمن اغفل هذا الاجراء الجوهري يترقب عليه بطلان القرار المطعون فيه لانه تضمنه من تخطى الطاعن فى الترقية لوظيفة وكيل مجلس الدولة متعينا الفناء .

ومن حيث أنه لما كان الطاعن قد رقى في تاريخ لاحق الى وظيفة وكيل مجلس الدولة ومن ثم يتعين الحكم برد استمعيته الى تاريخ نفاذا الترقية المطعون فيها الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٢ وما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ٢٥٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦ / ١١ / ٣٠)
نفس المعنى وبذات الجلسة الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٩ ق ١٠

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

حدد المشرع طريق تعيين نواب رئيس مجلس الدولة ووكلائه —
يسر هذا التعيين بمراحل مركبة نظرا لاهمية الوظيفة وعلو قدرها —
مراحل التعيين في هذه الوظيفة تبدأ وترشح من الجمعية العمومية لمجلس الدولة ثم اخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية ثم يفرض الأمر على سلطة التعيين لاصدار قرارها في هذا الشأن — استهدف المشرع من ترشيح الجمعية العمومية أمرين : اولهما — تحقيق ضمان للعضو بحيث لا يستقل بآلبيت في صلاحية هذه الوظيفة سلطة واحدة وثانيهما — ان الجمعية العمومية بحكم تشكيلها من جميع مستشارى المجلس هي الاقدر على بحث مدى صلاحية العضو لشغل هذه الوظيفة — تتمتع الجمعية العمومية بمستشارى المجلس بسلطة تقديرية واسمة لا يحدها الا الانحراف في استعمال السلطة وهو عيب يتعين على صاحب الشأن ان يقيم التليل عليه .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ تقضى بان يعين نواب رئيس مجلس الدولة ووكلاؤه بقرار من رئيس الجمهورية

بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد اخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية .

ومن حيث أن المستفاد من ذلك — حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن المشرع رسم طريقا لتعيين نواب ورئيس مجلس الدولة وحدد مراحلها ، ذلك لان قرار التعيين في هذه الوظائف نظرا لاهيتها وعلو قدرها بقرار ذو طبيعة حرجة لا غنى فيه عن اجتياز مراحلها جميعا على ما تعينت قانونا والتي تستهل بترشيح الجمعية العمومية لمجلس الدولة والذي لا مندوحة بمذه من اخذ رأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية ثم يعرض الامر جميعا لترشيح الجمعية العمومية مقرونا برأى المجلس الاعلى للهيئات القضائية على سلطة التعيين لاصدار قرارها في هذا الشأن واذ جعل المشرع بداية هذه الاجراءات ترشيح الجمعية العمومية للمستشارين فقد تبنى بذلك امران اولهما تحقيق ضمانات للعضو فلا تستقل في البت في صلاحيته لهذه الوظيفة سلطة واحدة — وثانيهما ان الجمعية العمومية بحكم أنها تشكل من جميع مستشاري المجلس هي الاقدر على التصدي لبحث مدى صلاحية العضو في ان يشغل وظيفة وكيل أو نائب رئيس مجلس الدولة وفي تقديرها لهذه الصلاحية تتمتع بسلطة تقديرية واسعة لا يحدها الا الانحراف في استعمال السلطة وهو عيب يتعين على صاحب الشأن أن يقيم الدليل عليه .

ومن حيث أنه يبين من الوقائع أن موضوع تعيين الطاعن في وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة قد مر بجميع المراحل المشار إليها ، اذ عرض اسمه بين وكلاء مجلس الدولة بحسب ترتيب أقدبتهم على الجمعية العمومية لمستشاري المجلس بجلستها المنعقدة في ١٧ من مايو سنة ١٩٨١ للنظر في ترشيحهم للتعيين في وظائف نواب رئيس المجلس الشافرة وانتهت الجمعية العمومية الى منح ترشيح سيادته ، ثم اجتمعت الجمعية العمومية في ١٩ من يولييه سنة ١٩٨١ والتفقت مرة أخرى من ترشيح الطاعن ، وعرض الامر على المجلس الاعلى للهيئات القضائية الذي

انتهى بدوره بجلسته المنعقدة في ٢١ من يولييه سنة ١٩٨١، الى تخطي
الطباعين في الترقية لوظيفة نائب رئيس ، ثم صدر قرار رئيس
الجمهورية المطعون فيه متضمنا تخليه في الترقية وترتبا على ذلك
يكون القرار المطعون فيه قد مر بجميع المراحل التي رسمها القانون
ومن ثم يكون الطعن عليه غير مستند من القانون .

(طعن ٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٦) .

الفرع الثالث

التعيين في وظيفة مندوب

قاممودة رقم (٧)

المبدأ :

المادة (١٢٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بأصدار قانون مجلس الدولة - تعيين الموظفين الإداريين في هذه الوظيفة من الأمور المتروكة لسلطة الإدارة التقديرية دون معقب عليها في هذا الشأن مادام قرارها قد خلا من عيب أساء استعمال السلطة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٢٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق في الوظائف الإدارية .

ويجوز أن يعين من هؤلاء في وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاية ممتازة في عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة .

ومن حيث أن مؤدى هذا النص أن تعيين الموظفين الإداريين بمجلس الدولة في وظيفة مندوب بالمجلس عند حصولهم على المؤهلات اللازمة للتعيين من الأمور المتروكة لسلطة الإدارة التقديرية دون معقب عليها مادام أن القرار الصادر في هذا الشأن خلا من عيب أساء استعمال السلطة .

ومن حيث أن من المقرر أن لجهة الإدارة أن تعيد سلطاتها التقديرية بضوابط وفي هذه الحالة يتعين عليها أن تلتزم بهذه الضوابط فإن هي خرجت عليها كان قرارها مخالفا للقانون .

(طعن ٣٩٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٤١٠/١١/١٩٨٧ هـ)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

المواد ٢ و ٧٣ و ٧٥ و ٩٩ و ١٠٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — يؤدي هذه النصوص أن الأصل في التعيين في وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة أن يتم من بين الحاصلين على درجة الرئيساس في الحقوق دون اشتراط الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا المنصوص عليها في البند (هـ) من المادة ٧٣ — المندوب المساعد يسرى عليه الاحكام الخاصة بالدبلوماسيين ومنها التفويض على أعماله وتفسير كفاءته بمعرفة ادارة التفويض الفني — المندوب المساعد الذي يحصل على الدبلومين يعتبر معينا في وظيفة مندوب اعتبارا من يناير التالي لحصوله على الدبلومين — منوط ذلك ان تكون التقارير المقدمة عنه مرضية — اذا لم تكن التقارير كذلك او كانت مدة عمله بمجلس الدولة لا تسمح بتقدير كفاءته يكون قد تخلف في حقه الشرط المقرر قانونا لامتياره معينا في وظيفة مندوب من ذلك التاريخ .

الحكمة :

« ومن حيث ان المادة (٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في فقرتها الأخيرة على أن .. يلحق بالمجلس مندوبون مساعدون يسرى عليهم الاحكام الخاصة بالدبلوماسيين عدا شرط الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسة

العليا « وإن المادة ٧٣ من ذات القانون تنص على أن « يشترط فبين
يعين عضوا في مجلس الدولة :

(١) أن يكون حاصلا على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا
أجدهما في العلوم الإدارية أو القانون العام إذا كان التعيين في وظيفة
مندوب ... « وإن المادة (٧٥) منه تنص على أن « يعتبر المندوب المساعد
معينا في وظيفة مندوب من أول يناير التالي لحصوله على الدبلومين
المنصوص عليها في البند (٥) من المادة ٧٣ متى كانت التقارير المقدمة
عنه مرضية » ، في حين أن المادة (٩٩) من القانون ذاته تنص على أن
« تشكل بمجلس الدولة إدارة للتفتيش الفني على أعمال المستشارين
المساعدين والنواب والمندوبين المساعدين ... ويجب إجراء التفتيش
مرة على الأقل كل سنتين » وتنص المادة (١٠٠) منه على أن
« يخطر رئيس مجلس الدولة من تصدر كفايته بدرجة متوسط أو أقل من
المتوسط من الأعضاء وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش الفني من تقدير
كفايته » ومؤده النصوص المقدمة أن الأصل في التعيين في وظيفة
مندوب مساعد بمجلس الدولة أن يتم من بين الحاصلين على درجة
اتليستاتس في الحقوق دون اشتراط الحصول على دبلومين من
دبلومات الدراسات العليا المنصوص عليها في البند (٥) من المادة
٧٣ وأن المندوب المساعد يسرى عليه الأحكام الخاصة بالمندوبين ومنها
التفتيش على أعماله وتقدير كفايته بمعرفة إدارة التفتيش الفني ويجرى
التفتيش على أعماله مرة على الأقل كل سنتين على ما تقتضى به صراحة
المادة (٩٩) وأن المندوب المساعد الذي يحصل على الدبلومين المشار
اليهما يعتبر معينا في وظيفة مندوب اعتبارا من أول يناير التالي لحصوله
على الدبلومين بشرط أن تكون التقارير المقدمة عنه مرضية لماذا لم تكن
التقارير كذلك أو كانت مدة عمله بمجلس الدولة من تاريخ تعيينه في وظيفة
لا تسمح بتقدير كفايته يكون قد تظف في حقه الشرط المقرر قانونا
لاعتباره معينا في وظيفة مندوب من ذلك التاريخ ، والقول بغير ذلك من
شأنه اعتبار من يعين في وظيفة مندوب مساعد في آخر يوم من السنة

وهو حاصل على دبلومين معينا في وظيفة مندوب في اليوم التالي لذلك مباشرة وهو تحول يقتصد سنده في الواقع والقانون أولا تكون للمندوب المساعد في هذا الفرض أية مدة عمل في مجلس الدولة تسبح بتقدير كفايته مما يؤدي الى اعداد الشرط الذي قرره المادة ٧٥ لتعيين المندوب المساعد وجوبا في وظيفة مندوب هذا. بالاضافة الى انه. ولئن كان المشرع لم ينص حدا ادنى للمدة التي يتم على اساسها لتقدير كفاية المندوب المساعد ليم تعيينه وجوبا في وظيفة مندوب طبقا لنص المادة ٧٥ أنفة البيان فمرد ذلك الى ان احكام هذا القانون ثابت اساسا على افتراض تعيين المندوب المساعد باليساتس وهو الاصل كما سلف بيانه - على ان يحصل بعد تعيينه في هذه الوظيفة على الدبلومين وفق ما يشر الىه صراحة نص المادة ٧٥ ومن ثم فان المدة التي يقضيها المندوب المساعد بعد تعيينه في هذه الوظيفة للحصول على الدبلومين والتي قد تجاوز السنتين تكون كافية قانونا لتقدير كفايته باعتبار ان القانون اوجب في المادة (٩٩) ان يتم تقدير كفاية المندوب مرة كل سنتين مما يتحقق قصد المشرع في الربط بين الحصول على الدبلومين بعد التعيين في وظيفة مندوب مساعد والحصول على تقارير مرضية للتعيين وجوبا في وظيفة مندوب ، وهو ما يعنى ان المشرع افترض بحكم الغالب من الامر بقاء المندوب المساعد في هذه الوظيفة مدة سنتين على الاقل يكون قد حصل فيها على الدبلومين واجرى التفتيش عليه مرة على الاقل وبالتالي تسنى تقدير كفايته عن عمله بالانضافة الى استعواذه على التاهيل العلمى المطلوب اى اجتمع له الشرطان اللذان تطلبهما القانون للتعيين وجوبا في وظيفة مندوب ، فاذا كان الحصول على الدبلومين او احدهما على الاقل قد سم تبيل التعيين في وظيفة مندوب مسامد فلا غنى مع ذلك من وجوب ان يقضى المندوب المساعد في هذه الوظيفة مدة تتاح خلالها التفتيش على اعماله ووزن مبلغ كفايته ولا الزام في هذه الحالة بترتيقه وجوبا طالما

انه لم يظفر بعد على تقارير مرضية على عمله ولم تقح مدة مناسبة معقولة لاستظهار وجه استعدادة فيه والتقير عنه .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم فان الثابت من الاوراق ان الطامن الاول الاستاذ/ عين في وظيفة مندوب مساعد اعتبارا من ١٠/٧/١٩٨٥ بعد حصوله على الدبلوم الثاني علم ١٩٨٥ وتسلم العمل بادارة فنون الصناعة في ٢٠/٨/١٩٨٥ ووضع اول تقرير عنه في ٢٢/٧/١٩٨٧ على الفترة من اول فبراير الى نهاية ابريل سنة ١٩٨٦ وان الطامن الثاني الاستاذ/ عين كذلك بعد حصوله على الدبلومين المشار اليهما وتسلم العمل بهيئة مفوضي الدولة في ٣١/٨/١٩٨٥ ووضع اول تقرير عنه كذلك في ٢٢/٢/١٩٨٧ عن الفترة من اول فبراير حتى آخر ابريل سنة ١٩٨٦ وذلك عن العام القضائي ١٩٨٦/٨٥ .

ومن حيث انه يبين ما تقدم انه خلال الفترة من تاريخ تسلم كل من الطامنين العمل بعد تعيينه في وظيفة مندوب مساعد وحتى اول يناير سنة ١٩٨٦ لم توضع اية تقارير عنها ومن ثم يتخلل في كل من الطامنين الشرط المقرر قانونا في المادة ٧٥ لاعتباره معينا في وظيفة مندوب من اول يناير سنة ١٩٨٦ ويكون ملتب ارجاع اقدمية كل منهما الى التاريخ المشار اليه غير قائم على سند صحيح من الواقع او القاتون » .

(ملعن رقم ٥٥ لسنة ٢٤ ق بجلسة ١١/٦/١٩٨٩)

المصرع الرابع التعيين في وظيفة مستشار

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

مفاد المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
أن التعيين في وظيفة مستشار بالمجلس يكون بقرار من رئيس الجمهورية
بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية — وتعتبر الترقية
نافذة من تاريخ موافقة المجلس الأعلى عليها .

أجراء أو عدم أجراء الترقية في وقت معين هو مسألة بلامية
تستقل بها جهة الإدارة وفقاً لتقديرها — ومن ثم فإن أجراء تسفل
درجة أو أكثر مسألة تتركز في تقديرها بلا يعقب عليها .

الحكمة :

» تنص المادة ٨٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس
الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى
للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس مجلس الدولة ووكلاؤه بقرار من
رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس بعد أخذ
رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين باتى الاعضاء والمندوبين
المساعدون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى
للهيئات القضائية .»

ومن حيث أن ملحد ذلك أن التعيين في وظيفة مستشار بالمجلس يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ موافقة المجلس الاعلى عليها .

ومن حيث أن اجراء او عدم اجراء الترقية في وقت معين هو مسألة ملامية تسنقل بها جهة الادارة ومقا لتقديرها ومن ثم فان ارجاء شغل درجة او أكثر مسألة تترخص في تقديرها بلا معقب عليها .

ومن حيث انه يبين فيما تقدم ان نية مجلس الدولة لم تنعقد على شغل الطامن لوظيفة مستشار في التاريخ الذي يطالب بارجاع اقدميته اليه وانها حسبها ارجأت شغله لوظيفة مستشار فانها قد استعملت سلطتها التقديرية في هذا الشأن ولم يشب قرارها هذا اساءة استعمال السلطة او الانهراف بها ومن ثم لا يكون للطامن اصل حق في الطعن في القرار الجمهوري رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٤ لصدوره سلبيا متفقا مع حكم القانون وبناء على ذلك لا يستحق الطامن ارجاع اقدميته في وظيفة مستشار الى تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر » .

(طعن ٣١٩٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١١/١٦) .

الفرع الخامس

التوقيعة

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

ان كان للادمية والكفاية الاعتبار الاول في شغل وظيفة رئيس مجلس الدولة ان ثمة اعتبارات اخرى يجب توافرها في الترشيح لهذه الوظيفة تتعلق هذه الاعتبارات بسلوك العضو طوال مدة خدمته في مجال العمل وخارجه - تقدير هذه الاعتبارات متروك للسلطة التقديرية للجمعية العمومية لمستشاري المجلس ولا يحدها الا مبادئ الانحراف في استعمالها - يجب ان يثبت الطاعن الغليل على ذلك .

المحكمة :

ومن حيث انه لا حجة لما يذهب اليه الطاعن انه اقدم واكثر كفاية من بعض المرشحين بالقرار المطعون فيه ذلك ان الجمعية العمومية لا تنقيد عند ترشيحها لاحد وكلاء مجلس الدولة لشغل وظيفة نائب رئيس بالادمية او الكساية وحدهما ، فان كان للادمية والكفاية اعتبار الاول حسبها استقرت عليه تقاليد الجمعية العمومية للمستشارين الا انه ثمة اعتبارات ومقومات اخرى يتعين توافرها بين يشغل وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة تتعلق بسلوك العضو طوال خدمته في مجلس الدولة سواء في مجال عمله او خارج نطاق ذلك وما اشتهر عنه من صفات وخصال الى غير ذلك مما يتعين توافره بين يشغل هذه الوظيفة ، وكما سلف القول فان للجمعية العمومية سلطة تقديرية واسعة في تقدير مدى

صلاحية العضو في شغل هذه الوظيفة ولا يحد هذه السلطة الا عيب الاعتراف في استعمالها ، ولم يتم الطاعن دليلا على ذلك .

(طعن ٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨) .

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

اعتبار ترشيح الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة أحد المراحل الجوهرية لاصدار قرار التعيين — يشترط للاعتناء بالترشيح ان ينتهي الجمعية العمومية الى ترشيح العضو — اذا رفضت الجمعية العمومية ترشيح العضو فلا جدوى من عرض قرارها في هذا الشأن على رئيس الجمهورية — اساس ذلك : لا يجوز لرئيس الجمهورية تعيين من رفضت الجمعية العمومية ترشيحه .

المحكمة :

ومن حيث انه لا منقح لما يذهب اليه الطاعن انه لا يجوز تخطيه في الترقية لسبب واحد اكثر من مرة ، ذلك انه وكما سلف القول فان للجمعية العمومية مطلق تقدير مدى صلاحية العضو في شغل وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة ، واذا ما قدرت جسامه الفعل الذي جوزى العضو من اجله — على فرض ان ما انتهت اليه الجمعية كان سببه المخالفة المنسوبة اليه وجوزى بسببها — فان للجمعية ان تلتفت عن ترشيح العضو حتى يستقر في وجدانها صلاحيته لشغل هذه الوظيفة كما ان القول بان الجمعية العمومية سبق لها ترقية زميل الى درجة وكيل بالرغم من توقيع عقوبة اللوم عليه مردود عليه — بان للجمعية العمومية تقدير ما اذا كان الفعل الذي جوزى من اجله العضو يستحق الالتفات عن ترشيحه او لا يستوجب ذلك .

ومن حيث إن ما ذهب إليه الطاعن من أن القرار المطعون فيه قد خالف القانون بدموى أن المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد حجب من رئيس الجمهورية ما قرره الجمعية العمومية هذا القول مردود عليه بأن قضاء هذه المحكمة جرى على اعتبار ترشيح الجمعية العمومية أحد المراحل الجوهرية لاستقرار خزان التعيين ، هذا القضاء مشروط بأن تنتهي الجمعية العمومية إلى ترشيح العضو إلى وظيفة وكيل أول نائب رئيس مجلس الدولة ، ويأخذ المجلس الأعلى للهيئات القضائية برأى مقتضاه عدم صلاحية العضو لشغل هذه الوظيفة في هذه الحالة ببيان عرض ما انتهت إليه الجمعية العمومية والمجلس الأعلى للهيئات القضائية على رئيس الجمهورية ليأخذ بما انتهت إليه الجمعية العمومية أو بما ذهب إليه المجلس الأعلى للهيئات القضائية باعتباره السلطة المختصة بالتعيين ولما إذا رفضت الجمعية العمومية ترشيح العضو فلا جدوى من عرض قرارها في هذا الشأن على رئيس الجمهورية إذ لا يجوز لرئيس الجمهورية تعيين من رفضت الجمعية العمومية ترشيحه مشروط جوهرى من شروط التعيين في وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة أو وكيل مجلس الدولة أو ترشح الجمعية العمومية من تختاره لشغل هذه الوظيفة فإن لم تفعل فلا يجوز لرئيس الجمهورية التصدى بالتعيين في هذه الوظائف حتى ولو كان بناء على رأى من المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد صدر سليماً ويكون الطعن عليه غير استنباس سليم من القانون مما يمتنع معه الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

(طعن ٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢٨ / ١٩٨٦) .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

التخطي في الترقية له اثره البالغ على المستقبل الوظيفي لعضو مجلس الدولة ذلك وضع المشرع من النظم والضوابط ما يكفل اجراء الترقيات على اساس سليمة وعادلة بما يكفل لأعضاء مجلس الدولة الاحاطة بالسبب التخطي في الترقية وإبداء دفاعهم وتقديم أدلتهم لنفي هذه الاسباب وذلك باتتباع اجراءات محددة هي : اخطار الاعضاء الذين حل دورهم ولم تشملهم حركة الترقيات بسبب في متصل بقرارات الكفاية التي فصل فيها اوقات مهلة النظام منها مع توضيح اسباب التخطي وذلك قبل عرض مشروع حركة الترقيات على المجلس الخاص للشئون الادارية - يتم الاخطار قبل عرض المشروع بثلاثين يوما على الأقل - العضو الذي اخطر بالتخطي في الترقية ان ينظم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار بمريضة تقدم الى ادارة التفتيش النفي التي تقدم النظام - يفصل في النظام بعد الاطلاع على الاوراق وسماع تقديم النظام - يفصل في النظام بعد الاطلاع على الاوراق وسماع اقوال العضو المنظم - يصدر المجلس الخاص للشئون الادارية قراره خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اجالة الاوراق اليه قبل اجراء حركة الترقيات - عند نظر مشروع حركة الترقيات تعرض على المجلس الخاص للشئون الادارية قراره الصادرة في التظلمات من التخطي في الترقية وذلك لاعادة النظر فيها .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة (١٠٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ تنص على انه « يخطر رئيس مجلس الدولة من تقدر كفايته بدرجة

متوسط أو أقل من المتوسط من الأعضاء بمجرد انتهاء إدارة التفتيش الفني من تقدير كفايته ، وإن أخطر الحق في التظلم من التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار ، كما يقوم رئيس مجلس الدولة قبل مرض مشروع حركة الترقيات على المجلس الخاص للشئون الادارية بثلاثين يوما على الأقل باخطار أعضاء مجلس الدولة الذين حلّ دورهم ولم تشملهم حركة الترقيات بسبب غير متصل بتقارير الكفاية التي فصل فيها وفقا للمادة (١٠٢) أو نأت بمعاد التظلم منها ، ويبين الاخطار أسباب التخطي وإن أخطر الحق في التظلم في اليوم السادس المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، ويتم الاخطار المشار اليه في الفقرتين السابقتين بخطاب موصى عليه بعلم الوصول « وتنص المادة (١٠٩) من القانون ذاته على أن « يكون التظلم بعريضة تقدم الى إدارة التفتيش الفني وعلى هذه الإدارة إحالة التظلم الى المجلس الخاص للشئون الادارية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم التظلم » . وتنص المادة (١٠٧) من القانون ذاته على أن « يصل المجلس الخاص للشئون الادارية في التظلم بعد الاطلاع على الاوراق وسماع اقوال المتظلم ويصدر قراره خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الاوراق اليه وقبل اجراء حركة الترقيات » كما تنص المادة ١٠٣ من القانون على أن « يعرض على المجلس الخاص للشئون الادارية عند نظر مشروع حركة الترقيات قرارته الصادرة في التظلمات من التخطي لاسباب غير المتصلة بتقارير الكفاية طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة (١٠٠) وذلك لاعادة النظر فيها » .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المتقدمة أنه نظرا لما للتخطي في الترقية من أثر بالغ على المستقبل الوظيفي لأعضاء مجلس الدولة فقد سنن المشرع من النظم والضوابط ما يكفل بها اجراء الترقيات على أسس سليمة وعادلة ووضع من الضمانات ما يكفل لأعضاء المجلس الاحاطة بأسباب التخطي في الترقية وإبداء دفاعهم وتقييم أدلتهم لفني هذه الاسباب وذلك باتباع اجراءات محددة لماوجب اخطار الامضاء

الذين حل دورهم ولم تشملهم حركة الترقّيات لسبب غير متصل بتقارير
التفكير التي فصل فيها أو ماتت. يعتمد التظلم منها مع ايضاح
اسباب التخطي وذلك قبل عرض مشروع حركة الترقّيات على المجلس
الخاص للشئون الادارية وبحيث يتم هذا الاخطار قبل عرض المشروع
بثلاثين يوما على الاقل ولئن اخطرت بالتخطي في الترقية الحق في التظلم
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار بعريضة تقدم الى ادارة
التفتيش الفني التي تكيل التظلم الى المجلس الخاص للشئون الادارية خلال
خمس ايام من تاريخ تقديم التظلم ويفصل المجلس الخاص للشئون الادارية
في التظلم بعد الاطلاع على الاوراق وسماع اقوال العضو المتظلم
ويصدر قراره خلال خمسة عشر يوما من تاريخ احالة الاوراق اليه وقبل
اجراء حركة الترقّيات وأنه عند نظر مشروع حركة الترقّيات تعرض على
المجلس الخاص للشئون الادارية قراراته المصادرة في التظلمات من
التخطي في الترقية وذلك لاعادة النظر فيها .

ومن حيث ان الثابت بالاوراق ان الطاعن قد تكررت منه مخالفة
عدم حضور الجلسات وعدم الحضور الى مقر عمله طبقا لقرار
رئيس هيئة مفوضي الدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم حضور
اعضاء هيئة مفوضي الدولة الى مقر اعمالهم الامر الذي دعا الى
احالة الطاعن الى مجلس تأديب اعضاء مجلس الدولة ، وأنه ولئن تسرر
مجلس التأديب بجلسة ٢١/٤/١٩٨٤ عدم السير في اجراءات المحاكمة
استنادا الى ان المخالفة المنسوبة للطاعن لا ترقى الى مرتبة الفصل الذي
يستوجب الحكم بالصدى العقوبتين المنصوص عليهما في قانون مجلس
الدولة وهما اللوم والعزل الا ان مجلس التأديب رأى ان ذلك لا يمنع من
ان يتخذ رئيس مجلس الدولة ما يراه مناسبا من توجيه نظر العضو
بمفصوص المخالفة المنسوبة اليه ، وقد بحث رئيس مجلس الدولة الى
الطاعن بالخطاب السري رقم ٢٧٠ في ١٢/٦/١٩٨٤ متضمنا قرار مجلس
التأديب ومشيروا الى تكرار الطاعن للمخالفة ذاتها اذ تخلف عن حضور
جلسة ٢٥/٧/١٩٨٤ مراعاة لمخكمة القضاء الاداري حسبما اكدت

بذلك ادارة التفتيش الفنى وأن ذلك يستوجب لفت نظره الى الالتزام بالعمل
بالمجلس بكل حقبة وعدم التهاون في ذلك مستقبلا ولا ريب أن هذا
الاخطار من شأنه أن يحد من صلاحية للترقية فضلا عن انه
قد أعقب ذلك اخطار الطاعن في ١٨/١٢/١٩٨٤. بأن المجلس الخاص
للشئون الادارية قرر بجلسة ١٠/١٢/١٩٨٤ تخطيه في الترقية الى
وظيفة مستشار مساعد « أ » بعد أن أطلع على لفت النظر الموجه
إليه فتقدم الطاعن بتظلم الى ادارة التفتيش الفنى في ٢/١/١٩٨٥. أحالته
إلى المجلس الخاص للشئون الادارية الذي قرر رفضه بجلسة
١٠/٢/١٩٨٥ ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤
لسنة ١٩٨٥ مقضيا تخطي الطاعن في الترقية .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن مجلس الدولة اتخذ حيال الطاعن جميع
الاجراءات الجوهرية التي تكفل سلامة قراره بتخطيه في الترقية نظرا
لتكرار المخالفات التي صدرت منه أحاله أولا : إلى مجلس التأديب الذي
أثبت وقبوع المخالفة المنسوبة اليه وأن لرئيس المجلس أن يتخذ ما يراه
مناسبا لتوجيه نظره الى هذه المخالفة وقد تلا ذلك لفت نظره ثم
أعقب ذلك اخطاره بأن المجلس الخاص للشئون الادارية قرر تخطيه في
الترقية وذلك بجلسة ١٠/١٢/١٩٨٤ وذلك كله قبل صدور قرار
الترقية محل الطعن ثم قدم الطاعن تظلمًا من قرار المجلس الخاص
للشئون الادارية عرض على هذا المجلس بجلسة ١٠/٢/١٩٨٥. وقرر
رفضه وأخيرا وبعد كل ذلك صدر القرار الجمهوري رقم ٨٤/١٩٨٥
الطاعن فيه بحركة الترقية مقضيا تخطي الطاعن في الترقية
وواضح من كل ما تقدم أن مجلس الدولة قد راعى جميع الاجراءات
الجوهرية المقررة للمصلحة العامة ولمصلحة العضو وذلك قبل صدور
قرار تخطي الطاعن في الترقية ولم يفعل أي اجراء من شأنه
التمسك بحق العضو أو يفوت عليه حقه ثبتت المخالفات المنسوبة
إليه مستمدا من قرار مجلس التأديب والتي كانت السبب في تخطيه وقد
أباحت له الفرصة للتظلم من قرار المجلس الخاص للشئون الادارية

وتقد تظلم الطامع معللا من هذا القرار وعرض تظلمه على المجلس
الخاص الذى تميز رفضه بجلسة ١٠/٢/١٩٨٥ .

ومن حيث انه لذلك يكون القرار المطعون فيه قد صدر سليما
وقائما على سببه المبرر له ويكون الطعن عليه غير قائم على اساس سليم
من القانون الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه
موضوعا .

(طعن ١٩١٠ لسنة ٣١ ق جلسة ٤/١/١٩٨٧) .

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

بما كانت الاعمال المنسوبة الى التخطى فى الترقية ثابتة فى حقه
قبل التخطى فان القرار الصادر يكون قائما على سببه — لا وجه فى
هذه الحالة لتطبيق القاعدة التى تقول بأنه لا يجوز ان يكون للظروف
اللاحقة اثر ينعطف على الماضى عند وزن مدى مشروعية القرار
الانارى — تطبيق — اساس ذلك : ان الاعمال المنسوبة للبدعى والتى
تخطى بسببها حدثت فى تاريخ سابق للتخطى وان الحكم الذى انتهى الى
ادانته من هذه الاعمال والذى صدر فى تاريخ لاحق للتخطى هو
كائن من الحالة التى كان عليها المدعى فى تاريخ تخطيه من حيث انه كان
مرتكبا للاعمال التى اتين بسببها — لا تثريب على جهة الادارة ان هى
تحسست اسباب التخطى ووجباته فنفذ بالتصيب القضائى على علو قدره
عن ان يشغل بمن لا يستكمل اهلية تبوؤه وقد صدق يقينها فيها عولت عليه
من شواهد قامت على صحيح دلائلها .

المحكمة :

وحيث ان الثابت من استعراض وقائع النزاع على نحو ما سلف ان

المجلس الخاص للشئون الإدارية عندما قرر تخطي المدعى في الترقية لوظيفة مستشار مساعد (١) كان تحت نظره الاتهامات المنسوبة اليه في القضية رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٤ أمن الدولة العليا وهي اتهامات لها خطورتها البالغة واذ كانت النيابة العامة قد قررت حفظ التحقيق لعدم كفاية الأدلة فان ذلك لا يعنى بالضرورة - وفقا للمستقر في قضاء المحكمة الإدارية العليا - عدم ادانته تأديبيا وهو ما تحقق فعلا بصدر قرار الهيئة المشكل منها مجلس التأديب بادانته فيما نسب اليه ونقله الى وظيفة معادلة غير قضائية ومن ثم فان قرار تخطيه وقد قام على اساس من الاعمال المنسوبة اليه والتي ادين بسببها على النحو المشار اليه يضحى مصادقا لمجمله في القانون اذ لا يتفق ومنطق الأمور ان يتخذ المجلس قرارا بترقية الطامن وقد احاطت به اتهامات بمنزل هذه الخطوة انتهت فعلا بادانته ولا مقتنع في القول بأن في ذلك اخلال بالاعادة المستقرة من انه لا يجوز ان يكون للظروف الملاحقة السر ينقطع على الماضي عند وزن وتقييم مدى مشروعية القرار الإداري ذلك لان الاعمال المنسوبة للمدعى والتي تخطى بسببها حدثت - على ما يبين من الوقائع - في تاريخ سابق للتخطي وان الحكم الذي انتهى الى ادانته عن هذه الاعمال والذي مصدر في تاريخ لاحق للتخطي هو كاشف عن الحالة التي كان عليها المدعى في تاريخ تخطيه من حيث انه كان مرتكبا للامعالم التي ادين بسببها ولا تثريب على جهة الادارة ان هي تخصصت اسباب التخطي وموجباته فئات بالمنصب القضائي على علو قدره ان يشغل بمن لا يستكمل اهلية تبوئه وصديق يقينها في ذلك فيما عولت عليه من شواهد قامت على متحيز دلائلها : كما وانه لا حجة في القول بان المدعى لم يخطر بامر عدم شمول حركة الترتيبات له قبل عرضها على للمجلس الخاص للشئون الادارية وهو عيب جوهري في الشكل تؤدي الى بطلان قرار التخطي - لا حجة في ذلك - طالما انه من الثابت قيام رئيس المجلس باخطار المدعى بامر تخطيه ونظام المدعى في حينه من تلك الاجراء ثم قيام المجلس الخاص بالشئون الادارية بنظر التظلم ورفضه في تاريخ

يسبق صدور القرارين الطعنيتين ومن شأن ذلك كله تحقق الغاية المستهدفة في هذا الشأن على وجه لا يستقيم معه الدفوع بالبطالان .

وحيث أنه متى كان ذلك فإن القرارين الطعنون فيهما يكونان سليبين موافقين لحكم صحيح القانون ويضحى الطعن ناقدا لسنده حقيقيا برفضه وهو ما تقتضى به الحكمة .

(طعن ١٩٠٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٣/١) .

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

جواز تخطي عضو مجلس الدولة في الترقية ولو كان حاصلًا على تقدير كفاية بدرجة كفاء أو فوق المتوسط إذا ارتكب أفعالا تيس واجبات وظيفته بما من شأنه ان يؤدي إلى مجازاته بعقوبة النجوم .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٠٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨٤ قضت في مقررتها الثانية بأن يقوم رئيس مجلس الدولة قبل عرض مشروع حركة الترقيات على المجلس الخاص للشئون الإدارية بثلاثين يوما على الأقل بإخطار اعضاء مجلس الدولة الذين حل دورهم ولم تشملهم حركة الترقيات لسبب غير متصل بتقارير الكفاية ويبين بالاختصار اسباب التخطي ولن اخطر الحق في التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار ثم بينت المواد ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ من القانون المشار اليه الاجراءات التالية لتقديم التظلم حيث قضت الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٣ بأن تعرض على المجلس الخاص عند نفاذ مشروع حركة الترقيات قرارا اللجنة المشار اليها في المادة ١٠٠ الصادرة في التظلمات من التخطي لاسباب غير المتصلة بتقارير الكفاية طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٠٠

وذلك لاعادة النظر فيها ويكون قرارات المجلس الخاص للشئون الادارية نهائية ويخطر بها المتظلم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصولة .

ومن حيث انه يبين من الاحكام المتقدمة ان التخطي في الترقية طبقا لقانون مجلس الدولة المشار اليه حتى وظيفة مستشار تد تكون لاسباب متعلقة بتقدير كفاية الموظف او لاسباب اخرى غير متصلة بتقارير الكفاية طبقا لصريح نص المادتين ١٠٠ ، ١٠٣ سالفتي الذكر ومفادها جواز تخطي عضو مجلس الدولة في الترقية حتى ولو كان حاصلا على تقدير كفاية بدرجة كفاء او فوق المتوسط ، وهو ما يتأتى اذا ارتكب من الاعمال او المخالفات ما يمس واجبات وظيفته بما من شأنه ان يؤدي الى مجازاته بعقوبة اللوم المنصوص عليها في المادة (١٢٠) بناء على حكم من مجلس التاديب المختص والقول بغير ذلك يؤدي الى ان تطبق احكام مجلس التاديب عديمة الاثر . اذ لا يتصور ولا يصح ان يتساوى من قصر او اهل في اداء عمله او ارتكب ما يعيبه وعوقب من ذلك مع من خلت صفحته من مثله لجرد انها تساويا في درجة الكفاية ، وقد استقرت احكام المحكمة الادارية العليا على ان التقدمية والتقارير السرية لا يكتفيان بذاتها لصلاحية صاحبها في الترقية التي تقوم على عناصر عدة بجانب العنصرين المذكورين واخصها عدم توقيع جزاءات تنبئ عن اهمال واضح في مباشرة العمل وقسرة شغل الوظيفة على الاعتلاع بمسؤوليات العمل الموكلة اليه .

ومن حيث انه وقد ثبت ان الطاعن صدر ضده حكم مجلس التاديب بمجازاته بعقوبة اللوم قبل اجراء حركة الترقيات المظنون فيها مباشرة لما نسب اليه من اهمال وتقصير في اداء واجبات وظيفته ومن ثم فان تخليه في الترقية يكون قد قام على سبب صحيح يبرره بصرف النظر عما اشار به من حصوله على تقرير كفاية بدرجة فوق المتوسط عن الفترة اللاحقة لارتكابه المخالفة لان الكفاءة في هذا المقام

ليس مؤداها ترقية حتما إيا كانت المتاعب أو المخالفات التي نسبت إليه
وثبتت في حقه .

ومن حيث أنه تلقاء ما تقدم فإن القرار المطعون فيه فيما تضمنه
من تخطي الطاعن إلى وظيفة مستشار مساعد (أ) يكون قد صدر
صحيا ومتقنا مع حكم القانون ويضحي الطعن عليه على غير سند من
القانون جديرا بالرفض .

(طعن رقم ٣٤٦٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٣/١٧/٢٣) .

الفصل السادس

الاقدمية

قائمة رقم (١٥)

المبدأ :

المنسوب المساعد لا يعتبر من أعضاء مجلس الدولة — أساس ذلك : — أن المشرع لم ينص صراحة على اعتباره من أعضاء مجلس الدولة ونص على اعتباره ملحقاً بالمجلس لحين استيفائه الشروط اللازمة للترقية إلى وظيفة المنسوب — النظام القانوني الذي ارتاده المشرع بالنسبة للمنسوب المساعد لا يعنى تجريده من التمتع بالنظام القانوني المقرر لأعضاء مجلس الدولة — أثر ذلك : — خضوع المنسوب المساعد للنظام القانوني المقرر لأعضاء مجلس الدولة بالقدر الذي يسمح به المشرع — نص المادة (٢) من قانون مجلس الدولة على سريان الأحكام الخاصة بالمنسوبيين المساعدين هذا شرط الحصول على تبليوي الدراسات العليا .

الحكمة :

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المائل يدور حول طريقة تحديد اقدمية المنسوبيين المساعدين بين زملائهم في الترقية إلى وظيفة مندوب . المنصوص عليها في البند (٥) من المادة ٧٣ متى كانت التفاضيل المقدمة منه مرضية »

كما تنص المادة ٨٥ من القانون المشار اليه على أن « تعين

الاقتدية ومفسا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين او الترقية واذا عين اثنان او اكثر فى وقت واحد فى الدرجة عينها او رقوا اليها حسبت اقتديتهم ومفسا لترتيب تعيينهم او ترقيةهم ... » .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المقدمة أن :

المنسوب المساعد لا يعتبر من الاعضاء الذين يشكل فيهم مجلس الدولة ، وان وظيفة المنسوب هي اولى وظائفه التعيين لاعضاء المجلس وتم ترقية المنسوب المساعد الى وظيفة المنسوب فى اول يناير التالى لحصوله على الدبلومين المنصوص عليهما فى البند (٥) من المادة ٧٣ من قانون المجلس وانه تسرى على المنسوبين المساعدين الاحكام الخاصة بالمنسوبين ، ذلك أن المشرع وان لم ينص صراحة على اعتبار المنسوب المساعد من أعضاء المجلس ونص على اعتباره ملحقا بالمجلس لحين استيفاء الشروط والاجراءات المطلوبة قانونا فى حقه لترقيته الى وظيفة المنسوب ، فان مفاد ذلك أن هذا النظام القانونى الذى ارتآه المشرع بالنسبة للمنسوب المساعد لا يعنى تجريده من الخضوع والتبع بالنظام القانونى الذى منحه المشرع لاعضاء مجلس الدولة بالقدر وفى الحدود التى يقرها المشرع ، وفى هذا الصدد نص القانون صراحة على سريان الاحكام الخاصة بالمنسوبين على المنسوبين المساعدين عدا شرط الحصول على دبلومين من الدبلومات والدراسات العليا ، وهو ما يستتبع بحكم اللزوم تماثل الاحكام المنظمة لشئون المنسوبين والمنسوبين المساعدين عدا الشرط سالف الذكر .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك ، وكان الثابت أن المنسوبين مخاطبون باحكام المادة ٨٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وهى الاحكام المحددة للاقتدية ، فان المنسوبين يتعين أن ينظلمهم فيها بينهم نظام الاقتدية فى ضوء ما يؤدى اليه مضمون نص الفقرة الاخيرة من المادة الثانية من القانون المشار اليه بمراعاة الحدود والضوابط مسالمة الذكر .

(طعن ٣٠١٧ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٨٦/١/٢٨)

المبدأ :

الاصل في تحديد الاقدمية ان يتم وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين - يجوز للسلطة المختصة بالتعيين ان تحدد في بعض الوظائف تاريخا آخر للاقدمية في الدرجة التي عين فيها المعضو - استعمال هذه الرخصة متروك للسلطة المختصة تجريها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة - لا توجد قاعدة تجيز ضم مدة العمل السابقة الى الاقدمية في وظيفة مندوب مساعد بما يسمح بالرجوع بهذه الاقدمية الى تاريخ سابق على صدور قرار التعيين .

المحكمة :

ومن حيث ان الاصل في تحديد الاقدمية انها تعين وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين ، ويجوز للسلطة المختصة بالتعيين ان تحدد في بعض الوظائف وليس من بينها وظائف المندوبين المساعدين تاريخا آخر للاقدمية في الدرجة التي عين فيها المعضو ، واستعمال هذه الرخصة متروك لهذه السلطة تجريها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة دون ان يتضمن ذلك بالنسبة للمندوبين المساعدين أية قاعدة تجيز ضم مدة العمل النظيرة السابقة الى اقدميتهم في وظيفة مندوب مساعد بما يسمح بالرجوع بهذه الاقدمية الى تاريخ سابق على صدور قرار التعيين .

ومن حيث انه وفقا لما سلف بيانه من وجوب سريان الاحكام الخاصة بالمندوبين على المندوبين المساعدين - هذا شرط الحصول على دبلومي الدراسات العليا - وفيها نظام الاقدمية ، واذا الثابت ان الطاعنين قد عينوا بمجلس الدولة بالقرار الجمهوري رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٢ وجاء ترقيتها قبل الاستئناف آخر المندوبين المساعدين بالمجلس وتنتد ورقيا بعد ذلك الى وظيفة

المنحوب اعتباراً من ١٩٨٣/١/١ بالقرار الجمهورى رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٧ ، وترتب على صدور القرار الجمهورى رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ ترقية ستة من المنحوبين المساعدين الى وظيفة المنحوب اعتباراً من ١٩٨٣/١/١ وهم (المطعون على ترتيب اقدميتهم) وذلك استناداً لنص المادة ٧٥ من قانون مجلس الدولة السابق الاشارة اليه ، مع وضعهم فى ترتيبهم المتقدم فانه لا ترتيب على جهة الادارة فى امادة ترتيب من ثبت ترقيتهم بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه ، ومن ثبت ترقيتهم بالقرار الجمهورى رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ ، أساس ذلك أن اقدمية المطمسون على ترتيب اقدمياتهم متقدمين على اقدمية الطاعنين فى وظيفة المنحوب المساعد ، ومن ثم فانه وقد اتحد تاريخ تعيين الجميع فى وظيفة المنحوب ، فقد استدعى الامر مراعاة ترتيب هذه الاقدمية على النحو الوارد بالقرار الجمهورى محل الطعن ، ولا وجه للاحتجاج بأن القرار الجمهورى رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ الصادر بترقية الطاعنين الى وظيفة منحوب قد مضى عليه أكثر من ستين يوماً قبل صدور القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه ، ذلك ان كلا القرارين لا يعدو أن يكون من قبيل القرارات الكاشفة وليس من القرارات المنشئة لان المادة ٧٥ من قانون مجلس الدولة السابق الاشارة اليها قد اعتبرت المنحوب المساعد معيناً فى وظيفة منحوب من أول يناير التالى لتاريخ حصوله على الدبلومين مع توافر الشروط الاخرى التى تطلبها النص ، وترتيباً على ذلك فان سلطة الادارة فى هذا الصدد مقيدة ويتمين عليها النزول على حكم القانون وترتيب أحكامه دون أن يكون لها سلطة تقديرية فى هذا الخصوص ، كما أنه لا وجه للاحتجاج بأن القرار المطعون فيه قد تضمن أثراً رجعياً باعادة ترتيب اقدمية المطعون على ترتيب اقدمياتهم الى تاريخ سابق على صدوره ذلك انه كما سبق البيان فان القرار المطعون فيه هو من قبيل القرارات الكاشفة وبالتالي لا يسرى عليه بهذا معنى رجعية القرارات الادارية .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم يكون القرار المطعون فيه
 فيما تضمنه من إعادة ترتيب أقدية المطعون على ترتيب أقدياتهم ، وقد
 جاء موافقاً لحكم القانون ومن ثم يكون الطعن عليه مخالفاً للقانون
 فقد جاء على غير أساس سليم من القانون الأمر الذي يضمن معه
 والحالة هذه الحكم بقبول الطعن شكلاً ولبضه موضوعاً .
 (طعن ٣٠١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١/٥) .

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

المدوب المساعد لا يعتبر من الأعضاء الذين يشكل منهم
 مجلس الدولة - وظيفة المدوب هي أول وظائف التمييز لأعضاء
 المجلس - تتم ترقية المدوب المساعد إلى وظيفة مدوب في أول يناير
 التالي لحصوله على الدبلوم. المنصوص عليهما في البند (٥) من
 المادة ٧٣ من القانون المشار إليه - تسري الأحكام الخاصة
 بالمدوبين على المدوبين المساعدين إذا شرط الحصول على دبلوم
 الدراسات العليا - أن ذلك : - تنال الأحكام المنظمة للمدوبين
 والمدوبين المساعدين عند الضرر سالف الذكر - أن ذلك : -
 خضوع المدوبين المساعدين لأحكام الانضباط المقررة بالمادة (٨٥) من
 القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

المحكمة :

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المائل يدور حول طريقة تحديد
 أقدية المدوبين المساعدين بين زملائهم في الترقية إلى وظيفة مدوب.
 ومن حيث أن المادة الثانية من قانون مجلس الدولة الصادر
 بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن ؟

« ... يشكل المجلس من رئيس ومن عدد كاف من نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين ومن المستشارين المساعدين والنواب والمنسقين .
ويلحق بالمجلس مندوبون مساعدون تسرى عليهم الاحكام الخاصة بالمندوبين عدا شرط الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا » .

وتنص المادة ٧٥ من القانون ذاته على أن :

« يعتبر المندوب المساعد معينا في وظيفة مندوب من أول يناير التالي لحصوله على الدبلومين المنصوص عليهما في البند (٥) من المادة ٧٣ متى كانت التقارير المقدمة عنه مرضية .

كما تنص المادة ٨٥ من القانون المشار اليه على أن « يتعين الانتدبية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية وأذا مین اثنان أو أكثر في وقت واحد وفي الدرجة عينها أو رتوا اليها حسبته اقدمتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم ... » .

ومن حيث أنه يبين من النصوص السابقة ان المندوب المساعد لا يعتبر من الاعضاء الذين يشكل منهم مجلس الدولة ، وان وظيفة المندوب هي اولى وظائف التعيين لاعضاء المجلس وتم ترقية المندوب المساعد الى وظيفة مندوب في أول يناير التالي لحصوله على الدبلومين المنصوص عليهما في البند (٥) من المادة ٧٣ من قانون المجلس وانه لا تسرى على المندوبين المساعدين الاحكام الخاصة بالمندوبين ، وفي هذا الصدد نص القانون صراحة على سريان الاحكام الخاصة بالمندوبين على المندوبين المساعدين عدا شرط الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا ، وهو ما يستتبع بهكم اللزوم تبطل الاحكام المنظمة لشئون المندوبين والمندوبين المساعدين عدا الشرط سالف الذكر .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك ، وكان الثابت ان المندوبين مخططون باحكام المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار

اليه ، وهي الاحكام المصدرة للاقتضية ، فان المتدربين يتعين ان ينتظمهم فيما بينهم نظام الاقتضية في ضوء ما يؤدي اليه مضمون نص الفترة الاخيرة من المادة الثانية من القانون المشار اليه ببراعة الجداول والضوابط سالفة الذكر .

« ملحق ٢٥٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٧/٧ » .

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

الاصل في تجديد الاقتضية هو تاريخ القرار الصادر بالتعيين — يجوز للسلطة المختصة بالتعيين ان تحدد في بعض الوظائف وليس من بينها وظائف المتدربين المساعدين تاريخا آخر للاقتضية في الدرجة التي عين فيها العضو — استعمال هذه الرخصة متروك لهذه السلطة تحريها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة دون ان يتضمن ذلك بالنسبة للمتدربين المساعدين اية قاعدة تجيز ضم مدة العمل النظرية السابقة الى الاقتضية في وظيفة متدرب مساعد .

المحكمة :

ومن حيث ان الاصل في تجديد الاقتضية انها تعين وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين ، ويجوز للسلطة المختصة بالتعيين ان تحدد في بعض الوظائف وليس من بينها وظائف المتدربين المساعدين تاريخا آخر للاقتضية في الدرجة التي عين فيها العضو ، واستعمال هذه الرخصة متروك لهذه السلطة تحديدها وفقا لاعتبارات المصلحة العامة دون ان يتضمن ذلك بالنسبة للمتدربين المساعدين اية قاعدة تجيز ضم مدة العمل النظرية السابقة الى اقتضيتهم في وظيفة متدرب مساعد مما يسمح بالرجوع بهذه الاقتضية الى تاريخ سابق على صدور قرار التعيين .

ومن حيث أن الطاعن حين بمجلس الدولة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨٢ في وظيفة مندوب مساعد وبقى بعد ذلك الى وظيفة مندوب اعتبارا من ١٩٨٣/١/١١ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧ وترتب على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ ترقية من يسبقون الطاعن في وظيفة مندوب مساعد الى وظيفة مندوب اعتبارا من ١٩٨٣/١/١١ استنادا الى نص المادة ٧٥ من قانون مجلس الدولة ومسح وضعهم في ترتيبهم المتقدم ، فانه لا يترتب على جهة الادارة في اعادة ترتيب من تمت ترقية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه ومن تمت ترقية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ أساس ذلك أن اقدمية المطعون على ترتيب اقدمياتهم بتقديمه على اقدمية الطاعن في وظيفة مندوب مساعد ، ومن ثم فانه وقد اتحد تاريخ تعيين الجميع في وظيفة مندوب فقد استدعى الامر مراعاة ترتيب هذه الاقدمية على النحو الوارد بقرار رئيس الجمهورية محل الطعن ، وهذه القرارات لا تعدو ان تكون من قبيل القرارات الكاشفة وليس من القرارات المنشئة اذ ان المادة ٧٥ من قانون مجلس الدولة وقد اعتبر المندوب المساعد معينا في وظيفة مندوب من اول يناير التالى لتاريخ محموله على الدبلومين مع توافر الشروط الاخرى التى تتطلبها النص ، وترتبطا على ذلك ، فان سلطة الادارة في هذا الصدد سلطة مقيدة .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم يكون القرار المطعون فيها تخسبه من اعادة ترتيب اقدمية المطعون على ترتيب اقدمياتهم ، قد جاء موافقا لحكم القانون ، ومن ثم يكون الطعن عليه مخالفا للقانون قد جاء على غير أساس سليم ، الامر الذى ينعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(طعن ٣٥٤٦ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٦/٧/٧) .

الجواب :

يقصد بالترتيب في مفهوم المادة (٨٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من تساوى مع المعين من خارج مجلس الدولة في تاريخ تسلسل الوظيفة (المقالة - ملحق أعمال القيد الوارد في هذا النص هو التساوى في المركز الوظيفي لكل منها عند التعيين - لا يتأتى ذلك إلا إذا تكافأ قد شغلا هذا المركز في تاريخ واحد - في هذه الحالة يتعين وضع المعين من الخارج تلقيا في ترتيب الأقدمية الزمنية شأنه شأن المعين الوظيفة بمجلس الدولة أيضا كان ترتيب الأقدمية كل منها في الوظيفة السابقة خروجاً على ما تقتضيه به القواعد العامة في ترتيب الأقدمية من الترتيب الأعلى من درجة بداية التعيين .

الحكمة :

ومن حيث أن المذمى أثبت في تقرير الطعن أنه تظلم من القرارات المطعون فيها بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢ ، وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن هذا التظلم يكتصر على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨٢ ولم يتضمن التظلم من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨٢ ، فمن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للطعن على القرار رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨٢ لعدم سابقة التظلم منه قبل اقامة الطعن .

ومن حيث أن الثابت كذلك أن المذمى تظلم من القرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨٢ فيها تضمنه من تعيين السادة /..... و..... و..... و..... في وظيفة نائب بمجلس الدولة ، في حين أن الثلاثة الأوائل ميّنوا بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٢ الذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٢ ولم يتظلم المذمى من تعيينهم إلا بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢ أي بعد انقضاء الموعود المقررة للتظلم ، مما يتعين معه الحكم بعدم

قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعن على القرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٢ لرفعها بعد الميعاد .

ومن حيث أن السيد/ عين بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨٢ الذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٢ وتظلم منه المدعى بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٢ ثم أقام طعنه بتاريخ ٣٠/١١/١٩٨٢ ، مان الطعن على هذا القرار فيما تضمنه من تعيين السيد/ في وظيفة نائب بمجلس الدولة يكون قد أقيم في المواعيد المقررة واذ استوى الطعن لإرضاء الشكليات الأخرى ، فمن ثم فهو مقبول شكلا .

ومن حيث أن المدعى يطلب إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من تحديد اقدمية السيد/ قبله في ترتيب الإدمية في وظيفة نائب مع ما يترتب على ذلك من آثار تأسيسا على أن نص المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة عنونها أجازت تحديد اقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الإدارية وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة المناظلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات اشترطت ألا يسبق المعين من هذه الطوائف زميله في التخرج من الوجودين بالمجلس .

ومن حيث أن المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تحدد اقدمية من يعينون من خارج المجلس في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويجوز أن تحدد اقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والإدارية وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم من يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة المناظلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وبشرط ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في المجلس .

ومن حيث أن المقصود بالزميل في مفهوم هذا النص هو من تساوى مع المعين من خارج مجلس الدولة في تاريخ شغل الوظيفة المناظلة لأن مطلق أعمال القيد الوارد في هذا النص هو التساوى في المركز

الوظيفة. لكل منهما عند التعيين ولن يثنى ذلك إلا إذا كان قد شغل
هذا المركز في تاريخ واحد ، الذي هذه الحالة يتعين وضع المعين
من الخارج ثانيا في ترتيب الأقدمية لزياله شاغل نفس الوظيفة بمجلس
الدولة إما كان ترتيب أقدمية كل منهما في الوظيفة السابقة . خروجاً على
ما تنص به القواعد العامة في ترتيب الأقدمية في الدرجات الأعلى
من درجة بلداية التعيين .

ومن حيث أن الثابت من الواقع أن المطعون في تعيينه عين في
وظيفة فاض من ١٩٨٠/١٠/١ أى في تاريخ سابق على تاريخ شغل
المدعى لوظيفة نائب بمجلس الدولة في ١٩٨٠/١٢/١ فمن ثم يكون القرار
المطعون فيه وقد تضمن تعيين السيد/ في وظيفة نائب بمجلس
الدولة قبل ترتيب أقدمية المدعى في هذه الوظيفة قد صدر صحيحاً
ومتفقاً وإحكام القانون ويكون الطعن عليه على غير أساس ،
تعيين الرضى .

(طعن ٧٤ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٧/٦/٧) .

قاعدة رقم (٢٠)

البرهان :

يعتبر تحديد الأقدمية من يعينون من خارج مجلس الدولة من المسائل
الخاصة بسلطة مجلس الدولة التقديرية بعد موافقة المجلس الأعلى
للمهيات القضائية بلا معقب عليه في هذا الخصوص مادام قراره قد خلا من
عيب اساءة استعمال السلطة بما أمير المجلس أعمالاً بسلطته الجوارية
تحديد الأقدمية من تاريخ التعيين في الدرجات المماثلة لوظائف مجلس الدولة
بشرط ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في مجلس الدولة .

الحكمة :

ومن حيث أن مجلس الدولة عمل في تجديد أقدمية الاستئنافيين

..... و في وظيفة مستشار مساعد (فئة ب) سلطته الجوازية بأن قرر تعيينهما في الدرجات المماثلة لوظائف مجلس الدولة ولم يثبت أن المجلس اساء استعمال سلطته ، وتبعاً لذلك يكون طلب المدعى تعديل اقدميته في وظيفة مستشار مساعد (فئة ب) ليكون سابقاً على الاستاذين المذكورين ، والغاء القرار رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى مستشار مساعد (فئة أ) لا يستند على أساس سليم من القانون ومن ثم يجب القضاء بعدم قبول طلب التدخل المقدم من الاستاذ وبقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً بالنسبة للقرارين الجمهوريين رقمي ١٩٢ لسنة ١٩٨٢ و ٣٣٢ لسنة ١٩٨٣ ، وعدم قبول الطعن شكلاً فيما يتعلق بالطعن في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٨٥ .

ومن حيث أن الطاعن قدم تظلاً من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٢ و ٣٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٤ بمعد أن تحددت اقدميته في وظيفة مستشار مساعد (فئة أ) بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٠ القضائية بجلسة ١٩٨٥/٥/٢٦ ، ثم اقام دعواه المائلة في ١٩٨٥/١١/٩ ، فتكون دعواه في هذا الشق مقبولة شكلاً .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بطعنه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٨٥ ، فإن الثابت من رد السيد المستشار الامين العام لمجلس الدولة بالكتاب المؤرخ ١٩٨٧/٤/٢٨ ، أنه لم يثبت تقديمه تظلم منه قبل رفع دعواه ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول دعوى الغاء هذا القرار شكلاً .

ومن حيث أن الطاعن يطلب الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من تعيين الاستاذين و في وظيفة مستشار مساعد (فئة ب) واعادة ترتيب الاقدمية بينه وبينهما في نسوة الحكم المنابر في الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٣٠ القضائية

وكذلك إلغاء القرار رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٨٣، فيما تضمنه من ترقية الاستاذ الى وظيفة مستشار مساعد (مئة ١) وإعادة ترتيب الاقتصادية بينهما .

ومن حيث ان المادة ٨٥ من قانون مجلس التولية الصادر بالتعاون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان تحدد اقدمية من يعينون من خارج المجلس في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية ، ويجوز ان تحدد اقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج للمساك القضائية عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وبشرط الا يترتب على ذلك ان يسبقوا زملاءهم في المجلس .

ومن حيث ان مؤدى هذا النص ان تحديد اقدمية من يعينون من خارج المجلس من المسائل الخاضعة لسلطة مجلس الدولة التقديرية بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية بلا معقب عليه في هذا الخصوص مادام ان قراره الصادر في هذا الشأن خلا من عيب اساءة استعمال السلطة ، فالم يبر المجلس اعمالا للسلطة الجوازية المخولة له تحديد اقدميتهم من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لوظائف مجلس الدولة بشرط الا يترتب على ذلك ان يسبقوا زملاءهم في مجلس التولية .

(طعن ٨٩ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٨٨/٢/٧) .

الفرع السابع

المرتب

قامعة رقم (٢١)

المبدأ :

استحقاقه مرتبه الذي كان يتقاضاه قبل تعيينه مندوبا بالمجلس —
إذا تراخى في استلام عماله بمجلس الدولة الى أن رقى الى وظيفة وكيل
تيلة من الفئة الممتازة فلا احقية له في مرتب الوظيفة الأخيرة — أساس
ذلك : — أن المركز الوظيفي لا ينشأ الا بصـدور قرار التعيين في
الوظيفة بالاداة القانونية السليمة — تراخى الموظف في استلام عماله بعد
صدور القرار يقتصر اثره على استحقاق المرتب المحدد بقرار التعيين
طبقا للقواعد النافذة وقت صدور القرار .

المحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة لطلب الطاعن الاحتياطي بمرتب قدره ٢٤٥ جنيها شهريا من تاريخ استلامه للعمل في المجلس وهو المرتب الذي كان
يتقاضاه في النيابة العامة عقب ترقيته الى وظيفة وكيل نيابة من الفئة
الممتازة استفادا الى انه لا يجوز ان ينسار من اعادة تعيينه من حيث المرتب
اذ تعين ان يحتفظ له بمرتباته طالما انها لا تجاوز نهاية ربط الوظيفة
التي اعيد تعيينه عليها .

ومن حيث أن المركز الوظيفي لا ينشأ للموظف الا بصـدور قرار
التعيين او اعادة التعيين في الوظيفة بالاداة القانونية السليمة من يملك

سلطة التعيين أو إعادة التعيين ، وإن الحقوق المستحقة من الوظيفة العامة ومنها المرتب تتحدد من تاريخ صدور قرار التعيين أو إعادة التعيين في حق من أضفى عليه ذلك المركز القانوني ، ولا يغير من ذلك أن يتراخى الموظف في استلام عمله بعد صدور القرار ، فالتأخر ذلك مقاصر على استحقاقه للمرتب الذي يتحدد بالقرار الصادر بتعيينه أو إعادة تعيينه أو طبقاً للقواعد التنظيمية النافذة وقت صدور هذا القرار .

ومن حيث إنه متى كان للثابت من الأوراق أنه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٣ في ١٩ من يونيو سنة ١٩٨٣ بتعيين الطاعن في وظيفة مندوب بمجلس الدولة ، ومن ثم يستحق ذات المرتب الذي كان يتقاضاه عند تعيينه وهو شغل وظيفة وكيل نيابة ، ولا يعتمد في هذا الصدد بالقرار الصادر بترقيته في النيابة العامة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٣ وما يترتب عليه من زيادة راتبه ، ذلك أن هذا القرار قد صدر بعد أن تحددت حقوقه الوظيفية بمجلس الدولة بالقرار الصادر بتعيينه .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كما تقدم وكان طلب الطاعن إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من تحديد لادعيته غير مقبول شكلاً لظلمه من بعد فوات المواعيد القانونية كما أن طلبه الحكم باستحقاقه للمرتب الذي كان يتقاضاه في النيابة العامة عند تسطيه العمل على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

(طعن ٩٤٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣) .

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

أهمية السادة الاساتذة نواب رئيس مجلس الدولة ووكلاء مجلس الدولة في التدرج بمرتباتهم في ١٩٨٤/٧/٢ ليحصل المرتب إلى مربوط وظيفة

رئيس مجلس الدولة مضافاً إليه الزيادة التي تقررت بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٣ بحيث يكون المرقب ٢٤٩ جنيها شهريا .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لكبرى الفتوى والتشريع بجلستها المقررة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢١ واستعرضت المادة (٢) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدولى مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام التى تضمنت بأن « تزداد مرتبات العاملين الحاليين والمعنيين قبل أول يوليو سنة ١٩٨٣ بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام بواقع ٦٠ جنيها سنويا » . وتبني هذه الزيادة للعامل بمعد العالوة الدورية المستحقة له في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بهذا المرتب نهاية الربط المقرر قانونا .

وتبني هذه الزيادة لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت الحاليين وأن يعين منهم بمعد العمل بهذا القانون . كما استعرضت المادة (١) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة التى نصت على أن « يستبدل بجداول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحقه بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الدولة .. الجداول أرقام ١ - ١ و ١ - ب » وقد تضمن الجدول ١ - ب - الخاص بالوظائف الفنية بمجلس الدولة ووظيفة رئيس مجلس الدولة ومقرر لها مرتب سنوى قدره ٢٨٦٨ جنييه ووظيفة نائب رئيس مجلس الدولة ومقرر لها راتب سنوى ٢٨٦٨/٢٣٢٠ ونصت المادة (٨) من ذات القانون على أن « تزداد مرتبات العاملين الحاليين والخاضعين للقوانين المشار إليها بالمواد السابقة المعنيين قبل ١/٧/١٩٨٣ بواقع سبتين جنيها سنويا وتبني هذه الزيادة بمعد العالوة الدورية المستحقة

في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بها المربع نهاية الربط
المقرر قانونا .

واستعرضت الجمعية المادة (١٤) من القانون رقم ٥٣ لسنة
١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالثروة والتطوع العام والكادرات
الخاصة اثنى نصت على أن « تزداد مرتبات العاملين بالثروة ... وكذلك
الخاصين لكادرات خاصة الذين صغر بشأنهم القانون رقم ٣٢ لسنة
١٩٨٣ والموجودون بالخدمة في ٣٠ يونيو ١٩٨٤ بواقع ستين جنيها سنويا ،
وتمنح هذه الزيادة بعد العلاوة الدورية المستحقة للعامل في تاريخ العمل
بهذا القانون ولو تجاوز بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقررة
قانونا .

كما يزداد الاجر السنوي لذوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت
الحاليين والذين يعينون بعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع ستين جنيها
سنويا .

والمادة (٣) من ذات القانون التي نصت على أن « يستمر العاملون
المنصوص عليهم في المادة الاولى في الحصول على العلاوات الدورية
المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بالفئات وفي المواعيد المقررة
قانونا وذلك بما لا يجاوز نهاية ربط الاجر المقرر للوظيفة مضافا
اليه الزيادة المنصوص عليها في هذا القانون » . واستعرضت الجمعية
كذلك المادة (١١) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام
قوانين الهيئات القضائية التي نصت على أن « يضاف الى قواعد
تطبيق جدول المرتبات الملحق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون
مجلس الدولة مقرر آخره نصها الاتي :

« يستحق العفو الذي وصل مرتبه نهاية مربوط الوظيفة
التي يشغلها العلاوة انتدرة للوظيفة الاعلى مباشرة ولو لم يرق اليها بشرط
الا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الاعلى .

وفي هذا الجالة يستحق البدلات بالمئات المقررة لهذه الوظيفة.

ومناد ما تقسم أن المشرع في القوانين المشار إليها تناول بالتعديل جداول مرتبات العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام واصحاب الكادرات الخاصة وفي القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ قرر زيادة مرتباتهم بواقع ستين جنيها سنويا على أن تمنح لهم بعد الصلاوة الدورية المستحقة في ١/٧/١٩٨٤ ولو تجاوز العامل بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقرر قانونا ، وقرر المشرع أن تسرى هذه الزيادة على مرتبات العاملين من ذوي المناصب العالية .

وإذا كان المشرع في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ قد سمح بتجاوز نهاية ربط الوظيفة المقررة قانونا بمقدار الزيادة التي قررها في المادة رقم (١) منه ومقدارها ستون جنيها فقط إلا أنه نظرًا لأن المشرع في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان قد استحدث قاعدة تقرر للعضو والذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها حتماً مالياً اقصاه مرتب وبدلات الوظيفة الاعلى مباشرة ولو لم يرق إليها وبشرط عدم تجاوزه ، وكان مربوط رئيس مجلس الدولة — وهي الوظيفة الاعلى مباشرة لوظيفة نائب رئيس مجلس الدولة يبلغ في ١/٧/١٩٨٤ — ٢٤٩ جنيها شهرياً ومن ثم يستحق نائب رئيس مجلس الدولة الذي بلغ مرتبته في التاريخ المذكور نهاية مربوط وظيفته ومقداره ٢٤٤ جنيها شهرياً في الوصول بمرتبه الى مرتب الوظيفة الاعلى ومقداره ٢٤٩ جنيها شهرياً وذلك اعمالاً لمرحلة نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان ، ولا وجه للتفرقة بين كون مربوط الوظيفة الاعلى مندرجاً أو ثابتاً وانما يتعين التسوية بين الامرين لاتحاد العلة من النص في الحالتين ، كما وأن النص بالنسبة للوظيفة الاعلى ورد مطلقاً دون تخصيص بوظائف معينة دون أخرى وهو ما يؤدي الى امتداد حكمة الى هذه الوظيفة ايضاً كان نوع مربوطها ثابتاً أو غير ثابت وهو ما ذهبت اليه محكمة النقض في الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٥٨ ق رجالاً

تضاء الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠ ، مما مفاده
أيضا أن من يشغلون وظيفة وكيل مجلس الدولة يفتح أمتهم أيضا
المجال لبلوغ مرتباتهم ٢٤٩ جنيها شهريا .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
احقية السادة الاساتذة نواب رئيس مجلس الدولة ووكلاء مجلس الدولة
فى التدرج بمرتباتهم فى ١٩٨٤/٧/١ ليصل المرتب الى مروط وظيفة رئيس
مجلس الدولة مضافا اليه الزيادة التى تقررت بالقانون رقم ٥٣ لسنة
١٩٨٤ بحيث يكون المرتب ٢٤٩ جنيها شهريا على النحو المبين بالاسفل .
(ملف رقم ١٠٦٤/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٩/٦/٢١) .

المسودع الثامن

المسألة

قائمة رقم (٢٣)

المقدمة :

مريان حكم المادة ٤١ مكررا من قانون العاقين الخنيين بالدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على المسادة الاساتذة يستشارى مجلس الدولة
من لتوافر في ثنائهم شروط انطباقها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والشريع بجلستها المنعقدة في ١٧/١/١٩٩٠ فتبينت ان مادة ١٢٢ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على ان « تحدد
مرتبات اعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق
بهذا القانون ... وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الاخرى
وكذلك المعاشات ونظامها جميع الاحكام التي تنقرر في شأن الوظائف
المماثلة بقانون السلطة القضائية .. » وتنص المادة الحادية عشر من
القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام قانون الهيئات
القضائية على ان « يضاف الى قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق
بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة مقرة اخيرة نصها
الاتى « يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة
التي يشغلها للعلاوة المقررة للوظيفة الاعلى مباشرة ولو لم يرق اليها
بشرط الا بجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الاعلى وفي هذه الحالة

يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة » . وتنص المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على ... ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين ينظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين أو القرارات » .

وتنص المادة ٤١ من ذات القانون على أن « يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التي يشغلها كما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق بحيث لا يجاوز نهاية الاجر المقرر لدرجة الوظيفة .. » وتنص المادة ٤١ مكررا المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨. التمسار اليه على أنه « إذا أُلغى العامل ثلاث سنوات دون استحقاق علاوة دورية لوصول أجره إلى الحد الأقصى المسموح به وفقا للقوانين المعمول بها ينتج علاوة اضافية بفئة العلاوة المقررة لدرجة الوظيفة وذلك في أول يولييه التالي لآخر المدة المذكورة بشرط ألا يجاوز أجره بهذه العلاوة ربط اجمالي الثابت المقرر لدرجة الوظيفة الأعلى مباشرة » .

ومناد ما تقدم أن المشرع بعد أن جعل وصول مرتب العامل إلى نهاية مربوط الدرجة الوظيفية التي يشغلها مانعا من حصوله على العلاوة الدورية المقررة لتلك الوظيفة وفقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التمسار اليه استحدث بمقتضى حكم المادة ٤١ مكررا المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ نصا جديدا يمنح العامل بمقتضاه علاوة اضافية بفئة العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التي يشغلها متى مضى عليه ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوة الدورية المقررة لوصول مرتبه إلى الحد الأقصى المسموح به قانونا على أن تستحق هذه العلاوة في أول يولييه التالي لآخر المدة المذكورة وبشرط ألا يجاوز أجره بمنحه اياها الربط التالي الثابت المقرر لدرجة الوظيفة الأعلى مباشرة » .

ومن حيث أن استحقاق العلاوة الإضافية المشار إليها منوط بانقضاء ثلاث سنوات على توقف حصول العامل على العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التي يشغلها بسبب وصول مرتبه إلى الحد الأقصى المسموح به ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر مناقشت مجلس الشعب لمشروع النقل المشار اليه ان المشرع قد استهدف بتقرير تلك العلاوة القضاء على تجدد مرتبسات العاملين لامر لا ذنب لهم فيه وخلق الحافز لديهم على العمل والانتاج بدلا من التقاعس الذي يضرب

العاملين الذين أغلقت عليهم الدرجات التي يشغلونها لوصول مرتباتهم إلى الحد الأقصى المسموح به قانونا وهو الأمر الذي يقتضى منح تلك العلاوة لكل من توافر فيه مناط استحقاقها وذلك إما كانت الدرجة الوظيفية التي يشغلها وعدم قصر منحها على الشاغلين لدرجة وتلبيته بميئها وذلك فيما عدا ذوى الربط الثابت ولئن كان المشرع قد اشترط في حكم المادة ٤١ مكررا المشار إليها ألا يجاوز أجر العامل بتلك العلاوة الربط المالي الثابت لدرجته الوظيفية الأعلى المباشرة فان هذا الشرط يعتبر شرطا سلبيا لا يؤثر على أصل استحقاق تلك العلاوة الذي يرتبط بمناط تقريره وإنما يؤدي فقط إلى الحرمان من الحصول عليها في حالة توافره وذلك أخذاً في الاعتبار ان المقصود بالربط المالي الثابت هو ذلك الربط المحدد بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ للدرجة الممتازة التي توجد على قمة مجموعة وظائف الدرجات العليا الواردة بذلك الجدول وعليه فان من يشغل الدرجة التالية وهي الدرجة الأدنى من الدرجة الممتازة يحرم من تلك العلاوة اذا تحقق في شأنه الشرط السلبى الذى قرره للمشرع اما ان يشغل ما عدا ذلك من الوظائف ذات الدرجات الأدنى فلا يتصبر تحقق هذا الشرط بالنسبة له ولا يحرم بالتالى من الحصول على تلك العلاوة متى توافرت في شأنه مناط استحقاقها والقول بغير ذلك ينطوى على إفراغ حكم المادة ٤١ مكررا المشار إليها من مضمونه ويخالف إرادة المشرع التي كشفت عنها بجملاه

المناقشات التي دارت بمجلس الشعب حول إصدار ذلك النص والفيلة
من تقريره .

ومن حيث أن افتناء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
قد استقر على سريان أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بوصفه
الشرعية العامة في مجال التوظيف على العاملين بكادرات خاصة فيما لم
تتناوله تلك الكادرات مماثل بالتنظيم ظاهرا أنها لا تتعارض مع أحكام تلك
الكادرات أو طبيعة الوظائف التي تحكمها أو كان التنظيم الذي أورده الكادر
الخاص لا يخول دون تطبيق تلك الأحكام التي تضمنها القانون العام وإلى
لا يمثل لها بالكادر الخاص على العاملين به .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استعرضت
غتهاها الصادرة بجلسة ١٩٨٩/٦/٧ التي ذهبت إلى أنه طبقا لحكم المادة
٤١/مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه تمنح العلاوة
الاضمانية لمن أمضى من العاملين ثلاث سنوات دون استحقاق العلاوة
الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التي يشغلها للوصول إلى الحد
الاقصى المسموح به وفقا للقوانين المعمول بها وليس وفقا لهذا
القانون (أي قانون العاملين المدنيين بالدولة وحده) واستظهرت أن
المشرع يكون بذلك قد قصد حتما أن الإفادة من هذا الحكم لا يقتصر
على العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون بل تمتد أيضا إلى غيرهم مما
تسرى عليهم أحكامه فيما لم يرد في شأنه نص خاص في القوانين والقرارات
المنظمة لشئونهم الوظيفية .

ولما كان الثابت مما تقدم أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ قد جاء خلافا من نص مماثل لحكم المادة ٤١ مكررا الذي استحدثت
في تاريخ لاحق على العمل بإحكامه بمقتضى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢
وأن هذا الحكم لا يتعارض وأحكام قانون مجلس الدولة ومن ثم فإنه يقتضى
بنص تطبيق حكم المادة ٤١ مكررا التفسير إليها على التمسك بأعضائه

مجلس العولة من تتوافر في ثنائهم شروط استحقاق العلاوة الاضمانية المقررة به .

ولا ينال مما تقدم ان ثمة قاعدة من القواعد الملحقه
بجدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقرر منح العضو
الذى يبلغ مرتبه نهائية مربوط الوظيفة التى يشغلها العلاوات والبدلات
المقرر للوظيفة الاعلى بشرط عدم تجاوز نهائية مربوطها اذ ان لكل من
الحكمين المشار اليهما مجال اعماله المستقل والمميز عن الآخر فانطبق
الوارد بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس
العولة يواجه حالة وصول مرتب عضو مجلس الدولة لنهائية مربوط
الوظيفة التى يشغلها فيحق له في هذه الحالة الاستقرار في تقاضى علاوات
وبدلات الوظيفة الاعلى مباشرة دون اى فاصل زمنى وذلك بشرط الا يجاوز
مرتبه في هذه الحالة نهائية مربوط تلك الوظيفة اما الحكم الذى تضمنته
المادة ٤١ مكررا المشار اليها فهو يعالج حالة تجدد مرتب العامل الناتجة
عن توقفه عن الحصول على العلاوة الدورية المقررة لمدة ثلاث سنوات
بسبب وصول مرتبه للحد الاقصى المسموح به قانونا وليس نهائية ربط
الوظيفة الاعلى التى يشغلها « كما ان الربط المالى الثابت المقرر للترقية
الممتازة هو الحد الذى لا يجوز للعامل تجاوزه باى حال من الاحوال واستكمالهم
المشرع لعبارة الحد الاقصى مسموح به وفقا للقوانين المعمول بها
يؤكد سرهان حكم المادة ٤١ مكررا المشار بها على التعاملين بكافرات
خاصة ذلك ان عبارة الحد الاقصى تنصرف الى المرتب الذى يحصل عليه
العامل ولو تجاوز به نهائية مربوط الوظيفة التى يشغلها كما هو الشأن
في الحالة المعروضة مادام ان المسلم به ان استحقاق عضو المجلس
الذى يبلغ مرتبه نهائية الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة
الاعلى مباشرة بشرط الا يجاوز نهائية مربوطها مؤداه ان هذا العضو يبلغه
مربوط الوظيفة التى يشغلها فان له حق مالى أصبح انصاه مرتب الوظيفة
الاعلى مباشرة ولو لم يرق اليها ومن ثم أصبح هذا الحد هو الحد الاقصى
المسموح به وفقا للقوانين بها . وبالتالي فانه لا يوجد ما يصول دون الجمع

بين تطبيق الحكيم المشار اليها على السادة اعضاء مجلس الدولة وفقا
للشروط المقررة لكل منهما .

فذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفنون والتشريع في
سريان حكم المادة ٤١ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه
على السادة الاساتذة مستشارى مجلس الدولة من تتواءم في شأنهم
شروط انطباقها .

ملف رقم ١١٥٦/٤/٨٨ ق ١١٧/١٧ ١٩٩٠

الفرع التاسع

البيدلات

قائمة رقم (٢٤)

المبدأ :

خضوع بذل التمثيل ومقابل الأداء المتميز المقران لأعضاء مجلس الدولة
بنسبة ١٠٠٪ عند حساب الاجر المتخير الذى تؤدى على اساسه الاشتراكات
في قانون التأمين الاجتماعى .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المقررة بتاريخ ١١/٢٠/١٩٨٥ لاستعرضت نص المادة ٥ من
القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدلة
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ التى قضت بأنه فى تطبيق أحكام هذا القانون
يقصد (ط) بالاجر كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى
من جهة عمله الاصلية لقاء عمله الاصلى ويشمل :

١ - الاجر الاساسى

٢ - الاجر المتخير : ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن وعلى الاخص :

(١) الحوافز

(ب) (ب)

(ج) (ج)

(د) البدلات ويحدد رئيس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات البدلات التي لا تعتبر عنصراً من عناصر أجر الاشتراك .

يرصد وزير التأمينات قراراً بقواعد حساب عناصر هذا الأجر .
كما استعرضت الجمعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن البدلات التي لا تعتبر عنصراً من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي نصت مادته الأولى على أنه « لا تعتبر البدلات الآتية عنصراً من عناصر أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ » .

(١) بدل الانتقال وبدل السفر وبدل حضور الجلسات وغيرها من البدلات التي تصرف للمؤمن عليه مقابل ما يتكلفه من أعباء تقتضيها أعماله وظيفته ويستثنى من ذلك بدل التمثيل .

وتبين للجمعية أن المادة الأولى من قرار وزيرة التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن قواعد حساب عناصر أجر الاشتراك المتغير في قانون التأمين الاجتماعي تضمنت بأن « يتحدد الأجر المتغير الذي تؤديه على أساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه بما يحصل عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الأصلي من جهة عمله الأصلية من العناصر التي لا تعتبر جزءاً من الأجر الأساسي وفقاً لما يلي :

١ - حوافز الإنتاج أو مكافأة زيادة الإنتاج التي يستحقها العامل نظير ما يبذله من جهد غير عادي ومنايا وكفاية في النهوض بعمله وذلك بالتطبيق للنظام الذي تضمنه الجهة المختصة لهذا الغرض .

٢ -

٣ -

٤ - البدلات التي تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي .

٥٠ - ٥٠٪ مما يحصل عليه المؤمن عليه سنوياً من عناصر الأجر المتغير غير المنصوص عليها فيما سبق، وبما لا يجاوز ٥٠٪ من الأجر الأساسي السنوي . كما استعرضت الجمعية قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ بشأن منح مقابل تميز أداء لأعضاء الهيئات القضائية المعدل بقرار وزير العدل رقم ٢٨٦٣ لسنة ١٩٨٢ الذي قضى في بادئ الأمر بان « يصرف لجميع أعضاء الهيئات القضائية مقابل تميز أداء يحافظ انتاج بواقع ١٠٠٪ من المرتب الأساسي الذي يتقاضاه كل منهم » .

ومما زاد ما تقدم ان المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ - سالف البيان غير في مفهوم أجر الاشتراك في قانون التأمين الإجتماعي فأصبح هذا الأجر يشمل الى جانب الأجر الأساسي الأجور المتغيرة كحوافز الانتاج والعمولات وكافة البدلات التي تستحق للمؤمن عليهم وذلك فيما مبدا البدلات التي تقضى أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ سنة ١٩٨٤ سالف البيان بعدم اعتبارها عنصراً من عناصر أجر الاشتراك المتغير كالبدلات التي تصرف مقابل مزايا معينة وبطل الانتقال وبطل حضور الجلسات وغيرها من البدلات التي تصرف للمؤمن عليه مقابل ما يتكلفه من اعباء تقضيها أعمال وظيفته الا ان القرار المذكور استثنى من ذلك بدل التمثيل وأدخله - رغم طبيعته - ضمن عناصر أجر الاشتراك ، وإذا ناط المشرع بوزير التأمينات وضع قواعد حساب عناصر الأجر المتغير أصدرت وزيرة التأمينات القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان وقضى بإخضاع بعض الأجور المتغيرة بالكامل الى بنسبة ١٠٠٪ عند حساب قيمة الاشتراك في قانون التأمين الإجتماعي ومنها حوافز الانتاج والبدلات التي تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك أما ما عدا ما ذكر صراحة في القرار المذكور مما يحصل عليه المؤمن عليه سنوياً من عناصر الأجر المتغير فان ٥٠٪ فقط من هذا الأجر هو الذي تؤدي على اساسه الاشتراكات في قانون التأمين الإجتماعي . وعلى ذلك ولما كان بدل التمثيل المقرر لبعض أعضاء مجلس الدولة يدخل ضمن عناصر أجر

الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعى وفقا للبند (أ) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان ومن ثم فإن هذا البند يخضع بالكامل أى بنسبة ١٠٠٪ عند حساب الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعى وبالنسبة لمقابل تميز الاداء الذى يتقاضاه اعضاء مجلس الدولة فانه يبين من قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته سالفه البيان - أن هذا المقابل يمنح على أسس موضوعية ترتبط بالانتاج والتميز في أداء العمل اذ حرم هذا القرار المعارين والحاصلين على إجازات دراسية أو إجازات بدون مرتب من هذا المقابل كما حرم منه المنتخبين كل الوقت والمحالون الى المحلكة الجنائية أو التأديبية أو لجان الصلاحية وكذلك من يحصل على تقدير أقل من المتوسط ومن لا ينتظمون في العمل . ومن ثم يدخل هذا المقابل في مفهوم حوافز الانتاج المشار اليها في البند (١) من المادة الاولى من قرار وزيرة التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان فيخضع بالكامل أى بنسبة ١٠٠٪ عند حساب الاجر المتغير الذى تؤدي على أساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعى .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خفض بدل التمثيل ومقابل الاداء المتميز المقرران لاعضاء مجلس الكولة بنسبة ١٠٠٪ فخذ احتساب الاجر المتغير الذى تؤدي على أساسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعى .

(ملف ٨٦/٤/١٠١٣ جلسة ١٩/١١/٨٥) .

الفرع العاشر

النسب

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

لا تعارض بين استقلال اعضاء مجلس الدولة وندبهم في غير اوقات العمل الرسمية — ندب الاعضاء يساعد اجهزة الدولة على مباشرة اختصاصاتها وارساء مبدا المشروعية وسيادة القانون — ندب الاعضاء ليس بدعة في القانون بل هو حقيقة قائمة في النظام القضائي بشكل عام وقد اقره قانون السلطة القضائية وهو نظام معروف كذلك في قانون مجلس الدولة الفرنسي الذي اخذ عنه المشرع المصري عند وضع قانون مجلس الدولة .

الحكمة :

ومن حيث ان طالب الرد يستند في طلبه الى الاسباب التالية التي تجل في :

اولا — بالنسبة للسيد الاستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس الدائرة الثانية للمحكمة الادارية العليا :

١ — انه يعمل مستشارا لوزارة المالية ومصلحة الخرائب ومصلحة الجمارك وغيرها ويتقاضى مكافآت من تلك الجهات سنويا وذلك الى جانب عمله كتقاضى يفصل في التقاضي . وان طالب الرد قد صعد

لصالحه حكم في الدموى رقم ٤٤ لسنة ٣٩ القضائية من محكمة القضاء الإدارى بجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ ضد مجلس الوزراء ومصلحة الضرائب التى يتقاضى منها المطلوب رده مكافآت مما لا يجوز معه أن يفصل فى هذه القضية بالذات وغيرها من القضايا الخاصة بوزارة المالية ومصلحتها .

٢ - أنه سبق أن اغتى بحرمان الطالب من الترقية وبالتالى عطل ترقيته الامر الذى ادى بالطالب الى ان يلجأ الى القضاء للحصول على حقه . ومن ثم لا يجوز له أن يفصل فى هذا الطلب لسابقة ابداء الراى فى التخطى من الترقية .

٣ - استحوذ على الصتورة التنفيذية للحكم بمنفته مستشارا قانونيا لوزير المالية ليمنع تنفيذه بالرغم من أن الجهة الادارية ذاتها ائتمرت بتنفيذ الحكم وذلك ليحول باجراء من عنده دون هذا التنفيذ .

٤ - أعلن بصراحة أمام جمع من الناس أنه سيلغى هذا الحكم وذلك قبل أن يصل الطعن اليه مقترحاً إحالة الطعن اليه ليعمل فيه بما اتفق عليه مع رئيس المجلس من الغائه وكل ذلك يجعله غير صالح للفصل فيه .

ثانياً - بالنسبة للسيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة وعضو الدائرة الثانية بالمحكمة الادارية العليا .

١ - فإنه خلافاً للعمل المستقر فى نظر الطعون أمام المحكمة الادارية العليا فقد عجل نظر الطعنين رقمى ٩٧٩ و ١٠٣٢ لسنة ٣٣ القضائية عليا الذين اقيما منذ أقل من شهر ونصف فى الوقت الذى لم تنظر فيه طعون سنوات قضائية عديدة سابقة على هذا الطعن وذلك تنفيذا لتوجيه رئيس المجلس فى وقف تنفيذ الحكم والغائه قبل أن يحال رئيس الدائرة الثانية الى المعاش فى ٣٠/٦/١٩٨٧ والجدير بالذكر أنه لم يحظر طالب الرد بجلسة محص الطعون مما ترقب عليه عدم حضورها .

٢ - كان رئيسا لدائرة محص الطعون عند نظرها الطعنين سنالتي
الذكر ونظام باختلها الى المراجعة ثون اعلان طالب الرد بتاريخ
نظرهما رفسم ان محلى طالب الرد امام محكمة القضاء الادارى منذ
اجابة على اعلان الطعن بانه ليس محلا مختار لطالب الرد وانه يتعين
اغلاقه في موطنه ورغم تصام اعلان طالب الرد في محل اقامته فقط
مصل في الطعن امام دائرة محص الطعون دون حضور طالب الرد وابداء
حلفاه لغتم اخطاره بالجلسة .

٣ - تاذر بنوقف رئيس الدائرة ورئيس المجلس ومن الطبيعى ان
يحاول تحقيق اهدافها بسرعة وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه واحالته الى
المطلوب رده الثانى ليصدر حكما بالغائه كنا صرح على رؤوس الاشهاد بان
ذلك سيتم قبل ١٩٨٧/٦/٣٠ ارضاء لرئيس المجلس لان الحكم
اهدر متوى الجبينة العمومية كما فهم هؤلاء منه واحكام الكتاب
الدورى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ وذلك بالرغم من ان الحكم المطعون فيه
لا يخذو ان يكون تخطيا في الترقية بسبب حدته جهة الادارة وهو
سبق مجازاة طالب الرد بمقوية الانذار والخصم من المرتب والتي تم
محوها في سنة ١٩٧٢ قبل صدور القرار المطعون فيه بما يقرب
من اثنى عشر عاما . وكل ذلك يجعله غير صالح للفصل في ذلك الطعن .

ثالثا - بالنسبة للسيد الاستاذ المستشار وكيل مجلس الدولة
وعضو الدائرة الثانية بالمحكمة الادارية العليا . ويعمل امينا مساعدا
لمجلس الوزراء فضلا عن انه ينظر في اعداد قرارات الترقية الى
وظائف مستوى الادارة العليا ومن بينها الوظيفة التي تخطى فيها
طالب الرد الامر الذى يجعله يتصعد لبحث تخطى صاحب الدور ومن
ثم يكون له راي مسبق في القرار المظنون عليه واذا يتقاضى مكافآت من
الجهة المنتدب اليها فضلا عن كونه مفسوا بالدائرة الثانية عليا فانه
يكون غير صالح للنظر في ذلك الطعن لانتزاعه في التخطى وتخص
الطعون والشك المؤقتين .

رابعا - بالنسبة للسيد الاستاذ المستشار وكيل مجلس
الدولة وعضو الدائرة الثانية للمخبة الادارية العليا .

فقد اشترك في محص التظن الذي فصل فيه بعون اخطار
طالب الرد كما عمل مستشارا بوزارة الداخلية وبقية وبين رئيس المجلس
علاقة وطيدة وكذلك رئيس الدائرة وقد أعلننا ضرورة الغاء الحكم
فصل ١٩٨٧/٦/٢٠ فضلا عن أنه تقاضى مكافآت خلال عمله بمستشارا
للجهاز الادارية حيث جمع بين هذا العمل وبين القضاء وهذا غير
جائز قانونا .

واضاف طالب الرد في ختام طلبه ان القول بان المحكمة
الادارية العليا قد قضت بان نحب المستشار طبقا لقانون مجلس
الدولة واستحقاقه اجرا عن هذا التنب لا يجوز ان يكون سببا للرد
مختذا القول غريب جدا لانه لا يجوز للمحكمة الادارية العليا ومعد
كثير من اعضائها يجمع بين التنب والقضاء لجهات الادارة التي تقاضى
مكافآت منها لايجوز ان تصدر حكما لصالح اعضاءها المنتخبين الذين
يتمسدون للقضايا المنظورة امامهم من خلال التقيب على القرارات التي
شاركوا فيها والقاعدة العامة انه لا يجوز الجنب بين القضاء
والعمل لدى الوزارات وبالتالي ومن باب أولى الوزارات التي انتخبوا اليها
لانه ولا شك يؤثر على حيده القضاء ويزعزع من استقلال القاضى
الذى يامل دائما تعيد نحبه ولذلك يحرص على ارضاء الجهة الادارية
كما يحرص على مصالحها اثناء التنب فيؤثر ذلك على موقفه عند
تظن قضايها او قضاي غيرها من الجهات الادارية .

ومن حيث ان السادة الاساتذة المستشارين المطلوب ردهم من الثانى
الى الرابع قد اجابوا كتابة على فتاى الرد واستنباه او ردوا فيها ما يلى :
١ - استنباه الرد محدده قانونا ولا يتوانر ما يصلح سببا
للرد في الطعنتن المائل .

٢ - طعن هيئة المفوضين قوامه أصلاً مخالفة الحكم الطعين.
لمدة فتاوى مصادر من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
ونكير نظر الطعن مردة على استقرار المبدأ القانوني وفق ما ترسيه
المحكمة الادارية العليا بحكم ملزم للكافة له حججه كعنوان للحقيقة حتى
انضمام الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

٣ - اعلان الطعون ضده واخطاره بالجلسة تم قانونا بتوقيع
منه شخصيا باستلام عريضة الطعن في محل اقامته ثم اخطاره
بالجلسة في ذات المحل الثابت في طلب الرد منسافا الى اعلان محاميه
واخطاره (صورة الاعلان والاضطار مرفقة) .

٤ - السيد الاستاذ المستشار تنهى عن نظر الطعن لاسباب
قدرها وايداعها للهيئة واقرته عليها .

٥ - القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٨٤ صدر في وقت لم يكن السيد
الاستاذ المستشار منتدبا الى مجلس الوزراء ومن ثم لم يسبق
ان أبدي رأيا أو أسهم في اعداد القرار الطعين بسده انندب في
١٩٨٦/١/٢٧ .

٦ - ما كان لقضائنا الراسخ الملكية تلقى او قبول اى توجيه
مهما كان مصدره في الاضطلاع بجليل رسالته وعظيم مسئولياته .

ومن حيث أنه عن الغفج المبدي من طالب الرد بعدم دستورية المادة
٨٨ من قوانين مجلس الدولة تأسيسا على أنها تمس حسانة واستقلال
القضاء طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور نطاهر بوضوح عدم جديته
ذلك ان المادة ١٧٢ من الدستور تنص على ان « مجلس الدولة هيئة
قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى
التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى » ونصت المادة ٨٨ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بمعدلة بالقانون
رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ على ان « يجوز ندب أعضاء مجلس الدولة كل

النوقت لو في غير أوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات الصماء أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية على أن يتولى المجلس المذكور ومدة تحديد المكافأة التي يستحقها العضو المنتدب أو الممار عن هذه الاعمال اما بالنسبة الى الهيئات أو اللجان التي يرأسها أو يشترك في عضويتها بحكم القانون أحد أعضاء مجلس الدولة فيكون الندب لها بقرار من رئيس المجلس . كما يجوز اشارة أعضاء مجلس الدولة للقيام بأعمال قضائية أو قانونية للحكومات الأجنبية أو لهيئات الدولة وذلك بقرار من رئيس الجمهورية . . . » وواضح بجلاء عدم وجود ثمة شبهة تعارض بين استقلال مجلس الدولة وبين نظام ندب أعضائه به أن المقصود به تدعيم هذا الاستقلال وإبراز دور مجلس الدولة بواسطة أعضائه الذين تستعين بخبراتهم كافة مؤسسات الدولة وأجهزتها وهي بمسدد مباشرة الاختصاصات والمهام المنوطة بها بحيث تنهض بها في إطار هذا المشروعية وسيادة القانون وبحيث تكون المبادئ التي يرسيها مجلس الدولة في هذا الإطار موضع تطبيق عملي مستمر ومستقر من جانب مؤسسات وأجهزة الدولة المخلفة ولا شك أن كل ذلك يركز أهمية دور مجلس الدولة ومؤكده وصفة الدستور . ومن الجدير بالذكر أن نظام ندب أعضاء المجلس ليس بدعة في القانون وإنما هو حقيقة قانونية قائمة في النظام القضائي المصري بشكل عام لا تميز استقلاله أو حيثته وقد عاصر هذا النظام انشاء مجلس الدولة لأول مرة في مصر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وهو نظام معروف ومستقر في قانون مجلس الدولة الفرنسي الذي أخذ عنه المشرع عند وضع قانون مجلس الدولة المصري كما أن نظام الندب هذا معمول به في قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في المواد ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ولم يدع أحد بمساسه باستقلاله للاعتبارات المتقدمة ذكرها الأمر الذي يتعين معه طرح الدفع البسدى من طالب الرد لعدم جديته تطبيقاً

لنقض التفرقة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصائر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

ومن حيث أنه من المقرر أن احكام الباب الثامن من قانون المرافعات
المدنية والتجارية في شأن عدم صلاحية القضاة وردهم وتحتيهم تسرى
على القضاء الادارى اذ فضلا على أن المادة ٥٣ من القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد نصت على أن « تسرى في
شأن رد مستشارى المحكمة الادارية العليا القواعد المقررة لرد
مستشارى محكمة النقض وتسرى في شأن رد مستشارى محكمة القضاء
الادارى والمحكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا القواعد
المقررة لرد مستشارى محاكم الاستئناف . . . » فضلا عن ذلك فان
الاحكام المتقدمة تقرر اصلا عاما يتصل بأسس النظام القضائى
غايته كدالة الطمأنينة للمتقاضين وصورة سمعة القضاء ومن ثم كان
من الطبيعى سريان هذا الاصل على القضاء الادارى تحقيقا لذات
الغاية الجوهرية من جهة والاتحاد العلة من جهة اخرى .

(طعن ١٦٣٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠) .

الفرع الحادى عشر

الامارة

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

عضو مجلس الدولة الممار إلى الخارج يستلزم باداء الاشتراكات
القائمين الاجتماعى عن مدة اعارته وفقا لإحكام قانون التأمين الاجتماعى
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزيرة التأمينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ .
القبولى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعتودة بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢١ فاستعرضت نص المادة
١٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى
المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بأن « تستحق الاشتراكات من
المسدد الآتية وذلك وفقا للقواعد والاحكام المبينة قرين كل منها :

١ - مدد الامارة الخارجية بدون اجر ومدد الاجازات الخاصة
للمعمل بالخارج .

يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل فى الاشتراكات
وتؤدى بالحدى العملات الاجنبية . ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع
وزير الاقتصاد قرارا بتحديد نوع العملات الاجنبية وبسعر التحويل وكيفية
مواعيد اداء الاشتراكات والمبالغ الإضافية التى تستحق فى حالة التأخير
فى السداد وذلك بما لا يجاوز النسب المقررة فى المادتين ١٢٦ و ١٢٧ .

وقضت مادة ١٢٩ من ذات القانون بالزام صاحب العمل في حالة التأخير في سداد المبالغ المشار اليها بأداء ريع استثمار بمعدل ٦٪ سنوياً عن المدة من تاريخ وجوب الاداء حتى تاريخ السداد ، ثم ألزمت المادة ١٣٠ صاحب العمل الذي لم يؤد الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المحددة في هذا القانون بأداء مبلغ اضافي الى الهيئة قدره ٢٪ من الاشتراكات التي تأخر في ادائها عن كل شهر بحد اقصى لا يجاوز ٥٠٪ من قيمة هذه الاشتراكات ، وأجازت الاعفاء من المبالغ الاضافية وفقاً للضوابط وفي الاحوال المبينة في الفقرة الاخيرة منها . فانبشر نظم بالنصوص المذكورة سداد الاشتراكات عن سداد الاعارة الخارجية : فاللزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي من سداد الاعارة وأوجب أداء هذه الاشتراكات بالحدى انعمت الاجنبية ، ومفوض وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الاقتصاد اصدار قرار بتحديد نوع العملات الاجنبية وسعر التحويل وكيفية ومواعيد أداء الاشتراكات والمبالغ الاضافية وبيع الاستثمار الذي يستحق في حالة التأخير في السداد بشرط عدم تجاوز النسب المقررة في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من القانون المذكور . وتطبيقاً لهذا التفويض التشريعي اصدرت وزيرة التأمينات القرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٨ بتحديد نوع العملات الاجنبية وسعر التحويل ومواعيد أداء الاشتراكات من سداد الاعارات الخارجية . وقد حل هذا القرار قرار وزيره التأمينات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ الذي حل محله قرار وزيرة التأمينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ١٢/١/١٩٨٥ طبقاً للمادة ١٦ منه ونظمه بتحديد وسائل دفع اشتراكات التأمين الاجتماعي بالنقد الاجنبي وسعر التحويل ومواعيد الاداء واجبر الاشتراك عن سداد الاعارة الخارجية .

وقد نظم هذا القرار الاخير والمعمول به اعتباراً من ١٢/١/١٩٨٥ حالة الاعارة التي انتهت في ظل العمل بالقرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ولم يتم المؤمن عليه قبل تاريخ العمل بالقرار رقم

١٠٤ لسنة ١٩٨٥ بسداد الاشتراكات والاقساط المستحقة عليه كلها
أو بعضها . فالزمه بأداء الاشتراكات المقررة بالعملة الأجنبية بمقتضى
اليها المبالغ الاضمانية الآتية :

(١) ٦٪ سنويا عن المدة من أول الشهر التالي لتاريخ إنتهاء
الاعارة حتى نهاية شهر بدء العمل بالقرار رقم ٣٦ لسنة
١٩٨٥ المشار اليه .

(ب) ١٪ شهريا عن هذه المدة من أول الشهر التالي لتاريخ
العمل بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ وحتى نهاية شهر السداد .

(ج) ٥٠٪ من رصيد الاشتراكات المستحقة عليه . وتقضى القرار
بأن تسدد المبالغ الاضمانية بذات العملة والكيفية التى تسدد بها
الاشتراكات والاقساط ثم أجاز الاعفاء من المبلغ الاضمانى المحدد بواقع
٥٠٪ فى بعض الحالات المذكورة فيه على سبيل الجبر .

وبين من الاطلاع على القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٨ الذى ردد
حكمة القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ أنه تناول بتنظيم جميع المسائل
التي فوض المشرع وزير التأمينات في تنظيمها مراعى في ذلك عدم تجاوز
النسب المقررة في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ المشار اليهما، وقد التزم حدود التفويض
ولم يجاوزه وبذلك تكون مطالبة السيد الاستاذ المستشار المعروضة حالته
بأداء المبلغ المستحق عليه عن مدة اعارته والمحددة وفقا لاحكام قرار
وزير التأمينات ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ ثابت على اساس سليم من القانون .
ولا يغير من ذلك القول بأن المشرع لم يفوض وزير التأمينات في بيان النكح
الواجب الاتباع في حالة التخلف من أداء المبالغ المستحقة بالعملة الصعبة
لأن التخلف عن السداد بأحدى العملات الصعبة يأخذ حكم عدم قيام
المؤمن عليه بسداد الاشتراكات المستحقة عليه أى التأخير في السداد ،
فيسرى عليه ما يسرى على من يتأخر في السداد . وهو امر فوض
المشرع وزير التأمينات في تنظيمه وفقا لنص المادة ١٢٦ من القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسوى الفتوى والتشريع الى التزام السيد الاستاذ المستشار بأداء اشتراكات التأمين الاجتماعى من مدة اعارته الى المملكة العربية السعودية وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزيرة التأمينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه .

(ملف ٢٨/١/٨٨ - جلسة ٢١/٥/١٩٨٦) .

قاعدة رقم (٢٧)

التيها :

اعارة اعضاء مجلس الدولة هي سلطة جوازية لرئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة - للمجلس سلطة الموافقة على هذه الاعارة ابتداء - اساس ذلك : - ان المجلس هو الذى يقرر ما اذا كانت الاعارة تخل بحسين سم السمبل واحتياجاته .
الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ معدلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ تنص على انه « كما تجوز اعارة اعضاء مجلس الدولة للقيام باعمال قضائية او قانونية للحكومات الاجنبية او الهيئات الدولية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية ولا يجوز ان يترتب على الندب او الاعارة الاخلال بحسن سير العمل » وتنص المادة ٨٨ من القانون ذاته على ان « يعتبر عضو مجلس الدولة مستقلا اذا انتدع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون اذن لو كان ذلك بعد انتهاء اجازته او اعارته او ندبه لغير عمله ومع ذلك اذا عاد العضو وتقدم استنابا مبررة لانقطاعه عرضها لرئيس مجلس الدولة على المجلس الاعلى للهيئات

التضائية فان تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفي هذه الحالة تصيب
مدة الغياب اجازة من نوع الاجازة السابقة أو اجازة اعتيادية بحسب
الاحوال .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن اعادة اعضاء مجلس الدولة هي
سلطة جوازية لرئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص
للشئون الادارية وللمجلس الدولة سلطة الموافقة على هذه الامارة
ابتداء بوصف انه المنوط به وحدة تقدير أن الامارة لا تظل بحسن
سير العمل واحتياجاته وأن عضو مجلس الدولة يعتبر مستقila بحكم
القانون اذا انقطع عن العمل لمدة ثلاثين يوما متصلة دون إذن فاذا
عاد العضو وقدم اسبابا مبررة لهذا الانقطاع عرضها رئيس المجلس
على المجلس الخاص للشئون الادارية فاذا كانت جهادة اعتبر العضو
غير مستقيل وحسبت مدة الغياب من نوع الاجازة السابقة أو اجازة
اعتيادية بحسب الاحوال .

(طعن ٣٦٩٤ لسنة ٣١ قى جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢) .

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

امارة ابعاد اعضاء مجلس الدولة أو نديه طوال الوقت للعمل
يأخذى الوزارات لا يترتب عليها تغيير فى صفته أو انتقاص من الحصانات
المقرررة له فيظل متبعا بها وفى ذات الوقت ملتزما بكافة الواجبات التى
يقتزم بها عضو المجلس - عدم قبول طلب ابعاد الرأى من
السيد/ وزير السياحة فى شأن عضو من اعضاء مجلس الدولة ولو
كان مصارا للعمل بوزارة السياحة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٦ فاستعرضت ما نصت
عليه المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٧
لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ من انه « يجوز
تسحب اعضاء مجلس الدولة كل الوقت او في غير اوقات العمل الرسمية
او امرتهم للقيام باعمال قضائية او قانونية لوزارات الحكومة وبعدها
او الهيئات العامة او المؤسسات وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة
بعد موافقة المجلس الخاص بالشئون الادارية ، على ان يتولى المجلس
المذكور وحدة تحديد المكافاة التى يستحقها العضو المنتدب او المعمل
من هذه الاعمال . . . » كما استعرضت الجمعية حكم المحكمة الادارية
العليا الصادر بتاريخ ٢٦/١١/١٩٦٠ فى الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٥ ق
الذى قضى « بان المعار ولا تنقطع صلته بالجهة المعيرة وانما هو يعنى فقط
فى الجهة المستعيرة ، وانه لا حجة لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من
ان المعار تنقسم علاقته الوظيفية بالجهة المعيرة ، فهذا القول غير سديد
لما فيه من مخالفة للقانون ، ولا ينال من هذه القاعدة التعديل
الذى اخذله المشرع على المادة ٨٥ من قانون التوظيف بالقانون رقم ٣٩٨
لسنة ١٩٥٣ بجعل سلطة التاديب على الموظف المنتدب للجهة المنتدب
اليها لان ذلك كله ما يوحى بان المشرع يستشعر بوجودها دائما ، فاذا
اراد الخروج عليها جاء بحكم صريح » واستعرضت الجمعية كذلك نص
المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة سالف البيان وتبين لها ان مفاد
هذه المادة ان طلب الرأى القانونى من الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع انما ينعتق لرئيس الجمهورية او من الهيئة
التشريعية او من رئيس مجلس الوزراء او من احد الوزراء او من رئيس
مجلس الدولة وان المفهوم من ذلك الاختصاص ان المسائل التى يستطلع
الرأى فيها من احد من حددتهم النص على سبيل الحصر ، يجب ان
تعلق - بطبيعة الحال - بموضوعات تخص الجهة التى يطلبها

لو الأشخاص التابعين لها ، فلا يجوز لوزير استطلاع رأى الجهة في أمر يتعلق بموضوعات أو أشخاص تابعين لوزارة أخرى ، كما لا يجوز لسلطة استطلاع رأى الجمعية في أمر يخص سلطة أخرى وذلك احتراماً للقواعد العامة في الاختصاص .

وبالبناء على ما تقدم فانه اذا ما تقررت اعادة أحد اعضاء مجلس الدولة او نذبه طوال الوقت للعمل بأحدى الوزارات ، فان هذه الاعادة الداخلية لا يترتب عليها تغيير في صفة او انتقاص من الحصانات المقررة له فيظل متمتعاً بها وفي ذات الوقت ملتزماً بكافة الواجبات التي يلتزم بها عضو المجلس وكل ما يترتب على اعارته هو ان يتفرغ للعمل بالجهة المستعمرة ، ومن ثم فلا يعد بحال من الاحوال تابعاً لهذه الجهة او من العاملين بها ولو حصلت بمرتبه وتوابعه وعلى ذلك فاذا كان الثابت من الاوراق ان استشار وكيل مجلس الدولة لمد أمير بقرار رئيس مجلس الدولة رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٨٦ للعمل بوزارة السياحة مستشاراً قانونياً لوزيرها ولم يندد اعارته الا في ١٩٨٦/٩/٢٨ على ما انتهى اليه الامر ، فان اعارته هذه لا تؤدي الى حجب صفة كمضو بمجلس الدولة ولا تؤدي بالتبعية الى اعتباره من عداد العاملين التابعين للوزارة المذكورة ، وبالتالي فان أي أمر يتعلق بهذه الاعارة او بتفسير القوانين التي تحكمها يتعين الرجوع فيه الى الجهة المعيرة باعتبارها صاحبة الولاية في هذا الشأن دون ان يكون للجهة المستعمرة تحت ستار تفسير القانون طلب الجمعية العمومية لنفسه الفتوى والتشريع في أمر يتعلق بعلاقة المعار بالجهة المعيرة ولو انعكس الرأي في هذا الامر على علاقة المعار بالجهة المستعمرة .

فذلك فضلاً عن ان لرئيس مجلس الدولة وفقاً لحكم المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة سالف البيان اختصاص أصيل في طلب رأى الجمعية في أي أمر يتعلق بشئون اعضاء مجلس الدولة ، فان مضو المجلس كما سبق القول لا يعد بحال من الاحوال أثناء اعارته تابعاً

للجهة المستعيرة ولا من عداد العابئين بها ومن ثم فلا يجوز للجهة التي يؤدي لها العمل طلب رأى الجمعية العمومية في شأن من شئون اعضاء مجلس الدولة والا كان الطلب واردا من غير ذى صفة في العرض عليها .
لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب ابداء الراى من السيد وزير السياحة في شأن عضو من اعضاء مجلس الدولة ولو كان معارا للعمل بوزارة السياحة .
(ملف ٨٦ / ٦ / ٣٦١ — جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٨٦) .

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

المواد ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — الاعارة بالنسبة لاعضاء مجلس الدولة هي سلطة جوارية لرئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية — اذى حل محله المجلس الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة — لمجلس الدولة سلطة الموافقة على هذه الاعارة — عضو مجلس الدولة تعتبر مستقلا بحكم القانون اذا انقطع عن العمل لمدة ثلاثين يوما متصلة دون اذن — اذا عباد العضو وقدم اسباب مبررة لهذا الانقطاع عرضها رئيس المجلس على المجلس الخاص للشئون الادارية — اذا كانت هذه الاسباب جادة اعتبر العضو غير مستقيل وحسبت مدة الغياب اجازة .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معذلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ تنص على انه « يجوز اعارة اعضاء مجلس الدولة للقيام باعمال قضائية او قانونية للحكومات الاجنبية او الهيئات الدولية وذلك بقرار من رئيس

الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية ولا يجوز أن يترتب على النذب أو الاعارة الاخلال بحسن سير العمل « وتنص المادة ٨٩ من القانون ذاته على أنه « لا يجوز بأى حال من الاحوال ان تزيد مدة اعساره عضو مجلس الدولة الى الخارج على أربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمنى يقل عن خمس سنوات ، ومع ذلك يجوز أن تزيد على هذا القدر اذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقدرها رئيس الجمهورية » هنا تنص المادة ٩٨ من القانون ذاته على أنه « يعتبر عضو مجلس الدولة مستقلاً اذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوماً متصلة بدون إذن ولو كان ذلك بفقد انتهائه اجازته أو اعارته أو نذبه لغير عمله ، ومع ذلك اذا عاد العضو وتقدم اسباباً تبرر انقطاعه عرضها رئيس مجلس الدولة على المجلس الاعلى للهيئات القضائية فان تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب اجازة من نوع الاجازة السابقة أو اجازة اعتيادية بحسب الاحوال » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن اعارة اعضاء مجلس الدولة هي سلطة جوازية لرئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية والذي حل محله المجلس الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة ، وللمجلس سلطة الموافقة على هذه الاعارة ابتداء بوصف أنه المنوط به وحده تقدير ان الاعارة لا تخل بحسن سير العمل واحتياجاته وأن عضو مجلس الدولة يعتبر مستقلاً بحكم القانون اذا انقطع عن العمل لمدة ثلاثين يوماً متصلة دون إذن فاذا عاد العضو وتقدم اسباباً مبررة لهذا الانتطاع عرضها رئيس المجلس على المجلس الخاص للشئون الادارية فاذا كانت جائزة اعتبر العضو غير مستقيل وحسبت مدة الغياب من نوع الاجازة السابقة أو اجازة اعتيادية بحسب الاحوال .

ومن حيث أن النظر في جدية الاسباب المبررة لانتطاع عضو مجلس الدولة مما تلزم له أن تهدى هذه الاسباب بعد عودة العضو الى

العمل طبقا لنص المادة ٢/٩٨ من قانون مجلس الدولة السابق ذكرها واذ كان الثابت من الاوراق أن الطاعن رخص له باعارة للعمل بالملكة العربية السعودية منذ صيف سنة ١٩٧٥ لمدة سنة وقد تجددت هذه الاعارة لمعد أخرى حتى بلغت خمس سنوات انتهت في ١٩٨٠/٩/٣٠ ثم تقدم الطاعن بطلب لتجديد اعارته لمدة سنة سادسة ويعرض هذا الطلب على المجلس الاعلى للمهيات القضائية رأى بجلسته المنعقدة في ١٩٨٠/٨/٢ عدم ملائمة التجديد وارسلت اوراق الموضوع الى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء فاشار بان تقوم الدولة المستعمرة بطلب تجديد الاعارة وقام مجلس الدولة باخطار الطاعن بذلك بالكتاب رقم ٧١٣٣ في ١٩٨٠/٨/٢٨ وقد رد الطاعن بكتابه المؤرخ ١٩٨٠/٩/٨ بأنه توجد اعتبارات سياسية تحول دون طلب الدولة المستعمرة تجديد الاعارة ، وبتاريخ ١٩٨٠/١١/١١ اخطر مجلس الدولة الطاعن بأن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء قرر اعطائه مهلة شهرين لتسوية شؤونه والا اتخذت ضده الاجراءات القانونية وطلب مجلس الدولة من الطاعن ضرورة العودة لاستلام العمل بعد انتهاء هذه المهلة والا طبق في شأنه حكم المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة ورغم ذلك فقد تبادلت المكاتبات بين الطاعن وبين المجلس الذي وافق على منحه مهلة تنتهى في آخر يونيو سنة ١٩٨١ لتسوية شؤونه وأخطره بذلك ولما لم يمد الطاعن لتسلم العمل فقد صدر قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٦ بانتهاء خدمته اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/١ اليوم التالى لانتهاء مدة اعارته .

ومن حيث انه يبين من ذلك أن الطاعن انقطع عن العمل عقب انتهاء مدة اعارته في ١٩٨٠/١/٣٠ بدون اذن مدة تزيد على ثلاثين يوما متصلة ورغم اعطائه المهلة تلو المهلة لتسوية شؤونه والعودة لاستلام العمل الا انه ظل منقطعا عنه ، وايا كان الراى فى تكييف المهلة التى اعطاها اياه المجلس والتى تنتهى فى ١٩٨١/٦/٣٠ ، فان الطاعن انصح عن ارادته فى عدم رغبته فى العودة الى العمل وتركه بالاستقالة وذلك بالطلبين المقدمين

منه بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٥ والذي طلب في أولها الموافقة على تجديد الامارة وفي الثاني السماح له بمهلة أخرى قدرها ثلاثة أشهر والاستقالة تعتبر مقبولة من تاريخ تقديمها طبقاً لنص المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة مما يعد تأكيداً لحصانات القاضي وضماناً ألا يلى منصب القاضي من هو عازف عنه ، وإذ ظل الطاعن منقطعاً عن العمل مؤكداً عزيه وإصراره على عدم تسليم العمل عقب انتهاء المهلة في ١٩٨١/٧/٣٠ الأمر الذي يحتم بصريح نص المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة إنهاء خدمته باعتباره مستقلاً اعتباراً من تاريخ انتهاء أمارته كون انتظار ثلثين يوماً بعد انتهاء آخر مهلة ، ولا يقدر في سلامة قرار إنهاء خدمة الطاعن ما دفع به في مذكرة دفاعه من عدم دستورية نص المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة ذلك أن الطاعن لم يبين أسباباً جنية لهذا الدفع وأطلعه قولاً مرسلاً عارياً من الدليل مضاعفاً إلى أن المادة ٩٨ آتفة البيان لا تنال من استقلال القاضي أو عدم قابليته للعزل وإنما على نقيض من ذلك تظاهر إرادته الحرة في الاستقالة الضمنية وتناى بها من كل تعقيب متى مزف مختاراً عن عمله القضائي وتناى بحر إرادته منه منقطعاً عن حمل أماناته والنهوض بجليل مسئولياته هجراً له ثلاثين يوماً متصلة بغير إذن ، الأمر الذي لا يستقيم معه الدفع المشار إليه على أساس جدي على وجه يتعين معه الالتفات عنه ، ومن ثم يكون الطعن غير قائم على سبب صحيح من القانون وقد خلت الأوراق مما يشوب القرار المطعون فيه بأي عيب الأمر الذي يضحى معه الطعن خليفاً بالرفض » .

(من ٢٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٩)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

عدم خضوع أعضاء مجلس الدولة لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها قرار رئيس

مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ الصادر في هذا الشأن -
اعارة عضو مجلس الدولة وفقا للمادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة
الى احدى الاجهزة الحكومية داخل البلاد لا يغير وجه الراى فى عدم انطباق
تلك الاحكام .»

النتيجه :

استعراض افتاء الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من
ديسمبر سنة ١٩٩٢ والذى خلصت فيه الى عدم خضوع امضاء
هيئة التدريس بالجامعات الخاضعين لاحكام جدول المرتبات والوظائف
والبدلات المحق بقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٢ لاحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ فى
شأن الحد الاعلى للاجسور وما فى حكمها واستصحابا لهذا الافتاء فان
احكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ فى شأن الحد الاعلى للاجسور
وما فى حكمها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٦
الصادر فى هذا الشأن لا تجد مجالا لتطبيقها على اعضاء مجلس
الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذين يخضعون ايضا
فى شئون توظيفهم لقانون خاص هو قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينطوى على جدول مرتبات قائم بذاته واحكام
متفردة فى شأن المرتبات وتوابعها تخرج عن الشريعة العامة فى قانون
التوظيف ولا تشمل ولا تقيد الحقوق الناشئة عن هذا القانون
الخاص بالنصوص العامة الواردة باحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة
١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ والتى لم
يشر فيها صراحة الى انطباق احكامها على العاملين بكادرات خاصة
واعارة عضو مجلس الدولة وفقا للمادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة
الى احدى الاجهزة الحكومية داخل البلاد لا يغير وجه الراى فى عدم
انطباق تلك الاحكام وليس من شأن اعارة عضو مجلس الدولة فى
هذه الحالة القول بانحصر تطبيق احكام قانون مجلس الدولة خلال

فترة اعارته اذ لا تحرم هذه الاعارة عضو المجلس من حقوقه وجميع المراكز القانونية التي يستلزمها من وظيفته الاصلية بالمجلس اخذا بعين الاعتبار ان استحقاقه لمكانته من الجهة الممار ايها انما يتولى تحديدها المجلس الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة وحده بما وسد اليه من اختصاص في هذا الشأن يستلزم فيه الحفاظ على الضمانات التي كفلت لاعضاء المجلس وان تحديد هذا المقابل لا يتم بمناى من جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وأحكام هذا القانون الذى ينظم جميع شئونه الوظيفية والمعاملة المالية لعضو المجلس الممار في هذه الحالة انما تجري وفقا لأحكام قانون مجلس الدولة وتحديد المقابل الذى يتقاضاه لا يتم بعيدا من جدول مرتبات اعضاء المجلس وآية ذلك في الحالة المعروضة ان المقابل الذى كان يتقاضاه عضو المجلس في الجهة الممار اليها حدد بـ ايتقاضاه من مجلس الدولة من مرتب وملحقته والبدلات والمزايا المالية الاخرى دون استبعاد لاي عنصر منها ايا كانت طبيعته مستصحا بذلك جميع المقررات المالية لوظيفته الاصلية بالمجلس الامر الذى لا يستقيم معه التفرقة بين عضو مجلس الدولة الممار وزملائه الذين يباشرون وظائفهم الاصلية بالمجلس عند النظر في مدى الخضوع لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليها واعضاء مجلس الدولة باطلاق لا تستطيل اليهم تلك الاحكام باعتبارهم من المعاملين بكادرات خاصة ولا يخضعون اليها او يتقيدون بها على ما سلف بيانه وعدم احقية الجهة الممار اليها عضو مجلس الدولة في استرداد ما صرف اليه مجاوزا الحد الاقصى المنصوص عليه في قرار رئيس مجلس الوزراء وامتناع الخصم من راتبه وفاء لهذه المبالغ التي صرفت له بوجه حق واحقية عضو المجلس في استرداد ما عساه قد سبق خصبه من راتبه لعدم سلامة هذا الاجراء وانقصاره الى صحيح .
سنده قانونا .

(ملف رقم ١٢٧٠/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٣/٧/١٨)

الفرع الثاني عشر

الاجازات

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

سريان حكم المادة ١٠٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أعضاء المحاكم وعلى غيرها من أعضاء المجلس العامين بغرض المجلس المختلفة - المشرع في قانون مجلس الدولة وان اورد تنظيما يكاد يكون شاملا لاجازات الاعضاء الا انه لم يستبعد الرجوع بما هو منصوص عليه في قانون العاملين المدنيين بالدولة باعتباره التشريعة العامة في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع طبيعة العمل بمجلس الدولة وذلك طبقا لما اشارت اليه المادة ١٠٧. سلكة الفكر .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ فاستعرضت المادة ١٠٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الواردة في الفصل الخاص بالاجازات التي تنص على انه « لا يرخّص لاعضاء المحاكم في اجازات في غير العطلة القضائية الا لمن قام منه بالعمل خلالها وكانت حالة العمل تسمح بذلك ، ومع ذلك يجوز الترخيص في اجازات لظروف استثنائية في الحدود التي تقررها القوانين واللوائح الخاصة باجازات العاملين المدنيين بالدولة » . كما استعرضت المادة ٦٩ من قانون نظام

العاملين المكتنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدلة
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ . التى تنص على أن « يمكن حالاته
الترخيص بإجازة بدون مرتب على الوجه الآتى :

١ -

٢ - يجوز للسلطة المختصة منح العامل إجازة بدون مرتب للأسباب
التي يبيدها العامل وتقدرها السلطة المختصة ووفقا للتقواعد التي
تتبعها .

واستظهرت الجمعية من هذين النصين أن المشرع فى قانون مجلس
الدولة حظر على أعضاء المحاكم الحصول على إجازات فى غير العطلة
القضائية إلا لمن باشر منهم العمل خلالها وكانت ظروف العمل تسمح
بذلك . وأجاز الترخيص بإجازات لظروف استثنائية فى إطار ما تقرره
القوانين واللوائح الخاصة بإجازات العاملين المكتنين بالدولة . وأنه ولئن
كان ظاهر النص المذكور يوحي بأنه يخاطب أعضاء المحاكم بمجلس الدولة
إلا أنه أخذ فى الاعتبار ورود النص فى الفصل الخاص بالإجازات الخاصة
بأعضاء المجلس عموماً ولأن عبارة النص جاءت عامة ، ومن ثم يؤخذ
بعمومها رغم ما يوحي به ظاهر النص من خصوص السبب ، ومن ثم
فيسرى حكمها على أعضاء المحاكم وعلى غيرها من أعضاء المجلس
العاملين بفروع المجلس المختلفة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن
المشرع فى قانون مجلس الدولة وإن أورد تنظيمها يكاد يكون شاملاً لإجازات
الأعضاء إلا أنه لم يستبعد الرجوع بما هو منصوص عليه فى قانون العاملين
المكتنين بالدولة باعتباره الشريعة العامة فى هذا الشأن وبما لا يتعارض
مع طبيعة العمل بمجلس الدولة وذلك طبقاً لما أشارت إليه المادة
١٠٧ سائلة الذكر .

وبناء عليه فإنه يجوز الترخيص لمعضو المجلس ، فى الحالة المعروضة
بإجازة خاصة بدون مرتب متى قدر رئيس مجلس الدولة باعتباره السلطة

المختصة (إن الظروف الاستثنائية الخاصة بالعضو - تستدعى حصوله على هذا النوع من الاجازات . وذلك امالا لصراحة وعموم حكم المادة ١٠٧ من قانون مجلس الدولة واسترشادا بنص المادة ٢/٦٩ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان .
لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز الترخيص باجازة خاصة بدون مرتب في الحالة المعروضة .

(ملف رقم ٣٩٨/٦/٨٦ في ١٩٨٩/٤/٥) .

الفرع الثالث عشر

تقارير الكفالية

قامعة رقم (٢٢)

المبدأ :

تقرير المفتش لا يعدو أن يكون عملاً تحضيرياً يعرض على هيئة
التفتيش مجتمعة باعتبارها الجهة المختصة بتقدير الكفالية في ضوء
المستوى العام للأعضاء المعيّنين بالتفتيش على مستوى المجلس جميعه
سواء من حيث الكفالية الفنية أو النواحي المستكنة - الز تلك : أن
التقدير النهائي لإدارة التفتيش هو الذي يعتمد منه دون راقى
المفتش .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت بالاوراق أن إدارة التفتيش الفنى اجرت تفتيشاً
على أعمال الطاعن خلال الفترة من أول ديسمبر سنة ١٩٨١ حتى آخر
فبراير سنة ١٩٨٢ وانتهى السيد المفتش الى أن انجازه مناسب كما
وموضوعاً وأنه يولى عمله العناية اللازمة ومعلوماته القانونية وأن
الملاحظات التى تكشف من التفتيش على أعماله وكذلك سبق الحكم عليه
من مجلس التأديب لا يؤثران على كفايته التى رأى تقديرها بدرجة فوق
المتوسط فاجتمعت هيئة التفتيش الفنى للنظر فى تقدير كفاية الطاعن
وقررت بعد الاطلاع على الاوراق والمذاوله تفسير كفايته بدرجة متوسط
وقد تظلم الطاعن من تقرير كفايته الى اللجنة الخماسية بمجلس
الدولة وقررت رفض التظلم وبذلك تكون كفاية الطاعن قد قدرت من .

الهيئة المختصة في حدود سلطتها التقديرية وفقا لاحكام القانون
حون ثمة انحراف يعيب هذا التقدير ولا يغير من ذلك ما ذهب اليه
الطاعن من ان تقدير كفايته يجافى الحقيقة وعلى خلاف الثابت بالاوراق
وصدر فاقدا ركن السبب أو بالاقل غير قائم على سبب صحيح ولم
يستخلص استخلاصا سائفا من الاوراق اذ انه من المبادئ المسلم
بها انه متى كانت الادارة غير ملزمة بتسبيب قرارها فانه يفترض في
القرار انه قائم على سببه الصحيح وعلى من يدمى العكس ان يقيم الدليل
على ذلك واذ لم يبين الطاعن اوجه القصور والمطالب والمطاعن التي تتل
من تقدير هيئة التفتيش الفني لكفايته وانما اكتفى بالنعم عليه انه جاء
على خلاف الثابت بتقدير السيد المفتش ولم يكن مستخلصا سائفا من
الاوراق ولما كان تقرير المفتش لا يمدو ان يكون مملا تحضريا يمرض
على هيئة التفتيش مجتمعة باعتبارها الجهة المختصة بتقدير الكفاية في
ضوء المستوى العام للاعضاء المعينين بالتفتيش على مستوى المجلس
جميعه سواء من حيث الكلية الفنية او النواحي المسلكية ومن ثم فان
التقدير النهائي لادارة التفتيش هو الذي يعتمد به جون رأى
المفتش .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم وقد قدرت ادارة التفتيش كفاية
الطاعن بدرجة متوسطة وقد تظلم من هذا التقدير الى اللجنة
الخيرية فقررت رفض التظلم ومن ثم يكون تقدير كفاية الطاعن قد تم
صحيا ومتقيا مع احكام القانون وقد خلت الاوراق مما يشوب هذا
التقدير في استعمال السلطة أو الانحراف بها ومن ثم يفدو الطاعن
على هذا الاساس غير قائم على سند من القانون خليا بالرفض الامر
الذي يترجم منه الحكم بقبوله شكلا ورفضه مضمونا .

(طعن ٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢)

المبدأ :

تقدير الكفاية له اثره البالغ في ترقية اعضاء مجلس الدولة ومستقبلهم الوظيفي - وضع المشرع من الضوابط ما يكفل قيام التقدير على اساس سليمة وعادلة ونشاط امر هذا التقدير بإدارة التفتيش الفني - ضملا لتحسين التقدير أوجبت المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الدولة الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨ عرض رأى المفتش في كفاية العضو على هيئة التفتيش مجتمعة لتضع التقدير من درجة كفايته - اجاز القانون ان قدرت كفايته بدرجة متوسط او اقل من المتوسط ان يتنظم خلال المواعيد المقررة الى اللجنة الخامسة بالمجلس بمريضة تقدم الى ادارة التفتيش الفني للفصل فيه قبل اجراء حركة الترقيات ويكون قرار اللجنة في شأن تقدير الكفاية او النظام منه نهائيا .

الحكمية :

ومن حيث ان المادة ٩٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان تشكل بمجلس الدولة ادارة للتفتيش الفني على افعال المستشارين الساعدين والنواب والمندوبين الساعدين برئاسة احد نواب رئيس المجلس وعضوية مبدد كلف من المستشارين والمستشارين الساعدين ويكون تقدير الكفاية باحدى الدرجات الاتية :
كف - فوق المتوسط - متوسط - اقل من المتوسط .

ويجب اجراء التفتيش مرة على الاقل كل سنتين ويجب ايداع تقرير التفتيش خلال شهرين على الاقل من تاريخ انتهاء التفتيش كما يجب ان يحاط اعضاء مجلس الدولة علما بكل ما يودع بملفات خدمتهم من تقارير او ملاحظات او أوراق .

وتنظم اللائحة الداخلية لمجلس الدولة طريقة العمل بإدارة التفتيش وإجراءاته وتبين الضمانات الواجب توفرها لأعضاء المجلس الخاصين للتفتيش .

وتنص المادة ١٠٠ من القانون ذاته على أن يخطر رئيس مجلس الدولة من تقدير كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من الأعضاء وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش الفني من تقدير كفايته ولن أخطر الحق في التظلم من التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره » .

كما تنص المادة ١٠١ من القانون المشار اليه على أن يكون التظلم بمريضة تقدم الى إدارة التفتيش الفني وعلى هذه الإدارة إحالة التظلم الى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم التظلم « وتنص المادة ١٠٢ من القانون ذاته — معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ على أن « تشمل اللجنة المشار اليها في المادة ١٠٠ في التظلم بعد الاطلاع على الاوراق وسماع افسوال المتظلم قرارها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ احالة الاوراق اليها وقبل اجراء حركة الترقيات » ويكون قرار اللجنة في شأن تقرير الكفاية أو التظلم منه نهائيا ويخطر به صاحب الشأن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول » .

ومن حيث أنه يبين من استقراء النصوص السابقة أنه نظرا لما لتقدير الكفاية من اثر بالغ في ترقيات أعضاء مجلس الدولة ومستقبلهم الوظيفي فقد وضع له المشرع من النظم والضوابط ما يكفل قيامه على أسس سليمة وعادلة وناط أمر هذا التقدير بإدارة التفتيش الفني وضمانا لحسن التقدير أوجبت المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الدولة الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بأن يعرض رأى المفتش في كفاية العضو على هيئة التفتيش مجمعة لتفسيح التقدير

عن درجة كتابته وأجز القانون لمن قدرت كتابته بدرجة متوسط أو اقل
من المتوسط أن يتظلم خلال المواعيد المقررة الى اللجنة الخمسية
بالمجلس بعريضة تقدم الى ادارة التفتيش الفنى للفصل فيها قبل
اجراء حركة الترقيات ويكون قرار اللجنة في شأن تقدير الكفاية
او النظم منه نهائيا .

(طعن ٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٧/٢٢)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

تقدير كفاية عضو بمجلس الدولة بدرجة « متوسط » استنادا
الى الملاحظتين فنتبين وجهنا اليه - عدم الاعتماد بما ساقه العضو من
تقرير لما تردى فيه من خطأ فنى يترتب عليه صحة تقدير كفاية
العضو .

الحكمة :

« ومن حيث ان المادة ٩٩ من قانون مجلس أدولة تنص على أن تشكل
بمجلس الدولة اداة للتفتيش الفنى على اعمال المستشارين والنواب
والمنوبين المساعدين ويكون تقدير الكفاية بأحدى الدرجات
الآتية : كء - فوق المتوسط - متوسط - اقل من المتوسط »

ومن حيث أن مؤدى هذا النص أن تقدير كفاية اعضاء مجلس
الدولة الخاضعين للتفتيش على اعمالهم يكون بدرجة كء او فوق المتوسط
او متوسط او اقل من المتوسط طبقا للنتيجة التى يسفر عنها التفتيش
على اعمال العضو .

ومن حيث أن ما ساقه المدعى من دفاع بشأن الملاحظتين اللتين
اسفر عنها التفتيش على اعماله خلال الفترة من ١٩٨٢/١١/١ الى

٢٨/٢/١٩٨٣. لا جدوى منها في نفي الوقائع التي قامت عليها هاتين الملاحظتين أو اعفائه من المسؤولية عنها ، لأن رئاسته للجلستين اللتين تقرر فيهما حجز بعض الدعاوى للحكم يوجب عليه مراعاة إصدار هذه الأحكام طبقا للتواعد والأحكام المقررة قانونا ولا يكفى مجردا للتدخل من هذا الواجب القول بأن التفتيش الفني اعترض على رئاسته للمحكمة بدون صدور قرار بذلك أو أن رئيس المحكمة أصر على التوقيع على مسودات الأحكام لأن مسؤولية التوقيع على الحكم من اشترك فيه هي مسؤوليته وحده باعتباره رئيس الدائرة ولا يجوز له أن يسمح بأن يشاركه احد ، حيث أنه من المقرر أن إصدار الأحكام يكون من ذات التشكيل الذي سمع المرافعة النهائية وقرر حجز الدعاوى للحكم ولا يجوز للطاعن السماح لأحد بأن يقدم نفسه على الحكم . ولا يغير من ذلك أن يكون عدد الدعاوى التي شأبها البطلان قليلة لأن الأمر لا يمدو أن يكون تكرارا لخطأ واحد هو صدور الحكم من غير الهيئة التي سمعت المرافعة وقررت حجز الدعاوى للحكم وهذا في حد ذاته يكفى لحيل قرار بتقرير الكفاية المطعون فيه على سببه دون حاجة للخوض في أية أسباب أخرى .

ومن حيث أنه استنادا الى ما تقدم يكون القرار المطعون فيه وقد قدر كفاية الدعى بدرجة متوسطة قد استخلص استخلاصا سائفا من الأوراق وبنى على سبب صحيح يبرره » .

(طعن ١١٢٥ لسنة ٣٠ في جلسة ٢٢/٣/١٩٨٧) .

الفرع الرابع عشر

التدابير

اولا - أعمال محتورة على عضو مجلس الدولة

قامدة رقم (٣٥)

المادة :

المادة ٩٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ -
لا يجوز لعضو مجلس الدولة القيام بأى عمل تجارى ، كما لا يجوز
له القيام بأى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته - الاشتراك
فى تأسيس شركة المساهمة عمل تجارى محتور باطلاق على عضو
مجلس الدولة القيام به - الاستثناء اورد بالفقرة الثانية من المادة
١٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة
من حيث اجازة الاشتراك فى تأسيس شركات المساهمة وعضوية مجلس
ادارتها لا يسرى على اعضاء مجلس الدولة .

اسس ذلك : تعارض هذا الاستثناء مع طبيعة وظائف مجلس
الدولة - نتيجة ذلك : لا يتصور ان يصدر لاهدم اذن بمقتضاه ايا
تلك هذا الاذن - من غير الجواز الاذن لعضو مجلس الدولة بالاشتراك
فى تأسيس شركة مساهمة او عضوية مجلس ادارتها .

التنبيه :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقضى التوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١١/١١/١٩٨٥ . فاستعرض نص المادة
١٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة

وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تنص على انه « لا يجوز لاي شخص الجمع بين اى عمل في الحكومة او القطاع العام او أية هيئة عامة وبين عضوية مجلس الادارة في احدى الشركات المساهمة او الاشتراك في تأسيسها او الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل او الاستشارة فيها سواء كان ذلك باجر او بغير اجر الا اذا كان ممثلاً لهذه الجهات ، ويجوز استثناء من حكم الفقرة السابقة ومن الاحكام الاخرى المانعة في القوانين الخاصة ان يرخص للشخص بالاشتراك في تأسيس احدى شركات المساهمة او باخذ الاستثمار فيها وذلك باذن خاص من الوزير المختص التابع له الشخص كما يجوز له مباشرة الاعمال الاخرى المشار اليها في الفقرة السابقة بشرط الا يترتب على ذلك توليه رئاسة مجلس الادارة او القيام بأعمال العضسو المنتدب وذلك باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء . وفي جميع الاحوال لا يصدر الاذن الا بعد بحث الامر والتأكد من عدم ارتباط وظيفة الشخص بعمل الشركة او بتأثير فيها ويشترط الا يتعارض الترخيص مع واجبات الوظيفة وجسب ادائها . . . واستبان لها ان المستقبل من خطر الجمع بين الوظيفة العامة والمشاركة في تأسيس شركات المساهمة او عضوية مجلس ادارتها هو منح توسل بعض الشركات بنفوذ الموظفين العموميين لغضاء مصالحها او للتأثير في المنتفعين في رأس مال الشركة عند طرح الاسهم للاكتتاب مما حدا بالمرع الى تحريم الاشتراك في تأسيس الشركة او عضوية مجلس ادارتها الا باذن من الوزير التابع له العامل أو رئيس مجلس الوزراء حسب الاحوال وقد اشار تقرير اللجنة المشتركة المشكلة في مجلس الشعب عن مشروع قانون شركات المساهمة المشار اليه الى ان الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ اجازت — استثناء — ان يرخص الشخص بالاشتراك في تأسيس شركة مساهمة او عضوية مجلس ادارتها بمقتضى اذن خاص من الوزير المختص القابع له العامل في كل حالة على حدة ، وبعد بحث الامر اذا لم يكن لوظيفة تخفى

ارتباطه بمعمل الشركة أو تأثيرها فيها ويشترط ألا يتعارض الترخيص مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها .

ومن حيث أن المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « لا يجوز لعضو مجلس الدولة القيام بأى عمل تجارى ، كما لا يجوز له القيام بأى عمل لا يتفق مع نص القضاء وكرامته . ويجوز للمجلس الاعلى للمهيات القضائية أن يقرر منع عضو مجلس الدولة من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها . . . ولما كان الاشتراك فى تأسيس شركة المساهمة يعتبر فى حد ذاته عملا تجاريا وكان القيام بأى عمل تجارى محظور باطلاق على عضو مجلس الدولة ومن ثم كان الاستثناء المشار اليه لا يجب أن ينطبق فى حق عضو مجلس الدولة بأية حال بالاضافة الى ان عضوية مجلس ادارة الشركة المساهمة الخاصة انها يعرض شغلها للمسئولية المقررة قانونا بما لا يجوز تعريض عضو مجلس الدولة له وبذلك كان تأسيس الشركات المساهمة أو عضوية مجلس ادارتها يكون فى ذاته غير جائز فى حق اعضاء مجلس الدولة ومن ثم فان قانون مجلس الدولة لا يكون من بين القوانين المشار اليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك لتعارض حكم هذه الفقرة من حيث اجازة الاشتراك فى تأسيس شركات المساهمة وعضوية مجلس ادارتها مع طبيعة النظام القانونى الذى يحكم اعضاء مجلس الدولة الذى لا يكفى بحظر مزاولة العمل التجارى عليهم بل يحظر عليهم ذلك - وفى المجال الاول - أية عمل لا يتفق مع استقلال القضاء وكرامته وكل عمل يعرضهم بحظر المضاربة وحظر المسالة بغير الطريق الذى رسمه القانون أو يجعل اموالهم فى خطر فينصرفون اليها من عملهم القضائى . وذلك فانه واذا اتضح ان الاستثناء المقرر فى النص المذكور لا يسرى على اعضاء مجلس الدولة يتعارض مع طبيعة وظائفهم فلا يتصور ان يصدر لاحدهم اذن بمقتضاه أيضا كان هذا

الاذن ويكون من غير الجائز الاذن لعضو مجلس الدولة الاشتراك في تأسيس شركة مساهمة أو عضوية مجلس ادارتها .

الملك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الاذن لعضو مجلس الدولة بالاشتراك في تأسيس شركة مساهمة ، أو الاشتراك في عضوية مجلس ادارتها .

(ملف ٣٦٦/٣/٤٧ — جلسة ١١/٦/١٩٨٥) ١٠

ثانيا - محو الجزاءات

قاصدة رقم (٣٦)

المبدأ :

قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ -
المشرع وضع تنظيميا قانونيا متكيفا لتدبير أعضاء مجلس الدولة بـإعمال
فيه نصوص الدستور التي كفلت استقلال القضاء وطبيعة العمل في
مجلس الدولة - لم يرد بهذا التنظيم أحكام خاصة بشأن محو الجزاءات
التأديبية - نظام محو الجزاءات الوارد في قانون العاملين رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ لا يسرى على الجزاءات التي توقع على أعضاء مجلس الدولة -
أساس ذلك .

التفصيل :

ان هذا الموضوع مرص على الجمعية العمومية لسمى التسيير
والنشرع بجلستها المعقودة في ١١/٦/١٩٨٥ فتبينت أن المادة ١٢٠ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن « المقويات
التي يجوز توقيعها على أعضاء مجلس الدولة هي اللوم والعزل ... »
كما تبين أن المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالت الذكر
تقضى بأن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة
بالأحكام الواردة بهذا القانون ولا تسرى هذه الأحكام على
العاملين الذين تنظم شئون وظائفهم قوانين أو قرارات خاصة فيها
تقضى عليه هذه القوانين أو القرارات وأن المادة ٩٢ من ذات القانون

تقضى بأن « تحى الجزاءات التأديبية التى توقع على العامل بانتضاء
الفقرات الاتية :

١ - سنة اشهر فى حالة التنبيه واللوم والاذار والخصم من الاجر
مدة لا تتجاوز خمسة ايام » ولما كان الاصل انه لا يجوز الرجوع
الى نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة بالنسبة
للعمالين الذين تنظم شئون وظائفهم قوانين او قرارات خاصة الا مما
يرد فى شأنه تنظيم متكامل بتنظيم شئونهم الوظيفية والتنظيم المتكامل
يستبعد اللجوء الى الشريعة العامة . واذ وضع المشرع فى القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه تنظيها قانونيا متكامل لتأديب اعضاء مجلس
الدولة مراعى فيه نصوص الدستور التى كملت استقلال القضاء ،
وطبيعة العمل فى مجلس الدولة والنظام الذى يخضع له اعضاؤه ،
تتناول بالتنظيم اجراءات التحقيق والمحاكمة وكيفية تشكيل مجلس التأديب
: وذلك على النحو الوارد فى المواد من ١٢ الى ١١٩ منه والجزاءات التى
يجوز توقيعها على اعضائه وهى اللوم ، والعزل وكيفية تنفيذ هذه
المعقوبات على النحو المبين فى المادة ١٢٠ من ذات القانون . ونم يرد
بهذا التنظيم احكام عاصمة بشأن محو الجزاءات التأديبية على النحو
الوارد فى قوانين العاملين وذلك بالنظر للطبيعة الخاصة لهذه الجزاءات
ولن توقع عليه . ومن ثم يمتنع القول بان نظام تأديب اعضاء مجلس
الدولة لا يعرف نظام محو الجزاءات . ولا يجوز القول فى هذا المجال
بانه وقد خلا قانون مجلس الدولة من نظام لمحو الجزاءات فانه يمتنع
الرجوع الى قانون العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة فى
مجال الخدمة المدنية ووفقا للحالة المنصوص عليها فى المادة ١ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان فان نظام محو الجزاءات
الوارد فى هذا القانون لا يسرى على الجزاءات التى توقع على اعضاء
مجلس الدولة . ذلك ان المشرع قد وضع تنظيها جامعا للتأديب لهم

مانعاً من تطبيق نظم شئون العاملين المدنيين عليهم في هذا الشأن
يستبعد الرجوع في هذا الشأن الى قانون العاملين المدنيين بالدولة .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان
نظام محو الجزاءات على اعضاء مجلس الدولة .

(ملك ٣٠٢/٦/٨٦ — جلسة ١١/٦/١٩٨٥) .

ثالثا - مجلس التأديب أعضاء مجلس الدولة

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

القرارات الصادرة عن الهيئة المشكل فيها مجلس التأديب هي بمثابة أحكام باتة لها حجيتها لا تختص المحكمة الإدارية العليا بمراقبة مشروعيتها .

المحكمة :

ومن حيث أنه لا وجه لما يذهب اليه الطاعن من أن عدم ترشيح الجمعية العمومية له لشغل الوظيفة كان بسبب صدور حكم من الهيئة المشكل منها مجلس التأديب بتوقيع عقوبة اللوم عليه - وهذا الحكم صدر منعلا لأن العمل الذي جوزى بسببه لا يشكل مخالفة - لا وجه لذلك لأن القرارات الصادرة من الهيئة المشكل منها مجلس التأديب هي بمثابة أحكام باتة لها حجيتها - ولا تختص هذه المحكمة بمراقبة مشروعيتها ، وإذا أقام الطاعن الطعن رقم ٢ لسنة ٣١ القضائية بطلب بطلان وانعدام القرار الصادر من الهيئة المشكل منها مجلس التأديب رقم ١ لسنة ٢٦ ق والذي قرر بمجازاته بعقوبة اللوم ، فقرر مجلس التأديب بجلسته المنعقدة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ برفض الطعن ومتى كان الأمر كذلك فلا يجوز للطالب إعادة طرح مدى مشروعية قرار مجلس التأديب المتحار اليه فقد أضى هذا القرار بمنأى من أى طعن ولا يجوز لهذه المحكمة التصدى لبحث مدى مشروعيته .

(طعن ٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨) .

المادة :

تتكون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وضع نظام متكامل لصلاحية وتدريب أعضائه - يحور وأساس هذا النظام هو لجنة التدريب والتطلعات - خلو هذه القانون من تحديد أعمال أو جرائم من شأنها ادانة عضو مجلس الدولة هو أمر منطقي يتسق مع الاختصاص الشامل للجنة التدريب والتطلعات التي لا يحد لاختصاصها حدود - وفقاً للأجراءات المنصوص عليها في القانون تبدي لجنة التدريب والتطلعات رأيها فيما يعرض عليها من أعمال وسأوك يرتكبها أعضاء مجلس الدولة وذلك سواء بتبرئة العضو أو فقد الثقة والاعتبار أو ادانته تأديبياً - تتخذ القرار المناسب في إطار القصوص القانونية من إحالة للمعاش أو الإنذار أو التلوم أو العزل .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت أن مجلس الدولة قام بتنفيذ الحكم المشار اليه ، واعتبر استقالته الطامن كان لم تكن ، وقام بصرف مالم يصرف من مرتبه في الفترة من اول اكتوبر سنة ١٩٦٥ تاريخ اعتقاله حتى ٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ تاريخ الحكم عليه في الجناية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥ تأسيساً على أن خدمته لا تعتبر منتهية من ١٣ فبراير سنة ١٩٦٦ تاريخ قبول استقالته ، ثم اوقف مجلس الدولة صرف راتبه من تاريخ الحكم عليه في الجناية تأسيساً على أن الحكم عليه في هذه الجناية يعد منهيأ لخدمته بقوة القانون .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن الفيصل في النزاع المسائل هو ما اذا كان صدور حكم على الطامن من محكمة أمن الدولة العليا في الجناية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ ، ومعاقبته بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة اثنتا عشرة سنة ينهى خدمته اعتباراً من تاريخ الحكم ، باعتبار

انه تام بحقه سبب من اسباب انهاء الخدمة ام انه كان يلزم اتخاذ اجراء اخر لانها .

ومن حيث انه من المقرر فتحها وقضاء انه لا عقوبة الا بنص ، ولا مجال في شأن العقاب للقياس أو الاجتهاد ، سواء في ذلك العقوبات الأصلية أو العقوبات النعمية ، ومتى خلت النصوص من العقاب على الوجه المتكتم أغلق بالضرورة باب الاجتهاد والقياس والتفسير .

ومن حيث انه باستقراء احكام قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر في ظلله الحكم الجنائي المشار اليه يتضح انه لم ينص على اثر صدور حكم على عضو من اعضاء مجلس الدولة بعقوبة جنائية ، وامام ذلك فلا مجال للجوء الى القياس واستمارة احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رغم ما استقر عليه القضاء من اعتباره القانون العام في تنظيم مالم تنظمه القوانين الخاصة بطوائف خاصة من العاملين ، اذ انه لوضح ذلك ، فيكون ذلك في غير الجانب العقابي والتاديبى ، خاصة وانه بالضرورة وفي كل نظام سواء النظام العام للعاملين المدنيين بالدولة ، او الانظمة الخاصة ، هناك سلطة تاديبية تختص بتقدير مدى امكان مؤاخذة العامل عن اى مسلك تاديبى ويكون قرارها في هذا الشأن صحيحا ومتلقا مع القانون طالما كانت الاجراءات قد اتفقت مع صحيح حكم القانون .

ومن حيث ان بالرجوع الى احكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة المطبق منذ صدور الحكم على الطاعن يبين انه نظم في المواد ٦٤ وما بعدها تاديب وعزل اعضاء مجلس الدولة متقاضى المادة ٦٤ بان : اعضاء مجلس الدولة من درجة مستشار مساعدا فما فوقها غير قابلين للعزل .

ويكون النواب غير قابلين للعزل متى امضوا ثلاث سنوات متصلة في وظيفتهم او في وظيفة مماثلة لها يتمتع شغلها بالضمانة عنها .

ويسرى بالنسبة الى هؤلاء سائر الضمانات التي يتمتع بها القضاة وتكون لجنة التأديب والتظلمات هي الجهة المختصة في كل ما يتصل بهذا الشأن .

ومع ذلك اذا اتضح ان احدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة ، احيل الى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة التأديب والتظلمات وبعد سماع اقوال العضو .
أما من عدا هؤلاء من اعضاء المجلس فيكون فصلهم بقرار من رئيس الجمهورية وبعد موافقة اللجنة المشارة اليها .

وتنص المادة ٦٥ من القانون المشار اليه على ان :
« تنظم اللائحة الداخلية الاحكام الخاصة بتأديب اعضاء مجلس الدولة والعقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها هي :
الانذار - اللوم - العزل » .

وتنص المادة ٦٦ على ان :
« تشكل لجنة التأديب والتظلمات من اعضاء المجلس الخاص منضيا اليهم ثمانية من وكلاء ومستشاري المجلس بحسب ترتيبهم في القائمة .
وتختص هذه اللجنة بتأديب اعضاء المجلس وبالفصل في طلبات إلغاء القرارات الادارية . »
وتصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع اقوال العضو والاطلاع على ما يبدىه من ملاحظات وتصدير قراراتها بالاغلبية المطلقة الا في حالة التأديب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي اعضائها .

ويكون قرار اللجنة في جميع ما تقدم نهائيا ، ولا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه امام أية جهة .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان قانون مجلس الدولة انما ينظمه تكاملا لمصالحية وتأديب اعضائه بخوره واساسه هو لجنة التأديب

والتظلمات ، وخلو القانون من تحديد افعال أو جرائم من شأن ادانة عضو مجلس الدولة فيها مجازاته بجزاءات محددة أو عقده للثقة والاعتبار هو امر منطقي يتسق مع هذا الاختصاص الشامل للجنة التأديبية والتظلمات التي لا يحد اختصاصها حدود ، فيمكن أن يعرض عليها أى فعل أو سلوك يرتكبه عضو مجلس الدولة ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في القانون ، ترى اللجنة رأيها فيه ، سواء بتبرئته أو بفقده الثقة والاعتبار أو ادانته تأديبيا وتتخذ القرار المناسب في إطار النصوص القانونية من إحالة للمعاش أو الإنذار أو السوم أو العزل .

ومن حيث أنه تاسيسا على ما تقدم فإن القياس أو استمارة حكم قانون نظام العاملين المخنيين بالدولة بشأن انهاء الخدمة للحكم بمقتوبة جنائية ، وتطبيقه على الطاعن لا يجد سندا من القانون .
(طعن ٩٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٤) .

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

العرض على لجنة التأديب والتظلمات هو ضمانة جوهرية وهامة لتقرير صلاحية أو تاديب أعضاء مجلس الدولة في حدود القانون ، وترتب على اصدار هذه الضمانة بطلان أى إجراء يتخذه مجلس الدولة بانهاء خدمة العضو ايا كان ما نسب اليه من افعال سواء جوزى منها جنائيا أم لا .

المطالبة :

« ومن حيث أن العرض على لجنة التأديب والتظلمات هو ضمانة جوهرية ، بل هى الضمانة الهامة لتقرير صلاحية أو تاديب أعضاء مجلس الدولة في حدود القانون ، وترتب على اصدارها ، بطلان أى إجراء

يتخذ مجلس الدولة باتهاء خدمة العضو أيا كان ما نسب اليه من افعال
سواء جوزى عنها جنائيا أم لا .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم واذا اعتبر مجلس الدولة ان
خدمة الطامن منتهية اعتباراً من ١٩٦٦/٨/٨ بالحكم عليه في الجنائية رقم
١٢ لسنة ١٩٦٥ بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ١٢ سنة ، فان هذا
القرار سلبيا أو ايجابيا لا يكون قائما على سند من القانون ، ويتعين
من ثم اعتبار خدمة الطامن متصلة ، ويكون طلب الطامن بالفاء القرار
السلبى بالامتناع من تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بتاريخ
١٩٧٣/٦/٩ في الدموى رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٤ ق قائما على سنده
خلال الفترة التالية للحكم عليه في الجنائية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥
اخذا في الاعتبار ان مجلس الدولة قد نفذ حكم المحكمة الادارية العليا
المستتر اليه حتى تاريخ صدور الحكم الجنائي .

ومن حيث انه من استحقاق الطامن لاجره من الفترة التي نفذ فيها
الحكم الصادر بمعاقبته بالاشغال الشاقة ، فانه وفقا للقاعدة
التي جرى عليها قضاء هذه المحكمة من أن الاجر مقابل العمل ،
إلا اذا كانت الإدارة بملها قد عاقت الطامن من مباشرة عمله ، وهو
الامر الذى لا يتوافر بشأن المدة التى سجن فيها الطامن تنفيذا
للحكم الجنائي ، ومن ثم لا يستحق اجرا الا من التاريخ الذى ابدى فيها
استعداداه لتسلم العمل بعد الامراج عنه وهو ١٩٧٣/٧/١٧ على
النحو القابت بما قدنه مجلس الدولة من أوراق » .

(نطق ٤٩٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٤) .

رابعاً - سقوط الحق في صرف حافظ تميز الاداء

قائمة رقم (٤٠)

المبدأ

احالة عضو الهيئة القضائية الى المحكمة التأديبية او الجنائية او الى لجنة الصلاحية تؤدي الى سقوط حق العضو الطالي في صرف حافظ تميز الاداء خلال فترة الاحالة التي تمتد مالمعاً من استحقاق الحافظ طوال فترة الاحالة وحتى تاريخ انتهائها ايا كانت النتيجة التي تلحق اليها الاحالة اساس ذلك - قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ .

المحكمة :

« ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان قرار حرمان الطاعن من الحافظ الخاص بتميز الاداء المقرر لاعضاء الهيئات القضائية خلال الفترة من اول مارس حتى نهاية يونية ١٩٨٧ قد استند الى القرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٨ باحالة السيد/ المستشار المناقد لمئة (١) - الطاعن - الى مجلس تاديب اعضاء مجلس الدولة واذا صدر قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ بشأن منح مقابل تميز اداء لاعضاء الهيئات القضائية داعمها في البند الثاني منه على ان « لا يستحق مقابل تميز الاداء لاهليات الائمة :

١ -

٢ -

٣ -

{ - المحالون الى محاكمة تأديبية او جنائية او لجنة الصلاحية او من يحصل على تقرير اقل من المتوسط الى ان يحصل على تقرير اعلی .

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان احالة عضو الهيئة القضائية الى المحاكمة التأديبية او الجنائية او الى لجنة الصلاحية تؤدي الى سقوط حق العضو المحال في صرف حائز تمييز الاداء خلال فترة الاحالة بمعنى ان الاحالة في حد ذاتها تعتبر مانعا من استحقاق الحائز طنوال فترة الاحالة وحتى تاريخ انتهائها ايا كانت النتيجة التي تنتهي اليهنا هذه الاحالة وذلك طبقا لصريح عبارة النص التي جاءت واضحة بخلية لا لبس فيهما ولا غبوض ولا اسباب لما يدعيه الطاعن من ان تقرير صرف او عدم صرف مقابل تمييز الاداء عند الاحالة مرهون بمسئلة تنتهي اليه المحاكمة او لجنة الصلاحية اذ ان في ذلك القول خروج على مطلق النص وعموميته القاضى بعدم استحقاق عضو الهيئة القضائية المحال الى اى من الجهات الواردة بقرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ مقابل تميز الاداء ولا يؤثر في هذا الامر ما قد تنتهي اليه لجنة الصلاحية او المحاكمة التأديبية او الجنائية في شأن العضو المحال والا كان في ذلك تاويل للنص وخروج عليه دون مقتضى .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان الطاعن احيل الى مجلس تأديب اعضاء مجلس النولة بهيئة لجنة صلاحية بالقرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٧ لما نسب اليه مخالفات وجلسه ١٩٨٧/٢/٢٨ قضى مجلس التأديب في الطلب رقم ٢ لسنة ٢٣ صلاحية بجازاة الطاعن بعقوبة اللوم وهو الامر الذى يستتبع نتيجة هذه الاحالة عدم احقيقه في صرف مقابل تميز الاداء خلال الفترة من مارس ١٩٨٧ حتى آخر يونية ١٩٨٧ .

ولا يفر من ذلك ولا ينال منه ما ابداه الطاعن من اسباب في تقرير طعنه اذ انه لا تثريب على الهيئة المشكل منها مجلس التأديب عسدا نظرها موضوع تعدد الثقة والاعتبار او الصلاحية اذا تراءى لها

ان العضو المحال لم يثبت في حقه مقدانه الثقة والاعتبار او المتلاحية
الا ان ما هو منسوب اليه يشكل ذنباً ادارياً أن تتولى محاكمته تأديبياً
وتوقع عليه العقوبة التي تراها مناسبة طالما ان مجلس التأديب قد
اتصل بالمنارعة موضوعاً سواء عرضت عليه من رئيس مجلس الدولة
كهيئة صلاحية أو بقرار اتهام من نائب رئيس مجلس الدولة للتفتيش
الفنى كمجلس تأديب لانه في الحالى هو الجهة المختصة قانوناً التي
تهيمن على الطلب او الدعوى . وانتهى المجلس الى توقيع عقوبة اللوم
على الطالب لما نسب اليه من مخالفات تأديبية على النحو الموضح تفصيلاً
بحكم مجلس التأديب الصادر بجلسة ١٩٨٧/٦/٢٨ والذي كان محل طعن
من الطاعن - قيد برقم ١٣ لسنة ٣٤ ق علياً أمام المحكمة الادارية
العليا (الدائرة الثالثة) والذي صدر الحكم فيه بجلسة ١٩٩٢/٣/٣
بخدم تمسول الطعن باعتبار أن احكام مجلس تأديب اعضاء مجلس الدولة
تعتبر نهائية وغير قابلة للطعن عليها باى طريق من طرق الطعن طبقاً
للفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ما تقدم فإن الطلب المائل لا يقوم على
سند من القانون سليم مما يتعين معه الحكم برفضه .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٨) .

الفرع الخامس عشر
نهاية الخدمة
المبحث الأول — الاستقالة

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

إذا انقطع عضو المجلس عن العمل لمدة ثلاثين يوما متصلة بدون إذن يعتبر مستقila بحكم القانون — إذا عاد وقدم أسبابا تبرر هذا الانقطاع وقبلت لا يعتبر مستقila وتحسب مدة انقطاعه من تسوع الاجازة السابقة — منع عضو مجلس الدولة مهلة للعودة لاستلام عمله لا يعتبر اجازة — اثر ذلك : قرينة الاستقالة تبدأ من تاريخ الانقطاع وليس من تاريخ انتهاء المهلة المشترط اليها .

المحكمة :

ومن حيث ان النظر في جدية الاسباب المبررة لانقطاع عضو مجلس الدولة يتعين أن تبدي بمد عودة العضو الى العمل واذا كان الثابت من أوراق الطعن ان الطامن كان قد أمر للعمل مستشارا قانونيا بديوان المظالم بالملكة العربية السعودية اعتبارا من ١٩٧٧/١/٣٠ وتم تجديد الامارة لسنوات تالية كان آخرها بالقرار رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٨٣ الذي جدد اامارة الطامن حتى ١٩٨٤/٣/٣٠ وعند طلب تجديد الامارة مرة اخرى اخطر الطامن بقرار رئيس مجلس الوزراء بعدم الموافقة على تجديد الامارة التي انتهت في ١٩٨٤/٣/٣٠ كما اخطر بضرورة العودة لاستلام العمل بالمجلس ثم أميد اخطاره بذلك ووضع تحت نظره نص المادة

٩٨ من قانون مجلس الدولة وذلك بكتايبى المجلس المؤرخين ١٠/٢/١٩٨٤ و ١٩٨٤/١/٢٨ ثم اخطر بالموافقة على امهاله حتى نهاية شهر نوفمبر سنة ١٩٨٤ كطلبه وانه سيطبق فى شأنه نص المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة بعد ذلك ثم ابلغ بالموافقة على طلب العودة يوم ١٤/٢/١٩٨٥ واذا لم يعد الطاعن لاستلام العمل صدر قرار رئيس المجلس بانتهاء خدمته من ٣٠/٣/١٩٨٤ تاريخ انتهاء اعارته .

ومن حيث انه يبين من ذلك أن الطاعن انقطع عن العمل عقب انتهاء مدة اعارته فى ٣٠/٣/١٩٨٤ بدون اذن مدة تزيد على ثلاثين يوما متصلة وتم اخطاره بعدم الموافقة على تجديد اعارته ومن ثم يكون قرار انتهاء خدمته قد صدر سلبا ومقتا للاوضاع القانونية المقررة وقيل على سبيله المبرر له واقعا وقانونا ولا يقدح فى ذلك ما اثاره الطاعن فى مذكرته دفاعه من أن موافقة المجلس على امهاله تعدد نوعا من الاجازة المخصص له بها ولا يجوز انتهاء خدمته إلا بعد انقطاعه مدة ثلاثين يوما متصلة بعد انتهاء المدة التى امهله المجلس ليعود بعدها لاستلام العمل ذلك ان امهال المجلس للطاعن مدة للعودة لاستلام العمل لا يعتبر اجازة بأى حال من الاحوال وانما هو انقطاع عن العمل بعد انتهاء الامارة ولما كان المجلس قد أرجأ أعمال حكم القانون بانتهاء خدمة الطاعن فصور انقطاعه مدة ثلاثين يوما متصلة من تاريخ انتهاء اعارته وامهاله المرة طو المرة لاتاحة الفرصة له للعودة الى العمل لمدة قاربت السنة من تاريخ انتهاء اعارته إلا أنه لم يستجب الى ذلك واستمر فى انقطاعه فكان رأى للمجلس أن ينهى خدمته اعتبارا من تاريخ انتهاء اعارته دون انتظار فوات ثلاثين يوما بعد انتهاء آخر مهلة ومن ثم يكون الطعن غير قائم على سبب صحيح من القانون حيث أنه لم يكن فى اجازة يصرح له بها فى مجال الانقطاع عن العمل بعد انتهاء مدة اعارته فضلا عن الأوراق قد خلعت مما يشوب القرار المطعون فيه بعيب استعمال السلطة أو الانحراف بها الأمر الذى يفضى به الطعن خليا بالرفض .

(طعن ٣٦٩٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢) .

المبدأ :

إذا انقطع عضو مجلس الدولة عن عمله ثلاثين يوما متصلة بدون إذن اعتبر مستقila بحكم القانون — إذا عاد العضو بعد الانقطاع وقدم أسبابا تبرر انقطاعه وقبلت هذه الأسباب لا يعتبر مستقila — أثر ذلك : حساب مدة غيابه من نوع الاجازة السابق حصوله عليها — إذا كان لعضو مجلس الدولة ان يقدم الاعذار لانقطاعه إلا ان للمجلس حق أصيل في تقدير هذه الاعذار — إذا رفض المجلس الاعذار اعتبر العضو مستقila من تاريخ انقطاعه .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « يعتبر عضو مجلس الدولة مستقila إذا انقطع من عمله مدة ثلاثين يوما متصلة دون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء اجازته امارته أو نخبه لغير عمله ، ومع ذلك إذا عاد العضو وقدم أسبابا تبرر انقطاعه مرضها رئيس مجلس الدولة على المجلس الأعلى للهيئات القضائية فان تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب اجازة من نوع الاجازة السابقة أو اجازة اعتيادية بحسب الاحوال » .

ومن حيث ان مفساد هذا النص انه إذا انقطع عضو مجلس الدولة من عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون إذن اعتبر مستقila بحكم القانون فإذا عاد العضو وقدم أسبابا تبرر هذا الانقطاع مرضها رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية فان كانت جادة اعتبر غير مستقيل وتحسب مدة الغياب عنئذ من نوع الاجازة السابقة أو اجازة اعتيادية حسب الاحوال . ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه لما كان الطاعن قد أمر مستشارا قانونيا لمنشاء جدة بالملكة العربية

السعودية اعتباراً من ١٩٧٨/٦/٢٥ واستطالت مدة اعارته بالتجديد الى ست سنوات متصلة انتهت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٥ وقد ارسل الطاعن خطاباً الى مجلس الدولة يطلب فيه تجديد الاعارة لمدة سنة سابعة الا ان المجلس الخاص للشئون الادارية بالمجلس قرر بجلسة ١٩٨٤/٨/٢٠ عدم الموافقة على تجديدها وتم اخطار الطاعن بذلك بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٨ الا انه عاود وأرسل خطاباً الى المجلس بتاريخ ١٩٨٤/١١/٣ يطلب فيه منحه مهلة حتى نهاية شهر رمضان أى لنهاية العام الدراسي بالسعودية بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٨ الا ان المجلس اخطر الطاعن بان رئيس المجلس رأى ضرورة عودته في آخر نوفمبر سنة ١٩٨٤ وقد رد المدعى على ذلك بخطاب مؤرخ ١٩٨٤/١١/٢٦ بان ظروف ابنه الذى انتظم بالدراسة تحت إبقائه الى جانبه حتى ١٩٨٥/٦/١٨ وبتاريخ ١٩٨٥/٢/٤ تسلم الطاعن بريقة من مجلس الدولة تفيد بان المجلس الخاص قرر امهاله مهلة لمدة اسبوعين تنتهى في ١٩٨٥/٢/١٥ ولما لم يعد اصدر رئيس المجلس قراره رقم ٢٧١ لسنة ١٩٨٥ في ١٩٨٥/٤/١١ بانتهاء خدمة الطاعن اعتباراً من ١٩٨٤/٦/٢٥ وأبلغ به بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٣ .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان الطاعن انقطع عن العمل عقب انتهاء اعارته في ١٩٨٤/٦/٢٥ بدون ان لمدة تزيد على ثلاثين يوماً متصلة وتسم اخطاره بعدم موافقة المجلس الخاص على تجديد اعارته للسنة السابعة ومن ثم فان انتهاء الخدمة يكون قد تم في هذه الحالة بقوة القانون ، ولا يجدى الطاعن التفرع بظروف دراسة نجله بالملكة العربية السعودية حيث ان هذه الظروف كانت قائمة ومعلومة للطاعن عند انتهاء اعارته سواء من حيث تاريخ بسده العام الدراسي أو تاريخ انتهاء الاعارة وكان وكان عليه أن يرتب اوضاعه العائلية وكافة ما يتعلق بالتزاماته وواجباته في الجهة المصار اليها في ضوء اوضاعه الوظيفية في جهة عمله الاصلية والمقررة بمقتضى القوانين والقرارات الصادرة باعارته ومدته واذ كان مجلس الدولة قد امهل الطاعن للعودة للعمل منذ تاريخ انتهاء اعارته في ١٩٨٤/٦/٢٥ حتى تاريخ ١٩٨٥/١/١٥ دون الاستجابة

الى ذلك وقرر عدم قبول الاعذار التي برر بها انقطاعه عن العمل
وبالتالى صدر القرار المطعون فيه في ١١/٤/١٩٨٥ بانتهاء خدمته فضلا
عن انه وان كان للعضو أن يقدم الاعذار المبررة لانقطاعه الا ان للمجلس
حق اصيل في تقدير هذه الاعذار فان رفضها اعتبر العضو مستقila من
تاريخ انقطاعه مالم يوصم قراره بعيب التعسف في استعمال السلطة وقد
خلت الاوراق مما يشوب هذا القرار بعيب استعمال السلطة
أو الانحراف بها ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا
ومتنا مع صحيح حكم القانون ويكون الطعن غير قائم على سبب صحيح خليا
بالرئيس الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه
موضوعا .

(طعن ٣٥١٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢) .

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

انقطاع عضو مجلس الدولة عن الخدمة الى عمله بعد انتهاء
امارته الى الخارج دون إذن ومدة تزيد على ثلاثين يوما متصلة فان ذلك
يعتبر انفصاحا من جانبه عن عدم الرغبة في العودة الى العمل وتركه
بالاستقالة الضمنية — المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ لا تنال من استقلال القاضي او عدم قابليته للعزل ، وانما
على النقيض من ذلك تظاهر ارادته الحرة في الاستقالة الضمنية ، ونشأ
بها عن كل تعقيب متى عرّف مختارا عن عمله التفتتلى منقطعاً عن عمل
امانه والتهوض بجليل مسؤولياته هجرا لمدة ثلاثين يوما .

الحكمة :

» ان المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ معلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ تنص على

انه « تجوز اعادة اعضاء مجلس الدولة للقيام باعمال قضائية او قانونية للحكومات الاجنبية او للهيئات الدولية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية ولا يجوز ان يترتب على النذب او الاعارة الاخلال بحسن سير العمل وتنص المادة ٨٩ من القانون ذاته على انه « لا يجوز باى حال من الاحوال ان تزيد مدة اعادة عضو مجلس الدولة الى الخارج على اربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت ايابها او فصل بينها فاصل زمنى يقل عن خمس سنوات ، ومع ذلك يجوز ان تزيدا المدة على هذا القدر اذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقدرها رئيس الجمهورية » كما تنص المادة ٩٨ من القانون ذاته على انه « يعتبر عضو مجلس الدولة مستقिला اذا انقطع من عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون اذن ولو كان ذلك بعد انتهاء اجازته او اعارته او نذبه به لغير عمله ، ومع ذلك اذا عاد العضو وقدم اسبابا تبرر انقطاعه عرضها رئيس مجلس الدولة على المجلس الاعلى للهيئات القضائية فان تبين له جديتها اعتبر غير مستقل وفى هذه الحالة تحسب مدة الغياب اجازة من نوع الاجازة السابقة او اجازة اعتيادية بحسب الاحوال » .

ومن حيث ان نكاد ذلك ان اعادة اعضاء مجلس الدولة هى سلطة جوازية لرئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية والذي حل محله المجلس الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة ، وللمجلس سلطة الموافقة على هذه الاعارة ابتداء بوصف انه المنوط به وهذه تقدير ان الاعارة لا تخل بحسن سير العمل واحتياجاته وان عضو مجلس الدولة يعتبر مستقिला بحكم القانون اذا انقطع عن العمل لمدة ثلاثين يوما متصلة دون اذن فاذا عاد العضو وقدم اسبابا مبررة لهذا الانقطاع عرضها رئيس المجلس على المجلس الخاص للشئون الادارية فاذا كانت جادة اعتبر العضو غير مستقل وحسبت مدة الغياب من نوع الاجازة السابقة او اجازة اعتيادية بحسب الاحوال .

ومن حيث أن النظر في جدية الأسباب المبررة لانقطاع عضو مجلس الدولة مما تلزم له أن تبدى هذه الأسباب بعد عودة العضو إلى العمل طبقاً لنص المادة ٢/٩٨ من قانون مجلس الدولة السابق ذكرها وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن رخص له بإعادة للعمل بالملكة العربية السعودية منذ صيف سنة ١٩٧٥ لمدة سنة وقد تجددت هذه الأمانة لمدة أخرى حتى بلغت خمس سنوات انتهت في ١٩٨٠/٩/٣٠ ثم تقدم الطاعن بطلب لتجديد أعارته لمدة سنة سابعة ويعرض هذا الطلب على المجلس الأعلى للهيئات القضائية رأى بجلسته المنعقدة في ١٩٨٠/٨/٢ عدم ملائمة التجديد وأرسلت أوراق الموضوع إلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء فأشار بأن تقوم الدولة المستعمرة بطلب تجديد الأمانة وقام مجلس الدولة بإخطار الطاعن بذلك بالكتاب رقم ٢١٣٣ في ١٩٨٠/٨/٢٨ وقد رد الطاعن بكتابه المؤرخ ١٩٨٠/٩/٨ بأنه توجد اعتبارات سياسية تحول دون طلب الدولة المستعمرة تجديد الأمانة ، بتاريخ ١٩٨٠/١١/١١ أخطر مجلس الدولة الطاعن بأن السيد نائب رئيس مجلس الوزراء قرر إعطائه مهلة شهرين لتسوية شئونه والا اتخذت ضده الإجراءات القانونية وطلب مجلس الدولة من الطاعن ضرورة العودة لاستلام العمل بعد انتهاء هذه المهلة والا طبق في شأنه حكم المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة ورغم ذلك فقد تبوألت المكاتبات بين الطاعن وبين المجلس الذي وافق على منحه مهلة تنتهي في آخر يونيو سنة ١٩٨١ لتسوية شئونه وأخطره بذلك ولما لم يعد الطاعن لتسلم العمل فقد صدر قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٦ بإنهاء خدمته اعتباراً من ١٩٨٠/١٠/١ اليوم التالي لانتهاء مدة أعارته .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن الطاعن انقطع عن العمل عقب انتهاء مدة أعارته في ١٩٨٠/٩/٣٠ بدون إذن مدة تزيد على ثلاثين يوماً متصلة ورغم إعطائه المهلة تلو المهلة لتسوية شئونه والعودة لاستلام العمل إلا أنه ظل منقطعاً عنه ، وإيا كان الرأي في تكيف المهلة التي أعطاها إياه

المجلس والتي تنتهى فى ١٩٨١/٦/٣٠ لا تمنح الا بعد استلام العمل فعلا ، فان الطاعن انصح عن ارادته فى عدم رغبته فى العودة الى العمل وتركه بالاستقالة وذلك بالطالبين المتقدمين منه بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٥ والذي طلب فى اولها الموافقة على تجديد الاعارة وفى الثانى السماح له بمهلة اخرى قدرها ثلاثة اشهر والاستقالة تعتبر مقبولة من تاريخ تقديمها طبقا لنص المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة مما يعد تأكيدا لحصانات القاضى وضمائنا الا يلى منصب القاضى من هو عازف عنه ، واذا ظل الطاعن منقطعاً عن العمل مؤكدا عزمه واصراره على عدم تسليم العمل عقب انتهاء المهلة فى ١٩٨١/٦/٣٠ الامر الذى يحتم بصريح نص المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة انتهاء خدمته باعتباره مستقلاً اعتباراً من تاريخ انتهاء اعارته كون انتظار فوات ثلاثين يوماً بعد انتهاء آخر مهلة ، ولا يقدم فى سلامة قرار انتهاء عدمة الطاعن ما دفع به فى مذكرة دفاعه من عدم دستورية نص المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة ذلك أن الطاعن لم يبين اسباباً جدية لهذا الدفع وأطلقه قولاً مرسلاً عارياً من الدليل مضاعفاً الى ان المادة ٩٨ آتفة البيان لا تنال من استقلال القاضى او عدم قابليته للعزل وانما على نقيض من ذلك تظاهر ارادته الحرة فى الاستقالة الضمنية وتناى بها عن كل تعقيب متى عزف مختاراً عن عمله القضائى ونأى بحر ارادته عنه منقطعاً عن حمل اماناته والنهوض بجليل مسؤولياته هجراً له ثلاثين يوماً متصلة بغير اذن ، الامر الذى لا يستقيم معه الدفع المشار اليه على أساس جدى على وجه يتعين معه الالتفات عنه ، ومن ثم يكون الطعن غير قائم على سبب صحيح من القانون .

(طعن ٢٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٩)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

يعتبر عضو مجلس الدولة مستقلاً اذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوماً متصلة بدون اذن ، ولو كان ذلك بعد انتهاء اجازاته او اعارته او ندبه

لغير عمله — اذا عاد العضو وقدم اسبابا تبرر انقطاعه عرضها رئيس المجلس على المجلس الاعلى للهيئات القضائية — اذا تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل — تحسب مدة الغياب اجازة من نوع الاجازة السابقة او اجازة اعتيادية بحسب الاحوال — المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

المحكمة :

« المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٤ تنص على ان :

« تجوز اعادة اعضاء مجلس الدولة للقيام بامال قضائية او قانونية للحكومات الاجنبية او الهيئات الدولية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية ولا يجوز ان يترتب على التنب او الاعارة الاخلال بحسن سير العمل » .

وتنص المادة ٩٨ من القانون ذاته على ان :

« يعتبر عضو مجلس الدولة مستقيلًا اذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون اذن ولو كان ذلك بعد انتهاء اجازاته او امارته او نحبه لغير عمله ومع ذلك اذا اعاد العضو وقدم اسبابا تبرر انقطاعه عرضها رئيس مجلس الدولة على المجلس الاعلى للهيئات القضائية ، فان تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب اجازة من نوع الاجازة السابقة او اجازة اعتيادية بحسب الاحوال » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان اعادة اعضاء مجلس الدولة هي سلطة جوازية لرئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية وللمجلس الدولة سلطة الموافقة على هذه الاعارة ابتداء بوصف انه المنوط به وحده تقدير ان الاعارة لا تخل بحسن سير العمل واحتياجاته وان عضو مجلس الدولة يعتبر مستقيلًا بحكم القانون اذا:

انقطع عن العمل لمدة ثلاثين يوما متصلة دون اذن ، فاذا عناد العضو .
وقد تم اسنبا تبصر هذا الانقطاع عرضها رئيس المجلس على المجلس
الخاص للشئون الادارية ، فاذا كانت جادة اعتبر العضو غير مستقل
وحسبت مدة الغياب من نسوع الاجازة السابقة او اجازة اعتيادية
حسب الاحوال .

ومن حيث أن النظر في جدية الاسباب المبررة لانقطاع عضو مجلس
الدولة يجب أن تبدي بعد عودة العضو الى العمل ، واذا كان
الثابت ان الطاعن قد اصر للتدريس بكلية الشريعة واصول الدين
بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالملكة العربية السعودية اعتبارا
من ١٩٧٩/٩/٣٠ وتجددت الاعارة لعدد متصلة بلغت ست سنوات تنتهى
في ١٩٨٥/٩/٢٩ ، وقد طلب تجديد اعارته لسنة سابعة الى ان المجلس
الخاص للشئون الادارية بمجلس الدولة قرر بجلسة ١٩٨٥/١٠/٣ ،
واخطر بعدم الموافقة كما اخطرت الجامعة لتكنه من العودة لاستلام
عمله ، الا انه عاد وكرر طلب تجديد الاعارة لمدة سنة سابعة
تاسيسا على أنه جدد عقده مع الجامعة قبل انتهاء اعارته للسنة
السادسة بخمسة اشهر ، ويتعذر عليه العودة في منتصف العام
الدراسي ، فانذر مجلس الدولة بضرورة العودة والا اضطر المجلس الى
تطبيق نص المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة بائذار مؤرخ ١٩٨٥/١٠/٧ ،
كما انذر بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٦ بضرورة العود لاستلام العمل خلال مدة
اقصاها ١٩٨٥/١٠/٣٠ مع اعتبار هذا انذارا أخيرا ، وارسل كتاب
مؤرخ ١٩٨٥/١٠/٢٦ الى عميد كلية الشريعة واصول الدين بأبها
بالمملكة العربية السعودية متضمنا تمكين الطاعن من العودة خلال المدة الى
تنتهى في ١٩٨٥/١٠/٣٠ ، كما اكد مجلس الدولة هذا الانذار بكتابين
آخرين للطاعن مؤرخين ١٩٨٥/١٠/٢٨ و ١٩٨٥/١٠/٣٠ ، واذا لم يعد
الطاعن لاستلام عمله صدر قرار رئيس المجلس رقم ٩١٣ بتاريخ
١٩٨٥/١١/٧ بانتهاء خدمته اعتبارا من التاريخ التالي لانتهاء امسارته
في ١٩٨٥/٩/٢٩ .

ومن حيث أنه يتبين من ذلك أن الطامن انقطع عن العمل عقب انتهاء
 أمارته في ١٩٨٥/٩/٢٩ من أجل لمدة تزيد على ثلاثين يوماً متصلة ، وتم
 إخطار بعدم موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة
 على تجديد أمارته للسنة السابعة ، ومن ثم فإن انتهاء الخدمة يكون
 قد تم في هذه الحالة بقوة القانون ، ولا يجدى الطامن الفرع
 بطرف تجديد عقده مع كلية الشريعة وأصول الدين بالملكة العربية
 السعودية ، قبل انتهاء أمارته في ١٩٨٥/٩/٢٩ بخمسة أشهر مما تعذر
 منه العودة في منتصف العام الدراسي ذلك أنه كان عليه أن يربط
 أوضاعه مع الكلية وكافة ما يتعلق بالتزاماته وواجباته معها في ضوء
 أوضاعه الوظيفية في جهة عمله الأصلية والمقررة بمقتضى القوانين
 والقرارات الصادرة بأمرته ومحتها ، وأذ كان مجلس الدولة لم يوافق
 على مد إمارته الطامن لسنة سابعة وعدم قبول إمارته التي
 بررها لطلب التجديد ، وانذر للعودة واستلام العمل خلال المهلة التي
 حددت له ، ولعدم موافقته خلال هذه المهلة صدر القرار المطعون فيه
 بإنهاء الخدمة فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقاً للأوضاع
 القانونية المقررة وعلى أسس البررة له واقعاً وقانوناً .

(طعن ٥٩ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ ٢

المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ -
 يحظر على عضو مجلس الدولة أن ينقطع عن عمله مدة ثلاثين يوماً
 متصلة دون أن يرخّص له في ذلك ولو كان انقطاعه عقب إجازته أو أمارته
 أو نفيه لغرض عمله - يعتبر مستقلاً إذا وقع منه ذلك - للمعضو انقطاع
 عن عمله أن يقدم الإذار الجبررة لانقطاعه والمجلس الحق في تجديد
 جديتها من عدمه .

المحكمة :

« ومن حيث أنه عن الموضوع فإن المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه : « يعتبر عضو مجلس الدولة مستقila إذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون إذن ، ولو كان ذلك بعد انتهاء اجازته أو اعارته أو ندبه لغير عمله .

ومع ذلك إذا عاد العضو وتقدم أسبابا تبرر انقطاعه عرضها رئيس مجلس الدولة على المجلس الخاص للشئون الادارية فان تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب « اجازة من نوع الاجازة السابقة أو اجازة اعتيادية بحسب الاحوال » .

ومن حيث أن مفاد حكم هذه المادة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع حظر على عضو مجلس الدولة أن ينقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة ، دون أن يرخّص له في ذلك ، ولو كان انقطاعه عقب اجازته أو اعارته أو ندبه لغير عمله ، وقضى صريح النص باعتباره مستقila إذا وقع منه ذلك ، ومقتضى ذلك ولازمه ، أن على عضو المجلس المعار أن يرتب اوضاعه وكافة ما يتعلق بالتزاماته في الجهة المصار إليها في ضوء اوضاعه الوظيفية في جهة عمله الاصلية ، المقررة بمقتضى احكام القانون الخاضع له ، والقرارات الصادرة باعارته ومدتها ، وأنه ولئن كان للعضو المنقطع عن عمله أن يقدم الاعذار المبررة لانقطاعه ، فان للمجلس الحق في تقدير جديتها من عدمه .

ومن حيث أن الثابت بالاوراق ان الطامن رخص له باعارة لمدة سنة للتدريس بجامعة الكويت اعتبارا من ١٩٨٠/٩/١٠ ، جددت لست سنوات متصلة ، تنتهى في ١٩٨٦/٩/٩ وبتاريخ ١٩٨٦/٩/١٦ ورد الى مكتب رئيس مجلس الدولة كتاب الطامن المؤرخ ١٩٨٦/٩/٧ يطلب فيه الموافقة على تجديد اعارته ، وبذات التاريخ أشر رئيس المجلس على هذا الطلب بالأتى : « يحفظ لمخالفته للقواعد ، وقد سبق اخطار الرميل بذلك شخصيا

أكثر من مرة بعدم جواز التجديد بأى وجه ، ويخطر فوراً بذلك ، ويأثبه في حالة عدم تسلم عمله فور انتهاء الاعارة القائمة في مواعيد القانونى فسيطبق حكم القانون في شأنه . هذا وقد اتصل بى السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء وأخبرنى بان الزميل المذكور سبق له مقابله وقابله طالباً الموافقة على التجديد لسنة سابعة بدمسى المصلحة القومية وقد أخبره السيد رئيس مجلس الوزراء بعدم موافقته على ذلك ، وقد أخطرنى السيد رئيس مجلس الوزراء بمضمون الحديث وبقراءه الذى أبلغه للزميل حتى أكون على علم بموقفه وما تم من حديث . وقد أخطرت الزميل بذلك عند حضوره لمكتبى ، وفكرته برفض رئيس مجلس الوزراء ورفض المجلس . بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٦ أخطر أمين عام مجلس الدولة الطاعن ببرقية على محل عمله بجامعة الكويت أن رئيس مجلس الدولة أشر بحفظ طلبه لمخالفته للقواعد وأنه في حالة عدم تسلمه العمل بالمجلس في الموعد القانونى سيطبق في شأنه حكم المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة . بتاريخ ٢٥/٩/١٩٨٦ وردت البرقية لأن المذكور انتقل من الجامعة ، بتاريخ ١/١٠/١٩٨٦ وردت برقية من الطاعن برسم أمين عام مجلس الدولة بأنه مريض وسوف يوافيه بالتقارير الطبية ، دون أن يبين بها محل إقامته بالكويت أو محل عمله الجديد بتاريخ ٢/١٠/١٩٨٦ أخطر أمين عام مجلس الدولة الطاعن على عنوانه بالجيزة بمضمون البرقية المؤرخة ١٨/٩/١٩٨٦ كما أرسل الى أمين عام جامعة الكويت بذات تاريخ ٢/١٠/١٩٨٦ المسجل رقم ٨٣٢ لأخطار الطاعن بذات المضمون على عنوان سكنه بالكويت المعلوم لديه أو الجهة التى يعمل بها . وبتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٦ أبرق أمين عام مجلس الدولة الى السفير المصرى بالكويت لأخطار الطاعن بذات المضمون . وبتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٦ أصدر قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٨١٩ لسنة ١٩٨٦ بإنهاء خدمة الطاعن بحسباً من ١٠/١١/١٩٨٦ التاريخ الذى لانتهاء مدة إعارته في ٩/٩/١٩٨٦ وأبلغ ببسب الطاعن برقم ٣٤٦٩ في ٢٢/١٠/١٩٨٦ عن طريق أمين عام جامعة الكويت ، ورقم ٣٤٦٨ في ٢٢/١٠/١٩٨٦ عن طريق السفير المصرى

بالكويت ، ويرقم ٣٤٩٥ في ١٠/٢٥/١٩٨٦ على عنوانه بالجيزة . ويتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢ ورد كالم الطاعن برسم أمين عام مجلس الدولة بأنه بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٠ أبلغ السفارة المصرية بمرضه ، وحول منها الى المستشفى الامرى بوزارة الصحة بدولة الكويت ، وتم توقيع الكشف الطبى عليه ، وأرفق صورة التقرير الطبى بما يفيد مرضه ووضع تحت العلاج لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من ١٩٨٦/٩/١٠ وتنتهى ١٩٨٦/١٢/١٠ ، على أن يعاد الكشف عليه مرة أخرى لتقرير ما تراه اللجنة الطبية .

ومن حيث أن البين من مسافة ما سبق بيانه ، أن الطاعن انقطع عن عمله مدة تزيد على ثلاثين يوما متصلة بدون إذن ، بمس انتهاء اعارته ١٩٨٦/٩/٤ ، ومن ثم فيعتبر - بصريح نص الفقرة الاولى من المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة - مستقلا ، مما يضمن معه انتهاء خدمته اعتبارا من ١٩٨٦/٩/١٠ اليوم التالى لانتهاء اعارته ، وهو ما صدر به القرار الطعين ، صحيحا مطابقا للقانون ، مبرا عيوب عدم المشروعية ، فيفقد الطعن فيه ولا سند ولا أساس له من واقع أو قانون ، خليقا القضاء برفضه . لا يشر من ذلك ما قدمه الطاعن من صورة ضوئية لتقرير طبى مؤرخ ١٩٨٦/٩/٣٠ صادر من المستشفى الامرى بالكويت ، ادعى به عذر المرض المبرر لانقطاعه ، وهو عذر لو استقام على صحيح سنده من الواقع والقانون ، لما كان لجهة الادارة أن ترخص في قبوله أو رفضه ، باعتباره عذرا قانونيا مما يعتمد به وينقسم السبيل الى اعمال اثاره ، فلا تملك جهة الادارة معه التمسك بتطبيق نص الفقرة الاولى من المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة في حق الطاعن ، الا ان البين من الاطلاع . على صورة التقرير الطبى المذكور انه لم يقرر منح الطاعن اية اجازة مرضية أو يستظهر له حالة مرضية من شأنها الحيلولة دون الاستجابة الى مقتضيات الوظيفة التى يشغلها كل ما فيه انه لم يثبت انه يتردد على الطبيب منذ يناير سنة ١٩٨٤ للفحص من مرض كبدى مزمن ، وانه يتردد بانتظام على

العيادة ، وإن آخر زيارة له كانت في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٨٦ وعليه أن ينظر بالعيادة بعد مدة ثلاثة أشهر . ومتى كان ذلك هو ما أورده التقرير الطبي المتخذ سنداً للإثبات عذر للمرض وذريعة الانقطاع عن العمل فانه يكون قد توافر به الدليل على انتهاء هذا العذر ، اذ لم يرخص التقرير للطاعن بأية اجازة مرضية أو يثبت له من المبررات ما يسوغ معه الانقطاع عن العمل .

ومن حيث أن المادة ٩٨ كثرة البيان لا تنال من استقلال القاضي أو عدم قابليته للعزل ، ولا يتعارض حكم الكنتورز ، وانما على القاضي من ذلك تظاهر ارادة القاضي الحرة في الاستقالة الضمنية وتبناى بها من كل تعقيب متى عزم مختاراً عن عمله القضائي ونأى بحر اراسته عنه منقطعاً من حمل اماناته والنهوض بجبل مسؤولياته هجراً له ثلاثين يوماً متصلة بغير اذن ، وبذلك يفسد ما أورده تقريراً الطعن من أوجه الطعن في هذا الفسخ على القرار الطعين في غير موضعه قانوناً ، فتلقت عنه .

ومن حيث أنه عن طلب الحكم بإلغاء القرار الصادر من رئيس مجلس الدولة بحفظ طلب تجديد الاعارة لصلحة قومية ، فان الثابت مما سبق ببينائه علم الطاعن برفض هذا الطلب من قبل رئيس مجلس الوزراء في حينه وفي تاريخ مسابق على تاريخ كتبه المؤرخ ١٩٨٦/٩/٧ المسالك الذكر واذا لم يعم طعن المائل الا بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٧ دون سابقة تظلم من هذا القرار فانه يفسدو — بالنسبة الى هذا الطلب — مقابلاً بعد الميعاد القانوني غير مقبول شكلاً ، مما يتعين معه القضاء بذلك ولا وجه لما أورده تقرير الطعن بشأنه ، اذ ان هذا القرار انما هو قرار ايجابي بالرفض ، صدر صحيحاً مطابقاً للقواعد التي أقرها المجلس الخاص للشئون الادارية ، بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء ، المفوض في ذلك ، من منح جواز اعارة اعضاء المجلس لاكثر من ست سنوات ، وهو بالتبني الطاعن كمالاً غير منقوض .

(طعن ١٣٦٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥)

المبحث الثاني

المبطلات

أولاً - أحكام عملية

نظامية رقم (٤٦)

المبدأ :

استهدف المشرع توحيد نظم التأمين الاجتماعي العاملين بالتجارة - سريان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ محل التشريعات السابقة التي كانت تحكم نظم التأمين والمعاشات المدنية الحكومية والقامتات الاجتماعية والتأمين الصحي - استلنى المشرع المزايا المقررة فى القوانين والانظمة الوظيفية للعاملين بكتدرات خاصة فبقى عليها بنص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من مواد الاصدار والتي تنضى باستمرار العمل بتلك القوانين - اثر ذلك : - استمرار المزايا المقررة لأعضاء مجلس الثقة باعتبارهم من العاملين بكتدرات خاصة .

المحكمة :

ومن حيث أن حقيقة ما يهدف اليه الطامن من طلباته هو الحكم باعادة تسوية معاشه على أساس معاملة المعاملة المقررة لنائب الوزير اعتباراً من تاريخ استحقاقه المعاش مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية .

ومن حيث أن المادة (٣١ مقرة أولى بند أولاً) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قررت معاملة خاصة

من ناحية المعاش لكل من الوزير ونائب الوزير فمقتضى بتسوية معاش كل منهما على أساس آخر أجر تقاضاه بما لا يزيد على الحد الأقصى لاجر الاشتراك بحيث يستحق الوزير معاشا مقداره مائة وخمسون جنيها شهريا ونائب الوزير معاشا مقداره مائة وعشرون جنيها شهريا إذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب وزير عشرين عاما وكان قد قضى سنة متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيها معا ، أو بلغت مدة اشتراكه عشر سنوات وكان قد قضى سنتين متصلتين في أحد المنصبين أو فيها معا أو إذا بلغت مدة اشتراكه خمس سنوات وكان قد قضى أربع سنوات متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيها معا ، ثم نص البند (ثانيا) من ذات الفقرة على أن مستوى له معاش عن مدة اشتراكه في التأمين التي تزيد على المدة المنصوص عليها في (أولا) ويضاف الى المعاش المستحق وفقا للبند المذكور على ألا يجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) .

ومن حيث أن قانون التأمين الإجتماعي المشار اليه وإن استهدفت توحيد نظم التأمين الإجتماعي للعاملين المدنيين في نظام واحد فنص في المادة الثانية من مصادره على أن يحل هذا القانون محل التشريعات السابقة التي كانت تحكم نظم التأمين والمعاشات المدنية الحكومية والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي ، إلا أنه استثنى من ذلك المزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكرات خاصة بأن أبقى عليها وذلك بالنص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون الإصدار على استمرار العمل بها » .

(طعن ٢٤٥١ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٦/٤/٣)

قائمة رقم (٤٧)

المبدأ :

من المزايا المقررة لأعضاء مجلس الدولة ما نص عليه في جدول المرتبات المرفق بقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ من معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة من هو في حكم درجته وما قضيت به المادة (١٢٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من سريان جميع الأحكام التي تقرر في شأنها الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية على أعضاء مجلس الدولة فيما يتعلق بالمرتبات والبدلات والمزايا الأخرى والمعاملات — يؤدي ذلك : — انه اذا كان نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف من امضوا سنة في هذه الوظائف يعاملون معاملة نائب الوزير من حيث المعاش باعتبارهم في حكم درجته فأعدا رئيس محكمة استئناف القاهرة الذي يعامل معاملة الوزير فان أعضاء مجلس الدولة في الوظائف المماثلة يفيدون من تلك الميزة أيضا — فلو قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من التتويه بهذه الميزة لا يعنى أن يكون المشرع قد استهدف الغاها — أساس ذلك : — أن هذه الميزة بطرادر النص عليها في قوانين مجلس الدولة وقوانين السلطة القضائية السابقة تعمد دعامة أساسية في النظام الوظيفي لأعضاء مجلس الدولة ورجال القضاء فلا يجوز حرمانهم منها تليقاً لمستقبلهم وسمياً بالنظام القضائي نحو الكمال .

الحكمة :

وإذا كان من المزايا المقررة لأعضاء مجلس الدولة ما نص عليه في جدول المرتبات المرفق بقانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ من معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة معاملة من هو في حكم درجته في

المعاش وقد تضمن جدول المرتبات المرفق بقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكماً شبيهاً بالنسبة لنواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف ، وكان المشرع قد حرص على ترديد هذه الميزة في قانون السلطة القضائية اللاحق الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وهو ما يسرى على أعضاء مجلس الدولة أعمالاً للقواعد الملحق بجدول المرتبات المرفق بقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وحرص المشرع على ترديد هذا الحكم أيضاً هو تأكيد منه لاعتبارها جزءاً من كيان النظام الوظيفي لرجال القضاء العادى وأعضاء مجلس الدولة. وافصحاً عن اتجاهه دائماً على توفير المزيد من أسباب الحياة الكريمة لهم وتأمينها في أخرج مراحلها عند بلوغ سن التقاعد. مواكبة لسيائر النظم القضائية في دول العالم والتزاماً بما تفرضه الشريعة الإسلامية من توفير أسباب تأمين القاضى في حاضره ومستقبله ، وأذا كان ما تقدم ، فإن خلوك من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ — الحاليين — من التوفيه بهذه الميزة لا يعنى أن المشرع قد استهدف إلغاءها ذلك لأنها أصبحت باطراد النص عليها في قوانين مجلس الدولة والسلطة القضائية السابقة دعامة أساسية للنظام الوظيفي لأعضاء مجلس الدولة ورجال القضاء فلا يجوز حرمانهم منها بما يترتب على ذلك من الانتقاص من المزايا المقررة لهم وهو ما يتعارض مع ما أوصح عنه المشرع في الفكرة الإيضاحية لقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من أنه هدف الى توفير المزيد من الضمانات والحوافز لرجال القضاء وتأمين حاضهم ومستقبلهم والسمي بالنظام القضائى نحو الكمال ، وأن من واجب الدولة نحو القاضى أن تهيب له أسباب الحياة الكريمة بوالى مستوى اللائق الذى يعينه على النهوض بواجبه المقدس فى ثقة وأطمئنان . وما نصت عليه المادة (١٢٢) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من أن تسرى فيما يتعلق بالمرتبات والبدلات والمزايا الأخرى لأعضاء مجلس الدولة وكذلك بالمعاشات ونظلمها جميع الأحكام التى تقرر فى شأن الوظائف

المائلة بمقتون السلطة القضائية ، وبناء على ذلك جرت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في ظل قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة ونواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف من امضوا سنة في احدى هذه الوظائف معاملة نائب الوزير في المعاش وقد تأكد ذلك بما سجل في مضبطة مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ١٩/٧/١٩٧٩ على لسان السيدة الدكتورة وزيرة الشؤون الاجتماعية بصدد مناقشة مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا من أن « ... يعامل رئيس المحكمة معاملة الوزير أما باقى اعضاء المحكمة فيعاملوا معاملة نائب الوزير شأنهم في ذلك شأن نواب رئيس محكمة النقض ونواب رئيس مجلس الدولة ثم رؤساء الاستئناف الاخرين بخلاف رئيس محكمة استئناف القاهرة لان رئيس محكمة استئناف القاهرة يعامل معاملة الوزير » وهو ما يؤكد استمرار الميزة المقررة في هذا الشأن وهى معاملة كل من هؤلاء معاملة نائب الوزير من حيث المعاش اعمالا لمقتضى الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون اصدار قانون التأمين الاجتماعى .

(ملعن ٢٢١ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٨٦ م)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

يستحق عضو الهيئة القضائية الذى يمتثل للخدمة ليرشح نفسه لمجلس الشعب منذ اخفاقه في الانتخابات مبلغا يساوى الفرق بين المرتب والمعاش بما في ذلك اعانة الفلاء عن المدة الباقية من الخدمة لبلوغه سن التقاعد - انشرك بين المرتب والمعاش في هذه الحالة يتاثر باية زيادة على المعاش - مؤدى ذلك : ان ينقص الفرق بمقدار الزيادة المذكورة اساس ذلك : ان المشرع قصد بصريح النص الإبقاء على حالة المستثنى المستقل من الناحية المالية كما كانت قبل الاستقالة ولحين بلوغ سن

التقاعد بحيث يمثل مجموع ما يتقاضاه خلال هذه الفترة من معاش وغرفتي الحد الأقصى لما يمكن أن يحصل عليه بعد الاستقالة .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن فإن قواعد تسوية حالات أعضاء الهيئات القضائية الذين يمثلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الشعب التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ بينت كيفية حساب معاش المستشار ومن في درجته ثم قضت على أن يصرف لمن امتثل الخدمة من هؤلاء الفرق بين المرتب والمعاش بما في ذلك امانة الغلاء عن مدة الخدمة الباقية لبلوغه سن التقاعد إذا انفق في الانتخابات ومؤدى هذا النص أن الفرق بين المرتب والمعاش يتأثر بزيادة تطرا على المعاش بحيث ينقص هذا الفرق بمقدار هذه الزيادة لأن المشرع قصد بصريح نص القرار الجمهوري إلى الإبقاء على حالة المستشار المستقيل المالية كما كانت قبل الاستقالة ولحين بلوغ سن التقاعد بحيث يمثل مجموع ما يتقاضاه خلال هذه الفترة من معاش وغرفتي الحد الأقصى لما يمكن أن يحصل عليه بعد الاستقالة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مجلس الدولة بعد أن صرفه للطامن الزيادة المقررة في معاشه دون خصمها من الفرق عاد وقام بخصمها شهريا من معاش الطامن فمن ثم يكون قد عمل صحيح حكم القانون وتبعاً لذلك يكون طلب الطامن الحكم بمضم أحقية مجلس الدولة في الخصم على غير أساس خفيها بالرغم .

(طعن ٦٠٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٣)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

حدد المشرع بمادة معينة لرفع الدعوى بشأن المخازمة في قيمة المعاش

وهو سفتان من تاريخ الاخطار يربط المعاش بصفة نهائية او من تاريخ الصرف
لباقى الحقوق الاخرى المقررة قانونا - يستثنى من ذلك :

١ - طلب اعادة تسوية الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تبت بناء
على قانون او حكم قضائى نهائى .

٢ - الاخطاء المالية التى تقع فى الحساب - اثر ذلك : - يفتح
أصاحب الشأن ميعاد جديد لرفع الدعوى ببنه سفتان من تاريخ
تحقق احد الاستثنائين المشار اليهما .

المحكمة :

ومن حيث أن الطاعن يطلب الحكم بزيادة معاشه بمقدار ٢٦٢٥٠
شخصه شهرياً اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ بما يترتب على ذلك من آثار ومفروق
مالية . وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن كان يشغل وظيفة بمستشاراً
بمجلس الدولة وانتهت خدمته بالاستقالة اعتباراً من ١٩٧٥/٦/١ فى ظل
العمل بقانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخذيها وعمالها المدنيين
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذى كانت المادة (٢٦) منه ينص على أنه
« لا يجوز لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وأصاحب الشأن
المتنازعة فى قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بعد مضي ستين يوماً
من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة
أو مبلغ التأمين وذلك فيما عدا حالات اعادة تسوية التأمين أو المعاش
أو المكافأة بالزيادة نتيجة حكم قضائى نهائى وكذلك الاخطار المسادية التى
تقع فى الحساب عند التسوية » . وقد تضمن قانون التأمين
الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذى عمل
به من ١٩٧٥/٩/١ حكماً مشابهاً لذلك فنصت المادة (١٤٢) منه على أنه
« مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٦ و ٥٩ لا يجوز رفع الدعوى بطلب
تعديل الفروق بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط
المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق ، وذلك فيما
عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية

تمت بناء على قانون أو حكم قضائى نهائى وكذلك الاخطاء المادية التى تقع فى الحساب عند التسوية .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أنه بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق الاخرى المقررة بقانون التأمين والمعاشات ومن بعده قانون التأمين الاجتماعى لا يجوز باى حال من الاحوال رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المشار اليها وتستثنى من ذلك حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائى نهائى وكذلك الاخطاء المادية التى تقع فى الحساب بحيث ينشأ لصاحب الشأن بمقتضى اى حالة من الحالات المتقدمة ميعادا جديدا لرفع دعوى المنازعة فى زيادة المعاش مدته سنتان من تاريخ تحقيق التحدى . الحالات المشار اليها فى ثنائيه .

ومن حيث أنه قد انقضى أكثر من عامين على اخطار الطاعن نهائيا بربط مغاشيه ، وكان الطاعن يستهدف - اعادة تسوية معاشه بمقداره ٢٦٢٥٠ شهريا (الذى يمثل ثلاثة ارباع بدل القضاء الذى كان يتقاضاه عند استقالته من وظيفة مستشار بمجلس الدولة اعتبارا من ١٩٧٥/٦/١) والذى لم يتم حسابه ضمن اجر الاشتراك الذى سوى عليه معاشه وذلك اعتبارا من ١٩٧٥/٦/١ استنادا الى التعديل الذى اخذه القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على مدلول الاجر والى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ باعتبار البدلات منحرا من عناصر اجر الاشتراك فى قانون التأمين الاجتماعى والصادر تنفيذيا للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .

ومن حيث ان الحق فى المطالبة ، باعادة تسوية المعاشات بالزيادة لتغيير مدلول الاجر على مقتضى احكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .

تقينا ينكسا من تاريخ قرار مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ الصادر

هذهذا لذا القانون والذي تضمن تحديد انواع البدلات التي تعتبر عنصرا من عناصر اجر الائتلاف في قانون التأمين الاجتماعي ، وقد نشر هذا القرار في العدد ٢٥ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٠ اذ يتحقق من هذا التاريخ علم صاحب الشأن بانواع البدلات التي تعتبر عنصرا من عناصر الاجر ويصبح في مكلفه رفع الدعوى للمطالبة باعادة تسوية معاشه بالزيادة فاذا لم يتم الدعوى خلال سنتين من تاريخ نشر قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه اعتبرت الدعوى غير مقبولة شكلا لرفعها بعد الميعاد القانوني .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقسم فان الثابت من الاوراق ومما ذكره الطعن ان الطامن تقدم بطلب الى رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٣ لاعادة تسوية معاشه بالزيادة فاحيل الطلب الى وزير التأمينات في ١٩٨٥/٥/٥ التي احالته في ١٩٨٥/٥/٢٨ الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات واذ لم يرد للطامن رد على طلبه عرض الامر على لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات في ١٩٨٥/٤/١٧ حيث افادته بكتابها رقم ٦٥٥٤٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٨ بان التعديل الذي اتي به القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ لا ينطبق على حالته حيث انه لم يعمل به الا من ١٩٧٥/٩/١ بينما الطامن استقال من الخدمة في ١٩٧٥/٦/١ . ويبين مما تقدم ان الطامن لم يتحرك للمطالبة باعادة تسوية معاشه واقامة الطعن المائل الا بعد مضي اكثر من اربع سنوات على تاريخ نشر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ومن ثم يكون الطعن قد اقيم بعد نوات الميعاد القانوني غير مقبولا شكلا ، ولا حاجة في الادعاء ان ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة هو خمس سنوات من تاريخ نشوء سبب الاستحقاق ، وذلك استنادا الى حكم المادة (١٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي التي تنص على انه « مع مراعاة حكم الفقرة الاولى من المادة (٢٥) يجب تقديم طلب صرف المعاش او التعويض او اي مبالغ مستحقة طبقا لاحكام هذا القانون في ميعاد انقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق

والأول انقضى الحق في المطالبة به ذلك ان التصبؤ يسبب الاستحقاق طبقاً لنص هذه المادة هو السبب الموجب لصرف أصل الحق ابتداء سواء كان معاشياً أو تعويضياً أو غير ذلك من مبالغ مقررمة بمقتضى هذا القانون وهذه الأسباب فصلتها أحكام قانون التأمين الاجتماعي وذلك بالنسبة لكل نوع من أنواع التأمين المقررة فيه وهي بالنسبة لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء فصلتها المادة (١٨) من هذا القانون وتشمل حالات انتهاء الخدمة سواء ببلوغ السن أو الفصل أو الوفاة أو العجز أو الاستقالة . ومن ثم ينحصر نطاق نص المادة (١٤٠) سالف الذكر من المطالبة بزيادة معاشات سبق تقريرها وربطها بمدد أن قيام سبب الاستحقاق في أصحابها إذ تثل هذه المطالبات متأزمت في المعاش مما يحكمها نص المادة (١٤٢) على النحو السالف ذكره وبناء على ما سبق وإذا كان مرد النزاع في خصوص الطعن المائل لا يتعلق باستحقاق أصل المعاش للدمى الذى سبق تقريره وربطه بنشوء سببه وهو الاستقالة وانما هذا النزاع محله المطالبة بامادة تسوية معاش الطامن بالزيادة أى المطالبة بزيادة معاش تقريره وربطها وتسرى في شأنه أحكام المادتين ٤٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ و ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليهما ويكون الميعاد المقرر لرفع ديموى المطالبة في هذا الشأن هو سنتين من تاريخ نشوء الحق في المطالبة بالزيادة وإذا أقام الطامن طعنه المائل بعد مضي أكثر من أربع سنوات على ذلك فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً لرمعه بعد نوات الميعاد القانونى .

(طعن ٣٦٥٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦) .

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

وضع المشرع قاعدة تقضى باستحقاق المعاش عن الأجر المتغير :
أيما كانت مدة اشتراك المؤمن عليه عن هذا الأجر - يشترط لأعمال هذه

القاعدة توافر احدى حالات استحقاق المعاش عن الاجر الاساسى — حكم
هذه القاعدة لا يشمل حالة انتهاء الخدمة بسبب الفاء الوظيفية .

الحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة الى طلب الطاعن الحكم باحقية في صرف معاش الاجر المتغير، فورا دون ارجاء لسن الستين فان ثمة حكم خاص بالنسبة الى أعضاء مجلس الدولة نصت عليه المادة ١٢٤ من قانونه الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — في فقرتيها الثانية والثالثة — هو انه :
استثناء من احكام قوانين المعاشات لا يرتب على استقالة عضو المجلس سقوط حقه في المعاش او المكافاة او خفضها .

وفي جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش العضو او مكافأته على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه ايها اصلح له ووفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهى خدمتهم بسبب الفاء الوظيفية أو الوفر .

ومن حيث انه بالرغم من خصوصية حكم هذا النص ، فقد حرص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى على تأكيد النص في الفقرة الاولى من مادته الرابعة على أن : « يستمر العمل بالازايا المقررة في القوانين والانظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاضعة ولا ريب في أن من مقتضى ذلك ولازمه هو استمرار العمل بالاحكام التي نصت عليها الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة ، المشار اليهما ، وذلك في ظل العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٩ المشار اليه وتعديلاته . ومؤدى بالنسبة للموظفين الذين تنتهى خدمتهم بسبب الفاء الوظيفية أو الوفر ، وذلك في جميع حالات انتهاء الخدمة ، وانه لا يرتب على استقالة العضو سقوط حقه في المعاش او المكافاة أو خفضها .

ومن حيث انه لما كان ذلك كذلك ، وكانت المادة ١٨ مكررا من قانون التأمين الاجتماعى ، الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، معدلا

بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه : « يستحق المعاش من الاجر المتغير ايا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه من هذا الاجر وذلك متى توافرت في شأنه احدى حالات استحقاق المعاش عن الاجر الاساسي » وكان الطامن قد توافرت في جبه احدى حالات استحقاق المعاش عن الاجر الاساسي ، وربط له فعلا ، فانه يستحق بخلاف الاجر المتغير دون تخفيض ويصرف له فورا ، إذ لا وجه لتأجيل الصرف ، طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٨ المذكورة ، اذ ان حكمها لا يشمل حالة انتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة ، وهي الحالة الواجب معاملة الطامن بها طبقا لصريح نص المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة والمادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ المشار اليهما . ويقتضي ذلك أيضا ، ان تعديل حكم الفقرة الثانية من المادة ١٨ المذكورة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ لا يمس الطامن ، ولا شغل له به اذ إنه لم يكن خاطيا بحكمها ابتداء ، على نحو ما سلف بيانه ، ومهما يكن من امر ، وطبقا لحكم هذه الفقرة الثانية من المادة ١٨ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٧/١٩٨٧ ، فان يصرف للطامن معاش الاجر المتغير فورا بحسبان ان سنه لا تقل عن خمسين سنة وهو ما اقرت به الهيئة في دفاعها . وذلك دون تخفيض ، عملا بحكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليها ، باعتباره حكما خاصا . لا يمسسه التعديل الذي اتي به القانون رقم ١٠٧/١٩٨٧ ، بوصفه حكما عاما ، اذ المقرر ان الخاص يقيّد العام ، ولا عكس ، مما يتعين معه القضاء بأحقية الطامن في صرف معاش اجر المتغير فورا ودون تخفيض .

(طعن ٣٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)

قاموس رقم (٥١)

المقدمة :

ربط المشرع استحقاق المكافأة وتقييمها اجز عشرة شهور كحد أدنى بتوافر احدى حالات استحقاق المعاش او تعويض الخدمة الواحدة

— متى توافرت شروط الاستحقاق فلا وجه لاشتراط ان تكون الخدمة قيد

انقضاء في سن الستين .

المحكمة :

ومن حيث انه عن طلب الطاعن صرف الغروق المستحقة له عن المكافأة المقررة بنص المادة ٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي بعد تحديد قيمتها ، فقد أوضح الطاعن في مذكرتي دفاعه أنه يستهدف بهذا الطلب الحكم بأحقاقه في صرف الحد الأدنى للمكافأة المقرر بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، معجلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ وقسوه لجر عشرة اشهر ، فان نص المادة ٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي المنسار اليه ، معجلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ثم بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ تنص على أنه : « يستحق المؤمن عليه مكافأة متى توافرت إحدى حالات استحقاق المعاش أو تعويض الضعفة الواحدة .

١٩ » وتحتسب المكافأة بواقع أجر شهر عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في نظام المكافأة ويقدر أجر حساب المكافأة بأجر حساب معاش الأجر الأساسي المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ١٩ « ويكون الحد الأدنى للمكافأة أجر عشرة شهور محسوبا وفقا للفقرة السابقة وذلك في الحالات الآتية :

١ —

٢ — انتهاء انتفاع المؤمن عليه بنظام المكافأة بلوغه السن المنصوص عليها في البند (١) من المادة (١٨) متى كان خاضعا لهذا النظام في ١/٤/١٩٨٤ وكانت مدة اشتراكه في نظام الادخار عشر سنوات على الأقل ، وإذا كانت هذه السن تقل عن السنتين تتحمل الخزانة العامة بالفرق بين هذا الحد والمكافأة المستحقة من المدة الفعلية وطبقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المذكور ، فإنه يعمل بأحكامه اعتبارا من ١/٤/١٩٨٤ ، ومن ثم وإذا كان الطاعن خاضعا لهذا

النيظام في ١٨/٤/١٩٦١ فإنه ينطبق في حقه حكم البند ٢ من المادة ٢٠
المشار إليه ، ومقتضاه استحقاقه الحد الأدنى لمكافأة نهاية الخدمة وقدره
إجر عشرة أشهر ، باعتبار توافر شروطها في حقه ، بالرغم من انتهاء
خدمته قبل سن الثنتين ، وذلك بصريح عجز البند ٢ من المادة ٣٠
المشار إليه حيث إن الهيئة لا تبارس في إلا مدة اشتراك الطاعن في نظام
الامحار تزيد من عشر سنوات باعتبار أن خضوعه لهذا النظام يبدأ من
١٩٦٥/٧/١ وهو ما أغلظه مذكرة دفاع الهيئة المطعون ضدها ، مما ينعين
معه القضاء بأحقية الطاعن في صرف الحد الأدنى لمكافأة نهاية الخدمة
وقدره إجر عشرة أشهر .

٣٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٨ .

المادة رقم ٥٢

المبدأ :

نص المادة ٩٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
جاء عاماً دون قيد ومطلقاً دون تحديد - سرهانه على جميع أعضاء مجلس
الدولة متى تحققت أعماله بغير حاجة للبحث عن الحكمة أو الفاية من
تقريره - كل من يبلغ من أعضاء المجلس سن الإحالة إلى المعاش سيبقى
خلال العام القضائي حتى نهايته وأو كان لعمل خارج المجلس مادام عمله
هذا رومى أنه والى الصلة بعمله في المجلس وفقاً لما قدرته الجهة
المسئولة عن الشؤون الإدارية لأعضاء المجلس وهي المجلس الخاص ويظل
تبعاً لذلك خلال فترة استبقائه بمتابا للمجلس متقماً بالحقوق الوظيفية
المقرر لأعضائه بالقدر الذي يتفق ووضعه القانوني الجديد ، ويكون
للمجلس عليه السلطات والأختصاصات بما يتفق مع هذا الوضع
للمعضو خلال هذه الفترة وإن كان شاملاً لوظيفته في المجلس إلا أنه
لا يعتبر شاملاً لدرجة مالية ، ومن ثم فهو يحصل بالإضطلاع إلى

المعاش على مكافأة توازى الفرق بين المعاش وبين المرتب والبدلات المقررة كما لا يجوز ترقيته أو منحه علاوة خلال تلك الفترة التي تزايله فيها الدرجة، وأما من يعمل خارج المجلس طوال الوقت خلال فترة استبقائه فهو بطبيعة الحال لا يستحق تلك المكافأة لتخلف مناط استحقاقها بالنسبة له — الجهة التي يعمل بها العضو خارج المجلس هي التي تستقل بتقدير ما يمنح له من مخصصات مالية بوجه أو بأخر مع الرجوع المجلس الخاص لمجلس الدولة إذا رأت هذه الجهة ذلك طبقاً لاحكام قانون مجلس الدولة — لا تسرى احكام المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن المؤمن عليه إذا تجاوزت سنه الستين وذلك فيما عدا من أتمد خدمته بقرار من السلطة المختصة .

الفنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفنوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٠/٦/٦ فتبينت ان المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على ان « يجوز نذب اعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير اوقات العمل الرسمية او اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية على ان يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها العضو المنتخب أو المعار عن هذه الاعمال ... » وتنص المادة ١٢٣ من ذات القانون المستبجلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ على أنه « استثناء من احكام قوانين المعاشيات لا يجوز ان يبقى ان يعمل عضو بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية ومع ذلك اذا كان بلوغ سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو فانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون ان يجتنب هذه الخدمة في تقدير المعاش أو المكافأة . وتنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قوانين الهيئات

القضائية على أن « تطبيق احكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة المشتار اليهما على الباقيين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من اول اكتوبر ١٩٧٥ وتساوى معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين ... » .

ومعاد ما تقدم أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه قد أجاز في المادة ٨٨ منه سحب وإعارة السادة اعضاء المجلس للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومجالسها وغيرها من الجهات الأخرى المنصوص عليه وذلك بمعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية الذي له وحده حق تحديد المكافأة المستحقة للمعدو والمنتدب أو المعار هذا وقد حدد القانون المشار اليه أيضا الاحالة الى المعاش لسن الستين غير أنه مراعاة لحسن سير وانتظام العمل قضي باستيفاء من تنتهي خدمته من السادة اعضاء المجلس ببلوغه السن المقررة لترك الخدمة خلال العام القضائي حتى نهايته شريطة ألا تصيب المدة من انتهاء الخدمة وحتى نهاية العام القضائي في تقدير المعاش أو المكافأة المستحق له .

ومن حيث أن معدو مجلس الدولة ثمانية ثلثان سائر العاملين المدنيين بالدولة المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنتهي خدمته ببلوغه سن الستين غير أن المشرع مراعاة منه لحسن سير وانتظام العمل خلال العام القضائي وحتى يتلاقى ما قد يترتب على تطبيق الحكم المتقدم على اعضاء مجلس الدولة من اخلال واضطراب نظام العمل قرر في المادة ١٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المتشار اليه استبقاء وتنتهي خدمته ببلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة (سن الستين) خلال العام القضائي حتى نهايته بحيث يعتبر خلال هذه الفترة مستبقيا في الخدمة لصالح العمل وقد جاء حكم المادة ١٢٣ المشار اليها ماها دون تقييد ومطلقا دون تحديد ، ومن ثم فانه يسرى على جميع اعضاء مجلس الدولة ومتى تحققت دواعي اماله وبغير حاجة للبحث عن

الحكمة أو الغاية من تقريره بالغول بعدم انطباقه الاعلى من يستمر بالعمل في المجلس خلال تلك الفترة دون أن يعمل طوال الوقت خارج المجلس لان البحث عن الحكمة من التشريع لا تكون الا في حالة غموض النص وهو أمر غير متحقق بالنسبة لحكم المادة ١٢٣ وبالتالي فإن كل من يبلغ من اعضاء المجلس سن الاحالة الى المعاش خلال العام القضائي يستبقى حتى نهاية عمله ولو كان يعمل خارج المجلس مادام ان عمله هذا روعى انه وثيق الصلة بعمله في المجلس وفقا لما قدرته الجهة المسئولة عن الشؤون الادارية لاعضاء المجلس وهي المجلس الخاص ويظل تبعاً لذلك خلال فترة استبقائه مؤقتاً للمجلس متمتعاً بالحقوق الوظيفية المقررة لاعضائه بالقدر الذي يتفق ووضعه القانوني الجديد ، ويكون للمجلس عليه من السلطات والاختصاصات بما يتفق مع هذا الوضع .

على انه من ناحية أخرى فإنه يرد على الحظر المتقدم ان العضو خلال هذه الفترة وان كان شاغلاً لوظيفته في المجلس الا انه لا يعتبر شاغلاً لوظيفته في المجلس الا انه لا يعتبر شاغلاً لدرجة مالية ، ومن ثم فهو يحصل بالاضافة الى المعاش على مكافأة توازي الفرق بين المعاش وبين المرتب والبدلات المقررة على ما انتهى اليه الاتفاق السابق للجمعية ، كما لا تجوز ترقيته أو منحه علاوة خلال تلك الفترة التي تزايله فيها الدرجة ، واما من يعمل خارج المجلس طوال الوقت خلال فترة استبقائه فهو بطبيعة الحال لا يستحق تلك المكافأة لتخلف مناط استحقاقها بالنسبة له .

أما بالنسبة لتجاوز اعادة العضو خارج المجلس اعادة داخلية خلال فترة الاستبقاء أيما كان الرأي في مشروعية هذه الاعارة أي سواء كان الرأي بأنه يجب أن يشترط فيها ما يشترط في التعيين كأداة لشفل الوظائف العابة طبقاً لقانون العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العابة في هذا الشأن وان القانون المذكور لا يجيز التعيين لمن جاوز سن الستين أو كان الرأي بجواز الاعارة باعتبار ان ذلك من الحقوق الوظيفية لاعضاء المجلس المترتبة على النص الصريح لقانون المجلس باستبقائهم بعد سن الستين

لحين انتهاء العام القضائي : أيًا كان الرأي في هذا الشأن فإن القدر الملتق في قرار اعارة الاستاذ المستشار أمينًا عليا لمجلس الوزراء حتى نهاية العام القضائي أنه تصريح أو ترخيص له بالعمل بمجلس الوزراء في عمل قانوني يتفق تماما مع طبيعة العمل في الاسرة القضائية التي يظل منتبها اليها بل هو وثيق الصلة بأعمال مجلس الدولة ، وهو أمر على أية حال تملكه وتستقل بتقديره السلطة المختصة بالمجلس الخاص باعتبارها القوامة على رعاية شئون الاعضاء وحسن سير العمل بالمجلس وبالنسبة لكيفية معاملتهم الاستاذ المستشار نشأته

رئيس مجلس الدولة في فترة استبقائه مع الترخيص له بالعمل في خارج المجلس فإن سيادته يستحق المعاش المقرر له وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له من تاريخ بلوغه سن الاحالة الى المعاش في ٢٦/١٠/١٩٨٩ وليس ثمة اساس من القانون لوقف أو قطع هذا المعاش بعد بلوغه السن المذكورة وتسوية معاشه .

أما بالنسبة لمعاملته المالية من عمله في رئاسة مجلس الوزراء فإنه لما دام أن العضو في حالة استبقائه بالخدمة بعد الستين في مجلس الدولة يجمع بين المعاش والمكافأة التي تتحدد بالفرق بين المرتب والبدايات والخواتم وبين المعاش فإن البديل عن المكافأة من الجهة التي رخص له بالعمل فيها خارج المجلس هو ما تقرره هذه الجهة في شأن معاملته المالية باعتبار أنه من المسلم أن الجهة التي يعمل بها العضو خارج المجلس هي التي تستقل بتقدير ما يمنح له من مخصصات مالية بوجه أو باخر مع الرجوع للمجلس الخاص لمجلس الدولة إذا رأت هذه الجهة ذلك طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة ومتى كان رئيس الجمهورية قد أصدر القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٠ بتعيين سيادته أمينًا عاما لمجلس الوزراء بدرجة وزير لمدة تبدأ من اليوم التالي لإنهاء مدة إمارته الحالية وتنتهي في ٣٠/٦/١٩٩٠ فإن هذا القرار يتضمن بالضرورة تحديد معاملته المالية بمجلس الوزراء بمنحه مخصصات درجة وزير — أيًا كان الرأي في شغله الدرجة المالية لهذه الوظيفة بعد الستين —

وذلك باعتبار هذه الخصصات هى المقابل المالى الذى يستحقه مقابل قيامه بأعمال هذه الوظيفة واضطلامه بأعبائها والتى تحدده الجهة التى رخص له بالعمل فيها وفقاً لتقديرها .

ولا يغير مما تقدم ان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته قد نص فى المادة ٤٠ منه على أنه « اذا عاد صاحب المعاش الى عمل يخضعه لاحكام هذا القانون يوقف صرف معاشه اعتباراً من اول الشهر التالى وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار اليها او بلوغه السن المنصوص عليها بالبند (١) من المادة ١٨ ليها سبق . . . »

ولا تسرى الاحكام هذا التأمين فى شأن المؤمن عليه اذا تجاوزت سنه الستين وذلك فيما مدا من تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة ذلك ان الفقرة الاولى من المادة المذكورة تفترض انتهاء خدمة العامل ثم عودته الى الخدمة مرة اخرى قبل بلوغه سن الاحالة الى المعاش على هذه الحالة بوقف صرف معاشه اى حين انتهاء خدمته او بلوغه السن المقررة لفرك الخدمة ايها سبق اى انها تقضى بعدم جواز الجمع بين المعاش والمرتب لمن هم دون سن الاحالة الى المعاش الذين يعودون للخدمة مرة اخرى كما أن الفقرة الاخيرة تفترض صدور قرار من السلطة المختصة ببد خدمة من جاوز سن الستين وكلا الغرضين اللذين تحكهما الفقرتان المشار اليهما غير متحققتين فى حالة المستشار فسيادته قد بلغ سنن الاحالة الى المعاش فى ٢٦/١٠/١٩٨٩ ولم تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة بعد الستين انها استبقى بالخدمة بقوة القانون مباشرة وهو الامر الذى يتعين معه استبعاد تطبيق حكم المادة ٤٠ بفقرتها المشار اليها فى حالته .

الخلاصة :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشريع الى احقية السيد الاستاذ المستشار فى الحصول على الخصصات المقررة لوظيفة أمين عام مجلس الوزراء التى يضطلع بأعبائها بالاضافة

الى المعاش المقرر له في الحدود المقررة قانونا على الوجه سلك البيان
(ملك رقم ٨٦/٣/٨١١ في ٦/٦/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢
في جميع الحالات انتهاء الخدمة يسوى معاش المصروف أو مكافأته على
اساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان
يتقاضاه — أيهما اقلح له — ووفقا للقواعد المقررة بالنسبة
للموظفين الذين انتهت خدمتهم بسبب الغاء الوظيفة — المشرع استهدف في
هذا القانون أن يوجد قواعد تسوية معاشات أعضاء مجلس الدولة في
جميع حالات انتهاء الخدمة دون تمييز — الاساس في ذلك القواعد
المقررة لانتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة أو الوفاة .

الحكمة :

« ومن حيث أنه بتاريخ ١٩٨٣/٨/٤ صدر القانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٨٣ بزيادة المعاشات ونص في مادته الاولى على زيادة المعاشات بواقع
خمس جنيهات شهريا ونصت المادة الثانية منه على أن تعتبر هذه
الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه ، ونصت المادة
الثالثة على أن لا تستحق الزيادة في الحالات الآتية :

٤ — المعاشات المستحقة اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ لغير حالات بلوغ
سن الشيخوخة والفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب الغاء
الوظيفة أو العجز أو الوفاة .

ومن حيث أنه في ١٩٨٤/٣/٣١ نشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤
بتعديل قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ ونصت المادة ١٦ منه على أن تزداد بنسبة ١٠ ٪ المعاشات المستحقة قبل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، واعتبرت أن هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتسرّى في شأنها جميع أحكامه مع النص على عدم استحقاق الزيادة في عدة حالات منها ... : المعاشات المستحقة وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه اعتباراً من ١٩٨٣/٧/١ لغیر حالات بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب الفناء الوظيفة أو العجز أو الوفاء .

ومن حيث أنه وإن كان الطاعن قد أنهيت خدمته بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢ بناءً على استقالته إلا أن الأساس في تسوية معاشه يجد سنده فيما يقضى به قانون مجلس الدولة ، كإصل عام ، أما تفصيل هذه الحقوق فقد نكّل بها قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وفي هذا الشأن فإن المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في فقرتها الأخيرة على أنه :

« وفي جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش العنصر أو مكافأته على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصلح له ، ووفقاً للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهى خدمتهم بسبب الفناء الوظيفة أو الوفر . »

ومن حيث أن المشرع استهدف في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يوجد قواعد تسوية معاشات أعضاء مجلس الدولة في جميع حالات إنهاء الخدمة دون تمييز ، واعتبر الأساس في ذلك القواعد المقررة لإنهاء الخدمة بسبب الفناء الوظيفة أو الوفر .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم فإن الطاعن يعادل في تسوية معاشه بعد إنهاء خدمته معاملة من أنهيت خدمتهم بسبب الفناء الوظيفة أو الوفر .

ومن حيث أن القانونين رقمي ٩٨ لسنة ١٩٨٣ و ٤٧ لسنة ١٩٨٤ قررا زيادة المعاشات بالنسبة لمن انتهت خدمته بسبب الفناء الوظيفية وهو ما ينطبق على حالة الطاعن ، ويكون والحالة هذه قد قام طاعنه على سند صحيح من القانون مما يضمن قبوله شكلا ، والقضاء بأحقته في الزيادة المقررة بالقانونين رقمي ٩٨ لسنة ١٩٨٣ و ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، مع اعفاء للهيئة المطعون ضدها من مصروفات الدعوى تأسيسا على المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(طعن ١٥٢ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٩١/٢/٢٤) .

ثانياً — معاش نائب رئيس مجلس الدولة

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

نواب رئيس مجلس الدولة، من الفئات التي تجرى معاملتها بمقتضى نص المادة (٣١) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التي قررت معاملة خاصة لنائب الوزير من حيث المعاش — هذه المعاملة لا تقتصر على تسوية المعاش المستحق عن الأجر الأساسي فقط وإنما تمتد لتشمل الأجر المتغير .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعى قررت معاملة خاصة لنائب الوزير من حيث المعاش كما سلف البيان وكانت المادة (١٢) فقرة (٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى قد نصت على أن « لا تسرى الأحكام المنصوص عليها فى قوانين خاصة فى شأن الحقوق المستحقة عن الأجر المتغير وذلك باستثناء ما جاء فى هذه القوانين من معاملة بعض فئاتها بالمادة ٣١ من قانون التأمين

(١) يراجع أيضا حكم المحكمة الإدارية العليا الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ بكرا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٣٢ القضائية الصادر بجلسة أول ابريل سنة ١٩٨٩ والذي يقضى باعتبار درجة وكيل مجلس الدولة معادلة لدرجة نائب الوزير بالنسبة الى المعاملة التقاعدية وذلك اعتبارا من تاريخ استحقاقه المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة واستحقاقه تبعا لذلك المعاش المقرر لنائب الوزير ومقتضا لآحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اذا توافرت فيه الشروط والضوابط المقررة فى هذا القانون .

الاجتماعى المشار اليه ... » وكان نواب رئيس مجلس الدولة من الفئات التى تجرى معاملتها بمقتضى المادة (٣١) سألغة الذكر اميالا لمقتضى الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون اصدار قانون التأمين الاجتماعى ومن ثم فان هذه المعاملة لا تقتصر على تسوية المعاش المستحق عن الاجسر الاساسى فقط وانما تشمل هذه المعاملة ايضا تسوية المعاش المستحق عن الاجر المتغير .

ومن حيث انه تاسيسا على ما تقدم ولما كان الثابت من الاوراق ان السيد الاستاذ المستشار / عين بوظيفة نائب رئيس مجلس الدولة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٨٤ الصادر فى ١٩٨٤/٦/٢٨ واستمر بها الى حين بلوغه السن المقررة لترك الخدمة فى ١٩٨٥/٩/١٥ اى قضى فيها مدة تزيد على سنة وأن مدة اشتراكه فى التأمين تزيد على عشرين سنة ومن ثم فانه يستحق أن يعامل من حيث انماش من كل من الاجر الاساسى والاجر المتغير المعاملة المقررة لنائب الوزير .

ومن حيث أن الهيئة قد اخفقت فى الطعن الا انها معفاة من المصروفات اميالا لحكم المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعى الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفى موضوعه بأحقية الطاعن فى أن يسوى معاشه عن كل من الاجر الاساسى والاجر المتغير على اساس معاملته المعاملة المقررة لنائب الوزير اعتبارا من تاريخ استحقاقه المعاش مع . ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية .

(طعن ٢٢١ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

نائب رئيس مجلس الدولة يعامل من حيث المعاش المعاملة المقررة لنائب الوزير — لأن خلا كل من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون

السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ الثالين من الإشارة الى ذلك
فلا معنى أن المشرع قد هدف الى الغاء ما كانت تنص عليه قوانين
السلطة القضائية ومجلس الدولة السابقة بهذا الخصوص - أصبحت هذه
الميزة باطراد النص عليها في تلك القوانين دعامة أساسية النظام الوظيفي
لأعضاء مجلس الدولة ورجال القضاء فلا يجوز حرمانهم منها بما يترتب
عليه الانتقاص من المزايا المقررة لهم .

الحكمة :

« ومن حيث أن المادة (٣١) من قانون الثالين الاجتماعي الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قررت معاملة خاصة من حيث المعاش بالنسبة
لكل من الوزير ونائب الوزير فمقتضى في البند (أولا) من فقرتها الأولى بتسوية
معاش كل منهما على أساس آخر كان يتقاضاه بحيث يستحق الوزير معاشا
مقداره (١٥٠) جنيها شهريا ونائب الوزير معاشا مقداره (١٢٠) جنيها شهريا
إذا بلغت مدة اشتراكه في تاريخ انتهاء خدمته كوزير أو نائب عشرين وكان
قد قضى سنة متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيها معا ، أو بلغت
مدة اشتراكه عشر سنوات وكان قد قضى سنتين متصلتين في أحد
المنصبين أو فيها معا أو بلغت مدة اشتراكه خمس سنوات وكان قد
قضى أربع سنوات متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيها معا ، كما
قضت في البند (ثانيا) من ذات الفقرة بأن يسوى لكل منهما المعاش
عن مدة اشتراكه في الثالين التي تزيد على المدة المنصوص عليها في البند
(أولا) ويضاف الى المعاش المستحق وفقا للبند المذكور على ألا يجاوز
مجموع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة
(٢٠) من ذات القانون . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن يعامل
نائب رئيس مجلس الدولة من حيث المعاش المعاملة المقررة لنائب الوزير متى
توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في تلك المادة وذلك تأسيسا على
ما تنص به المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار
قانون الثالين الاجتماعي من استمرار العمل بالمزايا المقررة في القوانين

والانظمة الوظيفية للمعالمين بكليات خاصة ، واذ كل من بين المزايا المقررة لامضاء مجلس الدولة ما نص عليه في جدول المرتبات المرفق بقانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ من معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة معاملة من هو في حكم درجته في المعاش وقد تضمن جدول المرتبات المرفق بقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكما وشاهدا بالنسبة لنواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف ، وقد ترعنت هذه الميزة في قانون السلطة القضائية اللاحق الصادر بالقوانين رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وهي ما يفيد منها اعضاء مجلس الدولة عملا للقواعد الملحق بجدول المرتبات المرفق بقانون تنظيم مجلس الدولة ، وانه ولئن خلا كل من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - الحاليين - من الاشارة الى هذه الميزة فان ذلك لا يعنى ان المشرع قد هدف الى إلغائها لانها أصبحت باطلراد النص عليها في قوانين مجلس الدولة والسلطة القضائية دعابة اساسية للنظام الوظيفي لاعضاء مجلس الدولة ورجال القضاء فلا يجوز حرمانهم منها بما يترتب عليه الانتقال من المزايا المقررة لهم وهو ما يتعارض مع ما افصح عنه المشرع في المذكرة الايضاحية لقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من انه انما استهدف توفير المزيد من الضمانات والحوافز لرجال القضاء وتأمين حاضرمهم ومستقبلهم والسعى بالنظام القضائي نحو الكمال وان من واجب الدولة نحو القاضي ان تهمل له اسباب الحياة الكريمة والمستوى اللائق الذي يعينه على النهوض بواجبه المقدس في قسمة واطمينان وما نصت عليه المادة (١٢٢) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان ترى غنيا يتعلق بالمرتبات والبدلات والمزايا الاخرى لاعضاء مجلس الدولة وكذلك بالمعاشات ونظامها الاحكام التي تقرر في شأن الوظائف المماثلة في قانون السلطة القضائية وبناء على ذلك جرت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في ظل قانون التأمين الاجتماعي على معاملة نواب رئيس مجلس الدولة ونواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف معاملة نائب الوزير من حيث المعاش

ونأكد ذلك بما سجل في مضبطة مجلس الشعب بجلسته المعقودة في ١٩٧٩/٧/١٩ على لسان وزيرة الشؤون الاجتماعية لصعد مناقشة مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا من أن « . . . يعامل رئيس المحكمة معاملة الوزير أما باقى اعضاء المحكمة فيعاملون معاملة نائب الوزير شأنهم في ذلك شأن نواب رئيس محكمة النقض ونواب رئيس مجلس القولة . . » وهو ما يؤكد استمرار الميزة المقررة في هذا الشأن وهى معاملة كل من هؤلاء من حيث المعاش المعاملة المقررة لنائب الوزير اعمالا لنص المادة الرابعة من مواد اصدار قانون التأمين الاجتماعى سالفة الذكر .

(طعن ١٣٩٥ لسنة ٣٠ فى جلسة ١٩٨٩/٥/١٤)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

المرد فى معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير بالنسبة الى حقوق معاش التقاعد هو بتماثل مرتبها وتعادل المستوى المالى لربط الخصبين ، لأن المزية التقاعدية التى تصحب نائب رئيس مجلس الدولة هى معاملة معاملة من فى حكم درجته ، وهو نائب الوزير ، لقيام التماثل بينهما فى الربط المالى ، فالعبرة فى وحدة المعاملة لهما بتعادل المرتب — استحقاق نائب رئيس مجلس الدولة معاش نائب الوزير من حيث الاجر الاساسى والاجر التنفيع طبقا لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته برعاية الحد الاقصى المقرر قانونا ، وذلك اعتبارا من تاريخ احالته الى المعاش .

المحكمة :

« ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا — الدائرة المشكلة وفقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة — انتهت فى حكمها الصادر بجلسته ١ ابريل ١٩٨٩ فى الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٣٢ ق . عليا الى انه

يبين من تقصى قوانين المعاشات أن قانون التأمين والمعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ كان يضح في مادته السادسة حدا أقصى لكل من معاش الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ، ونواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ومن يتقاضون ١٨٠٠ جنيه سنويا وباقى العاملين ، وقد رد ذات الحكم قانونا المعاشات التاليين رقما ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وبالمقابلة لذلك وأبان نفاذ تلك القوانين كان قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في جدول المرتبات المرفق به على معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة بمعاملة من هو في حكم درجته في المعاش ، وتضمن قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكما مماثلا بالنسبة الى نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف وفي قانون السلطة القضائية اللاحق رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ رد المشرع ذات الحكم مقررًا ذات الميزة ، ليسرى ذلك على أعضاء مجلس الدولة عملا بالأحالة التي تضمنتها القواعد الملحقه بجدول مرتبات قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أن هذا النهج من المشرع فيما نص عليه قانون مجلس الدولة من معاملة كل من نواب رئيس المجلس بمعاملة من هو في حكم درجته في المعاش ، في الوقت الذي كان قانون المعاشات النافذ يساوى في الحد الأقصى للمعاش بين الوزراء وبين من يتقاضون مرتبات مماثلة لمرتباتهم ، وبين نواب الوزراء ومن يتقاضون ما يماثل مرتباتهم ، الأمر الذي كان يسمح وحده ، ودون ترديد حكم به في قانون مجلس الدولة بأن يتساوى في المقام معاش نائب رئيس مجلس الدولة مع معاش نائب الوزير حيث كان مرتب الأول — خلال نفاذ قوانين المعاشات السالف بيانها يماثل مرتب الثانى ، هذا النهج يكشف عن أن المشرع أراد أن يحدد المعاملة التقاعدية لنائب رئيس مجلس الدولة بذات ما يعامل به من في حكم درجته وهو نائب الوزير ، وذلك في متن قانون مجلس الدولة استقلا لا من قانون المعاشات القائم في حينه ، تأكيدًا لتلك المعاملة وتكريها لها لتكون معاملة خاصة بنائب رئيس مجلس الدولة يستجدها كجزية له في

القانون المعامل به ، وليس تطبيقا للقاعدة العامة التى يقررها قانون المعاشات .

ومن حيث انه متى كان ذلك مائة عندما يأتى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ ليرفع الحد الأقصى لمعاش الوزير ونائب الوزير دون أن يفرق أيهما عن تقاضى مرتباً مماثلاً لمرتبه لتقتصر عنه هذه المعاملة ، إلا انها تبقى قائمة لنائب رئيس مجلس الدولة بالنسبة الى نائب الوزير عملاً بحكم الفقرة الاولى من المادة الرابعة من مواد اصدار ذلك القانون عندما نصت على أن يستمر العمل بالمزايا المقررة فى القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكتابات خاصة بهذا النص يحفظ . فيما يتناوله — لنائب رئيس مجلس الدولة الميزة التى له والتى استمدها — على ما سلف بيانه — من قانون مستقل عن قوانين المعاشات ، وبذلك يبلغ المنهج التشريعى ، السابق أيضاً ، أثره ويوصل الى مقتضاه ، يقصد أن تبقى لنائب رئيس مجلس الدولة المعاملة التقاعدية لنائب الوزير ، رغم اسقاط قانون المعاشات للحكم الذى كان يقرن نائب الوزير ممن يتقاضى مرتباً مماثل مرتبه ، اذ نفي هذا الاسقاط بأن معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير ليست مستمدة من قانون معاشات وانما من قانون مجلس الدولة ولأن قانون المعاشات الذى اسقطها نص على الاحتفاظ للعامل بكتابات خاص بها له وما كان له من ميزة فى قانونه .

ومن حيث أن الوضع لم يتغير فى ظل العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الظائم حيث أقرت المادة ٣١ منه تطبيقاً للمعاملة التقاعدية للوزير ونائب الوزير دون من يتقاضى مرتباً مماثل مرتبه ، بيد أن المادة الرابعة من قانون اصدار ذات القانون نصت على أن يستمر العمل بالمزايا المقررة فى القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكتابات خاصة ، الأمر الذى لا يهدى معه من التسليم ببقاء واستمرار الميزة التى كانت مقررة لنائب رئيس مجلس الدولة من حيث معاملته معاملة نائب الوزير فى حقوقه التقاعدية .

ومن حيث أن هذا المعنى بذات الفهم هو ما وثقته مضبطة مجلس الشعب الخاصة بجلسته المنعقدة في ١٩ يوليو ١٩٧٩ بصدد مناقشة مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا عندما أشارت الى الربط بين نواب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة النقض وبين نائب الوزير من حيث المعاملة في المعاش .

ومن حيث أن المناط والمرد في معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير بالنسبة الى حقوق معاش التقاعد ، هو يتماثل مرتبتهما وتعاادل المستوى المالى لربط المنصبين لان المزية التقاعدية التي تحصل نائب رئيس مجلس الدولة هي معاملة معاملة من في حكم درجته ، وهو نائب الوزير ، لقيام التماثل بينهما في الربط المالى ، فالعبرة في وحدة المعاملة لهما بتعاادل المرتب .

ومن حيث أن القاعدة المضافة بالمادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ لقواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون كل هيئة من الهيئات القضائية - ومنها قانون مجلس الدولة تقرر أن العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها ليستحق العلاوة والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى بشرط الا يجاوز مرتبه نهاية مربوطها .

ومن حيث انه لا مژدى لهذه القاعدة الا ان عضو مجلس الدولة الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته ينتقل بمرتبه وعلاواته وبدلاته الى الدرجة المالية المقررة للوظيفة الاعلى الامر الذي يشكل نوعا من الفصل بين المستوى الوظيفى وبين المستوى المالى ، فبالرغم من بقاء المستوى الوظيفى دون انتقال بالترقية الى ما يعلوه فان شاغله ينتقل الى المستوى المالى التالى ويعامل معاملة شاغله من كل الوجوه ، وفي ذلك فان وكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبه نهاية ربط هذا المنصب الوظيفى يستحق المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة دون لقبها الوظيفى ويتحدد مركزه القانونى من الناحية المالية باعتباره صاحبا للربط المالى والمعاملة المالية المقررة لنائب رئيس مجلس الدولة .

ومن حيث أن الربط المالى السنوى لنائب الوزير بسدا ببلغ ٢٠٠٠ جنيتها سنويا بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ زيد الى ٢٢٥٠ جنيتها من ١٩٧٨/٧/١ بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ ثم الى ٢٥٥٨ جنيتها من ١٩٨١/٧/١ بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ، فالى ٢٦١٨ جنيتها من ١٩٨٣/٧/١ بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ، ٢٦٧٨ جنيتها من ١٩٨٤/٧/١ بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ وكان الربط المالى لنائب رئيس مجلس الدولة المقابل لذلك وبالتوالى ٢٢٠٠/٢٢٠٠/٢٥٠٠/٢٢٦٠ ، ٢٨٠٨ ، ٢٨٢٢/٢٨٦٨ ، ٢٨٦٨/٢٣٨٠ ، ٢٨٦٨/٢٣٨٠ جنيتها سنويا ومن ثم مائه لا شك فى قيام التماثل والتبادل بين الربط المالى لكل من نائب رئيس مجلس الدولة ونائب الوزير .

ومن حيث أن التماثل والتعادل مع الربط المالى لنائب الوزير كما يتحقق لنائب رئيس مجلس الدولة الشاغل لهذا المنصب مانه يتحقق ايضا لو قيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبه نهائية مربوط هذه الوظيفة حيث يستحق عندئذ المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة ويصبح فى المستوى المالى فى مركز يماثل نائب الوزير ويعادله لانه باستحقاقه معاملة نائب رئيس مجلس الدولة يعدو صاحباً لربطه فى المرتب و شاغلا لوضع قانونى يخوله معاملة نائب رئيس المجلس ويستحق معه مخصصاته المالية كاملة بلغا المستوى المالى لنائب الوزير ومعادلا له . وبالتالى ومنذ استحقاقه المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة ببلوغه نهاية ربط وكيل المجلس ، يسر اهلا لمعاملة نائب الوزير من حيث المعاش ويستاهل فى القانون هذه المعاملة وذلك على النحو ووفقا للشرط والضوابط والمسدد المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن التماثل أن المرحوم المستشار قد رقى الى وظيفة وكيل مجلس الدولة بتاريخ ١٠/١/ ١٩٨١ وكان يعامل ماليا بمعاملة نائب رئيس مجلس الدولة اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١ اذ فى ذلك التاريخ منح علاوة الوظيفة الاعلى ببلوغه نهائية مربوط وكيل مجلس الدولة اعتبارا

من ذلك التاريخ طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ حتى رعى الى وظيفة نائب رئيس مجلس القولة اعتبارا من ١٩٨٤/١١/٨ الامر الذي تحقق له التماثل والتعادل للزيظ المالي لنائب الوزير لما توافرت في حقه كذلك المحد التي تشترطها المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي اذ بلغت يوم شهر سنة

مدة خدمته المحسوبة في المعاش ٧ ١٠ ٣١ كما انه عومل بالتستوي لنائب الوزير منذ ١٩٨٢/٧/١ بما يتعين معالطته من حيث المعاش. القاعدى المعاملة المقررة لنائب الوزير منذ احالته الى المعاش .

ومن حيث ان المضافة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تقضى بان تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضى الدماوى التي تر منها الهيئة أو المؤمن عليهم أو المستحقون طبقا لاحكام ذلك القانون ، ولما كان من المقرر أن اعصاب المعاش تأخذ حكم الرسوم القضائية في الاعفاء مما لا وجه لالزام الهيئة العملية للقاهين والمعاشعات والى خصصت الدستوى بالتصريفات وانعاب المعاشة .

ومن حيث انه من كان الامور كما تقدم وأن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات قد حددت معاش السيد المستشار المرحوم نائب رئيس مجلس الدولة سابقا على نحو مغاير لحكم القانون وتسخير تعديله اذ رفعت معاملته في التقاضى القاعدى معاملة نائب الوزير مما يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ويستحق المعاش المقرر لنائب الوزير من حيث الاجر الاساسى والاجر المخفر طبقا لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ببراعة الحد الاتصق المطبوع قانونا وذلك اعتبارا من تاريخ اخالته الى المعاش وحتى وفاته وما يقترب على ذلك من آثار وصرف الفروق المالية المستحقة واعادة تسوية المعاش المستحق لأراملته السيدة على هذا الاساس مع صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك » .

(جلسة ١٩٨٩ لسنة ٣٣ في جلسة ١٤/٥/١٩٨٩) .

ثالثا - معاش وكيل مجلس الدولة

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

وظيفة وكيل مجلس الدولة لا تماثل وظيفة نائب وزير - أساس ذلك : - أن الربط السنوي المقرر لوظيفة وكيل مجلس الدولة اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١٢ (تاريخ نشر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠) دون الربط المقرر لوظيفة نائب الوزير - اثر ذلك : - عدم احقية وكيل مجلس الدولة في المعاش المقرر لنائب الوزير (١) .

المحكمة :

فانه والحال كهذا - يكون الربط السنوي المقرر لوظيفة وكيل مجلس الدولة اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١٢ تاريخ نشر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه في الجريدة الرسمية دون الربط المقرر لوظيفة نائب الوزير وغير مساوية طبقا لمعيار التعادل السابق ببيانه ، ومن ثم فان نتيجة ذلك ولازمة لا تكون وظيفة وكيل مجلس الدولة معادلة لوظيفة نائب الوزير ، وبالتالي فما يحق للسيد الاستاذ المستشار /

(١) يراجع الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٣٢ القضائية الصادر بجلسة أول ابريل سنة ١٩٨٩ والذي يقضى باعتبار درجة وكيل مجلس الدولة معادلة لدرجة نائب الوزير بالنسبة الى المعاملة التقاعدية وذلك معتبرا من تاريخ استحقاقه المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة واستحقاقه تبعا لذلك المعاش المقرر لنائب الوزير وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ اذا توافرت فيه الشروط والضوابط المقررة في هذا القانون .

أن يعامل من ناحية معاشه المعاملة المقررة لنائب الوزير طبقاً لما
تقضى به المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعى ، ولا يغير من ذلك بلوغ
مرتب سيادته في ١/٧/١٩٨٢ ٢١٩٤١٦ جنيها شهرياً أى ما يقرب من ٢٦٣٣.
جنيها سنوياً لأن العبرة في تحقق المساواة في المعاملة هو بمدى تعادل
ربط الوظيفة التى يشغلها لربط وظيفة نائب الوزير دون الإعتداد بمجاوزة
المرتب الفعلى للطاعن نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها سواء كان بسبب
حصوله على مرتبت الوظيفة الأعلى منها طبقاً لما تقضى به الفقرة
الآخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة
المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين
الهيئات القضائية والتى لا يزال العمل بها قائماً ولاى سبب آخر كدخول
الترقيات أو العلاوات طالما كان الثابت أن نهاية ربط الوظيفة التى يشغلها
ينقل عن ربط الوظيفة المطلوب التعادل بها ..

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
قالت بحساب معاش الطاعن على أساس مدة اشتراكه في التأمين
وأخر مرتب كان يتقاضاه ومقداره ٢١٩٤١٦ جنيها شهرياً قائماً بذاته
ثم حُسبت له كمعاشاً على أساسه مدة اشتراكه في التأمين التى أدى
عنها الاشتراك من جزاء البدلات المكمل للحد الأقصى لأجر الاشتراك وهو
٢٥٠ جنيها شهرياً قائماً بذاته كذلك ، ثم ربط له معاشاً مقداره مجموع
المعاشين وذلك كله طبقاً لأحكام المادة (١٢٤) من قانون مجلس الدولة التى
تقضى بتسوية معاش المفسو على أساس آخر مربوط الوظيفة
التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصلح له والمادة
(٣٠) مكرراً من قانون التأمين الاجتماعى والتى تقضى في حالة اعتبار البدلات
جزءاً من أجر الاشتراك بحساب معاش له على أساس مدة
الاشتراك في التأمين التى أدى عنها الاشتراك من الأجر محسوباً بالمدة
قائماً بذاته ، كما يحسب له معاش عن مدة الاشتراك في التأمين التى أدى
عنها الاشتراك من البدلات ويربط للمؤمن عليه معاش بمجموع المعاشين ..

وإن الهيئة اعتبرت الاعانات والزيادات التي اضيفت الى معاش سيادته .
جزءاً من المعاش وظبقت بشئانها أحكام قانون التأمين الاجتماعي وخاصة
المادة (٢٠) منه وهي تكلة المعاش الى الحد الاقصى ومقداره (٢٠٠)
جنيه بخلاف الاعانة الضالخة عام ١٩٨٢ ومقدارها اربعة جنيهات ،
وذلك تكون الهيئة قد املت في شئانه صحيح حكم القانون .

ومن حيث انه بناء على ما سبق بيانه يكون الطعن غير قائم .
على سند من القانون خليفا بالرفض .

ومن حيث ان الطاعن الخفق في طلباته ، الا انه طبقا للمادة (١٣٧) من
قانون التأمين الاجتماعي التي تقضى باعفاء الدملوى التي ترعها الهيئة
المختصة او المؤمن عليهم او المستحقين منهم طبقا لاحكام هذا القانون من
الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي وكانت اتماع المحلة تأخذ
حكم الرسوم القضائية في الاعفاء ومن ثم فلا وجه لالزام الطاعن .
المصرحات ، الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، ورفضه
موضوعا .

(طعن ٢٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١/٣) .

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

يمثل نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير من حيث المعاش —
عضو مجلس الدولة الذي يبلغ مرتبته نهاية مربوط وظيفته ينتقل بمرتبه
وعلاواته وبنقلته الى الدرجة المالية المقررة للوظيفة الاخرى — بشكل ذلك
نوعا من الفصل بين المستوي الوظيفي والمستوى المالي فرغم بقاء
المستوى الوظيفي دون انتقال بالترقية الى ما يعلوه فان شأغله ينتقل للمستوى
المالي التالي ويعمل معاملة شأغله من كل الوجوه — مؤدى ذلك : — ان
وكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبة نهاية رتب هذا القضب الوظيفي .

يستحق المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة تون القويما الوظيفي
ويتحدد مركزه القانوني من التلصية المالية على هذا النحو .

المحكمة :

ومن حيث أن مطلع النزاع في الطعن هو تحديد المعاملة التي يتمتع
تقريرها للطعن فيها يستحقه من معاش بعد بلوغه السن القانونية
للتقاعد ، وما إذا كان حقه في ذلك يتعلق بالمعاملة المقررة قانونا لنائب
الوزير ، والمبدأ القانوني الواجب الامثال في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه يبين من مقتضى قوانين المعاشات ان قانون التامين
والمعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ كان يضع في ماله السنسة حدا
اقصى لكل من معاش « الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة » و « نواب
الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة » و « من يتقاضون ١٨٠٠ جنيه
سنويا » و « باقي المهنيين » وقد ريد ذات الحكم قانونا المعاشات العاليان
بقها ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . وبالمقابلة لذلك وبان تنفيذ
ذلك القوانين كان قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في جدول
المرتبات المرفق به على معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة معاملة
من هو في حكم درجته في المعاش ، وتضمن قانون السلطة القضائية
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكما مماثلا بالنسبة الى نواب رئيس محكمة النقض
ورؤساء محاكم الاستئناف ، وفي قانون السلطة القضائية اللاحق رقم
٤٣ لسنة ١٩٦٥ ريد المشرع ذات الحكم بقررا ذات الميزة ، ليسرى ذلك
على اعضاء مجلس الدولة عملا بالااحالة التي تضمنتها القواعد الملجقة
بجدول مرتبات قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ .

ومن حيث أن هذا المنهج من المشرع فيها نص عليه في قانون مجلس
الدولة بن معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة معاملة من هو في حكم
درجته في المعاش ، في الوقت الذي كان قانون المجاتبات التفاضل يساوى
في الحد الاقصى للمعاش بين الوزراء وبين من يتقاضون مرتبات مماثلة
لمرتباتهم ، وبين نواب الوزراء ومن يتقاضون ما يماثل مرتباتهم ، الاخير

الذى كان يسمح وحده ، ودون تحديد حكم به في قانون مجلس الدولة ، بان يتسأوى في النظام معاش نائب رئيس مجلس الدولة مع معاش نائب الوزير حيث كان مرتب الاول - خلال نفاذ قوانين المعاشات السالك ببيانها - بمائل مرتب الثاني ، هذا المنهج يكثف عن ان المشرع أراد ان يحدد المعاملة التقاعدية لنائب رئيس مجلس الدولة بذات ما يعامل به من في حكم درجته وهو نائب الوزير ، وذلك في قانون مجلس الدولة استقلالا عن قانون المعاشات القائم في حينه ، تأكيداً لتلك المعاملة وتكريساً لها لتكون معاملة خاصة بنائب رئيس مجلس الدولة ، يستجدها كميزة له في القانون المعامل به ، وليس تطبيقاً للقاعدة العامة التي يقررها قانون المعاشات .

ومن حيث أنه متى كان ذلك مائه عندما يأنى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ ليرفع الحد الاقصى لمعاش الوزير ونائب الوزير دون أن يفرق بينهما من يتقاضى مرتباً مماثلاً لمرتبه لتتجسد هذه المعاملة منه ، الا أنها تبقى قائمة لنائب رئيس مجلس الدولة بالنسبة الى نائب الوزير عملاً بحكم الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون اصدار ذلك القانون عندما نصت على ان يستمر العمل بالمازيا المقررة في القوانين والانظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة ، فهذا النص يحفظ ، فيما يتناوله ، لنائب رئيس مجلس الدولة الميزة التي له والتي استجدها - على ما سلف ببيانها - من قانون مستقل عن قوانين المعاشات ، وبذلك يبلغ المنهج التشريعي ، السابق ايضاحه ، أثره ويوصل الى مقتضاه ، بقصد أن تبقى لنائب رئيس مجلس الدولة المعاملة التقاعدية لنائب الوزير ، رغم اسقاط قانون المعاشات للحكم الذي كان يقرن نائب الوزير بمن يتقاضى مرتباً مماثل مرتبه ، اذ تعيد هذا الاسقاط بان معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير ليس مستجدة من قانون المعاشات وانما من قانون مجلس الدولة ولان قانون المعاشات الذي استقطها نص على الاحتفاظ للمعامل بكادر خاص بمسأله أو ما كان له من مزية في قانونه .

ومن حيث أن الوضع فيما تقدم لم يتغير في ظل العمل بقانون التاميم الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ القلم ، حيث افردت المادة ٣١ منه تنظيما للمعاملة التقاعدية للوزير ونائب الوزير ، دون من يتقاضى مرتباً مماثل لمرتبه ، بيد أن المادة الرابعة من قانون اصدار ذات القانون نصت على أن يستمر العمل بالآليات المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة ، الأمر الذي لا معدى منه من التسليم ببقاء واستمرار المزية التي كانت مقررّة لنائب رئيس مجلس الدولة من حيث معاملته معاملة نائب الوزير في حقوقه التقاعدية .

ومن حيث أن هذا المعنى بذات الفهم هو ما وثقته مضبطة مجلس الشعب الخاصة بجلسته المنعقدة في ١٩ من يولية ١٩٧٩ بصدد مناقشة مشروع قانون المحكة الدستورية العليا عندما اشارت الى الربط بين نواب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكة النقض وبين نائب الوزير من حيث المعاملة في المعاش .

ومن حيث أن الناطق والمرد في معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير بالنسبة الى حقوق معاش التقاعد ، هو بتماثل مرتبيهما وتعادل المستوى المالي لربط المنصبين ، لأن المزية التقاعدية التي تصحب نائب رئيس مجلس الدولة هي معاملته معاملة من في حكم درجته ، وهو نائب الوزير ، لقيام التماثل بينهما في الربط المالي ، فالمعبرة في وحدة المعاملة لهما بتعادل المرتب .

ومن حيث أن القاعدة المضاعفة بالمادة (١١) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ لقواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون كل هيئة من الهيئات القضائية — ومنها قانون مجلس الدولة تقرر أن العفسو الذي يبلغ مرتبه نهلية مربوط الوظيفة التي يشغلها يستحق العلاوة والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى بشرط ألا يجاوز مرتبه نهلية مربوطها .

ومن حيث انه لا مؤدى لهذه القاعدة ألا أن عضو مجلس الدولة الذي يبلغ مرتبه نهلية مربوط وظيفته ينتقل بمرتبه وعلاواته وبدلاته الى

الدرجة المالية المقررة للوظيفة الاعلى ، الامر الذي يشكل نوعه من
 الفصل بين المستوى الوظيفي وبين المستوى المالى ، فبالرغم من بقاء
 المستوى الوظيفي ثبات التتبع بالترقية الى ما يعلوه فإن شباغله ينتقل
 الى المستوى المالى التالى ويعامل معاملة شباغله من كل الوجهة ، وفي
 ذلك فإن وكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبه نهاية رطب بهذا المنصب
 الوظيفي يستحق المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة دون انصاف
 الوظيفي ويتحدد مركزه القانوني من الناحية المالية باعتباره صاحبا للربط
 المالى والمعاملة المالية المقررة لنائب رئيس مجلس الدولة ، ولا يثنى ان
 يتقاضى من ذلك الرطب ويستحق هذه المعاملة ، ويظل في ذات الوقت في رطب
 وظيفته كوكيل لمجلس الدولة وهو الرطب الذى تجاوزه قانونا وانسلخ عنه
 بموجب القاعدة المشار اليها وانما الصحيح انه عندئذ يصبح
 صاحب رطب الوظيفة الاعلى والحق في معاملتها المالية .

ومن حيث أن الرطب المالى السنوى لنائب الوزير بدأ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه
 بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ زيد الى ٢٢٥٠ جنيها من ١٩٧٨/٧/١
 بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ ثم الى ٢٥٥٨ جنيها من ١٩٨١/٧/١ ،
 بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ، فالى ٢٦١٨ جنيها من ١٩٨٣/٧/١
 بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ، و ٢٦٧٨ جنيها من ١٩٨٤/٧/١ بالقانون
 رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ، وكان الرطب المالى لنائب رئيس مجلس الدولة المقابل
 لذلك وبالقوى ٢٢٠٠/٢٥٠٠ ، ٢٢٢٠/٢٨٠٨ ، ٢٣٢٠/٢٨٦٨ ، ٢٣٨٠/٢٨٦٨
 جنيها ، ومن ثم فانه لا شك في قيام التماثل والتعادل بين الرطب
 المالى لكل من نائب رئيس مجلس الدولة ونائب الوزير . ومن حيث أن التماثل
 والتعادل مع الرطب المالى لنائب الوزير كما يتحقق لنائب رئيس مجلس الدولة
 الشاغل لهذا المنصب ، فانه يتحقق أيضا لوكيل مجلس الدولة منكمها
 يبلغ مرتبه نهاية مربوط هذه الوظيفة حيث يستحق عندئذ — على
 ما سلف بينائه — المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة ، ويصبح في
 المستوى المالى في مركز يساوى نائب الوزير ويعادله ، لانه باستحقاق معاملة
 نائب رئيس مجلس الدولة يغدو صاحبا لربطه في المرتب وشباغلا لوضعيه

خاتونى يخوله معاملة نائيب رئيس المجلس ويستحق فيه مخصصاته المالية ككلمة بالنسبة المستوى المالى لنائب الوزير ومعدلا له ويلتالى بنفسه استحقاقه المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة ببلوغه نهاية رتبته وكيل المجلس ، ويصير اهلا لمعاملة نائب الوزير من حيث المعاش ومستاهلا فى القانون هذه المعاملة ، وذلك على النحو ووفقا للشروط والضيوابط والمسجد المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان وكيل مجلس الدولة اذا بلغ مرتبته نهاية مربوط وظيفته فانتهى المعاملة المالية لوطنية نائب رئيس المجلس ، فانه اعتبارا من تاريخ بلوغه واستحقاقه ذلك ، يعتبر فى حكم نائيب الوزير بالنسبة الى المعاملة التقاعدية ، ويستحق عند بلوغه سن التقاعد المعاش المقرر لنائب الوزير على الوجه الذى ينظمه له قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(طعن ٦٨٦ لسنة ٣٢ فى جلسة ١٩٨٩/٤/١) .

قائمة رقم ٥٩

المادة ٤

مى تساوئ الربط المالى لاحدى وظائف السلطة القضائية وما يقابلها من وظائف مجلس الدولة مع الدرجة المالية لاحد المناصب التى يعامل شياؤها معاملة خاصة من حيث المعاش كمنصب الوزير وينصب نائب الوزير فان شياها فى الوظيفة القضائية يعامل ذات المعاملة - وظيفة وكيل مجلس الدولة تسبق بحكم القانون المرتبات والبدلات المقررة لوظيفة نائب رئيس مجلس الدولة ، وهى الوظيفة الاعلى مباشرة ، مى بلغ مرتب شياها نهاية مربوط وظيفة وكيل مجلس الدولة وذلك طبقا لما هو منصوص عليه فى قانون مجلس الدولة ، الامر الذى يتعين معه تطبيق ما نص عليه البند اولا من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ومعاملة وكيل مجلس الدولة اعتبارا من تاريخ بلوغه سن

المعاش معاملة نائب الوزير وفقا لاحكام قانون التقاضي المشتركة

المحكمة

« ان مقطع النزاع في الطعن هو تحديد المعاملة التي يتعين تقريرها للطامن فيما يستحقه من معاش بعد بلوغه السنين القانونية للتقاعد ، وما اذا كان حقه في ذلك يتعلق بالمعاملة المقررة لقانونا لنائب الوزير من ناحية المعاش التقاعدي بشقيه من الاجر الاساسي والاجر التكميلي »

ومن حيث ان المحكمة الادارية العليا - الدائرة المشكلة وفقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة انتهت في حكمها الصادر بجلسة ١ ابريل ١٩٨٩ في الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٣٢ ق عليا الى انه يبين من تقصى قوانين المعاشات ان قانون القامين والمعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ كان يضع في مادته السادسة حدا اقصى لكل من معاش الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ، ونواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ومن يتقاضون ١٨٠٠ جنيه سنويا ويأخذ المعاملين ، وقد ردت ذات الحكم قانونا المعاشات التاليان رقبا ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وبالمقابلة لذلك وابلان نافذ تلك القوانين كان قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في جدول المرتبات المرفق به على معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة معاملة من هو في حكم درجته في المعاش ، وتضمن قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكما مماثلا بالنسبة الى نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف وفي قانون السلطة القضائية اللاحق رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ردد المشرع ذات الحكم مقررا ذات الميزة ، ليسرى ذلك على اعضاء مجلس الدولة عملا بالاحالة اتي تضمنتها القواعد الملحقة بجدول مرتبات قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث ان هذا المنهج من المشرع فيما نص عليه قانون مجلس الدولة من معاملة كل من نواب رئيس المجلس معاملة من هو في حكم درجته في المعاش ، في الوقت الذي كان قانون المعاشات النافذ يساوى في

الحدد الأقصى للمعاش بين الوزراء وبين من يتقاضون مرتبات مماثلة لمرتباتهم ، وبين نواب الوزراء ومن يتقاضون ما يماثل مرتباتهم ، الأمر الذي كان يسمح وحده ، ودون تردد حكم به في قانون مجلس الدولة بأن يتساوى في المقام معاش نائب رئيس مجلس الدولة مع معاش نائب الوزير حيث كان مرتب الأول - خلال تنفيذ قوانين المعاشات المسلفة بيانها يماثل مرتب الثاني ، هذا المنهج يكشف عن أن المشرع أراد أن يحدد المعاملة التقاعدية لنائب رئيس مجلس الدولة بذات ما يعامل به في حكم درجته وهو نائب الوزير ، وذلك في متن قانون مجلس الدولة استقلا عن قانون المعاشات القائم في حينه ، تأكيدا لتلك المعاملة وتكريسا لها لتكون معاملة خاصة بنائب رئيس مجلس الدولة ، يستمدتها كجزئية له في القانون المعامل به ، وليس تطبيقا للقاعدة العامة التي يقرها قانون المعاشات .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإنه منجما يأتي القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ لرفع الحد الأقصى لمعاش الوزير ونائب الوزير دون أن يقرن أيهما بمن يتقاضى مرتبا مماثلا لمرتبه لتتضمن هذه المعاملة ، إلا أنها تبقى قائمة لنائب رئيس مجلس الدولة بالنسبة الى نائب الوزير مما لا يحكم الفقرة الأولى من المادة الرابعة من مواد اصدار ذلك القانون عندما نصت على أن يستمر العمل بالمزايا المقررة في القوانين والانظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة ، فهذا النص يحفظ فيما يتناوله - لنائب رئيس مجلس الدولة الميزة التي له والتي استمدتها - على ما سلكه بيانه - من قانون مستقل عن قوانين المعاشات ، وبذلك يبلغ المنهج التشريعي ، السابق ايضاحه ، اثره ويوصل الى مقتضاه ، بقصدنا أن تبقى لنائب رئيس مجلس الدولة المعاملة التقاعدية لنائب الوزير ، رغم اسقاط قانون المعاشات للحكم الذي كان يقرن نائب الوزير بمن يتقاضى مرتبا يماثل مرتبه ، اذ تفيد هذا الاسقاط بأن معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير ليست مستمدة من قانون معاشات وإنما من قانون مجلس الدولة ولأن قانون المعاشات الذي أسقطها نص

عليه الاحتفاظ للمعامل. يكادر خاص بما له أو ما كان له حسن وزية في
قانونه .

ومن حيث أن الوضع لم يتغير في ظل العمل بقانون التأمين الاجتماعي
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ القلم حيث أوردت المادة ٣١ منه تنظيماً للمعاملة
التقاعدية للوزير ونائب الوزير دون من يتقاضى مرتباً مماثل مرتبه ، بيد
أن المسألة الرابطة من قانون إصدار ذات القانون نصت على أن يستمر
العامل بالمرأى الحرة في القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكافرات
خاصة ، الأمر الذي لا يعدى معه من التسليم ببقاء واستمرار الزية
التي كانت بحسرة لنائب رئيس مجلس الدولة من حيث معاملته معاملة نائب
الوزير في حقوقه التقاعدية .

ومن حيث أن هذا المعنى بذات الفهم هو ما وثقته مضبطة مجلس
الشعب الخاصة بجلسته المنعقدة في ١٩ يوليو ١٩٧٩ بصدد مناقشة
مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا عندما اشارت الى الربط بين
نواب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة النقض وبين نائب الوزير من
حيث المعاملة في المعاش .

ومن حيث أن المناط والمرد في معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة
نائب الوزير بالنسبة الى حقوق معاش التقاعد ، هو بتماثل مرتبتهما
وتعادل المستوى المالي لربط المنصبيين لان الزية التقاعدية التي تصحب
نائب رئيس مجلس الدولة هي معاملته معاملة من في حكم درجته ، وهو نائب
الوزير ، لتقام التماثل بينهما في الربط المالي ، فالميزة في وحدة المعاملة
لهما بتعادل المرتب .

ومن حيث أن القاصدة المضللة بالمادة ١١ من القانون رقم ١٧
لسنة ١٩٧٦ لقواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون كل هيئة
من الهيئات القضائية — ومنها قانون مجلس الدولة — تقرّر ان العضو
الذي يبلغ مرتبه نهائية مربوط الوظيفة التي يشغلها ليستحق الجعلاوة
والبدلات المقررة للوظيفة الاعلى بشرط الا يجاوز مرتبه نهائية مربوطها.

ومن حيث انه لا يؤدي لهذه التامة الا ان عضو مجلس الدولة الذى يبلغ مرتبة نهائية مريوط وظيفته ينتقل بمرتبته وعلاواته وبذلاته الى الدرجة المالية المقررة للوطنية الا على الامر الذى يشكل نوعا من الفصل بين المستوى الوظيفى وبين المستوى المالى ، فبالرغم من بقاء المستوى الوظيفى دون التقليل بالتزقية الى ما يخلوه فان شغلته ينتقل الى المستوى المالى التالى ويعامل معاملة شغلته من كل الوجوه ، وفى ذلك فان وكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبته نهائية ربط هذا المنصب الوظيفى يستحق المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة دون لقبها الوظيفى ويتحدد مركزه القانونى من الناحية المالية بامتياز له صاحباً للربط المالى والمعاملة المالية المقررة لنائب رئيس مجلس الدولة .

ومن حيث ان الربط المالى السنوى لنائب الوزير بدأ بتبلغ ٢٠٠٠ جنيها سنوياً بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ زيد الى ٢٢٥٠ جنيهاً من ١٩٧٨/٣/١ بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ ثم الى ٢٥٥٨ جنيهاً من ١٩٨١/٧/١ بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ، فالى ٢٦١٨ جنيهاً من ١٩٨٣/٧/١ بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ، ٢٦٧٨ جنيهاً من ١٩٨٤/٧/١ بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ وكان الربط المالى لنائب رئيس مجلس الدولة المقابل لذلك وبالتوالى ٢٥٠٠/٢٢٠٠ ، ٢٥٠٠/٢٢٠٠ ، ٢٨٠٨/٢٣٢٠ ، ٢٨٦٨/٢٣٢٠ ، ٢٨٦٨ جنيهاً سنوياً ومن ثم فانه لا شك فى قيام التماثل والتعادل بين الربط المالى لكل من نائب رئيس مجلس الدولة ونائب الوزير .

ومن حيث ان التماثل والتعادل مع الربط المالى لنائب الوزير كما يتحقق لنائب رئيس مجلس الدولة الشاغل لهذا المنصب فانه يتحقق أيضاً لو كمل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبته نهائية مريوط هذه الوظيفة حيث يستحق عندئذ المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة ويصبح فى المستوى المالى فى مركز تماثل نائب الوزير ويعطاه لانه باستحقاقه معاملة نائب رئيس مجلس الدولة فقد وصاحباً لربطه فى المرتب وشاغلاً لوضعه

قانونى يخوله معاملة نائب رئيس المجلس ويستحق معه مخصصاته المالية كاملة بالفا المستوى المالى لنائب الوزير ومعادلا له . وبالتالى ومنذ استحقاقه المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة ببلوغه نهاية ربط وكيل المجلس ، يصير أهلا لمعاملة نائب الوزير من حيث المعاش ويستأهل في القانون هذه المعاملة وذلك على النحو ووفقا للشروط والضوابط والمحدد المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته .

ومن حيث ان الثابت ان الطعن في الطعن المائل قد رقى الى وظيفة وكيل مجلس الدولة بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨ ومنذ ذلك التاريخ كان يعامل ماليا بمعاملة نائب رئيس مجلس الدولة اذ بلغ نهاية مربوط وظيفة وكيل مجلس الدولة اعتبارا من ذات التاريخ ، وحتى رقى الى وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة اعتبارا من ١٩٨٤/١١/١٨ الامر الذى تحقق له التبادل والتعادل للربط المالى لنائب الوزير كما توافرت في حقه كذلك المحدد التى تشترطها المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى اذ بلغت بسدة خدمته المصوبة اشهر سنة

في المعاش ٦ ٣٦ ، كما انه عومل بالمستوى المالى لنائب الوزير منذ ١٩٨١/٢/٢٨ مما يتعين معاملته من حيث المعاش التقاعدى المعاملة المقررة لنائب الوزير منذ احالته الى المعاش .

ومن حيث ان المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنص بان تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضى الدماوى التى ترفعها الهيئة او المؤمن عليهم او المستحقون طبقا لاحكام ذلك القانون ، ولما كان من المقرر ان اتعاب المصاماة تأخذ حكم الرسوم القضائية في الامضاء مما لا وجه لالزام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والتى خسرت الدعوى بالمصروفات واتعاب المحاماة .

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم وان الهيئة العامة للتأمين والمعاشات قد حذت معاش السيد المستشار نائب رئيس مجلس الدولة سابقا على نحو مخاير لحكم القانون وصحيح تفسيره لاذ رفعت

معاملته في المعاش القاعدي معاملة نائب الوزير مما يتمتعين الحكم باستحقاقه
المعاش المقرر لنائب الوزير من حيث الاجر الاساسي والاجر المتغير طبقا
لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. وتعديلاته بمرعاة الحد
الاقصى المقرر قانونا وذلك اعتبارا من تاريخ احالته الى المعاش وما يترتب
على ذلك من اثار وصرف الفروق المالية المستحقة »

(ملحق ٢٨٨٦ لسنة ٢١ جلسة ١٤/٥/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

وكيل مجلس الدولة اذا بلغ راتبه نهائية ربط وظيفته ، فاستحق
المعاملة المالية لوظيفة نائب رئيس مجلس الدولة فانه اعتبارا من تاريخ
بلوغه واستحقاقه ذلك ، يعتبر في حكم نائب الوزير بالنسبة الى المعاملة
القاعدية ، ويستحق بعد بلوغه سن التقاعد المعاش المقرر لنائب الوزير
على الوجه الذي ينظمه قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ .

المحكمة

« ومن حيث ان مقطع النزاع في الطعن هو تحديد المعاملة التي يتمتع
تقريها للطعن فيها يستحقه من معاش بعد بلوغه السن القانونية للتقاعد،
وما اذا كان حقه في ذلك يتعلق بالمعاملة المقررة قانونا لنائب الوزير والمبدأ
القانوني الواجب الاعمال في هذا الخصوص . . . »

ومن حيث انه يبين من مقتضى توافيق المعاشات ان قانون التأمين
والمعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ كان يضع في مادته السادسة حد اقصى
لكل من معاش « الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة » و « نواب الوزراء
ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ومن يتقاضون ١٨٠٠ جنيه سنويا » وباقى
المعاملين وقد ردد ذات الحكم قانونا المعاشات التاليةين رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٠
و ٥ لسنة ١٩٦٣ . وبالمعابلة لذلك وابان نفاذ تلك القوانين كان قانون مجلس

الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في جدول المرتبات المرفق به على معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة بمعاملة من هو في حكم درجته في المعاش وتضمن قانون السلطة القضائية رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ حكما مماثلا بالنسبة الى نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف ، وفي قانون السلطة القضائية اللاحق رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ردد المشرع ذات الصعق مقرر ذات الميزة ، ليس ذلك حتى أعفاه مجلس الدولة عملا بالاحالة التي تمنحها القواعد الملحقه بجدول مرتبات قلمون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩

ومن حيث أن هذا المنهج من المشرع فيما نص عليه في قانون مجلس الدولة من معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة بمعاملة من هو في حكم درجته في المعاش ، في الوقت الذي كان قانون المعاشات الفلاند يساوى في الحد الأقصى للمعاش بين الوزراء وبين من يتقاضون مرتبات مماثلة لمرتباتهم ، وبين نواب الوزراء ومن يتقاضون بمائات مرتباتهم ، الأمر الذي كان يسمح وحده ، ودون ترديد حكم به في قانون مجلس الدولة ، بأن يتساوى في النظام معاش نائب رئيس مجلس الدولة مع معاش نائب الوزير حيث كان مرتب الاول - خلال نفاذ قوانين المعاشات المتألف بيانيا - بمائات مرتب الثاني هذا المنهج يكتمعه من أن المشرع أراد أن يحدد بمعاملة التفافئية لنائب رئيس مجلس الدولة بقات ما يعادل به من في حكم درجته وهو نائب الوزير ، وذلك في متن قانون مجلس الدولة استغلا من قانون المعاشات القائم في حينه ، تأكيدا لتلك المعاملة وتكريما لها لتكون محاظلة خاصة بنائب رئيس مجلس الدولة ، يستمدها كجزية له في القانون المعامل به ، وليس تطبيقا للقاعدة العامة التي يقرها قانون المعاشات .

ومن حيث أنه متى كان ذلك مائة مثلا يأتي القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ ليرفع الحد الأقصى لمعاش الوزير ونائب الوزير من أن يقرر أيهما من يتقاضى مرتبا مماثلا لمرتبه لتعفى هذه المحاظلة عنه ، إلا أنها تبقى قائمة لنائب رئيس مجلس الدولة بالنسبة الى نائب الوزير عملا بحكم الفقرة

الأولي من المبدأ الرابعة من قانون إصدار ذلك القانون عندها نصت على أن يستمر العمل بالزاياء المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكتابات خاصة ، وهذا النص يحفظ ، فيما يتناوله ، لنائب رئيس مجلس الدولة الجزية التي له والتي استندما — على ما سلف بيانه — من قانون ويرثقل من قوانين المعاشات ، وبذلك يبلغ الملحق التشريعي السابق أيضا هذه اثره ويوصل الى مقتضاه ، بقصد أن تبقى لنائب رئيس مجلس الدولة المعاملة التقاعدية لنائب الوزير ، رغم استعجال تساهل المعاشات للحكيم الذي كان يقرن نائب الوزير بمن يتلقون من راتب يساوي مرتبه ، اذ تعيد هذا الاستعجال بمعاملة نائب رئيس مجلس الدولة بمعاملة نائب الوزير ليست مستعدة من قانون معاشات وإنما من قانون مجلس الدولة ولأن قانون المعاشات الذي استعجلها نص على الاحتفاظ للمعامل بكتابات خاصة بماله أو ما كان له من مزية في قانونه .

ومن حيث أن الوضع فيما تقدم لم يتغير في ظل العمل بقانون الثامن الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ القائم ، حيث أوردت المادة ٣١ منه تنظيها للمعاملة التقاعدية للوزير ونائب الوزير دون من يتعاضى مرضا بمائل مرتبه ، بيد أن المادة الرابعة من قانون إصدار ذات القانون نصت على أن يستمر العمل بالزاياء المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكتابات خاصة ، الأمر الذي لا معدى معه من التسليم ببقاء واستمرار المزية التي كانت مقررة لنائب رئيس مجلس الدولة من حيث معاملته بمعاملة نائب الوزير في حقوقه التقاعدية .

ومن حيث أن هذا المعنى بذات الفهم هو ما وثقته بمسئلة مجلس الشعب الخاصة بجلسته المنعقدة في ١١ من يولية ١٩٧٩ بصدد مناقشة مشروع قانون الحكيمة الدستورية العليا عندها انتشرت الى الرئط بين نوابها رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة النقض وبين نائب الوزير من حيث المعاملة في المعاش .

ومن حيث أن المناط والمرد في معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير بالنسبة إلى حقوق معاش التقاعد ، هو بتماثل مرتبتيهما وتبادل المستوى المالي لربط المتصلين ، لأن الزية التقاعدية التي تصحب نائب رئيس مجلس الدولة هي معاملة معاملة من في حكم درجته ، وهو نائب الوزير ، لقيام التماثل بينهما في الربط المالي ، فالمعبرة في وحدة المعاملة لهما بتبادل المرتب .

ومن حيث أن القاعدة المضللة بالمادة (١١) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ لقواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون كل هيئة من الهيئات القضائية - ومنها قانون مجلس الدولة تقرر أن العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها يستحق العلاوة والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوطه .

ومن حيث أنه لا يؤدي لهذه القاعدة إلا أن عضو مجلس الدولة الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته ينتقل بمرتبه وعلاواته وبدلاته إلى الدرجة المالية المقررة للوظيفة الأعلى ، الأمر الذي يشكل نوعاً من الفصل بين المستوى الوظيفي وبين المستوى المالي ، فبالرغم من بقاء المستوى الوظيفي دون انتقال بالترقية إلى ما يعلوه فإن شاغله ينتقل إلى المستوى المالي التالي ويماعل معاملة شاغله من كل الوجوه ، وفي ذلك فإن وكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبه نهاية ربط هذا المنصب الوظيفي يستحق المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة دون لقبها الوظيفي ويتحدد مركزه القانوني من الناحية المالية باعتباره صاحباً للربط المالي والمعاملة المالية المقررة لنائب رئيس مجلس الدولة ولا يتأتى أن يتقاضى من ذلك الربط ويستحق هذه المعاملة ، ويظل في ذات الوقت في ربط وظيفته كوكيل لمجلس الدولة وهو الربط الذي تجاوزه قانوناً وانسلخ عنه بموجب القاعدة المشار إليها وأنهما الصحيح أنه عندئذ يصبح صاحب ربط الوظيفة الأعلى والحق في معاملتها المالية .

ومن حيث أن الربط المالي المستوى لنائب الوزير بدأ بـ ٢٠٠٠ جنيه بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ زيد إلى ٢٢٥٠ جنيه من ١٩٧٨/٧/١ بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ ثم إلى ٢٥٥٨ جنيه من ١٩٨١/٧/١ بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ، وإلى ٢٦١٨ جنيه من ١٩٨٣/٧/١ بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ، و ٢٦٧٨ جنيه من ١٩٨٤/٧/١ بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ، وكان الربط المالي لنائب رئيس مجلس الدولة المقابل لذلك وبالتالي ٢٥٠٠/٢٢٦٠ ، ٢٨٠٨/٢٣٢٠ ، ٢٨٦٨/٢٣٨٠ ، ٢٨٦٨/٢٣٨٠ ، ومن ثم فإنه لا شك في قيام التماثل والتعادل بين الربط المالي لكل من نائب رئيس مجلس الدولة ونائب الوزير .

ومن حيث أن التماثل والتعادل مع الربط المالي لنائب الوزير كما يتحقق لنائب رئيس مجلس الدولة الشاغل لهذا المنصب فإنه يتحقق أيضاً لو كمل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبة نهائية مربوط الوظيفة حيث يستحق عندئذ - على ما سلف بيانه - المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة ويصبح في المستوى المالي في مركز يماثل نائب الوزير ويعادله لأنه باستحقاقه معاملة نائب رئيس مجلس الدولة يغدو وصاحبا لربطه في المرتبة شاغلا لموضع قانوني يخوله معاملة نائب رئيس مجلس الدولة ويستحق منه مخصصاته المالية كاملة بالفا المستوى المالي لنائب الوزير ومعادلا له وبالتالي ومنذ استحقاقه المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة بتلقاه نهاية ربط وكيل المجلس بعد اهلا لمعاملة نائب الوزير من حيث المعايير ويستاهل في القانون هذه المعاملة وذلك على النحو ووفقا للشروط والضوابط والمحدد المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن وكيل مجلس الدولة اذا بلغ راتبه نهاية ربط وظيفته لاستحق المعاملة المالية لتوظيفة نائب رئيس مجلس الدولة فإنه اعتبارا من تاريخ بلوغه واستحقاقه ذلك يعتبر في حكم نائب الوزير بالنسبة الى المعاملة التقاعدية ويستحق منه بتلقاه من التقاعد المعاش المقرر لنائب الوزير على الوجه الذي ينظمه قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(طعن ٣٢٨٠ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٨١/٦/١) .

الفصل السابع عشر

الاختصاصات بالمقارعات المتعلقة بشئون أعضاء المجلس

قاعدة رقم (٦١)

المادة :

ويضبط للشرع قاعدة مؤداهما اختصاص دوائر المحكمة الإدارية العليا بالمقارعات التي يرغمها رجال مجلس الدولة بإلغاء القرارات المتعلقة بأى شأن من شئونهم وكذلك طلبات التمييز عن تلك القرارات - يستوى لأعمال هذه القاعدة أن يكون رافع التمييز أحد رجال مجلس الدولة أو من غيرهم طالما أن من شأنها المساس بالمركز القانوني لأحد الأعضاء - مثال : طلب إلغاء القرار السلبى بإقتناع مجلس الدولة عن تسليم الطاعن العمل واعتبار تعيينه كأن لم يكن .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧١ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم متى كان مبنى الطلب عيباً فى الشكل ومخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة »

كما تختص الدائرة المذكورة دون غيرها بالمعنى في طلبات التمييز من تلك القرارات « وقد جرى قضيتها هذه المحكمة بأمر النسخ. استخدم إذ بعد اختصاص النسخ في المزايا التي يرغمها رجال مجلس الدولة بإلغاء القرارات النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وكذلك طلبات التمييز عن تلك القرارات الاخرى لقوانين المحكمة الإدارية العليا دائما يصح في الواقع من الامر كل نزاع يتعلق بأى شأن من شئون رجال مجلس الدولة يستوى في ذلك ان الطالب أحد رجال مجلس الدولة أو من غيرهم طالبا يستهدف إلغاء هذه القرارات أو التمييز عنها ، وليس كان الامر كذلك وكان الطاعن يطالب بإلغاء القرارات التي يطعنون فيها في قضائه من عدم تسليمه الفصل واعتبار تعيينه كأن لم يكن وكان من شأن هذا النص المساس بالمرکز القانوني لأحد رجال مجلس الدولة ، فان هذه المحكمة هي المختصة دون غيرها بنظر هذا الطعن ويكون - صحيحا - الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بعدم اختصاصها بنظره .

ومن حيث انه من الطلب الاصلى للطاعن بإلغاء القرار السلبى بإمتناع مجلس الدولة عن تسليمه العمل بوظيفة مكتوب مساند التي عين فيها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٠/١/١٩٧٦ فان الثابت من الأوراق أن قد صدر بعد ذلك قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ٧/٣/١٩٧٧ ، باعتبار تعيين المدعى كأن لم يكن ، ومن ثم يكون القرار السلبى الطعن فيه قد انقضى ولم يعد له وجود قانوني بعد أن أصبحت جهة الإدارة من موقعها تجاه المدعى بقرار ايجابى وصريح يفتى باعتباره تعيينه كأن لم يكن ومن ثم تكون الدعوى بالنسبة لهذا الطلب وقد اثارها الطاعن بعد صدور قرار اقرار تعيينه كأن لم يكن غير مقبولة لعدم انقضاء المهل الذي تنسره عليه .»

ومن حيث انه من الطلب الاحتياطى بإلغاء قرار رئيس مجلس الدولة

رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ١٩٧٧/٣/٧ باعتبار تعيين الدمى كان لم يكن. وهو الطلب الذي ضمنه الدمى عريضة دعواه أمام محكمة القضاء الإداري بصورة شفهية ثم أعاد النص عليه في تقرير الطعن بمسورة ضريجة كطلب احتياطي فإن الثالث من الأوراق أن الدمى علم بهذا القرار وتظلم منه بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٧. وإذا لم ترد عليه جهة الإدارة خلال البتتين، يومه التالية لتقديم تظلمه بما يعد رفضاً ضمناً له فقد كان يتعين على الطامن أن يقدم دعواه خلال الستين يوماً التالية لرفض تظلمه أي في ميعاد هليته ١٢ فبراير سنة ١٩٧٨ وإذا لم يقدم الدمى الدعوى إلا في ٢٦/٩/١٩٧٨ وهو تاريخ انتهائها ابتداء أمام محكمة القضاء الإداري، ومن ثم فإن الدعوى بالنسبة لهذا الطلب تكون قد اقيمت بعد انقضاء القانوني غير مقبولة شكلاً.

(طعن ٧٩٨ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٦٢)

المادة

تختص المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في الطعون التي يقدمها أعضاء مجلس الدولة بالفاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بشؤونهم هذا القول أو التنبه لا يكفي لانقضاء هذا الاختصاص أن يكون العضو طرفاً في النزاع وإنما يتعين أن يكون الطلب المقدم منه بالفاء أحد القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شؤنه الوظيفية أو بالتعويض عن هذه القرارات أو بطلب الفصل في منازعة قامت بشأن المرتب أو المعاش أو المكافآت المستحقة له أو لورثته المستحقة من علاقته الوظيفية بمجلس الدولة — إذا كان الطامن يفي من رفع طعنه إلى الأصل في النزاع القائم بينه وبين جامعة القاهرة حول تحديد المكافأة التي حُرمت له إبان نفيه للتدريس بجامعة الخرطوم فإن مثل هذا النزاع

لا تختص به المحكمة الإدارية العليا . نتيجة ذلك : عدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا والإحالة الى محكمة القضاء الإداري .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا بـ "غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بالغيا القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عند النقل والانتداب متى كان مبنى الطلب مبيتا في الشكل أو مخالفا القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

كما تختص الدائرة المذكورة دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض من تلك القرارات . وتختص أيضا بـ "غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال مجلس الدولة أو لورثتهم .

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه المسائل من كان عضواً في المجلس الأعلى للهيئات القضائية إذا كان قد اشترك في القرار الذي رجع الطلب بسببه ولا تحصل رسوم على هذا الطلب .

ومن حيث أن الواضح من استقراء النص المتقدم أنه لا يمكن لانعتقاد الاختصاص للمحكمة الإدارية العليا أن يكون أحد رجال مجلس الدولة طرفاً في النزاع المطلوب من المحكمة الفصل فيه وأنها يتعين أن يكون الطلب المقدم منه بالغياً أحد القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئنه الوظيفية أو بالتعويض من هذه القرارات أو بطلب الفصل في منازعة ثابتة بشأن المرتب أو المعاش أو المكافآت المستحقة له أو لورثته المستمدة من علاقته الوظيفية بمجلس الدولة .

ومن حيث أن الغابت من الأوراق أن الطعن المائل لا يتعلق بشيء مما
تخصم وإنما يهين الطاعن من رفع طعنه إلى الفصل في النزاع القائم
بينه وبين جامعة القاهرة حول تحديد المكافأة التي صرفت له إبان تخرجه
للتدريس بمرع الجامعة بالخرطوم ومثل هذا النزاع لا تخص المحكمة
الإدارية العليا بظفره ابتداءً وإنما يعقد الاختصاص بشأنه
للمحكمة الإدارية الأولى الأمر الذي يضمن معه الحكم بعدم اختصاص
المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن وأخلته إلى محكمة القضاء
الإداري للاختصاص.

« فلن ٢١٦٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٦ » .

الفصل الثاني
الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع

المادة الأولى
الجهات التي تملك أن تطلب من الجمعية العمومية إبداء آرائها

المادة رقم (٦٢)

المبدأ

تختص بالجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع لا يقتصر
بمنظار المسائل والموضوعات الواردة بالمادة ٩/٦٦ من القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ذلك إلا إذا أحيت الجمعية من
هؤلاء الأشخاص الذين هم في المادة ٩/٦٦ بقدر الإمكان على سبيل
التصريح بهم .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لجمعية
الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٥/١/١٩٨٦ فاستقرت المادة
٩/٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والتي
نص على أنه تختص الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع بإبداء
الآراء مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(١) المسائل الدستورية والنظرية والتشريعية وغيرها من المسائل
القانونية التي يحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس

الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

ومما قد ما تقدم أن أختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لا ينبغي أن ينظر المستقل والموضوعات الواردة بالمادة ٩/٦٦ إلا إذا أحيلت إليها من هؤلاء الأشخاص الذين حددتهم هذا النص على سبيل الحصر دون غيرهم . ولما كان طلب الرأى فى الحالة المطروحة ورد للجمعية العمومية من رئيس الهيئة العامة للخدمات الحكومية وهو من غير الأشخاص الذين حددتهم المادة ٩/٦٦ سالمة الذكر ، فمن ثم يكون الطلب محالاً من غير ذى صفة .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب الرأى المحال إليها من رئيس الهيئة العامة للخدمات الحكومية .
(ملف ٢٦٤/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٦/١/١٥) .

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

عدم قبول طلب إبداء الرأى من جهة خلاف مجلس الدولة فيما يتعلق بشئون أعضاء مجلس الدولة .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣ فبين بها أنه لما كان مجلس الدولة - باعتباره صاحب العمل فى مفهوم الفقرة (د) من المادة ٤ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - هو المختص بإجراء التسوية اللازمة التى قد تترتب على إجابة السيد الاستاذ

المستشار : الى طلبه حسناوب مندة نخبه بوزارة الدفاع
كضحية حرب في المعاش ، فان طلبه سيلائقه هذا يجب ان يقدم
الى مجلس الدولة الذي يختص باعتباره صاحب العمل ببحثه واستطلاع
الرأى بشأنه - ان عن له - من جهة الائتلاف بمجلس الدولة باعتبار
الموضوع متعلقا ببعضو أعضاء المجلس .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى منضم
تبول طلب ابداء الرأى من جهة خلاف مجلس الدولة فيما يتعلق بشئون
أعضاء مجلس الدولة .

(ملف ١٠٧١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

عدم انفصال الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجميع المنازعات التي تكون لجنة النشاط الرياضي والاجتماعي والقضائي
بوزارة الطر ان طرفا فيها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/١٠/٢٨ فتبين ان المادة ٦٦ د من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ينص على ان
« تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ببداء الرأى مسببة في
المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة
او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او الهيئات المحلية او بين

هذه الهيئات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية للمسمى
التنوعى والتفريق في هذه الممارعات ملزما للممارعين . . . »

ولما كان اختصاص الجمعية العمومية لقسمى التنوعى والتفريق
بالقضاء في الممارعات برأى ملزم بتصور بحسب صريح النص على
الهيئات العامة التى عدتها الفقرة (د) من المادة ٦٩ المضمنة اليها
على سبيل الحصر وكان الثابت ان لجنة النشاط الرياضى والاجتماعى
في النزاع المرفوع لا تعد جزء من الهيئات الادارى لوزارة الطيران
البحر فمصر وفقا لعكم المادة ١٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥
المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الاهلية لرعاية
الشباب والرياضة هيئة خاصة ذات نفع عام ومن ثم فانه يفرج من
اختصاص الجمعية بنص الممارعات التى تكون هذه اللجنة طرفا فيها .
لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى التنوعى والتفريق الى عدم
اختصاصها بنظر النزاع المائل .

١٠ ملك ٣٧/٢/٢٠٥٠ - جلسة ٢٨/١٠/١٩٨٧ .

المادة رقم (٦١)

المادة :

اتحاد البريد الافريقى ليس من بين الهيئات التى حددها نص البند
(د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والقى
بجواز للجمعية العمومية لقسمى التنوعى والتفريق النظر في ممارعاتها مع
الهيئات الادارية .

التنوعى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى التنوعى
والتفريق بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٩ فبين لها ان

فلا يكون مجلس الدولة الصادر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينص في المادة ٦٦ منه على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبقا في المسائل والموضوعات الآتية :

١ - المسائل الدولية وال دستورية والتشريعية وغيرها من المسائل العائنية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية . أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة . . .

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح المحلية أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع حدد المسائل التي تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظرها ويحدد الأشخاص الذين يمكن طلب الرأي فيها . كما بين المنازعات التي تنفرد الجمعية العمومية بالحيل فيها واسطنم لاختصاصها أن يكون طرفاها من الجهات المبينة في النص وهي الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية دون غيرها .

وانه ولئن كان الظاهر من النصوص المتقدمة أن المشرع عهد الى رئيس مجلس الدولة بطلب رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في المسائل الدولية وال دستورية والتشريعية وغيرها من المسائل العائنية الهامة إلا أن مبطلة طلب الرأي في هذه الحالة ليست مطلقة وإنما هي مقيدة بالحصول على موافقة الجهة صاحبة الشأن أو أن تكون هذه الجهة هي طالبة الرأي وذلك حتى لا تتاجأ هذه الجهة بفتوى في صميم شئونها دون أن تطلبها ودون أن تكون في حاجة إليها أخذا في الاعتبار أن الفتوى ليست مجرد بحث نظري وإنما يجب أن تكون مسندة الى طلب جهة قادرة على تنفيذها الأمر الذي يقتضى أن تكون صاحبة الاختصاص بشأنها .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن محطة الجمارك
وهي الجهة التي يسميها هذا الموضوع لم تطلب رأيا فيه من مجلس
الدولة ، فضلا عن أنه من ثلحية أخرى فإن اتحاد البريد الأمريقي ليس
من بين الجهات التي حددها نص البند (د) من المادة ٦٦ من القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه والتي يجوز للجمعية العمومية لقسى
الفتوى والتشريع النظر في منازعاتها مع الجهات الادارية .

ومن ثم فان الاختصاص بنظر هذه المنازعة وفقا للطلب المقدم من
اتحاد البريد الأمريقي يكون خارجا عن ولاية الجمعية العمومية لقسى
الفتوى والتشريع .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
احالة هذا الموضوع اليها لعدم اختصاصها بنظره على الوجه
السالف بيانه .

(ملك رقم ٣٧/٢/٣٩٦ في ٤/١٠/١٩٨٩) .

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع
بنظر الازمة التي تكون بطوريكية الانقباط الارثوذكس طرفا فيها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى
والتشريع بجلستها المقررة بتاريخ ١٧/١/١٩٩٠ . فاستعرضت البرلمان
العالي الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ بتنظيم أسور الطوائف
غير الاسلامية في الدولة العلية « النص المترجم الى اللغة العربية »

والذى جاء به « ... » يلزم ان تحصل المبادرة فقط الى رؤية امتياز كل جماعة من المسيحيين والتبعة الغير مسلمة ومما ينسب امتيازاتهم الخاضعة بطريرك مملكة معينة . وتحصل المذاكرة في اصلاحاتها التى اوجبها الوقت وآثار التمكن والمعارف المكتسبة في مجالس مخصوصة تشكل في البطريركخانات بارادى واستحصانى المملوكى تحت نظريابنا العالى وتجزى على عرضها والامادة منها الى بابنا العالى ... ومن بعد ان تصلح اصول انتخاب البطاركة والحالة هذه يصير كذلك اجراء اصول نصبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقا الى احكام براءة البطريركية ... كما استعرضت لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس المسمى الصادر بالتصديق عليها الامر العالى رقم ٣ في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ والمعدلة بالقوانين ارقام ٨ لسنة ١٩٠٨ ، ٣ لسنة ١٩١٢ ، ١٩ لسنة ١٩٢٧ ، ٧٨ لسنة ١٩٥٠ ، ٢٦٧ لسنة ١٩٥٥ ... وجاء بذلك اللائحة في المادة (١) « يشكل مجلس عمومى لجميع الاقباط بالقطر المصرى للنظر في كافة مصالحهم الداخلة في دائرة اختصاصاته التى يبتين في المواد الالوية دون غيره لايكون مركزه في مصر بالدار البطريركية » والمادة ٨ « يختص المجلس المذكور بالنظر في ... وكذلك فيما يتعلق بمدارسهم وكنائسهم وفقراهم ومطبعتهم وكافة المواد المعناد نظرها بالبطريركخانة » والمادة (١٤) « يختص المجلس فيما يتعلق بالكنائس والاديرة بما يلى :

اولا - خضر عندد الكنائس وتقسيمها وخدمتها وعندد الاديرة والرهبان وغيرهم الموجودين فيها الان والذين يوجدون في المستقبل .

ثانيا - حصر الامتعة الموجودة بلك الكنائس والاديرة بما فيها الكتب وقيدتها بالسجل بالبطريركخانة وحفظ الزائد منها بالبطريركخانة على ذمة جهته

ثالثا - المحافظة على تنفيذ قوانين الكنيسة المتعلقة بقبول الرهبان بالاديرة ورعاية القسيس وترقيتهم للرتب الكنسية ومراقبة سيرهم وكذلك استعرضت الجمعية المادة ٣٢ من التفتين المسمى الصادر بالقانون

رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ (وتعديلاته) التي تنص على أن « الأشخاص الاعتبارية هي :

١ - الدولة وكذلك المديرية والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي ينص عليها القانون بشخصية اعتبارية .

٢ - الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية . » والمادة (١١) من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ التي تنص على أن يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء مؤسسات عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا . » والمادة (١١) من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ التي تنص على أن « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية » . والمادة (٧) من ذات القانون التي تنص على أن « يتضمن القرار الصادر بإنشاء الهيئة العامة البيانات الآتية :

١ - اسم الهيئة وبركها .

٢ - الغرض الذي أنشئت من أجله .

٣ - بيان الأموال التي تدخل في الذمة المالية للهيئة .

٤ - ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله . » والمادة (٣١) من القانون المذكور التي تنص على أن « يتولى إدارة الهيئة العامة مجلس إدارتها . ويبين قرار رئيس الجمهورية الأعضاء بالهيئة تشغيلا مجلس الإدارة وطريقة اختيار أعضائه . » والمادة ١٤ منه التي تنص على أن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون . » والمادة (٢) من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام

الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ التى تنص على أن « المؤسسة العامة وحدة اقتصادية قابضة فى مجال نشاطها ... » والمادة (٦) من ذات القانون التى تنص على أن « تنشأ المؤسسة العامة بقرار من رئيس الجمهورية ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية ويحدد القرار المصادر بتشكيلها (١) اسم المؤسسة ... » وأخيراً استعرضت الجمعية المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة التى تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء رأى مسبباً فى المسائل والموضوعات الآتية : ... (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . »

ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين ... » واستثنت الجمعية أن الأشخاص الاعتبارية العامة ترد - وفقاً للتقسيم التقليدى - إلى نوعين أساسيين هما : الأشخاص العامة الاقليمية - الدولة والمحافظات والبلديات والقرى ... - والأشخاص العامة المرفقية التى اصطلح على تسميتها بالهيئات أو المؤسسات العامة ، وهى تتولى إدارة المرافق العامة ذات الطابع الإدارى « البحث » ومثل مرفق الدفاع ومرفق الضبط . ويضاف إلى هذين النوعين - طبقاً لما استقر عليه قضاء وأفتاء مجلس الدولة - نوع من الأشخاص العامة المرفقية « الغير منسباه » يقوم على إدارة المرافق العامة الاقتصادية أو المهنية أو الدينية . وإذا كان المشرع قد دخل فى عام ١٩٦٣ وحدد مفهوماً خاصاً لكل من المؤسسات العامة والهيئات العامة بمقتضى القانونين رقمى ٦٠ لسنة ١٩٦٣ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، وتحصل أهم أوجه الخلاف بينهما حسبما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - فى أن المؤسسات العامة وحدات اقتصادية لها الشخصية المعنوية وتدير غالباً مرافق عملية اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية بما كان يدخل أصلاً فى النشاط الخاص ورأت الدولة أن تتولاه بنفسها من طريق المؤسسات

العامة . بينما الهيئات العامة في الاغلب الامم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ولا تقسم - كعادة عامة - بنشاط تالى أو تجارى أو صناعى ... بيد أن المشرع عاد وألغى المؤسسات العامة بموجب القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ (مع مراعاة الاستثناء الخاص بمؤسسة مصر للطيران بموجب القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥) فبقيت الى جانب الهيئات العامة التقليدية للهيئات العامة المنشأة طبقا للنظام المحدد بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

ولما كان عمل بطيركية الاقباط الارثوذكس والجهات المرفوعة منها - حسبما يبين من استقراء المبادئ التى قلم عليها الفرمان العالى الصادر فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ بشأن تنظيم أمور الطوائف غير الاسلامية ، ونصوص لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العمومى الصادر بالتصديق عليها الامر العالى رقم ٣ الصادر فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ وقوانين المعدلة لها - نحو رعاية مرافق طائفة الاقباط الارثوذكس ، وهذا العمل يقع على عاتق الحكومة القيام باعتبار انه من فروع الخدمات التى تؤديها السلطة العامة . الا أن المشرع اسند الى البطيركية ومنحها الشخصية الاعتبارية وتسميها من السلطة العامة للنهوض بخدمات هذه الطائفة ومن ثم فتعتبر البطيركية من اشخاص القانون العام ، وهذا هو ما استقر عليه قضاء محكمة القضاء الادارية بجلسته ١٩٥٨/٥/٢٠ فى الدعوى رقم ٣٢٩ لسنة ١٠ ق و جلسته ١٩٨٧/٤/١٢ فى الدعوى رقم ٩٢٤ لسنة ٣٦ ق .

ولما كانت بطيركية الاقباط الارثوذكس تقوم على ادارة مرفق هام له طبيعة دينية وبالتالي فلا تندرج ضمن الهيئات العامة التقليدية المنوط بها ادارة المرافق الادارية البحتة . واذا لا تتواءم بالنسبة للبطيركية الاشتراطات الخاصة لقيام الهيئات العامة طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ . واحبها أن يكون انشاء الهيئة العامة بمقتضى قرار

جمهوري - كقاعدة - يتضمن اسم الهيئة ومركزها والغرض من
 إنشائها ... ويبين فيه كيفية تشكيل مجلس الإدارة للهيئة وطريقة اختيار
 أعضائه ، واختصاصات وموارد الهيئة التي منها ما تخصصه الدولة
 لها من اعتبارات . بالإضافة الى أن رئيس الجمهورية يحدد بقرار منه
 ما يعتبر من الهيئات العامة في تطبيق أحكام هذا القانون . وكذلك فإنه
 على فرض وجود المؤسسات العامة التي كانت خاضعة للقانون رقم ١٠٤
 لسنة ١٩٦٣ للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الى أن تم إلغاء المؤسسات
 العامة يتضمن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ - كما سلف البيان -
 أن البطيركية لا تحقق بالنسبة لها أيضا خصائص قيام تلك المؤسسات
 التي عهد اليها بإدارة مرافق اقتصادية وزراعية وصناعية مما كان يدخل
 أصلا في دائرة النشاط الخاص . وبناء على ذلك فإن البطيركية تندرج
 في طائفة الأشخاص العامة المرفقية « الغير مساهمة » .

ولما كان إبتناء الجمعية العمومية لمقتضى التقسوي والتشريع قد
 استقر على أن مناط اختصاصها بالفصل برأي ملزم في المنازعات المشار
 اليها في الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
 ١٩٧٢ ، أن يكون أطراف النزاع من بين الجهات المحددة على سبيل
 الحصر في الفقرة المذكورة ، وهي الوزارات والمصالح العامة والهيئات
 العامة والمؤسسات العامة والهيئات المحلية (كالحافظات والمدن
 والقرى ...) فإذا كان أحد أطراف النزاع من غير هذه الجهات
 انحصر اختصاص الجمعية العمومية على نظره . كما استقر إنباء هذه
 الجمعية على التصبؤ « بالمصالح العامة » الواردة بالمادة ٦٦/د المشار
 اليها هي المصالح العامة الإدارية التابعة للوزارات المختلفة ولا تتمتع
 بشخصية معنوية مستقلة عنها (كمصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك ...)
 ومتى كان الثابت أن بطيركية الأقباط الإثوذكس تعبد من الأشخاص
 المرفقية الغير مساهمة وهو ما قصده القضاء الإداري من اعتبارها من
 أشخاص القانون العام على الوجه السابق ولا تندرج تبعا لذلك ضمن
 الجهات المحددة على سبيل الحصر بنص المادة ٦٦/د المذكور ، ومن

ثم فلا تختص الجمعية العمومية بنظر الاتزعة التي تكون البطيركية طرفا فيها .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل بين مصلحة الجمارك وبطيركية الاتباط الاثوثكس للأسباب السابق ايضاحها .

(ملف رقم ١٣٦٩/٢/٢٢ في ١٧/١/١٩٩٠ .)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات برأى لازم مقصور بحسب صريح النص على الجبهات العلوية التي عدتها الفقرة (د) من المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة على سبيل الحصر - عدم اختصاص الجمعية بنظر المنازعات التي تكون الهيئة العربية للتصنيع طرفا فيها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/١/٥ استبان لها ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص على انه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

(١)

د (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العامة

أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المطية
أو بين هذه الجهات ويعقلها البعض .

ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه
الفتايات ملزمة للجانبين . . .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن اختصاصها بالفصل فى المنازعات
يرأى ملزم مقصور بحسب مريح النص على الجهات العامة التى
محدثها الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ، المقدر
اليه ، على سبيل الحصر .

ولما كانت الهيئة العربية للتصنيع — طبقا لاتفاقية انشائها الصادرة
بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ — تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال
المالى والادارى ولا تخضع لقوانين الدول والاطراف فيها وما نطقت على
هذا الحال رغم انسحاب ثلاث من الدول الاربعة الموقعة على تلك
الاتفاقية وذلك على نحو ما قرره المشرع فى القانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٧٩ ، فمن ثم يخرج من اختصاص الجمعية المنازعات التى تكون هذه
الهيئة طرفا فيها .

ولما كان النزاع المعروض قائما بين الهيئة العامة لنظامية وتجديد
الغاهرة والهيئة العربية للتصنيع ، فانه وبالتالى ينأى عن دائرة الاختصاص
المعقود للجمعية العمومية فى هذا الشأن .
لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
اختصاصها بنظر المنازعة .

(انتهى ٢١٦٤/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٧/١/٥) .

قاعدہ رقم (۶۹)

المبدأ :

لا يجوز بحض تأشيرة من رئيس المجلس على طلب الرأى أفرادا اليه من الجهة الادارية مخاطبة الجمعية بمالها من سبو الشأن وما وسد لها من عظيم الاختصاص إذ تسقوى على القبة بين اجهزة الفتيا داخل الدولة ، وانما يتعين أن يجرى ذلك بكتاب من رئيس المجلس يوجه الى رئيس الجمعية العمومية في هذا الشأن التزاما بصحيح التقاليد القضائية التي لا غنى عن التقيد بها في هذا المضمار .

(فتوى ٢٦/١/٨ جلسة ١٩٩٢/١/٥) .

قاعدہ رقم (۷۰)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنص المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة هو بديل عن الاستعمال الجماعى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات — يجب أن يقدم طلب عرض النزاع الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضى طبقا للقانون وأن يوجه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا — نتيجة ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع في حالة تقديمه من غير ذى صفة .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/٢/٢٣ فاستبان لها أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

● ● ● ● ● ● ● ●

واستظهرت الجمعية العمومية من هذا النص - وعلى ما استقر عليه اتقاؤها - أن اختصاصها بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة ٦٦ هو بديل عن استعمال المستوى كونه لائحة لحماية الحقوق وفرض المنازعات، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع إلى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التنازع طبقاً للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة الوجهة لها قانوناً، ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق.

البيانات :

• (فتوى ١٩٩٢/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣)

عدم اختصاص الجمعية العمومية القسوى الفلوى والتشريع بنظر

نزاع من هيئة الاوقاف بصفتها نائبة عن الوزير ناظر الوقف والصدى
الجهات الامارية — لا يغير من ذلك احالة النزاع الى الجمعية بطم
من هيئة التحكيم للقول بالالتزام بنظيره تطبيقا لنص المادة ١١٠
مرفعت — هذا النص لا يقيد الجمعية العمومية لانها لا تعد محكمة
بالمعنى الذى عناه المشرع فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٦١ استبان لها ان
المشرع وضع فى المادة ٦٦ مقرة (د) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
مجلس الدولة اصنلا عابا من مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ
بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين الهيئات
المحلية او بين هذه الجهات وهى من اشخاص القانون العام بعضها
البعض ، وان انشاء الجمعية العمومية استقر على عدم اختصاصها
بنظر المنازعة التى تطل فيها الاوقاف باعتبارها نائبة عن الوزير ناظر الوقف
على اساس ان نشاط وزير الاوقاف ومن بعده هيئة الاوقاف فى
تيلها على شئون الاموال الموقوفة انما هو نشاط ناظر الوقف وهو
من اشخاص القانون الخاص ، فلا يتحقق للهيئة بهذه المثابة الوقف القانونى
الذى يتطلبه نص المادة ٦٦ المشار اليه فى جميع اطراف النزاع لى
ينعقد اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
ويستلهم قانونا لنظر النزاع .

وبناء على ما تقدم فان النزاع المعروض بين هيئة الاوقاف
بصفتها نائبة عن الوزير ناظر الوقف ومحافظة الدقهلية والهيئة المصرية العامة
للمساحة فى شأن مطالبة بالتعويض عن نزع ملكية بعض الاموال الموقوفة
يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، ولا يغير
من ذلك احالة النزاع الى الجمعية بحكم من هيئة التحكيم للقول بالالتزام

بنظرة تطبيقاً لنص المادة ١١٠ من المصكوكات ذلك ان هذا النص لا يقيده
بالجمعية العمومية لانها لا تعد محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع فى
المادة ١١٠ من المصكوكات .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتقرير الى عدم
اختصاصها بنظر المازمة .

(فتوى ٢١٢٢/٢/٢٢ جلسة ١٠/٢/١٩٩٢) .

تكملة رقم (٧٢)

المادة :

طلب الرأى الذى يحال الى الجمعية العمومية من احد الوزراء بمقتضى
المادة ٦٦ (١) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ لا يؤتى اكله او يحقق اثمرة بتنفيذ صاحب الرأى الذى تلقى اليه
الفتوى الا ان يتعلق الموضوع بشان من الشئون التى تختص بها
الوزير طالب الرأى — طلب الرأى من الجمعية العمومية فى المسائل المتعلقة
بالشركات القابضة والشركات التابعة الخاضعة لاحكام قانون شركات
قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ لا يتأتى
الا عن طريق وزير قطاع الاعمال العام الذى عقد له هذا الاختصاص
دون بقبلة الوزراء — لا يسوغ للجمعية العمومية نزولا عند صريح المادة
الصادية عشر من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ المنشر اليه ان
تخوض فيما طلب فيه الرأى اذا ورد عن غير السجل الذى رسمه القانون
مؤدى ذلك : عدم قبول طلب الرأى الوارد الى الجمعية عن غير طريق
وزير قطاع الاعمال العام .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجستها المنعقدة في ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٢ فاستقبلان لهية ان طلب الراى الذى يحال الى الجمعية العمومية من احد الوزراء بمقتضى المادة ٦٦ (أ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يؤنى اكمله او يحقق ثبرة بتنفيذ صائب الراى الذى تنتهى اليه الفتوى ، الا ان يتعلق الموضوع بشأن من الشؤون التى يختص بهه الوزير طالع الراى . وانه واذا كانت المادة الثامنة من قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ نصت على أن « يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتحديد الوزير المختص فى تطبيق أحكام هذا القانون » واصدر رئيس الجمهورية آمعالا لهذا النص القرار الجمهورى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٩١ الذى قضى فى مادته الاولى بان « يكون السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء الوزير المختص فى تطبيق أحكام قانون قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ » ومن ثم فإن طلب الراى من الجمعية العمومية فى المسائل المتعلقة بالشركات القابضة والشركات التابعة الخاضعة لأحكام هذا القانون لا يأتى الا من طريق وزير قطاع الاعمال العام الذى عقده هذا الاختصاص دون بقية الوزراء وبهذا نصت المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار اليه التى ورد بها : « وللشركات المشار اليها أن تطلب الى مجلس الدولة عن طريق الوزير المختص ابداء الراى مسببا فى المسائل المتعلقة بشئون العاملين فيها أو أعضاء مجالس إدارتها أو بغير ذلك من المسائل التى تتعلق بأى شأن آخر من شئونها » فلا يسوغ للجمعية العمومية ومن ثم غزولا عنده صريح هذه الأحكام أن تخوض فيما طلب فيه الراى اذا ورد من غير السبيل الذى رسمه القانون وأفصح عنه بصريح النص .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عسبح

قبول طلب الرأى المطروح على الجمعية لوروده من غير طريق وزير قطاع
الاعمال .

(ملف رقم ٤٧/١/١٦٠ في ٤/١/١٩٩٢)

ذات المبدأ (ملف ٤٧/١/١٥٧ جلسة ١/١/١٩٩٢)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

عدم قبول طلب الرأى المطروح على الجمعية العمومية في المسائل
المتعلقة بالشركات القابضة والشركات التابعة الخاضعة لاحكام القانون
رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لوروده من غير طريق وزير قطاع الاعمال
العام - لا يغير من ذلك أن طلب الرأى وجه مباشرة الى ادارة الفتوى التى
احالته الى اللجنة الثالثة التى اقرت احالة الموضوع الى الجمعية
العمومية ذلك أن اتصال قسم الفتوى على اوجه العموم بالموضوعات
التي تتصل بشركات قطاع الاعمال العام انما يكون عن السبيل الذى
رسمه القانون واصبح عنه نائما صدر هذا الطبق عن احد الوزراء
فيتمين ان يكون الوزير المختص بقطاع الاعمال العام .

الفتوى :

ان هذا الموضوع مرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ فاستظهرت
اقتاهاه السابق صدوره بجلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٢ .والذى انتهت
فيه الى أن طلب الرأى من الجمعية العمومية في المسائل المتعلقة بالشركات
القابضة والشركات التابعة الخاضعة لاحكام هذا القانون لا يثنى
الا من طريق وزير قطاع الاعمال العام الذى عقد له هذا الاختصاص
دون بقية الوزراء وبهذا نصت المادة الحادية عشرة من القانون رقم

٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار اليه التي ورد بها . « وللشركات المشار اليها ان تطلب الى مجلس الدولة عن طريق الوزير المختص ابداء الراى مسببا في المسائل المتعلقة بشئون العاملين او اعضاء مجالس ادارتها او بغير ذلك من المسائل التي تنطبق باى شأن آخر من شئونها » . فلا يمسوغ للجمعية العمومية من ثم نزولا عن صريح هذه الاحكام ان تخوض فيها طلب فيه الراى اذا وزد من غير السبيل الذى رسمه القانون واصبح عنه بصريح النص . وهذا الذى انتهت اليه الجمعية العمومية لا يغير منه في الحالة المعروضة ان طلب الراى وجه مباشرة الى ادارة الفتوى التي احالته الى اللجنة الثالثة التي ارات احالة الموضوع الى الجمعية العمومية ذلك ان اتصال قسم الفتوى على اوجه العموم بالموضوعات التي تتصل بشركات قطاع الاعمال العام انها يكون من السبيل الذى رسمه القانون واصبح عنه فاذا صدر هذا الطلب من احد الوزراء فيتمتع ان يكون الوزير المختص بقطاع الاعمال العام .

الخلاصة :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب الراى المطروح على الجمعية لوروده من غير طريق وزير قطاع الاممال العام .

(ملف رقم ١٦٢/١/٤٧ في ١٢/٢/١٩٩٢) .

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر طلب الخاتعة للمحضها نزاعا مع شركة خاصة — اسس ذلك : ان نطاق اختصاصها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية وفقا لقاعدة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٢ مداره تلك التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧/١/١٩٩٣ لمستبان لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات — وبعضها البعض ويكون رآى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ان مناط اختصاصها بالمحل فى المنازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية مدارة تلك التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض .

ومن حيث ان النزاع المائل يتمحض فى حقيقته نزاعا بين الهيئة العامة لرفق مياه الإسكندرية وشركة سيمينس الامريكية وهى شركة خاصة ، فمن ثم فان اختصاص الجمعية العمومية بالفصل فيه ينحصر عنها ولا تختص بنظره .

لذلك :

أنتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر طلب المنازعة لتحمضها نزاعا مع شركة خاصة .

(ملف رقم : ٢٢٣٠/٢/٢٢ فى ١٧/١/١٩٩٣) .

المبدأ :

عدم اختصاص الجمعية العمومية لتسمى القنوى والتشريع
بنظر المنازعة لتبخصها نزاعاً مع شخص من اشخاص القانون الخاص .

القنوى :

منطقت اختصاص الجمعية بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين
الجهات الادارية وفقاً للمادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مداره تلك التي تنشأ بين الوزارات
او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة
او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات بعضها البعض للخلاف
بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والشركة المصرية العامة لإنتاج
البحوم والالبان (المؤسسة العامة للبحوم سابقاً) حول مطالبة الهيئة
الشركة لإداء القيمة الادارية لمساحات الاراضي التي تسلمتها من الهيئة وثمن
الاراضي التي قامت الشركة بالتصرف فيها الى جهات أخرى وباستعراض
الجمعية عناصر الموضوع واستظهار أن جوهر الامر وحقيقته انها
ينطوي على نزاع على حق مالي قائم بين الهيئة والشركة وهي إحدى شركات
القطاع العام والتي أضحت شركة من شركات قطاع الاعمال العام
بمقتضى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وإن طلب طرح الموضوع على
الجمعية باستنهاض ولايتها لنظره انها ينشأ اقتضاء الهيئة لها
ثمنه حقاً لها وتنازعهما فيه الشركة ومؤدى ذلك : عدم اختصاص الجمعية
بنظر المنازعة لتبخصها نزاعاً مع شخص من اشخاص القانون الخاص .

(ملف رقم ٢٢/٢٢/٢٢٨٥ جلسة ١٨/٤/١٩٩٣) .

المبدأ :

عند اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالتصديق في منازعات هيئات القطاع العام التي تحولت الى شركات قابضة .

الفتوى :

ما وسد الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من اختصاص فيما يتعلق بالمنازعات التي ينشأ فيها الرأي الملزم بمقتضى موجب مريح النص على الجهات العامة التي عينتها على سبيل الحصر الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . - صدور قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتحول بعض هيئات القطاع العام بمقتضى احكامه الى شركات قابضة تأخذ شكل شركة مساهمة وتصد من اشخاص القانون الخاص - اختصاص الفصل في منازعات هيئات القطاع العام التي تحولت الى شركات قابضة ينحصر من الجمعية العمومية - عدم اختصاص الجمعية بنظر المنازعات التي عرضت عليها من هيئات القطاع العام ولم يكن قد تم حلها ثم تحولت هذه الهيئات بمقتضى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار اليه الى شركات قابضة ب القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ خلا من نص يقضى باستمرار الجمعية العمومية في نظر تلك المنازعات لا يحتاج في هذا الصدد بما أورثته المادة السابقة من مواد اصبح قانون شركات قطاع الاعمال العام المشار اليه من استمرار محاكم مجلس الدولة في نظر الدعاوى والطعون التي تكون تلك الهيئات طرفا فيها متى كانت قد رعت قبل العمل بهذا القانون الى ان يتم الفصل فيها بحكم بات ذلك ان الجمعية بالرغم مما ناطه المشرع بها من سلطة استظهار الرأي الملزم طبقا لنص المادة ١٦/د من قانون مجلس الدولة المنشور اليه الا انها وعلى ما جرى به اعتادها

لا تستوى محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع فى المادة السادسة متلفة
البيطن .

(ملف رقم ٤١٩/٦/٨٦ جلسة ١٨/٤/١٩٩٣ .

ذات المبدأ (ملف رقم ٢٠٣٨/٢/٢٢ جلسة ١٣/٥/١٩٩٣ .

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

عدم جواز انابة اعضاء هيئة قضائيا الدولة عن الجهات
المبينة بالفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة فى طلب عرض
المنازعات التى تنشأ بينها على الجمعية العمومية الذى يتخذ ذلك لصاحب
الصفة فى تمثيل تلك الجهات قانونا .

الفتوى :

المشرع اختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون
غيرها بنظر المنازعات التى تنشأ بين الجهات المنصوص عليها فى الفقرة
(د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ويكون
رأيها فى هذه المنازعات ملزما للجانبين واختصاصها فى هذا الشأن
هو بخلاف من استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونقص المنازعات
بين هذه الجهات ويجب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية من صاحب
الصفة فى تمثيل الجهة طبقا للقانون وأن يوجه الى من يمثل الجهة
الموجه اليها قانونا - والمشرع ولئن ناط بهيئة قضائيا الدولة بمقتضى المادة
٦ من قانون هيئة قضائيا الدولة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٦ النيابة القانونية من الدولة بكافة شخصياتها
الاعتبارية العامة لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات
الاخرى التى تخولها القانون اختصاصا قضائيا والمشرع لم يشيخ فى
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ولاية القضاء فى المنازعات

التي تقوم بين فروع السلطة التنفيذية وهيئاتها وأما عهد اليها بالافتاء فيها بإبداء الرأي مسجبا ولا يؤثر في ذلك ما أضافه المشرع على رأيها من صفة الالتزام للجانبين لأن هذا الرأي الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ولا ينزل نص المادة ٦٦ المشار اليها منزل الأحكام والجمعية العمومية ليست من بين ما يتألف منه القسم القضائي بمجلس الدولة ولا يتبع عند اجرائية أخرى تقوم مقابلها وتتوافر بها سمة إجراءات التقاضي وعلاماته طرح المنازعات عليها الإجراءات التي رسمها قانون المرافعات أو أية قواعد كما لا يجوز الرأي الذي يبدى بشأنها حجية الأمر المقضى ومؤدى ذلك : عدم جواز انابة أعضاء هيئة قضايا الدولة عن الهيئات المشار اليها في الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة في طلب عرض المنازعات التي تنشب بينها على الجمعية العمومية إذ ينمقد ذلك لصاحب الصلة في تمثيل تلك الجهات قانونا

(ملف رقم ٢٢٥٩/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٣/٨/١)

قاعدة رقم (٧٨)

المبحث

عدم قبول طلب عرض النزاع في حالة تقديمه من غير ذي صلة .

الفتوى :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة إجرائية الحقوق ونقض المنازعات ويجب أن يقدم طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية من صاحب الصلة في التقاضي طبقا للقانون وأن يوجهه إلى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا ومؤدى ذلك عدم قبول طلب عرض النزاع في حالة تقديمه من غير ذي صلة :

(ملف رقم ٢٢٤٧/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٣/٨/١)

الفرع الثاني

مأخوذ من اختصاص الجمعية المصومية التصدي له برأى مقرر

أولا - عدم وجود منازعة بين الإطراف

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ

الخلافاً بين طرفين في طور تكوين أرائتهما المشتركة حول انشاء
الالتزام لا يعد التزاماً بما يمكن جسمه طبقاً للمادة ١٦/د من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة :

التعليق :

المادة ١٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ - المنازعة التي ينشأ اختصاص الجمعية المصومية لنفسى الفتوى
والتشريع بنظرها هي المنازعة حول حق قانوني ويفترض ذلك بالضرورة
وجود التزام يسبق منازعة في وجوده أو في الوفاء به ويستوى ان يكون
مصدر هذا الالتزام عقداً أو ارادة مفردة أو عملاً غير مشروع أو اثرأ
يلا سبب أو نصاً في القانون وإذا انقضى مصدر الالتزام الذي يحكم العلاقة
بين طرفين في أمر ما فلا يتصور قيام نزاع بينهما حول هذا الأمر والخلاف
بين طرفين في طور تكوين أرائتهما المشتركة حول انشاء التزام لا يعد نزاعاً
بما يمكن جسمه طبقاً للمادة ١٦/د المشار إليها .

إلم رقم ١٣٩٤/٧/٣٢ جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

مناطق اختصاص الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع طبقاً
للمادة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
سنة ١٩٧٢ هو قيام المنازعة بين الجهات المنصوص عليها منها عدم
اختصاص الجمعية العمومية إذا كان الأمر لا يتعلق بمنازعة وليس موضعها
الاختلاف بين الطرفين .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٩/١٠/١٩٩١ لاستبان لها أن المادة ٦٦
من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على
أن تختص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي في
المسائل والموضوعات الآتية :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو
بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها
البعض .

ويكون رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات
ملزماً للجانبين « .

وفي ضوء ما تقدم ولما كان مناطق اختصاص الجمعية العمومية طبقاً
للمادة (د) من المادة ٦٦ انفة البيان هو قيام المنازعة بين الجهات المنصوص

عليها فيها وكان الموضوع المثل يتعلق بمطالبة مجلس الدفاع الوطنى لمديرية التربية والتعليم بالمنيا بتقنين المستندات الدالة على ملكيتها للفلاا المشتره منها بموجب عقد البيع الابتدائى المحرر بينهما بتاريخ ١٩٧٩/١١/٨ والتي تم تسليها انى المجلس وان مديرية التربية والتعليم ليس لديها اية مستندات تفيد تلك الملكية . واذ كان عقد البيع مازال قائما ولم يتم نسخه وصدر من جهة ادارية لايتصور منها النكول او المحول عن تنفيذه اير لتصرف مرة اخرى فى العقار المبيع او اى اجراء اخر من شأنه ان ينال من حقوق المشترى وانه لا خشية من ذلك جميعا بالنظر الى ان كلا من المتعاقدين من الجهات الحكومية فان الامر وبهذه المثبة لايتخض والحال كذلك منازمة مما تختص الجمعية العمومية بنظرها طالما ان قيام العقد واستمراره ليس موضعها للخلف بين الطرفين .

نتائج :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بالموضوع الجروض لانتفاء وجه المنازعة فى شأنه

(لغوى ١٦٣٢/٢/٣٢ جلسة ١٩٩١/١٠/٩)

ثانيا - منازعات القية الايجارية

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في ابداء الراى في المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانونين رقمى ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

الفتوى :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين الملك والمستاجر - هذا القانون له ذاتيته وأوضاعه الخاصة وما نص عليه من اجراءات معينة وما حددته من جهة بذاتها لنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق احكامه يكون هو الواجب الاتباع والمنازعة بين وزارة الدفاع ومجلس مدينة المدوة بشأن القية الايجارية للوحدة المؤجرة يخرج من اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

(ملف رقم ١١٦٩/٢/٣٢ جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠) .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

منازعات القية الايجارية يخرج الفصل فيها عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بغض النظر عن اطرافها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨ فتبين لها ان موضوع هذا النزاع سبب عرضه عليها بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٥ ملئ - ٢٢/٢/١٦٩٣ والذي انتهت فيه الى عدم اختصاصها بنظر النزاع حول اضافة مقابل الانتفاع بالارض ورسم الصيانة والكسح الى القيمة الاجارية للمعين المؤجرة باعتبار ان هذا المقابل وذلك الرسم ليسا من الرسوم المحلية ولا يعدو النزاع بشأنهما ان يكون نزاعا في القيمة الاجارية للوحدة الموجودة ، يخرج الفصل فيه من اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بغض النظر من اطرافه ، اذ يتبين ان يتم وفقا للاجراءات والمواعيد وامام الجهة التى حددها القانون المنظم للعلاقة بين المؤجر والمستأجر ، ذلك ان لهذا القانون ذاتيته وأوضاعه الخاصة ، ومن ثم فان ما نص عليه من اجراءات معينة وما حدده من جهة بذاتها لنظر المنازعات التى تنشأ عن تطبيق احكامه يكون واجب الاتباع ، وتكون الجهة التى حددها هى المختصة دون غيرها بنظر تلك المنازعات ، وينحصر عن الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع تبعا لذلك الاختصاص بنظرها اعمالا لبدء تقيد العام بالخاص .

ولما كان من المقرر ان رأى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع في المنازعات التى تنشأ بين الجهات الادارية وفقا لنص البند (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، يصدر ملزما للجانبين ، وكان الثابت سبق صدور رأيها في المنازعة المعروضة ، وان الوحدة المحلية لمز العدة لم تقدم وقائع جديدة لم تكن تحت نظر الجمعية العمومية عند فصلها في النزاع ، ومن ثم فان طلبها عرض النزاع مجددا لا يعدو ان يكون طلب اعادة نظر فيه خلافا لاحكام القانون التى يمتنع معها معاودة النظر في الراى الملزم الصادر في النزاع لسابقة الفصل فيه .

(ملف رقم ٣٩/٢/٩٩٣ في ٢٦/١١/١٩٨٨)

المبدأ :

عدم اختصاص الجمعية العمومية بقسمى الفتوى والتشريع
بنظر المنازعات الإجارية. الناشئة عن تطبيق احكام القانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٧ ولو كان النزاع بين جهتين من الجهات التى حددتها المادة ٦٦/د
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩٠/٣/٢١ فاستظهرت ماذهبت اليه
المحكمة العليا (الدستورية) بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من يونية ١٩٧٤ فى
الدوى رقم ١٠ لسنة ٤ ق من ان العلاقة بين المرافق العامة الاقتصادية
وبين المنتفعين بها علاقة مقدية تخضع لاحكام القانون الخاص اذ عضلا من
ان تلك الاحكام تتلق مع طبقة المرافق المذكورة ومع الاسم التجارى الذى
تسير عليها فانه يتعين لامتبار العقد اداريا ان تكون الادارة بوضعها سلطنة
عامة طرفا فيه وان يتسم بالطابع المميز للعقود الادارية من حيث اتصاله
بمرغف عام واخذة باسلوب القانون العام فيها تضمنه من شروط غير مالوية
فى القانون الخاص وهذه المقومات والخصائص لاتتوافر فى العقود التى
تحكم العلاقة بين المرافق الاقتصادية وبين المنتفعين بها وترتبا على ماينتم
ولما كان الثابت من الاضطلاع على العقد البرم بين هيئة البريد ووزارة
السياحة ان الهيئة المذكورة استأجرت بموجب هذا العقد محلا بالمستوفى
السياحى بالانصر يشتمل على مكتب للبريد وسكن للوكيل وان هذا العقد
لايتضمن أية شروط استثنائية ومن ثم فانه يعتبر من عقود القانون الخاص
ويخضع لاحكام قانون ايجار الامكن .

ومن حيث ان المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس

الدولة تنص على ان « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مناسباً فى المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رآى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى المنازعات ملزماً للجانبين . . » وتنص المادة (٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على ان « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ من أى تطبيق أحكام هذا القانون . . » .

ومناد ماتقدم أنه ولئن كان الاصل ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تختص بإبداء الراى الملزم فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلى وغيرها من الجهات العامة الاخرى المشار اليها فى المادة ٦٦/د سألته الذكر الا انه اذا عقد المشرع الاختصاص بنظر نوع معين من المنازعات لجهة أخرى بنص خاص يضمن الاعتماد بهذا النص الخاص وحده .

ولما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه قد ناط بنظر المنازعات الاجارية الناشئة من تطبيق أحكامه بالمحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها المعار محل المنازعة كما هو الحال فى المنازعة المعروضة وكان الدائم ان هذا القانون هو قانون خاص له ذاتيته وأوضاعه الخاصة ومن ثم تكون الجهة التى حددها هى المختصة بنظر هذه المنازعات اياً كانت أطرافه ولا يكون للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ثمة اختصاص فى هذا الشأن ولو كان النزاع بين جهتين من الجهات التى حدد لها المادة ٦٦/د من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالنزاع القائم بين الوزارة المذكورة وبذلك ينصر الاجتماعى فقد استظهرت الجمعية العمومية رأياها السابق الصادر

بجلسة ١٩٨٩/١١/١ وتبين لها ان هذا النزاع سبق وان عرض عليها من تبديل بنك ناصر الاجتماعي حيث انتهت بجلستها المتعددة بالتاريخ المشار اليه الى عدم اختصاصها بنظر هذا النزاع باعتباره منازعة ايجارية تختص بالفصل فيها المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المقار المؤجر ومن ثم فانه لا يجوز اعادة النظر في هذا النزاع السابق الفصل فيه .

لذلك :

- انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مايلي :
- اولا : عدم اختصاصها بنظر النزاع القائم من وزارة السياحة والهيئة القومية للبريد .
- ثانيا : عدم جواز اعادة النظر في النزاع القائم من الوزارة المذكورة وبذلك تلحق الاجتماعي لسابقة الفصل فيه .

ملف رقم ١٣٩/٢/٧ في ١٩٩٠/٣/٢٢

قائمة رقم (٨٤)

المبحث :

عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر المنازعة بين جامعة الأزهر ومحافظة أسوان حول تحديد اجرة الوحدات السكنية التي استأجرتها الجامعة من المحافظة دون خلال حق جامعة الأزهر في استنهاض ولاية لجنة تحديد الاجرة المختصة لتحديد اجرة هذه الوحدات وفق الاجراءات التي عينها القانون واساس ذلك : ان استنهاض ولاية لجنة تحديد الاجرة المختصة بتمثيل اجرة المكان وفقا للاسس المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر حق انتاحة المشرع للمستأجر دون تفرقة بين ما اذا كان من الشخصيات القانون الخاص او

القانون العام وذلك وفقا للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون الا ان
الذي يستوجب هذه القول بالاحتمال هذا الاختصاص عن الجمعية العمومية
الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسعى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١/٢٢/١٩٩٢ لاستبيان لها ان المادة (٥٥)
من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، تنص على انه
اذا رأى المستأجر ان الاجرة التي حددها المالك تزيد على الحدود المنصوص
عليها في هذا القانون جاز له خلال تسعين يوما من تاريخ التقاعد أو من
تاريخ الاخطار أو من تاريخ شغله للمكان ان يطلب من لجنة تحديد الاجرة
المختصة القيام بتحديد اجرة المكان وفقا للاسس المنصوص عليها في
هذا القانون . ويكون الطعن على قرارات هذه اللجان أمام المحكمة
الابتدائية التي يقع في دائرتها المكان المؤجر وذلك خلال ستين يوما من
تاريخ اخطار ذوي الشأن بقرارها .

واستظهرت الجمعية في ذلك ان استنهاض ولاية لجنة تحديد الاجرة
المختصة لتعيين اجرة المكان وفقا للاسس المنصوص عليها في القانون
رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، المشار اليه ، حق اتاحه المشرع للمستأجر ،
دون تفرقة بين ما اذا كان من اشخاص القانون الخاص أم القانون العام ،
كما اجاز له حق الطعن في قراراتها الصادرة في هذا الشأن ، واستثنى
طريقا خاصا للفصل في هذه الطعون ، اذ ناط ذلك بالمحكمة الابتدائية
الواقعة في دائرتها المكان المؤجر — دون غيرها — وأيما كان أطراف النزاع ،
ومن ثم فان ما نص عليه المشرع من اجراءات معينة وتحديد جهة بذاتها
لنظر هذا النوع من المنازعات هو الواجب الاتباع ، الاسر الذي
يستوجب القول بالاحتمال هذا الاختصاص عن الجمعية العمومية ولو
كان طرفا النزاع من اشخاص القانون العام الذين تختص بموجب المادة
١٦٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ بولاية الفصل بقرار ملزم فيما ينشأ بينهم من منازعات ، ذلك انه

من الأصول المترة وعلى ما جرى عليه انتهاء الجمعية ان الخاص
(وهو في الحالة المطة القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١) بقيد النص
العام وهو قانون مجلس الدولة ألف البيان .

وخلصت الجمعية العمومية الى انه ولئن كان لجامعة الأزهر في
الحالة المعروضة الحق في استنهض ولاية لجنة تحديد الاجرة لتحديد
أجرة الوحدات السكنية التي استأجرتها من محافظة أسوان بالعمارة
رقم ١٨ بحى المقاد بطريق السادات وفق الاجراءات التى عينها
القانون الا انه ينأى عن ولاية الجمعية الفصل فيما ينجم من ذلك من
منازعات .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة
الى عدم اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعة ، دون اخلال
بحق جامعة الأزهر في استنهض ولاية لجنة تحديد الاجرة المختصة
لتحديد أجرة الوحدات السكنية التي استأجرتها من محافظة أسوان
بالعمارة رقم ١٨ بحى المقاد بطريق السادات بمدينة أسوان
وفق الاجراءات التى عينها القانون .

(ملف رقم ٢٢٠٦/٢/٣٢ فى ١١/٢٢/١٩٩٢) .

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

مقتضى نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والى تسرى أمام محاكم مجلس الدولة ان المشرع ناط بقاضى التنفيذ دون سواء امر الفصل فى المنازعات الادارية لدى تحريك ولايته واستنهاض اختصاصه فى شأنها مما لا يفسخ معه مجال باى حال لسلب هذا الاختصاص منه او مشاركته فيه على اى وجه وعدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظر موضوع كيفية تنفيذ الاحكام الصادرة بالانعام او بوقف تنفيذ القرارات الادارية من محاكم مجلس الدولة وخاصة ما صدر منها فى شأن نقابة المحامين والامر فى ذلك وفيما يختص بمنازعات التنفيذ به وجه عام معقودا لقاضى التنفيذ دون غيره اخذا بعين الاعتبار ان تبيان الوسيلة التى يجرى بها تنفيذ الاحكام الصادرة من مجلس الدولة لا يجب الاختصاص الاصيل لقاضى التنفيذ ولا يقيده بالنزول على مقتضى الراى القانونى الذى تكشف به الجمعية العمومية عن وجه الحق وصائب حكم القانون وهو فى قضائه لا سلطان عليه لغير ما يلبسه وجها صحيحا لانزال حكم القانون وما يصدر من الجمعية العمومية من صائب الفتا فى هذا الشأن انما يتجرد من كل اثر امام قاضى التنفيذ وهو مما تتفرزه الجمعية بصحيح فتواها عنه .

الفصل الثاني :

إن هذا الموضوع مرص على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٩١ استبان لها أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - والتي تسرى أمام محاكم مجلس الدولة - تنص على أن « يختص قاضي التنفيذ دون غيره بالفضل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها ، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ .

ويفصل قاضي التنفيذ في منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضيا للامور المستعجلة » . واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع ناط بقاضي التنفيذ دون سواه أمر الفصل في المنازعات الادارية لدى تحريك ولايته واستنهاض اختصاصه في شأنها ، مما لا يفسخ معه مجال باى حال لسلب هذا الاختصاص منه أو مشاركته فيه على أى وجه ، ولما كان الموضوع المطروح على الجمعية في مجموعة انها ينصب على كيفية تنفيذ الاحكام الصادرة بالالفاء أو بوقف تنفيذ القرارات الادارية من محاكم مجلس الدولة وخاصة ما صدر منها في شأن المحامين ، واذا كان الامر في ذلك وفيها يختص بمنازعات التنفيذ بوجه عام معقودا لقاضي التنفيذ دون غيره فانه يئى ومن ثم من اختصاص الجمعية العمومية اخذا بعين الاعتبار ان أى انشاء لها في تبيان الوسيلة التى يجرى بها تنفيذ الاحكام الصادرة من مجلس الدولة لا يجب الاختصاص الاصيل لقاضي التنفيذ ولا يتقده بالنزول على مقتضى الرأى القانونى الذى تكشف به الجمعية العمومية عن وجه الحق وصائب حكم القانون ، وهو في قضائه لا سلطان عليه لغير ما يلهمه وجها صحيحا لاتزال حكم القانون ، فغفلا من أن ما يصدر عن الجمعية العمومية من صائب

الفتية في هذا الشأن انما يتجرد من كل اثر املم قاضي التنفيذ وهو
بما تنزه الجمعية بصحيح فتواها عنه .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لفسبى الفتوى والشرع الي عدم
اختصاصها بنظر الموضوع .

(فتوى ٤٧/١/٨٨ جلسة ١٧/٥/١٩٩٢ هـ)

والجانب من علامات الحيالة

قائمة رقم (٨٦)

المقدمة :

يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
منازعات الحيالة ولو كانت بين جهتين من الجهات الواردة بالمادة ١٦/د
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

الفتوى :

المادة ١٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ - الاصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بإبداء الراى الملزم فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات وبين
الهيئات العامة واذا عهد الشريع الاختصاص بنوع من المنازعات لجمعية
أخرى بنص صريح يبين الإمتداد بالنص الخاص وجده والقانون رقم ٢١
لسنة ١٩٨٢ عهد الاختصاص فى منازعات الحيالة للنقابة العامة ونتيجة
ذلك : لا اختصاص للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذا
الشان ولو كان النزاع بين جهتين من الجهات الواردة فى المادة ١٦/د
المشتركة اليها .

(ملف رقم ٢٢/٢/١٢٠٢٢ جلبة ١٥/١٠/١٩٨٦)

قائمة رقم (٨٧)

المقدمة :

وغيره الخرج بتطبيق قانونيا خلاصا للأحكام التى تنبئها النقابة
العملية لحيالة واضح انه الظاهر عندما يرتبط الامر بجريمة من الجرائم

التي تشكل انتهاكاً لحرمة ملك الغير - أخضع المشرع الإجراءات التي تتخذها النيابة العامة في هذا الشأن لرقابة القاضي الجزئي المختص ثم للمحكمة التي تنصّب في الدعوى الجنائية وذلك بمراعاة المواعيد المقررة بالمادة (٣٧٣) سالف الذكر - مودى ذلك : عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمثل هذه المنازعات حتى لو كانت جهة الإدارة غير راضية عن قرار النيابة العامة في هذا الشأن - يضمن على جهة الإدارة أن تتظلم من القرار الصادر في منازعة الخيانة بالطريق الذي رسمه قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجنائية خاصة وأن الطرف الثاني في المنازعة ليس جهة إدارية وإنما هو أحد الأفراد مما لا وجه معه لأعمال نص المادة (١٦) من قانون مجلس الدولة المنشر اليه .

المحكمة :

ومن حيث أن الدعوى بمسند اختصاص المحكمة ولائها بنظر الدعوى تعود من النوع المتعلقة بالنظام العام ، يجوز للمحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها كما يمكن إثارة لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا . والثابت من صحيفة الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه أنها انصبّت على أمر الحفظ الذي أصدرته النيابة العامة في المحضر رقم ٤٠٦٦ لسنة ١٩٨٤ إداري قسم شرطة الدقي بشأن الشكوى التي قدمتها الجهة الإدارية الطامنة بمضرة من التعدي الحاصل على حديقة بلدي بأمورية ضرائب الجيزة بأن بتاريخ ١٩ من يولييه سنة ١٩٨٤ . حيث تضع الأمورية يدها على تلك الحديقة تبعاً لاستجارها المبني المذكور بعقد أيجار يرجع تاريخه إلى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ . وقد تبين للجهة الإدارية الطامنة أن مالكة العقار المذكور قد حصلت على قرار بتجزئته ، وباعت الحقيقة إلى السيد / ... الذي يقوم بأعمال الصر في الحديقة بالمخالفة لمقتضى الإيجار المنشأ إليه . ومن ثم فإن التكييف القانوني لا ينسب

الحفظ الصادر من النيابة العامة في هذا المجزئ هو مناط التجهيل في مدى اختصاص القضاء الإداري - ولأثنا - بنظر الطعن عليه بالإلغاء ؛

ومن حيث أن قانون العقوبات نص في الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث منه على الجرائم التي تشكل انتهاكا لحرمة ملك الغير (المواد من ٣٦٩ الى ٣٧٣) ويمتضى للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية أضيفت مادة جديدة برقم ٣٧٣ مكررا الى قانون العقوبات نصها الآتي : « يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر باعتقال الجاني تحفظا لحماية الحيطة على أن يعرض الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص لاستصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بإلغائه . ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستهن يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة عند نظر الدعوى الجنائية أن تلتزم في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بضبط الأحوال ويعتد سماع أقوال ذوي الشأن بتأييد القرار أو بإلغائه ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق ، ويعتبر الأمر أو القرار الصادر كان لم يكن عند مخالفة المواعيد المتعارفين بها وكذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بأن لا وجه لادعاء الدعوى . ويبين من هذا النص أن المشرع قد وضع تنظيميا قانونيا خاصا للإجراءات التي تتبعها النيابة العامة لحماية وأمن اليد الظاهر عنهما يرتبط الأمر بجريمة من الجرائم التي تشكل انتهاكا لحرمة ملك الغير وجعل ما مضاء أن يصدر من إجراء تحفظي تتخذه النيابة العامة في شأن الحيطة خاصا لبرقية القاضي الجزئي المختص ثم للمحكمة التي تتصل في الدعوى الجنائية وذلك مع مراعاة المواعيد التي قررها النص سالف الذكر . وهذا التنظيم القانوني الجلس هو الواجب التطبيق لنفس النزاع في مثل الحالة المعروضة دون اللجوء إلى الجمعية العمومية

لغسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة وفقاً لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، حتى ولو كانت الجهة الإدارية التي رفعت الأمر للنياية العامة غير راضية بما صدر من النياية العامة من قرار في هذا الشأن ، ويتمين على الجهة الإدارية المذكورة أن تتظلم من القرار الصادر في منازعة الحيابة على الوجه الذى رسمه قانون العقوبات او قانون الاجراءات الجنائية ، وخاصة وأن الطرف المتعدى — في واقعة الحال — على حيابة مصلحة الضرائب لعين النزاع — وهو الذى ينصرف اليه اثر الاجراء أو القرار الذى يتخذ في هذا الشأن — ليس جهة إدارية وإنما هو أحد الأفراد مما لا ينصرف اليه ما يستدر عن الجمعية العمومية لغسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة من رأى قانونى ملزم .

ومن حيث أن المادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « إذا رأت النياية العامة أن لا محل للسفر في الدعوى تأمر بحفظ الأوراق » ويبين من هذا النص أن أوامر الحفظ التى تصدرها النياية العامة فيما يتصل بتطبيق القوانين الجنائية على واقعة المنازعة في الحيابة لا تعد اجراء تحفظياً يقتضي طرف في مواجهة طرف آخر ، ولا تمدو في هذا النطاق أن تكون اجراء مما تتخذه النياية العامة بقتضى وظولتها القضائية ويوصلها سلطة تحقيق بصدد التصرف في الاتهام الذى تجرى تحقيقه حين ترى عدم السر في الدعوى الجنائية. وبهذه المثابة تغدو أوامر الحفظ محض اجراءات قضائية وليست من قبيل القرارات الادارية ، كما لا يترتب على صدورها أى اثر ملزم في منازعة الحيابة المدنية ولا يميها تثيره هذه المنازعة من حماية صاحب وضع اليد الظاهر ، ولذا فإن تلك الأوامر تكون بنائى عن الاختصاص الولائى لمحكم مجلس الدولة ، فرتقية المشروعية التى تمارسها على القرارات الادارية لا تمتد الى الأوامر التى تصدرها النياية العامة بحكم وظولتها القضائية ، وأذ صدر أمر الحفظ المطعون فيه من النياية العامة في ظل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه والذي استحدثت المادة

٣٧٣ مكررا في قانون العقوبات التي تناولت دور النيابة العامة في منازعات
 الحيابة وسلطاتها بشأنها سواء باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيابة
 عندما يتوافر لديها دلائل كافية على جدية الاتهام بارتكاب احدى
 جرائم الحيابة او باسذار امر بحفظ الاوراق او بان لا وجه لاتامة الدعوى
 الجنائية ، فمن ثم تكون الدعوى مشار الطعن وموضوعها امر الحفظ
 الصادر من النيابة العامة في الحضر رقم ٤٠٦٦ لسنة ١٩٨٤ ادارى
 قسم شرطة الدقى قد استهدفت اجراء قضائيا مما يخرج الطعن عليه
 بالالفناء من الاختصاص الولاى للقضاء الادارى ، وتتضى المحكمة بعلم
 اختصاصها ولو لم يدعى امامها بذلك ، وحيث ان الحكم المطعون فيه قد
 يقضى بعقوبته الاختصاص بنظر الدعوى فانه يكون قد اصيب وبوجه
 الحق فيها انتهى اليه ، ويكون الطعن متعين الرفض ، وتلزم الجهة الاذارية
 الطاعة بالمبروريات .
 (طعن ١١٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٣) .

خلاصة — المنازعات الضريبية

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية بتعيين القسوس والتشريع بالنسبة في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض إلا أن التشريع في قانون ضريبة القيمة المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تثار حول تقدير قيمة التعامل في الأحوال التي يتوقف تحديد الضريبة على هذه القيمة فاستأن تطبيقاً لفصل الطعن فيها أمام لجنة الطعن والتي يجري الطعن في قراراتها بدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة وفق الاجراءات والمواجد التي عينها النص — الفاصل يشهد العلم — اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية — قضاء هيئة التحكيم في المنازعة بعدم اختصاصها بنظره وحالته الى الجمعية العمومية ليس من شأنه ان يثبت للجمعية اختصاصاً غير معتود لها بحكم الأصل .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى بجلستها المنعقدة في ١٥/٣/١٩٩٢ مسبباً لها ان المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن

« تختص الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسببا
فى المسائل والموضوعات الآتية :

(١)

(د) العلاقات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة
أو بين الجهات العامة أو بين المؤسسات العلمية أو بين الهيئات العلمية
أو بين هيئة الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع فى هذه
المسائل ملزما للجانين « وأن المادة (٦) من قانون ضريبة القيمة المضافة
بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه « على أصحاب الشأن
أن يضمنوا المخررة قيمة التعامل فى الأحوال التى يفرض تحصيل الضريبة
عليها على هذه القيمة ، فإذا لم يتضمن المخررة قيمة التعامل ، أو رأت
مصلحة الضرائب أن القيمة المذكورة منه أو فى الأخطار التى تودى بنوجبه
الضريبة لتصل بمقدار يؤيد على هذه القيمة الحقيقية للتمتع أن تقرر
هذه القيمة وفقا لما يتكشف لها من أدلة وبرائن . وعلى مصلحة
أخطار المول بالتقدير بكتاب موصى عليه مضمون يعلم الوصول فإذا
لم يتقدم المول من التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه للأخطار يكون
الربط نهائيا وتصبح الضريبة واجبة للأداء وفقا لتقدير مصلحة .
وللمول فى حالة عدم موافقته على هذا التقدير أن يظل من
يكتتب موصى عليه مضمون يعلم الوصول إلى المأمورية المختصة لأخذ
ألى لجنة الطعن المنصوص عليها فى المادة (٥٠) من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه للأخطار بالتقدير ... والبول
أن يضمن فى قرار اللجنة بدموى أمام المحكمة الابتدائية التى يقم فى
دائرتها وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه للقرار ... ويكون بمصادرة
استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى المنازعات المشار إليها
فى هذه المادة أربعين يوما من تاريخ إعلان الحكم » .

واستظهرت الجمعية العمومية في ذلك أنه وإن كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فيما المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض ، إلا أن المشرع في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ ، المشار إليه ، خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ حول تقدير قيمة التعامل في الأحوال التي يتوقف تحديد الضريبة فيها على هذه القيمة فاستثنى طريقا خاصا للطعن فيها أمام لجنة الطعن والتي يجري الطعن في قراراتها بدموى أمام المحكمة الابتدائية المختصة وفق الإجراءات والمواجيد التي بينها النص .

ولما كان الخاص يقيّد العام ، فإن اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية ، وينعقد للجهة التي ناطه المشرع بها دون أن ينال من ذلك القول بأن نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم الجمعية بنظر النزاع ذلك أن الجمعية العمومية بالرغم مما ناطه المشرع بها من سلطة استظهار الرأي الملزم طبقا لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ، المشار إليه إلا أنها لا تستوى محكمة بالمعنى الذي مناه المشرع في المادة ١١٠ سالفه البيان ، والأحوال لا تأتي إلا بين محكمتين حال أن الجمعية العمومية بحكم الأصل جهة نقوى من القانون اختصاصها وإبان وسائل اتصالها بالمنازعات التي تعرض عليها ، ومن ثم فإن قضاء هيئة التحكيم في المنازعة المألة بعدم اختصاصها بنظرها وإحالته إلى الجمعية العمومية ليس من شأنه أن يثبت للجمعية اختصاصا غير معهود لها بحكم الأصل .

لذلك :

... انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم اختصاصها بنظر النزاع .

(منوى ١٩٤٢/٢/٣٢ جلسة ١٩٤٢/٣/١٥)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

بالظنون الضريبية .

الفتوى :

الاصيل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض والمشرع في قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ خرج على هذا الاصيل مبنياً يتعلق بالطعون الضريبية وناط ذلك بلجنة الطعن المنصوص عليها في الفصل الاول من الباب السابع من القانون واجاز لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن على قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان بالقرار كما اجاز الطعن على الحكم الذى تصدره المحكمة الابتدائية بطريق الاستئناف ايا كانت قيمة النزاع والخاص بيقيد العام واختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية ويتعد للجهات التى عينها قانون الضرائب على الدخل المشار اليه دون غيرها .

(ملك رقم ١٨٦٢/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٣/١/٣١)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

بالفصل في المنازعات التى تنور حول تقدير قيمة التعامل في الاحوال التى

يتوقف فيها تحديد قيمة ضريبة النصفة على هذه القيمة .

الفتوى :

الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتقرير بالفصل في المنازعات التي تنشا بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض والمشرع في قانون ضريبة القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تثور حول تقدير قيمة التعامل في الأحوال التي يتوقف فيها تحديد الضريبة على هذه القيمة باستن طريقا خاصنا للظعن فيها أمام لجنة الطعن والتي يجرى الطعن على قراراتها بدعوى انهم الامكن الابتدائية المختصة وفق الاجراءات والمواثيق التي فيها نص المادة ٦ منه والخاص بقييد العام - اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينسب من الجمعية العمومية وينعقد الى الجهة التي ناط بها المخرج هنا الاختصاص .

(ملف رقم ٢٢/٣/٢١٩٦ جلسة ٢/٥/١٩٩٣ .)

بمقتضى مرسوم ملكي

الاصحية رقم (٩١)

المادة :

يخرج من اختصاص الجمعية العمومية لقبسى الفتوى والتشريع
النزاع القائم بين الوقف واحدى الجهات الواردة بالمادة ٣٦ د من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

الفتوى :

المادة ٦٦ د من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس
الدولة - القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الوقف - المادة ٦٦ د
المشار اليها اختصاصاً الجمعية العمومية لقبسى الفتوى والتشريع
هون غيرها بالنص في المنازعات التى تنشأ بين الجهات التى حدها
المخرج ونشاط وزير الاوقاف ومن بعده هيئة الاوقاف فى قيامها على
شئون الاموال الموقوفة انما هو نشاط ناظر الوقف وى نزاع يتم
بتلك الاموال يباشره ناظر الوقف وهو من اشخاص القانون الخاص ولو كان
الذى يباشر نشاطه من اشخاص القانون العام متى كان النزاع قائماً
بين الوقف واحدى الجهات الواردة بالمادة ٣٦ د فانه يخرج من
اختصاص الجمعية العمومية لقبسى الفتوى والتشريع .

(ملف رقم ٢٢/٢٠١٥ جلسة ١١/٦/١٩٨٥)

سابعاً - المنازعات تقدير الرسوم القضائية

مادة ٩٢ (٩٢)

المبدأ :

عدم اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بالفصل
في المنازعات التي تنور حول تقدير الرسوم القضائية .

الفتوى :

اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بالفصل في
العلمة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات
المنازعات التي تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العامة أو بين الهيئات
بعضها البعض طبقاً للفترة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمرع في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن
الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية خرج على هذا الأصل
مبياً يتعلق بالمنازعات التي تنور حول تقدير الرسوم القضائية فاستقن طريقة
خاصة للطعن فيها إذ ناط ذلك بالحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو
الى القاضي حسب الاحوال اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينجر من
الجمعية العمومية - الخاص بعيد العام وذلك أيا كان أطراف النزاع
ولا يجوز الحجاج بأن نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم الجمعية
بنظر النزاع والجمعية العمومية بالرغم مما ناطه المشرع بها من سلطة
استظهار الرأي الملزم طبقاً لنص المادة ٦٦ الا انها لا تستوى محكمة بالمعنى
الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ والاحالة لا تثنى الا بين محكمتين حال ان

الجمعية العمومية بحكم الأصل جهة مفتوى عين القانون اختصاصها وأبأن
وسائل اتصالها بالنازع التي تعرض عليها وقضاء المحكمة الابتدائية
بعدم اختصاصها وأحالة النزاع إلى الجمعية العمومية ليس من شأنه أن
يثبت للجمعية اختصاصاً غير معتود لها بحكم الأصل .
(ملف رقم ١٩٨٤/٢/٢٢ جلسة ١٩٩١/١٢/١)

الفروع الثلاث

ما يدخل في اختصاص الجمعية العمومية التصديق له برأى مقرر

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ

الجهة الخوط بها نظر مشروع المقدم هي التي تتولى مراجعته وليس لها إحالة المشروع برمته إلى الجمعية العمومية والا كان في ذلك نزولا من هذه الجهة عن مباشرة اختصاصها ، واستنادا لاختصاص جديد للجمعية العمومية لم يقرره المشرع لها ويكون كل ما تملكه هذه الجهة هو الرجوع إلى الجمعية بصدد المشاكل القانونية التي تبين وجودها بصدد المراجعة ، والتي تبلغ أهمية خاصة تقتضى الرجوع إلى الجمعية العمومية لتبني الرأي فيها التزاما باختصاصها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠ فتبين لها ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينص في المادة ٦٦ منه على أنه « لرئيس ادارة الفتوى ان يحيل الى اللجنة المختصة (لجنة الفتوى) ما يرى إحالته اليها لأهميته من المسائل التي ترد اليه لإبداء الرأي فيها ، وعليه ان يحيل الى اللجنة المسائل الآتية : ب - مقود التوريد والإشغال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها اذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه » وفي المادة ٦٦ منه على

أن : تختص الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي في المسائل والموضوعات الآتية :

(أ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال إليها من رئيس الجمهورية أو من

(ب) المسائل التي ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى رأيا يخالفه فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية .

(ج) المسائل التي ترى إحدى لجان قسم الفتوى إحالتها إليها لأهميتها .

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض » .

والمستفاد من ذلك أن قانون مجلس الدولة عهد إلى لجان الفتوى المختصة بمراجعة عقود التوريد والإشغال العامة وجميع العقود التي ترقب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الاختصاصات الاختيارية العلية أو عليها إذا كانت قيمة العقد أكثر من خمسين ألف جنيه وبالتالي يكون هذا الاختصاص مقصورا على هذه اللجان ، ويستنتج على غيرها من الهيئات مباشرة . وأنه ولئن كان المشرع قد أنطى بالجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع أمر نظر المسائل التي ترى إحدى لجان الفتوى إحالتها إلى الجمعية لأهميتها ويشمل ذلك العقود بحكم اندراجها ضمن هذه المسائل ولعمومية النص إلا أن اختصاص الجمعية في هذا الشأن ينحصر في المسائل التي تكون قد أثارته خلافا قانونيا يقتضي أخذ رأي الجمعية بشأنها دون أن يمتد ليشمل الاختصاص بمراجعة مشروع العقد في مجوعه . ويؤيد ذلك أن المشرع حين حدد اختصاصات الجمعية العمومية لم يدرج بينها الإختصاص بمراجعة مشروعات العقود لأن هذا الإختصاص منقول لجهة أخرى وهي لجنة الفتوى أو إدارة الفتوى بحسب قيمة العقد وفقا لما نص

عليه المشرع صراحة ، ومن ثم فإن الجهة المنوط بها نظر مشروع العقد هي التي تتولى مراجعته ولا يتأتى بها إحالة المشروع برمته الى الجمعية العمومية والا كان في ذلك نزولا من هذه الجهة عن مباشرة اختصاصها ، واسنادا لأختصاص جديد للجمعية العمومية لم يقرره المشرع لها ويكون كل ماملكه هذه الجهة هو الرجوع الى الجمعية بمتدد المشاكل القانونية التي تبين وجودها بمدد المراجعة ، والتي تبلغ أهمية خاصة تقتضى الرجوع الى الجمعية العمومية لتبدى الراى فيها التزاما باختصاصها .

ولما كان ماتقدم ، وكان الثابت من الاوراق أن اللجنة الثانية لقسم الفتوى قد أحالت مشروع العقد المروض برمته الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لتتولى مراجعته للأهمية . وكان الاختصاص بمراجعة هذا المشروع وباعتباره يرتب التزامات مالية على مؤسسة مصر للطيران تزيد على خمسين ألف جنيه — معقودا للجنة دون غيرها — ولذلك فإنه يتعين اعلمته اليها لتقوم بمراجعته .

لذلك :

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إحالة مشروع العقد المزمع إبرامه بين مؤسسة مصر للطيران ومجموعة من الممولين الاجنبية لتحويل نسبة مئوية من قيمة صفقة طائرات تجارية في حدود الخمسمائة مليون دولار أمريكى الى اللجنة الثانية لقسم الفتوى للقيام بمراجعته على ضوء ماتقدم .

(ملف رقم ٥٤ / ١ / ٢٧٢ في ٢٧ / ٢ / ١٩٩٠)

المادة رقم (٩٤)

المادة :

اختصاص ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحاكمات بما وكل اليها من اختصاص بإبداء الراى في المسائل التي يطلب الراى فيها من

الجهاز المركزي للحسابات على نحو ما تنقضي به المادة ٥٨ من قانون
مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٠/١/١٩٩١ عناصر الموضوع
واستظهرت من الاوراق ان الامر ينصب على طلب اثناء ان الجهاز
المركزي للحسابات في اطار ما وسد له من الاختصاص القانوني في الرقابة
على النحر الوارد في قانون الجهاز المركزي للحسابات الصادر بالقانون
رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ، ومن ثم فان ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية
والحلفاظ بما وكل اليها من اختصاص بإبداء الرأي في المسائل التي يطلب
الرأي فيها من الجهاز المركزي للحسابات على نحو ما تنقضي به المادة ٥٨
من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، هي الجهة
ذات الاختصاص بإبداء الرأي في الموضوع المعروض .

في ٨٢/٣/٨١٧ جلسة ١٠/١/١٩٩١ .

المادة رقم (٩٥)

المبدأ :

طرح نزاع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بين
جهتين حكوميتين حول اداء مبلغ ثلاثة جنيها وخمسة وثمانون قرشا كتكليف
إصلاح التلفيات التي لحقت بسيارة إحدى إهاتين الجهتين — حفظ الموضوع
بناء على طلب الجهة التي طرحت المنازعة أصلا منها وذلك تقديرًا لصنولة
المبلغ واستقلاله من حساب الدين الحكومي .

الفتوى :

وتخلص عناصر المنازعة — حصيًا بين من الاوراق — في انه من اياه
إعارة مجموعة من سيارات رئاسة الجمهورية للحرس الجمهوري التابع

لوزارة الدفاع - لحقت بالسيارة رقم ٨٨٥ رئاسة تليفات قدرت تكاليف اصلاحها بثلاثة جنيهات وخمسة وثلاثين قرشا ، وطلبت الرئاسة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للزام وزارة الدفاع بإدائه ذلك المبلغ ، وبكتابها رقم ١٠٣١ المؤرخ في ٢٤/٩/١٩٩١. فأعلنت رئاسة الجمهورية بأنه تقرر ازالة المبلغ موضوع المطالبة من حساب المدينون الحكومية لضلاله ، وتم حفظ ملف الموضوع .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١١/٣/١٩٩١ استجبان لها أن رئاسة الجمهورية أيا طرحت المذكرة أصلا منها وقد طلبت حفظ الموضوع لتدبرا منها لضالة المبلغ بموضوع المطالبة مع اسقاطه من حساب الدينون الحكومية .

النتيجة :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حفظ الموضوع بناء على طلب رئاسة الجمهورية التي طرحت المذكرة أصلا منها ، وذلك لتدبرا لضالة المبلغ واسقاطه من حساب الدينون الحكومية .

(انتهى ٢٢/٢/١٨٠٥ جلسة ١١/٣/١٩٩١)

قاعدة رقم (٩٦)

المادة :

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة قد أبدت رأيا ملزما عملا بالمادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة في النزاع القائم بين هيئة الإوقاف والهيئة العامة لشروعات التنمية والزراعة حول مايسمى بوقف سيدى كزير - انتهت الجمعية للعمومية بفتاها رقم ٦٧٣ الى أن المنطقة الواقعة بين الكيلو ٢٠ والكيلو ٢٧ على طريق الإسكندرية مطروح الصحراوي ليست من أراضي وقف سيدى كزير وانها تدخل في ملكية الدولة الخاضعة طبقا لإحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وحكم

المادة ٨٧٤ من القانون الثاني - للدولة أن تقيم عقوبات تشريعية على
تنفيذها المصلحة العامة - بوثيقة معينة الاوتكف في استبدال مستطاع
لصالح الشركة المطعون ضدها - تصرف من غير تلك .

المحكمة :

» ومن حيث ان الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٤ ق قد اتيم على استجاب
حاصلها :

١ - وفاة صاحب الشركة المطعون ضدها (والممثل القانوني لها)
اثناء نظر الدعوى وقبل صدور الحكم المطعون فيه والامر الذي يجعل هذا
الحكم معقوبا ، لانقطاع سير الخصومة الدعوى الصاعدة فيها بتسوة
القانون (طبقا لنص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات) .

٢ - ان الحكم المطعون فيه اخطأ حين استند على العقد الابتدائي
واعتباره سندا لنقل الملكية واستن ركن الاستصحاب في الدعوى على أساس
اعتبار ان تنفيذ القرار الجمهوري فيه ضرر على الملك يحذر تداركه ، هذا
معتلا عن ان العقد الابتدائي الذي استند اليه الحكم تحرر بتاريخ لاحق
لتاريخ صدور القرار الجمهوري مما يجعل صدوره من لا يملك فيها لا يملك .

واذا كان الحكم قد استند في ركن الاستصحاب على عقوق خبر
للمحكمة فقد فاته جسيمة الضرر اللاحق بالدولة والذي يلحق كل الاضرار
الدعى بها ، كما فاته اثر هذا الايقاف على الاقتصاد المصري لان تحويل
انشاء محطة كهرباء سيدى كبرى بنحة بتحويل اجنبي بشروط مجحفة
بالاقتصاد المصرى في حالة تأخير التنفيذ ، فسيكف الى تلك الضرر فكل
التمويل الاجنبى وضياح ملايين الجنيهات على الدولة .

ومن حيث ان الجمعية العمومية لتسمى القوى والتشريعات بالجمعية
الدولة قد ايدت رايها ملزما مالا بالمادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة بدق
التزاع القائم بين هيئة الاوتكف والهيئة العامة لشروعات الفضل والتعليق
الزراعية حول مايسمى بوثقة سيدى كبرى ، حيث انتهت بقواها رقم ٦٧٣

الصادرة بجلستها المنعقدة في ٢٨/٦/١٩٧٨ التي أن المنطقة الواقعة بين الكيلو ٢٠ والكيلو ٤٧ على طريق الإسكندرية مطروح الصحراوي ليست من أراضي وقف سيدى كبرى ، وإنما تدخل في ملكية الدولة الخاصة طبقاً لأحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، وحكم المادة ٨٧٤ من القانون المدنى ، والحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في القضية رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٠ برفض دعوى ناظر الوقف بتثبيت ملكيته للأرض موضوع النزاع والمؤيد استئنافياً بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٤/٦/١٩٣٣ .

ومن حيث أن الظاهر من الاوراق أنه بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٥ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٨/١٩٨٠ بتقرير صفة النفع العام اقامة محطة مصر الاولى للقوى النووية من الكيلو ٢٩ الى الكيلو ٣٤ بعمق ٣ كيلو متر موديا على شاطئ البحر بجهة سيدى كبرى محافظة الاسكندرية ولم يتم تنفيذ المشروع ، وصدر في ٦/١٢/١٩٨٢ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٨٢/١٢١٩ بتقرير صفة النفع العام لمشروع اقامة مطار حربى لصالح القوات المسلحة (مطار الهيل الساحلى) من الكيلو ٢٩ الى الكيلو ٣٤ بعمق ٣ كيلو موديا على شاطئ البحر بجهة سيدى كبرى محافظة الاسكندرية ولدى تنفيذ المشروع تبين للجهة المنذة (القوات المسلحة) أن المنطقة الواقعة بين الكيلو ٢٩ الى الكيلو ٣٠ بها كثافة سكانية ومعفيات فاصدر رئيس أركان القوات المسلحة توجيهاته في ٢٩/٨/١٩٨٣ بالاكتماء باستغلال المنطقة الواقعة شمال الطريق من علامة الكيلو ٣٠ الى الكيلو ٣٤ . ويتاريخ ١٥/٥/١٩٨٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦/١٩٨٤ المعلن فيه بتخصيص مساحة من الأرض الواقعة بين الكيلو ٢٩ الى الكيلو ٣٠ لاقامة محطة كهرباء سيدى كبرى عليها .

والظاهر أيضاً من الاوراق أن الشركة المعلنون ضدها ولاتها كانت تفسح يدعها على مساحات متعددة من الاراضى الواقعة في المنطقة من الكيلو ٢٩ الى الكيلو ٣٠ طريق مرسى مطروح — اسكندرية ، فقد طلبت من هيئة

الأوقاف المصرية الموافقة على استبدال مساحة ٤٥ فداناً لأقلية قرية سيلاخية ودارت مفاوضات بين الطرفين حول تحديد سعر المير انتهت إلى صدور قرار من مجلس إدارة الهيئة بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٦ بالموافقة على استبدال تلك المساحة بسنمر . لا جنيها للمتر الواحد .

ومن حيث أنه متى كان ماتقدم ، وكان البلاكى منه أن أرض النزاع تدخل في نطاق أملاك الدولة الخاصة والدولة أن تقيم عليها المشروعات التي تقتضيها المصلحة العامة ، وعلى ذلك فإن موافقة هيئة الأوقاف المصرية في ١٩٨٦/١٢/٢٦ على استبدال المساحة السابق الإشارة إليها لصالح الشركة المطعون ضدها تكون تصرفاً من غير ملك ، ويكون القرار المطعون فيه قد صدر — بحسب الظاهر من الأوراق — سليماً من بطلان سلطة إصداره ، متوخياً المصلحة العامة ، ومن ثم يكون النعى عليه على غير أساس سليم من القانون ، بما يتخلف معه أحد الركنين اللذين للقضاء بموجب تنفيذه ، وهو ركن الجدية ، ويتمين القضاء برفض طلب وقف تنفيذ ذلك القرار ، وإذا خالف الحكم الطعن هذا ، النظر بانها قضاء على أساس ملكية هيئة الأوقاف المصرية لأرض النزاع ، فإنه يتمين الحكم بالفسائنه والقضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن الشركة المطعون ضدها قد أصابها الضرر في هذا الطعن فانها تلزم بالمصرفات عن الدرجتين عملاً بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات « طعن ٢٢٤٤ و ٢٧٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٩ »

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فيها قد يكون من منازعات بالنسبة للعقود المبرمة بين صندوق تمويل السكان وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

التمهيد :

صندوق تمويل المساكن التي تقيها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة الصادر بأمره قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٧٩ يعتبر من صناديق التمويل التي أنشئت طبقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ وهو يقتضى قرار إنشائه يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويخضع وزير التعمير كما أن موازنته تلحق بالموازنة العامة للدولة وترتبط بها بداية ونهاية وهو لا يعد من صناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي والتي يعد بشأنها موازنات مستقلة ، والصندوق على نحو ما تقدم يضحو من عداد أشخاص القانون العام ناطق به المشرع هذا قوماً قوامه انشاء المساكن منخفضة التكاليف مساهمة في حل أزمة الاسكان مع هلمش ربح بسيط مما يجعل أهدافه قومية فمن ثم يفقد الفصل فيما ينشأ من منازعات بين الصندوق والجهات العامة الأخرى كأهل عام معقوداً للجمعية العمومية لتسمى الفتوي والتشريع بما وسد إليها من اختصاص في هذا الشأن طبقاً لنقادة ١٦/د من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يؤدي ذلك : اختصاص الجمعية فيما يثور من منازعات بالنسبة إلى المقتود المبرمة بين صندوق تمويل المساكن وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

(ملف رقم ١٠٠/١/٥٤ جلسة ١٦/٥/١٩٩٢)

المنشور الرابع
عدم ملامة إبداء الرأي

ملامة رقم (٦٨)

المقدمة :

عدم ملامة إبداء الجمعية العمومية لقسمى القسوى والتشريع
بالرأى فى الموضوع موقوف على التماس .

القسوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى القسوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ فاستعرضت نقواها المشار
اليها الصادرة بجلسة ١٩٨٦/١٢/١٢ ملف رقم ٦٥٧/٢/٨٦ ، كما
استعرضت حكم محكمة القضاء الادارى « دائرة الجزاءات والقرابات »
الصادر فى الطعين رقمى ٢٧٧١ لسنة ٢٨ ق و ٢٧٧٢ لسنة ٢٨ ق
المقامين من السيد المعروضة حاله واستبالت ان وقائع الالتماء كانت
مطروحة أمام القضاء بالدموتين المشار اليهما وهو. مالم يكن تحت
نظرها عند امتائها سالف البيان ومن ثم فان الجمعية ترى عدم
ملامة إبداء الرأى فى هذه الوقائع لعرضها على القضاء .

الخلاصة :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى القسوى والتشريع الى عدم
ملامة إبداء الرأى فى الموضوع .

(ملف ٦٥٧/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/٢/٥)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

عدم ملامة بحث الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع
برأى معروض على القضاء ،
الفتوى :

ان هذا الموضوع مريض على الجمعية العمومية لنفسى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٦ فتبين لها من الاطلاع
على كتاب السيد/ رئيس قطاع التثليل التجارى المؤرخ ٨/١٢/١٩٨٦
ان السيد المعروضة حالته اقام الدعوى رقم ١١٥٨ لسنة ٤١ ق
امام محكمة القضاء الادارى طالبا الغاء القرار الجمهورى رقم
٢٣ لسنة ١٩٨٥ فيها تضمنه من تخطية فى الترقية الى وظيفة مستشار
تجارى ، الامر الذى يحول بين الجمعية العمومية والتصديق لبحث
الموضوع لعدم ملامة هذا البحث لعرض الموضوع على القضاء .

النتيجة :

انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى عدم
ملامة ابداء الراى فى الموضوع لعرضه امام القضاء .
(ملف ٢٦٩/٦/٨٦ - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

عدم ملامة ابداء الراى فى موضوع مطروح على القضاء .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لنفسى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٧ فتبين لها ان يعترض

العاملين المستطلع بشأنهم الراى اقلوا الدعوى رقم ٦٧١٥ لسنة ٣٩ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بالفناء قرار صاحبه ترقيتهم الى وظائف الدرجة الاولى ، ويتاريخ ١٩٨٧/٥/٢١ قضت المحكمة - للأسباب الواردة في حكمها - بقبول الدعوى شكلا ورفقا موضوعا . ويتاريخ ١٩٨٧/٧/٥ تقدم المحكوم قدهم بطلب معافاة من رسوم الطعن المزمع اقلته في الحكم المشار اليه أمام المحكمة الادارية العليا قيد تحت رقم ١٨٦ لسنة ٣٣ ق مليا . ولما كان الموضوع المعروف أمره على القضاء الادارى هو ذات الموضوع المطروح على الجمعية العمومية ، وكان انشاء هذه الجمعية قد استقر على عدم ملامة ابداء الراى في موضوع مطروح على القضاء .

لذلك :

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملامة ابداء الراى في الموضوع المائل .

(ملف ٧١٢/٣/٨٦ جلسة ١٤/١٠/١٩٨٧) .

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

عدم ملامة ابداء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالراى في موضوع معروف على القضاء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٩٠ فاستظهرت بما تضمنته الأوراق من أن السيد/ قد أقام الدعوى رقم ٧٨٤ لسنة ٤٤ ق أمام محكمة القضاء الادارى ضد رئيس الجمهورية ووزير السياحة ورئيس مجلس إدارة شركة المنتزه للسياحة والاستثمار

طالباً بموجبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرارات رفع الاجرة وقرار
الغاء قرار انهاء اجار الاستراحة ، وفي الموضوع بالانتهاء . وتبين
الجمعية العمومية انه لما كان ابداء الرأي في الموضوع بالموضوع عليها
في مجال تجنيد طبيعة العلاقة التي تربط الموضوع بالوزارة له صلة وثيقة
بالقرار المعروض على القضاء فانه والجال هذا يكون من غير اللزوم
ان تبدي الجمعية رأيا نفسه .

البيدك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
ملاحمة ابداء الرأى في الحالة الموضوعة .

(ملف رقم ٧٣/١/٧ في ٧/٣/١٩٩٠) .

قائمة رقم (١٠٢)

البيدك :

عدم ملاحمة ابداء الرأى في موضوع متصل بدعوى معروضة
أمام القضاء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع مرفى على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المقتودة بتاريخ ٢ من يناير ١٩٩١ . وانتهت الى عدم
ملاحمة ابداء الرأى فيه لما تبين لها من الوثائق سائلة البيان من
ان المسألة الاساسية التى عليها مدار البحث فيه ، هى مدى صحة
العمادة التى اتبعتها الادارة عند اتخاذها قرارها رقم ٢١٠ الصادر
في ١٩٨٧/٥/٢٠١ بالترقية الى وظائفه وكلاء مديريات الضرائب فى كل
من المحافظات المشار اليها من تركها من لا يرغب ، كتابة فى الصل
بها ، وهى العمادة التى ارتضاها كل من المعاملات و
و و ، واقررن بذلك كتابة ففسر ذلك القرار

مضمنا تخطى الاولى في الترقية ، وهي الثانية في ترتيب اقدمية الدرجة الثانية المرقى منها ، اذ رقى الثلاثة في هذا الترتيب ، كما تضمن تخطى المحاملات و و (السادسة والسابعة والثامنة في الترتيب) من وآخرين في الترقية ، اذ رقى التاسع ، بها مؤداه انه اشتمل على تخطى لغيره ايضا ، وان كلامه تظلمت في المبدأ من القرار ، وكتب مفوض الدولة براهيه في تلك التظلمات في التواريخ سالفة الذكر ، وأخرجها ١٩٨٧/٩/٦ ، الذي انتهى به الى الغاء ذلك القرار فيما تضمنه من تظلمين في تلك الترقية ، لم تستجب الإدارة الى ذلك وانما جاءت وفي ١٩٨٨/٤/٦ ، بقول ان هناك رأيا يذهب الى خلافه ويستطلع بأمر هذا الخلاف رأى إدارة الفتوى ، وكتبت احداهن (.....) قد باتت برفع الدعوى بطلب الغاء ذلك القرار أمام محكمة القضاء الإداري (الدعوى رقم ١١٦٣ لسنة ٩٢ ق) التي استندت نيهما الى عدم سلامة تلك القاعدة وطلأن تنازلها من الترقية بناء عليها . وبذلك ، فان المسألة الاساسية موضوع طلب ابداء الرأى بكتاب الوزارة المتشاور اليه ، هي بذاتها المسألة مشار تلك الدعوى والموضوع من ثم يتصل بدعوى معروضة أمام القضاء ، ويتعلق بها وضع من شملهم ذلك القرار الذي لم يقف عند حد ترك هؤلاء في الترقية ، بل تبرك غيرهن ، تفر تلك القاعدة بما قد يعتمس فيه هؤلاء بالذم بيوافق المواعيد بالنسبة الى الإخريات بحجة ان الإدارة رفضت تظلماتهن حكما ، ولم تهجم الى الاستجابة لها حتى تعطيها ، وكل ذلك مما لا يجعل من الملائم ابداء الرأى في هذه المسألة التي تطلب الوزارة ابداء الرأى فيها بكتابها المتشاور اليه في خصوص ما تبين من الأوراق - على الوجه المتقدم ايفتاحه .

بذلك :

انتهت الجمعية التعميمية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملائمة ابداء الرأى في هذا الموضوع .

(ملف رقم ٣٨٦/٣/٨٦ في ١٩٩١/١/٢) .

المبدأ :

طلب ابداء الراى من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
فى موضوع ينصب على شئون تصفية شركة مشتركة لنظامها الاساسى
القول الفصل فيه لجمعيةها العمومية - عدم ملائمة ابداء الراى -
اساس ذلك : ان الشركة المصرية لا تملك من الاصوات الا قدر ما يتناسب
مع حصتها فى رأس المال وهو بما لا يمكنها من اجبار الشريك الاجنبى
على النزول على مقتضى الراى القانونى الذى تكشف به الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع عن وجه الحق والقانون ويفتدو وما يصدر
منها عرضه لعدم التطبيق اذا لم يصادف قبولا لدى الشريك الاجنبى -
ليس يسالغ فى هذا الخصوص ان تكون الفتوى الصادرة عن الجمعية
بما لها من بالغ الاثر وقوة الاكراه الادبى محلا لمساومة او جدل بين
الشركة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٩ من اكتوبر سنة ١٩٩١ ، فاستبان لها
ان طلب ابداء الراى فى مجموعه انما ينصب على شئون تصفية الشركة
المشتركة « هوليداي دريز » وهو امر ناطت المادة ٥٧ من نظام
الشركة الاساسى ، القول الفصل فيه لجمعيةها العمومية ، والتى
لا تملك الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق فيها من الاصوات
الا قدر ما يتناسب مع حصتها فى رأس المال وهو بما لا يمكنها من
اجبار الشريك الاجنبى على النزول على مقتضى الراى القانونى الذى تكشف
به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع عن وجه الحق والقانون
فى المسائل القانونية المعروضة .

وبفاد ذلك أن ما يصدر من الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع من ضائب الفتيا في هذا الصدد يفسدوا عرضه لعدم التطبيق إذا لم يصتلف قبولاً لدى الشريك الأجنبي . وليس يستلغ في هذا الخصوص أن تكون الفتوى الصادرة من هذه الجمعية بمالها من بالغ الأثر وقوة الإلزام الأدبي — إذ تستوي على القمة بين الأجهزة المنوط بها شئون الفتوى واستظهار حكم القانون وسلامة تطبيقاته — محلًا لمساومة أو جدل من شركة الاستشارات والتنمية السياحية ومن ثم يفنو أمراً غير ملائم إبداء الراى في هذا الموضوع وللشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق أن تستبين ما تراه وتأنسه محققاً لمصلحتها مستقلة في ذلك بحكم القانون على وجه ما تشير به الأجهزة القانونية المتعللة معها .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملامية إبداء الراى في هذا الموضوع :

(مضى ١٤٧/١/٤٧ جلسة ١٤٧/١/٤٧)

قائمة رقم (١٠٤)

المبدأ :

عدم ملامية إبداء الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الراى في موضوع سبق صدور حكم فيه من هيئة التحكيم .
الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١ ماستبان لها أن مبعث طلب الراى في الموضوع المعروض هو تقييم مصلحة الضرائب العقارية بفرض ضريبة أطيان زراعية على مسيحة سبعة وستين فداناً بناحية أبو زعبل كانت تملكها شركة أبو زعبل للكهوايات

٤- لتفصّل التابعة للهيئة القومية للانتاج الحربي وباعتها بالمقدّر المشهر برقم ١١١٢ في ١٩٨٦/٥/١١ الى وحدة انتاج واصلاح المدرعات التابعة لذات الهيئة . وقد سبق للشركة ان نازعت مصلحة الضرائب المصرية في هذه الضريبة وقدمت طلبا للتحكيم قيد رقم ١٠٢٤ لسنة ١٩٨٧ وانضمت اليها في طلباتها بعدم اخضاع هذه الارض لضريبة الاطيان الزراعية الهيئة القومية للانتاج الحربي وسأقت في هذا السبيل التحجج القانونية ذاتها التي ترددها بمناسبة طلب الرأى المعروض ، والتي لم تمر هيئة التحكيم وجها للاخذ بها ورفضت في ١٩٨٧/١٢/٢٧ على خلافها ورفضت طلب التحكيم ، ومن ثم فلا يكون هناك وجه بعد ذلك لابتداء الرأى في هذا الموضوع بعد ان فصل فيه حكم نهائي واجب التنفيذ وغير قابل للطعن فيه باى وجه من الوجوه .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملامة ابتداء الرأى في الموضوع لصدور حكم فيه من هيئة التحكيم .
(ملك رقم ٤٠٧/٢/٣٧ جلسة ١٧/١١/١٩٩١) .

تأليف رقم (١٠٥)

المبدأ :

عدم ملامة ابتداء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالرأى في تظلمات اعضاء مجلس الدولة متى كان النزاع معروضا على القضاء .

الحكمة :

فيما يختص بالتظلمين المعظمين من السيدين المستشارين و بطلب ابطال الالزام الرئسية على اعتبارهما غير مستقلين من الخدمة بعد اذ صدر قرارا رئيس مجلس الدولة رقم ٨٢٤ لسنة

١٩٨٦ ورقم ١١١ لسنة ١٩٨٧ بإنهاء خدمتهما اعتباراً من تاريخ انتهاء
 الإجازة المرح بها لكل منهما وأعلنتها للخدمة طبقاً لقرارى رئيس مجلس
 الدولة رقمى ٨٥ لسنة ١٩٨٨ و ٨٤٩ لسنة ١٩٨٨ فإنه لما كان السيد
 الاستاذ المستشار قد أقام الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة
 ٢٢ القضائية عليهما أقام السيد الاستاذ المستشار الدكتور
 الطعن رقم ٢٥٢٨ لسنة ٢٤ القضائية عليهما واستفردت طلبات كل
 منهما فى طعنه ما سطره تظلمه ، وما أنك كل من الطعنين منظورا أم لم
 المحكمة الإدارية العليا فمن ثم يقع الأمر وحسبما جرت عليه الجمعية
 العمومية فى هذا الصدد - فى إطار من عدم ملامة التصدى بمسحه
 أو استظهار رأى فى شأنه .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى : عدم
 ملامة إبداء الرأى فيما يخص بالتظلمين المقدمين من السيدين الاستاذين
 المستشارين و :

(ملف رقم ٤٢٩/٦/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٥/١٧)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

طلب إبداء الرأى من الجمعية فى مدى اعتبار خدمة أحد
 المستشارين بمجلس الدولة منتهية بقوة القانون أثر عدم موافقة
 بعد انقضاء مدة إمارته بالخارج ومدى إمكان قبول ما سبقه من إقرار
 مع بيان مركزه القانونى بعد موافقة وإبدائه عذره أقلية مقبلة
 الشان الطعن فى قرار تفضيله فى الترقية أمام المحكمة الإدارية العليا
 وما أنك الطعن فى مرحلة التخصيص لم يفصل فيه بعد - ارتباط الطعن

ارتباطاً وقيماً لا ينفك بموضوع طلب الرأى المائل - مؤدى ذلك : عدم
ملائمة ابداء الرأى لقيام نزاع فى شأنه مطروح على القضاء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة فى الرابع من اكتوبر سنة ١٩٨٢ فاستبان
لهما ان السيد الاستاذ المستشار المعروضة حالته اقام الطعن رقم ١١٤٧١
لسنة ٢٨ قضائية بصحيفة اودعت سكرتارية المحكمة الادارية العليا
فى ١٩٧٢/٥/٢ ضمنا فى قرار تخطيه فى الترقية الى درجة نائب رئيس
وما اتفك الطعن فى مرحلة التحضير لم يفصل فيها بعد . وان يرتبط الطعن
ارتباطاً وقيماً لا ينفك بموضوع طلب الرأى المائل يعدو من الملائم ومن ثم
عدم ابداء الرأى فيه لقيام نزاع فى شأنه معروض على القضاء .
ذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملائمة
ابداء الرأى فى الموضوع .

ملف ٢٣٠/٢/٨٦ - جلسة ١٩٩٢/١٠/٤ .

الفرع الخامس
عدم جواز أمادة النظر في النزاع
إسابقة الفصل فيه

مقدمة رقم (١٠٧)

المبدأ :

مقتضى نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع ناط بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسبقا فى المنازعات التى تنشأ بين جهات حددها على أن يكون راىها ملزما للجانبين حسبما لا وجه للنزاع وقطعا له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما انتهى اليه الجمعية العمومية فى هذا الشأن - الراى الصادر عن الجمعية فى مجال المنازعة هو راي نهائى حاسم للنزاع يستنفذ ولايتها بإصداره كقضاء فيصل فيه - عدم اجواز معاودة النظر فى الأمر حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢ فاستبان لها أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تخصص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسبقا فى المسائل والموضوعات الآتية : (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون

رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما
للجانبيين .

واستظهرت الجمعية من هذا النص ان المشرع ناسط بالجمعية
العمومية الاختصاص بإبداء الرأي مسببا في المنازعات التي تنشأ بين
جهات حددها على ان يكون رأيها ملزما للجانبين حسبما لا وجه للنزاع
وقطعا له ، ولم يعط لجهة ما حق التعقيب على ما تنتهي اليه الجمعية
العمومية في هذا الشأن . ومن ثم فان الرأي الصادر عن الجمعية
في مجال المنازعة هو رأي نهائي حاسم للنزاع تستنفذ ولايتها باصداره
كتضام يوصل فيه ، ولا يجوز معاودة النظر في الامر عطف لا يتجدد
النزاع الى ما لا نهاية . واذا كان موضوع النزاع المعروف مسبق ان
فصلت فيه الجمعية العمومية برأى ملزم بحكماتها المستمدة بتاريخ
١٩٩٠/٥/٢٢ فمن ثم تكون قد استنفذت ولايتها بنظر النزاع ولا يجوز
لها ان تعيد النظر فيها سبق ان انتهت اليه في هذا الشأن .

النتيجة :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز إعادة النظر في النزاع لمباحة الفصل فيه .

(ملف رقم ١٨٩٨/٢/٢٢ جلسة ١٩٩٢/٤/٢) .

القروع السادس حفظ الموضوع النزاع

قاصدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

المعدل عن طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع - حسم المنازعة على وجه القانون وانقضت بحكم نهائى صدر فى شأنها المنازعة انقضت ومن ثم غير ذات محل - حفظ للموضوع بناء على طلب الجهة الادارية والتي لم يطرح الموضوع اصلا على الجمعية او تستنهض لها ولاية ينظره الا بناء على طلب من هذه الجهة الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٠/٢/١٩٩١ لاستيفائها ان المخالفة بين الهيئة العامة للأصلاح الزراعى ووزارة المالية حول الدفعة المستحقة على محاضر ايداع المخازن الزراعية بالجمعيات التعاونية وقسمات التحصيل بتلك الجمعيات التابعة لائتلاف منطقة الامتلاخ الزراعى بالمحلة الكبرى انما حسبت على وجه القانون وانقضت بحكم نهائى صدر فى شأنها - واضحت ومن ثم غير ذات محل .

الخلاصة :

انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى حفظ الموضوع بنص على طلب الهيئة العامة للأصلاح الزراعى والتي لم يطرح الموضوع اصلا على الجمعية او تستنهض لها ولاية ما ينظره الا بناء على طلب من هذه الهيئة الفتوى (١٨٦١/٢/٣٢ جلسة ١٠/٢/١٩٩١) .

الفصل الثالث مسائل متنوعة

الفرع الأول ما يدخل في اختصاص مجلس الدولة

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

المقارنة الإدارية هي إجراءات الخصومة القضائية بين الفرد والإدارة ويشترط تحققها :

- أولاً - أن ترفع للمطالبة بحق من الحقوق الناتجة عن تسيير الإدارة للمرافق العامة التي تدار وفقاً للقانون العام وأساليبه .
 - ثانياً - أن يتضح فيها وجه السلطة العامة ومظهرها .
 - ثالثاً - أن يكون القانون العام هو الواجب التطبيق على المازعة .
- المعكسة :

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون للأسباب الآتية :

١ - المسائل التي تخرج من اختصاص القضاء الإداري هي الاجراءات الداخلية التي تتخذها السلطات الإدارية دون أن تستند في ذلك إلى نصوص قانونية أو لوائح معينة بقصد تسيير المرافق العامة وتنظيمها على نحو يكفل أداء الخدمة على وجه انفصل والقرار المطعون فيه يتعلق

بتوزيع الدروس والمحاضرات على أعضاء هيئة التدريس وبالتالي لا يؤثر على الأعضاء وعلى الطلاب فتكليف مجلس الكلية لأحد الأعضاء بتدريس مقرر غير متخصص فيه أو حرمانه من تدريس مادة متخصصة فيها يؤثر بلا جدال على مركزه القانوني ومن ثم لا يعد قرار تنظيمها أمراً داخلياً بحثاً يخرج من اختصاص القضاء الإداري .

٢ - أخطأ الحكم المظنون فيه عندها اعتبار مسائل توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية من قبيل المسائل التنفيذية لينتهي إلى أن المسائل التنفيذية هي مسائل داخلية لا يختص بها القضاء الإداري في حين أن المسائل التنفيذية هي التي تتم بقرارات مجلس الأفراد أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب .

٣ - شاب الحكم تصور في التسبيب إذ قرر أن توزيع الدروس يعتمد به أداء الخدمة بالكلية على وجه أفضل ولا تقصد به الكلية ترتيب أكثر معينة في مواجهة الطلبة ولا أثر لها على المراكز الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس في حين أن العبرة في تكييف العمل ليس بنية من أصدره بل بالآثار التي تنجم عنه .

٤ - انتهت المحكمة إلى أن محل الطعن لا يمثل منازعة إدارية يختص بها مجلس الدولة على أن المنازعة الإدارية هي تلك الخصومة التي تكون إحدى الهيئات الإدارية طرفاً فيها وهو ما يتوافر في المنازعة المعروضة .

ومن حيث أنه يبين من استقراء أحكام التشريعات التي كانت تنظم مجلس الدولة قبل صدور دستور سنة ١٩٧١ أنها كانت تحدد اختصاصات محاكم مجلس الدولة بمسائل معينة على سبيل الحصر وكانت المحاكم المدنية طبقاً لنص المادة ١٠١ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ صاحبة الولاية العامة في نظر كافة المنازعات الإدارية عبداً ما جعله المخرج من اختصاصه .

وفي ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ صدر دستور سنة ١٩٧١.
ونص في المادة ١٧٢ منه على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة
ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ويصدر
القانون اختصاصاته الأخرى .

واعمالا لاحكام الدستور صدر قانون السلطة القضائية رقم
٤٦ لسنة ١٩٧٢ ونص في المادة ١٥ ق على انه « فيما عدا المنازعات
الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل في كافة
المنازعات والجرائم إلا ما استثنى بنص خاص » ثم صدر القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ونص في المادة العاشرة فيه
على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل
التي حدها في ثلاثة عشر بندا ختمها بالبند رابع عشر وهي المسائل
المثقلة بالمنازعات الإدارية ومقتضى ذلك اضحى مجلس الدولة بما مقد
له من اختصاصات صاحب الولاية العامة بنظر المنازعات الإدارية والتي
أصبحت هي نطاق اختصاص مجلس الدولة .

ومن حيث أن المنازعات الإدارية هي إجراءات الخصومة القضائية
بين الفرد والإدارة والتي ترفع للمطالبة بحق من الحقوق الناتجة من تسيير
الإدارة للمرافق العامة التي تدار وفقا للقانون العام وأساليبه ويتبدى
فيها واضحا وجه السلطة العامة ومظهرها ويكون القانون العام هو
الواجب التطبيق على المنازعة .

ومن حيث أن المنازعة التي اقلها الطامن امام محكمة القضاء الإداري
تتوز حول شريعة الإجراءات التي ترفعها مجلس كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية بتوزيع فروع القانون الدولي العام على أعضاء هيئة التدريس
وهذه المنازعة طرحتها الأخر جامعة القاهرة وهي شخص من أشخاص
القانون أعتام تقوم على مرفق عام هو التنظيم الجماعي وتلك الإجراءات
بمجلس المجلس الكلية ومجلس القضاء من اختصاصات إدارية بخولة لهذه
طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجلسات

ومن ثم تكون المنازعة المطروحة من قبيل المنازعة الادارية التي يختص بها مجلس التولية بهيئة قضاء ادارى طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ويكون الحكم المطعون فيه اذ تضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بنظر النزاع تد جانب صحيح حكم القانون .

ومن حيث انه من الامور المصلحة ان شرط المصلحة الواجب تحقيقه لقبول الدعوى يتعين ان يتوفر من وقت رفع الدعوى وان يستمر تبيانه حتى يوصل فيها نهائيا ولما كانت دعوى الإلغاء هي شكوى تستهدف اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطلوب الغاءه ومن ثم اذا ما حال دون ذلك واقع الحال او مانع قانونى فلا يكون هناك وجه للاستمرار فى الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانتفاء المصلحة .

ولما كان الطامن قد اقر في محضر جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٥ انه استاذ غير متفرغ الا انه رفع الدعوى قبل بلوغه بسن الستين كما أن القرار المطلوب الغاءه هو القرار الصادر من مجلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في ٤ من يوليه سنة ١٩٨٣ بالموافقة على قرار مجلس قسم العلوم السياسية بالكلية الصادر في ١١ من يونيه سنة ١٩٨٣ بشأن توزيع الدروس والمحاضرات على أعضاء هيئة التدريس بالقسم خلال العام الجامعى لسنة ١٩٨٣/١٩٨٤ انه يستحيل من الناحية الواقعية والقانون الغاء القرار المشار اليه وقد تم تنفيذه فعلا بقيام الاساتذة بتدريس المسواد المستعدة اليهم ومن ثم فلا يكون هناك وجه للاستمرار فى الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانتفاء المصلحة .

ومن حيث انه لما تقدم وكان مجلس التولية بهيئة قضاء ادارى يختصا بنظر طلبات الطامن الا ان شرط المصلحة غير متوافر في حقه كما انه يستحيل الغاء القرار المطعون فيه اذ تضى الحكم المطعون فيه بغير ما تقدم ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلا وفي موضوعه الغناء

الحكم المطعون فيه والحكم بغضه قبول الدموى لانتفاء المصلحة
والزمت الدعى بالضرورات .

(طعن ٢٠٩٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/٢٤ / ١٩٨٥) .

قاصدة رقم (١١٠)

المبدأ :

الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا سواء بحسم النزاع
في موضوع برمه او في شق منه او في مسألة قانونية او واقعية
متعلقة به كمسألة الاختصاص هو حكم قطعي يحوز حجية الشيء المحكوم
فيه كقرينة قانونية حاسمة بصحته — يعتبر هذا الحكم باتا غير قابل
للطعن فيه باى طريق من طرق الطعن — لا يغير من هذه الحجية صدور
حكم لاحق مغاير من ذات المحكمة بالهيئة المشكلة طبقا للمادة (٥٤) مكررا
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — أساس ذلك : ان اختصاص
هذه الهيئة يقتصر على الطعون التي تحال اليها من دوائر المحكمة الادارية
العليا لترس فيها مبدأ يستقر عليه — مؤدى ذلك : ان الاحكام الصادرة
من تلك الهيئة لا تنسحب على الاحكام السابق صدورها بها حازله من
حجية ولا يجردها من حقيتها او ينزع عنها قوتها — نتيجة ذلك : الاحكام
الصادرة من الهيئة المشكلة وفقا للمادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ لا تزال من حجية او قوة الاحكام السابق صدورها من
دوائر المحكمة الادارية العليا ولا تفس ما حسنته هذه الاحكام الباقية .

المحكمة :

ومن حيث انه باستزاء قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، يبين انه اورد في المادة ٣ المحكمة الادارية العليا على
رأس محاكم القسم القضائي ، وخصها في المادة ٤ بتشكيل خبائس
لكل دائرة من دوائرها بينما حدد تشكيلا ثلاثيا لسواها ، وخولها في المادة

٢٣. الاختصاص بنظر الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية وفي الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى سواء بوصفها محكمة اول درجة في المستوى المختصة بها او بوصفها محكمة ثلثى درجة في الطعون المتعلقة في احكام المحاكم الادارية ، ولم يجز ضمن المادة ٥١ الطعن في احكامها بالتباس اعادة النظر الذى اجزاه في احكام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية ، وأجرى في المادة ٥٢ على احكامها القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه ، ثم نص في المادة ٥٤ مكررا على انه « اذا تبين لاحدى نواتر المحكمة الادارية العليا عند نظر أحد الطعون أنه صدرت فيها أو من إحدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت المدول من مبدأ قانوني ثبوتها أحكام سابقة صادرة من المحكمة الادارية العليا ، يتعين عليها إحالة الطعن الى هيئة تشكلها الجمعية العامة لتلك المحكمة في كل عام قضائي من أحد عشر مستشارا برئاسة رئيس المحكمة أو الاقدم من نوابه . . » ١٠

ومن حيث إنه يؤخذ مما سلف ان الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بالفصل في الطعن امامها ، سواء بحسم النزاع في الموضوع بمرته او في شق منه او في مسألة قانونية او واقعية متعلقة به كمسألة الاختصاص بنظره ، يعد من ناحية حكما قطعيا يحوز حجية الشيء المحكوم فيه كقرينة قانونية حاسمة بصحته فيما قضى به شأنه شأن سائر الاحكام القطعية ، كما يعد من ناحية اخرى حكما باتا غير قابل للطعن فيه باى طريق من طرق الطعن ، الامر الذى يفرض الالتزام به احتراماً لحجيته القاطعة وتسليماً بقوته الباتة ، حتى ولو صدر بعده حكم بمبدأ مضايير من الهيئة المشكلة بالمحكمة الادارية العليا طبقاً للবাদة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة ، اذ ان اختصاص هذه الهيئة اقتصر على الطعون التى تحال اليها من دوائر المحكمة الادارية العليا لترسى فيها المبادئ التى تستقر عليها ، ولا ينبسط قضائها في هذا الشأن الى الاحكام السابق صدورها بما يجردھا من حجيتها أو ينزع منها قوتها ، ومن ثم فان حكمها لا ينال من حجية أو قوة الاحكام السابق صدورھا

من دوائر المحكمة الادارية العليا ، ولا يمس ما حسبته هذه الاجهزة
القاطعة الباتة .

ومن حيث انه بالبناء على ذلك ، فان الحكم الصادر من المحكمة
الادارية العليا بعدم اختصاصها بنظر طعن في قرار مجلس تاديب
قواتمقات هذا الاختصاص لاحدى المحاكم التاديبية ، يفرض على هيئة
المحكمة الادنى ان تصدع به ، ويمنعها ان تتحول عنه ، وذلك اجتراما
لمحجته القاطعة ونزولا على قوته الباتة ، فلا يجوز لها ان تعيد البحث
ثالية في اختصاصها او تتصل من الاحالة اليها ، بمقولة صبور حكم
بعقد من الهيئة المشكلة طبقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة
جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ في الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ القضائية
بمختصاص المحكمة الادارية العليا دون المحاكم التاديبية بنظر الطعون في
قرارات مجلس التاديب التي لا تخضع لتصديق من جهات ادارية ،
لان هذا الحكم الاخير لا يمس حجية او قوة حكم سابق للمحكمة الادارية
العليا على خلافه ، ولا ينال مما حسبه من قبيل بمعد الاختصاص
للمحكمة التاديبية بنظر الطعن ، دون ما نظر الى ما يترتب على هذا من
انساح درجتين في التقاضي للطامن على قرار مجلس التاديب امام المحكمة
التاديبية ثم امام المحكمة الادارية العليا ، لان هذه النتيجة يخفى اليها
حكم قاطع بات لا سبيل الى الابلات منه باعتباره صادرا من المحكمة
الادارية العليا ، وهو ايضا حكم مقرون بلحالة لا مناص من التقيد بها
طبقا للمادة ١١٠ من قانون المراممات المدنية والتجارية التي ألزمت
المحكمة التي تنقض بعدم اختصاصها ان يامر بلحالة الدعوى الى المحكمة
المختصة كما فرضت على المحكمة التي تجال اليها الدعوى ان تنظرها طالما
ان موضوع الدعوى يدخل في الاختصاص الولاى لمحكم مجلس الدولة .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم ، فان المحكمة التاديبية للعالمين
بوزارة العدل تكون قد خالفت القانون واخطأت في تطبيقه وتأويله ،
اذ قضت في جلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٨٦ بعدم اختصاصها بنظر

الطعن رقم ٩ لسنة ١٩ القضائية وبالحالته الى المحكمة الادارية العليا ،
 اذ انه يضربا عن عدم جواز الاجالة منها كمحكمة ابني الى المحكمة الادارية
 العليا مباشرة ، فان حكما علي هذا النحو اهدر جوية وقبوة الحكيم
 البلباق مسدوره من المحكمة الادارية العليا . « الدائرة الرابعة » في جلسة
 ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٤ بمسدم اختصاصها بنظر الطعن رقم ١٦ لسنة
 ٢٩ القضائية وباجالته الى المحكمة الثانية للمعاملين بوزارة العدل ،
 كما انه لم يلتزم بهذه الاجالة الواجبة الاتباع طبقا للمادة ١١٠ من قانون
 المرافعات الجنية والتجارية ، ومن ثم فانه يتعين القضاء بالغاء الحكم
 الصادر من المحكمة الثانية للمعاملين بوزارة العدل وباعادة الطعن اليها
 للبت فيه مجددا من هيئة اخرى .

(طعن ٣٥٩٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٣)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

مجلس الدولة بهيئة قضائية اداري يعتبر صاحب الولاية العلمية
 والقاضي الطبيعي المختص بنظر الطعون في القرارات الادارية وسبيل
 المنازعات الادارية — متى تضمن الدستور او القانون في الحالات التي يجوز
 فيها ذلك النص الصريح علي ان يكون الاختصاص ينظر نوع معين من هذه
 المنازعات لمحاكم او لجهة اخرى فانه يتعين علي محاكم مجلس الدولة
 عدم التعول علي هذا الاختصاص بذات درجة وجوب حرصها علي
 اعمال اختصاصها المقرر لها طبقا لاحكام الدستور والقانون دون
 افراط او تفريط — علي هذه المحاكم انهاء رسلتها في ثزال رقابة المشروعية
 المقررة لها في حدود هذه الولاية وهذا الاختصاص دون تجاوز او
 انقباض .

المحكمة

ومن حيث أنه باستعراض احكام الدستور يبين أن المادة (٦٢) تنص على أن (للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأي في الاستفتاء وفقا لاحكام القانون وسماحته في الحياة العامة واجب وطني) . كما تنص المادة (٦٤) على أن « سيادة القانون أساس الحكم في الدولة بينما تجرى عبارة المادة (٦٨) بأن « التقاضي جق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي كما تنص المادة (١٩٦) على أن « يشكل مجلس الشورى من عدد من اعضاء يحدده القانون على الا يقل عن (١٣٢) عضوا وينتخب ثلثه اعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السري العام ... » كما تنص المادة ١٩٧ على أن : يحدد القانون النوائر الانتخابية الخاصة بمجلس الشورى وعدد الاعضاء بكل دائرة وذلك بمساده ان نيابة العضو أو عضويته بالمجلس انها يكون مرجعها الى عملية الانتخاب المباشر السري العام باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها التعبير عن ارادة الناخبين فهذه الارادة هي سند اساس صحة النيابة أو صحة العضوية بمجلس الشورى فاذا شابت عملية الانتخاب شائبة ارتد ذلك بحكم التداعي على صحة النيابة أو صحة العضوية وضمان لصحة العملية الانتخابية وسلامة اجراءاتها كل ذلك تجسيدا للمفهوم الاساسي الذي تقوم عليه الدولة طبقا لحكم المادة (٣) من الدستور التي تقرر ان السيادة للشعب وهذه .

ومن حيث أن مقتضى سيادة الشعب وهذه أن يكون هو مصدر السلطات وأن يحدد لكل سلطة دستورية حدود اختصاصاتها بحيث لا يكون لاحدى سلطات الدولة أن تدمى لاذاتها سوى ما خولها الدستور . أيام : فما خوله الدستور لها هو ما يكون لها أن تباشره في الاختصاصات دون تسليط بئيه ، ودون تفوق على ما سواه .

ومن حيث انه من الامور السلسلة أن الاختصاص الولائي يعتبر من النظام العام ويكون مطروحا دائما على المحكمة كمسألة أولية وأساسية

تتقضى فيها من تلقاء ذاتها دون حاجة الى دفع بذلك من أحد الخصوم
مما يكفل الا تقضى المحكمة في الدموى او في شق منها دون ان تكون
المنازعة برمتها مما يخرج عن اختصاصها وولايتها .

ومن حيث ان المادة (٦٨) من الدستور تقضى بان لكل مواطن حق
الالتجاء الى قاضيه الطبيعى وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء بين
المتقاضين ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى
من رقابة القضاء .

ومن حيث ان المادة (١٧٢) من الدستور تقضى بان مجلس الدولة
هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدموى
التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى .

وحيث ان المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٤ قد بين اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها
بالمسائل المحددة بها ومن بينها الطعون الخاصة بالانتخابات والهيئات
المحلية والطلبات التى يقدمها الامراء أو الهيئات بالقضاء القرارات الادارية
النهائية وكذلك سائر المنازعات الادارية .

ومن حيث انه يبين من احكام هذه النصوص الدستورية والقانونية
ان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يعتبر صاحب الولاية العامة والقاضى
الطبيعى المختص بنظر الطعون فى القرارات الادارية وسائر المنازعات
الادارية الا انه متى تضمن الدستور أو القانون فى الحالات التى يجوز فيها
ذلك النص الصريح على أن يكون الاختصاص بنظر نوع معين من هذه
المنازعات لمحاكم أو لجهة أخرى فانه يتعين على محاكم مجلس الدولة
عدم التدخل على هذا الاختصاص بذات درجة وجوب حرصها على
اممال اختصاصها المقرر لها طبقا لاحكام الدستور والقانون دون حدود
هذه الولاية وهذا الاختصاص دون تجاوز أو انقاص .

طعن رقم ٣٩٩٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٢٦

المبدأ :

دائرة توحيد المبادئ المنصوص عليها في المادة ٥٤ من قانون مجلس الدولة المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ قد عكفت على التزام المحكمة الحال اليها بأسباب ومنطوق حكم عدم الاختصاص بالإحالة والفصل في الدعوى حتى ولو كانت غير مختصة ولائياً بنظرها بالتطبيق لأحكام التشريعات المنظمة لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضائية إدارية - ذلك التزاماً بصريح نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

المحكمة :

ومن حيث انه ايما كان الرأى فى اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر النزاع المائل ، فان (دائرة توحيد المبادئ) بالمحكمة الادارية العليا بالهيئة المنصوص عليها فى المادة (٥٤) مكرراً من قانون مجلس الدولة المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ قد عكبت على التزام المحكمة الحال اليها بأسباب ومنطوق حكم عدم الاختصاص والإحالة والفصل فى الدعوى حتى ولو كانت غير مختصة ولائياً بنظرها بالتطبيق لأحكام التشريعات المنظمة لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وذلك التزاماً بصريح نص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ومن حيث انه بالبناء على ذلك وكان الثابت من الأوراق أن محكمة القضاء الإداري قد انتهت في حكمها المطعون فيه إلى عدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى ، بينما كانت هذه الدعوى بحالة اليها من محكمة شرق العمال الجزئية أعمالاً لنص المادة ١١٠ مرافعات سالفة الذكر ، فان حكمها بعدم الاختصاص يكون قد خالف صحيح حكم القانون بحسبها انتهت إليه دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الادارية العليا بالهيئة

المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة ، مما
يتعين معه الحكم بإلغاء حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه
لخالفته لصحيح أحكام القانون ، ومن حيث أن الدعوى غير مهيأة للفصل
في موضوعها الذي يتعرض له الحكم الطعين ومن ثم ثبانه وفقا لما
جرى عليه قضاء هذه المحكمة ولعدم تفويت درجة من درجات التقاضي
على الطرفين ثبانه يتعين الأمر بإعادة الدعوى بحالتها الى محكمة
القضاء الإداري للفصل فيها مجددا بهيئة أخرى والزام الجهة الإدارية
بمصرفات هذا الطعن. مع ابتداء الفصل في مصرفات الدعوى طبقا
لاحكام المادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن ٢٨٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٤)

الفصل الثاني
ما يفرج عن اختصاص مجلس الدولة

تفصيلة رقم (١١٢)

المبدأ :

عدم اختصاص مجلس الدولة بصرف الحقوق التي تترتب ببناء
على قانون التأمين الاجتماعي وتعديلاته - الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
هي المختصة ببحث الموضوع واستطلاع الرأي بشأنه .

التقوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع بجلسة ١٩٨٦/٦/٢٥ فاستبان لها ان السيد الاستاذ المستشار
نائب رئيس مجلس الدولة المعروض حالته طلب اعادة تسوية معاشه
على اساس ما قضى به القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل
بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بحساب
البدلات التي كان يتقاضاها في مفهوم الاجر .

وحيث ان مجلس الدولة لا يختص بصرف الحقوق التي تترتب ببناء
على قانون التأمين الاجتماعي وتعديلاته ، وانما يختص بذلك الهيئة العامة
للتأمين والمعاشات فتكون هي المختصة ببحث الموضوع واستطلاع الرأي
بشأنه .

تلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
يجواز نظير الموضوع بناء على طلب مجلس الدولة .

• لا ملف ١٠٥٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥) .

• نفس المعنى (ملف رقم ١٠٥٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥) .

المشروع الثالث رقابة مجلس الدولة على القرارات الإدارية

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

رقابة قضاء مجلس الدولة على القرارات الإدارية رقابة مشروعية تسلط على القرارات المطعون فيها لتزنها بميزان القانون والمصلحة العامة لظفها في تقضى بصحتها — عدم جواز المساس بالملكية الخاصة إلا طبقاً للمبادئ التي قررتها صراحة نصوص الدستور — توزيع التكوين الضاد التدابير التي يراها كفيلاً لضمان تسيير البلاد وتنظيم العدالة في توزيعها — مجاوزة الإدارة الأهداف المحددة في المرسوم بقانون الخالص بالتعيين الذي أباح الاستيلاء على الممتلكات الخاصة — الاستيلاء الإدارة على هذه الممتلكات ابتغاء تحقيق أهداف أخرى يقع تصرفها مخالف للقانون خلو الأوراق مما يفيد صدور قرار الاستيلاء لفائدة مشروعة من ثم يكون القرار قد صدر صحيحاً .

المحكمة :

وبن حيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد عنيت منذ صدور دستور ١٩٢٣ ، على النص على أن الملكية الخاصة مصونة لا تمس وتكس للقانون وفي الحدود التي يحددها وقد نصت المادة (٣٣) من الدستور الحالي على أن الملكية الخاصة تتمثل في أن المال غير المستغل ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، في خدمة الاقتصاد القومي ، وفي إطار

خطئة - التنية دون انحراف او استغلال ولا يجوز ان تتعارض لمسرق
استخدامها مع الخير العام للشعب .

كما نصت المادة (٢٤) على ان الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز نزع
الحراسة عليها الا في الاحوال المبينة في القانون وبحكم قضائى . ولا تنزع
الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تمويض يحدده المشرع .

كما حظر المصادرة العامة للاموال بصفة مطلقة ، ولم يجز المشرع
الاستورى المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى (المادتين ٢٥ ، ٢٦) من
الدستور .

ومن حيث ان مقتضى ذلك انه لا يجوز على اى وجه المساس بالملكية
الخاصة الا طبقا للبداءى التى قررتها صراحة نصوص الدستور ووفقا
لما ينص عليه القانون وفي الحدود التى نص عليها ، ووفقا للاجراءات
التي رسمها بهدف تحقيق الخير العام للشعب .

ومن حيث انه قد جرى قضاء هذه المحكمة منذ انشائها
على انه طبقا لاحكام الدستور والقانون فان رقابة القضاء الادارى
ومحكم مجلس الدولة على القرارات الادارية ، هى رقابة مشروعية تسطها
على القرارات المطعون فيها لتزنها بميزان القانون والمصلحة العامة فتطفيها
او تقضى بصحتها عند الطعن عليها وهذه الرقابة التى تقوم عليها
ولاية محاكم مجلس الدولة على القرارات الادارية وتولى المحكمة الادارية
العليا نظير الطعن في احكام محاكم مجلس الدولة الصادر بشأنها
والجائز الطعن فيها اهلها ، ووزن هذه الاحكام بميزان الدستور
والقانون سواء من حيث الشكل او الاجراءات او سلامة مباشرتها
المادة (١٧٢) من الدستور بمحكم مجلس الدولة ولايتها ونظم القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة كيفية مباشرة هذه
الولاية وتوزيع الاختصاص المطلق بممارستها على محاكم مجلس الدولة
والاجراءات التى تتبعها هذه المحاكم في هذه الممارسة .

ومن حيث أن المادة الأولى ، من المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التأمين ممثلا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ نص على أن : يجوز لوزير التأمين لضمان تمويل البلاد بالمواد الغذائية ، وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخدمات الصناعة والبناء ، ولتحقيق العدالة في توزيعها . أن يتخذ بقرارات يصدرها — بموافقة لجنة التأمين العليا كل أو بعض التدابير الآتية :

١ -

٢ -

٣ -

٤ -

٥ - الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو عقار أو أى متسول أو أى شيء من المواد الغذائية أو المستحضرات الصيدلانية أو الكيميائية ، وأدوات الجراحة والمعامل وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الأعمال .

ومبنياد هذا النص في ضوء ما ختمته احكام الدستور ومصرح عباراته وحسبنا جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، ان القانون قد أنطى لوزير التأمين ، اتخاذ التدابير التى يراها لازمة وكفيلة لضمان تمويل البلاد وتحقيق العدالة في توزيعها ، وأنه اذا كان اتخاذ هذه التدابير مما يدخل في السلطة التنفيذية لوزير التأمين — بعد موافقة لجنة التأمين العليا — تحقيقا لحسن سير وانتظام مرفق التأمين الا ان سلطته في هذا الشأن تجسد حداها الطبيعى في استهداف الأغراض التى شرع من أجلها اتخاذ هذه التدابير ، والتى منى المشرع بتأكيدھا ، بالنص على أن تكون هذه التدابير لازمة مباشرة لتحقيق حسن سير وانتظام مرفق التأمين

وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ ضَمَانُ تَمْوِينِ الْبِلَادِ بِالْمَوَادِّ الْغِذَائِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ السَّلْعِ التَّمْوِينِيَّةِ ، وَتَحْقِيقِ الْمَدَالَةِ فِي تَوْزِيمِهَا وَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَجَالِ الَّذِي تَقْتَضِيهِ فِيهِ الْمِلْكِيَّةُ الْخَاصَّةُ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ الصَّالِحِ الْعَامِّ - بِمَثَلِهَا فِي ضَمَانِ تَمْوِينِ الْبِلَادِ ، التَّوَسُّعُ فِي التَّفْسِيرِ أَوْ قِيَاسِ حَالَاتٍ أَوْ غَايَاتٍ أُخْرَى لَمْ يَرِدِ النَّصُّ عَلَيْهَا صَرَاحًا فِي الْقَانُونِ ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مَسَاسٍ بِالْمِلْكِيَّةِ الْخَاصَّةِ وَتَقْيِيدِ لَهَا بِلَا سَنْدٍ مِنَ الْقَانُونِ أَوْ الْقَانُونِ . وَمِنْ ثَمَّ فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْإِدَارَةَ تَبِيدُ جَاوِزَتْ الْإِهْدَافَ الْمَحْدَدَةَ فِي الْمَرْسُومِ يَقَانُونِ الْخَاصِّ بِالتَّمْوِينِ ، وَالتِّي أَبَاحَ الْمَشْرَعُ عَلَى أَسَاسِهَا أَعْلَاءَ لِلصَّالِحِ الْقَوْمِيَّ عَلَى الصَّالِحِ الْخَاصِّ ، بِالِاسْتِيلَاءِ عَلَى الْمَمْلُوكَاتِ الْخَاصَّةِ ، وَقَامَتْ الْإِدَارَةُ بِالِاسْتِيلَاءِ عَلَى هَذِهِ الْمَمْلُوكَاتِ إِبْتِغَاءَ تَحْقِيقِ أَهْدَافٍ أُخْرَى وَقَعَ تَصَرُّفُهَا بِمُخَالَفَةِ الْقَانُونِ .

وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَتَى كَانَ ذَلِكَ ، فَهُوَ يُلْزَمُ لِمَشْرُوعِيَّةِ قَرَارِ الْإِسْتِيلَاءِ . تَحْقِيقِ الْهَدَفِ الَّذِي تَفْهِيهِ الْمَشْرَعُ صَرَاحًا فِي الْمَرْسُومِ بِالْقَانُونِ الْخَاصِّ بِالتَّمْوِينِ وَثُبُوتِ قِيَامِ حَالَةِ الضَّرُورَةِ الَّتِي تَبْزُرُ الْإِسْتِيلَاءَ عَلَى عَقَارَاتِ الْإِمْرَادِ أَوْ مَقُولَاتِهِمْ ، ذَلِكَ أَنَّ اسْتِيلَاءَ السُّلْطَانِ الْإِدَارِيَّةِ الْمُخْتَصَّةَ عَلَى الْعَقَارَاتِ أَوْ الْمُتَقُولَاتِ الْمَمْلُوكَةِ لِلْإِمْرَادِ هُوَ طَرِيقٌ غَيْرُ مَادِيٍّ وَوَسِيلَةٍ اسْتِثْنَائِيَّةٍ تَتَضَمَّنُ قَيْدًا عَلَى الْمِلْكِيَّةِ الْخَاصَّةِ وَعَبْثًا عَلَيْهَا ، لَا يَبْرُرُهُ إِلَّا الصَّالِحُ الْعَامُّ لِلْمَوَاطِنِ الَّذِي خَدَّهَ الْمَشْرَعُ صَرَاحًا فِي الْقَانُونِ ، وَمِنْ ثَمَّ فَهُوَ وَقَعَ لِمَا جَرَى عَلَيْهِ قَضَاءُ هَذِهِ الْحَكْمَةِ لَا يَجُوزُ لَوَظِيرِ التَّمْوِينِ اللُّجُوءَ إِلَيْهَا إِلَّا إِذَا لَمْ يَتِمَّ بِالْوَسَائِلِ الْعَادِيَّةِ الْمُنَاجَاةِ لَتَسْيِيرِ مَرْفُوقِ التَّمْوِينِ كَلَالَةً حَسَنَ سِرِّهِ وَانْتِظَامَهُ إِلَّا بِاللُّجُوءِ قَانُونًا إِلَى تِلْكَ الْوَسِيلَةِ الْاسْتِثْنَائِيَّةِ . لِتَحْقِيقِ الْهَدَفِ الَّذِي تَفْهِيهِ الْمَشْرَعُ مِنْ ضَمَانِ تَرْوِيدِ الْبِلَادِ بِالْمَوَادِّ التَّمْوِينِيَّةِ وَتَحْقِيقِ الْمَدَالَةِ فِي تَوْزِيمِهَا ، حَيْثُ يَكُونُ الْوَزِيرُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَسَاسًا ضَرُورَةً لِمَحَاةِ اقْتَضَائِهَا حَتِيَّةَ تَحْقِيقِ الصَّالِحِ الْعَامِّ ، وَحِينَئِذٍ يَرْجِعُ تَحْقِيقُ هَذَا الصَّالِحِ الْعَامِّ عَلَى رِعَايَةِ مَصْلَحَةِ الْإِمْرَادِ ، شَرِيطَةً أَنْ تَقْدَرُ الضَّرُورَةُ بِقُدْرَتِهَا وَلَا تَتَجَاوِزُ حُدُودَهَا وَقَعَ لِمَا تَحْتَبِهُ الْمَبَادِيءُ الْعَامَّةُ

من موازنة بين ضرورات الصالح العام القومى واحترام الحقوق الخاصة بالافراد ، ومن أهمها حق الملكية الفردية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المطعون ضده الاول كان يؤجر الأرض محل المنازعة بموجب عقد أيجار مؤرخ ١٩٥٩/١١/٩ الى الشركة المصرية لغزل النسيج والتي نقلت حقوقها فى العقد بتأجير الأرض من الباطن الى الشركة الطاعنة . وقد اقام المطعون ضده الاول الدعوى رقم ٥٨٥٢ لسنة ١٩٨٠ مستعجل القاهرة والتي قضى فيها استثنائية بتسليمه عين النزاع واخلاء العين المؤجرة تأسيسا على انتهاء مدة عقد ايجار الأرض بانتهاء مدته .

ومن حيث أنه خصوصية النزاع المثل فان الشركة الطاعنة قد أبدت أنها تستعمل الأرض كمخزن للمواد الاستهلاكية والكهربائية والهندسية والاثميشة والملابس والادوات المنزلية التى تساهم فى اشباع حاجات ضرورية لا غنى عنها للجمهور من المستهلكين محدودى الدخل ومن ثم توزيعها عليهم بأسعار فى متناول أيديهم تحقيقا للتخفيف من كاهل محدودى الدخل من المواطنين وتيسر منافذ ترويج هذه المواد والمهمات لهم وعلى ذلك فانه ازاء ما تكشف من نية المطعون ضده الاول الصريحة وعزمه الاكيد على انتهاء العلاقة الايجارية بشأن الأرض محل المنازعة ، بعدما من توجيه الانذار بالاخلاء ثم الالتجاء الى القضاء المدنى بطلب ذلك مع اخلاء الشركة ، وما كان من استجابة الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بجلسة ١٤/٢/١٩٨١ الى ما طلبه فى هذا الشأن . فان من شأن ما تقدم قيام الحالة الواقعية التى تهدد استمرار حسن سير وانتظام مرقى التكوين والتي تبرر للادارة اللجوء الى استعمال الوسيلة الاستثنائية الجبرية والالزامية للافراد المقررة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٥ . الخاص بشئون التكوين لمواجهة حالة الضرورة والاستعجال التى تهدد الصالح العام فيها يتعلق بمادة او بمدة مواد تموينية أساسية هى السلع الاستهلاكية والمعمرة والملابس والاثميشة والادوات المنزلية

والاجهزة الكهربائية التي تسهم الارض محل النزاع في توفيرها وكلها مساواة اساسية لازمة لتكوين البلاد وقد استحال توفير مخزن مناسب فلم يتوفر سبيل بالطرق العادية لكثالة استقرار توفيرها لافراد الشعب ودون أى انحراف فى السلطة أو اساءة لاستعمالها من مصدر القرار الطعين حيث يتعين على من يدع هذا الانحراف أو تلك الاساءة فى استعمال السلطة المخولة لوزير التموين بعد موافقة لجنة التموين العليا واثبات تحقيق هذا الانحراف عن المصالح العام من خلال الطعن أمام محكم مجلس الدولة ، مما يصبح معه والحال هذه قيام القرار المطعون فيه على صحيح سنده من القانون والواقع .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق فانه لا يغير من صحة ما سلف بيانه ما ابداه المطعون غسده الاول من أن القرار استهدف تعطيل تنفيذ احكام القضاء ، فهذا العيب المتعلق بغايات الجهة الادارية من القرار ، هو عيب يتعلق بنية المختصين باصدار القرار ، وحيث أن الجهة الادارية مصدرة القرار ، ليست طرفا فى العلاقة الاجبارية ولا فى المنزعة القضائية المترتبة عليها ، وهى اذا استشعرت ما يهدد بقاء الشركة الطاعنة واستقرارها بعين النزاع لتتولى بحسب مرضها أو نشاطها الاستقرار فى توفير المواد التموينية موضوع نشاطها .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه قد تصرفت الجهة الادارية بناء على ذلك باتخاذ الاجراء اللازم والمناسب لاستمرار اداء الشركة لنشاطها فى اداء خدماتها التموينية التى تقوم عليها ، ومن ثم يكون قد صدر قرار وزير التموين المطعون عليه ، دون أن يكون شبة وجه مقبول للنمى بان الادارة قد استعملت سلطتها فى غير ما- ضرورة تبررها ، ذلك ان وزن القرار الادارى ببيان المشروعية انما يكون بالنظر اليه عند اصداره وحقيقة الغاية المشروعية المستهدفة منه . فاذا كان قرار الاستيلاء محل الطعن قد صدر صحيحا فانه اعتبارا من تاريخ صدوره تكون العلاقة الاجبارية قد انتهت ونقبا للحكم مع احترام الادارة لحجيتها

وحل محلها سيندا لاستمرار الشركة في مباشرة نشاطها وبمبثوليتها في نظام ثانوي آخر يواجه حالات الضرورة التي يتحتم مواجهتها بالسلطة العامة بواسطة السلطة القائمة على مرفق التموين ياراتها المنفردة جيرا من الافراد للصالح القومي الممام قوامه الاستيلاء على العقار على النحو المحدد بالرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين فاذا كان ذلك وكانت الاوراق قد جاءت خلوا مما يفيد اثبات ان قرار الاستيلاء محل الطعن قد صدر لغايات اخرى غير مشروعة تخالف تلك المنصوص عليها بالرسوم بالقانون المشار اليه وهي ضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع فمن ثم فانه يكون قد صدر صحيحا حريا والحال هذه بالحصانة التي تعصمه من الالفاء تحقيقا للصالح العام في اطار ونطاق المشروعية المتعلقة بالرسوم بالقانون الخاص بشئون التموين سالف الذكر . ويكون والحال هذه قد صدر ملتقا وصحيح حكم القانون » .

(طعن ٨١٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢١) .

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

تتبع محكم مجلس الدولة في مباشرة رقابتها للمشروعية على قرارات وتصرفات الإدارة بالاستقلال الكامل من اية ادارة او اية سلطة في اشرة في اداء رسالتها — ولا تحل محل الجهة الادارية المختصة في مباشرة مسئوليتها التنفيذية والتي تتحمل الإدارة مسئولية اذائها لها سياسيا ومدينيا وجنائيا واداريا .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة يجري على انه طبقا لحكم المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يمين للحكم بوقته تنفيذ القرار الاداري توافر ركبتن .

الاول — هو ركن الجدية بان يكون القرار المطعون فيه معييا بحسب الظاهر من الاوراق مما يحمل على ترجيح الغالبه عند الفصل في الموضوع .

الثاني — هو ركن الاستعجال بان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث انه قد جرى قضاء هذه الحكمة منذ انشائها انه طبقا لاحكام الدستور والقانون فان رقابة القضاء الادارى ومحاكم مجلس الدولة على القرارات الادارية هي رقابة مشروعية تسلطها على القرارات المطعون فيها لتزنها بميزان القانون والشرعية والمصلحة العامة. فتلغيبها أو توقف تنفيذها لو تبين صدورهما مخالفة لاحكام القانون بصفة عامة أو انحرافها عن الغاية الوحيدة التي حددها الدستور والقانون لسلامة تصرفات الادارة وهي تحقيق الصالح العام ، الى تحقيق غير ذلك من اغراض غير المشروعة لجهة الادارة ، ويجب أن يستند القاضى الإدارى حينما يقضى بوقف التنفيذ لاي قرار ادارى على ما يندى بحسب الظاهر من الاوراق وفي الحدود التي يقتضيها القضاء بوقف التنفيذ على سبيل الاستعجال .

كما ان مجلس الدولة تتبعت محكمة في مبادئ رقابتها للمشروعية على قرارات وتصرفات الادارة بالاستقلال الكليل عن أية ارادة أو أية سلطة في الدولة في اداء رسالتها . ولكنه لا تحل — كما سلف البيان — بمجلس الجهة الادارية المختصة في مباشرة مسئولياتها التنفيذية والتي تتحمل الادارة مسئولية ادائها لها سياسيا ومدينيا وجنابيا وإداريا . ومن ثم مانته بالا تصدى للفصل في تجديد المالك للأرض أو العقار ، كما لا تتدخل في دعاوى الحيازة ابتداء أو نفيا اذ يدخل هذا الإمبرى نطاق اختصاص القضاء المدنى وحده عندما يرفع أصحاب الشأن لطلب جمعواهم ، ويغنى على ذلك ان تقع رقابة الحكمة بناء على الوقائع الطاهرة من الأوراق

والمستندات. وعلى احكام الدستور والقانون يميز في نظرها طلبات وقف التنفيذ للقرارات الادارية المطعون فيها .

ولما كانت السلطة التنفيذية بكل فروعها الادارية ، قد نظم الدستور والقانون نظم ادائها لنشاطها واجباتها ، ووفقا لقواعد الادارة العلوية المنظمة والتي تقوم اساسا على خضوع التصرف من جهة الادارة للدراسة والبحث السابق ووفقا لما لديها من بيانات ثابتة بالسجلات والاوراق ومراعاة البحث القائم من المستويات الاخرى الى الاعلى في الاجهزة الادارية بمراعاة السلطة الرئاسية والسلم الرئاسي لاجهزة الادارة العامة . وبمعاذته الاجهزة القانونية والفنية المتخصصة التي نظمها المشرع لتبصر الادارة بصحيح احكام القانون وباحتياجات المصلحة العامة في اى موضوع قبل التصرف فيه ، ومن ثم فانه بناء على طبيعة تنظيم الادارة العامة والمنهج العلمى المنظم الذى تطرقه في اداء واجباتها والتزامها باحترام سيادة القانون والصالح العام . بان الاصل هو حمل قرارات وتصرفات الادارة على محل الصحة والسلامة من الوجهة القانونية ، فضلا عن استهدافها الصالح العام . يجب ان الاصل ايضا هو نفاذ القرارات الادارية الصادرة بالادارة الادارية المفردة مادامت في اطار الشرعية وسيادة القانون .

ويتمين اذن على اصحاب الشأن في طلب وقف القرار الادارى النافذ قانونا ان يثبتوا بمصورة ظاهرة وكافية و معقولة مخالفة هذا القرار لصحيح احكام القانون أو خروجه على غايات الصالح العام . وذلك في اطار وحدود ما يقتضيه الفصل في طلب وقف التنفيذ للقرار الادارى المطعون عليه بصفة مستعجلة بخسب ظاهر الاوراق ، وعلى أساس مسند جدى ومقبول قانونا وعقلا ، ودون حاجة من القاضى الادارى الى البحث والتحقيق والتدقيق في المستندات أو التوغل في موضوع النزاع الخاص بدموى الفناء القرار المطلوب وقف تنفيذه . ماذا لم يثبت طالب وقف تنفيذ القرار الادارى بمصورة ظاهرة وكافية ومعقولة ،

العيب الذى يشوب القرار المطلوب وقف تنفيذه أو احتاج ذلك الى اجراءات مطولة خارج نطاق ملف الدموى تتعارض مع طبيعتها المستمثلة . وجب قانونا على القاضى الادارى رفض الحكم بوقف تنفيذ القرار .

(طعن رقم ٥١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٩٣) .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

لا تقبل الدعاوى امام مجلس الدولة من ليست له مصلحة شخصية الا انه في مجال دموى الالفاء — تتصل بقواعد واعتبارات المشروعية — اتساع شرط المصلحة بان يكون رافع دموى الالفاء في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها ان تجعل القرار مؤثرا في مصلحة جدية له — دون الخلط بينها وبين الحسبة المبررة في ثبوت صفة الفلاح للمرشحين هي ان تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى ومقيما في القرية ولا يحوز هو وزوجته واولاده القصر ملكا أو ايجارا اكثر من عشرة افدنة في ١٥ مايو ١٩٧١ — لا يعتد بتقيد الصفة بعد ذلك التاريخ اساس ذلك نص القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب الذى احال اليه قانون الحكم المحلى صراحة في تعريف العامل والفلاح — الصفة التى كان عليها المطعون فسدده هي صفة الفلاح — ترشيحه ونفوزه في انتخابات الاتحاد الاشتراكى طبقا لهذه الصفة من ثم لا يعتد باى تغير من هذا التاريخ .

المحكمة :

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « لا تقبل الطلبات الاتية :

(١) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(ب) فان قضاء هذه المحكة قد استقر على انه يجب ان تكون تلك المصلحة شخصية ومباشرة ، الا انه في مجال دعاوى الالفباء وحيث تتصل هذه الدعوى بقواعد واعتبارات المشروعية والنظام العام يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى الغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها ان تجعل هذا القرار مؤثرا في مصلحة جدية له ، دون ان يعنى ذلك الخط بينها وبين دعوى الحسبة اذ يظل قبول الدعوى منوطا بتوافر شرطا المصلحة الشخصية لرافعها .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الطعن المائل ، يبين ان الطامن الاول وهو احد المرشحين المستقلين في هذه الانتخابات طعن على صفة المطعون ضده الاول بامتناره ثلث وليس غلحا وذلك امام لجنة الاعتراضات التي قررت استبعاد المذكور من الانتخابات واذا كان قرار هذه اللجنة هو محل هذا الطعن ، فمن حقه - اى الطامن الاول - ان يذاع عن القرار الصادر في هذا الاعتراض ، وهو ما يبدو معه ان للتدخل المذكور مصلحة في تدخله اذ يرمى الى منسح دخول من لا يتمتع بصفة صحيحة في عضوية المجلس الشعبى المحلى الذى هو عضو فيه لى يكون تشكيل هذا المجلس صحيحا وسليما طبقا للقانون ، فضلا من ان المادة (٧٩) من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص في مقررتها الثالثة على انه « ولكل مرشح الاعتراض على ادراج اسم اى من المرشحين او اثبات صفة غير صحيحة امام اسمه ... وفى كان ذلك وكان النص المذكور قد جاء عاما ليشمل المرشحين جميعا مستقلين او ضمن قائمة حزبية ، فان الحكم المطعون فيه ، وقد قضى بعدم قبول تدخل السيد/ لانتفاء مصلحته يكون قد جانب الصواب ويتعين الحكم بالفائه وبقبول هذا الطلب » .

ومن حيث ان المادة (٣) من قانون نظم الحكم المحلى رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ ممدداً بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « يكون لكل وحدة من وحدات الادارة المحلية مجلس شغبي محلى يشكل من اعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً من طريق الجمع بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى وفقاً لاحكام هذا القانون ، على أن يكون نصف عدد الاعضاء على الاقل من العمال والفلاحين وذلك طبقاً لتعريف العامل والفلاح المنصوص عليه في القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب » .

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ممدداً بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ على انه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالفلاح من كون الزراعة مبله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى ، ويكون مقيماً في الريف ، ويشترط ألا يحوز هو وزوجته واولاده القصر ملكاً أو إيجاراً أكثر من عشرة أفدنة ، ويعتبر عاملاً

ولا يعتد بتغيير الصفة من مُنسَلت الى عمال أو فلاحين اذا كان ذلك بعد ١٥ مايو ١٩٧١ ، ويمتد في تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التى تثبت في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أو بصفته التى رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب » .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم ان العبرة في ثبوت صفة الفلاح للمرشح ، هى ان تكون الزراعة مبله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى ومقيماً في الريف ولا يحوز هو وزوجته واولاده القصر ملكاً أو إيجاراً أكثر من عشرة أفدنة وذلك في ١٥ مايو ١٩٧١ ، ولا يعتمد بتغيير هذه الصفة بعد ذلك التاريخ ، وهذا الحكم كما يسرى على اعضاء مجلس الشعب يسرى ايضاً على اعضاء المجالس الشعبية المحلية بحسب ان المادة (٣١) من قانون الحكم المحلى ساقفة الذكر قد اُحالت صراحة في تعريف

الفلاح لما هو وارد في قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ،
وتجد جات هذه الاحالة على سبيل الحتم والالزام على أساس التطبيق
أي بصيغة التطبيق والتبادل التسام بين الاحكام في الحالتين فالاحالة على
سبيل التطبيق وعلى العموم تفيد حتما شمول باقي الاحكام المرتبطة بذلك
التعرف في قانون مجلس الشعب ومنها الاعتداد بصفة المرشح كفلاح
في ١٥ مايو ١٩٧١ وعدم الاعتداد بتغيير هذه الصفة بعد هذا
التاريخ ، مما يتعين معه تطبيق ذات الاحكام الواردة في قانون مجلس
الشعب على مرشحي المجالس الشعبية المحلية سواء فيما يتعلق بتعريف
الفلاح أو تاريخ الاعتداد بهذه الصفة ولا سند للتسول بان الاحالة تكون
على مجرد معيار تعريف العامل أو الفلاح في قانون مجلس الشعب دون تثبيت
الصفة التي تضمنته صراحة نص المادة الثانية من قانون مجلس الشعب
اذ فضلا عن عدم تحقيق التطبيق في النظام القانوني للصفة بين
المرشحين في المجالس المحلية والمرشحين بمجلس الشعب هو أمر لا نص
ولا دليل عليه فانه لا يمكن فصل الاحكام الخاصة بعدم الاعتداد بالتغيير
بالصفة بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ عن كونها جزءا لا يتجزأ من الاحكام
الخاصة بصفة العامل والفلاح في قانون مجلس الشعب التي احال اليها
قانون الادارة المحلية ومن ثم فلا مقتنع في استبعاد الاحكام الخاصة بتثبيت
الصفة ومقتضى القواعد الخاصة بها في قانون مجلس الشعب رغم
الاحالة الصريحة التي تحتم التطبيق بين المرشحين في كل من المجالس المحلية
ومجلس الشعب في هذا الخصوص .

ومن حيث ان البادي من ظاهر الاوراق ان الصفة التي كان عليها
المطعون ضده الاول في ١٥ مايو ١٩٧١ هي صفة الفلاح ، وتم ترشيحه
وفوزه في انتخابات الاتحاد الاشتراكي طبقا لهذه الصفة ، ومن ثم فلا يعتد
بأي تغيير يطرأ على هذه الصفة بعد هذا التاريخ ، واذ تقدم المرشح
المذكور ما يكفي لاثبات صفة كفلاح ضمن أوراق ترشيحه كشهادة حياته
لمساحة خمسة فدانة والمساكنة من الجمعية التعاونية الزراعية بمن

ثم يكون القرار المطعون فيه الصادر من لجنة الامتراضات باستبعاده من انتخابات المجلس المحلى المذكور بصفته ملاحا واعتباره من الفئات ، يكون بحسب الظاهر — غير قائم على سند صحيح من الواقع والقانون ومرجح الانفاء مما يتوافر معه ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه ، بالإضافة الى توافر ركن الاستعجال المتبل في حرمان المطعون ضده الاول من عضويته للمجلس الشعبى المحلى المذكور اذ ما نفذ القرار ، وهو ضرر يتمتر تداركه اذا ما ألغى القرار عند نظر الموضوع ، واذا انتهت المحكمة المطعون في حكمها هذا النهج فانها تكون قد أصابت الحق فيما انتهت اليه ، وأثبتت حكمها على اساس سليم من القوانين ، ويكون النعم عليه بخالفه القانون خليقا بلرفض » .

(طعن ٣٤٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٣/٥/١٦)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

المادة ٥٤ مكرر من قانون مجلس الدولة — وجوب تصدى المحكمة الإدارية العليا — للدعوى والفصل فيها دون اعلتها للمحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه — متى كانت الدعوى مهية للفصل فيها .

المحكمة :

« ومن حيث أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه باطلا على النحو المتختم ويتعين من ثم الغاءه الا انه وفقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة وأخذاً بالمبدأ الذى قرره الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة في الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٣٣ قضائية من وجوب التصدى للدعوى والفصل فيها دون اعادة للمحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه طالما كانت الدعوى مهية للفصل

مبها حتى انتهت المحكمة الادارية العليا الى الغاء الحكم المطعون فيه بغير مخالفة قوافد الاختصاص سواء كان الغاء الحكم للبطال أو لغير ذلك من اسباب .

ومن حيث ان المستوى التأديبية مهيئة للفصل في موضوعها ومن ثم فان المحكمة تتصدى له .

ومن حيث انه لما كانت المخالفة المستندة للطامن والتي تسهم من اجلها للمحاكمة التأديبية تحصل في انقطاعه عن العمل اعتبارا من ١٩٨٥/٢/٣ وحتى ١٩٨٥/٧/١٠ وكانت الاوراق المتخبة من الطامن — ليست بالفة الدلالة محسب بل قاطعة في انتفاء هذه الواقعة اصلا في حقه وبالتالي وجب تبرئته منها فالتثبت من الاوراق ان الطامن قد تم تجنيده والحق بقوات الدفاع الجوي بتاريخ ١٩٨٥/٢/٦ أى عقب التاريخ الذى قيل بانقطاعه فيه من العمل مباشرة مما كان حائلا بينه وبين الاستمرار في عمله وقد استبر تجنيد الطامن بالقوات المسلحة لفترة استغرقت مدة الانقطاع وبعدها حتى تم تسريحه في ١٩٨٧/٥/١ ، وكان الطامن قد ابلغ جهة الادارة للاحتفاظ له بوظيفته بكتاب تسلمته وقيد لديها رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٨ ثم ان الطامن قد قام بعد انتهاء مدة خدمته العسكرية بتقديم الشهادة الدالة على اداها الى الجهة الادارية التي ارسلت بدورها كتابا موجهة لناظر المدرسة التي يعمل بها الطامن لتسليمه العمل وصرف راتبه اعتبارا من ١٩٨٧/٦/٤ كما ان التثبت من الاوراق ان الطامن ظل قائما بعمله مواظبا عليه موقفا في جلائر الحضور والانصراف به مستائيا راتبه الشهري متواجدا باعمال الامتحانات المقررة في نصف العام الدراسي ١٩٩٠/٨٩ وفي آخره حتى تاريخ ١٩٩٠/٦/٤ حيث اثير الحكم الصادر بجازاته بالفصل من الخدمة في وجه مرتبها آثاره ، الامر الذى يستوجب القضاء ببرائة الطامن مما نسب اليه مع ما يترتب على ذلك من الآثار .

(طعن ٣٠١٦ لسنة ٣٦ ق بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٩)

الفرع الرابع عدم صلاحية القضاة وردعم

أولاً - حالات عدم الصلاحية

قامدة رقم (١١٨)

المبدأ :

علة عدم صلاحية في الأحوال المنصوص عليها في البند (هـ) من المادة (١٤٦) المشار إليها هي أن الانقضاء أو المرافعة أو الكتابة في الدعوى تدل على الميل إلى جانب الخصم الذي حصل الانقضاء أو المرافعة أو الكتابة لصلحته كما أن فيه إظهار لرأى القاضى وقد يأنف من التحرر منه - منع القاضى من نظره الدعوى التى ادلى فيها بشهادته يتمائى مع مبدأ أن القاضى لا يجوز له أن يقضى بشأه على معلوماته الشخصية - علة عدم صلاحية القاضى للفصل في الدعوى التى سبق له نظرها وهو قاضى أو خير أو محكم هي الخشية من أن يلزم رأيه الذى يشف عنه عمله المتقدم ويأنف من التحرر منه فيئاتر قضاؤه .

المحكمة

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على ما يأتى :

يكون القاضى غير من صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يبرده أحد من الخصوم في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان تريبا أو سهرا لأحد الخصوم الى الدرجة الرابعة .

٢ - إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته .

٣ - إذا كان وكلا لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصيا عليه أو قريبا أو مظلونه وراثته أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى .

٤ - إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أمهارة على عبود النسب وإن يكون هو وكلا عنه أو وصيا أو قريبا عليه مصلحة في الدعوى القائمة .

٥ - إذا كان قد اتى أو ترفع من أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما أو كان أدى شهادة فيها وينص في المادة (١٤٧) على أن : « يقع بإطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم » .

وإذا وقع هذا البطان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

ومن حيث أن صلة عدم صلاحية القاضي في الأحوال المنصوص عليها في البند (٥) من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات هي أن الاتهام أو المرافعة أو الكتابة في الدعوى تدل على الميل الى جانب الخصم الذى حصل الاتهام أو المرافعة أو الكتابة لمصلحته كما ان فيه اظهارا لراى القاضي وقد يأنف من ا لتحرر منه ، ومنع القاضي من نظر الدعوى التى

أبلى فيها بشهادة يتشبه مع مبدأ أن القاضي لا يجوز له أن يقضى بشيء على معلوماته الشخصية . وعلة عدم صلاحية القاضي للمصالح في الدعوى التي سبق له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما هي الخشية من أن يلزم براهبه الذي يشك منه قبله المتكلم ويؤلفه من التحرر منه فيتأثر قضاؤه .

ومن حيث أنه لم يسبق لهذه الدائنة أو لاي من أعضاءها نظير الدعوى الماثلة أو إبداء الرأي أو الكتابة فيها كما لم يتم بأي منهم أي سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المشار إليها ومن ثم يكون الدفع بعدم صلاحية الدائنة لنظر هذه الدعوى غير قائم على أساس سليم من القانون ، يؤكد ذلك عدم تكيف هذا الدفع على نحو ما هو ثابت بمقتضى المادة ٧٨ من ديسمبر ١٩٨٦ وما تضمنته فكرة الجهاز المركزي للحسابات المخصصة بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٨٧ من استناد الخصم أمام المحكمة لتسليم نصت عليه المادتين ٥/١٤٦ و ١٤٧ من قانون المرافعات ليس يسوي استبعادك بحكم قانوني من النظام العام تتولى تطبيقه وتطبيقه المحكمة من تلقاء نفسها وأن كان ذلك لا يدخل بالمعنى الفني التحقيق في عموم الدفوع وخاصة الملكية منها لأن تنازل المدعي عن التمسك به لا يؤثر في حكم القانوني ، وأن أريد إدراجه في إطار نظرية الدفوع فهو أقرب للدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وأن كان أساسه ليس خروج موضوع الدعوى عن ولاية المحكمة بل مبناه عدم الصلاحية القانونية للمحكمة بنظر الدعوى وهو ما يقضي إحالتها إلى إحدى الفئات الأخرى للمحكمة وهو أمر يصبح بجلاء أن من أبدي هذا الدفع يستند إلى عدم صلاحية هذه الدائنة لنظر الدعوى الماثلة دون أن يأخذ في اعتباره أنه لا يعد سببا من أسباب عدم الصلاحية في دعوى البطلان الأصلية سبق إصدار هذه المحكمة للحكم المطعون فيه لاختلاف الطعن الذي أقبله المطعون ضده بلفظه قرار مجلس التأنيب والذي صدر حكم هذه المحكمة بالفائه وببرائته بما نسب إليه من دعوى البطلان الأصلية التي أقبلها الجهاز المركزي للحسابات فليست هناك علاقة أو ارتباط بين الدعويين لاختلاف موضوع كل منهما على نحو ما سلف

بيانه ، وهو ما سبق أن أقر به الحاضر عن الطامن . ويساند هذا النظر ويؤكد به ما استقر عليه الفقه من أنه يمكن الطمن لأي سبب من الأسباب التي يمكن من أجلها رفع دعوى بطلان أي حكم ، وترفع دعوى البطلان الأصلية أمام محكمة النقض وتنتظرها نفس الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإذا تبطلت الفت الحكم وأحلت الطمن الذي صدر منه الحكم الباطل إلى دائرة أخرى « الوسيط في قانون القضاء المدني للدكتور تقي وإلى الطبعة الثانية من ١١٤ وهو ذات المرجع الذي أشار إليه الطامن في مذكرته المقدمة بجلسته ١٤ من فبراير ١٩٨٧ — النظرية العملية للطمن بالنقض — للدكتور نبيل أسماعيل مهر بند ٢٣٩ .

وغيره من البيان أن هذه المحكمة لم تحكم بقبول دعوى البطلان والإصلية وإلغاء الحكم المطعون فيه حتى يضح القول بوجوب أحالة الدعوى إلى دائرة أخرى لنظرها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات المشار إليها .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون الدفع الذي أبداه الطامن غير قائم على أساس سليم من القانون ويتعين لذلك رفضه .
(طمن ٧٢٠ لسنة ٣٢ في جلسته ١٩٨٧/١/٢٠)

ثانياً - أسباب رد القضاة

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

أورد المشرع أسباب رد القضاة على سبيل الحصر - لإيجوز القياس على هذه الأسباب - أسباب الرد شخصية لا تجاوز القاضي المطلوب رده - لا يعتبر نائب عضو مجلس الدولة في غير أوقات العمل الرسمية سبباً للرد -
محكمة

ومن حيث أن المادة ١٦٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على أن يكون القاضي غير صالح للنظر الدعوى كشوفاً من سببها فإن ولو لم يرد أحد الخصوم في الأحوال الآتية :
١ - إذا كان قريباً أو صهر أحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة .

٢ - إذا كان له أو لزوجته خصومة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته .

٣ - إذا كان وكلاً لأحد الخصوم في أماله الخصومية أو وصياً عليه أو قنياً أو مطلقاً وراثته له أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بمعنى أحد الخصوم أو يقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المخصصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى .

٤ - إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصفارته على عبود النسب أو كن يكون هو وكلاً عنه أو وصياً أو قنياً عليه مصلحة في الدعوى .

٥ - إذا كان قد اغتى أو ترفع من أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها تافهيا أو خيبيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها . ونصت المادة ١٤٧ من ذات القانون على « أن يقع بإطلا عمل القاضى أو قضاؤه في الأحوال المتعجئة الذكر ولو لم تم بالتلقى الخصوم وإذا وقع هذا البطالان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها التفتاء بالحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى » ونصت المادة ١٤٨ من ذات القانون على أنه « يجوز رد القاضى لأحد الأسباب الآتية :

١ - إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التى ينظرها أو إذا جندت لأحدهما خصومة مع أحد الخصوم أو لزوجته بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضى مالم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه .

٢ - إذا كان لطلقة التى له منها ولد أو لأحد أقربيه أو أصهاره على عموم النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته مالم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضى بقصد رده .

٣ - إذا كان أحد الخصوم خادما له أو كان هو قد اعتاد مواكبة أحد الخصوم أو مسلكته أو كان تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو بعده .

٤ - إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مسودة يرجع معها عدم استقامة الحكم بغير ميل وقد نصت المادة ١٥٠ من ذات القانون على أنه « يجوز للقاضى في غير أحوال الرد المذكورة إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لآى سبب إن يعرض أمر تنجيه على المحكمة في غرفة المشورة أو على رئيس المحكمة للنظر في إقراره على التنفى » .

ومن حيث أنه من المقرر أن أسباب الرد قد وردت في القانون على سبيل التخصيص فلا يجوز رد القاضى إلا لسبب نص عليه القانون وجعله سببا

لذلك ولا يجوز من ثم التماس على تلك الأسباب أو التوسع في تفسيرها كما أن تلك الأسباب لا تجاوز شخص القاضي الذي تقوم به باعتبار أن طلب الرد هو خصوصية شخصية توأمرت دواعيها بين طالب الرد نفسه والقاضي المطلوب رده وفي قضية معينة هي التي حصل بشأنها الرد .

ومن حيث أن المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة تنص على أن « تسرى القواعد لنظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على الطعن أمام دائرة محص الطعون - ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من أعضائه دائرة محص الطعون في إصدار قرار الإحالة .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن تدب السادة الأستاذة أعضاء مجلس الدولة في غير أوقات العمل الرسمية وفقا للمادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على الوجه السالك فكره ليس سببا من أسباب الرد ، كما أن اشتراك أعضاء دائرة محص الطعون في إصدار قرار الإحالة ليس سببا من أسباب الرد لدى نظرهم موضوع الطعن في المحكمة الإدارية العليا .

وفقا لنص المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على طلب الرد المائل يفتح مايلي :

بالنسبة للسيد الاستاذ المستشار فان الثابت من محضر جلسة دائرة محص الطعون بالمحكمة الادارية العليا (الدائرة الثانية) أنها حكمت بجلسته ٩ من مارس سنة ١٩٨٧ بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه والزمّت المطعون ضده بمصروفات هذا الطلب وقررت ضم الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣٣ القضائية الى الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٣٣ القضائية ليصدر بينهما حكم واحد وحالة الطعنين الى المحكمة ادارية العليا (الدائرة الثانية) وحددت لمنظرهما أمامها جلسة ١٩٨٧/٤/٥ والفيت من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٨٧/٤/٥ للمحكمة الادارية العليا (الدائرة الثانية) أنها لم تعقد برئاسة السيد الاستاذ المستشار رئيس الدائرة الثانية المطلوب رده ولكنها

معدت برئاسة السيد الأستاذ المستشار ويرجع سبب ذلك إلى
تفحي رئيس الدائرة منذ نظر الطعن لأسباب إبداءها للهيئة وأقرته عليها وقلها
في أول جلسة للمرافعة الموضوعية بما يكون معه تنحية وفقاً للمادة ١٥٠ من
قانون المرافعات الأمر الذي يكون معه طلب الرد والجالة هذه قد ورد على
غير محل بما يتعين عدم قبوله .

ومن حيث أنه بالنسبة لما تبقى السادة الأساتذة المستشارين المطلوبين
ردهم فقد تبين من استعراض كافة أسباب الرد المبداء من طلب الرد عيكم
أنتراجيا ضمن أسباب الرد المحددة قانوناً على الوجه السالف استظهاره
فضلاً عن أنها لا تنتهض قليلاً على وجود عداوة بين طالب الرد والمصلحة
المستشارين المطلوب ردهم .

ومن حيث أن المادة ١٥٩ من قانون المرافعات تنص على أن « تحكم
المحكمة منذ رفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله على الطالب
بغرامة لا تقل من عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه وبمصادرة الكفالة
وفي حالة ما إذا كان الرد مبنياً على الوجه الرابع من المادة ١٤٨ وحكم برفضه
فمعدت يجوز إبلاغ الغرامة إلى مائتي جنيه وفي كل الأحوال تتمتعد الغرامة
بتمتعد القضاة المطلوب ردهم .

(طعن ١٦٣٨ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠)

ثالثاً - الاختصاص بطلب الرد

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

اعضاء مجلس الدولة لا يتبعون القضاء العادى ولا ولاية له عليهم (١)
اى شأن من شئونهم المتعلقة مباشرة مهام وظائفهم التى نظمها القانون -
مؤدى ذلك : عدم اختصاص محكمة الاستئناف بطلب رد عضو مجلس
الدولة - لا وجه للإحالة من محكمة الاستئناف الى المحكمة الادارية العليا -
اساس ذلك :

ان المحكمة الادارية العليا تربع على قمة القضاء الادارى شأن محكمة
النقض بالنسبة للقضاء العادى ولا تجوز الاحالة من محكمة ادنى الى المحكمة
الأعلى .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاحالة يجب أن تكون
بين محكمتين من درجة واحدة لأن القول بغير ذلك يؤدى الى غل يد محكمة
الطعن عن اعمال سلطتها التى خولها لها القانون فى التعقيب على الاحكام
ويخل بنظام التدرج القضائى فى أسطه وقايته .

ومن حيث أنه كان مستعم وكان الثابت أن حكم محكمة استئناف
القاهرة/ الدائرة ٣٩ ايجارات الصادر فى ٢١ من مايو ١٩٨٧ فى طلب الرد
المقيد بسجلها تحت رقم ٤٧ لسنة ١٠٤ قضائية قد قضى بعدم اختصاصها ولائها
بنظر الدعوى ، بإحالتها الى المحكمة الادارية العليا رغم أن هذه المحكمة ليست

من درجة واحدة مع محكمة الاستئناف وانما تحتل في نظام التدرج القضائي
درجة اعلى منها بحسبانها تتربع على قمة محاكم القضاء الادارى شأنها في
ذلك شأن محكمة النقض من محاكم القضاء العادى ، فمن ثم يكون الحكم
الصادر اليه الصادر من محكمة الاستئناف قد جانب الصواب فيما قضى به من
احالة التعمير الى هذه المحكمة .

(نؤمن ٢٦٤٦ لمضة ٣٣ في جلسة ١٨/٧/١٩٨٧)

المشروع الخامس يجب إصدار احكام محاكم مجلس الدولة مسببة

القائمه برقم (١٤١)

المقدمة

يعتمد النظام العام القضائي اصدار الاحكام من محاكم مجلس الدولة مسببة ووجوب استجابتها على اسبابها التي بنيت عليها والا كانت باطلة -
الاسباب التي يعتد بها قانونا لسلامة الاحكام الصادرة من محاكم مجلس
الدولة هي تلك التي تضمن تحديد الوقائع وحكم القبايلون الذي توصلت
بمقتضاها المحكمة التي اسندت الحكم المطلق بصورة واضحة وبمحددة
وعكافية لبيان عقبتها ووجه نظرها القانونية فيما قضت به في ذات مسودة
الحكم دون اللجوء الى أية ورقة اخرى خارجية .

المحكمة :

ومن حيث انه قد جرى قضاء هذه المحكمة ان النظام العام القضائي
يحتم ان تصدر الاحكام من محاكم مجلس الدولة مسببة وان تشتمل هذه
الاحكام على اسبابها التي بنيت عليها والا كانت باطلة (المادة ٣ من قانون
تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٢ والمواد ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ .
مرامعات) ومن ابرز مايقع ان تشمله الاسباب التي تحل منطوق الاحكام
ما نصت عليه المادة (١٨٧) من قانون المرافعات صراحة من ضرورة ذكر
اسباب الحكم الواقعية كون تصور وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان
الاسباب التي يعتد بها قانونا لسلامة الاحكام الصادرة من محاكم مجلس
الدولة هي تلك التي تضمن تحديد الوقائع وحكم القبايلون الذي توصلت

بمقتضاها المحكمة التي أصدرت الحكم الى منطوقه بصورة واضحة ومحددة وكافية لبيان عقيدتها ووجهة نظرها القانونية فيما قضت به في ذات مسودة الحكم دون اللجوء الى أية ورقة أخرى خارجية ، وهذه الاساليب وان كانت المحكمة غير ملزمة بالتعرض فيها للسرد على كل ما يورده الخصوم أملاها من تفصيلات الدفاع بالتعقيب وبيان باثراء المحكمة بشأن كل من هذه التفصيلات ، مادامت ليست مجددة او ضرورية لبيان وايضاح العقيدة الموضوعية والقانونية للقضاة الذين أصدروا الحكم ، فان عدم الاساليب تكون ناقصة ومشوبة بالقصور الشديد الذي ينحدر بالحكم الى البطلان في حالة اهدارها الدفع او الدفاع الموضوعي ذو الطبيعة الاساسية والجوهرية والذي يتغير بمقتضاها وجه الحكم في الدعوى ، او الدفوع والدفاع القانوني الذي يتعلق بالنظام العام للتقاضي ، وذلك لما في هذا الاهدار من تجهيل للاساليب الواقعية والقانونية للحكم والتي تخالف صريح نصوص ثلثون المراسمات وقانون تنظيم مجلس الدولة ، وكذلك تهقر حق الدفاع الذي كفله الدستور للخصوم ، وحتمهم في مباشرة حريتهم القانونية في تقدير مدى جواز وجدوى الطعن على الحكم أمام المحكمة الادارية العليا كما يفقد هذه المحكمة اساس الصحيح الذي أوجبها القانون والذي بمقتضاه تتمكن من رقابة المشروعية وسيادة القانون ، في ضوء محتضمه أحكام محاكم مجلس الدولة المطعون فيها من اسباب واقعية وقانونية بنيت عليها .

ومن حيث انه يبين مما سلف بيانه ان محكمة اول درجة قد انقضت في حجبها الطعن الصادر في الدعوى رقم ٤٨٠٤ لسنة ٤٢ ق بتاريخ ١٦/١١/٨٩ تعرض للدفع المتعلق بسلطة الفصل في الدعوى بحكم في الدعوى رقم ١١٦٤٤ لسنة ٣٤ ق الصادر في جلسة ١٧/٤/١٩٨٦ ، واهتدت بذلك كل ما سلفه بيانه من اسس تشبيب الاحكام ومبادئ النظام العام القضائي ، ممثلة في حق الدفاع ، وعوقت رقابة المحكمة الادارية العليا على احكام محاكم مجلس الدولة التي نظمتها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم مجلس الدولة ، والتي غايتها ومقاصد الاحكام الدستور تحقيق المشروعية وسيادة القانون كأساس للحكم والادارة في الدولة ، وتطلت من حجية الاحكام القضائية التي قضت

عليها صراحة المادة (١٠١) من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية
رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨ الذي تخضع له فيما لم يرد فيه نص في قانون تنظيم
مجلس الدولة المنازعات الإدارية ، والذي يجب على أية محكمة بمجلس
الدولة القضاء به من تلقاء نفسها بإعطاء ذلك المبدأ من القواعد الأساسية
الحاكمة للنظام العام القضائي المصري ولم يمتنع التحكيم للطعن فيها أن يبين
أو يفصح في أسبابه مما استند إليه في هذا الشأن الأمر الذي أصابه بالقصور
الشديد في التسبيب وتجعله باطلا وخليفا بعدم الاعتماد بأي اثر له .

(طعن ٢٤٠٧ لسنة ٣٢ و ٤٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٧) .

الفصل السادس

طرق الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة

المادة رقم (١٢٢)

نصها :

المواد ١٣ و ٢٢ و ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة مفادها — قانون مجلس الدولة قد نظم الطعن في احكام المحاكم الادارية امام محكمة القضاء الادارى — نظم ايضا الطعن في الاحكام الصادرة من محاكم القضاء الادارى امام المحكمة الادارية العليا — هذا هو الطريق المادى للطعن في الاحكام امام محكمة اعلى — التماس اعادة النظر هو طريق من الطرق غير العادية للطعن — يرفع الى ذات المحكمة التى اصدرت الحكم المتبى فيه — لايقبل الا فى حالات اوردها القانون على سبيل الحصر فى المادة ٢٤١ مرافعات — ذلك باعتباره احدى طرق الطعن غير العادى فى الاحكام — لايجوز سلوكه حيث يتيسر سلوك طريق الطامن العادى — ذلك لان القاعدة هى وجوب استنفاد المحكوم ضده جميع الطرق الاصلية والعادية للطعن على الحكم من قبل اللجوء الى طريق بديل هو التماس اعادة النظر الذى شرع استثناء فى حالات محددة تشفع فى معاودة المحكمة النظر فى حكم اصدرته واستنفذت به ولايتها .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (١٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة تجيز الطعن أمام محكمة القضاء الادارى فى الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية

كما أن المادة (٢٣) من ذات القانون تشير الى جواز الطعن امام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء ادارى ومن المحكم التأديبية كما أن المادة (٥١) من ذات القانون المشار اليه تنص على ان « يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحكم الادارية والمحكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية او قانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لايتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة امام هذه المحكم . ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا امرت المحكم بغير ذلك واذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيتها فضلا عن التعميؤ اذا كان له وجهه » .

وبغداد ما تقدم ان قانون مجلس الدولة نظم الطعن في احكام المحاكم الادارية امام محكمة القضاء الادارى ، كما نظم الطعن في الاحكام المستندة من محكم القضاء الادارى سواء بوصفها درجة ثانية من درجات القضاء او بوصفها محكمة اول درجة في غير تلك الحالة امام المحكمة الادارية العليا . والى تبسط رقابتها على الحكم الطعون غيه لتنزل على المنازعة بوصفها مسخوخ حكم القانون وهذا هو الطريق العادى للطعن في الاحكام اسلم بمحكمة اعلى .

أما التماس اعادة النظر فهو طريق من الطرق غير العادية للطعن ، ويرفع الى ذات المحكمة التي اصدرت الحكم التماس فيه ولا يقبل الا في حالات اوردتها القانون على سبيل الحصر في المادة (٢٤١) مرافعات باعتباره احدى طرق الطعن غير العادى في الاحكام لا يجوز ولوجه واستخدامه حيث يفسر سلوك طريق الطعن العادى ، لان القاعدة هي وجوب استنفاد الحكوم ضده جميع الطرق الاصولية والعادية للطعن على الحكم من قبل ان يترك الى طريق بديل هو التماس اعادة النظر الذى شرع استثناء في حالات محدودة . تشيخ في محاولة المحكمة النظر في حكم اصداره واستنفذت به ولا يتبعه . استثناء يقدر يقدره على نحو لا يبسط معه الا حيث تستند بولوج الطبيعة الاصولية اولا .

وبناء عليه فإذا كان الحكم صادرا من محكمة القضاء الإداري كما في الحالة موضوع الطعن فإنه ينتج على المحكوم ضده التماس إعادة النظر فيه أمام ذات المحكمة التي أصدرته حيث إن باب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يظل مفتوحا طوال التواجد المقررة لقبول الطعن وهذه المحكمة هي التي تلك دون غيرها وزن وجه الطعن في الحكم وتحديد نتائج المنازعة يشترى مناصها وانزال صحيح حكم القانون عليها .

وينبغي على ما تقدم أنه إذا لم يرتفع المحكوم ضده الحكم الصادر ضده مبتغيا تعديله لصالحه ، فإنه لا مندوحة له من أن يطعن فيه بالطريق المقرر أصلا أمام المحكمة الأعلى من المحكمة التي أصدرته وأن يوالى الخصومة ويتابعها حتى يخفى في الطعن ، ولا يجوز له أن يبادر إلى الطعن بطريق التماس إعادة النظر مادام باب الطعن مازال مفتوحا أمامه لرفع الطعن بالإصل ، أو إن يموت على نفسه هذا الميعاد أو يتجدد من موالة ذلك الطعن بجنى يقول قانوننا ثم في الحكم بالتماس إعادة النظر ، والا كان التماسا غير جائز في هذه الحالات صدورا عن التمساح في طريق طعن أصيل في الحكم ، بها ينبغي عن سلوك طريق الطعن البديل سواء ابتداء من خلال الميعاد أو بعد زوال هذا الطعن وهو ما يصحق ، ولا ريب على جميع الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحكم الإدارية والمحكم التأديبية ومن بينها تلك الصادرة في الطلبات المستعجلة بوقف تنفيذ القرارات المطعون فيها بدعوى الإلغاء حيث وردت نصوص المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من قانون مجلس الدولة على النحو المبين آنفا في صيغة مائة تغير جميع تلك الأحكام سواء كانت عاجلة أو موضوعية .

ومن حيث أنه بانزال ما سبق على وتنتج الدعوى المائلة يبين أن محكمة القضاء الإداري بالاستكدرية أصدرت حكما بجلسة ١٧/١٢/١٩٨٧ برفض الطلب المطعون ضدها وقت تنفيذ القرار الشللي بالامتناع عن تسليحها وخضعة البناء الضامدة لها ، ولم تطرق المطعون ضدها طريق الطعن التماسي بالاتجاه إلى المحكمة الإدارية العليا خلال المدة المقررة قانونا للطعن في الحكم المطعون

عليه ، وأكثر ولوج طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة بمسندة الحكم وبالمخالفة للشروط والضوابط التي وضعتها أحكام المادة (٢٤١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية مما كان يوجب التضاء بعدم جواز التماس إعادة النظر المتقدم منها وهو الأمر الذي التفت عنه الحكم موضوع الطعن إذ خاض مباشرة في مدى قبول التماس إعادة النظر في الحكم موضوع الالتباس ويأثر الى القضاء بقبوله ووقف تنفيذ الحكم الملتبس بإعادة النظر ، على سبيل من اتفق مع طبيعة المنازعة الادارية ، كما اتبع يبحث توافر إحدى حالات التماس إعادة النظر في الحكم محل الالتباس أيا كان صحيح الرأي في مدى توافرها ثم انتهى الى توافر ركن الجدية وكذا ركن الاستعمال في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ويفض النظر عن مدى صحة ذلك أيضا أو توافره .

ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه والحال هذه قد خالف صحيح حكم القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ لم يقض بعدم جواز نظر الالتباس بها كان ينبغي من التطرق الى مايلي ذلك من بحث مدى توافر أى من ركن الجدية أو الاستعمال المطلوب توافرها للقضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وكان يجدر بالحكم أن يلتزم أحكام القانون وأن يلتزم بأحكام المادة (٢٤١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الواجبة التطبيق فيها جاء بها من أن « تفصل المحكمة أولا في جواز قبول التماس إعادة النظر ثم تحدد جلسة للمرافعة في الموضوع دون حاجة الى اعلان جديد على أنه يجوز لها أن تحكم في قبول الالتباس وفي الموضوع » وإذا لم يلتزم الحكم المطعون بمسح أحكام القانون ولم ينتقيد في فضائه بما تحتبه الشرعية وسيادة القانون ومن ثم فقد صدر محيبة بتعيين القضاء بالفائه مع الحكم بعدم جواز التماس إعادة النظر .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإنه يتعين الحكم على المطعون ضدها . بوصفها اللتبسة بفرامة وفقا للمادة (١٤٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تنص على أنه « اذا حكم برفض الالتباس في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الست الاولى من المادة (٢٤١) يحكم على

الملتبس بغرامة لا تقل عن ثلاث جنيهات ولا تجاوز عشرة جنيهات . وباعتبار
أن التفسير الصحيح للمادة (١٤٦) المشار إليها ليس . فقط رفض الالتباس
بل الانخلاق فيه وهو يعنى الرضا ويحمل معناه سواء كان هذا الانخلاق شكلا
أو موضوعا ومن ثم يشمل حالة الحكم بعدم جواز نظر الالتباس .

وبحيث أن من خسر الدعوى يلزم مصروفاتها وفقا للمادة (١٨٤)

برامضات : ٤ .

(ملعن رقم ١١٦ ، ١٢٤ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩/٩/١٩٩٢ .

الفرع السابع

مبدأ الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن مبدأ الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم فيه - لا يسرى هذا المبدأ الا في حق الخصم الذي علم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى اصلا - ذى الصلحة الذي لم يعلم بتاريخ الجلسة التي تحددت لنظر الدعوى لا يسرى هذا المبدأ في حقه الا من تاريخ علمه الحقيقي بهذا الحكم .

المحكمة :

« ومن حيث أنه بناء على ما سلف بيانه وعلى أساس أن قضاء هذه المحكمة مستقلى على أنه ولئن كان مبدأ الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم فيه طبقا للمادة (٤٤) من قانون مجلس الدولة فإن هذا المبدأ لا يسرى الا في حق الخصم الذي علم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى اصلا او الذي علم او أصبح محققا تمكنه من العلم بتاريخ الجلسة والتي سوف يصدر فيها الحكم ليستطيع متابعة صدوره ليتكمن من مباشرة حقه في الطعن فيه بمدة علمه به علما يقينيا ومن ثم فإن ذى الصلحة الذي لم يعلم بتاريخ الجلسة التي تحددت لنظر الدعوى وبالتالي يعلم بصدور الحكم فيها في حين لا يسرى مبدأ الطعن في حقه الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم وعلى هذا المقتضى فإنه حيث لم

وحيث علم الطامنة علما يقينيا بهذا الحكم قبل الستين يوما السابقة على تاريخ
إقامة الطعن فانه لا مناسط من اعتبار الطعن مقابا في الميعاد المقرر قانونا
مستوفيا لأوضاعه الشكلية وذلك بصرف النظر عن انه قد اقيم هذا
الطعن بالفعل في ١٩٨٩/١٢/٣١ بينما الحكم المطعون فيه قد صدر في
١٩٨٩/١١/٢١ واقيم الطعن المائل في ١٩٨٩/١٢/٣١ « .

(طعن ٣٩٧ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩) .

(طعن ٣٨ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩) .

(طعن ٤٢٦٨ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩) .

الفرع الثامن اعوان القضاة

قامدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

اعوان القضاء يقومون بدور المعاين الرئيسي للقضاة في أداء
تجانيهم - نظرا لما يقومون به من مهامات ادارية وتنفيذية بنسبة رفع الدفوى
والثناء سير الخصومة وحتى انتهائها او عند تنفيذ الاحكام واعلان الاوراق
وفي ذلك من امور ورد النص عليها في قانون المرافعات هي اعمال اساسية
تسير العملية القضائية بانتظام والخطا - احاط المشرع وظالفهم باحكام
خاصة تتفق مع طبيعة العمل القضائي الذي يقانون في سيرة - هم
مميزون وفقا لشروط معينة ويلتزمون بالحفاظ على سرية الاوراق
والاستندات - يكونون ملزمون بمراعاة تنفيذ قرارات المحكمة واجراءات
الخصومة - في حدود القواعد القانونية المقررة - اذك فهم يحقون بينا
في جلسة علنية - قد رسم لهم القانون على وجه محدد كيفية تسليم
الاوراق والمستندات وحدد واجباتهم ومسؤولياتهم - لا يسوغ بحسب
نصوص القوانين اشتراك غيرهم من العاملين او غير العاملين في القيام
على هذا الامر - ذلك نظرا لما يقتضيه العمل القضائي من صفات
تجز المشرع انها تتوفر فيمن يختار لهذا العمل والزمة بحلف اليمين ورسم
له قواعد اداء العمل في حدود ما نص عليه قانون السلطة القضائية
وقانون المرافعات .

الحكمة :

ومن حيث ان من أهم وظائف الدولة اقامة العدل بين الناس بحيث يكون من اخص واجباتها الفصل في المنازعات التى تنشأ بينهم ورد الاعتداء عنهم حتى يطمئن الأفراد الى أرواحهم وحرياتهم وأموالهم وسلطة الحكم هذه هى حق للدولة وجزء من سيادتها ومظهر من مظاهرها تمارسها وفقا لحكم الدستور أو النظام الأساسى للدولة بإسنادهم الى السلطة القضائية التى تتكون من قضاء مستقلين لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ، بحيث لا يكون لاية سلطة التدخل فى القضاء وشئون العدالة ولا شك ان الوظيفة القضائية للدولة هى صمام الامن فيها وبذلك لا يجوز أن تباشر الا بواسطة من تحددهم قوانين الدولة لتحمل مقتضيات واعباء هذه الوظيفة طبقا لما تحدده احكام الدستور والقضاء يصدر عن احكامهم كاشفة عن وجه الحق فى المنازعات التى يفسلون فيها وفقا لاحكام القوانين السارية وتطبق للاجراءات التى تقررها وفى سبيل تحقيق هذه الاغراض فان الدولة عن طريق السلطة التشريعية تضع القوانين المختلفة لتحديد الحقوق وضبط المراكز القانونية كما أنها تنشئ المحاكم وتضع القوانين التى تجدد ولاية كل منها وتبين للأفراد الاجراءات الواجب اتخاذها عند اللجوء الى القضاء ووسائل الدفاع وطرق الاثبات وكيفية الفصل فى المنازعات وكيفية الاستنادة من القرارات الصادرة لاصحاب الحقوق ضد من اعدى عليها وكافة ما يتعلق بتنفيذ الاحكام وفى هذا المقام فقد نصت المادة ٦٨ من الدستور المصرى على التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا كما نصت المادة ٦٩ من الدستور على ان حق الدفاع اصالة أو بالوكالة مكفول ، ويكفل القانون لغير القادرين ماليا ووسائل اللجوء الى القضاء والدفاع من حقوقهم كما تنص المادة () من الدستور بان السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولا يجوز لاية جهة التدخل فى شئون العدالة ، وتنص المادة () بان ينظم القانون الهيئات

القضائية أو بحصر اختصاص كل منها ولقد صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ونصت المادة ١٥ منه على أنه « فيما عدا المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة ، تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم الا ما استثنى بنص خاص ، وتبين قواعد اختصاص المحاكم في قانون المرافعات وقانون الاجراءات الجنائية .

ومن حيث ان قانون المرافعات هو القانون الذى ينظم الاجراءات القضائية وغير القضائية التى تتصل بخصومة قائمة فعلا فى نطاق القانون الخاص وهو يشتمل على القواعد التى ترتب وتنظم السلطة القضائية وتوزع الاختصاص بين جهات القضاء العادى المختلفة وتوزع على طبقات المحاكم وعلى محاكم الطبقة الواحدة من المحاكمة العادية كما يشتمل على القواعد المتعلقة بكيفية رفع الدوى والبيانات الواجب توافرها فى صحتها وكيفية اعلانها وآثاره وبطلانه والوقت الذى تعتبر فيه مرفوعة ، وكيفية نظرها واجراءات الحضور وجزاء التغلف عن الحضور واجراءات اثبات الدوى وجزاء عدم احترامها وجزاء عدم موالاة الاجراءات واثربضى المدة وبمعاد ابداء الدوى المختلفة والاحوال التى يسقط حق التمسك بها ، وكيفية اصدار الحكم وبياناته وكيفية الطعن فيه واجراءاته وآثاره وشروط تنفيذ الاحكام واجراءاته وآثاره ، وذلك كله سواء تعلق الامر بعمل قضائى او ولائى ومن المؤكد ان تنظم هذه القواعد الواردة فى قانون المرافعات يتعلق بالنظام العام ، واذا كان القليل من هذه القواعد الاجرائية لا يتعلق بالنظام العام لانه روعى بصدها التيسير على المتقاضين ومراعاة مصالحهم الخاصة ، فان غالبية هذه القواعد يتعلق بالنظام العام القضائى المصرى لانه يتصل بالمبادئ الاساسية فى التقاضى كحق اللجوء الى القضاء ومواعيد واجراءات اقامة الدعوى وكفاءة حق الدافع ومبدأ ملائمة الجلسات ويكفل حياد ونزاهة القضاء وصلاحياتهم للفصل فى القضايا وطرق الطعن فى الاحكام ومواعيده وغير ذلك من قواعد اجرائية وردت تمصلا فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ومن حيث انه واعمالا لما تقدم في خصوص تأكيد حق المواطن في اللجوء الى قاضيه الطبيعي فقد نصت المادة ٦٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ان « ترفع الدعوى الى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة بالم نص القانون على غير ذلك ، وعلى ذلك فان من حق كل مواطن ان يرفع دعواه ضد خصومة وان يجعل خصومته تتصل بمجلس القضاء دون أية قيود عدا ان يتم ذلك بتحرير صحيفة الدعوى في الشكل الذي تطلبه القانون وان يقوم بايداعها قلم كتاب المحكمة المختصة وباتمام ذلك تكون الدعوى قد رفعت واتصلت بالمحكمة وعلى ذلك فلا يسوغ لقلم الكتاب ان يحذف الخصومة عن قاضيه المرفوعة اليه او ان يمنع عن قبول الصحيفة ، كما لا يجوز لاية جهة قضائية او غير قضائية ان تضع من القيود او تضيف من الشروط ما يعطل ممارسة هذا الحق او يعوقه تحت اى سبب من الاسباب ، ومثل هذا قيد او ذاك الشرط او الاجراء الذى يعطل من هذا الحق او تقيده بشكل مخالف للبدأ المقرر لحق المواطن في اللجوء الى قاضيه الطبيعي وان لهذا القاضى وحده سلطة التقرير في مجلس القضاء لمدى اختصاصه بالدعوى لدى قبوله لها او عدم قبولها سواء من حيث الشكل او الموضوع فضلا عن تعديل هذا الحق وتأييده بأي وجه يكون مخالفا لحكم القانون بخالفة جسيمة صارخة تنحدر به الى درجة العم نظرًا لاغتصابه سلطة التشريع وذلك باضافته لشرط وقيد على حق أى مواطن في اللجوء الى قاضيه الطبيعي بغير الطريق الذى رسمه القانون .

ومن حيث انه ولئن كان من المسلم به في التظلمات القانونية والقضائية الحديثة واعمالا لتأكيد حق اللجوء الى القضاء وما تضمنته الإتفاقيات الدولية في مجال حقوق الانسان وما استلهمت عليه الانظمة الدستورية من النص على أن الدولة تكفل حق التقاضي وأنه يقوم على مانتها تقريبا القضاء للتقاضين وكثالة حق الدفاع وضمان سبل اللجوء الى القضاء لغير القادرين ماليا فودا عن جيرة هم وهو ما يرتبط بالبدء الذى استقر في القانون الحديث في دول العالم المتقدمين من مجانية القضاء لغير

القادرين ماليا وهو ما يعنى في مسير التطور القضائى العلم انه فضلا عن أن الامداد لم يعودوا منذ قرون يدفعون ائتمالا للقضاة وانما تتكفل الدولة بذلك ، فان التشريعات الحديثة قد اتجهت في معظمها الى ضرورة أن يتحمل الخصوم في المنازعات القضائية بجانب من النفقات الادارية التى تتكدها الدولة في الادارة على انه يجب على كل ملل با لحكم أن يقدم بالجهة التى يؤدى فيها عمله ولا يجوز له أن يتغيب عنها الا باذن من رؤسائه .

ومن حيث انه يبين ما تقدم من أحكام ونصوص أن اصحاب القضاء يقومون بدور معاون الرئيسى للقضاة في أداء مهامهم ، وأنه نظرا لما يتجهون به من عمليات ادارية وتنفيذية منذ رفع الدعوى وإنشاء سيم الخصومة وحتى انتهائها ؟ ومنذ تنفيذ الاحكام واصلان الاوراق وغير ذلك من امور ورد النص عليها في قانون المرافعات ، وهى جميعا اعمال اساسية لسير العملية القضائية بانتظام واضطراد لذلك فقد احاط المشرع وظلقتهم باحكام خاصة تنفق مع طبيعة العمل القضائى الذى يعاونون في سريه ، بهم معينون وفنقا لشروط معينة ويلتزمون بالحفاظ على سرية الاوراق والمستندات ويكون ملزمين بمراماة تنفيذ قرارات المحكمة واجراءات الخصومة في حدود القواعد القانونية المقررة وانهم لذلك يخلفون يمينا في جلسة علنية ويقدم رسم لهم القانون على وجه محدد كيفية تسليم الاوراق والمستندات وحدد واجباتهم ومسئولياتهم بناء على ما تقدم وينشاء على ذلك فلا يسوغ في واقع الامر بحسب نصوص القانون تحت أى سبب أو دافع اشراك غيرهم من العاملين أو غير العاملين في القيام على هذا الامر نظرا لما يقتضيه العمل القضائى من صفات تدر المشرع أنها تتوافر لمن يختار لهذا العمل ، والزمه بطف اليقين ورسم له قواعد اداء العمل في حدود ما نص عليه قانون السلطة القضائية وقانون المرافعات المدنية والتجارية » .

(طعن ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/١/١٩) .

المبدأ :

المشرع قد اناط بمعاونى القضاة بمجلس الدولة تحت اشراف المحكمة المختصة باخطار المصنوع بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى في مجلس القضاء امام اية محكمة من محاكم مجلس الدولة — ذلك يجعل التقاضى الادارى مسئولا على الاشراف على اداء العاملين في قلم كتاب المحكمة لواجبهم في الاخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذى الشئان جديدا لتمكينهم بانفسهم او بوكلائهم من المتول امام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما يعين لهم من بيانات واوراق الدستور تقضى بان حق التفاع مكفول اصالة او بالوكالة لجميع المواطنين — يمثل ذلك اصلا عاما من اصول التقاضى — سواء امام القضاء المادى او قضاء مجلس الدولة ام امام اية جهة قضائية اخرى — يترتب على اغفال هذا الاصل العام واهداره وقوع عيب شكلى جوهرى في الاجراءات يخالف النظام العام القضائى — ذلك لاهداره حق من الحقوق الاساسية للانسان وهو حق الدفاع — لا تمنع الخصومة بلا طرفين يباشر كل منهما حق الدفاع كاملا في ساحة العدالة — المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لم تحدد الوسيلة التى يبلغ بها قلم الكتاب ذوى الشئان ببيعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوى — يمين وصول هذا الاطلاع الى ذوى الشئان وان يقوم التحليل من الاوراق على وصول العلم بتاريخ الجلسة اليهم — ذلك حتى تمنع الخصومة صحيحة باجراءات اخطار صحيحة تتحقق من باؤها غايتها — اذا لم يثبت علم ذوى الشئان ببيعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوى فانه يكون من شأنه وقوع عيب شكلى في الاجراءات يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه .

المحكمة :

« ومن حيث انه مراعاة لطبيعة المنازعة الادارية التى تقضى بنظرها محاكم

مجلس الدولة وبصفة خاصة في المنازعات الخاصة بطلبات إلغاء القرارات
لاقتضائاً هذا النوع من المنازعات بالمشروعية وسيادة القانون التي يقوم
عليها نظام الدولة بصريح نص المادة (٦٤) من الدستور فإن المشرع قد
اناط بمعاوني القضاء بمجلس الدولة تحت إشراف المحكمة المختصة
بإخطار الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى في مجلس القضاء
أمام أية محكمة من محاكم مجلس الدولة وذلك يجعل القاضي الإداري ذاته
مستولاً عن الإشراف على أداء العاقلين في قلم كتاب المحكمة لواجبهم في الاخطار
كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً لتمكينهم بأنفسهم أو بوكلائهم من
المثول أمام المحكمة للدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما يعين لهم من
بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاعة فيها ومتابعة
سير إجراءاتها ومباشرة كل ما يحتبه ويخوله لهم مباشرة حقهم في الدفاعة من
مصلحتهم وعن الشرعية وسيادة القانون في ذات الوقت الأمر الذي يرتبط
بمصلحة جوهرية لذوى الشأن بل وبحسن سير العدالة ذاتها وفقاً لما
تقتضيه طبيعة الخصومة القضائية في المنازعات الإدارية ومن أجل ذلك حرص
الدستور على النص في المادة (٦٩) منه على كفاية حق الدفاعة أصالة
أو بالوكالة لجميع المواطنين ويمثل ذلك أصلاً عاماً من أصول التقاضي
سواء أمام القضاء العادي أو قضاء مجلس الدولة أو أمام أية جهة
قضائية أخرى فلا خصومة بلا طرفين يباشر كل منهما حق الدفاعة كاملاً في
ساحة العدالة في مواجهة الطرف الثاني وتحت إشراف القاضي الطبيعي
للمنازعة ومن ثم يترتب على اغفال هذا الأصل العام وإهداره وهو أمر
الأسس الجوهري للنظام العام للتقاضي إذا لم يتسن تدارك الاغفال أو
تصحيحه وقوع عيب شكلي جوهري في الإجراءات يخالف النظام العام
القضائي بإهداره حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان كفاية الدستور وهو
حق الدفاعة الذي يحرم من مباشرته أمام القضاء وحقية الإصدار لصالح
الخصم الذي وقع هذا الإصدار لحقه الأمر الذي يؤثر في الحكم
ويترتب على صدوره في خصومة وفي منازعة لم تتعقد بمجلس القضاء ثانوياً
حيث تخلف أحد طرفيها من الدفاعة عن حقوقه ومصلحته وانفرد بدون

وجه حق بالمخالفة للدستور وللنظام العام القضائي بإبداء وجهة نظره ومطلبه في مساحة العدالة طرف واحد الأمر الذي يحتم عدم الاعتماد بأي أمر قانوني تحتبه الشرعية بناء على هذا الانفراد الموضوع بالمخالفة الجسيمة للدستور والقانون من أحد الخصوم وجه العدالة بالتالي يكون الحكم أنصافاً في مثل هذا النزاع معيياً ولا أثر له ويتجتم الحكم من محكمة الطعن بانعدامه وببطلان أي أثر له ومن حيث أنه وإن كانت الملائمة (٣٠) كثرة التبيان لم تحدد الوسيلة التي يبلغ بها علم الكاتب ذوى الشأن بميعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوى إلا أنه يتعين ومبني على هذا الإبلاغ إلى ذوى الشأن وإن يقوم الدليل من الأوراق على وصول العلم بتاريخ الجلسة إليهم وذلك حتى تنعقد الخصومة صحيحة بإجراءات أخطار صحيحة تتحقق من بلوغها غايتها المحكمة المتظور أمامها الدعوى فإذا لم يثبت من الأوراق أن الطاعن (المدعى) قد علم بتاريخ أول جلسة تجددت لنظر الدعوى أمام المحكمة الطعون في الحكم الصادر فيها بعد إحالتها إليها من القضاء المدني وقد فُاجل نظر الدعوى المديد من الجلسات حتى حُجزت للحكم بـجلسة

الطاعن أو مجاليه أي من هذه الجلسات ودون أن يتمكن من الشفوخ أمام المحكمة واستظهار أوجه دفاعه وهو لا يتمسور حضوره من الشركة (الطاعنة) ووكيلها المحامي حيث لا مصلحة معقولة البتة لها فيه إذا كان قد بلغها أو بلغ أحدها أخطار بالتمسك بتاريخ الجلسة ومن ثم فإن الإجراءات يكون قد شلها عيب شكلي من النظام العام يبطلها ويؤثر في الحكم مما يستتبع بطلانه على مقتضى حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة .

(طعن ٣٩٧ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩) .

(طعن ٣٨ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩) .

الفرع التاسع
جواز الاتجاه الى التحكيم
في المنازعات الادارية

قابلية رقم (١٢٦)

المبدأ :

جواز الاتجاه الى التحكيم في المنازعات الادارية .

التبويب :

باستعراض انشاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادر بجلسة ١٩٨٩/٥/١٧ في شأن جواز الاتجاه الى التحكيم في المنازعات الادارية فان ما انتهت اليه الجمعية العمومية هو صحيح الرأي وصائب الاتباء فنص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص مجلس الدولة دون غيرها بالمنازعات الخاصة بالمعقود تصد به التأكيد على استبعاد اى اخصصاص لمحاكم القضاء العادى بمثل هذه المنازعات وهو اختصاص كان قائما في بعض القوانين السابقة على القانون المشار اليه فإراد المشرع بهذا النص أن يقطع الصلة بين المحاكم العادية ومنازعات المعقود الادارية ولكنه لم ينكر حق الاطراف في مرض مثل هذه المنازعات على هيئة التحكيم خاصة اذا كان العرض على هذه الهيئة مثل الحالة المعروضة لا تستبعد عند نظر المنازعة اعمال القواعد القانونية الموضوعية التى تطبق على العتود الادارية .

(ملف رقم ٣٠٧/١/٥٤ جلسة ١٩٩٣/٢/٧)

الفروع العائبر: هيئة مفوضى الدولة

قاعبدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

الأصل أنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعدم قيام هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وإبداء الرأى القانونى بشأتها — اغفال هذا الإجراء الجوهرى يرتب بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى — هذا الأصل لا يطبق على طلب وقف تنفيذ القرار الإدارى المطلوب الفأزه ادراكا لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر فى شأته إذ يلزم قبل أن تصدر محكمة القضاء الإدارى لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل فيما يثور أمامها من دفع لتصل باختصاصها بنظر الدعوى أو بقبولها حتى لا يقضى فى طلب وقف التنفيذ حال كون المنازعة برمتها خارجة عن اختصاصها أو كانت غير مقبولة شكلا .

المحكمة :

ومن حيث أن ما ينسبه تقرير الطعن من خطأ جسيم وقعت فيه محكمة القضاء الإدارى يتبل فى قضائها دون أن تكون هيئة مفوضى الدولة قد أصبجت تقريراً بالرأى القانونى مسببا فى الدعوى ، لا يقوم على أساس صحيح من القانون ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه وإن كانت هيئة مفوضى الدولة تعتبر وفقاً لقانون مجلس الدولة أمانة على المنازعة الإدارية وأن الأصل أنه لا يسوغ الحكم فى الدعوى الإدارية إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وإبداء الرأى القانونى لمبها

وأنة يترتب على الاخلال بهذا الاجراء الجوهرى بطلان الحكم الذى يصدر فى الدموى ، الا ان هذا الاصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الادارى المطلوب الفأؤه احرارا لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر فى شأنه ، ويلزم قبل ان تتصدى محكمة القضاء الادارى لبحث طلب وقف التنفيذ ان تفصل فيما يثور امامها من فروع تتصل باختصاصها بنظر الدموى او بقبولها حتى لا تقضى فى طلب وقف التنفيذ ، حال كون المنازعة برمتها مما يخرج عن اختصاصها او كانت غير مقبولة شكلا .

ومن حيث انه بالترتيب على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد صادف الحق فيما انتهى اليه من مدم قبول الدموى شكلا ، ويكون الطعن ، والحالة هذه قد قام على غير أساس سليم من القانون ويتمين القضاء برفضه والزام الطامن بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون الاجراءات :

(طعن ٦٥٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٥) .

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

هيئة مفوضى الدولة تعتبر هيئة على المنازعات الادارية ومايلا استفسار في تحضيرها وتبنيها للرافعة وفي ابداء الراى القانونى المالحظ فيها .
— المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشبهان مجلس الدولة — تلم كلف المحكمة يقوم بالرسائل لك الاوراق الى هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة — تتولى هذه الهيئة تحضير الدموى وتبنيها للرافعة ثم بعد ان تلم هيئة الدموى يودع المفوض تقريراً يحدد فيه وتقع الدموى والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رايه مسبقاً ثم تقوم هيئة مفوضى الدولة بعرض الملف على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدموى .

المحكمة :

« ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن الخاص بطلان الحكم المطعون فيه لتصدي المحكمة لموضوع الدعوى والفصل فيه قبل أن تقدم هيئة مفوضي الدولة تقريرها بالرأي القانوني في الموضوع حيث اقتصر النشد المقدم على الشك الخاص بسدى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى ، فإن هذا الوجه مركود بأن قضاء هذه المحكمة استقر على أن هيئة مفوضي الدولة تعتبر أمانة على المنازعة الإدارية ومأملا أساسيا في تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفي أداء الزاين القانوني المحايد فيها وقد تضمنت المسواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ النص على أن يقوم طم كتاب المحكمة بإرسال ملف الأوراق الى هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة وتولى الهيئة المذكورة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة ثم بعد اتمام تهيئة الدعوى يودع المفوض تقريراً يحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبيد رأيها مسبباً ثم تقوم هيئة مفوضي الدولة بعرض الملف على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن هيئة مفوضي الدولة ثابتت بتحضير الدعوى وقيامها للمرافعة وقضت تقريراً بالرأي القانوني فيها حدثت وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع وأباحت رأياً مسبباً في الاختصاص ومرضتها على رئيس المحكمة الذي حدث لها جلسة ومن ثم يكون الدجوى قد اتصلت بالمحكمة بضد اتساع الاجراءات التي اشرت اليها المواد سالفة الذكر وبالتالي لا يكون لزاماً على المحكمة بمبدأ ذلك أن تعيد الدعوى الى هيئة مفوضي الدولة لاستيفاء أى جوانب فيها موضوعية كانت هذه الجوانب أو قانونية ولا سند من القانون فيما تمسك به الطاعن من بطلان الحكم المطعون فيه بقولية أن تقرير هيئة مفوضي الدولة اقتصر على التوصية بعدم اختصاص مجلس الدولة

ولأثنا بنظر الدعى دون ابداء الرأى القانونى فى موضوعها اذ أن هذا
يعمد مجرد اجتهد بالرأى فى التقرير لا يؤدى الى بطلان الحكم حيث لا يوجد
ما يوجب ثانونا على المحكمة أن تفيد الدعى الى هيئة مفوضى الدولة
لاستكمال تقريرها بعبد أن اتصلت بنظر الدعى على أساس تسلسل
الاجراءات التى اشارت اليها كقواعد القانون تسلسلا سليما . فاذا مرت
الدعى بمراحلها المقررة ثانونا فليس ثمة الزام من القانون على المحكمة
ان تعيد الدعى الى هيئة مفوضى الدولة لاستيفاء ما تكون قد اغفلته
فى تحضيرها او فى التقرير الذى اودعته بالرأى القانونى فيها . وبناء على
ما تقدم فإن النعى ببطلان الحكم المطعون فيه لاقتضار تقرير هيئة
مفوضى الدولة على رأيها بعدم اختصاص مجلس الدولة ولاثنا بنظر النزاع
المطعون دون ابداء رأيها فى الموضوع يكون على غير اساس سليم من
القانون متمين الرضى » .

(ملحق ٧٩١ لسنة ٣٧ فى جلسة ١٩٩٢/١/٢٣) .

الفرع العادي مشر
اعلان الدعوى التأنيبية

قامبدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة
تقضى بان - يقوم قلم كتاب المحكمة التأنيبية باعلان ذوى الشأن بقرار
الاحالة الى المحاكمة التأنيبية وتاريخ الجلسة المحددة للمحاكمة - ذلك في
محل اقامة المعلن اليه او في محل عمله - حكمة ذلك توفير الضمانات
الاساسية للمعلن المقدم الى المحاكمة التأنيبية للدفاع عن نفسه ودرء
الاثام عنه - اعلان المعلن المقدم الى المحاكمة التأنيبية بعد الجراء
جوهريا - اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون من
شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر على الحكم ويؤدى الى
بطلانه - المادة ١٠/١٢ من قانون المرافعات اجازت - اعلان الأوراق
القضائية في مواجهة النيابة العامة اذا كان موطن المعلن اليه غير معاوم -
هذا الاجراء استثناء من الاصل لا يجوز اللجوء اليه الا بعد القيام
بتحريرات كافية وجدية لتقضى عن موطن المعلن اليه في الداخل والخارج
وعدم الاهتداء اليه - يترتب على مخالفة هذا الاجراء وقوع عيب
شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه .

المحكمة :

« ومن حيث ان الطعن المائل يقوم على النص على الحكم المطعون
فيه بالبطلان لا يثبت على اجراءات باطلة تتمثل في عدم اعلان الطامنة

بقرار إحالتها للمحاكمة التأديبية أو بتأريخ الجلسة المحددة لذلك حتى صدر الحكم المطعون فيه في غيبتها وقد تم إعلانها في مواجهة النيابة العامة رغم أن عنوانها بالسعودية معلوم لدى الجهة الإدارية إذ سبق أن تقدمت إليها بطلب للتأريض لها بإجازة خاصة لمرافقة زوجها الذي يعمل هناك مؤيداً بالمستندات وموضحاً به عنوان زوجها هناك وقد اضطرت للسفر لقرب انتهاء تأشيرته دخولها السعودية ولاعتقادها بالموافقة على الإجازة لمرافقة زوجها المصار باعتبارها أمراً وجوبياً ولم تعلم بصدر حكم بفصلها إلا من مكتب إدارة شؤون الأفراد بمديرية التربية والتعليم بالغربية رقم ٢٤٠٩ المؤرخ ١٠/٧/١٩٩٠ بإحالتها بذلك وبمهمته يمكن مودتها للعمل إلا بعد انقضاء أربع سنوات عليه .

ومن حيث أن المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم تلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة إلى المحكمة التأديبية وتأريخ الجلسة المحددة للمحاكمة وذلك في محل إقامة المعلن إليه أو في محل عمله ، وحكمة هذا النص هي توفير الضمانات الأساسية للعامل المقدم إلى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام منه وذلك بإحاطته علماً بأمر محاكمته بإعلانه بقرار الإحالة المضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إليه وتأريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من المثول أمام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للدلاء بما لديه من إيضاحات وما يعين له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك من الأمور المتصلة بحق الدفاع وترتبط بمصلحة جوهرية لذى الشأن .

ومن حيث أنه متى كان إعلان العامل المقدم للمحاكمة التأديبية بقرار الاتهام وأخطاره بتأريخ الجلسة المحددة لمحاكمته إجراءً جوهرياً ، وبالتالي فإن اغفال هذا الإجراء أو إجراؤه بالمخالفة لحكم القانون وعلى وجه لا تتحقق معه الغاية منه من شأنه وقوع ميب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر على الحكم ويؤدو إلى بطلانه ، كما أن قانون المرافعات

الجنسية والتجارية وان كان قد اجاز في الفقرة العاشرة من المادة الثالثة عشر منه اعلان الاوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم ، فان هذا الاجراء هو استثناء من الاصل العام ومن ثم لا يسوغ اللجوء اليه الا بصدد القيام بتحريات كنيسية وجدية للتعلم عن موطن المعلن اليه في الداخل أو في الخارج وعدم الاهتداء اليه ، ويترتب على مخالفة هذا الاجراء وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه .

ومن حيث انه يبين من مطالعة ملف الدعوى التأديبية رقم ١٥٢ لسنة ١٦ ق الصادر فيها الحكم المطعون فيه ان قلم كتاب المحكمة التأديبية بطنطا يعلن الطاعنة بقرار احالتها الى المحاكمة التأديبية المتضمن ببيان المخالفة المنسوبة اليها ومواد الاتهام المطبقة عليها ، كما لم يعلنها بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمتها على النحو الذي توجبه المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة ، وقد خلت الاوراق مما يدل على ان ثمة أخطارات للطاعنة اتصل بها خلا كتلب ادارة الدعوى التأديبية بالمور مركز السنطة بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٩ للتنبيه على الطاعنة بضرورة الجفوس امام المحكمة التأديبية بطنطا صباح يوم ١٩٨٨/٤/١٠ مع اخذ اقرار عليها بعلمها ببيجاد الجلسة وفي حالة مغادرتها البلاد تتم الانادة بحل اقامتها بالخارج اذا كان معلوما من عديمه ، وايضا كتلبها لكبير محضري محكمة السنطة الجزئية لاعلانها في مواجهة النيابة بناء على ما قرره الخفير النظامي بناحية ميت الليث من ان الطاعنة بالخارج بحولة السعودية طرف زوجها المعار بها ، وبناء على ذلك اعلنت الطاعنة في مواجهة النيابة العامة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٦ وقدم الاعلان للمحكمة التأديبية .

ومن حيث انه يبين ما سلف انه لم يتم اعلان الطاعنة اعلانا قانونيا صحيحا ، اذ لم يتم اعلانها بقرار احالتها الى المحاكمة التأديبية المتضمن ببيان بالمخالفة المنسوبة اليها وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمتها ،

كما ان اعلانها في مواجهة النيابة العامة لم يسبقه اجراء تحريرات جديده
من محل اقامتها مما ترتب عليه عدم منول الطاعنة امام المحكمة التأديبية
في اى مرحلة من مراحلها ، الامر الذى اخل بحقها في الدفاع من نفسها
ودفع الاتهام عنها .

ومن حيث انه متى كان الاعلان بقرار الاحالة للمحاكمة التأديبية وبتاريخ
الجلسة المحدد للمحاكمة اجراء جوهريا وضروريا وشرطا لازما لصحة
المحاكمة فان افعاله او اجراؤه على وجه غير صحيح لا يتحقق معه الغاية
منه يترتب عليه بطلان الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم الطعون
فيه والذي يعد صدر بطلا .

(طعن ١٢٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/١/٢٥) .

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - قلم
كتاب المحكمة التأديبية هو المختص باعلان الدعوى التأديبية - الاعلان
يتم بنوجب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول على محل اقامة
المعلن اليه او محل عمله - لا يجوز اللجوء الى الاعلان طبقا للاجراءات
المقررة في قانون المرافعات قبل استنفاد وسيلة الاعلان المقررة
في قانون مجلس الدولة والا تسبب الاعلان عيب يؤثر على الحكم ويؤدي
الى بطلانه .

المحكمة :

» ونعى تقرير الطعن على الحكم الطعون فيه البطلان لخصالته
القانون على اساس انه لم يتم لان الطامن بتقرير الطعن وبتاريخ جلسة
المحاكمة على النحو المقرر قانونا .

ومن حيث أن المادة الثالثة من مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بصاندار قانون مجلس الدولة تنص على أن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي .

ومن حيث أن المادة (٣٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تقام الدعوى التأديبية من النسبة الإدارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة وتنتظر الدعوى في جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هذه الاوراق قلم كتاب المحكمة ويتولى رئيس المحكمة تحديدها خلال اليماد المذكور ، على أن يقوم قلم كتاب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق .

ويكون الاعلان في محل اقامة المعلن اليه او في محل عمله بخطاب موصى عليه بصحوب يعلم وصول » .

كما تنص المادة (٣٨) على أن « تتم جميع الاخطارات والاعلانات بالنسبة للدعوى المنظورة امام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٣٤) .

ومعاد هذه النصوص ان قلم كتاب المحكمة التأديبية هو المختص باعلان الدعوى التأديبية وأن الاعلان يتم بموجب خطاب موصى عليه بصحوب يعلم وصول على محل اقامة المتهم أو محل عمله ، — وأنه لا يجوز اللجوء الى الاعلان للإجراءات المقررة في قانون المرافعات قبل استنفاد وسيلة الاعلان المقررة في قانون مجلس الدولة ، والا شأب الاعلان عيب يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث أنه لم يثبت من الاوراق ان قلم كتاب المحكمة التأديبية بطنطاً قد أخطر الطامن بقرار الاحالة وتاريخ جلسة المحاكمة التى انتهت

بصدور الحكم الطعين بموجب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول
على محل اقامته الثابت بملف خدمته ، فمن ثم فان اعلان الطاعن بتاريخ
جلسة المحاكمة التأديبية التي انتهت بصدور الحكم الطعين في مواجهة
النيابة العامة يكون قد تم بغير الطريقة التي حددها قانون مجلس
الدولة وبالمخالفة لأحكامه ، وادى الى الحيلولة بين الطاعن وبين حضور
جلسة المحاكمة وابداء دفاعه ، بما من شأنه أن يؤثر على الحكم الطعين
ويؤدى الى بطلانه » .

(طعن ٤٣٢٠ لسنة ٣٧ في جلسة ٢٩/٥/١٩٩٣ ولطعن ٢٤٢٠ لسنة
٣٧ في جلسة ١٢/١٢/١٩٩٣ ولطعن ٢٧٣٩ لسنة ٣٦ في جلسة
٢٧/٣/١٩٩٣ ولطعن ٢٥ لسنة ٣٨ في جلسة ٢٥/٨/١٩٩٣ ولطعن ٣٦ في
جلسة ٧/٨/١٩٩٣)

الفرع الثاني عشر
تحديد بدء سريان ميعاد الطعن بالالغاء

المادة رقم (١٢)

المادة :

المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة -
ميعاد الطعن بالالغاء يسرى من تاريخ نشر القرار المطعون فيه او
اعلان صاحب الشأن به - القرارات التنظيمية العامة هي التي يسرى
ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية - القرارات الفردية
التي تمس مراكز قانونية دائمة يسرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ
اعلانها الى صاحب الشأن - يقوم مقام النشر والاعلان تحقق
علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا لا ظاهريا ولا افتراضيا - ذلك بحيث
يكون شاملا لجميع منطويات هذا القرار - ذلك حتى يتيسر له
بمقتضى العلم ان يحدد مركزه القانوني من القرار - يقع عبء اثبات
نشر القرار الاداري او اعلانه الى صاحب الشأن او علمه به في
تاريخ معين على عاتق الادارة اذا دعت بعدم قبول الدعوى العلم
اليقيني الشامل بثبت من اية واقعة او قرينة تفيد حصوله دون التقييد
في ذلك بوسيلة معينة - للقضاء التحقق من قيام او عدم قيام هذه
القرينة او تلك الواقعة وتقدير الاثر الذي يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية
العلم او قصوره - ذلك حسبما تستبينه المحكمة من اوراق الدعوى
ونظروف الحال .

ومن حيث أن المادة (٢٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، تنص على أن ميعاد رفع الدموى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به . وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئة الرئاسية ، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه . وإذا صدر القرار بالرفض يجب أن يكون مسببا ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم نون أن تجيب عنه السلطات المختصة بإثبات رفضه .

ويكون ميعاد رفع الدموى بالطعن في القرار الخالص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

ومن حيث أن مواد هذا النص أن ميعاد الطعن بالإلغاء يسرى من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن القرارات التنظيمية العامة هي التي يسرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ، أما القرارات الفردية التي تمس مراكز قانونية ذاتية فيسرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ إعلانها إلى صاحب الشأن ، ويقوم مقام النشر والإعلان بتحقيق علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا ، بحيث يكون شاملا لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيर له بمقتضى العلم أن يحدد مركزه القانوني من القرار . ويقع عبء اثبات نشر القرار الإداري أو إعلانه إلى صاحب الشأن أو علمه به في تاريخ معين على عاتق الإدارة إذا دفعت بعدم قبول الدموى ، والعلم اليقيني الشامل يثبت من أية واقعة أو قرينة تزيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة ، وللقضاء التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن تربيته عليها من

حيث كفاية العلم أو تصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق
الدموى وظروف الحال .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد/ رئيس مجلس أمناء اتحاد
الاذاعة والتلفزيون أصدر القرار رقم ٢٥ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٥ بتعيين
٧١ من العاملين بقطاع التلفزيون في وظائف من درجة مدير عام ، برئاسة
قطاع التلفزيون ، والفئتين الأولى والثانية ، والادارات المركزية ،
للأخبار ، والبرامج الاخبارية والتبادل الاخباري ، والمكاتب والاتصال ،
والبرامج التعليمية ، وانتاج الفيديو ، وإعلام التلفزيون ، والمراجعة
والنصوص ، والخدمات الانتاجية ، والشئون المالية والإدارية . وبذات
التاريخ (١٣/١/١٩٨٥) أصدر المدعى عليه القرار رقم ٢٦ لسنة
١٩٨٥ بندب بعض العاملين بقطاع التلفزيون للقيام بمهام وظائف من
درجة مدير عام ، بالفئتين الأولى والثانية وبالادارات المركزية لإعلام
التلفزيون ، والأخبار ، والخدمات الانتاجية ، والادارة المركزية للنصوص
والمراجعة ، حيث نذبت الدمية (الطاعة) الى وظيفة مدير عام
النصوص والمراجعة لإنتاج الفيديو .

وقد أقام بعض العاملين ممن لم يشغلوا إحدى وظائف مديري
المبوم ، بطريقة الترقية أو التنب ، بالقرارين المذكورين ، أمام محكمة
العقضاء الادارى طمعونا بالالفاء على القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٥ في
حين أن الدمية (الطاعة) تقدمت بتاريخ ١٤/١/١٩٨٥ الى السيد/
رئيس اتحاد الاذاعة والتلفزيون بطلب اورت به لقرارات نذبتا لشغل
وظائف مديري مبوم ، والى كفايتها ، وطلبت ترقيةها لدرجة مدير عام أسوة
بزملائها الذين تمت ترقيتهم ، كما تقدمت بتاريخ ١٣/١/١٩٨٦ الى السيد/
رئيس التلفزيون بطلب بذات مضمون الطلب السابق ، وانتهت فيه أيضا
الى التماس اصدار قرار بترقيتها لدرجة مدير عام أسوة بزملائها الذين
تمت ترقيتهم . وتنفيذا لأحكام محكمة القضاء الادارى الصادرة في الدعاوى
المقابلة من بعض العاملين طمعونا على القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٥ أصدر

السيد/ رئيس مجلس الامناء القرار رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٢ بتعيين
الحكوم لصالحهم في وظائف من درجة مدير عام . وبمناسبة صدور هذا
القرار تقدمت المدعية بتاريخ ١٩٨٨/٥/١١ الى المدعى عليه بالتظلم من
القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ ، واذا لم تستجب الجهة الادارية لهذا التظلم
مقد إقامت دموها الصابر فيها الحكم المطعون فيه . ومن حيث أنه متى
ثبت ذلك ، وكانت المدعية (الطاعنة) لم تنكر ما ذهب اليه الجهة الادارية
أنها لم تجر ترقية الى وظائف مديري عموم خلال الخمس سنوات السابقة
على صدور القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٥ ، المطعون فيه ، سوى بالقرارين
رقمى ١٨٧ لسنة ١٩٨٠ ، ٥٢ لسنة ١٩٨١ ، برفع الدرجات التى يشغلها
بعض العاملين بقطاع التظيفزيون الى الدرجة المالية ذات الربط ١٣٢٠ /
١٩٢٠ اعتبارا من اول يونيو سنة ١٩٨٠ ، فى وقت لم تكن فيه المدعية قد
ندبت الى وظيفة مدير عام ، فمن ثم فان اشارتها فى طلبها المقدم بتاريخ
١٩٨٥/١١/١٤ الى قرارات نديها لشغل وظائف من درجة مدير عام بينها
كانت الجهة الادارية قد استتت قاعدة مؤداها أن يشترط لشغل وظيفة
مدير عام بالترقية أن يكون المرشح قد شغلها بطريق النذب ، واشارتها الى
أقديتها وكماستها ، ثم طلبا الترقية الى وظيفة مدير عام أسوة بزملائها
المرتقن ، لا يعدو أن يكون تظلما من القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٥ ، المطعون
فيه ، اذ لا يشترط فى التظلم الذى يكشف من علم مقدمه بالقرار أن يكون
فى صيغة خاصة ، فقد يكون فى صورة التماس أو طلب ، ولا يشترط أن
يتضمن رقم القرار ، محل التظلم وتاريخه ، ولا وجه للميب فى القرار ، أو
أن يكون النعى على القرار بوجه من الأوجه التى حددها قانون مجلس
الدولة للطن بالالفاء ، وانما يكفى أن يقدم الطلب بعد صدور القرار المتظلم
منه ، ويشير فيه المتظلم الى القرار اشارة توضحه وتنبىء من علمه بصوره
ومضمونه ، والاشتراطات التى قام عليها ، علما يمكن أن يكون من اثره
جريان الميعاد فى حقه ، وهو ما ترى المحكمة تحققه فى الطلب المقدم من
المدعية (الطاعنة) بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٤ ، ومن ثم فان اقامتها للدعوى
بتاريخ ١٩٨٨/٨/١١ يكون بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢٤ من

قانون مجلس الدولة ، آتفة الذكر ، وتغذو غير مقبولة شكلا ، وإذا انتهى
الحكم الملعون فيه الى هذا النظر ، فانه يكون قد صانح صحيح حكم
القانون ، ويضحى الطعن المثل عليه غير قائم على سبند من القانون حرية
بالرقص ، وتلزم الطاعة المبروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات

(طعن ٤٢٨٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٢٦/١٩٩٧) :

مجله نوین ادبی

المبدأ :

إذا قدرت الجهة الادارية المختصة (وزير الدفاع) استمرار شغل
عقار مستولى عليه للمجهود الحربى لتمتد استبداله فلا معقب عليها في
هذا الشأن طالما أن المجهود الحربى هو الهدف من الاستيلاء .

المحكمة:

إذا قدرت الجهة الادارية المختصة (وزير الدفاع) استمرار شغل
عقار مستولى عليه للمجهود الحربى لتمتد استبداله فلا معقب عليها في
هذا الشأن طالما أن المجهود الحربى كان هو الهدف من الاستيلاء على العقار
وأساس ذلك أن المجهود الحربى مطلوب في جميع الظروف سلها أو حربا
مالقوات المسلحة لا بد أن تكون مستعدة في جميع الاحوال ونتيجة ذلك أن
انتهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل بتوقيع معاهدة السلام وإن اعتبر
سببا لانتهاء حالة التعبئة العامة إلا أنه لايعنى أن المجهود الحربى قد استنفذ
فقرضه وفقد نواحيه وأسس ذلك أن المجهود الحربى هو جهد دائم
لايرتبط بقيام حالة الحرب أو بإعلان حالة التعبئة .

(طعن ٣٤١٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٨٦)

محاسبة حكومية

الفرع الأول — خضوع صناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات
والوحدات المحلية لإشراف ممثلى وزارة المالية

الفرع الثانى — مخطو وزارة المالية بالجهات الادارية

الفرع الثالث — المقصود بمباراة « الخزانة العامة والخزائن
العامة »

الفرع الرابع — ليلولة المربيات وما فى حكمها للخزانة العامة عند
عدم طلبها خمس سنوات

الفرع الخامس — مسائل متنوعة

القصر الاول

قائمة رقم (١٣٣)

المادة

خضوع حسابات صناعات تحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات
المحلية الملحقة بالمجالس المحلية لأشراف مبنى وزارة المالية .

الفنوى :

تانون الحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ أخص لسلطانه
جميع وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية بفرض تدميم
الرقابة المالية على الاتفاق قبل الصرف بالجهات لادارية واحكام الرقابة
على المال العلم ايرادا ومصرفا وأخضع لهذه الرقابة أيضا الحسابات
الخاصة التى أجاز للجهات الادارية وبموافقة وزارة المالية فتحها لتلقى
عنها التبرعات والاعانات والهيئات أو المنح أو اية موارد أخرى خارج
الموازنة العامة للدولة وهذه الرقابة لا تؤى أكلها ولا تحقق ثمرتها اذا اتبع
الجهات الخاضعة لها أن تتحلل منها فى لوائحها المالية أو ترغها من
مضمونها باسناد الاختصاصات الموكولة فى هذا القانون لمندوبى وزارة المالية
الذى موظفها ومؤدى ذلك هو خضوع حسابات صناعات تحسين الخدمة
بالمستشفيات والوحدات المحلية الملحقة بالمجالس المحلية لأشراف مبنى
وزارة المالية ولا يغير من ذلك تضمين أحكام اللائحة الاساسية للمنظمة
لهذه الحسابات قواعد مالية لا تنقيد فيها بالقواعد الحكومية ذلك أن قواعد
الرقابة المالية تلتزم الجهات الادارية بأعمالها كذا وردت فى قانون الحاسبة
الحكومية ولا تلك الخروج عليها فى لوائحها المالية حتى تحقق هذه الرقابة
المرها ولا تفقد ماعليتها .

ملف رقم ١٢٣٦/٤/٨٩ جلسة ١٩٩٣/٣٧/٢٠

الفرع الثاني

مطلو وزارة المالية بالجهات الحكومية

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

ناط المشرع بوزارة المالية الإشراف والرقابة على تحصيل وصرف الأموال العامة — يمثل وزارة المالية في ذلك المراقب المالي والمديرون الماليون ومطورو الحسابات وكلائهم — حقق المشرع لهم استقلالاً إدارياً وفنياً ورئاسياً وتاديبياً عن الجهات الخاضعة لإشرافهم ورقابتهم مع منحهم السلطات المالية اللازمة لتحقيق الضبط والرقابة والإشراف على إعداد وتنفيذ موازنات الجهات المختلفة وتحصيل وصرف الأموال العامة وجعلهم مسئولين عما أتاحه لهم من اختصاصات فضلاً عن مسئوليتهم عن معاملة الجهات الإدارية المختلفة في وضع الأنظمة اللازمة للضبط المالي الداخلي فيها تحت إشرافهم — من أخص ما نيط بهم متبعة واعتماد الجرد الدوري الخاص بالخزائن الموجودة بتلك الجهات فضلاً عن متبعة توريد المبالغ المحصلة نقداً إلى الخزائن العامة أو البنوك ومراجعة مستنداتها واعتمادها وتسويتها ومتبعة تطبيق القوانين واللوائح المالية والتبليغ عن أية مخالفات مالية واتخاذ الجزاء بالمشاركة مع السلطة الرئيسية المختصة قتالاً حدوث المخالفات المالية إن وقعت في المستقبل .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (١١) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن

المجلسية الحكومية تنص على أنه « على ممثلي وزارة المالية بالوجودات الحسابية المتكبد من توريد المبالغ المحصلة نقدا إلى البنوك و (الخزائن العامة) وعلى رؤساء المصالح نواب لجنة من العاملين بها لجرد (الخزائن) ويتحدد اللائحة التنفيذية مواعيد التوريد والجرد لتلك الخزائن .

وتنص المادة (٢٠) على أن يتبع وزارة المالية مراقبون عموم ومختصون بالحسابات وبملاكهم الذين يشرهون على أعمال الحسابات بالجهات الإدارية ويكون لهم حق التوقيع الذاتي على الشيكات وأقون الصرف وظل في وفق النظام المحاسبي المتبع في تلك الجهات .

كما تنص المادة (٢١) على أن تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون السلطات المالية والاقتصادية للإدارية - ممثلة وزارة المالية بالجهات الإدارية وهم المسئولون عن مراقبة تنفيذ هذا القانون وغيره من القوانين المالية والإدارات المالية تنفيذا لها .

وتنص المادة (٢٢) بأن على رؤساء الجهات الإدارية إبلاغ وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات بما يقع في هذه الجهات من جرائم الاختلاس والسرقة والحرق والاهمال والتجدي وما في حكمها وعلى هذه الجهات بالاشتراك مع ممثلي وزارة المالية وضع نظم للرقابة الداخلية اللازمة لبحث قبل هذه الحوادث وتوضيح اللائحة التنفيذية الإجراءات الواجب اتخاذها في هذه الحالات .

وتنص المادة (٢٣) بأن تضع كل جهة من الجهات الإدارية نظاما لمخطط للدخل وفقا لتبديء المخاسبات المتعارف عليها بين تلك الجهات على أموالها وأصولها وحقوقها وتلك بالاشتراك مع ممثلي وزارة المالية وفي حدود ما تقره اللائحة التنفيذية .

وتنص المادة (٢٤) بأن ممثلي وزارة المالية الإشراف على العاملين بالمؤسسات الحكومية بالجهات الإدارية المختصة .

ومن حيث أنه تمنح المادة ٣٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ٨٢ على أنه يتولى ممثلو وزارة المالية الإشراف على أعمال الوحدات الخسائية بالجهات الإدارية التي يعملون بها وهم المسؤولون عن مراقبة تنفيذ الموازنة ومراجعة حساباتها إيرادا ومصرونا وعرض حساباتها الختائية على وزارة المالية، وهم مسئولون مع المسئولين الماليين التابعين للجهات الإدارية من صحتها ومطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها ويكون لهم وحدهم التوقيع على الشيكات وأذن الصرف توقيعا ثانيا .

وتنص المادة (٣٣) بأن تعين وزارة المالية مراقبا ماليا لكل وزارة لتمثيله وكلاء ورؤساء الأجهزة وتدير الحسابات وكلاؤهم المسئولون على الوحدات الخسائية بالوزارة ومصالحها والهيئات الخدمية الخاضعة لإشراف الوزارة وجميعهم مسئولون عن مراقبة وتنفيذ أحكام القانون المحاسبية الحكومية وغيره من القوانين المالية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها وفي حدود الاختصاصات المنصوص عليها في هذه اللائحة وبما لا يتعارض مع اللوائح والتطبيقات المتعلقة بالجهات التي تصدر بشأنها قوانين أو قرارات خاصة تنظم شئونها المالية .

وحيث أنه تم من الاختصاصات التي حددتها المادة (٣٤) من هذه اللائحة للبراتب المالي بالوزارة والمديرون الماليون بها فحص ومراجعة واعتماد وحفظ محاضر الجرد للجهات التي يقررب عليها كما يختص مدير الحسابات وفق المادة (٣٦) باعتماد وإرسال كشوف المداينة الفورية عن تنفيذ تنفيذ الموازنة الشهرية والربع سنوية والختائية في المواعيد المقررة وذلك بعد إجراء المطابقة اللازمة على دفاتر الحسابات واعتمادها والتأكد من اعتماد الجهة الإدارية لكشوف التابعة المشار إليها وأخطأ كل من وزارة المالية والجهات المركزية للحسابات بأية مخالفة مالية عند تقديم

في الجهة الادارية وتوزيع الاختصاص بينه وبين وكلاء الحسابات بطريقة تشكل الاشراف الفعال والرقابة الكاملة على الاعمال المالية اليومية .

كما يختص طبقا للمادة (٣٧) وكلاء الحسابات بالمشارية في اعداد كشوف المتابعة الدورية وبيانها والتوقيع عليها فضلا عن مراعاة العاملين بالوحدة الحسابية والتزامهم باحكام القوانين والتعليمات المالية المقررة .

وتنص المادة (٥١) على ان تضطلع كل جهة من الجهات بالاشتراك مع ممثلى وزارة المالية بتنظيم الضبط الداخلى بما يكفل المحافظة على اموالها واصولها وحقوقها وذلك وفقا للاسس المبينة في بنسود هذه المادة ومنها تنفيذ نظام الجرد المستمر والمعايير على المخازن والمخزائن والسلف المستعينة .

ومن حيث انه يبين من مجموع هذه النصوص ان المشرع قد راعى اهتمامه على الاموال العامة ان يتولى الاشراف والرقابة المالية على تصريف وصرف الاموال العامة تكون لوزارة المالية بمطبة في اشراف المالى والمختبرون الماليون ومخبري الحسابات وكلائهم وقد حقق لهم استقلال اداريا وماليا وفوقا وفيما من الجهات الخاضعة لاشراؤهم وراقبتهم وضع منظم الضبطات المالية اللازمة لتحقيق الضبط والرقابة والاشراف على اعتماد وتنفيد موازيف الجهات المختلفة وتحصيل وصرف الاموال العامة وجعلهم مسئولون عما تنطبع بهم من اختصاصات فسيلا بمن مسئوليتهم عن مسئولية الجهات الادارية المختلفة في وضع أنظمة تكميلية للضبط الداخلى فيها تحت اشرافهم ومن اخص ما نلاحظ به متابعة واعتماد الجرد الخوى والخاص بالخزائن الموجودة بلك الجهات فضلا عن متابعة تجديد المبالغ المعصلة نقدا الى الخزائن العامة او البنوك ومراجعة مستنداتها واعتمادها وتسويتها ومتابعة تطبيق القوانين واللوائح المالية والتبليغ من أية مخالفت مالية واتخاذ ما يلزم المشاركة مع السلطة الرئاسية المختصة لتتالى حقوق المخالفت المالية ان وقعت في المستقبل .

طعن ١٤٢٥ لسنة ٣٤ في جلسة ١٣٩١/١/٢٣ .

الفصل الثالث

المقصود بمعبارة «الخزينة العامة والخزائن العامة»

قاعدة رقم (١٢٥)

المقدمة :

المقصود بمعبارة « الخزينة العامة والخزائن العامة » — عبارة (الخزينة العامة) خاصة بأبولة بالم يطلب به من مرتبفات ومكافآت الخزينة العامة، ومقصود بها الإيرادات العامة للدولة أى الشخص القانونى للدولة فى جنبته المالية — المقصود بمعبارة « الخزائن العامة » أحد الخزائن الرئيسية التى تستعمل للإيرادات العامة — المشرع الذى ينظم بالتجديد إير خزائن عامة وكذلك خزائن فى عامة أو فرعية — يعنى المشرع عندما يحدد وصف الخزينة العامة بالذوات العامة ذات الطابع الرئيسى أو المركزى التى يتلقى الإيرادات العامة بالذوات العامة — اذا أطلق التعبير دون وصفه بالمعنى كلى الإنشاء شاملا لخزائن سواء كانت رئيسية أو غير رئيسية — المشرع الذى عندما يحدد عبارة « الخزائن » أو « الخزينة العامة » يقصد كل أنواع الخزائن بالحكم الذى قرره — فليس ذلك : لا يتصور وجود الضبط الذى لا يعموم تحت الأحكام على أية أنواع من الخزائن تقوية كانت أم عامة أم حكومية أم محلية — عندما يعمد إلى تخصيص نوع منها بأحكام تنفق مع طبيعتها والغرض من استخدامها وحماية الأموال المتعلقة بها فإن المقصود بمعبارة « الخزينة » أو « الخزائن » صراحة بالوصف الذى يحدد النوع الذى يخصه بالأحكام الخاصة بها كوصف العامة أو الثانوية أو الحكومية .

المحكمة :

وحيث أنه بناء على ذلك أن المشرع قد استخفم في المادتين ٢٩ ، ٣٠ من قانون المحاسبة القانونية آتف الذكر وفي المواد ٧٨ ، ٧٩ من التنفيذية لقانون المحاسبة الحكومية عبارة (الخزانة العامة) واحد (الخزائن العامة) والعبارة الأولى بحسب ورودها في سياق المادة ٢٩ من القانون والمادة ٧٨ من اللائحة التنفيذية خاصة بالبلولة ما لم يطالب به من جريبات ومكافآت للخزانة العامة ومقصود بها الإيلولة الى الإيرادات العامة للدولة ، أى الشخص القانونى للدولة في حقته المالية ، بينما العبارة الثانية مائها قصد بها في سياق المادة ٣١ من القانون والمادة ٧٩ من اللائحة التنفيذية وبحسب الأحكام التى تضمنها أحد الخزائن الرسمية التى تتقبل الإيرادات العامة ويلتالى مان سواد اللائحة التنفيذية لقانون المحاسبة الحكومية تكون قد اكدت التفسير السعيد للمادتين ٢٩ ، ٣٠ منه ومن ثم فان المشرع المالى ينظم بالتجديد أمر خزائن عامة وكذلك خزائن غير عامة او فرعية ويعنى مندا يحدد وصف الخزانة العامة الخزينة ذات الطابع الرئيسى او المركزى والتى تطلق الإيرادات العامة فضلا عن الصرف للأموال العامة واذا ما اطلق التعبير دون وصف بالعامة كان الامر شاملا للخزائن سواء كانت رئيسية او غير رئيسية وأية ذلك أن أحكام الفصل الثانى من الباب الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات المسارية فيها لا تتعارض مع أحكام قانون المحاسبة الحكومية ولاختصاصه التنفيذية (المسواد ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، الى ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٢) تؤكد أن المشرع المالى عندما يحدد مبررات الخزائن او الخزينة العامة يقصد كل انواع الخزائن بالحكم الذى قرره حيث لا يتصور وجود الضبط المالى الا بعموم تلك الاحكام على أية أنواع من الخزائن ثانوية كانت أم عامة أم حكومية أم محلية ، وعندما يعمد الى تخصيص نوع منها بأحكام (تتفق مع طبيعتها والهدف من استخدامها)

وحماية الاموال العامة المتعلقة بها فانه يصف عبارة الخزينة او الخزائن .
صرحة بالوصف الذى يحدد النوع الذى يخصصه بالاحكام الخاصة بها
كوصف العامة او الثانوية او الحكومية كما فى المواد ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،
١١٦ ، ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٦ (الفج) من تلك اللائحة .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان الحكم الطعين اذ اسند الى مهنوم
احكام المادة ١٦٤ من اللائحة المالية للميزانية والخصومات التى تحتل آن
يندب رئيس المصلحة احد العاملين لجرد محتويات الخزنة من نقود واوراق
ذات قيمة عضو رئيس الحسابات او وكيله فى خضوع خزنة الادارة
المركزية للتعاون الزامى لهذا الجرد يكون قد اصاب صحيح حكم
القانون واذا لم يتم الطاعن بواجبه فى المشاركة بهذا الجرد او متبعة
القيام به من جانب الجهة الادارية فى المواعيد المقررة لذلك بحكم
لم يتم بتبين تلك الجهة ورئاسته ممثلة فى رئيس الحسابات المختص
والمراتب المالى بالتقصير فى هذا الجرد يكون قد ارتكب تقصيرا فى اداء
واجباته وظيفية يعين مساعده تائيبا عنه .

ومن ثم فانه لا محل للنقض على الحكم المطعون فيه بمقولة ان الخزينة
محل التحقيق هى خزينة فرعية وليست خزينة عامة لجرد ان خزينة التعاون
الزراعى محل التحقيق ومهمة الطرف المتوفى المذكور توجد بالعنوان ٥١٥
شارع الاهرام بالجيزة (بعمارة شركة مصر للتأمين) ولا توجد بعنوان
ادارة التقاوى بالعنوان ٨ شارع الجامعة بالجيزة حيث توجد مراقبة
لحسابات التى يتبعها الطاعن - فهذا الدفاع من الطاعن لا يعتد به لانعدام
اى سند من القانون يقوم عليه والان المقصود به الانفصال من
المسئولية ونفعا منه فضلا عن ان الخزينة محل التحقيق لم تكن تبعد
من قصر الوحدة الحسابية (بادارة التقاوى بالعنوان ٨ شارع الجامعة
بالجيزة) سوى بمسافة محدودة عن مقر ادارة التقاوى ، والذى يوجب
بها مقر الوحدة الحسابية التى يرأسها الطاعن والذى يفضل فى
مسئوليياته متابعة اداء الجهة الادارية لواجباتها فى الجرد الدورى والمناجى .

الخزائن. الخامسة لإشرافه حيث تخلف عن الاشتراك في إجراء ذلك الجرد الدوري الملجئ الذي يتطلبه القانون (ثلاث مرات في الشهر - مرة كل عشرة أيام) رغم تسلمه عمله بالوحدة الحسابية المشار إليها من ١٣/١٠/١٩٨٤. وارسال صورة توقيعه للبنك المركزي للقيام بعمله اعتباراً من ١٣/١٠/١٩٨٤ كما تقاضى عن متابعة إجراء الجهة الإدارية لهذا الجرد أو التنبيه أو الإشارة لشأنه إلى المسؤولين على أي وجه ولو لمرة واحدة خلال هذه المدة رغم مسؤولياته الإشرافية التي جدها النظام القانوني المالي حسبما سلف البيان وذلك حتى وفاة الضرابة المذكور واكتشاف المعجز المشار بخزينته كذلك فإن الثابت من الأوراق أن الطامن لم يتابع المستندات المالية التي وجبتها اللجنة التي شكلت للجرد للخزينة الخاصة بالمراف المتولى ونتيجة لعدم متابعته وإجراءه للجرد الدوري لها - وذلك حتى تم الجرد ومرضت عليه بمسءلة اعتبارها على النحو الثابت في التحقيق كما سلف البيان . ومن ثم فإن هذا التصريح والتقاعد من الطامن في أداء واجبه الوظيفي بالندوة اللازمة هو مسيء وجرير كاف لصدور الحكم المطعون فيه ضده بجارائه .

وحيث أنه رغم ما سلف بيانه فإنه حيث أن الطامن يشغل وظيفة مراقب الحسابات تحت رئاسته مخير الشؤون المالية والإدارية ومن ثم فإن الطامن يخضع لإشراف ورقابة رئيسه المذكور الذي كان يعين عليه أيضاً تكليف الطامن بإداء واجباته ومتابعته في أداء تلك الواجبات ولو اقتضى الأمر تحريك مسؤوليته التأديبية - كما أنه لم تنف جهة الإدارة أن يخضع لإشرافه كمراقب مالي معيد من الخزائن العامة والثانوية أو الخزائن الترمية على مستوى الجمهورية وأنه توجد صعوبات عملية في مقر الإمكانات اللازمة لأداء واجب الجرد الدوري لكل تلك الخزائن في المدد وبالصورة التي يتطلبها النظام المالي على النحو السطيم وبصفة خاصة وفقاً للإجراءات التي حددتها أحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات - ومن ثم فإنه رغم ثبوت قيام مسؤولية الطامن التأديبية من عدم تيسره بواجباته والتصريح في ادائها سواء في المشاركة في الجرد الدوري للخزينة الخاصة بالطريقة

المفوض آتف الذكر أو في واجب المتابعة فيها يتعلق بتعين رئيسة المباشر أو الأعلى منه بوزارة المالية والجهة الادارية التابع لها الصراف الموقوف التي ضرورة اجراء الجرد الدوري اللازم قانون للضبط المالي ، وكذلك في مقيم تنقيح رئاسة المباشر والصعوبات العملية التي تواجه امر اعمال وتنفيذ النظام المالي على النحو الذي اوجبه القوانين واللوائح المالية - يمانه يتعين ان يراعى في تحديد الجراء التاديبى لزم يوقع على الطامن الظروف المتوقعة المتوقعة التي يؤدي فيها عمله ووظيفته وذلك الخلل القائم في سيرة الترقى العام والبدادى في عدم اداء السلطة الرئاسية للطامن مملكة في رئيس الادارة المركزية للشئون المالية بواجباته في الاشراف والمتابعة عليه ، أو عدم توفر حسن الرقابة والمتابعة من وزارة المالية وهي السلطة التي تخضع لها مع رئاسته المباشر لدى ادائها لواجباتها في المراقب والضبط المالي على النحو الامثل ، مما سموت كذلك ان تدبر الظروف والامكانيات التي قد تلزم بالضرورة للتنفيذ الصحيح لعملية الجرد الدوي المتأخر للخرينة آتلة الذكر وتبدها من الخزائن الخافسة له على مستوى الجمهورية بالجهة الادارية -

وحيث أنه بمرعاة ما سبق فان الجراء الذي تدره الحكم الطمين للطامن بخضم عشرة ايام من مرقبه يكون قد التقت عن مراعاة تلك الظروف الموضوعية لما هو ثابت من مخالفات تاديبية قبل الطامن عند تقدير العقاب التاديبى الذي جرد قد شابه عدم تناسب والفلو الامر الذي يضمن معه الفاؤه وتوقيع الجراء المناسب حقا وعملا على الطامن والذي تحدده هذه المحكة بخضم اربعة ايام فقط من اجره .

ومن حيث ان هذا الطعن معنى من الرسوم طبقا لصريح المائد ٩٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

.. (طعن ١٤٢٥ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٨٩/٩/٢٣) .

القرار الوزاري

بإزالة المرتبات والرواتب من حكمة الخزنة العامة
عند منحهم لأجلها خمس سنوات

قائمة رقم (١٣٦)

المبدأ :

المادة ٢٩ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية - الاعتبارات التي تقوم عليها هي اعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة وتهدف إلى استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض الميزانية للتعديلات والاضطرابات - يضاف ذلك قاعدة تنظيمية من شأنها تأمين على وزارات الحكومة وتسلطها الالتزام بها - تنفي المصلحة بحث من تقدم نفسها باعتبارها قاعدة قانونية واجبة التطبيق في مصلحة الحكومة بموظفيها وهي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح.

المخبرية :

« ومن حيث ان المادة ٢٩ من القانون رقم ١٢٧/١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية نص على ان تؤول الى الخزنة العامة مرتبات العاملين بالدولة وكذلك المكافآت والبدلات التي تستحق لهم بصفة دورية اذا لم يطالب بها صاحب الحق خلال خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق .

ومن حيث ان الاعتبارات التي يقوم عليها حكم المادة ٢٩ من القانون رقم ١٢٧/١٩٨١ المشار اليه هي اعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة وتهدف إلى استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض الميزانية للتعديلات والاضطرابات ومن ثم فان القاعدة التي قررتها هي قائمة

تنظيمية عامة يتعين على وزارات الحكومة ومصلحتها التزامها وتقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها باعتبارها قاعدة قانونية واجبة التطبيق في علاقة الحكومة بوظائفها وهي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح .

ومن حيث أن الأوراق مستند خلعت ميا يدل عليها أن الجمعية قد قضت أية طلبات سبلغة على رفع الدموى للبطالبة بالفروق المالية المترتبة على تسوية حالتها طبقا لقرار وزير التنية الادارية رقم ١٩٧٨/١٢٣ ومن ثم فإن حتما في صرف هذه الفروق تسقط نيا مضى عليه خمس سنوات سابقة على ١٩٨٤/٢/٤ وهو تاريخ رفع الدموى وكان على المحكمة أن تقضى بمراعاة التقادم الخمس في استحقاق هذه الفروق .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لم يقضى بمراعاة التقادم الخمس منذ حساب الفروق المالية المستحقة من تسوية حالتها طبقا لقرار وزير التنية الادارية رقم ١٩٧٨/١٢٣ المشار اليه مما يتعين منه تعديل الحكم المطعون فيه والقضاء بأحقية المدعية في صرف الفروق المالية المترتبة على هذه التسوية اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ مع مراعاة التقادم الخمس في حساب الفروق المالية والزام الجهة الادارية المرونت » .

(طعن ٢٣٨٩ و ٣٤١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٢٠)

ذات المبدأ (طعن ١٣٠١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

تؤول المرتبات والمكافآت وبدلات العاملين بالدولة الى الخزنة العامة
ذلك اذا لم يطالب بها خلال خمس سنوات من تاريخ استحقاقها .

الفتوى :

المرتبات والمكافآت وبدلات العاملين بالدولة تؤول الى الخزنة العامة اذا لم يطالب بها خلال خمس سنوات من تاريخ استحقاقها وثلاثة

ونفسا للمادة ٣٧ من القانون المدني والمادة ٢٩ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن المحاسبة الحكومية والجمعية العمومية لنفسى الترسوى والتشريع انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٠ الى عدم مشروعية قرار لجنة شئون الافراد بهيئة الرقابة الادارية الصادر في ١٩٨٠/٦/٢٨ لضم علاوة الرقابة للذين نقلوا الى وحدات الجهاز الادارى للدولة او القطاع العام تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بالغاء هيئة الرقابة الادارية وتلييد الجمعية هذا الانشاء بجلستها المنعقدة في ١٩٨٢/٤/٦ وتم انتهت الجمعية بجلستها المنعقدة في ١٩٨٥/١١/٢٣ الى تحصن قرار لجنة شئون الامراء بالهيئة المشار اليها فيما تضمنه من ضم علاوة الرقابة الى مرتبات جميع العاملين المنقولين واستصحابهم لها عدد النقل بحكم القانون في استحقاق علاوة الرقابة هو ما تستظهره الجمعية العمومية من صحيح الامر في فهمه وتفسيره بما وسند اليها من عظيم الاختصاص في تبيان حكم القانون وسلامة تطبيقه ومن ثم تفقد بما لا جدوى معه بداية مطالبة ادارية بما ينقطع بها التقادم الا في ظل من خلص اليه استقرار الامر في انشاء الجمعية العمومية بما لا ينبغي معه مواخذه العاقل بعدم المطالبة اداريا في ضم علاوة الرقابة الى راتبه الا من تاريخ استقرار الرأى في انشاء الجمعية العمومية من حيث الاستحقاق اذا كانت اية مطالبة في هذه الحالة غربا في غير طائل بما لا جدوى من جرائه .

(ملف ١١٩٩/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣)

الفرع الخامس مسائل متوسطة

قائمة رقم (١٢٨)

المبدأ :

مناط فرض مقابل التأخير الذى فرضه المشرع على الصيرفة
الحاصلين وأعمال الم عهد هو تأخيرهم فى توريد المخصصات النقدية فى
البنوك والخزائن العامة عن التاريخ المحدد للتوريد قانونا الى تاريخ
التوريد الفعلى - عدم فرض مقابل التأخير على التعاقد المصروف له
نفقات تحت الحساب وفقا للمادة ٢٥ فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢
بتنظيم المخصصات والمزايدات - عدم سريان القانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية على الدفعة المقدمة التى يتأخر استهلاكها
عن المواعيد المتفق عليها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/١١/٧ ، فاستعرضت نص المادة
١٢ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه التى تنص على ان
يحصل مقابل تأخير من المبالغ المحصلة وبقى السلفة المؤقتة التى يتأخر
توريدها عن المواعيد المقررة ويراعى فى تقدير ذلك المقابل ان يكون معادلا
لسعر الفائدة السارى كما يحدده البنك المركزى مالم تقض قوانين أخرى
بفرض مقابل أعلى ، ولوزير المالية او من يفوضه النظر فى الاعفاء من

هذا المقابل بالنسبة للمبالغ المحصلة أو باقى السلفة المؤقتة التي يتأخر
توريدها عن المواعيد المقررة اذا ثبت ان التأخير كان لعذر قهري . كما
استعرضت المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور المصاير
بقرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢ التي تنص على ان يفرض مقابل
تأخير عن المواعيد المقررة لتوريد المحصيلات النقدية وباقى السلف المؤقتة ،
وذلك على أساس سعر الفائدة المتبعة المعلن بمعرفة البنك المركزي ويستحق
هذا المقابل عن المدة من التاريخ المورد للتوريد الى يوم التوريد
الفعلى . واستبان لها ان المشرع رغبة في الرقابة على تحقيق الموارد المقررة
بالموازنة ومتابعة تحصيلها وتنفيذ الالتزامات المالية ومتابعة الوفاء بها —
قد فرض على الصيارفة والمحصلين وائناء العهد النقدية مقابل تأخير
عن المواعيد المقررة لتوريد المحصيلات النقدية وباقى السلف المؤقتة ينقسم
تحديده على أساس سعر الفائدة المتبعة المعلن بمعرفة البنك المركزي
المصرى ، على أن يستحق هذا المقابل عن المدة من التاريخ المحدد
للتوريد الى يوم التوريد الفعلى — أى ان مناط فرض المقابل المذكور هو
تأخير الصيارفة والمحصلين وائناء العهد النقدية في توريد الإيرادات
النقدية او باقى السلف المؤقتة في البنوك والخزائن العامة من التاريخ
المحدد للتوريد قانونا الى تاريخ التوريد الفعلى . ومن ثم يتنوع مقابل
التأخير المشار اليه على المتعاقد المصروف له دفعت تحت الضريبة وفقا
للمادة ٢٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم المناقصات والمزايدات
وانما يجوز ان تودع عليه غرامة عن مدة التأخير في تنفيذ العقد عن
البيعاء المحدد له وفقا للمادة ٢٦ من القانون المذكور والمادة ٨١ من
لائحته التنفيذية .

ومن حيث ان المشرع نظم بمقتضى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١
المشار اليه ولائحته التنفيذية طرق تحصيل الإيرادات والوسيلة التي يمكن
بها التحقق من قيام الصيارفة والمحصلين بتوريد ما يحوزهم من مبالغ
الى البنوك والخزائن العامة في المواعيد المقررة قانونا كما نظم قواعد

وأجراءات دعت صرف السلفة المؤقتة في اللائحة المالية للميزانية
والحسابات ، وهي قواعد تختلف عن قواعد صرف مبالغ متجهة
تحت الحساب وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات المشار إليه ولائحته
التنفيذية إذ لكل مناهة ونطاقه الخاص به الذي لا يخلط بالآخر ، بين
ثم فلا يسرى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ على المبالغ النعمة المقننة
والتي يتأخر استهلاكها عن المواعيد المتفق عليها .

النتيجة :

انتهت الجمعية العمومية بقسنتي للتسوية والتشريع إلى تقديم
مذكرة القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بفحصان المحاسبة الحكومية على
البنية المقننة التي يتأخر استهلاكها عن المواعيد المتفق عليها .

« ملف ٣٠٩/٢/٢٧ - جلسة ١٩٨٥/١٢/٤ »

مسابقات

الفرع الأول — حظر ترافع المحامي ضد المصلحة التي كان يعمل بها .

الفرع الثاني — يحظر على المحامين بالهيئات العمالية والشركات ممارسة القضايا لغير الجهات التي يعملون بها الا بموافقة جهة العمل .

الفرع الثالث — عضوية الإدارات القانونية — الشروط التي يجب توافرها فحين يعين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية .

الفرع الرابع — مناهض التزام الهيئات العمالية وشركات القطاع العام بترسيب القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها .

الفرع الخامس — مناهض ضم مدة الخدمة والخبرة السابقة .

الفصل الأول
حظر ترافع المحامي ضد المصلحة التي
كان يمثل بها

قائمة رقم (١٢٩)

المبدأ :

بخالفة الحظر المخصوص عليه في المادة ٦٦ من قانون المحاماة - لا
يترتب عليها البطلان - لا يجوز التمسك به .

المحكمة :

« ومن حيث انه بالنسبة الى الدفع ببطلان صحيفة الطعن الذي ايدته
جهة الادارة في مذكرة دفاعها بمقولة وخليفة المائتين ٦٦ و ٧٦ من قانون
المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . وحيث ان الاستيفاء
الذكور / المحامي الذي وقعها بصفته وكيل عن الطاعن ،
شغل وظيفة رئيس مجلس الدولة حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ ، وان الصحيفة مودعة
بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٥ ، فان المادة ٦٦ من قانون المحاماة المشار اليه تنص
على انه : « لا يجوز لمن تولى وظيفة عامة او خاصة وانتهت علاقته بها
واستغل بالمحاماة ان يقبل الوكالة بنفسه او بواسطة محام يعمل في مكتبه
باية صفة كانت في دعوى ضد الجهة التي كان يعمل بها ، وذلك
خلال السنوات الثلاث التالية لانتهاء علاقته بها ، ويبرر هذا الحظر
على المحامي الذي يتولى مفسودية مجلس الشعب ومجلس الشورى
والمجالس المحلية بالنسبة للدعوى التي ترفع على هذه المجالس » .
وهن ذات القانون على انه : « لا يجوز للمحامي التوقيع على صحيفة
الدعوى او الطعون وسائر اوراق المحضرين والمقود المقنة للشهر

المعقارى أو الحضور والمرافعة بالمخالفة لاحكام ممارسة اعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون والا حكم بعدم القبول أو البطلان بحسب الاحوال وذلك مع عدم الاخلال بمسئولية المحامى طبقا لاحكام هذا القانون ومسئوليته قبل من اضر به الاجراء المخالف .

ومن حيث انه ولئن جاءت وكالة الاستاذ الدكتور المحامى من الطاعن ، مخالفة لنص المادة ٦٦ من قانون المحاماة المشار اليه ، باعتبار ان سيادته كان رئيسا لمجلس الدولة حتى ٣٠/٦/١٩٨٤ ، وتم ايداع الصحيفة بالوكالة عن الطاعن في ١٥/٣/١٩٨٧ ، قبل انقضاء سنوات الحظر الثالث المنصوص عليها ، الا ان نص المادة ٦٦ المذكور لم يرتب جزاء البطلان على مخالفة هذا الحظر فلا يجوز القضاء به ، اذا لا بطلان بغير نص ، ولا حجة في نص المادة ٧٦ المشار اليه . ذلك ان مفاد عبارتها والا حكم بعدم القبول أو البطلان بحسب الاحوال هو الرجوع الى نص القانون الذى ثبت مخالفته في كل حالة على حدة ، والقضاء بما نرى عليه من جزاء المخالفة ، من عدم القبول أو البطلان ، بحسب الاحوال ، والحال ان نص المادة ٦٦ جاء خلوا من أى جزاء ، مما يضمن معه القضاء برفض الدفع ببطلان صحيفة الطعن .

(طعن ١٣٦٨ لسنة ٣٣ في جلسة ٢٥/٣/١٩٩٠) .

قاعدة رقم (١٤٠)

١٤٠ -

سريان الحظر المنصوص عليه بالمادة ٦٦ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ على الدعاوى التى يباشرها المحامون السابقون بمصلحة القضاء امام القضاء او امام لجان الطعن الضريبى وذلك خلال المدة المقررة .

الفتاوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسبى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢١/٢/١٩٩٠ فتبينت ان المادة ١٥٧ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٨ على انه « يكون للمول خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بربط الضريبة ان يطعن في الربط فاذا انقضى هذا الميعاد دون طعن اصبح الربط نهائيا ، ويرفع الطعن بصحيفة من ثلاث صفوف يودعها المول المأمورية المختصة وعلى المأمورية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطعن ان ترسلها الى لجنة الطعن » .

وتنص المادة ١٥٨ من ذات القانون على ان تشكل لجنة الطعن من ثلاثة من موظفي مصلحة الضرائب يعينون بقرار من وزير المالية » .

وتنص المادة ١٥٩ على ان « تختص لجان الطعن بالنظر في جميع اوجه الخلاف بين المول والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون » .

وتنص المادة ١٦١ على انه « لكل من مصلحة الضرائب والمول الطعن في قرار اللجنة امام المحكمة الابتدائية بمنعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان بالقرار ، وترفع الدعوى للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي للمول او محل اقامته المعتاد او مقر المنشأة » .

واخيرا تنص المادة ٦٦ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ٨٢ على انه « لا يجوز لمن تولى وظيفة عامة او خاصة وانتهت علاقته بها واشتغل بالمحاماة ان يقبل الوكالة بنفسه او بواسطة نظام يعين في مكتبه باية صلة كانت في دعوى ضد الجهة التي كان يعمل بها وذلك خلال السنوات الثلاثة لانتهاء علاقته بها » .

وملأ ما تقدم ان المشرع حدد بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه اجراءات ومراحل الفصل في المنازعات الضريبية بحيث تمر بمرحلتين الاولى وفيها يكون للبطل ان يطعن في الربط الضريبي خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه به امام لجنة الطعن المختصة ويتم هذا الطعن بصحيفة من ثلاث صورا تودع بالامورية المختصة التي تتولى تقديم الطعن خلال الاجل المحدد الى لجنة فحص المنازعات الضريبية التي تشكل من بين العاملين بال مصلحة وذلك على النحو المحدد قانونا لما المرحلة الثانية فهي مرحلة الطعن القضائي ولا تبدأ الا بمذود قرار اللجنة المشار اليها وفيها يكون لكل من الممول ومصلحة الضرائب — على حسب الاحوال — ان يطعن في ذلك القرار امام المحكمة الابتدائية المختصة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار لجنة الطعن المشار اليها .

ومن حيث ان قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد حظر على من انتهت خدمته واشتغل بالمحاماة ان يقبل بالوكالة بنفسه او بواسطة محام يعمل في مكتبه باية صفة كانت اية ديموى ضد الجهة التي كان يعمل بها خلال ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء علاقته بها وان هذا الحظر قد قصد به المحافظة على كرامة المهنة وندفع مظنة التأثير في جهة عمله السابقة من خلال علاقاته واتصالاته بزملائه السابقين ومنعا لشبهة الاستغلال لاية معلومات او بيانات يكون قد علم بها بحكم عمله السابق في الجهة المشار اليها .

ومن حيث ان المسلم به ان الحكم يدور مع علته وجودا وعدمها وان لفظ الديموى الوارء بالمادة ٦٦ سالف الذكر باعتبارها وسيلة للحصول على حياية الحق او المركز القانوني لرائعها وندفع اية امتداد اذ يقع عليها قد جاءت عامة دون تحديد وبمطالبة دون تقييد ومن ثم لا ياتي بتصرف الى اى ادماء يتم مباثرتة بقصد الجنبول على تلك الحياية وذلك سواء امام القضاء او المجالس او اللجان التي تملك بها القانون سلطة الفصل في المنازعات التي تعرض عليها .

وترتباً على ما تقدم فانه يتمتع على العاملين السابقين بمصلحة
الضرائب الذين اجتهدوا الحماية مباشرة أية ديموى ضد تلك المصلحة
خلال الثلاث سنوات التالية لانتهاء علاقتهم بها وذلك سواء امام
القضاء او امام لجان نظن المنازعات الضريبية لتوافر علة الحكم في
الحالتين على النحو السالف بيانه هذا بخلاف ان قانون الضرائب
على الدخل قد كل لامبال تلك المصلحة حسداً كبيراً من السرية بل تعد
هذه السرية احد المبادئ الاساسية التي يلزم العاملون بها بوجوب
احترامها والحفاظ علىها وفي السهاج لن إنتهت خدمته منهم بمباشرة الادعاء
ضدها امام لجان الطعن المختصة اهدار لذلك المبدأ .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان
الحظر المنصوص عليه بالمادة ٦٦ من قانون الحماية رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣
على الدعاوى التي يباشرها العاملون السابقون بمصلحة الضرائب امام
القضاء او امام لجان الطعن الضريبية وذلك خلال المدة المقررة .

(ملف رقم ٤٠٨/٦/٨٦ في ١٩٩٠/٢/٢١) .

الفروع الثاني

يحظر على المحامين بالهيئات العامة والشركات
مباشرة القضايا لغير الجهات التي يعملون بها
الأبواب قوة العمل

قائمة رقم (١٤١)

المادة
في ظل قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يعتبر توقيع مضمون
بالقطع العام على صحيفة دعوى لغير الجهة التي يعمل بها مخالفة
تأديبية لكن الصحيفة لا تبطل لذلك
الحكمة :

« ومن حيث ان المادة ٥٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ينص على أن يشترط فيمن يمارس المحاماة وفيمن
يكون عضواً بالادارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات
الاقتصادية التابعة لها أن يكون لقيامه مقيدا في جدول المحامين المشتغلين
ولا يجوز للمحاكم والدوائر الرسمية قبول المحامي مالم يكن اسمه مقيدا،
في هذا الجدول .

وتنص المادة ٥٥ على أنه « لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات
والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها مزاوله أى عمل من
اعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون أو الحضور أمام المحاكم
لغير الجهات التي يعملون بها .

ومن حيث أن نفساء هذه الحجة جرى على أن المشرع في قانون الحماية الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أكتفى بالخطر على المخالفين في مزاوله مهنة الحماية لغير الجهات التي يعملون بها دون أن يترهب على مخالفة هذا الخطر البطال .

ومن حيث أن المسمى أيام دمبواه بتاريخ ١٠/١/١٩٧٧ أى فى ظل احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ووقع على مريضة الديوى ومن ثم لا يلحق هذه العريضة البطال .
٢٠ طعن ٢٠٩ لسنة ٢٦ فى جلسة ١٢/٢/١٩٨٦

قاضية رقم (١٤٢)

المبدأ

المادة ٥٥ من قانون الحماية الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ — يحظر على المحامين بالهيئات العامة والشركات مباشرة القضايا أمام المحاكم المختلفة لغير الجهات التى يعملون بها الا بوافقة جهة العمل .

الحكمة :

» ومن حيث أن مبنى الطعن هو مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتاويله تأسيسا على أن المقوية التى قضى بها الحكم المطعون فيه ليست من بين المقويات التى يجوز توقيفها على المطعون ضده بوصفه محام من الدرجة الثانية .

ومن حيث أن المادة ٥٥ من قانون الحماية الملغى رقم ٦١/١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥/١٩٧٠ والذي يحكم واقعة النزاع — تنص على أن يحظر على المحامين بالهيئات العامة والشركات مباشرة القضايا أمام المحاكم المختلفة لغير الجهات التى يعملون بها الا بوافقة جهة العمل .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان السيد/ المحامي
 يتفكر بضر الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار تقسم بشكوى الى النيابة
 الادارية جاء بها ان السيد/ المحامي بالشركة (المطعون
 ضده) يزاول اعمالا قانونية وقضائية لحسابه الشخصى نظير مبالغ
 يحصل عليها دون علم او موافقة المسؤولين بالشركة وقد قامت النيابة
 الادارية بإبلاغ هذه الشكوى الى دائرة المحققين على الادارات القانونية
 بوزارة العدل التى شكلت لجنة من ثلاثة مستشارين المتطابق والتي
 انتهت الى صحة ثبوت الواقعة ورات اخلاصه الى المحكمة التأديبية ووافق
 وزير الصناعات على اقامة الدعوى التأديبية ضده وقد جرت محاكمة
 المطعون ضده امام المحكمة التأديبية بالاسكندرية التى انتهت الى مجازاته
 بملفوبة اليوم » .

(ملعن ٢٨٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١١/١٩٩٢) .

المسرح الثالث

عضوية الإدارات القانونية

الشروط التي يجب توافرها فيمن يعين في إحدى

لوظائف الفنية بالإدارات القانونية

قاموسية رقم (١٤٢)

المبدأ :

يشترط فيمن يعين في وظيفة محام محاز في المستوى قانون الإدارات القانونية الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمطبق بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ثلاثة سنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية - يكفي التمتع في وظيفة محام بالقيد بجدول المحامين المشغولين بالمحابة .

النتيجة :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لعننى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢ فاستظهرت ان المنادة (١١) من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوظائف التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « تكون الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون ، على الوجه الاتي :

مدير عام ادارة قانونية .

مدير ادارة قانونية .

محام ممتاز

محام أول .

محام ثان .

محام ثالث .

محام رابع .

« وأن المادة (١٢) من ذات القانون تنص على أنه « يشترط تعيين معين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المذنيين بالدولة أو القطاع العام ، محسباً الأحوال ، وأن يكون مقيداً بجدول المحامين المستقلين طبقاً للقوانين الواردة في المادة التالية » ... كما تنص المادة (١٣) على أنه « يشترط تعيين يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي :

محام ثالث : القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام ثان : القيد أمام محاكم الاستئناف أو انقضاء ثلاث سنوات

على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام أول : القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو

انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام ممتاز : القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ست سنوات أو

انقضاء إحدى عشر سنة على الاشتغال بالمحاماة مع القيد أمام

محاكم الاستئناف .

مدير إدارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد

أمام محاكم الاستئناف وانقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال

بالمحاماة كما استظهرت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم

١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها التي تنص على أن « يستبدل الجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام على حسب الأحوال بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها »، ويستمر العمل بالقواعد الملحق بهذا الجدول « . والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « تدمج وظائف محام رابع ومحام ثالث ومحام ثان في وظيفة محام وتعادل بالدرجة الثالثة من الجدول »، وتدمج وظيفتا محام أول ومحام ممتاز في وظيفة محام ممتاز وتعادل بالدرجة الثانية من الجدول « وتعادل وظيفة مدير إدارة قانونية بالدرجة الأولى ... ويكون ترتيب الأقدمية بين المتقولين إلى درجة واحدة بحسب أوضاعهم السابقة » .

وأستبان للجمعية من تلك النصوص أن المشرع عين على سبيل الحصر الوظائف الفنية في الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها واشترط معين يشغل إحدى هذه الوظائف أن تتوافر فيه الشروط المقررة في قانوني نظام العاملين المدنيين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام - حسب الأحوال وأن يكون مقيداً بجدول العاملين المشتغلين طبقاً للقواعد والنسب المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المنسار إليها في المادة (١٢) من القانون سالف البيان . وإذا أدمج المشرع وظيفتي محام أو ومحام ممتاز في وظيفة محام ممتاز وعادله بالدرجة الثانية من درجات الجدول المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة أو الجدول المرافق للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين بالقطاع العام حسب الأحوال؛ كما أدمج وظائف محام رابع ومحام ثالث ومحام ثان في وظيفة محام وعادله بالدرجة الثالثة من درجات الجدول المرافق للقانونين سالفين البيان « . فمن ثم يكون المشرع قد وحد شروط شغل هذه الوظائف بالغة في الشروط

المقررة لشغل الوظيفة الامنى من الوظائف المموجة مع بعضها البعض ، ومن ثم تخضع شروط التعيين في الوظائف المنخفضة بوظيفة مخام ممتازة ومحام اول - هي الشروط المطلوبة بذى قبيل لتشتل اثنين هاتين الوظائفين الامر الذى تقتضيه عنه وبالقائى الشروط التى يجب توافرها بين يشغل وظيفة محام ممتاز وفق القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ هي عين الشروط التى كان يقضى توافرها لشغل وظيفة محام او بذى قبل ، وتطعن القزوطا الواجب توافرها بين يشغل وظيفة محام فى القيد بجدول المحامين المشتغلين بالحياة وهى شروط شغل وظيفة محام رابع . وانساقا مع هذا الفهم الصريح تقرر المخرج فى الفقرة الاخيرة من المادة (٢) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ ان يكون ترتيب الاعمية بين المقولين الى درجة واحدة ينضبط او تمامهم المتبقية .

وترعيا على ما تقدم ثانه يشترط بين يعين في وظيفة محام ممتازا القيد امام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات او انقضاء ست سنوات على القيد امام المحاكم الابتدائية في حين يكتفى للتعين في وظيفة محام بالقيد بجدول المحامين المشتغلين بالمحابة .

ويطبق ما تقدم على المرفوض خالفه واذا كان الثابت من الاوراق انه قيد بالجدول العام بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥ ويجدول المحامين المشتغلين امام المحاكم الابتدائية بتاريخ ١٩٨١/١١/٥ ويجدول المحامين المشتغلين امام محاكم الاستئناف بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٠ وصدر قرار الهيئة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧ بتعيينه على وظيفة محام ممتاز بالادارة العامة للشئون القانونية فمن ثم يكون قد توافر في ثاته شروط شغل تلك الوظيفة لانقضاء ست سنوات على قيده امام المحاكم الابتدائية ويقضى بقرار تعيينه وقد صادف حكم المحكمة .

لذلك :

انتهت الجنبية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى انه :

١- يستلزم للتعين في وظيفة محام ممتاز في مقتضى قانون الادارات

القانونية الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ القيد أمام محكم الاستئناف لمدة ثلاثة سنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحكم الابتدائية . ويكتفى للتميين في وظيفة محام في مقصود هذا القانون بالقيد بجدول المحامين المشتغلين بالمحابة .

٢ - صحة تعيين السيد/ في وظيفة محام ممتاز من الدرجة الثانية لاستيفائه شروط التعيين المطلوبة في هذه الوظيفة .
(فتوي ٨٣٩/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٢/٢) .

الفصل الرابع

مناسط التزام الهيئات العامة وشركات القطاع العام
برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

المادة ١٧٢ من قانون المحاماة السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٦٧ والمادة ١٧٢ من قانون المحاماة الحالي رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - تتحمل الهيئات العامة وشركات القطاع العام والشركات والجهات الخاصة برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين في ادارتها القانونية المرخص لهم بذلك طبقا للقانون - مباشرة بعض المحامين الى اداء هذه المبالغ الى النقابة لا يسقط التزام تلك الجهات بادائها والتزامها برد تلك المبالغ اليهم .

المحكمة :

وحيث ان المادة ١٧٢ من قانون المحاماة السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٦٧ نصت على أن « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد وتبغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » ونصت المادة ١٧٣ من قانون المحاماة الحالي رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « تتحمل الهيئات العامة وشركات القطاع العام والشركات والجهات الخاصة بالمحامين العاملين في ادارتها القانونية المرخص لهم بذلك طبقا لاحكام القانون » في حين ينص القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارة

القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العامة والوحدات التابع لها في المادة (١٣) منه على انه « يشترط فمين يشغل الوظائف الفنية بالإدارة القانونية ان يكون قد مضى على قيده بجدول المحايين المدة المبنية بقرين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي :

محام ثان : القيد امام محاكم الاستئناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد امام المحاكم الابتدائية

محام اول : القيد امام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات ...

محام ممتاز : القيد امام محاكم الاستئناف لمدة ستة سنوات ..

مدير ادارة قانونية : القيد امام محكمة النقض لمدة سنتين ..

وينص المادة (١٤) به على ان « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية يكون التمييز في وظائف الادارات القانونية في درجة محام ثالثا فما يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على اساس مرتبة الكفلية مع مراعاة الاقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية.

وحيث ان البين من مطالعة هذه النصوص المادة (١٧٢) من القانون الاول و ١٧٣ من القانون الثاني قد اوجبت كلتاها على الجهات المنصوص عليها فيها تحيل رسوم القيد والدفعة والاشتراكات الخاصة بالمحايين العاملين بها وقد ورد في هذا المساق بصيغة الامر والالزام على وجه ينتهي معه اية سلطة تقديرية للجهة الادارية في هذا الصدد ومن ثم يفدو اعمال هذا الحكم وجوبيا لإخبار فيه تلك الجهة والتي يتعين عليها بالتالي أداء الرسوم والاشتراكات المشار اليها للمحايين العاملين بها متى توافر في شأنهم شروط القيد بالجدول الخاصة بمختلف درجات المحاكم وليس في مبادرة بعض المحايين الي أداء هذه المبالغ للتعاقبة ما يسقط الزام الجهة الادارية بها أو يسوغ لها التطلع منه وانما يتعين عليها لزاما رد تلك المبالاة اليهم نزولا عند مقتضى

التزامها القانوني في هذا الشأن وهذا النظر يتوافق وما نصت عليه كل من المادتين ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه اللتين شرطتا لشغل وظائف المجالين بالإدارات القانونية بالتعيين أو الترقية توافر القيد بالجدول الخاصة بمختلف درجاته بالمحكم بحسب الوظيفة المراد شغلها ، ولكي مالا يكون في تراخي القيد — ذريعة في غير محل — لتفويت الدور في الترقية أو حجبها عن مستحقها » .

(طعن ٦٢٨ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧) .

قابلية رقم (١٤٥)

المبدأ :

التزام الهيئات العامة بمبدأ الرسوم والإشتراكات ينصرف فقط إلى أعضاء الإدارات القانونية بها دون سواهم .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/١١/١ فتبينت ان المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ينص على ان « تسرى احكام القانون المرافق على مجيرى وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » .

تنص المادة ٦ من ذات القانون على ان « تبارس الادارات القانونية اختصاصاتها الفنية في استقلال ... ولا يخضغ مدير وأعضاء هذه الادارات في مباشرتهم لأمالهم الفنية الا لإرشائهم المديريين وفقا لاحكام هذا القانون » ، ولا يخل ذلك بسلطة رئيس مجلس ادارة الجهة المنشأ فيها الادارة القانونية في الاشراف والمتابعة ... » وتنص المادة ١٩ على

ان « تكون الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون
على الوجه التالي :

« مدير عام ادارة قانونية ، مدير ادارة قانونية ، محام ممتاز ،
محام أول ، محام ثان ، محام ثالث ، محام رابع » .

وتنص المادة ١٢ على انه « يشترط عين معين في اقدم الوظائف
الفنية بالادارات القانونية ان تتوافر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين
المدنيين بالدولة او القطاع العام على حسب الأحوال وأن يكون مقيدا
بجدول المحامين المشتغلين » .

وتنص المادة ١٣ على ان « يشترط عين يشغل الوظائف الفنية
بالادارات القانونية ان يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة
المبينة قرين كل وظيفة » . واخرها تنص المادة ١٧٣ من قانون المحابة
رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على ان « تتحمل الهيئات العلية وشركات القطاع
العام برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين في
ادارتها القانونية المرخص لها بذلك طبقا لاحكام هذا القانون » .

ومعاد ما تقدم ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد
حدد على سبيل الحصر الوظائف الفنية التي عين فيها اعضاء الادارات
القانونية المخاطبين باحكامه والتي تبدأ بفرجة محام رابع وتنتهي بدرجة
مدير عام ادارة قانونية واشترط في المرسوم لشغل احدى هذه الوظائف
ان يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين بنقلية المحامين وان يكون قد
مضى على قيده بالنقلية المدة المحددة بالقانون قرين كل وظيفة
هذا وقد قضى القانون المشار اليه أيضا باستقلال اعضاء هذه
الادارة في مباشرتهم لامهام الفنية وعدم خضوعهم في ممارستها
الا لرؤسائهم المتخرجين طبقا لاحكامه وذلك دون اخلال بسلطة رئيس
الجهة في الاشراف والمتابعة لاهمال تلك الادارات .

ولما كان قانون الحملة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد
 ألغى الهيئة العامة وشركات التخطيط العام بفصل رسوم قيد
 اشتراكات المالكين المملكين بإداراتها القانونية وأنه طبقاً لقانون
 الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لا يبعد محاسب
 مملوك في تلك الإدارات إلا من كان مقيداً بنقلية المالكين وشاغلاً لأحدى
 الوظائف القانونية المحددة به على سبيل الحصر ومن ثم فإن التزام
 الهيئات العامة بزيادة الرسوم والاشتراكات المشار إليها ينصرف
 فقط إلى أعضاء الإدارات القانونية بهنالك من سيسألهم وتقرئها على
 ما تقدم ولما كان الثابت أن العمل المعروف حقله لم يكن يندرج تحت
 للمهنة المتقدم - في تاريخ قيده بالنقلية أمياً - فحكمة النقض -
 عضو بالإدارة القانونية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وإنما كان
 منتدباً فقط للإشراف عليها أي لممارسة ذلك الاختصاص المقرر لرئيس
 مجلس الإدارة في هذا الشأن وليس منتدباً لأحدى وظائفها ، ومن
 ثم فإنه يخرج من نطاق المخطئين بحكم المادة ١٧٣ من قانون المحاسبة
 ويكون تحمل الهيئة برسوم قيده بالنقلية غير قائم على أساس من
 القانون ويضمن عليها استرداد قيمة تلك الرسوم منه .

فذلك :

انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم
 جواز تحمل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة برسوم قيد الدكتور /
 بنقلية المالكين أمام محكمة النقض .

(فتوى رقم ٣٨٩/٢/٢٧ جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)

الفصل الخامس

نظام مدة الخدمة والخبرة السابقة

مجلس الخدمة رقم ١٩٩٩

المادة ١٠

مهم إبداء المالكين بالإدارة القانونية بالهيئة العامة للخدمات
البيطرية (المحامين) من أحكام قانون نظام المالكين المتنيين بالدعوة
المصالح بالقبول رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في قسم مودة الخدمة والخبرة
السابقة .

الفصل ١١

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لجمعية البحوث
والشريعة فاستجاب لها بجلستها المنعقدة في ٢٣/٢/١٩٩٨ أن المدة ١٧ من
قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات
الخاصة لهذا الصنف بالقبول رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على
أن « يشترط تعيين معين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية
أن تتوفر فيه الشروط المقررة في نظام المحامين المتنيين بالقبول أو
بالقضاء العام ، حسب الأحوال ، وأن يكون مقبلاً بجدول المحامين
المستقلين طبقاً للقواعد الواردة في المادة التالية ، وأن تتوفر فيه
الشروط الأخرى التي تقررها اللجنة المختصة عليها في المادة ٤٧ من
هذا القانون » . وأن المادة ١٣ من القانون ذاته تنص على أنه « يشترط
بمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون مقبلاً عليه
بجدول المحامين السادة للهيئة المعنية كل وظيفة معينة وذلك عليه
التنص التالي ...

وتحسب مدة الاشتغال بعمل من الاعمال القانونية النظرية طبقا لقانون الحماية ضمن المدة المقررة للتعيين في الوظائف الخاضعة لهذا النظام .

واستظهرت الجمعية بما تقدم ان المشرع - تحقيقا بمه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العليا والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وضمانا لحيدتهم في أداء أعمالهم - افرد تنظيمها قانونيا خاصا نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة اذ عين هنذه الوظائف على سبيل الحصر واشترط معين يشغلها - فوق الشروط المقررة للتعيين في قانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - أن يكون مقيد بجدول المحالين المشغولين طبقا للقواعد والسند المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار إليها في المادة ١٣ والتي تختطف من وظيفة الى أخرى ، واعتد ، في هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الاعمال القانونية النظرية طبقا لقانون الحماية ، وقررن حسابها ضمن المدة المقررة للتعيين في هذه الوظائف .

ولما كانت مدة الاشتغال بالحماية محسوبة من تاريخ القيد بتعبئة المحالين وكذلك مدة القيام بالاعمال القانونية النظرية تؤخذ ، كما سلف ، في الاعتبار عند التعيين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية ، ومن ثم ، فلا وجه لامادة حسابها ثانية كمدة خبرة عملية على نسند من نص الفقرة الثانية من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على انه « كما يحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس ان تضاف الى بداية اجر التعيين من كل نسخة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بعد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل » والقول بغير ذلك من شأنه اضافة مدة سبق اخذها في الاعتبار عند تعيين الوظيفة التي يشغلها العامل اضافة الى أن قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة

والهيئات العامة والوحدات التابعة لها انها ينتظم احكاما وظيفية خاصة لا يجوز معها استدعاء الاحكام التي ترصدها انظمة التوظيف العامة حيث يفهم تعارض بين الاحكام في الحالين شأن واقع الحال المعروض .

وخلصت الجمعية مما تقدم الى عدم اسادة المحامين بالادارات القانونية ومنهم المحاميلان و بالهيئة العامة للخدمات البيطرية من احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في ضم مدة الخدمة والخبرة السابقة .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اسادة العاملين بالادارة القانونية بالهيئة العامة للخدمات البيطرية (المحاميلان) من احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في ضم مدة الخدمة والخبرة السابقة .

(لغوى ٨٢٩/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣) .

محكمة القيم

المبدأ :

التظلم من القرارات التي يصدرها المدعى العام الاشتراكي أمام محكمة القيم لا يعتبر طريق طعن مواز .

الحكمة :

ولاية محكمة القيم في نظر التظلمات التي ترفع اليها من قرارات المدعى العام الاشتراكي بالاعتراض على الترشيح لرئاسة أو عضوية الجهات المشار اليها بالمادة (٢١) من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تقف عند حد الفصل في التظلم نون ان تصادر حق صاحب الشأن في مخاطبة القرار أمام مجلس الدولة باعتباره القاضى الطبيعي لنظر هذه المنازعة واساس ذلك هو عدم وجود نص يخجب اختصاص مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة فضلا عن ان التظلم الى محكمة القيم من هذه القرارات تنحصر عنه صفة الطعن المقابل أو الموازي واساس ذلك ان اختصاص محكمة القيم يتصر عن القضاء للتظلم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ومن القضاء له بالتمويض مما يكون قد لحقه من ضرر بسبب هذا القرار ومؤدى ذلك ان التظلم من القرارات التي يصدرها المدعى العام الاشتراكي أمام محكمة القيم لا يعتبر طريق طعن مواز ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة (٢١) من ان تفصل المحكمة في التظلم على وجه السرعة وتصدر حكمها في شأنه قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخابات بأسبوع على الاقل واساس ذلك ان عبارة « الحكم في التظلم » لا تجاوز في بذلولها سوى الفصل في التظلم أما الحكم فلا يصدر الا في خصوصية قضائية طبقا لاصول وقواعد واجراءات محددة من شأنها اتاحة الفرصة لذوى الشأن لابتداء دلوهم ودفاعهم وهو مالا يتوانر في شأن التظلم .

(طعنان ٤٣١ و ٤٦٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/١/١٩٨٦) .

المبحث :

القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ - تختص محكمة القيم
بالتفصيل في التنظيمات من الإجراءات التي تتخذ وفقا للبادة ٧٤ من
الدستور - المشرع انتزع من الولاية القضائية لمجلس الدولة جانبها من
المنازعات التي تدخل اصلا فيها وسلكتها في عداد التنظيمات التي تفصل
فيها محكمة القيم فصلا قضائيا - وفقا للقواعد والإجراءات التي
رسمها قانونها وهي توفر ضمانات كاملة للتقاضى - ولاية الفصل في
خصوص طلب الغاء القرارات المطعون فيها الصادرة من رئيس
الجمهورية وفقا للبادة ٧٤ من الدستور من اختصاص محكمة القيم وليس
قضاء مجلس الدولة .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة يجرى على أنه وان كان للخصوم
حق تحديد طلباتهم وصياغة عباراتهم بما يتفق مع مهمتهم في تحديد
ما يتصدونه من طلبات وسندهم فيها قانونا فانه يتمين على المحكمة ان تحدد
على نحو موضوعى ماهية الطلبات وفقا لحقيقة ما يتصدده الخصوم
من تقديمها ، وصحيح اراحتهم بشأنها . مما يمكنها من انزال حكم القانون
الصحيح على هذه الطلبات وبصفة خاصة فيما يتعلق بولاية القضاء
الادارى بنظرها أو اختصاص المحكمة من بين محاكم مجلس الدولة بذلك .
أو بعدم قبولها شكلا سواء فيها يتعلق بيماد رفعها أو غير ذلك من
سائر الشروط الشكلية الاخرى المقررة لقبولها . وتتولى المحكمة ذلك
من تلقاء ذاتها ولو دون طلب من الخصوم لما في ذلك من ارتباط بالاصول
العامة للتنظيم القضائى وبصفة خاصة ولاية محاكم مجلس الدولة التي
حددها المادة (١٧٢) من الدستور وأحكام قانون مجلس الدولة .

كما جرى تفضله هذه المحكمة على أن المحكمة تتصدى قبل بحث طلب وقف التنفيذ للفصل في المسائل الفرعية قبل الدفع بمحرم الاختصاص أو انتفاء القرار الإداري ولما كان الطعن المقام من الجهة الإدارية قد استند في ترجيح الحكم للطعون بحسب زيادة التي رافق دفع الدعوى بمحرم اختصاص القضاء الإداري ولما ينظر المجلس على سند من أن الاختصاص ينحصر لقضية القيم وفقاً للمادة ٢٤٤ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

ومن حيث أنه من الدفع بمحرم الاختصاص وانتفاء القرار الإداري يتصل ببيان مما إذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨١ - موضوع هذا الطعن - ينهك الاختصاص بنظره لقضائه مجلس الدولة أم لا .

ومن حيث أن المادة (٧٤) من الدستور تؤول رئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة من أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر وأن يوجه بشأنها بيثناً إلى الشعب . وأجراء الاستفتاء عليها بوسائل يتبين يسوها من أفضالها .

ومن حيث أن الدستور ينص في المادة (١٧٢) منه على اختصاص المجلس الدولة - كهيئة قضائية مستقلة - بالفصل في المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية معقد ذلك بذلك على أن ولاية المجلس في شأنها نحن ولاية مالية وأنه اضحى قاضى القانون العام بالنسبة إليها . وأن المسائل التي تدخل في ولايته لم تعد محددة حصراً ملها كان عليه الأمر عند انشائه . كما يبين من الأعمال التحضيرية للدستور أن عموم هذه الولاية وانتمائها على المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية في أشكالها المختلفة وصورها المتعددة لا يغنى عن يد المشرع عن استناد الفصل في بعضها إلى جهات قضائية أخرى على أن يكون ذلك استثناء من الأصل العام بنص المادة (١٧٢) المشار إليها وبالقدر وبالحيز التي

التي بتنفيذها المصالح العام وفي إطار التعميم المذكور للشرح بين الماده (١٦٧) من الدستور في حين تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقه تشكيلها .

ومن حيث ان الماده (١٧٢) من الدستور الحالي تنص على ان « المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بوظيفتها » .

كما تنص المادة (١٧٥) على ان « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتتولى تفسير النصوص التشريعية وذلك كله على الوجه المبين في القانون » .

وبمعين القانون الاختصاصات الاخرى للمحكمة ويظم الاجراءات التي تتبع ايمانها وتنص المادة (٢٥) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار للقانون المحكمة الدستورية العليا على ان تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي .

أولاً -

ثانياً - الفصل في منازع الاختصاص بتعيين الهيئة القضائية المختصة .

وتنص المادة (٤٩) من ذات القانون على ان :

احكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكلية .

وتضحي المحكمة الدستورية العليا هي الهيئة القضائية العليا التي انشأها الدستور حارسه لاحكامه ونعنيها قوامه على صونه وحمايته . وأضحت هي الجهة التي ناط بها القانون دون غيرها سلطة تصديق الجهة القضائية صاحبة الولاية بنظر الدعوى عند تنازعها بين أكثر من محكمة .

ومن حيث أن المحكمة انتهت في حكمها الصادر في الدعوى رقم ١٤ لسنة ٨ دستورية عليا « تنازع » على أنه « محكمة القيم المشكلة وفقا لقانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨١ . جهة قضائية انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما ينسب لها من اختصاصات حددتها المادة (٣٤) من هذا القانون وذلك وفقا للضوابط والاجراءات التي نصت عليها المواد ٢٧ - ٥٥ منه . واذا صدر القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ باضافة بند جديد برقم خامسا الى المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب المشار اليه . تختص محكمة القيم - دون غيرها بالفصل في التظلمات من الاجراءات التي تتخذ وفقا للمادة (٧٤) من الدستور ولما كان هذا القرار بقانون لم يبرد لتلك التظلمات تواعد خاتمة تنظم نظرها وتبين كينية الفصل فيها ، فانه يكون قد اُحال في شأنها الى القواعد التي تلزمها بمحكمة القيم وفقا لقانونها ، بالنسبة الى ما يدخل في اختصاصها أصلا من مسائل ، بما يعنيه ذلك من ايراد الانزعة التي اختصاصها ذلك القرار بقانون بالفصل فيها مورد الانزعة القضائية التي انيط نظرها أصلا بها وانزال اجراءاتها وضمائنها عليها . ومن ثم تحل التظلمات التي اضافها القرار بقانون آنف البيان الى ولاية محكمة القيم ، الى خصوصية قضائية بمعنى الكلمة ولا تعتبر من التظلمات الادارية

واستطردت المحكمة بيانا لحكمها بأن ما ارتأه القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ من أن - محكمة القيم هي الاصدر على الفصل في التظلمات من الاجراءات التي تتخذ وفقا للمادة (٧٤) من الدستور . مؤداه انه انتزع من الولاية العامة لمجلس الدولة جانباً من المنازعات التي تدخل أصلا فيها وسلطها في معداد التظلمات التي تفصل فيها محكمة القيم فصلا قضائيا وفقا للقواعد والاجراءات التي رسبها قانونها وهي توثر - ضمانات كاملة للتقاضى وتكون ولاية الفصل في خصوص طلب الغاء القرارات المطعون فيها الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا للمادة ٧٤ من الدستور - ومنها القرار موضوع الحكم الصادر من

محكمة القضاء الإداري - موضوع هذا الطعن - من اختصاص
قضاء القيم - ويكون قضاء مجلس الدولة والحال هذه غير مختص ولائياً
بمنظرها وهو الأمر الذي يجب القضاء به .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير ذلك المذهب
فإنه يكون قد جاء بخالفاً حرياً والحال هذه بقبول الطعن عليه
بالإلغاء .

(طعن ٢٥٥٨ لسنة ٢٩ في جلسة ١٣/٦/١٩٩٢) .

قاعدة رقم (١٤٩)

المادة :

المادة ٢١ من قانون حماية القيم من الميعب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠
اختصاص محكمة القيم بمنظر الطعن على قرار الاعتراض الصادر من
الدمى العام الاشتراكي .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (٢١) من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠
باصدار قانون حماية القيم من الميعب تنص على أنه « يتعين على الجهات
المختصة بالإشراف على الانتخابات لعضوية المجالس الشعبية المحلية
أو لرئاسة أو عضوية مجالس إدارة التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو
الاندية أخطار الدمى العام الاشتراكي بأسماء المرشحين فور
انقضاء باب الترشيح على أن يتم تحديد موعد الانتخابات بعد تسير
على الأقل من تاريخ أخطاره » .

« وللدمى العام الاشتراكي أن يعترض على الترشيح في الأحوال
ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ٢٣
لسنة ١٩٧٨ المنشور فيه . وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ أخطاره
ويعتبر اعتراضه قراراً باستبعاد اسم المرشح من قوائم الترشيح

تقرع به الجهات المشار إليها في الفقرة السابقة ولن أعترض
 طعن قريشيه أن يتظلم من قرار الاعتراض من الصادر من المدعى العام
 الاشتراكي أمام محكمة القيم خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلانه بالاعتراض
 على يد محضر وذلك بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة ويتصل
 بالحكمة في التظلم على وجه السرعة ، وتصدر حكمها في ثلثه قبل
 الموعد المحدد لأجراء الانتخابات ويكون الحكم الصادر في التظلم
 نهائيا غير قابل للطعن بأي وجه .

ومن حيث أن المحكمة الدستورية العليا كانت قد أصدرت حكما
 بجلسة ١٦/٥/١٩٨٧ في القضية رقم ٩٧ لسنة ٤ في دستورية بأن محكمة
 القيم المشكلة وفقا لقانون حماية القيم من العيب هي جهة قضائية
 أنشئت كمحكمة دائمة لمباشر ما ينط بهما من اختصاصات محددة وفقا
 للضوابط المنصوص عليها في القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وطبقا
 للإجراءات التي حددها وكملت للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات
 التقاضي من سباع احوال وإبداء دفاع وتنظيم لطرق وإجراءات الطعن في
 أحكامها ، ومن ثم فإن محكمة القيم تعد بالنسبة للمنازعات التي تخصها
 القانون بنظرها - القاضي الطبيعي في مفهوم المادة (٦٨) من الدستور الذي
 يحق لكل مواطن اللجوء إليه في هذا الشأن .

ومن حيث أنه استنادا على ما تقدم وأد نص المشرع صراحة في
 المادة (٢١) من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥
 لسنة ١٩٨٠ على اختصاص محكمة القيم بنظر الطعن على قرار الاعتراض
 الصادر من المدعى العام الاشتراكي والذي يعني استبعاد أسهم
 المرشح من قوائم الترشيح في الجهات المشار إليها في الفقرة الأولى من
 المادة المذكورة من محكم مجلس الدولة بغزو والحبس كذلك غير مختصة
 بنظر الطعن المائل ويتمين الحكم بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري
 ولاية بنظر الدستوري وإحالتها بحالتها إلى محكمة القيم فلا اختصاص فلا
 موجب للمادة ١١٤ من قانون المراجعينات والتبليغ المتصل في النص والمادة

وإذا أخذ الحكم المعلنون نصيبه بغير ذلك يكون قد صدر مخالفا للقانون
ويتمتع الحكم بفعالة

(طبع ٢٧٠ لسنة ٢٤ في جريدة ١٩١٤/٦/١)

قائمه رقم (١٥٠)

المبحث :

محكمة القيم دون القضاء الإداري - تكون هي جهة التقاضي
التي عقد لها المشرع وفقا لاحكام الدستور، ويخصص القانون ولاية
القضاء في خصوص طلب وقف تنفيذ القرار الجمهوري رقم ٩٠
لسنة ١٩٨١ ينقل اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والهيئات التي
قامت لدلائل جديدة على ماوسوا نشاطا له تالفي ضار في تكوين الرأي العام

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (٧٤) من الدستور تخول رئيس الجمهورية اذا لزم
خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يمسوق مؤسسات الدولة
من أداء دورها الدستوري ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا
الخطر وان يوجه بثمانها بيلا الى الشعب على ان يجرى الاستفتاء عليها
خلال ستين يوما من اتخاذها .

وتنص حيث انه اعلا لهذا النص فقد امسخر رئيس الجمهورية
القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١ ينقل اعضاء هيئات التدريس
بالجامعات والمعاهد اطين قامت لدلائل جديدة على انهم ماوسوا له تأثير ضار
في تكوين الرأي العام او تربية الشباب او تهدد الوحدة الوطنية
او السلام الاجتماعي او سلامة الوطن - الهيئة استأذتهم في الكشف
للمرئ - ولله التي للوكالات التي يتخذها وزير الدولة للتعليم والبحث
العلمي او الوزير المختص بشؤون الاوقاف ضمن الاحوال بالاتفاق مع الوزير
المختصين .

ومن حيث أن في المادة (١٧٢) من الدستور نص تفي اختصاص مجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة بالفصل في المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية وبناء على ذلك فإن ولاية مجلس الدولة في شأن رقابة المشروعية بالنسبة لظك المنازعات والدموى ولاية عامة ويمتقضاها فقد البحث محكم مجلس الدولة القانون العام بالنسبة اليها وأن المسائل التي تدخل في ولاية قضاء مجلس الدولة لم تعد محددة حصرا مطلقا كان عليه الحال عند انشائه .

ومن حيث أنه يبين من الاعمال التحضيرية للدستور أن عموم هذه الولاية، وانسائها على المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية في أشكالها المختلفة وصورها المتعددة لا يعنى خلل يد المشرع من اسناد الفصل في بعضها تحقيقا لحسن سير العدالة ، وتقريبا للقضاء من المتقاضين التي جهات قضائية أخرى على أن يكون ذلك في حدود ما تقتضيه الضرورات التي يفرضها الصالح العام ويبررها حسن سير العدالة أي يكون ذلك استثناء من الأصل العام المقرر بنص المادة (١٧٢) من الدستور وبالتدور في الحدود التي يقتضيها الصالح العام وفي الإطار الذي حدده الدستور للمشرع العادي بنص المادة (١٦٧) من الدستور بشأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها بقانون .

ومن حيث أن القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ قد انطأ بمحكمة القيم بتشكيلها المميز الفصل في التظلمات من الاجراءات التي تتخذ تطبيقاً لأحكام المادة (٧٤) من الدستور وقد حذف المشرع بذلك إلى أن تنزع من الولاية العامة لمجلس الدولة جانباً من المنازعات التي تدخل إسملاً فيها ويبرجها في عداد التظلمات والمنازعات التي تفصل فيها بمحكمة القيم بمصلاً قضائياً وفقاً للقواعد والإجراءات التي رتبها قانونها مستهدفاً مراعاة طبيعة تلك التظلمات والمنازعات وما تتصل به من ظروف الضرورة التي يباشر خلالها رئيس الدولة الاجراءات وفقاً للسلطة التي وسحتها فيه المادة (٧٤) من الدستور .

ومن حيث أنه رغم تميز تشكيل محكمة القيم فإن قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن إجراءات نظر تلك الدعاوى والمنازعات أمثلها يتم في ظل توفير الضمانات الكفيلة للتقاضى — حكم المحكمة الدستورية العليا في دعوى تنازع الاختصاص رقم ١٤ لسنة ١٤ أ في تنازع جلسة ١٩٩٢/٣/٧ .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن محكمة القيم دون القضاء الإدارى — تكون هي جهة القضاء التى مقد لها المشرع وفقاً لأحكام الدستور وبمقتضى القانون ولاية الفصل فى خصوص طلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار الجمهورى رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨١ المضمن فيه .
 اظمن ٧٧٠ لسنة ٢٨ فى جلسة ١٩٩٢/٣/٢٠ .

القضية رقم (١٥١)

المسألة :

القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ المنزع من الولاية القضائية لمجلس الدولة بقضايا من القرارات التى تدخل أصلاً فيها وسلماً فى إعداد المتطلبات التى تفصل فيها محكمة القيم فصلاً قضائياً وفقاً للقواعد والإجراءات التى رسمها قانونها — قضاء محكمة القيم دون القضاء الإدارى — هو جهة القضاء التى عقد لها المشرع استثناء ولاية الفصل فى طلب الإلغاء .

المحكمة :

ومن حيث أن المحكمة الدستورية العليا قد عملت فى دعوى تسترعى الاختصاص رقم ١٤ لسنة ١٤ أ فى تنازع — والتي كتبت بهذه المحكمة قد أوقفت الفصل فى الطعن لحين التمييز فى دعوى التنازع المذكورة وتضمنت بجلية ١٩٩٢/٣/٧ باختصاص قضاء القيم بالفصل فى النزاع .
 وشهدت قضاهاها على أن المادة (٧٤) من الدستور تقول رئيس .

الجمهورية إذا تبين خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة من أداء دورها الدستوري ان يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر وان يوجه بشأنها بياناً الى الشعب وإجراء الاستفتاء عليها خلال ستين يوماً من اتخاذها ، وأن قرار رئيس الجمهورية المطعون فيه لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً ، وتعد نص الدستور في المادة (١٧٢) منبه على اختصاص مجلس الدولة بـ كهيئة قضائية مستقلة بالفصل في المنازعات الإدارية والدعوى الانتخابية بـ بـيل معنى أن ولاية المجلس في شأنها هي ولاية عامة وأنه المحض لماضي القانون العام بالنسبة إليها وأن المتنازع التي تدخل في ولايته لم تعد محددة حصراً بلها كجانب الإبري عينية استثنائية كما يبين من الأعمال التشريعية للدستور أن صميم هيبة الولاية وانتمائها على المنازعات الإدارية والدعوى الانتخابية في أشكالها المختلفة وصورها المتعددة لا يعنى غل يد المشرع عن استناد الفصل في بعضها الى جهات قضائية أخرى ، على أن يكون ذلك استثناء من الأصل العام المقرر بنص المادة (١٧٢) المختار اليها وبالقصر في الحدود التي يقتضيها المصالح النظامية وفي إطار التعويض المأول للمشرع بنص المادة (١٦٧) من الدستور في شأن تحديد الفئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريق تشكيلها ، وأن ما ارتاده القرآن بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ من أن محكمة القيم هي الاصدر على الفصل في التظلمات من الإجراءات التي تتخذ وفقاً للمادة (٧٢) من الدستور ، يؤده انه انتزع من الولاية العامة لمجلس الدولة حقها من المنازعات التي تدخل أصلاً فيها وشكلها في عداد التظلمات التي تفصل فيها بـ محكمة القيم تفصيلاً قضائياً وبجتها للعامة من الإجراءات التي رسمها قانونها ، وأنه لذلك فان قضاء محكمة القيم - دون القضاء الإداري - هو جملة القضاء التي عقد لها المشرع استثناء - ولاية الفصل في خصوص طلب إلغاء المثار في النزاع المأثر -

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يتميّز الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى ، وإحالة الطعن الى قضاء القيم للنصل في النزاع .

وحيث أنه يتمين إبقاء النصل في المصروفات ونقلا لحكم المادة (١٨٤) مراعات « .

(ظعن ٦٤٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧) .

محكمة دستورية عنيا

المادة 146

- أولا - اختصاص المحكمة الدستورية العليا .
- ثانيا - منزلة قرارات المحكمة الدستورية العليا .

أولاً - اختصاص المحكمة الدستورية العليا

المادة رقم (١٥٢)

المبدأ :

للمحكمة الدستورية العليا دون غيرها سلطة الفصل فيما ينشأ من منازعات حول دستورية القوانين واللوائح - مباشرة المحكمة الدستورية لاختصاصها في الرقابة على دستورية القوانين تكون لها من تلقاء ذاتها عندها يعرض عليها نص في قانون بمناسبة ممارسة اختصاص مقرر لها - كذلك الأمر بشأن ما يتعلق إليها من جهات القضاء للفصل فيه من المسائل الدستورية ودا يرفع أمامها بين دعاوى يقيمها من ينشأ الدفع لعدم دستورية نص تدعى جهات القضاء جديته - المحكمة المختصة أساساً بالفصل في المنازعة هي المختصة أصلاً بتقدير مدى جدية الدفع لعدم دستورية أى نص يتعلق بها سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على دفع من الخصوم - لا يكون الدفع جدي إلا لو كان له سند من الدستور - أية محكمة تكون محجوبة بنص الدستور والقانون عن نظر أى موضوع يخرج من ولايتها أو اختصاصها تكون محجوبة من التصدي بما يدخل في اختصاص محكمة سواها - يدخل في ذلك تحديد مدى جدية الدفع المنشأ من أحد أطراف النزاع المطروح عليها بعدم دستورية نص في قانون - لأن الفصل في مدى جدية الدفع بعدم دستورية نص ما يكون للمحكمة المنوط بها تطبيق هذا النص في نزاع مطروح أمامها ولها ولاية الفصل فيه - ذلك لأن قاضي الدعوى هو قاضي الدفع .

الحكومية :

١١ ومن حيث أنه من الدفع بعدم دستورية مواد القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ المنسار إليه ، بمقولة أنها ألغيت بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المنسار إليه ، فإنه يطلع النظر عن تهافت الدفع بعدم دستورية مواد القانون الأول ، استنادا إلى الغلها بالقانون الثاني بأنه يبين من أحكام المواد ٢٥ ، ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ٧٩ والمكررة الإيضاحية لهذا القانون أنه قد أنشأ المحكمة المذكورة استكمالاً للوحدات الدستورية التي يقوم عليها نظام الحكم في البلاد . وتأكيذاً لأهمية الدور الذي أسبغه الدستور على المحكمة الدستورية العليا لتحقيق الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح مع توحيد مفهوم مفهوم الدستور بما يحقق استقرار الحقوق حرص القانون على أن يكون للمحكمة المذكورة دون غيرها القول الفصل فيما يلزم من منازعات حول دستورية القوانين واللوائح سواء أكانت قوانين عادية صادرة من السلطة التشريعية وتحقيقاً لهذه الرقابة على دستورية القوانين فقد نص القانون على ثلاث طرق لتحقيق هذه الغاية أولها التجاه جهة القضاء من تلقاء نفسها إلى المحكمة الدستورية العليا لتفصل في دستورية نص لازم للفصل في دعوى مظلورة أمام هذه الجهة وذلك طبقاً لالتزام الأحكام القضائية بقواعد الدستورية الصحيحة والثاني الدفع البعدي من أحد الخصوم أمام إحدى جهات القضاء بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة وعندئذ تؤول المحكمة نظر الدعوى وتحدد لمن أثار الدفع أجل لرفع الدعوى بذلك والطريق الثالث تحويل المحكمة الدستورية العليا أن تكفي من تلقاء نفسها بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة جميع اختصاصاتها ، ومتى ذلك أن مباشرة المحكمة الدستورية لاختصاصها في الرقابة على دستورية القوانين إنما تكون لها من تلقاء نفسها عندما يعرض لها نص في قانون بمناسبة ممارسة اختصاص مقرر لها وكذلك الأمر بشأن ما يخال إليها من جهات القضاء للفصل فيه من المسائل الدستورية وما يرفع أمامها

من دعاوى يقبها من يثير الدفع بعدم دستورية نص وتقتدر جهيزات القضاء حديثة ، وأساس تنظيم المشرع في قانون المحكمة الدستورية العليا لطريق الدفع الجدى بعدم الدستورية سبيلا الى نظر الامر امام المحكمة الدستورية في قانون او في لائحة تتعارض مع احكام الدستور — القانون الاساسي والاعلى للبلاد — كان على القضاء ان يمتنع عن تطبيق النصوص غير الدستورية واعمال احكام الدستور التي تملوها وبالتالي فان المحكمة المختصة اساسا بالفصل في المنازعة هي المختصة اصلا بتقدير مدى جدية الدفع بعدم دستورية أى نص يتعلق بها سواء من تلقاء ذاتها او بناء على دفع من الخصوم ولا يكون الدفع جدى الا لو كان له سند من الدستور يجعله مرجع الكسب ومن البين ان تكون ممارسة جهات القضاء لاختصاصها بالتصدي لاثارة عدم الدستورية لنص في قانون او للفصل في جدية الدفع بعدم الدستورية ان يكون ذلك بمناسبة ممارسة ولاية اختصاص مقرر دستوريا وقانونيا لها وذلك استنادا الى أنه يبين من احكام المواد (١٦٥) ، (١٦٦) ، (١٦٧) ، (١٦٨) ، (١٧٨) من الدستور ان السلطة القضائية هي احدى السلطات السيادية الثلاثة في الدولة وقد حدد المشرع الدستوري ولايتها واختصاصها في اقامة العدالة والفصل في المنازعات المدنية او الجنائية او الادارية او غيرها واداء دورها الاساسي في اقرار سيادة الدستور والقانون وكفالة السلام الاجتماعى ، كما نظم الدستور المحاكم بانواعها وترك للقانون تنظيم ترتيبها واختصاصها ومن ثم فان اية محكمة او هيئة قضائية انها يحكمها نص المادة (١٦٧) من الدستور التى تقضى بان يبين القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها والمادة (١٦٥) من الدستور التى تقضى بان السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها واقامة العدالة وتصدر احكامها وفقا للقانون . ومن ثم فان اية محكمة تكون محجوبة بنص الدستور والقانون من النظر في أى موضوع يخرج من ولايتها او اختصاصها تكون بالتالى محجوبة من التصدي لها يدخل في اختصاص محكمة سواها ويدخل

في ذلك تحديد مدى جدية الدفع المثار من أحد أطراف النزاع المطروح عليها بعدم دستورية نص في قانون لأن الفصل في مدى جدية الدفع بعدم دستورية نص ما انما يكون للمحكمة المنوط بها تطبيق هذا النص في نزاع مطروح املها ولها ولاية الفصل فيه الا انه من مصلحتنا معه المرائعات ان قاضي الدعوى هو قاضي الدعة — ويقصد بذلك — كما هو معلوم — ان المحكمة المختصة بدعوى من الدعاوى تختص بالحكم فيها يثار في هذه الدعوى من دفع — سواء اكانت دفوعا شكلية او دفوعا بعدم القبول ام دفوعا موضوعية ام وسائل دفاع — ومقتضى ذلك ولازمه ان الدفع بعدم دستورية قانون ما ، لا يحق للقضاء الاداري التصدي به لتقدير مدى جديته ، الا اذا كان موضوع الدعوى بما تختص به المحكمة »

(طعن ٨٣٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٥/١٢/١٦٩٩ هـ)

ثانياً - منزلة قرارات المحكمة الدستورية العليا

كلمة مقدمة رقم ١٥٢٧

المقدمة

المادة ١٦٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللإقامة - قرارات المحكمة الدستورية العليا بهذه المادة تنزل منزلة التشريع وتضحي شأن مواده واجبة التطبيق .

المحكمة :

« ومن حيث أنه طبقاً لنص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، فإن أحكامها في الدعوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللإقامة ، وبهذه المثابة فإن قرارات المحكمة بالتفسير تنزل منزلة التشريع وتضحي شأن مواده واجبة التطبيق .

ومن حيث أن قرار التفسير السالف الذكر جاء واضحاً وقاطعاً ومسرياً بسا لا يدع مجالاً لاجتهاد ومن مواده أن نائب رئيس مجلس الدولة يعتبر في حكم درجة الوزير ، ويعامل بمعاملة من حيث المعاش المستحق من الأجر الأساسي والمعاش من الأجر المتغير ، وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس مجلس الدولة ، ولو كان بلوغه هذا المرتب أعمالاً لغير الفترة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضادة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الطاعن تدرج في وظائف مجلس الدولة القضائية الى ان عين بوظيفة نائب رئيس مجلس الدولة لمدة تزيد على سنتين وحصل على المرتب ويحل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الدولة اعتباراً من ١٩٨٧/٧/٧ ، ومن ثم فلا محلجة في اعتباره في حكم درجة الوزير، واحتقيقه بالتالي في ان يعامل معاملة .

ومن حيث المعاش المستحق عن الاجر الاساس والمعاش المستحق عن الاجر المثمر وذلك من تاريخ احالته للمعاش في ١٩٨٨/٦/٣٠ وما يترتب على ذلك من آثار وصرف الفروق المالية المستحقة طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي والقرار التفسيري رقم ٣ لسنة ٨ قضائية تفسر » .

(طعن ١٤٣٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٠) .

مصل عمومي

المبحث :

المحل المنصوص عليها في الجندول الخاص بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ تخضع لأحكام ذلك القانون ومنها محال سكرات السيارات في كل ما يتعلق بالترخيص بها وبإدارتها بداية من طلب الترخيص وإجراءاته وشروط صرفه وانتهاء بحالات إلغاء الرخصة - حلول القانون على موقع المحل المراد الترخيص به واعتبر أخذ رأى الجهة الإدارية المختصة مقدما بشأن هذا الموقع إجراء أساس من إجراءات الترخيص - لم يأخذ القانون بقرينة الموافقة الضمنية على موقع المحل بفوات الميلاد المنصوص عليه في المادة (٤) المشار إليها من تصدير إخطار الطالب بالرأى - ذلك بالنسبة للأماكن المحظور فيها إقامة المحال المطلوب الترخيص بها - تنظيم ممارسة هذه الأنشطة على هذا الوجه لا ينطوى على مساس بحق العمل أو بحرية النشاط الصناعى أو التجارى لأرباب هذه الأنشطة - لا يخل ذلك بالمصلحة العامة المتمثلة في المحافظة على الأمن العام والصحة العامة والسكنية العامة - لذلك كانت موافقة الجهة الإدارية المختصة على موقع المحل بحدودها ضروريا - تستلزم إعلان طلب الترخيص بالإشراطات الواجب توافرها فيه - تلك بتنفيذها في المواعيد المقررة قانونا بحيث إذا انتهت صفت له الرخصة - قرار محافظ القاهرة المشير إليه يعد من القرارات التنفيذية المكتملة للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه - بهذه التوبة فهو واجب التنفيذ - لا يحتاج في هذا الشأن بأن المحافظة لم يتم بتكبير الأماكن الصناعية التى يتم نقل المحال والمنشآت الصناعية القائمة إليها - إذ أنه التزام يخص ما هو قائم من هذه المحال في تاريخ العمل بالقرار في عام ١٩٧١ .

المحكمة :

ومن حيث أن الثالث من عريضة الدعوى الصادر بهذا الحكم
المطعون فيه أن المدعى افتتح محل سيمكرى سيارات كائن برقم (هـ) بشاوغ
..... بحى مصر الجديدة خلف السنترال ويجوار المجمع منذ شهر أكتوبر
١٩٧٨ وطلب من الجهة الادارية المدعى عليها الترخيص له بهذا المحل
آلا أن هذه الجهة رفضت اصدار هذا الترخيص فأخذ عليها بهذا
الموقف يستندا الى أن قرار محافظ القاهرة رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧١ الصادر
بخطر اقامة محال صناعية وتجارية في غير المناطق المخصصة لذلك
والقانون فضلا عن أن محله خارج عن نطاق منطقة الحظر ومن شأن
الامتناع عن الترخيص له الاضرار به لمساسته بمصدر رزقه ، وتبنى كل
ذلك هو أساس الدعوى فانه يقتضى الرجوع الى احكام القانون وبه
٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال
المنقولة للزراعة والمضرة بالصحة والخطورة المحل بالقانون رقم ٥٠٩ لسنة
١٩٥٦ باعتبارهم القانون الذى يحكم نظام التراخيص بالمحال الصناعية
والتجارية وذلك لاستظهار مدى توافقين الجهة في الطلب للمستفيد .

ومن حيث أن هذا القانون نص في المادة (١) على أن تسرى احكام
هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون ..
ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه ان يعطل في ذلك
الجدول بالاقصاف أو الحذف أو النقل من أحد تسميه الى الآخر
كما له بقرار يصدر منه أن يمين الاحياء او المناطق التى يحظر فيها
اقامة هذه المحال أو نوع منها » . ونص في المادة (٢) على أنه
« لا يجوز اقامة أى محل تسرى عليه احكام هذا القانون او ادارته
الا بترخيص بذلك . وكل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يعلق بالطريق
الامارى أو يقبض اذا كان الاغلاق معتبرا .. ونص في المادة (٣) على أن
« لا يقدم طلب الحصول على الرخصة الى الادارة العليا بصحبة الرخص
أو مرفوعها بالمخلفات .. ويرفضا به الرسوبت والمستندات

النصوص عليها في القرارات المنفذة لهذا القانون . ويتبدى لذك الجهة رايتها في مرفقات الطلب في ميعاد لا يجاوز وفي حالة قبوله يحملنه للطلاب بذلك كتيبة مع تكليفه بدفع رسوم المعاينة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية « ونص في المادة (٤) على أن « يعلن الطالب بالموافقة على موقع المحل أو رفضه في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ دفع رسوم المعاينة . ويعتبر في حكم الموافقة نوات الميعاد المذكور دون تصدير أخطار للطلاب بالرأى وذلك مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثالثة من المادة (١) وفي حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها في المحل وسدة انسابها . وعلى أسم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ الجهة المختصة ذلك بطلب موثق عليه ، وعلى هذه الجهة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول الأيلاخ فإذا ثبت اتمامها بصرفت الرخصة مرفقا بها الاشتراطات الواجب توافرها في المحل على النوام وفي حالة عدم اتمام هذه الاشتراطات يسمح للطلاب بمهلة ... فإذا لم يتم الاشتراطات في نهاية هذه المهلة رفض الطلب ... ونص في المادة (٧) على أن « الاشتراطات الواجب توافرها في المحل الخاضعة لأحكام هذا القانون توصلن :

(١) اشتراطات عامة وهي الاشتراطات الواجب توافرها في كل المحل أو في نوع منهما وفي موافقتها يصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ، ويجوز بقرار منه الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات في بعض الجهات إذا وجدت أنسبها فغير هذا الاعفاء .

(ب) اشتراطات خاصة ، وهي الاشتراطات التي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها في المحل المقدم منه طلب الترخيص « .. ونص في المادة (١٦) على أن « تفي رخصة المحل في الأحوال الآتية : (١) (٧) إذا أصبح المحل غير مستوفيه للاشتراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع أو عدم التامة

منشآت فوقه . ونص في المادة (١٧) على أن « كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن » ونص في المادة (١٨) على أنه « ويجب الحكم بالإغلاق أو الإزالة في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٢ و ١١ » وبيّن من الاطلاع على جدول المحال الصناعية والتجارية الملحق بالقانون المشار إليه أنه أورد تحت محال القسم الثاني البند (٣٤) « محال السكرية » ثم صدر قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٦ باستبدال بالجدول الملحق بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه الجدول المرفق بالقرار وأورد تحت محال القسم الثاني البند (٣٢) « محال السكرية البلدى والسبكة الصحية » وبناء على التفويض في بعض الاختصاصات الصادرة للمحافظين أصدر محافظ القاهرة القرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧١ بتحديد الأحياء والمناطق التي يحظر فيها إقامة المحال الصناعية والتجارية في مدينة القاهرة وهو الاختصاص المخول أصلاً لوزير الشؤون البلدية والقروية طبقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه . ونص هذا القرار في المادة (٢) منه على أن « يحظر الترخيص في إقامة المحال والمنشآت الصناعية الواردة فيها بعد ، في غير المناطق الصناعية المعتمدة على أن يمنع أصحاب المحال والمنشآت القائمة حالياً خارج تلك المناطق تراخيص مؤقتة لحين نقلها إلى مناطق مجمعات الخدمات التي تنشئها المحافظة لهذا الغرض :

١ - محال اصلاح وصيانة المحركات والاجزاء الميكانيكية للسيارات والمقطورات والجرارات والموتوسيكلات وما يماثلها وسكرة السيارات .

ومن حيث أن المادة هذه النصوص خضوع المحال المنصوص عليها في الجدول الخاص بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه - ومنها محال سكرة السيارات - لأحكام ذلك القانون في كل ما يتعلق بالترخيص بها وإدارتها بداية من

طلب الترخيص وإجراءاته وشروط صرفه وانتهاء حالات الجلاء الرخصة . وقد سؤل القانون على موقع المحل المراد الترخيص فيه واعتبر أخذ رأى الجهة الادارية المختصة مقدما بشأن هذا الموقع اجزاء أساسيا من إجراءات الترخيص . ولم يأخذ بقرينة الواقعة الضمنية على موقع المحل بدوات الميعاد المنصوص عليه في المادة (٤) دون تصدير إخطار كالمطالب بالرأي وذلك بالنسبة للإماكن المجتور فيها إقامة المجال المطلوب الترخيص بها وذلك التزاما بحكم البقرة الثالثة من المادة (١) التي نطقت بوزير الشؤون البلدية والقروية ومن بعده وزير الاسكان سلطة إصدار القرار الذى يعين فيه الاحياء والمناطق التى يحظر فيها إقامة المحال الصناعية والتجارية أو نوع منها ، فانصح بذلك مراعاة عن أهمية موقع المحل المراد الترخيص به فى تطبيق أحكامه وعن دور الجهة الادارية المختصة فى هذا الشأن ولا يصدق القول بان القانون والقرارات المنفذة له ينطوي على مساس بحق العمل أو بحرية النشاط الصناعى أو التجارى لإرباب هذه الأنشطة ، فقد كان ذلك من التشريع تنظيميا لممارسة هذه الأنشطة على الوجه الذى لا يخل بالمصلحة العامة محتملة فى المحافظة على الأمن العام والصحة العامة والسكنية العامة ، ولذا كتبت موافقة الجهة الادارية المختصة على موقع المحل مقدما ضرورية وتستتبع إعلاج طلب الترخيص بالاستعراضات الواجب توافرها فيه وذلك لتنفيذها فى المواعيد المقررة قانونا بحيث اذا اتى صرفت له الرخصة ..

ومن حيث أن انبداى من وقائع الدعوى مثار الطعن وعلى ما جاء بهر حيثها أن الدعوى على حد قوله - افتتح محل سمكرى سيارات كائنا برقيم (٥) شارع بحى مصر الجديدة خلف ويجوار فى شهر اكتوبر ١٩٧٨ وطلب من الجهة الادارية الدعوى عليها الترخيص له بهذا المحل ، وقال انها رفضت منحه الترخيص وأرجع ذلك الى القرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧١ الصادر من محافظ القاهرة بقتضى التفويض الصادر للمحافظين فى بعض الاختصاصات ومنها ذلك المنصوص

عليه في الفترة الثالثة من المسادة (١) من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤: المشارة إليه ، وانصبت دعواه على هذا القرار بمقولة انه كان من يد الإدارة في رفض منح الترخيص فتعى عليه الاجاب بحقوقه ومخالفته للدستور والقانون . واذا اقيمت الدعوى بنسب على ذلك بانها تنبىء عن ان المدعى لم يأخذ رأي الجهة الادارية المختصة مقدما بشأن الموضع الذي اقام هذا المحل فعلا منذ شهر اكتوبر ١٩٧٨ وبعد ان هيبة لزاولة نشاطه لجا الى الجهة الادارية المختصة طالبا الترخيص له به . وهذا الوضع المعكوس للاجراءات التي نص عليها هذا القانون وتسبب فيه المدعى بتفني جتها الى مخالفة لنص المادة (٢) منه التي تنص بان « لا يجوز اقامة أى محل تسرى عليه احكام هذا القانون او ادارته الا بترخيص بذلك . وكل محل يقام او يدار بدون ترخيص يفتى بالطريق الادارى او يقبط اذا كان الافلاق متعذرا . وعلى ذلك فلم يكن طلب الترخيص المتأخر الذى قدمه المدعى للجهة الادارية بعد ان اقام محله هو ذلك الطلب المعنى باحكام القانون للجسور على الترخيص هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فانه يبين من وقائع الدعوى ان المدعى يتمسك بمحله الذى يبدأ فتحه مخالفا للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، ويذهب على غير اساس الى ان قرار محافظ القاهرة رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه قد مس حقه في مزاوله نشاطه بهذا المحل ومن ثم تطرق الى المنازعة فيه ، في حين ان قرار المحافظ لا يخاطب اصحاب المحال او المنشآت الصناعية المخالفة للقانون ولا يعالج اوضاعها اذ يتكفل بها القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ سالف البيان ، يختلف الى ذلك كله ان قرار محافظ القاهرة المشار اليه - وعلى ما سلف بيانه - يعد من القرارات التنفيذية المكلة للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ وبهذه المثابة فهو واجب التنفيذ ، فان كان ثمة وجه لانطباقه على محل المدعى فيؤدى ذلك الى الامتناع عن السير في اجراءات الترخيص بهذا المحل ، ودون ان يحتاج بان محله خارج عن نطاق الحظر المنصوص عليه في هذا القرار او بان المحافظة لم تقم بتدبير الامكن الصناعية التي يتم نقل المحال

والمنشآت الصناعية القائمة فيها ، فادعائه الأول يعوزه الدليل والثاني وهو
عن التزام المحافظة بنقل هذه الحال والمنشآت الى الأماكن الجديدة
انما هو التزام يخمن ما هو قائم منها في تاريخ العمل بالقرار في عام
١٩٧١ ومن ثم لا يصح على محل المدعى والذي اقبله في عام ١٩٧٨
وبناء على ذلك كله ينهار ركن الجسدية في طلب وقف تنفيذ القرار
الطعون فيه فيتمين رفضه .

(طعن ٢١٦٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٢/٤/١٩٨٧) .

مادة ١٥٥

المادة :

تظم المشرع وسيتبين لواجبية ما قد يتوجب على ادارة المحلات
الخاضعة لاحكامه من نظورة على الصحة العامة او الامن العام .

الوسيلة الاولى - يكون الاجتهاد اليها في احوال المخالفات الجسيمة
التي يتوجب معها عند استئصال فتح المحل خطر واضح على الصحة العامة
او الامن العام - في هذه الحالة يتم التحفظ على المحل بوضع اختتام
عليه على ان يعرض محضر الضبط على التقاضي الجزئي لتتخذ امر الضبط
خلال اربع وعشرين ساعة - قيام جهة الادارة باصدار أوامر الضبط
والتحفظ على المحل بوضع الاختتام عليه بعد مبدأ من اعمال الضبط
التقاضي .

الوسيلة الثانية - وهو جواز إلغاء رخصة المحل في الحالات التي
حددها القانون ومنها حالة ما اذا أصبح في استمرار ادارة المحل خطراً
داهم على الصحة العامة او على الامن يخطر تداركه - اجبر المشرع لمدير عام
ادارة الرخص اصدار قرار بسبب بليقافة ادارة المحل كلياً او جزئياً
في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة او على الامن العام ويكون
القرار واجب التنفيذ بالطريق الاداري - لا يلزم في هذه الحالة ان يكون

منشأ الخطوة وأجما إلى مخالفة أحكام ذلك القانون أو القرارات المقتضى له بخلاف الحال بالنسبة لقطعة الأولى — ليس صحيحا القول بأن المنشأ في هذه الحالة يستوجب حكما أو أمرا من القاضى .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه صدر ترخيص رقم ٢٢ للسيد/ لحل كائن برقم ١٢ شارع لممارسة « تعبئة مشروب الكينا » وأخطر المرخص له بالكتاب الصادر من الهيئة العامة للصناعات بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٧٥ إلى السيد/ مدير منطقة الإسكان والتشييد بحى وسط القاهرة ، يفيد أن لجنة التراخيص قررت الموافقة على إقامة المصنع لإنتاج مشروب الكينا الحديدية الناتجة باستخلاص مادة الكينا من الأمشلاب والأخشاب الطبيعية على ألا تزيد القدرة الإنتاجية على ٩٠٠ لتر من الكينا شهريا يصرف عنها نحو ٣٠٠ لتر من الكحول شهريا

وبتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٨ تم تفعيل الترخيص بحيث يكون النشاط المرخص به هو « إنتاج وتعبئة الكينا — مشروبات الكينا (مستند رقم ٦ بحافظة مستندات المطعم ضده المقدمة إلى محكمة القضاء الإدارى بجلسة ١٩٨٦/٢/٦) وقدم المطعم ضده صورة ضوئية من مقتضى عزمى غير مؤرخ لشركة توصية بسيطة بينه وبين السيد/ غرضها « إنتاج وتعبئة المشروبات الكحولية ومشتقاتها وذلك فى حدود التوائين والقرارات الوزارية المنظمة لظك العملية » على أن تكون الإدارة للمطعمون ضده (البندان الرابع والخامس من العقد المشار إليه — المستند رقم ٣ من حافظة مستندات المطعم ضده المشار إليها) وتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٨٥ تحرر محضر بواسطة مديرية الشؤون الصحية (منطقة وسط القاهرة الطبية) يثبت أخذ أربع عينات متماثلة كل منها عبارة من زجاجة من « براند ديبوى » الموجود بالمنصع مكتوب عليها « براند ديبوى رقم ١٩٤٩ » معبأ من أجود الخامات الواردة من طرفنا فى زجاجات أصلية — عليه ٢ فى ٧/١٨ » ويعيد ختم كل عينة من العينات المشار إليها سلبت إحداها

إلى المدير المختص للتفتيش والعيّنات النباتية أُرسلت لأجراء تحليلها . وتسلم
بمُس تخليط الأفنية بالإدارة العامة للعمليات المركزية بوزارة الصحة العيّنات
المشار إليها في ٤ من أغسطس سنة ١٩٨٥ . وتفيد نتائج التحليل أن الفحص
الميكروبيولوجي أسفر عن « اختبار الكحول المثلي ايجابي - العينة غينتر
صالحة للاستهلاك الأدنى طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . لاحتوائها
على الكحول المثلي ايجابي - وهو من المواد الضارة بالصحة . كما
أثبت الفحص الكيماوي والسبوم أن « اختبار الكحول المثلي ايجابي -
العينة غير صالحة للاستهلاك الأدنى طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .
لاحتوائها على الكحول المثلي وهو من المواد الضارة بالصحة وبتاريخ
أول سبتمبر سنة ١٩٨٥ تحرر محضر لجنة ضد المظنون ضده بالطنين
المائل (حافظة مستندات المدعى المقربة لمحكمة القضاء الإداري بجلبة
٢٩ من يونيو سنة ١٩٨٦) . ويكتب مؤرخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٨٥ :
أفاد السيد/ وكيل الوزارة للشئون الصحية بمحافظة القاهرة ، السيد /
وكيل الوزارة لشئون مكتب المحافظ بأنه قام بكتابة السيد/ المستشار
القانوني بمحافظة القاهرة للتنبيه باتخاذ اللازم نحو غلق المصنع المشار
إليه إداريا في ضوء نتائج العيّنات المأخوذة منه ، والتي أشار إليها
كتاب وزير الصحة بتاريخ ١٣/٨/١٩٨٥ بشأن مصنع الخبوز اللذين
أظهر تحليل العيّنات المأخوذة منهما وجود مادة شديدة السمية هي
الكحول المثلي ... وبتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٨٥ أصدر
محافظ القاهرة القرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٥ نص في المادة الأولى
على أن « يغلَق بالطريق الإداري كل من مصنع أو كاف دى مبدى الكائن
بالمقار رقم ... شارع بالقاهرة ومصنع (المصنع
محل الطعن المائل) الكائن بالمقار رقم شارع بالقاهرة .
وبتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٦ حكمت محكمة الوايلي الجزئية بتغريم
المظنون ضده مائة جنيه والمصادرة والنشر عن المحضر المحرر ضده
بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٨٥ المشار إليه حيث وجهت اليل النيابة
العامة تهمة عرض شيء من أغذية الإنسان مفسوخة مع علمه بذلك .

وتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٨٦ حكمت محكمة شابلن القاهرة بقبول
الامتناع شكلا عن الحكم المقرر فيه وفي الموضوع بالفائز وبراءة
المطعون ضده تأسيسا على انه قدم السيد/ وكيل المتهم (الملعون
ضده باللعن المثل) اخطارا مخفوها بفائز الضعة بتقصية عينة براندى
ممتاز من السابق اخذها من ذات الفترة بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢ واتضح انها
مطابقة وخالية من الكحول الثقلي ، وكان تحليل الصحة المرفق بالأوراق قد
جاء من ذات الفترة. وعن ذات العينة براندى الثقلي علن ذلك معا بفنك
الحكمة في صحة تلك التخاليل الامر الذي يجب تفسيره لصالح المتهم
(حافظات مستندات المطعون ضده المقدمة امام محكمة القضاء الادارى
بجلسة ١٩٨٦/٩/١٩) وقدم المطعون ضده امام محكمة القضاء
الادارى اخطارين نتيجة تحليل عينات ، اولها يفيد مطابقة عينة « يحنا
ييجاني الحبيدية » عملية رقم ٢ في ١٩٨٥/٨/١٨ التي اخذت بتاريخ
١٩٨٥/٧/١٩ وثانيها يفيد مطابقة عينة براندى ممتاز ثقلي بولالكي عملية رقم
(٢) في ١٩٨٥/٧/١٨ التي اخذت بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٢. من الملاحظ
بمستندات المطعون ضده ، المقدمة اولاهما مع حريضة المدعوى وقائمتها
بجلسة المرافعة امام محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٨٦/٢/١ .

ومن حيث انه باستعراض احكام القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤
في شأن المخال الصناعية والتجارية وغيرها من المجال المطقة للراحة
والغزة بالصحة والخطرة المعدل بالقوانين ارقام ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ و ٢٠٩
لسنة ١٩٨٠ و ١٧٧ لسنة ١٩٨١ يبين انه وان كانت المادة (٩) تنص على
ان « الرخص التي تصرف طبقا لاحكام هذا القانون دائية ما لم ينص
فيها على توقيتها ويجوز تجديد الرخص المؤقتة بعد اداء رسوم المعايمة »
الا ان المادتين (١٤) و (١٦) تنظمان احكام ايتاب ادارة المحل كليا او جزئيا
واحوال الغاء الرخصة . فنصت المادة ١٢ على انه « في حلة وجود خطر
داهم على الصحة العامة او على الامن العام نتيجة لادارة محل من المحال
التي شمرى عليها احكام هذا القانون يجوز لتغير عام ادارة الرخص بناء
على اقتراح فرع الادارة الذي يقع في دائرة المحل اصدار قرار مسبب

بإتلاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً ويكون هذا القرار واجب النفاذ بالطريق الإداري . كما تنص المادة (١٦) على أن « تُلغى رخصة المحل في الاحتيال الاتية

١- إذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح في استقرار إدارته خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن يتعذر تداركه » وتنص المادة (١٧) على أن « كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة نه يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتتعدد العقوبات بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد . وفي أحوال المخالفات الجسيمة التي يكون معها في استمرار فتح المحل خطر واضح على الصحة العامة أو الأمن العام يتم التخطف على المحل بوضع الاختام عليه ويعرض محضر الضبط على القاضي الجزئي لتأييد أمر الضبط خلال ٢٤ ساعة » . كما تنص المادة (١٨) على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل لمدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائياً . ويجب الحكم بالإغلاق أو الإزالة في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٢ و ١١ . وفي حالة الحكم بالإغلاق أو الإزالة تكون مصاريف الضبط والإغلاق والإزالة على صاحب المخالف ...

ومن حيث أن ملاذها ما تقدم من أحكام ، أن القانون نظم وسيلتين لمواجهة ما قد يترتب على إدارة المحلات الخاضعة لأحكامه من خطورة على الصحة العامة أو الأمن العام . الوسيلة الأولى ويكون الاتجاه إليها في أحوال المخالفات الجسيمة التي يكون معها في استمرار فتح المحل خطر واضح على الصحة العامة أو الأمن العام ، وفي هذه الحالة يتم التخطف على المحل بوضع الاختام عليه على أن يعرض محضر الضبط على القاضي الجزئي لتأييد أمر الضبط خلال أربع وعشرين ساعة على النحو المبين بالفقرة الثانية من المادة (١٧) المشار إليها . وجهة الإدارة في تقييمها بإصدار أمر الضبط والتخطف على المحل بوضع الاختام عليه إنما تباشر عملاً من أعمال الضبط القضائي على نحو ما قرره أحكام المادة (٢٢) من القانون

التي نص على أن: « يكون لموظفي إدارة الرخص الذين يتجهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي و تثبت الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، ويكون لهم الدخول في المحال الخاضعة لأحكامه للتحقيق عليها . والوسيلة الثانية وقد نظمتها المادتان (١٢) و (١٦) من القانون ، منقرر المادة «١٦» جواز رخصة المحصل في الحالات التي يبينها ومنها حالة ما إذا أصبح في استقرار إدارة المحصل خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن يتعمد تداركه ، كما أجازت المادة (١٢) لمحدير عام إدارة الرخص إصدار قرار مسبب بإيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة محل من المحال التي تسرى عليه أحكام هذا القانون . وفي هذه الحالة ، يكون القرار واجب النفاذ بالطريق الإداري حسبما تجرى به صراحة عبارة المادة (١٢) المشار إليها . وبما صريح عبارة المادة (١٢) أنه أولاً لا يلزم أن يكون منشأ الخطورة على الصحة العامة أو الأمن العام راجعاً إلى مخالفة أحكام ذلك القانون أو القرارات المنفذة له ، على خلاف الحال بالنسبة لحكم المادة (١٧) السابق الإشارة إليها ، وثانياً أن الإيقاف الذي يصدر به القرار سواء كان إيقاناً كلياً أو جزئياً يكون تنفيذه بالطريق الإداري . مما مؤداه أن تكون سلطة الجهة الإدارية في ممارستها هذا الاختصاص مستندة إلى اختصاصها المقرر في مجال الضبط الإداري متى تعلقت الحالة أو توافر السبب الموجب لممارسة الاختصاص بقيام حالة الخطورة على الصحة العامة أو الأمن العام وعلى ذلك لا يكون صحيحاً ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن التفلق لا يجوز أن يتم إلا بحكم أو بأمر من القاضي ، وما يؤكد ذلك أن المادة (٢٠) من القانون المشار إليه تجرى عبارتها بما يأتي « كل من أدار محلاً يحكموا بإغلاقه أو أزالته أو أغلق أو ضبط بالطريق الإداري يعاقب بالحبس . . . » .

ومن حيث أن البادئ من الأوراق أن محافظ القاهرة أصدر القرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٥ ، وهو القرار المطعون فيه ، بإغلاق محل المظعون ضده بناءً على طلب وزارة الصحة وهي جهة الاختصاص بتنفيذ

إحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بمنع التدليس والتدليس والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة صناعة الإغذية وتنظيم تداولها والقوانين المعدلة له ، استنادا إلى ما أثبتته تحاليل العينات من منتج المحل من وجود مادة صلبة السمية بها ، وهي مادة الكحول الميثيلي ، مما يشكل خطرا على الصحة العامة ، فإن هذا القرار يكون في حقيقة تكييفه القانوني قرارا بإيقاف إدارة المحل كليا ، وبهذه المثابة يكون واجب التنفيذ بالطريق الإداري بالتطبيق لحكم المادة (١٢) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه . ويترتب على مجوره بحكم اللزوم إغلاق المحل . وهو يعيد ما أكتفه الجهة الإدارية في معرض الطعن المائل من أن القرار المطعون فيه استهدف إيقاف إدارة المحل كليا حتى يتم الفصل في اللجنة المختصة بشد المسئول عن إدارة المحل . لخالفه أحكام القانونين رقمي ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ المشار إليهما ، فإذا كان ذلك وكان اختصاص الإدارة العامة للرخص التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية المقرر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ تبداً إلى وحدات الإدارة المحلية تنفيذاً لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ . وقد نصت اللائحة التنفيذية لهذا القانون بصراحة بهذا القرار . رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ والمعلقة بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ على أن تتولى وحدات الإدارة المحلية (الحكم المحلي) في نطاق السياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها وذلك بما قراره رئيس مجلس الوزراء . ونحن قومينا كما نصت المادة (٧) من اللائحة المشار إليها ، على أن تنفذ الوحدات المحلية الأمور الآتية « ... تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص الملاهي والمحال العامة والصناعية والتجارية والمتعلقة للراحة والمختر بالصحة والخطرة والباعة الجائلين » فعلى ذلك فإن الاختصاص المقرر لنا للإدارة العامة للرخص التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية يكون قد آل إلى وحدات الإدارة المحلية مما لا يكون معه

نسة ما يؤول قانونا من أن يبائس المحفظ المختص ، الاختصاص المقرر بالمادة (١٢) من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، وبالتحديد على ما تقدم واذ كان البادئ أن القرار قد صدر في ضوء ما كشف عنه نتائج تحاليل العينات المأخوذة من المحل من وجود مادة شديدة السمية بها . مستهدفا إيقاف إدارة المحل كليا بخلقه ، فانه يكون قد صدر ، بحسب الظاهر ، يتفقا مع حكم القانون مما لا يكون معه ثمة وجه للاستجابة إلى طلب وقف تنفيذ لانتفاء ركن الجدية في هذا الطلب ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى غير هذا النظر فيكون قد جالبت صحيح حكم القانون في فسخائه بما يضمن مغية الحكم بالغائه ويرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع إلزام المدعى بصرفات الطلب أمالا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات

(طعن ٢٦٦٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧) .

قاضيبة رقم (١٥٦)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقتدة للراحة والمضرة بالصحة والمخطورة — من حق صاحب المحل أن يباوم مزاويلته للنشاط فيه — ذلك بشرط ألا يخرج على الحدود المشروعة في مباشرته لنشاطه — ألا يخرج ربح المحل عن حدود الحدود يكون من حق جهة الإدارة الإبتة على التصالح . الحكم أن توقف هذا النشاط بقرار إداري يصدر من جانبها — بشرط أن يكون هذا الخروج بالفعل يتحقق في شأنها الأوصاف التي جعلها نص القانون وهي وجود خطر دائم على الصحة العامة أو على الأمن . التمس هو الخطر على الأمن بملاء الواسع الذي لا يقف عند حد الأمن الخاص فهو يشمل الحماية من الإغذاء غير المشروع على كل ما يتصل به .

بحياة الأنسان الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تحوط الأنسان .

الحكمة :

« ومن حيث أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملقاة للراحة والمضرة بالصحة والمخطورة ينص في المادة (١٢) على أنه « في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة محل من المحال التي يسرى عليها أحكام هذا القانون ، يجوز لمدير عام إدارة الرخص بناء على اقتراح لزع الإدارة الذي يقع في دائرته المحل إصدار قرار بسبب إيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً ، ويكون هذا القرار واجب التنفيذ بالطريق الإداري » .

ومن حيث أن مقتضى هذا النص أنه وإن كان حق صاحب المحل أن يداوم مزاويلته لنشاطه فيه تاميناً لكسبه ورزقه والاستمرار في تحصيل ثوبته ، إلا أنه إذا ما خرج رب المحل على الحدود المشروعة في مباشرته لنشاطه كان من حق جهة الإدارة الامينة على الصالح العام أن توقف هذا النشاط بقرار إداري يصدر من جانبها بشرط أن يكون هذا الخروج بامسار يتحقق في شأنها الأوصاف التي حددها نص القانون وهي وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة المحل الخاص لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ ومن ثم فإن مقطع النزاع في الطعن المائل هو مدى توفر الخطر الداهم على الأمن العام بالنسبة لما يثبت من اتصال قبل الطعون ضده . فإن المقصود « بالخطر الداهم على الأمن » بفناء الواسع الذي لا يقف عند حد الأمن الخاص بحماية الأرض وغيرها من ممتلكاته وحياته وعرضه من العدوان عليهما بالصورة التقليدية وإنما يشمل ذلك الأمن الخاص بحماية الفرد وحياته وعرضه وماله ووريثته وحقوقه العامة والخاصة واستقراره وثقته في مجتمعه وليس فقط في حدود الأمن الذي لا يقف عند حد حماية الفرد

من الاعتماد التقليدى غير المشروع على جسده أو حريته ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى شمول الحياة من الاعتماد غير المشروع على كل ما يتمثل بحياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تحيط به ومن أبرزها في مصر الآن ما يعانيه المصريون من أزمة اقتصادية تدفعهم دفعا إلى البحث باندفاع ولهفة عن عمل يتصنع بهبه أو ضامهم في البلاد العربية وبصفة خاصة في الدول النفطية مما يساهم على سهولة استهوائهم وبخاصة استهواء الشباب منهم واستغلالهم ويوجب على المشرع والإدارة العناية بحايلتهم من كل مستغل انتهزى لظروفيهم .

ومن حيث أن واقعة أعداد نسخ مطبوعة من عقود عمل توحى بأنها صادرة من مؤسسات تعمل بالخارج مما يتيح للغير القيام بعمليات تفرير واسعة النطاق براغبى العمل بالخارج من المواطنين الذين يحتاجون في الظروف الاقتصادية الراهنة لكسب الرزق الضلال إنما كان مصدر الرزق خاصة إذا كان الأجراء بالعمل بدولة عربية نفطية توجد بها سوق للعمالة المصرية التي تساهم بعملها وخبرتها في بنائها مقابل الأجر المعاقبة التي يتحصل عليها لا شك ينطوى على التلاعب بأمال من يعانون من البطالة والأزمة الاقتصادية الذين يعانون في هذه الأونة الحرجة من مراحل العمل الوطنى في سبيل اصلاح مسار مصر الاقتصادي والخروج من أزمتها الاقتصادية ، وهذا التفرير والاستغلال يحدد بلا جدال المفرر بهم وهم ملايين في أمنهم وسلامتهم الاجتماعى والاقتصادى بما يترتب عليه من سقوط واسع النطاق بقدر عدد الأسر التي تهبط بمقود مزورة مقابل كل مداخرتها أو معظمتها ولا يكتشف العامل أبر التفرير والزيغ إلا بعد انقضاء الجهد والمال في سبيل السفر الذي يسفر عن سراب يكتشفه العامل المتعطش إلى الرخاء في العمل في دولة نفطية مغتربا عن بلده وولده لماذا به يرحل خائبا إلى وطنه أو يساق إلى السجون بتهمة الاشتراك في تزوير عقد صادر عن جهة تصدرة وهو من هذا الاتهام برىء بعد أن يفقد مقابل العقد الموزن والإمل المزيغ كل أو معظم ما يملكه من مخدرات ومن حيث أنه لا شك إن في ظل هذه الظروف فإن

من شأن الاضطراب العام الذى نتجبا نتيجة استعمال اعداد نسخة من عقود العمل المزورة بالخارج ان ينشأ خطر داهم على الامن العام بهذا المفهوم وفى اطار المعيار القانونى الصحيح سالف البيان ومن ثم فان الشروط التى تطلبها المشرع فى المادة (١٢) من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر يكون متحققا فى حالة المطعون ضده الذى ثبت فى حقه انه كان يقوم بطبع العديد من عقود العمل المزورة باستماء مؤسسات خاصة سعودية سواء ثبت انه قد قام بترويجها بنفسه او بسر ذلك لغيره من الذين يعتمدون عليها فى الاحتيال والنصب لاستغلال آمثال المواطنين وسلبهم مخزائهم مقابل تقديم عقود مزورة بغرض عمل زائفة يعدها المطعون ضده لهذا الغرض .

ولا يفوت المحكمة ان تثبت انها اذ قرن الحكم والقرار الطعنين بهيزان الشرعية وسيادة القانون — فان هذا القرار الذى صدر استنادا الى المادة (١٢) من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلل الصناعية والتجارية ليس مقوبة جنائية اصلية او تبعية او تكميلية ، وانما هو اجراء ضبطى يصدره وسنده احكام المادة (١٢) من القانون المذكور وهذا القرار بحسب طبيعته والاستباب المبررة لصدوره والغاية منه ليس الغاء للترخيص بصفة نهائية ، وانما هو اجراء ضبطى مؤقت بايقاف ادارة النشاط بالمحل كليا او جزئيا لحين زوال الخطر الداهم الذى يهدد الصحة العامة او الامن العام او كليهما اذ ترتبط شرعية القرار ووجوده وزواله بوجود الحالة الواقعة التى يتحقق معها توقع هذا الخطر الداهم وفقا للتقدير الموضوعى والمنطقي للامور ، ولا شك ان هذا القرار يوقف ادارة النشاط بالمحل يفتق شرعيته بزوال التهديد بالخطر الداهم للصحة العامة او الامن العام نتيجة لتغير الظروف التى يباشر خلالها النشاط بحيث يتحقق لدى الجهة الادارية ان تغير الظروف يترتب عليه ان العودة الى مباشرة النشاط بالمحل فى الحدود المشروعة لن يرتبط بالحتم والضرورة بايجاد وحالة واقعية يعيها بحسب طبائع الامور نشر خطر داهم للامن العام او الصحة العامة او استمرار وجوده وكما انه من الواجب على الادارة اعمالا للمشروعية واعلاء

للمصالح العام أن تتدخل الوقت أي تشيخاظ مرخص بتهديد الأمن العام أو الصحة العامة فإن عليها ايضا أن تتدخل لازالة هذا الوقت فور ان تزول الاسباب الموجهة له ويؤزل التهديد بالخطر العام للأمن العام أو الصحة العامة. اجترانا لخصانة الملكية الفردية وحرية التشيخاظ الفردى ونحق كل مواطن في العمل المشروع للإسهام على حنيب ما يستطيع في مجال الانتاج والخدمات في اطار الشرمية والمشرومية .

ومن حيث ان مؤدى ما سلف بيانه ان القرار الطعين المفساد بوقف ادارة المطبعة قد صدر وفقا لما يبين من عناصر الاوراق صحيحا وباتفاقا لصحيح القانون .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد صدر بوقف تنفيذ يكون قد جنيب دون سبند صحيح من احكام الدستور والقانون بتعين الالغاء .

(طعن ٨٤٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١١/٥/١٩٩١) .

قاعدة رقم (١٥٧)

المبيدات :

المسوله ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المبيدات بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعيه والتجارية وغيرها من المجال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — قرار وزير الاسكان بالشئون البلدية والقروية بشأن الاشتراطات التيماز المتعلقة بالمحلات المذكورة — قرار وزير الإسكان بشأن الاشتراطات الخاصة بمزارع النواجن ومعامل التفرغ — قرار رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٧٨ المبيدات للقرار ٨ لسنة ١٩٧٢ يتبين منها — المشرع فرض عبوة شروط على انشاء او ادارة مزارع النواجن وانارتها — من بين هذه الشروط شرط المسافة وهو الا تقل المسافة بين البسور الخارجى لاي من هذه المزارع المكتلة المبكينة عن ٥٠٠ م — هذا الشرط يعد قيدا على اصحاب هذه

المشروعات الصالحة للفم من سكان التجمعات السكانية التي قد تفسد من خطر هذه المشروعات — يتحمل أصحاب المشروعات المخاطر بالصحة أو الملقاة للراحة التبريد المقررة عليهم الصالح العام دون أن يكون لهم الحق بطالبة الفم بمراعاة هذه القيود — هذه القيود المقررة على أصحاب المشروعات لرفعية الصالح العام ورفعية مصلح غيرهم من المواطنين .

الحكمة :

« ومن حيث أن القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملقاة للراحة والمخاطر بالصحة والخطرة ينص في المادة الأولى منه على أن (تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون ...) وقد تضمن الجدول الملحق بالقانون المذكور — بالسلسلة رقم ١٠٢ من محال القسم الأول — زرائب المواشى غير الحلوة وتربية الحيوانات والطيور الداجنة » .

وتنص المادة الثانية منه على أن « لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك . وكل محل يقام في يدار بدون ترخيص ينلق بالطريق الإداري » .

وتنص المادة الثالثة منه على أن (يتقدم طلب الحصول على الرخصة إلى الإدارة العامة بمصلحة الرخص ...) .

ويبين مما تقدم ومن مطالعة أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له ، وقرار وزير الإسكان « بالشئون البلدية والقروية » بشأن الاشتراطات العامة المتعلقة بالمحلات المذكورة وقرار وزير الإسكان بشأن الاشتراطات الخاصة بمزارع الدواجن ومعامل التفريخ وأحكام القرار رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقرار ٥٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليهما ، أن المشرع قد فرض عدة شروط على انشاء أو إدارة

مزارع الدواجن وإدارتها ومن بينها شرط المسافة. وهو ألا تقل المسافة بين السور الخارجى لاي من هذه المزارع والكتلة السكنية من (٥٠ متر) وأن هذا القيد يعد قيداً على أصحاب هذه المشروعات لمصلحة الغير من قاطنى التجمعات السكنية التى قد تضر من خطرهما أو الإضرار للراحة المتسبب عنها بسبب المسود المستعملة فيها والروائح والوضوء المتبعثة منها ، وتهديد ذلك وأضرارها بمصلحة المواطنين المتواجدين بالكتل السكنية القريبة من هذه المزارع لا يمكن تعرضهم لانتقال عدوى الأمراض من مزرعة الدواجن إليهم علاوة على استخدام هذه المزارع للمواد الملوثة شديدة النفاذ والبسمة بتركيزات كافية للتأثير على القاطنين المجاورين لهذه المزارع الأمر الذى يترتب عليه الكثير من المخاطر والمضار لهم فضلاً عما يمثله ذلك من إخلال بالسكنية وبالصحة العامة التى تعد أحد الحقوق الطبيعية للإنسان التى كفلها قانون والدستور للمواطنين .

ومما سبق فإن المشرع جعل شرط المسافة قيداً على أصحاب هذه المشروعات لصالح هؤلاء السكان من قاطنى الكتل السكنية المجاورة وغيرهم .. وهو الأمر الذى نصت عليه المادة الثانية من قرار وزير الإسكان رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦١ فى شأن الاشتراطات العامة للمحلات الصناعية من أنه (لا يدخل فى الاعتبار بالنسبة لشرط المسافة المسكن المتفرقة أو لمباشرة شرط ألا ينتج عن إدارة المحل إطلاق ظاهراً أو خفياً ملوثات كيميائية أو ميكروبية لا يتدخل فى الاعتبار السكن الخاص لأصحاب المحل) .

ومتضى ذلك ولازمه أن يتحمل أصحاب المشروعات المرفعة بالصحة أو المقلقة للراحة القيسود المقررة عليهم للصالح العام أى لصالح المواطنين والتى أوجبها التشريعات كون أن يكون لهم حق مطالبة غيرهم من الأفراد ببراءة هذه القيسود وحماية لنشاطهم إذ القيسود مقررة عليهم للصالح العام ولرعاية مصالح غيرهم من المواطنين ، ولا تعلق بمصلحة الأفراد مصالح الجماعة الا لو اهدرت الشرعية وسيادة القانون والغاية الوحيدة المشروعة لكل تصرف يصدر من الدولة بجبر سلطتها وأجهزتها سسواء أكانت

تشريعا او تصرفا قانونيا او قرارا اداريا فالصلحة العامة هي الغاية من كل ذلك وهي الجبرم الشرعي للسلطة العامة ايا كانت الجهة التي تتولاها او يمارسها في اطار احكام الدستور فإذا كان الهدف من الاوراق ان المزرعة محل النزاع قد سبق ترخيصها عام ١٩٨٢ شرط المسافة وستائر شروط الترخيص متوافر فيها . . . وصنوبر يفسد الترخيص لها قرارات تنظيمية عامة تجدد شرط المسافة بالا يقل عن خمسمائة متر من السور الخارجى الى الكتلة السكنية المجاورة لها لاعتبارات حماية الصحة والسلامة والسكينة العامة للمواطنين وقد زعمت المساكن حتى اجتازت الكتلة السكنية على بعد لا يجاوز ثلاثة أمتار من السور الخارجى للمزرعة بلا خلاف بين الأطراف وان هذه المساكن قد اقيمت على مدى عدة اعوام منذ صدور الترخيص ، فان القرائن المطعون فيها بالفناء الترخيص ولمن اصدار ترخيص جديد بتشغيل المزرعة وموضوع المنازعة وأدارتها يكونا والحال هذه — وبسبب الظاهر من الاوراق — ودون مناس باصل الحق موضوع المنازعة . قد قبا على صحيح سندهما من ظاه الاوراق ويكون طلب وقف تنفيذهما قد قلم تماقدا ركن الجدية فيه حريا والحال هذه يرفضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد تبنى هذا المذهب نائمه يكون قد أصاب وجه الحق متقنا واحكام القانون حريا برفض الطعن عليه بالانقضاء .

» ومن حيث ان من خسر الدمسوى يلزم بمصرفاتها وفقا لاحكام المادة (١٨٤) من قانون المرافعات » .

(طعن ٢١٠٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/٧/١٢) .

مخابرات عامة

—————

أولاً — التعمين .

— من شروط التعمين في المخابرات العامة ألا يكون متزوجاً
بأجنبية أو بهن تكون الجنسية المصرية لأحد أبويها اكتسبته
بطريق التجنس .

ثانياً — نقل أو إعادة تعيين أفراد المخابرات العامة .

ثالثاً — تحديد أقدمية المنقولين إلى المخابرات العامة .

رابعاً — علاوة المخابرات .

خامساً — مدى جواز تأسيس الشركات بالنسبة لشاغلي وظائف
المخابرات .

سادساً — المادة (١٠) من قرار رئيس المخابرات العامة رقم ١٤٢ لسنة
١٩٧٣ المعدل بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن تنظيم
سيارات الخدمة الخاصة .

أولا - التعمين

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ

من شروط التعمين في المخابرات العامة ألا يكون متزوجاً بأجنبية أو
بين تكون الجنسية المصرية لأحد أبويها اكتسبت بطريق التجنس لا يجوز
الأثن لأحد أفراد المخابرات العامة بالزواج من مصرية وألدها مصرية
ووالدتها يونانية الأصل اكتسبت جنسيتها المصرية بطريق التجنس .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرشي على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٩٢ فاستبان لها
أن المادة ١٣ من نظام المخابرات العامة الصادر بالقانون رقم ١٠٠ لسنة
١٩٧١ تنص على أن لا يشترط فيه من يمين في إحدى وظائف المخابرات العامة:

(أ)

(ب) ألا يكون متزوجاً بأجنبية أو بين تكون الجنسية المصرية لأحد
أبويها قد اكتسبت بطريق التجنس . ومع ذلك يجوز باذن من رئيس
المخابرات اعفاؤه من هذا الشرط إذا كان متزوجاً بين تنتمى بجنسيتها إلى
أحدى البلاد العربية .

(ج)

وأستظهرت الجمعية العمومية من هذا النص أن المشرع اشترط
صراحة فيه من يمين في إحدى وظائف المخابرات العامة ألا يكون متزوجاً بأجنبية

أو بمن تكون الجنسية المصرية لأحد أبويها قد اكتسبت بطريق التجنس وهو شرط لازم لا فكاك منه ولا غنى عن وجوب التقيد به عند التعيين في إحدى هذه الوظائف . هذا إلى أن المشرع قصر بنص صريح في لفظه بين في نحوه الاعفاء من هذا الشرط على حالة الزواج بمن تنتمى بجنسيتها إلى إحدى البلاد العربية وركن في تقدير إصدار الأذن بهذا الاعفاء إلى رئيس المخابرات العامة دون أن يستلزم أمر هذا الاعفاء إلى غير هذه الحالة ، بحسبان أن استنهاض ولايته في الأذن بالاعفاء لا يقوم أو يترتب إلا في حالة الزواج بمن تنتمى بجنسيتها إلى إحدى البلاد العربية ، وهو الأمر الذي يقتضي له الوقوف عند ما ورد عليه صريح هذا النص دون مجاوزة له أو خروج ملي مقتضياته أيا كانت وجهة الاستناد التي تحدو إلى غير ذلك ، إذ لا سبيل مع وضوح النص إلى استلزام حكمة التشريع ودواعيه أخذاً بعين الاعتبار أن الأحكام إنما تدور مع مللها لا حكمها وأن تصور النص قد يقتضى النظر في تعديله بيد أنه لا يستباح له مخالفته .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى المقسوى والتشريع إلى أنه « لا يجوز الأذن لأحد أفراد المخابرات العامة بالزواج من مصرية والدها مصرية وأولادها يونانية الأصل اكتسبت جنسيتها المصرية بطريق التجنس » .

(غتوى ٤١/٦/٨٦ جلسة ١٧/٥/١٩٩٢) .

ثانياً - نقل أو إعادة تعيين أفراد المخابرات العامة

المادة رقم (١٥٩)

المبدأ :

يماد نصي المادتين ٤٠ و ٦٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن المخابرات العامة - أن المشرع أجاز نقل أو إعادة تعيين أفراد المخابرات العامة في الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها - لفرد المخابرات العامة ما تقرر نقله أو إعادة تعيينه أن يطلب صراحة إحالته الى المعاش وقيد هذا الحق بضرورة اخطار المخابرات العامة للفرد الاى تقرر نقله أو إعادة تعيينه. بالقرار .

المحكمة :

« ومن حيث أن المادة ٤٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المخابرات العامة تنص على أنه (يجوز نقل أو إعادة تعيين أفراد المخابرات العامة في الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها) .

وتنص المادة ٦٦ من القانون المذكور في فقرتها الثانية على أنه (ولأن يتقرر نقله أو يعاد تعيينه من أفراد المخابرات العامة دون ماضل زمنى في وظيفة أخرى خارجها أن يطلب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطاره بقرار النقل أو التعمين إحالته الى المعاش ويسوى معاشه في هذه الحالة طبقاً لحكم الفقرة السابقة) .

ومن حيث أن مصاد هذه النصوص أن المشرع أجاز نقل أو إعادة تعيين أفراد المخابرات العامة في الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، إلا أنه أعطى لفرد المخابرات العامة الذي ارتأى جهاز المخابرات نقله أو إعادة تعيينه في وظيفة أخرى خارج المخابرات العامة حقاً متقابلاً بحيث إذا ما تقرر نقله أو إعادة تعيينه يكون له أن يطلب صراحة إحالته إلى المعاش وتحدد هذا الحق بضرورة إخطار المخابرات العامة للمرد الذي تقرر نقله أو إعادة تعيينه بالقرار المتضمن ذلك وله من تاريخ هذا الإخطار خمسة عشر يوماً يتقدم خلالها بطلب إحالته إلى المعاش وإلا اعتبر قرار النقل أو إعادة التعيين نافذاً ، ورتب على التقدم بطلب الإحالة إلى المعاش وجوب قبوله وتسوية المعاش وفقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٦٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ » .

أُعلن ٢٩٣١ لسنة ٣٧ في جلسة ١٩٩٣/١/٥ .

ثالثاً - تصعيد اقدمية المتقولين الى المخابرات العامة

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

تصعيد اقدميات المتقولين الى المخابرات العامة يكون وفقاً لاحكام المادة ٢٨ من قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فقط .

ترتيب الاقدمية بين شغافلى فئة وتلفية واحدة ينظمها القانون ومن ثم فان الحق فيها يستمد من القانون مباشرة ولا يمدد القرار الصادر في هذا الشأن ان يكون قراراً تنفيذياً فاذا ما صدر هذا القرار على نحو يخالف احكام القانون جاز سحبه دون التقدم بالميملة المقرر لسحب القرارات الادارية عموماً - جواز سحب قرار نائب رئيس المخابرات العامة رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اعادة تدسولة حالات ضباط القوات المسلحة المتقولين الى المخابرات العامة واعادة ترتيب اقدميات المتقولين الى المخابرات العامة وفقاً لاحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩ فاستعرضت نقواها الصادرة بجلسة ١٩/٣/١٩٨٦ (ملف ٦٨٧/٣/٨٦) التي انتهت للاسباب الواردة فيها - الى سريان حكم الفقرة الاولى من المادة ١٥٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ على من ينقل من ضباط القوات المسلحة الى المخابرات العامة ، وذلك في الحدود وبالقيد الواردة في الاسباب ،

واستعرضت الجمعية المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام
المخابرات العامة المعدلة بالقانونين رقمي ٩٦ لسنة ١٩٧٥ و ٢٢١ لسنة
١٩٨٠ التي تنص على أنه (يجوز نقل العائلين في الحكومة أو الهيئات
العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها الى احدى وظائف
المخابرات العامة

وفي جميع الاحوال يكون النقل الى الفئة المعادلة للدرجة أو الرتبة
العسكرية التي كان يشغلها الفرد عند نقله الى المخابرات العامة وبذات
أقدميته فيها

ويسرى على ذلك على من تم نقله الى المخابرات العامة من تاريخ
العمل بأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ .

وبغداد ذلك أن المشرع أجاز النقل الى المخابرات العامة بشروط
حددها واستلزم ضرورة توافرها في المنقول ، وقد تضمنت المادة ٢٨ المشار
اليها احكاما متكاملة ومعيارا منضبطا لاتسليم هذا النقل ، حيث غولت
على الدرجة المعادلة للدرجة أو الرتبة العسكرية التي كان يشغلها المنقول
عند نقله دون تعويل على الدرجة أو الرتبة العسكرية السابقة عليها في
القوات المسلحة ، وتجدد اقدمية المنقول الى المخابرات العامة اعتبارا من
تاريخ شغله رتبته العسكرية الاصلية وقت نقله فيأتي بعبء على كل من شغل
الوظيفة المعادلة المنقول اليها في تاريخ لاحق على التاريخ السابق الذكر
ويكون لاحقا لكل من شغلها في تاريخ سابق على هذا التاريخ .

واستبانت الجمعية مما تقدم ان المادة ٢٨ المشار اليها لم
يلحقها أي قصور أو نقص يستلزم استكمال احكامها بأحكام أخرى من
القانون آخر ، وانطلاقا من ذلك تفادوا الحاجة الى استكمالها بالمادة ١٤٩ من
القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة أو الترفيعة
لضباط القوات المسلحة لا محل لها ، خاصة وأن النقل الى
المخابرات العامة لا يقتصر على ضباط القوات المسلحة وخدمهم وإنما يجوز
النقل الى المخابرات العامة وفقا لنص الفقرة الاولى من الماد ٢٨ المشار

اليها من جهات وهيئات أخرى، خلاف القوات المسلحة كهيئة الشرطة و وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام ، ومن ثم أتت الفقرة الثالثة من ذات المادة بالأحكام التي تنظم وضع المنقولين الى المخابرات العامة أيا كانت الجهة المنقولين منها وذلك تحقيقا للمساواة بين المنقولين من جهات مختلفة والذين ينخرطون في هيكل وظيفي واحد. تجمعهم فيه اقدمية واحدة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان استعارة بعض الاحكام الاخرى من نظم مختلفة كنص المادة ١٤٩ من قانون خدمة وترقية ضباط القوات المسلحة المشار اليه مؤداة اختلاف المعيار المطبق على المنقولين الى المخابرات العامة ، بحسب وضع المنقول والنظام القانوني الذي كان مطبقا عليه في الجهة التي كان ينتمي اليها قبل النقل وهو الامر الذي يقضى الى اختلاف التطبيق لنص المادة ٣٩ المشار اليه على ذوي المراكز القانونية المتماثلة - لكل ما سبق عرضه فانه يتعين الالتزام بما تضمنه نص المادة ٣٨ من قانون المخابرات العامة من احكام وعدم الخروج عليها ، وان تصيد اقدميات المنقولين الى المخابرات العامة يكون وفقا لاحكامها .

وبانزال ذلك على الاربع حالات الواردة في كتاب وكيل المخابرات العامة المشار اليه ، وبراعة الوظيفة التي نقل كل منهم اليها بالمخابرات العامة وتاريخ شغله الرتبة العسكرية المعادلة لها واتحاد اصحاب هذه الحالات في الفئة ج ، فان الحالة (١) قد رقى الى الفئة المشار اليها في ١/١/١٩٨٣ بينا رقى (الحالة ٢) اليها في ١/٧/١٩٨٣ ومن ثم يأتي تاليا له ، اما بالنسبة الى الحاليتين (٣) و (٤) وقد نقلتا الى المخابرات العامة في ٢/١/١٩٨٥ في الفئة ج المعادلة لرتبة الرائد التي كان قد بلغها كل منهما بالقوات المسلحة قبل نقله ، فتحدد اقدميتهما في هذه الفئة من تاريخ حصول كل منهما على تلك الرتبة فيأتي الحالة (٤) سابقا على الحالة (٣) لحصول الاول على رتبة الرائد في ١/١/١٩٨٤ بينا حصل عليها الثاني في ١/٧/١٩٨٤ . ويكون الترتيب النهائي في اقدمية الفئة ج بين الاربعة على النحو الاتي : الحالة (١) حيث حصل عليها في ١/١/١٩٨٣ ثم الحالة

(٢) حيث حصل عليها في ١٩٨٣/٧/١ ثم الحالة (٤) حيث حصل عليها في ١٩٨٤/٧/١ .

وبالنسبة الى ما يتبع في شأن قرار نائب رئيس المخابرات العامة رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اعادة تسوية حالات ضبط القوات المسلحة المنقولين الى المخابرات العامة وترتيب اقدمياتهم. ونقلا لحكم الفقرة الاولى من المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فقد استظهرت الجمعية ان ثمة استقرارا مفاده ان ترتيب الاقدمية بين مساعلي ثمة وظيفية واحدة ينظمها حكم القانون ومن ثم فان الحق فيها يستمد من القانون مباشرة ولا يعدو والقرار الصادر في هذا الشأن ان يكون قرارا تنفيذيا ، فاذا ما صدر هذا القرار على نحو يخالف احكام القانون جاز سحبه دون التقيد بالميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية مبويا .

النتائج :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا - تحديد اقدمية المنقولين الى المخابرات العامة ونقلا لاحكام المادة ٣٨ من قانون المخابرات العامة نقت .

ثانيا - جواز سحب قرار نائب رئيس المخابرات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه واعادة ترتيب اقدميات المنقولين الى المخابرات العامة ونقلا لاحكام المادة ٣٨ المشار اليها على النحو السابق بيانه .

(ملف رقم ٧٤٦/٣/٨٦ في ١٩٨٩/١/١٨)

رابعا - علاوة المخابرات

مقابلة رقم (١٦١)

المبدأ :

تدمج علاوة المخابرات في المرتب الأساسي للفرد عند نقله أو إعادة تعيينه في الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها متى تم ذلك دون فاصل زمني وبلغت مدة خدمته الفعلية في المخابرات العامة خمس سنوات على الأقل ولم يكن النقل أو التعيين قد تم لأسباب تمس شخص الفرد أو تصرفاته يتلاءم على طلبه - يؤدي ذلك : أنه إذا كان النقل أو التعيين قد تم بناء على طلب الفرد فلا تدمج العلاوة إلا إذا بلغت مدة الخدمة الفعلية في المخابرات العامة عشر سنوات على الأقل .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدمى نقل من المخابرات العامة إلى هيئة المواضلات السلكية واللاسلكية ومن ثم فإن هذه الهيئة هي التي تلزم بصرف مرتب المدمى وتكون هي المتصلة موضوعا بما يثار من منازعات حول تحديد المرتب ومقداره وبالتالي فهي صاحبة الصلة في توجيه الدموى إليها في كل ما يتعلق بذلك ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بقبول الدموى شكلا بالنسبة إلى المدمى عليه الأول قد صدق عليه الصواب .

ومن حيث أن المادة (٤٠) من قانون المخابرات العامة الصادر بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ معدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٥ والقانون

١٠٥ لسنة ١٩٧٦ تنص على أنه « يجوز نقل أو إعادة تعيين افراد المخابرات العامة في الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتتمتع علاوة لمخابرات الفرد عند نقله أو إعادة تعيينه دون فاصل زمنى متى بلغت خدمته الفعلية في المخابرات العامة خمس سنوات وفى جميع الاحوال لا تتمتع علاوة المخابرات في المرتب الاساسى للفرد عند نقله أو تعيينه في وظيفة اخرى اذا كان النقل أو التعيين قد تم لاسباب تمس شخصه أو تصرفاته كما لا تتمتع هذه العلاوة في المرتب الاساسى ايضا اذا كان النقل أو التعيين بناء على طلب الفرد بالم تم له مدة خدمة فعلية قدرها عشر سنوات على الاقل في المخابرات العامة . ومغاد ما تقدم ان مر علاوة المخابرات تتمتع في المرتب الاساسى للفرد عند نقله أو إعادة تعيينه في الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها متى تم ذلك دون فاصل زمنى وبلغت خدمته الفعلية في المخابرات العامة خمس سنوات على الاقل ولم يكن النقل أو التعيين قد تم لاسباب تمس شخص الفرد أو تصرفاته بناء على طلبه لماذا كان النقل أو التعيين قد تم بناء على طلب الفرد فلا تتمتع العلاوة الا اذا بلغت خدمته الفعلية في المخابرات العامة عشر سنوات على الاقل .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى التحق بالمخابرات العامة في ١٠/٩/١٩٦٤ وتدرج في وظائفها حتى رقى الى الفئة الرابعة بجموعة الوظائف المتوسطة بالقرار رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢٤/٧/١٩٧٨ بمرتبة اساسى مقداره ٥٥ جنيا ومنح علاوة دورية مقدارها ٤ جنيهات في ١/١/١٩٧٩ فاصبح مرتبه الاساسى ٥٩ جنيا وبتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٩ صدر قرار رئيس الجمهورية بنقل المدعى الى هيئة المواصفات والمسلية والاستلكية .

ومن حيث ان الثابت ما تقدم ان المدعى امضى مدة خدمة فعلية في المخابرات العامة تزيد على خمس سنوات ولم يقم دليل بالاوراق على أن

نقله من المخابرات الى هيئة المواصلات السلطوية والاسلوكية قد تم بناء على طلبه او لاسباب تمس شخصه او تصرفاته ومن ثم فقد توافرت في حقه الشروط المقررة قانونا لان تدمج علاوة المخابرات في مرتبه الاساسي مما يتعين الحكم باحقية المدعى في حجب علاوة المخابرات بمرتبه الاساسي .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فان الحكم الطعون وقد قضى بذات النظر يكون قد اصابه صحيح حكم القانون الامر الذي يتعين جمعه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الادارة بالمصروفات .

(طعن ٦٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧) .

خامساً - مدى جواز تأسيس الشركات

بالنسبة للشاغلي وظائف المخابرات

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

يجوز بلأن خاص من رئيس المخابرات العامة للشاغلي وظائف المخابرات الاشتراك في تأسيس الشركات المساهمة - يجوز لهم الاشتراك في تكوين شركات توصية بسيطة كشركاء موصين .

الفنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعتودة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥ بناء على موافقة السيد الاستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة بتاريخ (١٩٨٧/٩/١) فاستعرضت أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة الذى نص فى المادة ٤٦ على أن « تسرى على أفراد المخابرات العامة جميع الواجبات والالتزامات التى تفوضها الوظيفة ونقلاً للقواعد المقررة كما استعرضت تعليمات الامن المستكنية للمخابرات العامة التى حظرت على مورد المخابرات الاشتراك فى تأسيس الشركات الا بموافقة رئيس المخابرات » واستعرضت أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذى حظر على العامل فى المادة ٧٧ منه مزاوله أى أعمال تجارية والاشتراك فى تأسيس الشركات وقبول عضوية مجالس إدارتها أو أى عمل فيها الا اذا كان مندوباً عن الحكومة أو الهيئات العامة أو وحدات الحكم المحلى ، وتبين للجمعية أن المشرع فى المادة ٧٧

من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة بعد ان حظر على العامل الجمع بين أى عمل فى الحكومة أو القطاع العام أو أية هيئة عامة وبين عضوية مجلس الادارة فى احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك بأجر أو بغير أجر إلا اذا كان مثالا لهذه الجهات اجاز استثناء من هذا الحكم ومن الاحكام الأخرى المانعة فى القوانين الخاصة بأصحاب الكادرات الخاصة ان يرخص للشخص بالاشتراك فى تأسيس احدى الشركات المساهمة أى أعمال الاستشارة فيها وذلك باذن خاص من الوزير المختص التابع له العامل فى كل حالة على حدة . ويمد بحث الامر والتأكد من عدم ارتباط وظيفة الشخص بعمل الشركة أو تأثيرها فيها وبشرط ألا يتعارض الترخيص مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها . كما أجاز له باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء تولى عضوية مجلس إدارة شركة مساهمة بذات الضوابط والشروط .

ومفاد ما تقدم انه حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه كان يتمتع على العاملين بالحكومة والقطاع العام والمعاملين بكادرات خاصة الاشتراك فى تأسيس الشركات المساهمة أو قبول عضوية مجالس إدارتها . أما من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيجوز للعامل بالحكومة أو بالقطاع العام أو من أصحاب الكادرات الخاصة باذن خاص من الوزير المختص تتبعه الجهة التى يعمل بها أن يشترك فى تأسيس شركة مساهمة كما يجوز له باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء تولى عضوية مجلس إدارة شركة مساهمة وذلك بالقيود الواردة فى عجز المادة ١٧٧ المشار اليها : فلا يصحح الآن إلا بمد بحث الامر والتأكد من عدم ارتباط وظيفة الشخص بعمل الشركة أو التأثير فيها وبشرط ألا يتعارض الترخيص مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها . وينطبق ما تقدم على العاملين بجهاز المخابرات العامة مماثلة يجوز لهم اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

المشار اليه باذن خاص من رئيس المخابرات العامة باعتباره الوزير المختص وفقا لنص المادة ١٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ سالفه البيان - الاشتراك في تأسيس الشركات المساهمة على الا يصدر الاذن الا بعد بحث الامر في كل حالة على حدة والتأكد من عدم ارتباط وظيفة الفرد بمصل الشركة او التأثير فيها وبشرط الا يتعارض الترخيص مع واجبات الوظيفة وحسن اداؤها .

اما بالنسبة لاشتراكهم في شركات التوصية البسيطة كشركاء مؤسسين فقد تبينت الجمعية العمومية ان افتاءها قد استقر على ان اشتراك الشريك الموصى في هذا الموضوع من الشركات لا يعتبر معسلا تجاريا كما لا يعتبر اشتراكا في تأسيس الشركات اذ ان شركة التوصية البسيطة لا تخضع لاجراءات التأسيس المنصوص عليها في قانون الشركات . كما ان الاشتراك في تكوين شركة توصية بسيطة كشريك موصى لا يمدو ان يكون مجرد توظيف للمال ولا يؤدي الى اكتساب الشريك الموصى لنفسه الناجر - بعكس الشريك المتضامن الذي يكتسب هذه الصفة في هذا النوع من الشركات ومن ثم فان حظر مزاولة الاعمال التجارية او الاشتراك في تأسيس الشركات المفروض على العابلين لا ينصرف الى هذا النوع من الشركات بالنسبة للشريك الموصى ، وعليه فانه يجوز لهم دون الحصول على اذن ، الاشتراك في تكوين شركات توصية بسيطة كشركاء مؤسسين لعدم وجود نص يحظر هذا الاشتراك او يقيدده « ولا وجه للقول باشتراط الحصول العابل على اذن خاص من الوزير المختص للاشتراك في تكوين شركات التوصية البسيطة كشريك موصى كما هو الشأن بالنسبة للاشتراك في تأسيس الشركات المساهمة لانه فضلا عن ان هذا الاذن ونقبا لصراحة نص المادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ سالفه البيان مقصور على الاشتراك في تأسيس الشركات المساهمة دون غيرها من شركات الأموال ، او شركات الأشخاص التي لا تخضع اساسا لقانون الشركات المساهمة ، فان الاشتراك في تكوين شركات التوصية البسيطة كشريك موصى لا يعتبر معسلا تجاريا بخلاف الحال بالنسبة للاشتراك في تأسيس الشركات

المساهمة الذي يعتبر بذاته عملا تجاريا وهو أمر كان مخطوئرا بإطلاق
على العاملين حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ومن ثم كان
الاستثناء واشتراط حصول الإذن الخاص .

انتهت الجمعية العمومية لقضى الفتوى والتشريع الى انه يجوز
بأن خلاص من رئيس المخابرات العامة - لشاغلي وظائف المخابرات
الاشتراك في تأسيس الشركات المساهمة ، كما يجوز لهم الاشتراك في
تكوين شركات توصية بسيطة ك شركاء موصين وذلك على النحو المبين
بالأسباب .

(ملف ١١٧/١/٤٧ جلسة ١٩٨٨/٥/٢٥) ؛

سلكاً - المادة ١٠ من قرار رئيس المخابرات
العامة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار رقم ٥٨
لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام سيارات الخدمة الخاصة

مادة رقم (١٦٢)

المبدأ :

المبرة في اعمال حكم المادة ١٠ من قرار رئيس المخابرات العامة رقم
١٤٢ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن نظام
سيارات الخدمة الخاصة هو بالسبب الحقيقي لانتهاء الخدمة أو النقل .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١١/١١/١٩٨٧ فاستعرضت حكم المادة
الاولى من قرار رئيس المخابرات العامة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن
تعديل حكم المادة ١٠ من القرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٣ الخاص بنظام
سيارات الخدمة الخاصة نعمت على ان « يستبدل بنص المادة ١٠/١/١٩٨٥
وت/٣ من القرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه النص الاتي :

لل فرد الحق في شراء السيارة المخصصة له في الحالات التالية :

(١) عند انتهاء خدمته مالم يكن لاحد الاسباب التالية :

٤ - الاحالة الى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بسبب تقاعد
الفرد الثقة والاعتبار اللزيمين للمبقاء في الوظيفة .

٥ - طلبه الاحالة الى المعاش بعد أن يتقرر نقله من المخابرات

العامة لاسباب تمس شخصه أو تصرفاته وتقرها لجنة شئون الافراد ،
مالم يمض الفرد عشر سنوات خفية لمعية بالمخابرات العامة

(ب) عند النقل أو اعادة التعيين خارج المخابرات العامة مالم
يكن لاحد الاسباب التالية :

٣ - لاسباب تبخى الفرد أو تصرفاته وتقرها لجنة شئون الافراد .

ومعاد ما تقسم أن لفرد المخابرات العامة الحق في شراء السيارة
المخفضة له عند انتهاء خدمته بالمخابرات العامة مالم يكن انتهائهما لاحد
الاسباب الواردة على سبيل الحصر في المادة ١٠ المشار اليها منتهى الاحالة
الى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بسبب نقد الفرد الثقة والاعتبار
وطالب فرد المخابرات العامة الى المعاش بعد تقرر نقله من المخابرات
العامة لاسباب تبخى شخصه أو تصرفاته ، وتقر هذه الاسباب لجنة
شئون الافراد وذلك مالم يكن قد أمضى بها مدة عشر سنوات خفية
لمعية . وكذلك ينتهى هذا الحق اذا ما تقرر نقل فرد المخابرات
أو اعادة تعيينه خارج المخابرات العامة لاسباب تمس شخصه أو تصرفاته
وتقرها لجنة شئون الافراد .

ولما كان البين من كتاب السيد وكيل المخابرات المرسل الى الاستاذ
المستشار/ رئيس مجلس الدولة المؤرخ ١٩٨٧/٨/٣١ أن جميع القرارات
انرفقة منه احيلوا الى المعاش أو نقلوا الى خارج المخابرات العامة لاسباب
تمس شخصهم - - - وتصرفاتهم وتقدهم الثقة والاعتبار اللازمين للبتسما
في الوظيفة . الا أن هذا السبب ولئن لم يذكر في القرارات الصادرة
بالاحالة الى المعاش أو النقل لامتحانات المحافظة على اسرار العمل
بالمخابرات العامة فهو المعمول عليه في تطبيق احكام المادة ١٠ سالفة البيان
فيما يتعلق بتحديد احقية من شملتهم القرارات المشار اليها في شراء
السيارات المخفضة لهم . ولا يغير من ذلك خلو القرارات المشار اليها
من اسبابها الحقيقية ، فلك أن الاصل أن جهة الادارة غير ملزمة بأن تفصح

من سبب قرارها الا اذا التزمها التقانون بذكر هذا السبب أما في حالة عدم التزامها بالامتناع عن تصحيح قرارها فلها ان تصدره نظرا عن أسبابه أو تستر السبب الحقيقي بسبب ظاهر اذا قدرت أن ذكر السبب الحقيقي يتعارض مع اعتبارات الصالح العام طالما كان لهذا السبب أصل ثابت يمكن التحقيق منه ويحت مشروعيته عند الاقتضاء .

ولا يعد ذلك من جهة الإدارة من قبيل أحل سبب مكان آخر لان التصحيح في الواقع بين الامر بسبب واحد لم يتبدل أما السبب الظاهر فلا يحدو أن يكون سافرا للسبب الحقيقي للقرار الإداري حرصا على المصلحة العامة ، فالجاء عليه في أعمال أحكام المادة ١٠ من قرار رئيس المخابرات العامة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ هو بالتصحيح الحقيقي لانتهاء الخدمة أو النقل الى خارج المخابرات العامة دون الظاهر ، ومن ثم فلا يفتق للمعروضة بحالتهم - وقد انتهت خدمتهم أو نظفوا لأسباب تمس شخصهم وتصوراتهم شراء السيارات المخصصة لهم ، أما من طلب منهم اجالته التي المباحث بعد أن تقرر نقله لأسباب تمس شخصه فيفتق له شراء السيارة المخصصة له اذا كان قد أمضى بالمخابرات العامة مدة عشر سنوات خدمة فعلية .

النتائج :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشرع الى أن المعبرة في أعمال حكم المادة ١٠ من قرار رئيس المخابرات العامة المشار اليه يكون بالسبب الصحيح لانتهاء الخدمة أو النقل .

(ملف ٤٠/٢/٥٨ جلسة ١٩٨٧/١١/١١)

مدة الخبرة السابقة

مدة الخبرة السابقة

الفرع الاول — سلطة جهة الادارة في حساب مدد الخبرة العملية السابقة .

الفرع الثانى — مناط حساب مدد الخبرة العملية السابقة .

الفرع الثالث — حساب مدة الخبرة السابقة على التعمين ترتبط بقرار التعمين الذى تصدره السلطة المختصة .

الفرع الرابع — اثر عدم اثبات مدة الخبرة العملية فى الاستمارة المعنية لهذا الغرض .

الفرع الخامس — مناط حساب مدد ممارسة المهن الحرة التالية للتعيد بالانتابة كممدد عبرة عملية .

الفرع السادس — شروط حساب مدة الخبرة المكتبة .

الفرع السابع — مسائل متنوعة .

الفصل الأول

سلطة الإدارة في حساب مدد الخبرة العميلة السابقة

تقاسمادة رقم (١٦٤)

المبدأ :

سلطة جهة الإدارة في تحديد مرتب العامل الذي توافرت له مدة خبرة تزيد على الحد الأدنى للخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة بما يجاوز خمس علاوات هو ما يدخل في نطاق السلطة الجوازية للجهة المختصة بالتمعين — عدم استعمالها هذه الرخصة عند التعين يمنع عليها بعد ذلك العودة إلى ممارستها لتعديل مرتب العامل في تاريخ لاحق .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤ فاستعرضت حكم المادتين ٢٢ و ٢٣ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وتبينت أن العامل يستحق الاجر المقرر للوظيفة طبقا لجدول الاجور رقم (١) المرفق بالقانون المذكور ، وأن المشرع خول مجلس ادارة الشركة وضع القواعد اولى تسمح بالتمعين بما يجاوز بداية الاجر المقرر للوظيفة في الحالات التى يتوافر فيها لشاغل الوظيفة مدد خبرة ترفع مستوى الاداء . كما استعرضت الجمعية قواعد الاعتماد بمدد الخبرة المكتسبة علميا وعليا التى وضعها مجلس ادارة الشركة العامة للمخابز بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٤/٢/٦ . وتبينت انها

اعتبرت مدد خنمة الضباط والمتطوعين بالقوات المسلحة وبهيئة الشرطة مدة خبرة عملية ، وقررت في البند (د) منها منح العامل عند التمين بداية اجر لدرجة المقررة للوظيفة المعين عليها مضافا اليها قيمة علاوة من علاوات درجة الوظيفة عن كل سنة من سنوات الخبرة العملية او العملية او التي تزيد على الحد الأدنى للخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة وذلك في حدود خمس علاوات . واجازت هذه القواعد بموافقة مجلس الادارة منح زيادة في عدد العلاوات بحد أقصى ثمانى علاوات في الاحوال التي تستلزم ذلك . واشترطت في جميع الاحوال الا يسبق المرشح زميله المعين في الشركة في وظيفة لها نفس طبيعة وظيفته وعلى درجة من نفس درجتها في التاريخ الفرضى لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية في شجرة الوظيفة او الاجر .

ومما زاد ما تقدم ان النظام القانونى الذى وضعته الشركة للاعتماد على الخبرة المكتسبة عليها او عمليا استنادا الى المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه اعتبر مبيد الخدمة بالقوات المسلحة وهيئة الشرطة مدة خبرة عملية في جميع الاحوال ووجب عند حساب مدد الخبرة العملية او العملية منح العامل اجر الدرجة المقررة للوظيفة المعين عليها مضافا اليها قيمة علاوة من علاوات درجة الوظيفة عن كل سنة من سنوات الخبرة العملية او العملية التي تزيد على الحد الأدنى للخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة في حدود خمس علاوات . اما اذا تجاوزت مدة الخبرة ذلك جاز بموافقة مجلس الادارة منح زيادة في عدد العلاوات بحيث تصل الى الحد الاقصى وهو ثمانى علاوات .

ولما كان ذلك وكانت سلطة جهة الادارة في تحديد مرتب العامل الذى توافرت له مدة خبرة تزيد على الحد الأدنى للخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة بما يجاوز خمس علاوات هو ما يدخل في نطاق الجوازية للجهة المختصة بالتمين ، فمن ثم تمين عليها ان تستعملها — بحسب

التواعد المشار إليها - عند التعيين ويصدر قرار التعيين تستفيد سلطاتها في هذا الشأن فلا يجوز لها أن تصود إلى استعمالها على أي وجه من الأوجه . ولهذا فإنها إذا لم تستعمل هذه الرخصة يجب عنيـد التعيين امتنع عليها بحد ذلك المودة إلى ممارستها لتفصيل مرتب العامل في تاريخ لاحق . وهو ما سبق أن انتهت إليه الجمعية العمومية في فتاها الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٣ ملف رقم ٩٤٦/٤/٨٦ .

ولما كان المعروف حالته لواء سابق بالقوات المسلحة وعين بوظيفة رئيس القطاع الإداري بالشركة العاملة لمخابر القاهرة وعضواً بمجلس إدارتها ، ومنح بداية مربوط الإجر المقرر لهذه الوظيفة مضافاً إليه خمس علاوات بواقع علاوة من كل سنة من سنوات الخبرة العملية التي تزيد على الحد الأدنى للخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة المذكورة ، وهذا هو الحد الأقصى من العلاوات الجائر حساباً طبقاً للنظام القانوني الذي وضعته الشركة لحساب مدد الخبرة المكتسبة عملياً أو عملياً . وإذا لم تستعمل جهة الإدارة رخصتها في حساب ما يجاوز العلاوات المذكورة عند التعيين فتكون قد استئنفت سلطاتها في هذا الصدد ، ولا يكون في مكتنتها الاستناد إلى هذه الرخصة لتعديل سهرتب المعروف حالته في تاريخ لاحق لعدم جواز ذلك قانوناً . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن مؤدى اجابة المذكور إلى طلبه بمنحه ثمانى علاوات بواقع علاوة من كل سنة من سنوات الخبرة العملية أنه سيسبق زميله رئيس القطاع المالى وعضو مجلس الإدارة المعين في الشركة في وظيفة لها نفس طبيعة وظيفته وعلى درجة من نفس درجتها من حيث الإجر وهو ما يخالف التواعد التي وضعها مجلس إدارة الشركة للاعتماد بمدد الخبرة المكتسبة عملياً وعملياً وبذلك يكون غير حائز قانوناً .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتقسى الفتوى والتشريع إلى استحقاق

المعرض حالته لبداية مربوط الاجر المقرر لوظيفة رئيس قطاع الادارة بالشركة العام لمخازن القاهرة المعين عليها مضافا اليها خمس علاوات بحسب بواقع علاوة من كل سنة من سنوات الخبرة العملية التي تزيد على الحد الادنى للخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة المذكورة ، وذلك على النحو المبين بالاساليب .

(ملف ١٠٤٤/٤/٨٦ — جلسة ٨٦/٦/٤) .

الفرع الثاني

مناطق حساب مدة الخبرة العملية

قائمة رقم (١٦٥)

المبدأ :

أحقية العامل في حساب مئدد خبرته السابقة التي تزيد عن تلك المطلوبة لشغل الوظيفة أيا كانت محتها وذلك ببراعة قيد الزميل
المقصود عليه بالمادة ٢٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين
المدنيين بالدولة .

التنصوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمسى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٢/٣/١٩٨٦ باستعرضت نص المادة ٢٧
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة
المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أن « تصيب
مدة الخبرة العملية التى تزيد على مدة لخبرة المطلوب توافرها لشغل
الوظيفة على أساس أن تضائف الى بداية أجر التعمين عن كل سنة
من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خميس علاوات درجة
الوظيفة المعين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة
عمل الوظيفة المعين عليها العامل وعلى الا يسبق زميله المعين فى ذات
الجهة فى وظيفة من نفس الدرجة فى التاريخ:الذى لبداية الخبرة
المحسوبة سواء من حيث الاتينية فى درجة الوظيفة او الاجر » .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه
قضى بحساب مدة الخبرة العملية للعامل التي تزيد عن تلك المطلوبة لشغل
الوظيفة على أساس أن تضاعب إلى بداية أجر تعيينه قيمة علاوة
دورية من كل سنة زائدة يتم حسابها وذلك بحد أقصى خمس علاوات
من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها وذلك بشرط أن تكون تلك الخبرة
متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها وعلى ألا يسبق العامل نتيجة
لحساب مدة خبرته الزائدة زميله المعين معه بذات الجهة في وظيفة
من نفس الدرجة سواء في الإلحجية أو الأجر .

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع قد وضع حد أقصى لمعيار
العلاوات التي تمنح للعامل نتيجة حساب مدة خبرته السابقة في الوظيفة
الوظيفية المعين عليها إلا أنه لم يتبع ذات المسلك بالنسبة لعدد سنوات
الخبرة التي يحق له حسابها وإنما ترك الأمر مطلقاً من أي قيد
زمني سوى قيد الزميل بحيث لا يسبق العامل زميله المعين معه في
ذات الجهة من حيث الإلحجية في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة
في القيمة درجة الوظيفة فإذا وجد زميل للعامل اقتصر حقه في حساب
مدة الخبرة السابقة على القدر الذي يؤدي إلى مساواته به في الإلحجية
أما إذا لم يوجد هذا الزميل كان من حق العامل حساب جميع مدة
خبرته السابقة كاملة إذا كانت مدة سنواتها إذا توافرت شروط حسابها
وبراعة ألا تتجاوز مدة العلاوات التي تمنح له في هذه الحالة من خمس
علاوات .

نتائج :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية
العامل في حساب مدة خبرته السابقة التي تزيد عن تلك المطلوبة لشغل
الوظيفة إذا كانت محتها وذلك ببراعة قيد الزميل المنصوص عليه بالمادة
٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

لا ملف ٦٩٨/٣/٨٦ - جلسة ١٢/٣/٨٦) .

الفروع الثالث

حساب مدة الخبرة السابقة على التعمين
بقرار التعمين الذى تصدره السلطة المختصة

مادة رقم (١٦٦)

المبدأ :

المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بتقليص الماملين المدنيين بالدولة - بحساب مدة الخبرة السابقة على التعمين ترتبط بقرار التعمين الذى تصدره السلطة المختصة - يكون ذلك جائزا للسلطة المختصة عند التعمين - بالتعمين كون استعمال هذه السلطة التقديرية فان السلطة المختصة تستنفذ حقها في هذا الشأن - يكون سبيل المامل ان كان ثمة اساءة لاستعمال سلطتها ان يسلك طريق الطعن على القرار الصادر بتعمينه خلال الميعاد القانونى المقرر لدعوى الالغاء - في ضوء ما هو مستقر من ان التفرقة بين دعاوى الالغاء ودعاوى القسوية تقوم على اساس التفرق الى المصير الذى يستند منه التعمين بحقه .

الخاتمة :

« ويقوم الطعن على ان محكمة القضاء الادارى اخطأت في تكليف طلبات الطامن بانها طعن على القرار رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتعيينه بالجهاز المطعون ضده بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٠ دون الالتفات الى دواع الطامن بان هذا القرار قد تم إلغاؤه بالقرار رقم ٤٨٥ لسنة

١٩٨١ الذي أرجع اقدمية الطاعن الى ١٩٧٦/٢/٢٤ بناء على فتوى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع والذي شابه الخطأ وتظلم الطاعن منه ومن ثم فان القرارين محل الطعن ولا علاقة لهما بموضوع النزاع الحالى المتعلق بتسوية الحالة الوظيفية للطاعن بعد ضم مدة خدمته السابقة وهذه الطلبات لا تخضع لمواعيد سقوط وانه مع التسليم جدلا بصحة التكييف الذى انتهت اليه المحكمة بالنسبة لطلبات الطاعن فان المشرع وان حدد مواعيد التظلم من القرارات الادارية فقد استقرت احكام المحكمة الادارية العليا على ان اعادة النظر فى الموضوع من قبل الجهة الادارية بناء على تظلم العايل بقطع مواعيد رفع الطعن ويبدأ ميعاد التظلم او الطعن من تاريخ صدور الرأى النهائى والثابت من ملف خدمة الطاعن انه تقدم بالعديد من التظلمات كانت محل بحث الادارة ومن ثم فان مدة الستين يوما لا تسرى فى مواجهة الا من تاريخ انتهاء بحث هذه التظلمات واخطاره بالنتيجة .

ومن حيث أن المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالمرامى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كانت تنص فى فقرتها الثانية قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ على انه « ويجوز بقرار من السلطة المختصة تعيين العامل الذى تزيد مدة خبرته العملية التى تتلقى وطبيعة العمل عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على اساس ان تضمن ان تبدأ اجر التعيين من كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة بعد اقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها ويشترط الا يسبق زميله المعين فى ذات الجهة فى وظيفة من نفس الدرجة فى التاريخ الفرضى لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية فى درجة الوظيفة او الاجر » .

ويبين من النص المذكور انه يربط حساب مدة الخبرة العملية السابقة على التعيين بقرار التعيين الذى تصدره السلطة المختصة ويجعل ذلك جائزا لها عند التعيين ومن ثم فانها بالتعيين دون استعمال هذه

السلطة التقديرية تستنفذ حقها في هذا الشأن ويستقر الامر على مقتضى ذلك ويكون سبيل العايل ان كان ثمة اساءة لاستعمال سلطتها او عيب لحقه كون مبسرر ان يسلك طريق الطعن على القرار الصادر بتعيينه خلال الميعاد القانونى المقرر لدعوى الالفاء وذلك في ضوء ما هو مستقر من ان التفرقة بين دعوى الالفاء ودعوى التسوية تقوم على أساس النظر الى المصدر الذى يستند منه العايل حقه ، فان كان هذا الحق مستندا مباشرة من قاعدة تنظيمية كانت الدعوى من دعوى التسوية وكانت القرارات الصادرة من جهة الادارة في هذا الشأن مجرد اجراءات تنفيذية تهدف الى تطبيق القانون على حالة العايل ، اما اذا استلزم الامر صدور قرار ادارى خاص ينشئه له او يخوله مركزا قانونيا ذاتيا كانت الدعوى من دعوى الالفاء .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على حالة الطامن فانه اذ عين بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالقرار رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٨٠ في وظيفة اخصائى امن اول من الدرجة الاولى بمجموعة وظائف التتبية الادارية اعتبارا من ١٩٨٠/٥/١٩ مع منحه مرتبا مقداره ٨٠ جنيها شهريا اعتبارا من تاريخ استلامه العمل ، فانه وقد صدر القرار المذكور في ظل العمل بحكم المادة ٢/٢٧ من قانون نظام العايلين المدنيين بالدولة السالف ذكرها وقبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ واذا تراءى للطامن ان هذا القرار قد غبطه حقه في حساب مدة خبرته العملية السابقة على التعيين كاملة واذا ثبت علمه بالقرار المذكور بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢١ تاريخ استلامه العمل بالجهاز ، فقد كان يتعين عليه اقامة دعواه بطلب الفاء القرار المذكور فنيا تضمنه من عدم حساب هذه المدة وذلك خلال الميعاد المقرر اما وقد تراخى في اقامة هذه الدعوى حتى ١٩٨٨/٢/٢ فان دعواه تفنو غير مقبولة شكلا .

ومن حيث انه لا يغير بما تقدم ما اثار اليه الطامن من تظلمه من قرار تعيينه وقيام الجهاز باصدار قراره رقم ٤٨٥ لسنة

١٩٨١ بإرجاع اقدميته في الدرجة الاولى الى ١٩٧٩/٢/٢٤ بتدلا لمن
١٩٨٠/٥/١٩ عملا للحكم الوارد في المادة ٢/٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ مع منحه مرتبا قدره ٨٥ جنيها اعتبارا من ١٩٨٠/٥/٢١ تاريخ
استلامه العمل بالجهاز ، لا يغير ذلك مما تقدم باعتبار ان القسطن
المذكور وقد صدر بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٦ وأرأى الطاعن انه لا يحقق
مراده لاقتصاري، على حساب جزء من مدة الخبرة التي يطالب بحسابها وقام
بالتالى بالتظلم منه مطالبا بحساب مدة خبرته كاملة فعند كان يتمتع
مايه اقامة دعواه خلال ستين يوما من تاريخ رفض الجهاز لهذا التظلم
صراحة او ضيفا وفقا لحكم المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اما استمراره في تقديم العديد من التظلمات
والالتماسات فان رفض الجهاز لهذه التظلمات والالتماسات الجديدة لا يفتح
له من جديد مواعيد الطعن في قرار تعيينه او القرار المعدل له السالف
تجذره .

وبان ذلك انه لما تقدم يكون الحكم المطعون عليه قد اصابه
الحق في النتيجة التي انتهى اليها ومن اجل ذلك يكون الطعن عليه غير
المناس بلينا ونظنه ، مع الزام الطاعن بالضرورات .

(طعن ٢٧١ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨) .

المسرح الرابع

التر عدم اثبات مدة الخبرة العملية في الاستمارة المعنية لهذا الغرض

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ

عدم جواز حساب مدة الخبرة السابقة لأعمالين المتولين بالتدوير
كمدة خبرة عملية في حالة تخلفهم عن اثباتها في الاستمارة المعنية لهذا الغرض
لدى تقديم منسوبات التخليين - لا يتلصق بمجال الاستفادة من المبادئ
التجديد الذي استحدثه قرار وزير التفتيش الادارية رقم ٧١ لسنة
١٩٨٨ الا ان يستظل به ويكون مخاطبا بأحكامه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٠/١/١٩٩١ فاستبان لها ان الفقرة
الثانية من المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة
١٩٨٣ تنص على انه « كما تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على
مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على اساس ان تقتات
الى بداية اجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة
علاوة دورية بحد اقصى خمس علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل
بشرط ان تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها
العامل ، وعلى الا يسبق زمني المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس

الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المصوبة سواء من حيث التقدمية في درجة الوظيفة أو الاجر .

ويكون حساب مدة الخبرة الموضحة بالفترتين السابقتين وبقا للقواعد التي تضعها لجنة شئون الخبة المدنية » .

وبتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٠ صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتقنية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ ونص في مادته الاولى على انه « تدخل في حساب مدة الخبرة العملية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه للعاملين المؤهلين المسد الاية :

١ - المسد التي تقضى باحدى الوزارات وانصالح والاجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام » .

كما نصت المادة الثانية بذات القرار (قبل تعديلها بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٨٨ على انه « يشترط لحساب المسد المشار اليها في المادة الاولى من هذا القرار ما يأتى :

١ - مدد العمل في الوزارات والمصالح و ووحدات الحكم المحلى و بحسب كاملة سواء كانت متصلة أو منفصلة متى كانت قد قضت في وظيفة لها نفس طبيعة عمل الوظيفة المعين فيها ومعادلة لها في الدرجة التي يعاد تعيين الموظف عليها ويرجع في تقدير ذلك الى لجنة شئون العاملين » .

ثم نصت المادة الخامسة من القرار ذاته على أن « تسرى أحكام هذا القرار على العاملين الموجودون في الخدمة وقت العمل به المعينين به اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١٢ ويشترط لحساب مدة الخبرة السابقة أن يتقدم الموظف بطلب لحسابها مع تدعيم طلبه بكافة المستندات في مياد

لا يجاوز ثلاثة اشهر من تأريخ العمل بهذا القرار والا سقط حقه في حساب هذه المدة أما من يعين أو يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين عليه ذكرها في الاستشارة الخاصة بذلك دون حاجة الى تنبيه والا سقط حقه نهائيا في حساب هذه المدة .

وبتاريخ ١٩٨٨/٥/٣١ صدر قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٨ بتعديل قراره رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه مضيفا اليه حالات لبعض مسدد الخدمة السابقة لم يكن من الجائز حسابها قبل العمل به ، وبعضا اذا كانت مدة الخبرة السابقة قد قضيت في درجة غير معادلة للدرجة التي عين فيها العامل ، اذ كان القرار قبل تعديله يشترط هذا التعادل ، ثم نص القرار في المادة الثانية منه على ان « تطبق القواعد المنصوص عليها في هذا القرار على العاملين الحاليين وذلك بالشروط الاتية :

(ا) ان يقدم العامل طلبا بحساب المدة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

(ب)

(ج)

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص المتقدمة ان المشرع بعد ان عين المسدد التي تدخل في حساب مدة الخبرة العملية المنصوص عليها في المدة ٢٧/٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، المشار اليه ، وابان شروط حسابها ومن بينها - قبل تعميلها بقرار وزير التنمية الادارية رقم ٧١٠ لسنة ١٩٨٨ - مسدد العمل في الوزارات والمصالح ووحدات الحكم المحلي (الادارة المحلية حاليا) وغيرها من الجهات المنصوص عليها والتي تحسب كاملة في هذه الحالة سواء كانت متصلة او منفصلة مادامت قد قضيت في وظيفة لها ذات طبيعة الوظيفة المعين فيها ومعادلة لها في الدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها ، وبماط بلجنة شئون العاملين

تقدير الإجر في ذلك أوجب على من يدين أو يعاد تعيينه بمعد نشر هذا القرار ضرورة بيان هذه الميزة في الاستجارة الخاصة بهذا الفرض يرض على اغفال اثباتها سقوط حق الموظف نهائيا في حسابها ، كما رتب المشرع ذات الاثر على عدم التقدم بطلب، لحسابها خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار بالنسبة الى الموجودين في الخدمة في ذلك الحين .

كما استبان للجمعية انه لدى قيام المشرع بتعديل قرار وزير الترقية الادارية المشار اليه بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٨٨ على النحو السالف بيانه اشترط لتطبيق القواعد الجديدة على العاملين الموجودين بالخدمة شروطا من بينها ان يقدم العامل طلبا لحساب المدة السابقة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به .

ومن حيث ان استفادة العامل من الميعاد الجديد المنصوص عليه في قرار وزير الترقية الادارية منوط بان يكون مناط بالقواعد الجديدة التي تضمنها القرار المعدل ، فلا يفتتح له هذا الميعاد الجديد الا ان يشمل هذا الخطأ .

واذا كان ما تقدم ، وكان السيد / قد عين في وظيفته من الدرجة الرابعة الفنية بوزارة البناح اعتبارا من ١٩٨٧/١/٢٩ ، وكانت له مدة خدمة سابقة قضايا في وظيفة فني جيولوجيا رابع بمجلس محلي بجنينة اوسيم (اى وظيفة من ذات الدرجة) بيجد ان اغفل اثباتها في الاستجارة المعنية لهذا الفرض لدى تقديمه مسودته تعيينه ، فمن ثم يتمتع بحسابها معسلا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قرار وزير الترقية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ ، المشار اليه ولا يفسخ مجلسه الى الاستفادة من الميعاد الجديد الذي استحدثه في قرار وزير الترقية الادارية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٨ والذي لا يستظل به الا من كان مخاطبة باحكام هذا القرار ، الامر غير المائل وفي الحالة المعروضة .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز حساب مدة الخبرة السابقة للسيد / كمدة
خبرة عملية اراء تظفه عند اثباتها في الاستشارة المعنية لهذا الغرض لدى
تقديم مسوغات التمييز .

(فتوى ٧٨٤/٢/٨٦ جلسة ١٩٩١/١٠/٩) .

الفرع الخامس

مبدأ حساب مدد ممارسة المهن الحرة
التالية للتقيد بالثقابة كمدد خبرة عملية

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

لائحة العاملين بالهيئة القومية للاتفاق اعتبر المشرع مدد ممارسة
المهن الحرة التالية للتقيد بالثقابة والتي يصدر بتنظيم الاستقبال بها قانون
من قوانين الدولة مدد بخبرة عملية يتم حسابها في اقدمية العاملين وفقاً
للشروط المقررة متى قررت لجنة لشئون العاملين من واقع المستندات
المقدمة اليها اتفاق طبيعة العمل فيها مع طبيعة عمل الوظيفة التي يعين
فيها العامل - المقصود بمدد ممارسة المهن الحرة تلك المدد اللاحقة
على التقيد بالثقابة - يستوى أن يقوم عضو الثقابة بممارسة العمل
الحر لنفسه أو بالاشتراك مع آخرين أو أن يؤديه لحساب الغير طالما
أنه يزاول مهنته ذاتها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لعمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٠/١/١٩٨٩ متبين ان المادة ١٦ من
قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٤
بلائحة العاملين بالهيئة القومية للاتفاق تنص على أنه « يدخل في حساب
مدد الخبرة العملية للعاملين بالهيئة المدد التالية :

١ - المدد التى تقضى بإحدى الوزارات والمصالح .

٢ - مدد ممارسة المهن الحرة الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة ويعتد فى ذلك بالمدد اللاحقة لتاريخ القيد بعضوية النقابة التى تضم العاملين بهذه المهنة .. » وتنص المادة ١٧ من ذات اللائحة على أنه « يشترط لحساب المدد المتسار إليها فى المادة السابقة ما يأتى

٣ - مدد العمل التى تقضى فى غير الوزارات والمصالح والأجهزة .. وتحسب ونقلا لما تقرره لجنة شئون العاملين فى ضوء المستندات المقدمة إليها وبالشروط الآتية

(أ) ألا تقل المدة عن سنة .

(ب) أن تكون طبيعة العمل فيها متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة التى يعين فيها العامل

٤ -

٥ - وفى جميع الأحوال السابقة يجب أن يقدم بيان مدة الخبرة السابقة مصحوبا بالمستندات اللازمة لإثباتها ضمن مسوغات التعيين ..

ومفاد ما تستخدم أن قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه قد نظم انانيتين ١٦ ، ١٧ منه حساب مدد الخبرة السابقة للعاملين بالهيئة القومية فحدد المدد التى يجوز حسابها والجهات التى تقضى بها وكالة الشروط الأخرى المطلوبة للاعتداد بها وفى هذا المقام اعتبر المشرع صمدد ممارسة المهن الحرة التالية للقيد بالنقابة التى يصدر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة مدد خبرة عملية يتم حسابها فى أقدمية العاملين وفقا للشروط المقررة متى قررت لجنة شئون العاملين من واقع المستندات المقدمة إليها اتفاق طبيعة العمل فيها مع طبيعة عمل الوظيفة التى يعين فيها العامل وفى تحديد المتصود بمدد ممارسة انهن الحرة

فيصرف قصد المشرع بطبيعة الحال الى تلك المدد اللاحقة على القيد بانتقابة باعتبار أن هذا القيد شرط لممارسة العمل المهني الجبر ويستوى ، ذلك أن يقوم عضو النقابة بممارسة العمل الجبر لنفسه أو بالاشتراك مع آخرين أو أن يؤديه لحساب الغير طالبا انه يزاول مهنته ذاتها وذلك لتوافر حكمة الخضم في جميع الأحوال وهي أن يكون العمل السابق قد اكتسب العامل خبرة يفيد منها في عمله الوظيفي متى توافرت هذه الخبرة وجب الاعتماد بها ووفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن ايا كانت طبيعة علاقة العمل بين عضو النقابة وممارس المهنة الحرة والجهة التي كان يعمل فيها ابان تلك الممارسة والقول بغير ذلك ينطوي على اهدار لتلك الحكمة التي تفيهاها المشرع من أعمال قواعد الضم في هذه الحالة واضافة لشرط جديد لم يرد به نص . وترتقيا على ما يتجسم من انه يقعين حساب مدد الخبرة السابقة للمهندسين المشار اليهما في الحالة المعروضة متى اقرت لجنة شئون العاملين من واتبع المستندات المقدمة اليها اتساق طبيعة عملهم السابق مع طبيعة عمل الوظيفة المعينين فيها وذلك لسائر الشروط الاخرى المنصوص عليها بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه :

في ذلك :

انتهت للجمعية العمومية لغرض الفتوى والتشريع الى حساب مدد الخبرة السابقة لكل من المهندسين / و ووفقا للقواعد والشروط المقررة في هذا الشأن .

(ملف رقم ٧٧٤/٢/٨٦ في ١٠/٤/١٩٨٩) .

الفرع السادس
شروط حساب مدة الخدمة المكتسبة

مقابلة رقم (١٦٩)

المبدأ

طبقا لقرار وزير التجهيز الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ يشترط لحساب مدة الخبرة المكتسبة عليها عند التعمين في الوظيفة حصول العامل على مؤهل دراسي اعلى من المؤهل الذي تستلزمه شروط شغلها وإن تنقضي مدة الخبرة بهذه مهلة مع طبيعة عمل الوظيفة التي عين عليها وإن يكون التعمين في إحدى وظائف المجموعتين الفنية أو المكتبية من الدرجة الرابعة - طبقا لقرار وزير التجهيز الادارية رقم ١٠٤١ لسنة ١٩٨٢ المحدد التي تدخل في حساب مدة الخبرة العميلة للعاملين المؤهلين بالجد التي تنقضي إلى إحدى الوزارات والمصالح والأجهزة التي لها وظائف وإحصائية - به! ووجدت المحكم المحلي والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام :

النتيجة :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية ليعبرى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٦/١/١٩٩١ ورات بما يأتي :

١ - أن المادة ٢٧ من قانون تنظيم العاملين المؤهلين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ عرضت في مقرنها الأولى لحساب مدة الخبرة العميلة التي تنقضي مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل منصت على أن تحسب به

يترتب عليها من اقدمية التزامية وزيادة في اجر بداية التعمين للعامل الذى تزيد مدة خبرته منها على المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة ، ثم عرضت الفقرة الثانية منها لحساب مدة الخبرة العملية في هذين الامرين فنصت على أنه كما تحسب مدة الخبرة العملية التى تزيد على المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة . على أساس ان تضاف الى بداية اجر التعمين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس سنوات من علاوات درجة الوظيفة . المعين عليها العامل بشرط ان تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة التى عين عليها . وعلى الا يسبق زميله المعين في الجهة ذاتها في وظيفة من نفس الدرجة في الفرضى لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية في الوظيفة او الاجر وقضت الفقرة الثالثة بأن يكون حساب مدة الخبرة الموشحة بالفترتين السابقتين وفقا للقواعد التى تضعها لجنة الخدمة المدنية « ومؤدى ذلك . وعلى ما انتهت اليه الجمعية العمومية في فتاواها رقم ٧٩٨٠/٣/٨٦ فى ١٤٧ فى ١٩٨٧/١٢/٣٠ وفتاواها رقم ٧٩٥/٣/٨٦ فى ١٩٩٠/١٢/١٩ - 'ن' المادة ٢٧. تضمنت حكيم ، اولهما خاص بعدد اعلاوات التى يجوز منحها للعامل نتيجة حساب مدة خبرته العملية والعملية السابقة ، بواقع علاوة عن كل سنة يتم حسابها بحد أقصى خمس علاوات مع مراعاة عدم تجاوز مرتب زميله المعين في الجهة والوظيفة ذاتها . والثاني يتعلق بعدد سنوات الخبرة الجائز حسابها والادمية الافتراضية المترتبة على ذلك ، وبها يكون لمن ضمت اليه الحق في ارجاع اقدميته الى التاريخ الفرضى لبدايتها نتيجة هذا الحساب ، بمرعاة تيد الزميل وفقا للقواعد التى تضعها لجنة الخدمة المدنية ، على ما نص عليه في الفقرة الاخرة من المادة .

٢ - لما كان ذلك وكانت القواعد التى وضعتها اللجنة الخدمة المدنية الصادر بها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ يقضى بانه يشترط لحساب مدة الخبرة المكتسبة عليها عند التعمين في الوظيفة لحصول العامل على مؤهل دراسى أعلى من المؤهل الذى تستلزمه

شروط شغلها وأن تتفق مدة الخبرة هذه مع طبيعة عمل الوظيفة التي عين عليها وأن يكون التعيين في إحدى وظائف المجموعتين الفنية أو المكتبية من الدرجة الرابعة ، كما تقضى القواعد التي وضعتها تلك اللجنة وصدر بها قرار وزير التثنية الادارية رقم ٥٠٤٧ لسنة ١٩٨٣ من أن المدد التي تدخل في حساب مدد الخبرة العملية للعاملين المؤهلين المسدد التي تقضى في إحدى الوزارات والمصالح والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المطبى والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام . . وكان من الواضح من الوقائع سالفة البيان أن الوظيفة التي أعيد تعيين العاملة المشار إليها بها بالقرار الصادر في ١٩٨٣/١٠/٢ وهى وظيفة مدرس ابتدائي من الدرجة الرابعة يتطلب لشغلها الحصول على مؤهل متوسط أو فوق المتوسط مناسب وانها حصلت على مؤهلها فوق المتوسط (دبلوم المبيعات في عام ١٩٨٣) مما يرد بحسب المدة الزائدة من مؤهلها هذا على مؤهلها المتوسط الحاصلة عليه في عام ١٩٧٧ ، الى سنتين قبل ذلك ، وانها كانت قد عينت من قبل بالقرار رقم ٣١٧ لسنة ١٩٨٠ من ١٩٨٠/١/١ بمؤهلها المتوسط في الوظيفة ذاتها بل شغلها بمعد قبل ذلك من ١٩٧٨/١١/٢ ، مانه بذلك تكون مدة خبرتها العملية قبل تعيينها بالقرار الاخير على اساس مؤهلها فوق المتوسط قد شملت مدة خبرتها المكتسبة عليها أيضا بمراعاة ما يزيد من شيء الحصول على هذا المؤهل ، على مدة الدراسة للحصول على مؤهلها المتوسط الذى اهلها لشغل الوظيفة ذاتها من قبل ، وبذلك تحسب لها المدة التي قضتها في العمل في الوظيفة ذاتها بمؤهلها المتوسط من ١٩٨٠/١/١ ، ولا يكون من محل اذن لاضافة شيء زيادة عليها ، كخبرة علمية ، اذ التاريخ الفرضى الذى ترد اليه اقدميتها في درجتها نتيجة لذلك لاحق للتاريخ الذى ردت اليه بحسب اقدميتها في درجتها نتيجة لذلك لاحق للتاريخ الذى ردت اليه بحسب مدة خبرتها العملية السابقة الى الوظيفة ذاتها . هذا بصرف النظر عما يفهمه

ما هو واضح من الوثائق من تأخر تسرار اعتبار خذنها منتهية عن استراة
اعادة تغليتها بها لا يجعل لالون لحلا من آثار :

فذلك :

أنهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى « ان
حساب مدة الخبرة المكتسبة علميا والخبرة العملية للمعد المشار
اليها في الوثائق يؤدي الى رد أقدميتها الى ١٩٨١/١/١ في درجة تعيينها
(الرابعة) وسائر آثار ذلك على النحو المبين بالاسباب .

(ملف رقم ٧٧٨/٣/٨٦ في ١٦/١/١٩٩١) .

الفرع السابع

مقتضىات متضمنة

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

بمقتضى نص المادة ٢٣ من قانون العاملين بالقطاع العام أن
مدة الخبرة العملية المكتسبة تحسب ما يزيد عنها على مدة الخبرة
المتطلبية للتميين ويترتب عليها احتساب الأقدمية الافتراضية وزيادة في
أجر بداية التمييز .

التعليق :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لعمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة في ٢ من يناير سنة ١٩٩١ مرات أن مدة
الخدمة العسكرية والوطنية ونقشا للمدة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٨١ تصنّب كمدة خبرة واقفية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام
وأن مقتضى نص المادة ٢٣ من قانون العاملين بالقطاع العام أن مدة
الخبرة العملية المكتسبة تحسب ما يزيد عنها على مدة الخبرة المتطلبية
للتعيين ويترتب عليها احتساب الأقدمية الافتراضية وزيادة في أجر بداية
التمييز وكان من الواضح من الوقائع أنه عند ختصبت للعاملين المشار اليه
في الوقائع مدة الخدمة العسكرية التي قضوها في الخدمة العسكرية ،
كما حسبت له مدة خبرة عملية تزيد على المقرر وأنه بمراعاة مجموعها
يكون له في خصوص حساب الزيادة التي يمنحها على أجر بداية التمييز أن
يخاض على استئناس ذلك من التاريخ الذي انتهى اليه أسرته عند التمييز

وهو ١٨/٤/١٩٦٤ ومن ثم تحسب علاواته التي تضاف الى أجره زيادة من بداية درجة التعمين بهراعاة ذلك . ولا محل لكل ما يثيره الجهاز المركزي من جدل أو خلاف في هذه المسألة على الوجه المتقدم ايضاحه .
ذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه وقد ضمت اليه مدة الخبرة العلمية والتجديد وحددت اقدميته على أساس انه بمقتضى ذلك يرد امره في خصوص ما يضاف بداية اجر التعمين الى ١٨/٦/١٩٨٤ ، فانه تحسب علاواته التي تضاف الى أجره بهراعاة ذلك .

(ملف ٨٦/٤/١٩٨٥ ، في ٢/١/١٩٩١) .

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

قرر المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أصلاً عاماً من مقتضاه اعتبار الاقدمية في الوظيفة من تاريخ التعمين فيها — استثنى المشرع من هذا الأصل حالتين أجاز فيهما رد الاقدمية الى تاريخ سابق على تاريخ التعمين — ايضاً قرر المشرع أصلاً عاماً من مقتضاه استحقاق العامل عند التعمين بداية الاجر المقرر لدرجته الوظيفية — استثنى المشرع من هذا الحكم ثلاث حالات — من بين هذه الحالات حالة إعادة تعمين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى — اذا كان الاجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها — شريطة ألا يجاوزا نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة .

الفتوى :

المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ استن أصلا عاها من مقتضاه اعتبار الاقتصادية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها بيد أنه خرج على هذا الأصل في حالتين أوردتهما في المادتين ٢٣ و ٢٧ حيث أجاز فيها رد الاقتصادية الى تاريخ سابق على تاريخ التعيين وأولى هاتين الحالتين أن يعاد تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مبالغة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه شريطة أن تتوافر فيه الشروط المتطلبة لشغل الوظيفة التي يعاد تعيينه عليها والا يكون التقرير الآخر المقدم عنه في وظيفته السابقة بدرجة ضعيف أما الحالة الثانية فتقوم حال قيام جهة الإدارة بحساب ما يكون للعامل من مدة خبرة علمية تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة وفقا للمادة ٢٧ من القانون والتي تضمنت حكيم : الاول خاص بمعدد العلاوات التي يجوز منحها للعامل نتيجة حساب مدة خبرته بواقع علاوة دورية من كل سنة بحد أقصى خمس علاوات والثاني يتعلق بممدد سنوات الخبرة الجائز حسابها في الاقتصادية الافتراضية المترتبة على ذلك وناط بلجنة شئون الخدمة المدنية وضع القواعد المنظمة لحساب مدة الخبرة العلمية حيث صدر قرارها رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ والمشرع استن أيضا أصلا عاها من مقتضاه استحقاق العامل عند التعيين بداية الاجر المقرر لدرجة الوظيفة واستثنى من هذا الحكم ثلاث حالات ورد النص عليها في المادة ٢٥ من بينها حالة اعادة تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى اذا كان الاجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها شريطة الا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة وتعيين احدى العائلات تعيينا جديدا لا ينطوى على اعادة تعيين بالمعنى المستفاد من نص المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - عدم جواز احتفاظها بالمرتب الذي كانت تتقاضاه في وظيفتها السابقة وأحققتها في حساب مالها من مدة خبرة علمية بالنظر الى انها قد حصلت على مؤهل أعلى من المؤهل الذي تستلزمه شروط شغل الوظيفة المعينة عليها وذلك ونقا

للشروط والقواعد المقررة بالمادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة المشار اليه .

- (فتوى رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢ ملف رقم : ٨٥٤/٣/٨٦) .
- (ملف ٨٥٤/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٣/٥/٢) .
- (ملف ٨٣٣/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٣/٤/١٨) .
- (ملف ٨٧٥/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨) .
- (ملف ٨٥٩/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٣/٣/٧) .

مدة الخدمة السابقة

مادة الخدمة السابقة

الفرع الأول — قواعد حساب مدة الخدمة السابقة وفقا للتشريعات والقرارات المنظمة لاحكامها

أولا — ضم مدة الخدمة السابقة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ثانيا — ضم مدة الخدمة السابقة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

ثالثا — احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤

رابعا — ضم مدة الخدمة السابقة طبقا للقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥

الفرع الثانى — ضرورة التقدم بطلب لضم مدة الخدمة السابقة

الفرع الثالث — المواعيد التى يجب أن يتقدم المائل خلالها بطلب لحساب خدمته السابقة

الفرع الرابع — التصعيد بالتزمين فى مفهوم نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة

الفرع الخامس — كيفية حساب مدة خدمة ضباط الاحتياط من طائفة المجندين

الفرع السادس — الجهة المختصة بحساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

الفرع السابع — ضم مدة الخدمة السابقة قوامه فكرة الخبرة المكتسبة

الفرع الثامن — كيفية حساب مدة الخدمة لمن نقل أو أميد تعيينه لائى سبب من الأسباب

الفرع التاسع — مسائل متنوعة

الفرع الأول

قواعد حساب مدة الخدمة السابقة

وفقا للتشريعات المنظمة لأحكامها

أولا — ضم مدة الخدمة السابقة طبقا

للقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨.

تقاسمادة رقم (١٧٢) §

المبدأ :

يشترط لضم مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ أن تكون قد قضيت بجهات داخل البلاد سواء كانت جهات حكومية أو أشخاصا إدارية عامة أو خاصة — وأورد المشرع جهات خارجية معينة هي حكومات الدول العربية والهيئات والمنظمات الدولية التي تشترك فيها جمهورية مصر العربية أو تضم إليها — أثر ذلك : — عدم جواز حساب مدة العمل بجهات خارجية غير تلك الواردة على سبيل الحصر.

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حكم مدة الخدمة السابقة تنص على أنه « في تطبيق أحكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ينكون حساب مدة العمل السابقة في تقرير الدرجة والمرتب واقتضية الدرجة مقصورا على المدد التي تنص في الجهات الآتية :

١ — المصالح الحكومية .

٢ — الأشخاص الادارية العلوية ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة
مصلحية كانت أم اقليلية .

٣ — حكومات الدول العربية .

٤ — المدارس الخاضعة لاشراف وزارة التربية والتعليم .

٥ — المعارف التي تقبل الحكومة كمالها .

٦ — الاعمال الحرة الصادرة بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين
الدولة .

٧ — الهيئات والمنظمات الدولية التي تشترك فيها جمهورية مصر
أو تنضم اليها .

٨ — المؤسسات الخيرية والهيئات والجمعيات والشركات المساهمة
المصرية الصلدر بتشكيلها قوانين أو مراسيم أو قرارات جمهورية .

وتتضمن المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨
المشار اليه انه مع مراعاة احكام المائتين ١٢ ، ١٨ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ تصيب مدد العمل السابقة المنصوص عليها في المادة الاولى
وبقا للشروط والاضاع الآتية :

١. — ألا تقل المدة السابقة عن سنتين .

٢ — أن تكون طبيعة العمل فيها متفق مع طبيعة العمل بالحكومة
ويرجع في ذلك الى لجنة شئون العاملين ومن حيث أنه بالنسبة الى المدة
الاولى التي يطلب الطامن بضمها وهى التي قضاهها بمستشفى المواساة
بالاسكندرية اعتبارا من ١٥ فبراير سنة ١٩٦٢ حتى ٦ من يونيه سنة
١٩٦٢ فقد تظف فيها شرطا من شروط الضم وهو ألا تقل عن سنتين ،
ومن ثم يكون طلبه على غير سند من القانون متعين الرغض .

ومن حيث أنه بالنسبة للمدة الثانية وهى التي قضاهها الطامن
بالخارج للحصول على شهادة الزمالة اعتبارا من ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٧

حتى ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٧ على المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه قد عدلت على سبيل الحصر الجهات التي يجوز ضم مدد الخدمة التي تقضي بها ، ويبين منها : الأصل في ضم المدد السابقة أن تكون قد قضيت بجهات داخل البلاد سواء كانت جهات حكومية أو أشخاصا إدارية عامة أو جهات خاصة واستثناء من ذلك الأصل أورد النص جهات خارجية معينة هي حكومات الدول العربية والهيئات والمنظمات الدولية التي تشترك فيها جمهورية مصر أو تنضم إليها ، وفيما عدا هذه الجهات الواردة على سبيل الحصر لا يجوز حساب مدد العمل التي تقضي لجهات خارج البلاد غير تلك الجهات سواء كان العمل في وظيفة بأحدى تلك الجهات أو عملا حرا .

ومن حيث أنه بالنسبة للمدة المشار إليها فهي ليست مدة بعثة كما يذهب إلى ذلك المذمى لأنها كانت على نيقته الخاصة ولم تكن لحساب أحد الجهات الحكومية بالداخل ، ومن ثم لا تعتبر استمرارا في علاقته الوظيفية بوزارة الصحة أو بالشركة التي كان يعمل بها ، كما أنه لا يجوز ضمها لقرار رئيس الجمهورية المشار إليه لأن هذه المدد قد قضيت خارج البلاد في غير الحالات التي حددها القرار المشار إليه على سبيل الحصر ، ومن ثم لا يجوز حساب هذه المدة ويكون طلب الطاعن ضمها ابتدائا إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على غير سند من القانون ويتعين رفضه .

(طعن ٦٩٧ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)

قامعة رقم (١٧٣)

المسند :

مطلبية العامل بعد العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بثلاث سنوات بضم مدة خدمته السابقة على التمييز طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ غير جائزة أعمالا للمادة ٨٧ من القانون المذكور .

— عدم جواز ضم مدة خدمة سابقة بغير الحكومة بمرؤهل الابتدائية الى مدة الخدمة الكلية بالحكومة بشهادة اتمام الدراسة الثانوية طبقا للجدول المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — نصت المادة ٢٠ من هذا القانون على قصر حساب مدة الخدمة السابقة على الفترة اللاحقة للحصول على المؤهل الذى عين على اساسه .

المحكمة :

« وحيث انه عن طلب المدعى حساب مدة خدمته السابقة في شركة الملاحة البصرية من ١٩٤٨/٩/١ حتى ١٩٥٤/١٠/٣ في اتمدية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فلما كانت المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد قضت بانه مع عدم الاخلال بنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المراكز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى ولما كان حق المدعى في طلب حساب مدة خدمته السابقة في اتمدية الدرجة المعين فيها قد نشأ في تاريخ تعيينه في خدمة الحكومة بوزارة الزراعة الحاصل في ١٩٦١/٢/٦ ويستند الى قواعد سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه واذا لم يرفع الدعوى الراهنة بالمطالبة بهذا الحق الا في ١٩٧٧/٩/٢٧ بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٧ المشار اليها فمن ثم فان حقه في حساب تلك المدة يكون قد سقط وفقا لحكم تلك المادة .

وحيث انه بما ينهه المدعى من عدم حساب المدة آتلفة الذكر في تطبيق الجدول الثانى المرافق للقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فهو يعنى في غير محله ذلك لان الثابت من الاوراق انه كان يعمل خلال تلك المدة

بمؤهل الابتدائية ثم عين في الحكومة بشهادة اتمام الدراسة الثانوية ولم يعمل قط في الحكومة بمؤهل الابتدائية ومن ثم فان مدة خدمته بهذا المؤهل في الشركة المذكورة تكون مئينة الصلة بمدة خدمته الحكومية بما لا يجوز جمعه حسابها ضمن مدة خدمته الكلية اذ انه قضاها بمؤهل غير ذلك الذي عين على اساسه في خدمة الحكومة فضلا عن ذلك فانه من المقرر طبقا لما نصت عليه المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان يقتصر حساب مدة الخدمة السابقة على الفترة اللاحقة للحصول على المؤهل الذي عين العامل على اساسه مما يقتضاه بالتالي انتفاء الحق في حساب مدة الخدمة السابقة التي قضيت قبل الحصول على المؤهل الذي تم التعيين بموجبه » .

(طعن ١٠١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

ثانياً - ضم وحد الخدمة السجانية
طبقاً للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

ادخل المشرع في حساب مبدأ الخدمة الكلية المتخصص عليها في المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المحدد التي قضيت في منشأة ألت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة - مفهوم المنشأة ينصرف إلى ذلك الكيان المستل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهدف تحقيق الغرض المتشود منها - يستفاد من تعداد نص المادة (١٨) للجهات الواردة به أن هناك صفة مشتركة وطبيعة مميزة تجمع بينهما هي وجود تنظيم وكيان مميز لكل منها وينتفع ذلك في المجالس المحلية والمرافق العامة والشركات وإدارات الاوقاف الخيرية أما المشروعات والمنشآت فان استقزام مثل هذا التنظيم والكيان بالنسبة لها أمر يعترضه مسلك المشرع فبعد أن ذكر لها شخصية معنوية وكيان خاص به أرفف عليها المنشآت والمشروعات - اثر ذلك : يجب أن تكون هذه المنشآت والمشروعات من ذات جنس ما سبق تعدادها بأن يكون لها ذات الوصف وذات الطبيعة وأن تؤول إلى الدولة بكامل كيانها وتنظيمها - المنشآت والمعسكرات والطارات الواردة على سبيل الحصر باتفاقية الجلاء المبرمة بين حكومتى مصر وبريطانيا بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٤ ألت ملكيتها إلى الدولة مفرغة من أى كيان قانونى أو تنظيم خاص واقتصرت الأولولة على العناصر المالية لهذه المنشآت والعقارات ب- اصلاح « المنشآت » الواردة بالمادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يصح على ما آل إلى الحكومة المصرية بمقتضى اتفاقية الجلاء .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (١٨) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نصت على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المائدة السابقة وفي الجداول المرفقة المدة التي لم يسبق حسابها في الانتدبية من المدد الآتية :

(١) مدة الخدمة التي قضتها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو في المدارس الخاضعة لإشراف الدولة .

(ب) الخ » .

كما نصت المادة (١٩) من القانون المشار إليه على أن « يصدر باحتساب انسداد المشار إليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بنسأء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة » . ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ونص على عدم العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المشار إليه والجداول الملحقه به حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ونص على مد العمل بأحكام الفصلين المذكورين حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ .

ومن حيث أن المادة السادسة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين نصت على أنه « في مجال تطبيق قانون العاملين المدنيين بجدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تراضى القواعد الآتية :

١ -

٢ - الاعتماد بالطلبات المقدمة لحساب المدة السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية حتى ١٩/٩/١٩٧٧ للانفاذة من أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو الطلبات المقدمة حتى ٧/٨/١٩٧٨ للانفاذة من أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٣ - عدم الزام العامل بتقديم طلب في الميعاد المنصوص عليه في المادة (١٩) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو في المواعيد المشار اليها في البند السابق في حالة ثبوت مدة الخدمة السابقة بملف خدمة العامل في المواعيد المذكورة » .

ومن حيث أنه يبين من ملف خدمة الطاعن أنه قد تقدم بطلب مؤرخ ٢٦/٢/١٩٤٦ لضم مدة خدمته بالجيش البريطاني البالغة حوالي ثلاث سنوات الى مدة خدمته بالمصلحة « الجراج » وقد أشار كتاب مدير جراج سكك حديد الحكومة المؤرخ ٢٧/٢/١٩٤٦ ان هذه المدة من ٦/٦/١٩٤٢ حتى ٢/٥/١٩٤٥ وقد تأثر عليه بتاريخ ٥/٣/١٩٤٦ بأنه لا يجوز ضمها لأنها تقل من ثلاث سنوات ، وان المدعى قد تقدم بطلب لحساب مدة خدمته المشار اليها بنسبة تطبيق قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأنه وان كان الطاعن لم يدون تاريخ تحرير هذا الطلب الا أنه مؤشر عليه بتاريخ ١٧/٩/١٩٧٧ مما يفيد أنه قد تقدم خلال الميعاد الذي فتحه القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه بالنسبة لمدى جواز حساب مدة الخدمة السابقة للطاعن التي قضاهها بخدمة الجيش البريطاني في الفترة من عام ١٩٤٢ حتى عام ١٩٤٥ ضمن مدد الخدمة الكلية اعمالا لحكم المادة (١٨) من القانون المشار اليه فان المشرع أدخل في حساب مدد الخدمة الكلية المنصوص عليها في المادة ٢٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة

والقسطاع العام في احدى الجهات الواردة بها ومن بينها تلك التي قضيت في منشآت ألت او تؤول ملكيتها الى الدولة ، واذ كان مفهوم المنشأة ينصرف الى ذلك الكيان المشتغل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهدف تحقيق الغرض المنشود منها وكان المستفاد من تعداد نص المادة (١٨) للجهات الواردة به ان هناك صفة مشتركة وطبيعية تجمع بينها الا وهي وجود تنظيم وكيان قانوني مميز لكل منها وذلك واضح بالنسبة للمجالس المحلية والمرافق العامة والشركات وادارات الاوقاف الخيرية ، اما المشروعات والمنشآت فان استلزم مثل هذا التنظيم والكيان بالنسبة لها امر يفترضه مسلك المشرع فهو بعد ان ذكر جهات لها شخصية معنوية وكيان خاص بها اُردف عليها المنشآت والمشروعات ومن ثم يجب ان تكون هذه المنشآت والمشروعات من ذات جنس ما سبق تعداده بان يكون لها على الأقل ذات الوصف وذات الطبيعة وأن تؤول الى الدولة بكامل كيانها وتنظيمها . ولما كان البند الرابع من الملحق رقم (٢) من اتفاقية الجلاء المعقودة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٤ ينص على أن « تنقل حكومة المملكة المتحدة الى الحكومة المصرية ملكية وحيازة المنشآت والمعدات المهنية بالمرفق (ب) خلال مدة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق ... » ونص المرفق (ب) على انه « نيبا يلى بيان المنشآت التى ستنتقل ملكيتها وحيازتها الى الحكومة المصرية : (٢) جميع المطارات التى بها قوات لصاحبة الجلالة فى منطقة قاعدة قناة السويس . (و) المعسكرات (ز) منشآت تشمل مخازن وورش ومستشفيات ومصانع ميدانية ، ولما كان المستفاد من مطالعة هذه النصوص أن المنشآت والمعسكرات والمطارات الواردة على سبيل الحصر قد ألت الى الدولة مفرغة من أى كيان قانوني او تنظيم خاص واقتصرت الايلولة على العناصر المادية لهذه المنشآت والمعارات فان اصطلاح انشآت لا يصدق على ماآل الى الحكومة المصرية بمقتضى اتفاقية الجلاء .

ومن ثم لا يجوز حساب مدد العمل التي قضيت بمسكرات الجيش البريطاني ضمن مدد الخدمة الكلية بالتطبيق لاحكام المادة (١٨) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدينين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث انه تأسيسا على ماتقدم واذا هدف الطاعن من دعواه الى حساب مدة خدمته السابقة التي قضاه بمسكرات الجيش البريطاني ضمن مدد الخدمة الكلية بالتطبيق لاحكام المادة (١٨) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدينين بالدولة والقطاع العام وما يترتب على ذلك من آثار ، وهو الامر غير الجائز على التفصيل السابق بيانه ، ومن ثم تكون دمواء قد اقيمت لماقذة لاساسها السليم من القانون متعينة الرفض ، ويصبح الطعن المائل على غير اساس من القانون حريا بالرفض للأسباب السابق ذكرها دون تلك الاسباب التي قام عليها الحكم المطعون فيه .

(طعن ١٨٤٥ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

حساب مدد الخدمة السابقة وفقا لنص المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ليس ضمنا لهذه المدد في الترقية والاما هو حساب عند تطبيق الجداول المرفقة بالقانون والخاصة بالترقية عند استكمال مدة خدمة كلية معينة — الجهات المنصوص عليها بهذه المادة كلها جهات داخل البلاد — اثر ذلك : — عدم جواز ضم مدة دراسة قضيت خارج البلاد .

الحكمة :

ومن حيث انه عن طلب الطاعن ضم هذه المدة طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . تصحيح اوضاع العاملين المدينين بالدولة والقطاع العام فان المادة ١٨ من القانون المشار اليه تقضى بانه يدخل في حساب

المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدة التي لم يسبق حسابها في التقديمية ومنها مدد الخدمة التي قضاهما العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العمالية أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف - الخيرية - التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو في المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف الدولة . ويتضح من ذلك أنه فضلاً عن أن حساب مدد الخدمة السابقة ونحوه ليس ضمناً لهذه المدة في التقديمية الدرجة وإنما هو حساب لها عند تطبيق الجدول المرفق بالقانون والخاصة بالترقية عند استكمال مدد خدمة كلية معينة ، فضلاً عن ذلك - فإن الجهات المنصوص عليها بهذه المادة كلها جهات داخل البلاد وليس من بينها جهات خارج البلاد ، ومن ثم فإن طلب الطاعن ضم مدة دراسة بالخارج استناداً إلى القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المخسار إليه يكون على غير سند متعين الرغض .

(طعن ٦٩٧ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)

قاعدة رقم (١٧٦) :

المادة :

أعد المشرع في حساب مدة الخدمة طبقاً للقانون تصحيح أوضاع العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام بالمدة التي قضيت في المشروعات أو المنشآت التي آلت أو تؤول ملكيتها للدولة - أي ذلك : - الاعتداد بالمدة السابقة التي قضيت بدار التحرير للطباعة والنشر - الأساس لذلك : أنها آلت إلى الدولة ممثلة في مجلس الشورى باعتبارها من ملحقات المؤسسات الصحفية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٠ .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ أنه يجب أن يفسر المرافق أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت التي

ينص عليها القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في المادة ١٨ منه بتفسير واسع يدخل فيها المشروعات والمنشآت الاقتصادية والتجارية والصناعية التي دخلت في حوزة الكولة نتيجة التأميم ، أو أنشئت بمهرمة الدولة ضمن سياستها بالتدخل في الاقتصاد القومي وإدارته أو توجيهه مرفق الصحافة ، ومن ثم تدخل المؤسسات الصحفية في المنشآت أو المشروعات المقصودة بالمادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإعتبارها تبعا للاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي بإعتباره التنظيم السياسي الوحيد للدولة ، ولا يؤثر في ذلك انتفاء صفة الموظف العام عن العاملين بهذه المؤسسات وطلب الطامن تسوية حالته برد أقدميته في الفئة الثالثة بمقدار المدة التي قضاهـا بدار التحرير للطباعة والنشر

ومن حيث أن دار التحرير للطباعة والنشر التي تتبعها دار الجمهورية للصحافة والتوزيع أنشئت بقرار بتاريخ ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ من الهيئة التأسيسية لهيئة التحرير الذي نص في مادته الأولى على إنشاء دار التحرير للطبع والنشر تكون تابعة لهيئة التحرير تتولى إصدار جريدة الجمهورية ومجلة التحرير وسائر النشرات والمطبوعات التي تـرى إصدارها .

ونصت المادة الثالثة من القرار المشار اليه على أن يكون المدير المسئول حتى إدارة أموال الدار في حدود نشاطها ويقدم حسابه للـجلس الأعلى لهيئة التحرير .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة تنص على أنه « لا يجوز إصدار الصحف إلا بترخيص الاتحاد القومي ، ويقصد بالصحف في تطبيق أحكام هذا القانون الجرائد والمجلات وسائر المطبوعات التي تصدر باسم واحد بصفة دورية.

ويستثنى من ذلك المجلات والنشرات التي تصدرها الهيئات العامة والجمعيات والهيئات العلمية والنقابات وعلى أصحاب الصحف التي تصدرها وقت العمل بهذا القانون أن يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

ونصت المادة الثالثة من القانون المشار اليه على أن (تؤل الى الاتحاد القومى ملفية الصحف الإخبارية وجميع ملحقاتها وينقل اليها ما لاصحابها من حقوق وما عليها من التزامات وذلك مقابل تعويضهم بقيمتها مقدرة وفقا لاحكام هذا القانون . . صحف دار الاهرام . . ويمتبر من ملحقات الصحف بوجه خاص دور الصحف والآلات والأجهزة المعدة لطبعها أو توزيعها . .) .
ونص القانون فى مادته السادسة على أن « يشكل الاتحاد القومى مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التى يملكها ويعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسئولية إدارة صحف المؤسسة » .

ونص فى مادته السابقة على أن « يعين لكل مجلس إدارة رئيس وعضو مندوب أو أكثر ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومى مباشرة جميع التصرفات القانونية » .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية تنص على أن « تتولى كل مؤسسة صحفية على مسئوليتها مباشرة كافة التصرفات القانونية عليها أن تتعاقد وأن تؤدي جميع التصرفات والأعمال التى من شأنها تحقيق غرضها » .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون المشار اليه تنص على أن « للمؤسسات الصحفية المسار اليها تأسيس شركة مساهمة بغردا دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون وذلك لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة أو التوزيع ويكون تأسيس هذه الشركات وتنظيم علاقة المؤسسات الصحفية بها وفقا للقواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى » .

ونصت المادة الثالثة من القانون المذكور على أن « تعتبر المؤسسات الصحفية المشار إليها في هذا القانون في حكم المؤسسات العامة فيما يتعلق بأحوال مسئولية مديرها وبمستحدييها المنصوص عليها في قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد .

ونصت المادة الرابعة على أن « يستمر العمل بأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون وتحل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي محل الاتحاد القومي في كل ما يتعلق بالاختصاصات المخولة له طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن الاتحاد الاشتراكي الغربي هو في طبيعته تنظيم سياسي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ويعبر عن إرادتها ومن ثم فهو سلطة سياسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية يباشر نشاطه على الوجه المبين في الدستور وفي نظامه الأساسي .

ومن حيث أن المادة ٢٠٩ من دستور جمهورية مصر العربية المعدل سنة ١٩٨٠ تنص على أن « حرية إصدار الصحف وملكيته للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقاً للقانون وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون » .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن الأموال التي كانت مملوكة للاتحاد الاشتراكي العربي تنص على أن « تؤول إلى مجلس الشورى ملكية الأموال العقارية والمنقولة وملحقاتها والتي كانت مملوكة للاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيماته » .

ومن حيث أن المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على

أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة الممدد التي لم يسبق حسابها في الآتية من الممدد الآتية :

(١) مدة الخدمة التي قضاهما ~~بالمجلس~~ في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة » .

ومن حيث أن دار التحرير للطباعة والنشر قيد آلت للدولة بمظلة في مجلس الشورى باعتبارها من ملحقات المؤسسات الصحفية وفقا لاحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٠ انشأ اليه ، فان مدة الخدمة التي تقتضي بها تحسب ضمن المدد الكلية في تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فان للطامن الحق في ضم مدة الخدمة التي قضاهما بدار التحرير للطباعة والنشر من ١٤/٤/١٩٥٤ إلى ١٠/٢/١٩٥٨ ضمن مدد الخدمة الكلية المنصوص عليها في قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، واعادة تسوية حالته على هذا الأساس .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا والغاء الحكم المطعون فيه وبإحقية الطامن في حساب مدة خدمته بدار التحرير للطباعة والنشر في الفترة من ١٤/٤/١٩٥٤ إلى ١٠/٢/١٩٥٨ ضمن المدد الكلية المشار إليها بالمادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبما يترتب على ذلك من آثار وإلزام الجهة الادارية المصروقات .

(طعن ٢١٤٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٨) .

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤

حساب مدة خدمة من يجند من الموظفين

ومن يلحق بالخدمة أثناء تجنيده

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

التفسير الصحيح لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ هو أن المشرع أراد أن يطبق على موظفي الحكومة الذين أعيد تعيينهم بعد العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وحتى العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قواعد خدمتهم بعد الخدمة السابقة التي هي أكثر تيسراً من القواعد التي كان يتضمنها القرار الواجب التطبيق وفقاً لأحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — أساس ذلك : أن القواعد السابقة كانت تتطلب توافر شروط اتحاد الدرجة والكادر وطبيعة العمل وهي شروط من الصعب توافرها في كل حين وتحول دون حساب مدة الخدمة السابقة لكل موظفي الكادر المتوسط الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة ويعينون في الكادر العالي — المشروع تبنى بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ قاعدة أخرى أكثر تيسراً من حيث الشروط اللازمة لضمهم بعد الخدمة السابقة لاستخدام أحكام قرارات كنا قد ألفينا منذ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ صادرين من مجلس الوزراء في ٨/٢٠ و ١٥/١٠/١٩٥٠ لانهما يقضيان بضم مدة الخدمة السابقة بالحكومة ولو قضيت على غير درجة أو في كادر أدنى في درجة أدنى — أثر ذلك استبعاد فكرة أن يكون القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ تشريعاً تفسيرياً لقراري مجلس الوزراء المشار إليهما

بعد أن سقط في مجال التطبيق القانوني لتعارض احكامها مع القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقرارات المتخذة له .

المحكمة :

ومن حيث أن النزاع في الطعن الراهن يحور حول ما اذا كانت احكام
القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ تسرى من تاريخ العمل بقرارى مجلس الوزراء
الصادرين في ٢٠/٨/١٥٤ ١٠/١٥٠/١٩٥٠ . أم لا .

ومن حيث أنه لا خلاف في أن المطعون ضده لا يفيد من قرارى مجلس
الوزراء المشار اليهما لضم مدة خدمته السابقة اذ يشترط لتطبيق
احكامها أن يكون الموظف قد عين قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والمطعون ضده لم يعين بالكادر
البنى العالى الا في ١/٨/١٩٥٤ كما أنه لا يفيد من توامد ضم مدد
الخدمة التى صدرت تنفيذا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي تضمنها
قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ لأن المدة التى يقضيها
الموظف في الكادر المتوسط لا يمكن كأصل عام أن تضم الى مدة خدمته
بالكادر البنى العالى وقد التزم المشرع بذلك في القرار الصادر في
١٧/١٢/١٩٥٢ المشار اليه وهو حين خرج على هذا الاصل العام
في القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الذى حل محل قرار مجلس
الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ فإنه قد تطلب شروطا حددها .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر
بشأن تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠/٨/١٥٤ ١٠/١٥٠/١٩٥٠
في حساب مدة الخدمة السابقة نصت على أنه في تطبيق قرارى مجلس
الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر المشار اليهما على
الموظفين الذين دخلوا الخدمة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وعينوا على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم
بعد نفاذ هذا القانون وقبل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ .

للسنة ١٩٥٨. لا يشترط أن يكون حصولهم على المؤهلات المشار إليها قد تم قبل تاريخ العمل بقانون موطنى الدولة .

ومن حيث ان التفسير الصحيح لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هو أن الشارع أراد أن يطبق على موطنى الحكومة الذين اعيد تعيينهم بعد العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١، وحتى العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ قواعدهم منذ الخدمة السابقة التى هى اكثر تيسرا من القواعد التى كان يتضمنها القرار السابق التطبيق وفقا لأحكام القانون ذلك أن القواعد التى كان يجب تطبيقها على هؤلاء لو لم يصدر هذا القانون كانت توجب توافر شرط الحد الأدنى والكادر وطبيعة العمل وهى شروط من الصعب توافرها فى كل حين وهى تحول دون حساب منذ الخدمة السابقة لكل موطنى الكادر المتوسط الذين يحصلون على مؤهلات اعلى أثناء الخدمة ويعينون فى الدرجات الاعلى التى تجبر لهم مؤهلاتهم الجيدة التعيين فيها فى الكادر العالى. فإزاء المشرع بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ أن يقضى قاعدة اخرى اكثر تيسرا من حيث الشروط اللازمة للضم لاستبعاد أحكام قرارين كانا قد ألغيا منذ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ صادرين من مجلس الوزراء فى ٨/٢٠/١٩٥٠/١٠/١٥ لكونهما يعفيان بعضهم منذ الخدمة السابقة بالحكومة ولو قضيت على غير درجة أو فى كادر ألى أو فى درجة أدنى وقد صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ متضمنا تعديلا تشريعا لحكم المائتين ٢٣١ ، ٢٤٠ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وهذا وحده يفسر صدور التعديل بقانون وليس بإداة كالقرار الجمهورى كما هو الحال بإداة فى شأن تنظيم منذ الخدمة السابقة ومن ثم ينبغى ان تستبعد فكرة أن يكون القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ تشريعا تفسيريا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٨/٢٠/١٩٥٠/١٠/١٥ بعد ان سقطا فى مجال التطبيق القانونى لتعارض أحكامها تعارضا واضحا مع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ والقرارات المنفذة لاحكامه .

ومن حيث أن المطعون ضده له مدة خبئة سابقة بوزارة الصحة
التي عين بها في ١٩٤٩/١٢/٢١ بشهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص
الى أن عين بمصلحة الضرائب في ١٩٥٤/٨/١ بقصد حصوله على بكالوريوس
التجارة نور مايو سنة ١٩٥٢ ومن ثم فانه يخضع لاحكام القانون رقم ٤
لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ومن حيث أن الثابت أن جهة الادارة قد اصدرت القرار رقم
٢٤ لسنة ١٩٦٢ بتسوية حالة المطعون ضده طبقا لقرارى مجلس
الوزراء الصادرين في ٨/٢٠ ، ١٥/١٠/١٩٥٠ فتكون قد اخطأت في
تطبيق القانون لعدم سريان القرارين المشار اليهما على المطعون ضده
بمعد أن سقطا في مجال التطبيق القانوني بصدور القانون رقم ٢١ لسنة
١٩٥١ والذي يخضع المطعون ضده لاحكامه والفزارات المنفذة له بشأن
ضم معد الخدمة السابقة واذ قبلت جهة الادارة بتصحيح هذا الخطأ
واصدرت القرار رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٧٣ محل الطعن باعتباره الغرر رقم
٢٤ لسنة ١٩٦٢ كان لم يكن وتسوية حالة المطعون ضده بعد خصم
مدة خدمته السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ فانها
تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ولما كان من المسلم ان قرار
التسوية الخاطئة يجوز سحبه في أى وقت دون التقيد بمواعيد الطعن بالالغاء
ملا يكتسب أية حصانة لان المركز القانوني للمطعون ضده ليس مصدره
ذلك القرار وانما مصدره القانون ذاته والذي يستند حقه في منحه مدة
خدمته السابقة منه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب فانه
يكون قد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه الامر الذى يضمن معه
الحكم بالغاؤه ويرفع الدفوع والزام المطعون ضده بالبروتات .

(الطعن ٥٣٨ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٥/١٢/١٥) .

رابعاً - قسم مدد الخدمة السابقة طبقاً للقانون

رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

قرر المشرع صراحة أن من يجند من الموظفين ومن يلحق بالخدمة أثناء تجنيده تعتبر مدة التجنيد التي يمضيها شأنها شأن الخدمة الفعلية - يؤدي ذلك : يترتب على مدة الخدمة العسكرية ما يترتب على مدة الخدمة الفعلية من آثار كالترقيات والملاوات والإقضية - استهدف المشرع من ذلك ألا يضار المجند بتجنيده وألا يصعب في ضمع أسوأ من قرينه بسبب التجنيد - استهدف المشرع بصفة عامة أن تكون الخدمة العسكرية سبباً للتفصيل من أداها على من لم ينل شرف هذا الأداء .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه تند خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن الحكم المطعون فيه صدر بما يقضى المتهم وهو انتهاء رابطة التوظيف من خلال فصله من الخدمة . ولئن كان هذا الفصل يحمل معنى العقاب إلا أنه يحقق في النهاية الغرض الذي يسمى إليه المتهم ومن ثم كان على المحكمة أن تفسح هذه الأمور في اعتبارها وتكون عليه تصدده وتراعى في تقدير الجزاء ألا تنقطع به علاقة المتهم بوظيفته . وأذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر فإنه يكون خليقاً بالألغاء .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكة قد جرى على أن مصاد أحكام
المادتين ٦٢ و ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة
الوطنية ، بعد تعديلها بالقوانين رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٨٣ لسنة
١٩٦٨ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ ، أن الشرع قد قرر صراحة أن من يجند
من الموظفين ومن يلحق بالخدمة أثناء تجنيده تعتبر مدة التجنيد التي
يمضيها على هذا النحو شأنا شأن الخدمة الفعلية وترتب بشأنه
ما ترتبه الخدمة الفعلية من آثار وذلك ينصه على سبيل المثال على بعض
الآثار التي تتولد من أداء الفرد للخدمة الفعلية كالترقيات والملاوات
والإقتربات الخ مراد المشرع وقصده من ذلك هو ألا يفرض المجند
بتجنيده وألا يصبح في وضع أسوأ من قرينه بسبب هذا التجنيد وإنما
على العكس فالمشرع يستهدف بصفة عامة أن تكون الخدمة العسكرية سببا
لتفضيل من أداها على من لم يثل شرف هذا الأداء .

(طعن ٨٢٦ لسنة ٢٧ في جلسة ١١/١/١٩٨٥) .

الفرع الثاني

ضرورة التقدم بطلب ضمن مدة الخدمة السابقة

مادة رقم ١٧٩

المبدأ :

أنطو المشرع يشترط للعاملين حساب مدة الخدمة السابقة التي قضوها العامل في إحدى الجهات المحددة بالمادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ضمن مدة الخدمة الكلية بنسب على الطلب الذي يقدمه العامل إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو حتى ١٩٧٧/٩/١٩ أو حتى ١٩٧٨/٨/٧ (الواعيد التي حددها المشرع لتقديم طلبات ضم مدة الخدمة السابقة) يغنى عن تقديم الطلب في المواعيد السابقة ان تكون مدة الخدمة السابقة ثابتة بطلب خدمة العامل في المواعيد المذكورة .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نصت على أن يدخل في حساب المدة الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المسند التي لهم يسبق حسابها في الاثنية من المسند الاتية :

(١) مدة الخدمة التي قضوها العامل في المجالس المحلية او في المرافق العامة او الشركات او المشروعات او المنشآت او ادارات الاوقاف الخيرية التي آلت او تؤول ملكيتها الى الدولة او في المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة .

ونصت لمادة ١٩ على أن يشترط لحساب المدة المبينة في المادة السابقة ما يأتي : ويصدر باحتساب المدة المشار إليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب اية مدة من المدة المنصوص عليها في المادة السابقة .

ثم نصت المادة ٦ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه في مجال تطبيق أحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والغايتان المعطلة له ترامي القواعد التالية :

٢ - الاعتماد بالطلبات المقدمة لحساب المدة السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية المقدمة حتى ١٩/٩/١٩٧٧ للأنادة من أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والطلبات المقدمة حتى ٧/٨/١٩٧٨ للأنادة من أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٣ - عديم الزام العامل بتقديم طلب في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو في المواعيد المشار إليها في البند السابق في حالة ثبوت مدة الخدمة السابقة بملف خدمة العامل في المواعيد المذكورة .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة أن المشرع انط بالجهة شئون العاملين احتساب مدة الخدمة السابقة التي تضاعها العامل في إحدى الجهات المبينة بالبنادة ١٨ ضمن مدة الخدمة الكلية بناء على الطلب الذي يقدمه العامل الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او حتى ١٩/٩/١٩٧٧ او حتى ٧/٨/١٩٧٨، ويمفنى عن تقديم الطلب في المواعيد السابقة أن تكون مدة الخدمة السابقة ثابتة بملف خدمة العامل في المواعيد المذكورة .

ومن حيث ان الثابت من ملف الدعوى او المستندات التى يركن اليها المدعى لاثبات مدة خدمته السابقة قديمها لاول مرة امام المحكمة بجلسته ١٩٨٢/٣/٧ وهى عبارة عن عقد استخدام عرفت محرر بينه وبين مدرسة الاقباط الابتدائية بنجع حمادى يفيد تعيينه بها مدرسا من اول سبتمبر سنة ١٩٤٥ الى آخر اغسطس ١٩٤٦ وخطاب موجه اليه من الجمعية الخيرية القبطية يفيد انتدابه للتدريس بمدرسة البنات من اول يناير سنة ١٩٤٥ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٦ ودفتر توفير يريد صادر من مكتب يريد نجع حمادى بتاريخ ١٩٤٤/١١/٦ يفيد أن مهنته مدرس بمدرسة الاقباط ، وصورة طبق الاصل من الطلب المقدم منه لمديرية التربية والتعليم بقنا للتحقق من صحة مدة خدمته بمدرسة الاقباط الابتدائية للبنين بنجع حمادى وصورة طبق الاصل من كتاب منسوب صدره لمدير شئون العاملين بمديرية التربية والتعليم بالجيزة وموجه الى مدير الشئون المالية والادارية بمنطقة قنا التعليمية للتحرى من صحة المسدة التى يطلب المذكور ضمها .

كما قدم المدعى حافظة مستندات بجلسة ١٩٨٣/٥/١٦ تضمنت صورة طبق الاصل من طلب موقع منه بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣١ وموجه الى مديرية التربية والتعليم بالجيزة لاحتساب مدة خدمته السابقة طبقا للبلدين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومؤشر اسفله باستلام الاصل والرفقات وبانه صلت مذكرة بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٥ ووقع عليها واعتدت بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٩ . وصورة طبق الاصل من طلب موقع عنيه . منه بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٧ وموجه الى مديرية التربية والتعليم بالجيزة لذات الغرض مؤشر اسفله باستلام الاصل لتسليمه للسيد / واصل طلب مقدم منه لادارة شمال الجيزة التعليمية لاعطائه ما يفيد انه تقدم بالطلبين سالفى الذكر ومؤشر اسفله شئون العاملين - تسويات - ولم يتخذ أى اجراء بشأن هذا الطلب - وكتاب موجه من مدير شئون العاملين بمديرية التربية والتعليم بالجيزة . وموجه الى مستشار مجلس الدولة يفيد أن المدعى تقدم بطلب ضم مدة خدمته

السابقة بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٥ وسلم الى السيد/ مندوب
البريد الذى قام بدوره بتسليمه الى السيد/ الموظف المختص
بالتسويات بإدارة شمال الجيزة التعليمية .

وبالرجوع الى ملف خدمة الدمى المودع ملف الطعن تبين انه محلا
من اية بيانات أو معلومات أو مستندات تتعلق بعمل الدمى السابق بمدرسة
الاقباط الابتدائية الخاصة للبنين بنجع حمادى فى المدة من أكتوبر
١٩٤٤ حتى نوفمبر ١٩٤٧ . وليس بملف الخدمة كذلك ما يفيد أن الدمى
سبق أن طالب بضم هذه المدة الى مدة خدمته أو احتسابها ضمن
مدة خدمته الكلية قبل صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو بمسند
ذلك .

ومن حيث انه استنادا الى ما تقدم فليس بالأوراق ما يثبت مدة
خدمة الدمى السابقة بمدرسة الاقباط الابتدائية الخاصة للبنين بنجع
حمادى فمن ثم فلا يكون له اصل حق فى المطالبة باحتسابها ضمن مدة
خدمته الكلية ايا كان الرأى فى مدى صحة تقدمه بطلبات احتسابها فى
المواعيد التى ذكرها ، لان مثل هذه الطلبات بافتراض انها قدمت فعلا
لجهة الادارة فى هذه التواريخ فانها تتجرد من كل قيمة قانونية وبالتالى
فلا تحدث اثرا ما بحسبان أنه يبقى من ورائها احتساب مدة خدمة سابقة
لا دليل عليها ضمن مدة خدمته الحالية . وبما لذلك تكون دمواه على غير
مسند خليفة بالرفض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بغير النظر السالف ، فانه يكون
قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول
الطعن شكلا وبإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام الدمى
المصروفات .

(طعن ٢٤٥٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٨) .

المبدأ :

المشرع اشترط للاستفادة من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدة العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة بالنسبة الى من يعين او يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار أن يذكر العامل مدة خدمته السابقة في الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه ورتب المشرع على اغفال ذلك الاجراء سقوط حقه نهائيا في ضمتها - لا يغير من ذلك صدور قرار من وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن قواعد حساب مدة الخبرة الفعلية عند التعمين للعاملين المؤهلين - القرار المشار اليه عيّن المخاطبين بإحكامه فيما نصت المادة الخامسة منه على سريان احكامه على العاملين الموجودين في الخدمة وقت العمل به المعيّنين بها اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١٢ مؤدى ذلك : عدم سريان احكام هذا القرار على العاملين المعيّنين قبل هذا التاريخ - لا مجال لاناعتهم من احكام قرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٨ المعدل للقرار الاول ذلك انه لا يستتدل به الا من كان مخاطبا بإحكامه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدتين في ١٩٩٠/٣/٢١ و ١٩٩٢/٤/١٢ فاستبان لها ان المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدة العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة الذى يحكم الحالة المعروضة تنص على انه « يشترط لحساب مدة العمل السابقة أن يتقدم الموظف بطلب ضمتها مع تدميم طلبه بكتابة المستندات في ميعاد لا يجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط حقه

في حساب هذه المدة ، أما من يعين أو يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين عليه ذكرها في الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه دون حاجة الى تنبيه والا سقط حقه نهائيا في ضمنها » .

واستظهرت الجمعية من هذا النص ان المشرع اشترط للاستفادة من احكام قرار رئيس الجمهورية ، المشار اليه ، بالنسبة الى من يعين أو يعاد تعيينه بعد نشره ان يذكر العاقل مدة خدمته السابقة في الاستمارة الخاصة بذلك عند تقديمه مسوغات تعيينه ، ورتب المشرع على اغفال ذلك الاجراء سقوط حقه نهائيا في ضمنها .

وخلصت الجمعية من ذلك الى ان الاوراق اذ خلت مما يفيد قيام السيدة/ باليات مدة خبرتها المشار اليها في الاستمارة الخاصة بذلك ، فمن ثم يكون حقها قد سقط نهائيا في ضمنها ويمتنع حسابها .

ولا يغير من ذلك صدور قرار وزير الدولة للتبعية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن قواعد حساب مدد الخبرة العملية عند التعيين للمعاملين المؤهلين ذلك ان المادة الخامسة منه ، عينت المخاطبين بأحكامه فيها نصت عليه من ان « تسرى احكام هذا القرار على العاقلين الموجودين في الخدمة وقت العمل به المعينين بها اعتبارا من ١٢/٨/١٩٨٣ ... » وهو الامر غير المثلل في الحالة المعروضة بحسبانها معينة قبل هذا التاريخ ، كما انه لا مجال لامادتها من احكام قرار وزير الدولة للتبعية الادارية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٨ المعدل للقرار الاول ذلك انه وعلى ما انتهى اليه اقتضاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١/١٠/١٩٩١ لا يستظل به الا من كان مخاطبا بأحكامه .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان قرار وزير الدولة للتبعية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٨٨ في شأن حالة السيدة/

(فتوى ٧٨٥/٢/٨٦ جلسة ١٢/٤/١٩٩٢) .

الفرع الثالث
المواعيد التي يجب أن يتقدم العامل
خلالها بطلب لحساب مدة خدمته

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

حدد المشرع ثلاثة مواعيد متباعدة يكون لكل عامل من المخاطبين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يتقدم خلال أي منها بطلب لحساب مدة خدمته السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية وهذه المواعيد هي

الميعاد الأول — خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ٧٥ في ١٠/٥/١٩٧٥ .

الميعاد الثاني — خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر القانون ٢٣ لسنة ٧٧ في ٣٠/٤/١٩٧٧ .

الميعاد الثالث — خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ في ١١/٥/١٩٧٨ .

وهذه المواعيد مواعيد سقوط لا يجوز بعدها النظر في — حساب أية مدة من المدة المتصوص عليها في المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ٧٥ — اطلب المتقدم بعد فوات الميعاد المقرر بالقانون ١١ لسنة ٧٥ وقبل العمل بالقانونين رقمي ٢٣ لسنة ٧٧ و ٢٣ لسنة ٧٨ يعتبر قائما ويغنى عن تقديم طلب جديد خلال الميعاد المتصوص عليه فيهما .

الحكمية :

ومن حيث أن المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « يدخل في حساب المزدك الكلفة المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المزدك التي لم يسبق حسابها عن المزدك الآتية :

(١) ميدة الخيمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية او القطاعات العامة او الشركات او المؤسسات او إدارات الأقاليم الخيمة التي أكلت أو تقول ملكيتها إلى الدولة أو في المدارس الإقليمية الخاصة لأفراد الدولة .

(ب) :.....

(ج) :.....

(د) :.....

ثم نصت المادة ١٩ على أن « يشترط لحساب المزدك السابقة ما يأتي :

(١) الإقلال من بعينة كلفة بتجيلة :

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية .

(ج) ألا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ويصدر بإقتساب المزدك المشار إليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شؤون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدم إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في إقتساب أية مدة من المزدك المنصوص عليها في المادة السابقة .

وقد صدر بعدئذ القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبمقتضاه مد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ويقتضى ذلك ابقاء فتح ميعاد جديد للعاملين لتقديم طلباتهم لحساب مدد خدمتهم السابقة خلال ثلاثين يوما من ٣٠ ابريل سنة ١٩٧٧ تاريخ نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذى مد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ وهذا من مقتضاه ايضا فتح ميعاد جديد للعاملين لتقديم طلباتهم لحساب مدد خدمتهم السابقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى ١١ من مايو سنة ١٩٧٨.

ومن حيث انه يبين من ذلك ان المشرع حدد ثلاثة مواعيد متباعدة يكون لكل عامل من المخاطبين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ان يقدم خلال أى منها بطلب لحساب مدة خدمة السابقة ضمن مدد خدمته الكلية والمواعيد الثلاثة المشار اليها من خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ وثلاثين يوما من تاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٧٧ تاريخ نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وثلاثين يوما من ١١ مايو سنة ١٩٧٨ تاريخ نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ وهذه المواعيد هى مواعيد سقوط يقين مراماتها وطبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ولا يجوز بعد الميعاد المنصوص عليه فى هذه المدة النظر فى احتساب أية مدد من المدد المنصوص عليها فى المادة ١٨ منه وهذا الجطر يسرى أيضا فى مواعيد الجديدة طبقا للقانونين رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ، ٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها لان ذلك من مقتضيات ما نصا عليه من مد العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم اذا ما قسم طلب

احتساب مدة الخدمة السابقة بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكان سابقا لتاريخ العمل. بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ أو القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ فإن هذا الطلب ينتج اثره ويغنى عن التقدم بطلب جديد بعد نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ أو القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ أى أن هذا الطلب يعتبر قائما واستمرت الادارة على موقفها منه بما يغنى عن تقديم طلب جديد اذ يغنى شرط تقديم الطلب في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ متحققا بعد ايفتاح الميعاد بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨. ومن ثم لا معنى لاستمرار تقديم طلب جديد .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان الطاعن تقدم بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ بطلب لضم مدة خدمته السابقة من ٦ ابريل سنة ١٩٤٤ حتى اول ابريل سنة ١٩٤٦ بمطابع التي ادبجت في الشركة العربية للطباعة والنشر وهي احدى الشركات التي آلت ملكيتها الى الدولة ومن ثم فإن هذا الطلب يغنى عن تقديم طلب خلال ثلاثين يوما من نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ سلك البيان .

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد اخذ بغير هذا النظر فانه يكون قد صدر مخالفا للقانون بما يتعين معه الحكم بالغاءه .

ومن حيث انه بالنسبة للمدة التي يطالب الطاعن بحسابها فان الجهة الادارية لم تنازع في توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه في تلك المدة من حيث كونها لا تقل عن سنة كاملة متصلة وأن الطاعن قضاها في وظيفة تكسبه خبرة في عمله المالي بالهيئة المطعون ضدها ولم يثبت أن سبب انتهاء الخدمة سوء السلوك ومن ثم يكون قد توافر في حقه الشروط اللازمة لصاحب هذه المدة وفقا لاحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة

الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويتعين من ثم الحكم بأحقية في
ضمها .

وبين حيث أنه لما غلبت مصلحة الحكم بقبول الطعن مطلقاً وفي
موضوعه إلغاء الحكم المطعون فيه وإحقاق الطاعن في حساب مدة خدمته
السابقة من ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ حتى أول أبريل سنة ١٩٤٦ طبقاً
لأحكام المادتين ١٨ ، ١٩ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والزام الجهة الإدارية
المهروية .

(طعن ١٩٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٦) .

التشريع الزائغ

المقصود بالزميل في مفهوم نص المادة ٢٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين

القائمة رقم (١٨٢)

المبدأ :

المقصود بالزميل في مفهوم نص الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المتقاعدين بالدولة على وجهين ودة الخبرة :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسوية الترتيب والتشريع بجلستها المقودة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٣ تبين لها ان الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على انه « كما تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توفرها لشغل الوظيفة على استثنائ ان تقسم الى اربع اقسام : ا) الخبرة من كل سنة من السنوات الزائدة مئة سنة ثلاثون سنة اقل من خمس سنوات من ملاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط ان تكون تلك الخبرة مئة سنة مئة وظيفة المعين عليها العامل وعلى الا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرعي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة او الاجر .

ومفاد ذلك أن المشرع قضى بحساب مدة الخبرة الزائدة عن المدة
المشترطة لشغل الوظيفة في اقدمية العامل في درجة الوظيفة التي يعين
عليها فضلا عن الاثر المالي لهذا الحساب المتمثل في منح العامل علاوة
اضافية عن كل سنة من سنوات الخبرة المحسوبة بحد أقصى خمس
علاوات . واشترط لذلك أن تتلق مدة الخبرة مع طبيعة العمل الجديد ،
والا يسبق العامل نتيجة حساب مدة خبرته الزائدة زميله المعين بذات الجهة
الذي تتوافر له ذات مدة الخبرة ويشغل وظيفة من ذات الدرجة في التاريخ
الفرعي لبداية الخبرة المحسوبة وفي هذا اشارة الى ان الذي يجمع
بينهما ويجعلها زميلين هو مدة الخبرة وما تستتبعه من وجود تاريخ مرضى
لبداية التعيين ، ومن ثم فان مخلول الزميل هنا هو زميل مدة الخبرة أى
الزميل الذى له ذات مقدار مدة الخبرة المطلوب حسابها للعامل والمعين في
ذات الجهة والمجموعة الوظيفية. وذلك سواء اكان حاصلًا على المؤهل
ثم لا يكون زميلًا للمعين حال كونه له ذات مدة الخبرة المطلوب حسابها
أو ازيد منها ، ومن ثم فالذا نجد هذا الزميل اقتصر حق العامل على حساب
مدة خبرته الزائدة على الفتر الذى يؤدي الى مساواته به في اقدمية
درجته الوظيفية كما يقتصر حقه في العلاوات الاضافية على عدد من
السنوات تقابل عند سنوات الخبرة المحسوبة له على هذا الاساس في
الادمية ومع مراعاة الا يزيد مرتبه عن مرتب زميل الخبرة بالمخلول السابق
بتساقته وأن يؤمنح في ترتيب تال لادمية هذا الزميل .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى اللقوى والتشريع الى ان المقصود
بالزميل في مفهوم نص الفقرة الثانية من الملة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ هو زميل ملة الخبرة .

(ملف ٧١٧/٣/٨٦ — جلسة ١٢/٢٣/٨٧) .

الفرع الخامس

كيفية حساب مدة خدمة ضباط الاحتياط

من طائفة المجندين

قائمة رقم (١٨٢)

المبدأ :

تضم مدة خدمة الضباط الاحتياط من طائفة المجندين يتقيد بقيد الزميل المنصوص عليه في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية .
الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على اللجنة الثالثة بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣ فقررت إحالته الى الجمعية العمومية لقبس الفتوى والتشريع التي عرض عليها بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٠ .
فاستعرضت ما استقر عليه أمثالها من وجوب مراعاة قيد الزميل عند تضم مدة الخدمة العسكرية للضباط الاحتياط من طائفة المجندين كما استعرضت نصوص القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن تواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ ، واستعرضت الجمعية كذلك نصوص قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، وتبين لها من جماع هذه النصوص ان ضباط الاحتياط من طائفة المجندين نوى المؤهلات يعد طوال فترة خدمته العسكرية الالزامية بما فيها مسدة الاستبقاء في ذات المركز القانوني لقرينه المجند كجندى من ناحية ان اساس الزامها بالخدمة

العسكرية أصلاً هو قانون الخدمة العسكرية ، وعليه فإن حساب مدة الخدمة الإلزامية له بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته المدنية عند تعيينه في إحدى الجهات المشار إليها في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يقتيد بقيد الزميل المنصوص عليه في ذات المادة فلا يجوز أن يترتب على خضاب هذه المدة أن تزيد أقدبته أو مدد خبرته على أقدبية أو مدد خبرة زميله في التخرج الذي عين معه وقبله في ذات الجهة ، أما ما ورد في قانون قواعد خدمة الضباط الاحتياط من وجوب ضم مدد الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العامة السابقة على التعيين في تلك الوظائف - دون اشارة الى قيد الزميل - فانه يعالج حالة الاستدعاء للخدمة العسكرية بالقوات المسلحة لضباط الاحتياط فلا ينصرف الى مدد الخدمة الإلزامية وكذلك مدد الاستبقاء وعند تلأم مدة الخدمة الإلزامية وهي المدد التي عالجتها المادة ٤ ع من قانون الخدمة العسكرية والوطنية وآية ذلك أن المشرع في القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولئن قضى في المادة ٦٦ على قسم مدد الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العامة ، إلا أن هذا الحكم يفترض انتهاء خدمة المجند كضباط احتياط مجند بما فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة كضباط احتياط أى يفترض وجود فاصل زمنى بين مندة الخدمة الإلزامية بما فيها مدة الاستبقاء وبين مدة الاستدعاء يؤكد ذلك أن المشرع في القانون المشار إليه حدد في المادة ١٢ الحالات التي يتم فيها الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة (التدريب ، حضور دورات) كما حظر في المادة ١٩ على ضباط الاحتياط أن يتخلل عند استدعائه وأوجب في المادة ١٧ أن يرتدى عند استدعائه الملابس العسكرية للضباط العائلين بالقوات المسلحة مما يبين منه أن المستدعى كضباط احتياط سبق أن انتهت خدمته الإلزامية ثم استدعى وهذا يعنى أن الاستدعاء بالنسبة لطائفة المجندين لوى المؤهلات المشار إليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتم انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية وفي هذه الحالة تختم مدة

الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية اذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة
بعد انتهاء مدة الاستدعاء .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية المبنوية لقسمى الفتوى والتشريع البى أن ضم
مدة خدمة الضباط الاحتياط من طائفة المجندين يتعبد الزميل المنصوص عليه
فى المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية
والوطنية :

(ملحق رقم ٧٨٢/٣/٨٦ الى ١٩٨٩/١٢/٢٠) .

المفروع السادس

الجهة المختصة بحساب مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار

رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

تختص جهة التعيين الاولى بضم مدة الخدمة السابقة للعامل طبقا لاحكام رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . وذلك متى استوفى العامل الشروط الشكلية والموضوعية المطلوبة لحساب تلك المدة - لا يؤثر في اختصاص هذه الجهة نقل العامل منها قبل اجراء التسوية الى الجهة الاخرى .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦. فاستعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقتدمية الدرجة التي تنص على ان « في تطبيق احكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه يكون حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقتدمية الدرجة مقصور على المسدد التي تقضى في الجهات الاتية » والمادة (٢) من ذات القرار التي تنص على انه « مع مراعاة احكام المادتين ١٢ و ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ تحسب مدد العمل السابقة

المنصوص عليها في المادة الاولى وفقا للاوضاع والشروط الاتية :
والمادة (٣) منه التى تنص على أن « يشترط لحساب مدد العمل السابقة
أن يتقدم الموظف بطلب ضمنها مع تقديم طلبه بكافة المستندات في ميعاد
لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار ولا يسقط حقه في حساب
هذه المدد أما من يعين أو يعاد تعيينه بعد نشر هذا القرار فيتعين
عليه ذكرها في الاستبارة الخاصة بذلك عند تقديمه بمسوغات التعيين وذلك
دون حاجة الى تنبيه والا سقط حقه في حساب هذه المدة » .

والمادة (٥) التى تنص على أن « يشترط ألا يترتب على ذلك الضم
أن يسبق زملائه من يعملون معه في المصلحة أو الوزارة المعين فيها » .
والمادة (٦) التى تنص على أن « يصدر بضم مدة العمل السابقة قرار من
الوزير المختص أو من رئيس الهيئة التى عين بها الموظف اذا لم تكن داخلة
في اختصاص أحد الوزراء » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن حق العامل في ضم مدة
خدمته السابقة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة
١٩٥٨ المشار اليه وفي المجال الزمني لامبال هذا القرار هو حق مستمد
من القانون مباشرة ولم يترك المشرع للجهة الادارية سلطة تقديرية في
هذا الشأن تترخص بمقتضاها في تقرير منح التسوية أو منعها حسبما
تراه ، وانما جعل اختصاصها معينا بحيث اذا توافرت في العامل الشروط
المقررة لضم مدة خدمته السابقة ، فلا مناص من النزول على احكام
القانون واجراء التسوية للعامل . وينبنى على ذلك أن الجهة التى عين
فيها العامل ابتداء تكون صاحبة الاختصاص بضم مهدة خدمته السابقة
مضى استوفى الشروط الشكلية والموضوعية المطلوبة لحساب تلك المدة
واخذاً في الاعتبار ان هذه الجهة هى الاقدر على التحقق من توافر
الاشتراطات اللازمة لضم مدة الخدمة بمقتضى احكام القرار الجمهورى
المشار اليه عند تحقق مناط تطبيقه . وعليه فلا يؤثر في اختصاص هذه
الجهة نقل العامل منها قبل اجراء التسوية الى جهة أخرى .

استنتاج :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص
جهة التقنين الأولى بضمم مدة الخدمة السابقة للعامل طبقاً لأحكام
رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

(ملك رقم ٧٦٥/٢/٨٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦) .

الفرع السابع

قسم مدة الخدمة السابقة قواعد فنية الخبرة المكتسبة

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

تحسب مدة التطوع من تاريخ الحصول على المؤهل الذى عين
العامل بمقتضاه - مدة التطوع السابقة على ذلك لا يجوز حسابها ضمن
المحدد الكلية - يشترط ان تكون مدة التطوع قد قضيت في وظيفة مما
يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية - اسلفي ذلك : ان النظام العسكري
يلزم الخاضع له بالعمل في أي مجال يحدد له دون اعتبار لخبرته الخاصة
أو مهنته .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى قضى المدة من ١٩٤٨/١١/١٠
حتى ١٩٥٥/١/١٥ بتطوعا بوظيفة لاسلكي بالقوات البحرية حيث انتهت
خدمته بسبب عجز اللبابة الطبية للوظيفة العسكرية وكان قد جعل خلال
هذه المدة على الشهادة الابتدائية وذلك في عام ١٩٥٣ وقيد بين
بؤله في وظيفة لاسلكي بهدية التحرير اعتبارا من ١٩٥٥/١٢/٢٨ وحتى
١٩٥٧/٢/١٣ وفي ١٩٥٧/٢/١٤ عين بذات المؤهل بوظيفة بدنية بالدرجة
التاسعة الكتابية بالقوات المسلحة :

ومن حيث انه من حساب مدة تطوع المدعى بالقوات البحرية
خلال المدة من ١٩٤٨/١١/١٠ حتى ١٩٥٥/١/١٥ ضمن مدة خدمته

الكلية فانه طبقا للمواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه لا تحسب هذه المدة الا من تاريخ الحصول على المؤهل العلمى الذى ميين المدعى بمقتضاه فى وظيفته الحالية اما مدة التطوع السابقة على ذلك فلا يجوز حسابها ضمن الممد الكلية وذلك طبقا لما يقضى به صدر المادة (٢٠) من هذا القانون ولان مؤدى القول بغير ذلك اعتبار العامل معينا فى الفئة المقررة لمؤهله تبطل حصوله عليه وهو ما يتناقض مع التنظيم القانونى القائم الذى حدد لكل مؤهل فئة معينة تعيين اصحابه عليها ، هذا ولا يمتد فى حساب مدة التطوع بان تكون قد قضيت فى وظيفة ما يكسب العامل خبرة فى وظيفته الحالية حسبما ما اشترطته كاصل عام الفقرة (ب) من المادة (١٦) سالفة الذكر لان النظام العسكري يلزم الخاضع له بالعمل فى أى مجال يحدد له دون اعتبار لخبرته الخاصة او مهنته وهو ما اكنته التعليمات التنفيذية لقانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه . وبناء على ذلك فلا يحسب من مدة تطوع المدعى ضمن مدة خدمته الحالية الا المدة من ١٩٥٣/٦/٢٠ تاريخ حصوله على شهادة الدراسة الابتدائية حتى تاريخ انتهاء تطوعه فى ١٩٥٥/١/١٥ ومقدارها ١٦ يوم ٦ شهر ١ سنة . ومن حيث انه بالنسبة للبدء التى تضاها المدعى فى وظيفة فنية (موظف لاسلكى) لمؤهله الاقل من متوسط (شهادة الدراسة الابتدائية) بمديرية التحريض فى الفترة من ١٩٥٥/١٢/٢٨ وحتى تاريخ اعاده تعيينه دون فاصل زمنى فى وظيفة كتابية بالقوات البحرية اعتبارا من ١٩٨٧/٢/١٤ فان الفقرة (هـ) من المادة (٢١) من القانون المشار اليه المضافة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تقضى بحساب مدة الخدمة لمن نقل او أعيد تعيينه لى سبب من الاسباب من حملة المؤهلات الدراسية او حملة المؤهلات الاقل من المتوسطة بمثل فتر هذا القانون من الوظائف المهنية او الفنية الى الوظائف الكتابية على اساس تطبيق الجدول الثالث الخاص بالوظائف الفنية او المهنية بالنسبة للمدة التى قضيت فى هذه الوظائف ثم تطبيق الجدول الرابع او الخامس حسب الاحوال اعتبارا من تاريخ النقل او اعادة التعيين بهذه الوظائف وبالفئة

والاقتضية التي يصل اليها بالتطبيق للجدول الثالث . ومع ذلك يجوز تطبيق الجدول الاصلح للعامل من الجداول المشار اليها حسب الاحوال على المدة بأكملها اذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف المدة . ويتطبيق احكام هذه المادة على واقعة النزاع فان مدة خدمة المدعى في الوظيفة الفنية المشار اليها وهي لا تتجاوز ٢٦ يوم ١٩ شهر - سنة ولا تخوله الحق في الحصول على أية ترقية طبقا للجدول الثالث فضلا من انها لا تمثل سوى نسبة من مدة خدمته الكلية التي قضى أغلبها في الوظيفة الكتابية وما ضم اليها من مدة التطوع والتي تعامل معاملة وتسرى عليها احكامها وينبأ على ذلك ان الجدول الرابع الخاص بحلة المؤهلات الاقل من المتوسطة هو الذي يطبق على مدة الخدمة الكلية للمدعى بأكملها سواء في ذلك مدة الخدمة التي قضاه في وظيفة فنية (موظف لاسلكي) من ١٩٥٥/١٢/٢٨ وحتى تاريخ تعيينه في وظيفته الحالية او تلك التي ضمت من مدة تطوعه بالقوات البحرية الى مدة خدمته الحالية وتعامل معاملة وتسرى عليها احكامه كل ذلك بالإضافة الى مدة خدمته الحالية بالوظيفة الكتابية . وينبأ على ذلك ان المدعى يستحق ارجاع اقدميته في الدرجة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) الى ١٩٥٤/٦/١٢ أول الشهر التالي لقضائه ١٩ سنة من تاريخ تعيينه الغرض في ١٩٥٤/٦/١٢ اعمالا للمادة ١٥ من ثنائون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين المشار اليه على أساس تطبيق الجدول الرابع من الجداول المرفقة بهذا القانون .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بتميز النظر المتقدم مائة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله الامر الذي يعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالقضاء الحكم المطعون فيه وبإحقاق المدعى في ارجاع اقدميته في الفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) الى ١٩٥٤/٦/١٢ وبالترقية الى الفئة السادسة (٧٨٠/٣٣٠) من ١٩٧٢/٧/١ مع ما يترتب على ذلك من آثار ورغم ما عدا ذلك من الطلبات والزام الطرفين المصروفات مناصفة بينهما .

(طعن ١٤٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٠)

الفروع الثمانية

كيفية حساب مبدية الخدمة لمن نقل
أو أعيد تعيينه لأي سبب من الأسباب

قائمة رقم (١٨٦)

المبدأ :

المامل الفني أو المهني الذي نقل أو أعيد تعيينه بوظيفة مكتبية يطبق عليه الجدول الثالث بالتنسبة للجهة التي قضى فيها في الوظائف الفنية أو المهنية ثم يطبق عليه الجدول الرابع أو الخامس حسب الاحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين بالوظيفة المكتبية وبالفترة الاحتمالية التي يصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث - تطبيق الجدول الإصحح للمامل من الجداول المشار إليها على المدة الكلية إذا كان الجدول ينطبق على أكثر من نصف المدة - يقتصر ذلك على من نقل أو أعيد تعيينه من الوظيفة الفنية أو المهنية إلى الوظيفة المكتبية .

المحكمة :

أما من طلب المدمي تسوية حالته بالتطبيق للجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أمثالاً لإحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٨٧٣ يتم تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

فانه في ١٩٧٨/٥/٨ صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ونص في مادته السادسة على ان يضاف بند (هـ) الى المادة ٢١ من قانون تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام المعنات

بالتانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، نصه الإتي : — هـ — حسب مدة الخدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه إلى سبب من الأسباب من غير جألي بالمؤهلات الدراسية أو من حملة المؤهلات الأقل من المتوسطة قبل نشر هذا القانون من الوظائف المنية أو الفنية إلى الوظائف الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث الخاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للميد التي قضيت في هذه الوظائف تم تطبيق الجدول الرابع أو الخامس حسب الاحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين بهذه الوظائف بالفئة أو الاقدنية التي يصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث . ومع ذلك يجوز تطبيق الجدول الأصلي العامل من الجداول المشار إليها حسب الاحوال على المدة الكلية بأكملها إذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف المدة

فان الواضح من هذا النص ان العامل الفني أو المهني الذي نقل أو أعيد تعيينه بوظيفة مكتبية يطبق عليه الجدول الثالث بالنسبة للمدة التي قضاهها في الوظائف الفنية أو المهنية ثم طبق عليه الجدول الرابع أو الخامس حسب الاحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين بالوظيفة المكتبية وبالفئة والاقندية التي تصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث وأجار النص تطبيق الجدول الأصلي للعامل من الجداول المشار إليها حسب الاحوال على المدة الكلية إذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف المدة وقد قصر المشرع تطبيق النص المشار إليه على من نقل أو أعيد تعيينه من الوظيفة الفنية أو المهنية إلى الوظيفة المكتبية .

ولما كان المدمى قد شغل وظيفته المكتبية بالهيئة العامة للسكك الحديدية بطريق التعيين وليس بطريق النقل أو إعادة التعيين فإنه لا يستفيد من الحكم الذي تضمنه البند هـ من المادة ٢١ المشار إليه .

ومن ناحية أخرى فإنه باستعراض حالة الزميل السيد/ المسترشد به فان حالته تختلف من حالة المدمى حيث عين بوظيفة فنية بالهيئة العامة للسكك الحديدية في ١٩٦٠/٩/٢٢ وبالتالي فقد تحدد

مركزه في ١٩٧٤/١٢/٢١ باعتباره شاغلا لوظيفة فنية بينما تحدد مركز
الدمى في التاريخ المذكور باعتباره شاغلا لوظيفة مكتبية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد تضى بتطبيق الجدول الخامس
من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . على حالة الدمى فإنه
يكون قد أصاب الحق في تضائله وأن كان قد يتعين تعديله والامتداد
بالمدة الكلية من ١٩٣٠/١١/٢ على التتصيل الذي الحنا اليه .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا
وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه على الوجه المبين في الاسباب
والزام الجهة الادارية المصروحات .

(طعن ١١٠٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١٦) .

التفسير التاسع

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

استهدف المشرع من قرارات حساب مدة الخدمة السابقة تسوية حالات خاصة بشروط معينة منها : أنه في حالة إعادة تعيين الموظف على أساس مؤهل دراسي آخر وجب أن يتفق المؤهل السابق واللاحق في طبيعتهما ولا يقل تقدير المؤهل الأول عن تقدير المؤهل الآخر — مثال : مؤهل الثانوية العامة بمؤهل متوسط ومؤهل دبلوم المعلمات بمؤهل فوق المتوسط — عدم اتفاق مؤهل الثانوية العامة مع مؤهل دبلوم المعلمات في التقدير — نتيجة ذلك : عدم جواز ضم مدة الخدمة التي قضيت بالمؤهل الأول إلى مدة الخدمة بالمؤهل الثاني .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣٤ من قانون التعليم الخاص الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ نص على أن « تصيب مدة العمل السابقة في التعليم الخاص كاملة عند الالتحاق بالوظائف العامة متى كانت تالية لصدر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٨ انشار اليه وذلك وفقا للقواعد والشروط الاخرى المقررة في شأن حساب مدة العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وتحديد الإقضية والمستفاد من نص المادة ٣٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ ومذكرته الإيضاحية أن المشرع في القانون المذكور قرر ضم مدة العمل السابقة في التعليم الخاص كاملة متى كانت تالية لصدر القانون

رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعليم الخاص الملغى وذلك بذات الشروط والاضلاع المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتبة واقتديت بالدرجة .

ومن حيث ان قرارات حساب مدد الخدمة السابقة جميعا قد استهدفت تسوية حالات خاصة بشروط معينة ومنها انه في حالة اعادة تعيين الموظف على اساس مؤهل دراسي آخر وجب ان يتفق المؤهل السابق واللاحق في طبيعتها والا يقل تقدير المؤهل الاول عن تقدير المؤهل الاخر وكل اولئك من المسلمات التي يتعين التزامها في ضم مدد الخدمة السابقة ايا كان القرار الذي يطلب الضم ونفسا لاحكامه وهو الامر الذي استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم فانه وان كان القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه قد قضى بحساب مددة العمل كسابقة في التعليم الخاص كاملة عند الالتحاق بالوظائف العسابة الا ان ذلك مرهون بتوافر القواعد والشروط الاخرى المقررة في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتبة وتحديد الاقدمية ومنها وجوب اتفاق المؤهل السابق واللاحق في طبيعتهما والا يقل تقدير المؤهل الاول عن تقدير المؤهل الاخر اذا تم التعمين في الوظيفة الحكومية بمؤهل غير المؤهل الذي عين به المعامل في التعليم الخاص .

ومن حيث ان الثابت ان السيدة / كانت معينة بمدرسة راهبات الراعي الصالح في المدة من ١٩٥٧/١٠/١ حتى ١٩٧٥/١٠/١٤ بمؤهل الثانوية العامة ثم عينت اعتبارا من ١٩٧٥/١٠/١٥ بمديرية التربية والتعليم بالغيا بمؤهل دبلوم معلمات حصلت عليه سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن مؤهل الثانوية العامة لا يتفق مع مؤهل دبلوم المبيعات
التربوي في تقديره ومن ثم لا يجوز ضم مدة الخدمة التي قضيت بالمؤهل
الأول إلى مدة خدمتها بالمؤهل الثاني .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بغير هذا النظر بما يتعين
معه قبول الطعن شكلا والغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى
مع الزام المدعية المصروفات .

(طعن ١١٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٧/١/٢٥) .

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم
٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدة الخدمة السابقة في المعاش - أورد
أحكاما جديدة لحساب التساط التامين والمعاش المستحقة في مدة الخدمة
السابقة التي يقرر فيها لأقدمية العامل - الأحكام المستحقة لتسويات
على بدائل لمدة إثناء تلك المبالغ يختار العامل بينها ما يلائمه - أولها أن
تؤدي هذه المبالغ دفعة واحدة ، وثانيها أن تؤدي على التساط يجرى
خصمها من الراتب حتى يبلغ سن الإحالة إلى المعاش ، والبديل الثالث أن
تؤدي بطريقة الاستبدال - أبان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ كيفية حساب
المبالغ المستحقة عن مدة الخدمة السابقة في كل هذه الأحوال - عبارة
« الراتب عند الالتحاق بالخدمة » المنصوص عليها في المادة الثانية من
القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ والذي يتم على أساسه تحديد قيمة اشتراك
التامين والمعاش المستحق عن مدة الخدمة السابقة تصرف إلى الراتب
الفعلي عند التقاعد ، وليس المراتب المفرض الناتج عن تدرج الراتب الفعلي
بالملاوات بعد ضم مدة الخدمة السابقة .

المحكمة :

« وحيث أن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة في المعاش قد نص في مادته الأولى على أن « يستبدل بالمادة الأولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ النص الآتي : « تحسب في المعاش بالنسبة الى الموظفين الذين تسرى عليهم احكام القوانين ارقام ٥ لسنة ١٩٥٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها مدد العمل السابقة التي يقرر ضمها ، في تقدير الدرجة والمرتب واقتضية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ أو طبقا لاية قوانين أو قرارات أخرى والتي قضيت في غير الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة » وقضت المادة الثانية من ذلك القانون بأن « يستبدل بالمادة الثالثة فقرة أولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه النص الآتي يؤذن الموظف من مدة العمل السابقة التي تحسب في المعاش بمبالغ تحدّد بأحدى الطرق الآتية (أولا) دفعة واحدة تؤدي في موعد لا يتجاوز تسعة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو التحاقه بالخدمة بحسب الحال وتشمل المبلغ الذي يحدّد وفقا للتقييم (ا) من الجدول المرفق مضافا اليه مائة بعديل ٢٥٪ سنويا من تاريخ الالتحاق بالخدمة حتى تاريخ انتهاء التسعة الاشهر المشار اليها وفي حساب المدة تحذف كسور الشهور (ثانيا) على اقتساط شهريه تحدد وفقا للتقسم (ب) من الجدول المرفق وتحصل هذه الاقتساط ابتداء من ماهية الشهر التالي لانتهاء مدة التسعة الاشهر المنصوص عليها في البند السابق حتى تاريخ بلوغ الموظف سن الستين ... (ثالثا) دفعة واحدة تؤدي بطريق الاستبدال وفقا للجدول المرفق للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه »

ونصت المادة الرابعة من القانون على أن « يقف خصم الاقتساط التي تستقطع طبقا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ويستتزل مجموع الاقتساط المؤداء من المبالغ المستحقة دفعة واحدة في تاريخ الإداء وفقا

لاحكام هذا القانون ومؤدى الباقي أما نقداً، أو على أقساط شهرية حتى سن الستين أو بطريق الاستبدال ولا يجوز أن يشترك عن مدة عمله السابقة وفقاً لاحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه أن يمدد من هذا الاشتراك وانما يجوز له تعديل رغبته في طريقة الاداء من التسيط حتى سن الستين والاداء بطريق الاستبدال أو دفعة واحدة نقداً .

هذا وقد ورد بالتقسم (أ) من الجدول المرفق للقانون المشار اليه والخاص ببيان كيفية (حساب الدفعة الواحدة) التي يؤدى مقابل: ضم مدة الخدمة السابقة في المعاش والمشار اليها في المادة الثالثة أولاً المبلغ الذي يستحق من كل جنيه من المرتب الشهري عند الالتحاق بالخدمة لكل سنة من المدة المراد حسابها وورد بالتقسم (ب) الخاص ببيان كيفية (حساب الأقساط الشهرية) المشار اليها في المادة الثالثة — ثانياً من القانون المبلغ الذي يستحق من كل جنيه من الدفعة الواحدة التي يحدد وفقاً للتقسم (أ)

ومن حيث أن المادة (١٤٢) من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نصت على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٦ ، ٥٩ لا يجوز رفع الدموى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاضرار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرفه بالنسبة لباقي الحقوق » ونصت المادة (١٥٧) من ذلك القانون على أن « تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة من تطبيق احكام هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكافآت اعضائها قرار من الوزير المختص .

وعلى أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء تقدم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية .

رفع عنكم الاخلال باحكام المادة (١٢٨) لا يجوز رفع الدعوى قبل
مضى ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه .

وحيث ان المبين من استعراض هذه النصوص ان القانون رقم ٥١
لسنة ١٩٦٢ - أورد في المواد ١ ، ٢ ، ٤ احكاما جديدة لحساب اقساط
التأمين والمعاش المستحقة من مدد الخدمة السابقة التي يتقرر ضمنها لاقضية
العامل استبدلت بالاحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ ،
وقد شملت الاحكام المستحدثة بالقانون المشار اليه بدائل عدة لاداء تلك
المبالغ ويختار العامل منها ما يلائمه اولها ان تؤدي هذه المبالاة دفعة واحدة
وثانيها ان تؤدي على اقساط يجرى خصمها من المرتب حتى بلوغ سن
الأحالة الى المعاش ، والبديل الثابت ان تؤدي بطريقة الاستبدال وعند
إبان القانون كيفية حساب المبالغ المستحقة عن مدة الخدمة السابقة
في كل من هذه الاحوال الثلاث فاورد بالقسم (١) من الجدول المرفق
بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ انشار اليه (حساب الدفعة الواحدة)
المبلغ الذي يستحق من كل جنيه من المرتب عند الالتحاق بالخدمة عن كل
سنة من المدد المراد حسابها في المعاش وأورد في القسم الثاني من الجدول
(حساب الاقساط الشهرية) المبلغ الذي يستحق عن كل جنيه من الدفعة
الواحدة التي تحدد وفقا للقسم (١) كما نصت المادة الرابعة من ذلك القانون
على ان يستنزل من المبلغ المستحق على العامل عن مدة خدمته السابقة
ما سبق ان اداء من القسط من تلك المدة وفقا لاحكام القانون رقم
٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ . وبما من شك ان عبارة (المرتب عند الالتحاق بالخدمة)
المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ والذي
يتم على اساسه رد قيمة اشتراك التأمين والمعاش المستحق عن مدة
الخدمة السابقة انما تنصرف الى المرتب الفعلي عند التعيين وليس المرتب
الفرضي الناتج من تخرج المرتب الفعلي بالمعلاوات بعد خصم مدة الخدمة
السابقة . ومن ثم فان ما أجرته الجهة الادارية من تحديد المبلغ المستحق
كاشتراك تأمين ومعاش عن مدة الخدمة السابقة للمدعى التسوية في
المعاشن على اساس مرتبه الفرضي وليس الفعلي يكون قد جاء على خلاف

التطبيق السليم لاحكام القانون ويكون متعينا على الجهة الادارية او تعيد حساب ذلك المبلغ على اساس مرتبه الفعلى عند التعيين وقدره ١٠ر.٠٠٠ جنيهاً وليس مرتبه الفرضى البالغ ١٥ر٥٠٠ مع استئزال ما سبق ان اداء من اقساط عن تلك المدة ومحصلها (١٩ر٨٥٥ جنيه) ولا وجه لما اثارته الطاعنة من عدم سبق تقديم المدعى بطلب الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قبل اقامة دعواه اضافة الى اقامته دعواه بعد نوات الميعاد المقرر لسقوط دعوى المنازعة فى المعاش ولا وجه لذلك - لان النزاع فى الدعوى الراهنة لا يعد وان يكون مطالبة ببليغ حصل من الدمى بوصفه فيه اشتراك تالين ومعاش عن مدة خدمته السابقة بها يجاوز القدر الصحيح المقرر قانونا وهو بهذه المثابة منيت الصلة بمنازعات المعاشات ولا يخضع بالتالى لحكم المادة ١٥٧ المشار اليها ولا لمواعيد اقامة الدعاوى الخاصة بمنازعات المعاشات التى تنصب على المعاش أصلا ومقررا وانما تحكمه فحسب المواعيد المقررة لمنازعات الرواتب (التسويات) دون المواعيد والاجراءات المتعلقة بالمنازعة فى المعاش » .

(طعن ١٧٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٨) .

مرافق عامة ومرافق قومية

الفرع الأول — مرائق عامة .

الفرع الثاني — مرائق قومية .

الفرع الاول

مراقق عامة

قامدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

تسيير المرافق العامة بانتظام واضطراد يستتبع بالضرورة ان يتحمل الأفراد المتعاملون مع الادارة ببعض المخاطر الناجمة عن تسيير المرافق :

المكبلة :

« ومن حيث انه لا يغير مما سبق ما تردد في تقرير الطعن ان المبنى يقع ضمن النيز العمراني لقرية بجروان اذ ورد قولاً مرسلًا بغير دليل خاصة وان الحيز العمراني بالقرى يصدر به قرار من اللجنة الادارية المختصة فكان على الطاعنة ان تستند قولها بدليل مستند من القرار الصادر بتحديد الحيز العمراني للقرية المذكورة ، او ان قرار الازالة فيه نحرمان لها من ملكيتها الخاصة بما يتعارض مع نص المادة ٨٠٥ من القانون المني ، وذلك مردود بان تسيير المرافق العامة بانتظام واضطراد يستتبع بالضرورة ان يتحمل الامراء المتعاملون مع الادارة ببعض المخاطر الناجمة عن تسيير المرافق ، ومن تلك المخاطر ما قد يسفر عن الاستيلاء على الملكية الخاصة للأفراد بالطريق الذي رسمه القانون او فرض بعض القيود على تلك الملكية على النحو الوارد بالمادة (١٠) من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ ، انه للذكر ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر تطبيقاً للقانون ويكون طلب الغائه أو وقف تنفيذه غير قائم على سند سليم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب لانه يكون قد صدق سنداً صحيحاً أحكام القانون ويكون الطعن عليه على غير أساس جدير بالرفض » .

(طعن ٢٦٩٥ لسنة ٣٤ في جلسة ١٥/١١/١٩٦٣) .

الفرع الثاني

مرافق قومية

قائمة رقم (١٩٠)

المبدأ :

المرافق القومية والمرافق ذات الطبيعة الخاصة تفرج عن اختصاص وحدات الحكم المحلي .

المحكمة :

القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التي يشملها والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلي معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ — المشرع اختص شيخ الازهر في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بالرأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية وجعل له الريسة والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراسات الاسلامية فى ناطق بوحداث الحكم المحلى الاختصاص باتشاء وإدارة جميع المرافق الازهر وهيئاته والحق بالازهر المعاهد الازهرية — قانون الحكم المحلى العامة الواقعة فى دائرتها — المرافق القومية وكذلك المرافق ذات الطبيعة الخاصة تفرج من اختصاص وحدات الحكم المحلى — سريان القواعد المتبعة بالمرافق القومية على المعاهد الازهرية — أساس ذلك : قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ — اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ حددت على سبيل الحصر انواع المعاهد الازهرية — مكاتب تحفيظ القرآن الكريم ليست من المعاهد الازهرية — انشاء هذه المكاتب والاشراف عليها يفرج من اختصاص الازهر الشريف ويدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى .

(ملف رقم ٣٠١/٦/٨٦ جلسة ١٨/١٢/١٩٨٥) .

تقاسم عدد رقم (١٩١)

المبدأ :

لا تختص وحدات الإدارة المحلية بإدارة المرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة الخاصة .

الفتوى :

وحدات الإدارة المحلية لا تملك اختصاص بالنسبة الى المرافق القومية او المرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية وحقتها في الاشراف والرقابة مقصور على المرافق ذات الطابع المحلي وفيما يتعلق بأموال الدولة الخاصة والعمامة فانها تلتزم بالمحافظة عليها وحمايتها من التعديات وهذا الحق يجد نطقه في الاملاك غير المخصصة للمرافق القومية التي تخرج برمتها وما تحوزه وما هو مخصص لها من مجال اشراف الوحدات المحلية . تعدى احدى الوحدات المحلية على اراضي الهيئة القومية لسكك حديد مصر وتعديها على اراضي هذا المرفق القومي يعد تعديا على املك مخصصة للغير لا يكسبها حقا عليها وتلتزم برد تلك الاراضي الى الهيئة .

(ملف رقم ١٨٨٥/٢/٣٢ جلسة ١٩٩١/١١/١٧) .

تقاسم عدد رقم (١٩٢)

المبدأ :

اختصاص وحدات الإدارة المحلية بإدارة المرافق العام يقتصر على المرافق الاقليمية — المرافق القومية او ذات الطبيعة الخاصة تخرج عن اختصاص وحدات الإدارة المحلية .

الفتوى :

اختصاص الهيئة العامة لتربية بحيرة السد العالي دون محافظة

اسوان في استخراج تراخيص المحاجر - أساس ذلك : أن مفاد احكام
 القرارين الجمهوريين رقمى ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ و ٤٢٠ لسنة ١٩٧٨ أن بحيرة
 السد العالى والمناطق المحيطة بها على الرغم من وقوعها داخل دائرة
 اسوان الا ان اهميتها تتمدى نطاق المحافظة التى تتبع نيهما
 وتهدد لجنيح الجمهورية لما يربط بهذه البحيرة من مشروعات هامة لتوليد
 الطاقة الكهربائية والرى والزراعة واستغلال الموارد والثروات الطبيعية
 وهو الامر الذى اقتضى له انشاء الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد
 العالى لتقوم على تنمية واستغلال موارد الثروة البشرية والطبيعية ببحيرة
 ناصر وشواطئها والاراضى المحيطة بها بما يمتنع معه على المحافظة ان
 تنابر اى اختصاص فى احد المجالات التى تدخل فى اغراض الهيئة ذلك ان
 اختصاص وحدات الادارة المحلية بادارة المرفق العام يقتصر على المرافق
 الاقليمية أما المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة مثل بحيرة السد
 العالى فانها تخرج عن مجالها وتبعد عن اختصاصها .

(ملقوى رقم ٢١٢ بتاريخ ١١/٣/١٩٩٣ ملف رقم ٢١٩٩/٢/٣٢) .

(ملف رقم ٢١٩٩/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٣/٢/٧) .

میراث

الفصل الاول — المرتب عند التعيين

الفرع الاول — عدم جواز المساس ببداية ونهاية الربط المالى لكل درجة وظيفية الا بتشريع .

الفرع الثانى — تحديد المرتب الذى يتخذ أساسا لمنسح العلاوات والحوافز والاجور الاضافية .

الفرع الثالث — راتب الموظف المعاد تعيينه .

الفرع الرابع — الحد الاقصى لما يحق للموظف أن يتقاضاه .

اولا — القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن الحد الاعلى للاجور

ثانيا — قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بتحديد الحد الاعلى للاجور وما فى حكمها .

(١) كيفية تحديد الحد الاعلى للاجور وما فى حكمها .

(ب) كيفية تطبيق الحد الاعلى للاجور على من تنتهى خدمتهم خلال السنة الميلادية .

ثالثا — تحديد مرتب الوزير .

رابعا — تحديد مرتب نائب الوزير .

خامسا — تحديد مرتب رئيس مصلحة الشركات .

الفرع الخامس — اثر التنحية فى استحقاق المرتب والمكافآت .

الفرع السادس — تعليه المرتب بالامانات .

الفرع السابع — تقادم المرتبات والاجور وما في حكمها .

الفرع الثامن — زيادة المرتب .

أولا — الزيادة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ .

ثانياً — الزيادة المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ .

ثالثاً — الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ .

الفصل الثاني — الحرمان من المرتب .

أولاً — المرتب في فترة الحبس الاحتياطي .

ثانياً — احتية الموظف المقتضى بإلغاء استمرار فصله في الرجوع

على الجهة الادارية بالتعويض .

الفصل الثالث — الخصم من المرتب ، واسترداد ما دفع بغير وجه حق

الفرع الاول — تحثيد المسئول عن اجراء الخصم من المرتب .

الفرع الثاني — عدم جواز الخصم من مرتب العامل وفاء للنفقات

اللازمة لترحيل أحد المواطنين من الخارج الى أرض الوطن .

الفرع الثالث — مدى التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات وما في

حكمها بغير وجه حق .

الفرع الرابع — نطاق تطبيق قاعدة استهلاك الفرق بين المرتب

الخالط والمرتب الصحيح .

الفصل الرابع — مسائل متنوعة .

الفرع الاول — الضريبة على المرتبات

أولاً — خضوع مرتبات العاملين المصريين بمشروع المعلم

والتكنولوجيا من أجل التنمية للضريبة المقررة على

المرتبات والاجور

ثانياً — عدم خضوع مرتبات العاملين بالمراكز الثقافية الفرنسية
في مصر للضريبة على المرتبات

الفرع الثاني — مناصب استحقاق الاعانة المقررة للعاملين بسيناء
وتطاع غزة ومحافظات القناة

الفرع الثالث — مناصب صرف الحوافز للعاملين بمكاتب التأمينات
الاجتماعية .

الفرع الرابع — جواز تشغيل العامل في ايام العطلات الاسبوعية
بأجر مضاعف .

الفرع الخامس — مناصب استحقاق المكافأة المقررة بالمادة ١٣ من قرار
وزيرى الصحة والحكم المحلى رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٩

الفرع السادس — التعميم بما يجاوز الأجر المقرر للوظيفة

الفرع السابع — احتية المحافظين في تمثيل العلامة الخاصة

الفصل الأول

المرتب عند التعيين

الفرع الأول

عدم جواز المساس ببداية ونهاية الربط المالى لكل درجة وظيفية الا بتشريع

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ

عدم جواز المساس ببداية ونهاية الربط المالى لكل درجة وظيفية

• الا بتشريع •

الفقوى :

لقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقررة في ١٩٨٦/٢/١٩ فتبينت ان المادة ٣٨ من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧ تنص على أن « يصدر قرار الترقية من السلطة المختصة بالتعيين . وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها . ويستحق العامل بداية الاجر المقرر للوظيفة المرقى اليها او علاوة من علاواتها ايها اكبر اعتبارا من هذا التاريخ ولا يخل ذلك باستحقاق العلاوة الدورية في موعدها . » كما تبينت الجمعية العمومية المادة ٤٠ من ذات القانون وتنص على أن « تحدد بداية ونهاية اجور الوظائف بكل درجة وفقا لما ورد في الجدول رقم (١) المرافق » .

وبناءً على ما تقدم استحقاق العامل المرقى بداية اجر الدرجة المرقى اليها او علاوة من علاواتها ايها اكبر من تاريخ صدور قرار الترقية ، بالمشروع بذلك اراد الا يحرم العامل المرقى والذي تجاوز مرتبه في الدرجة المرقى

منها بداية الربط المالى للدرجة المرقى اليها فى اى مزية مالية فمنحه علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها وجعل الاستحقاق لأكبرهما . وذلك مع عدم الاخلال بما ورد فى المادة ٤٠ سالف الذكر والتي تكفلت بتحديد بداية ونهاية الربط المالى لكل درجة وظيفية فلا يجوز المساس بأيهما الا بتشريع يتناولها بالتعديل زيادة أو نقصانا . ولا يغير من ذلك مانصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر من أن « يستمر العاملون بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام والخاضعون لكادرات خاصة فى استحقاقهم للعلاوات الدورية المقررة قانونا وفى الموعد المقرر لاستحقاقها وذلك بما يجاوز نهاية ربط الاجر انقرر قانونا بمائة وثمانية جنيهات سنويا مضافا اليها قيمة علاوتين من علاواتهم الدورية . ذلك أن المشرع أراد بهذا النص مواجهة حالة بلوغ أجر العامل نهاية الربط المالى للدرجة التى يشغلها فقرر منحه علاواته الدورية المستحقة له فى مواعيدها المقررة قانونا ولو تجاوز بها نهاية الربط بمائة وثمانية جنيهات وقيمة علاوتين دوريتين . فمناط تجاوز نهاية الربط المالى المقرر قانونا هو بلوغ نهايته ، وحلول ميعاد المزاوة الدورية للعامل واستحقاقه لها . فلا يعد بذلك تجاوز نهاية الربط الوارد تعديلا فى نهاية ربط الدرجات المالية للوظائف العامة وإنما تجاوز لنهاية الربط فى حالة محددة لايمتد الى غيرها . وعلى ذلك فإن النص لا يتسع ليشمل حالة استحقاق العامل لعلاوة ترقية اذا بلغ مرتبه نهاية الربط المالى للدرجة المرقى اليها . اذ كان المعروض حالته قد بلغ راتبه عند الترقية لدرجة محير عام نهاية الربط المالى المقرر لهذه الدرجة وقدره ٢٣٠٤ جنيه حسبما حددته المادة الاولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والمعمول به منذ صدور قرار الترقية فلا يجوز منحه علاوة ترقية يتجاوز بها نهاية هذا الربط .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية المصروبض حالته لعلاوة الترقية لتجاوز مرتبه لنهاية الربط المحدد للدرجة المرقى اليها .

(ملف ١٠٣٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩/٢/٨٦) .

الفرع الثاني
تحديد المرتب الذى يتخذ أساسا لتحمل العلاوات والحوافز
والأجور الإضافية

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

طبقا لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ يمتد بالمرتبات التى وصل اليها العاملون نتيجة للتسويات الخاطئة عند النظر فى تقرير منح العلاوات والحوافز والأجور الإضافية بشرط بثبوت اجراء التسوية الخاطئة لهم فى تاريخ العمل بالقانون المذكور فى ١/٤/١٩٨٤ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢١ فاستعرضت المادة (٨) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات العاملين التى تنص على انه « ويحتفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التى يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة » على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضافا اليها العلاوات المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا القانون اذا كانوا من المستحقين لها بهذا القانون .

مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية النهائية او بقراراته النهائية الصادرة بالترقية للعامل الذى تنطبق عليه احكام الفقرة السابقة ان يختار بين أحد الوضعتين الاتيين :

واستبانت الجمعية أن العاملين - في الحالة المعروضة - كانت قد أجريت لهم تسويات خاطئة بناء على قرار من هيئة تحكيم الدائرة العاشرة بمحكمة استئناف القاهرة ، ثم صدر حكم من محكمة النقض (الدائرة العمالية) بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٥ بإلغاء هذا القرار . وبالتالي فإنه يتمين الاعتداد بالتسويات الصحيحة لأوضاع هؤلاء العاملين الوظيفية التي كشف منها الحكم المذكور ، وترتيب كافة آثارها القانونية كتحديد المرتبات المستحقة لهم وتقدير منحهم العلاوات والحوافز والأجور الإضافية على أساس هذه المرتبات . ولا وجه للقول للاعتداد بالمرتبات التي وصل هؤلاء العاملين إليها نتيجة للتسويات الخاطئة عند النظر في تقرير منح العلاوات والحوافز والأجور الإضافية - طبقاً لحكم المادة (٨) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ لأن هذا القول مردود عليه بأن حكم المادة (٨) المذكور بشأن احتفاظ العاملين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في ٨٤/٤/١ بالمرتبات التي يتقاضونها نتيجة تسوية خاطئة . وذلك بصفة شخصية يخالط من ثبت إجراء تسوية خاطئة له في هذا التاريخ . الأمر غير المتحقق في الحالة المعروضة لأن حكم محكمة النقض المشار إليه الذي كشف عن خطأ التسوية لم يكن قد صدر في تاريخ العمل بالقانون وأن تنفيذ الأحكام النهائية ولو بعد التاريخ المذكور لا يشكل مساساً حقيقياً بالمرتبات التي تقلضها هؤلاء العاملون بالفعل قبل صدور هذا الحكم آخذاً في الاعتبار مانص عليه المشرع في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر من أحكام خاصة بالتجاوز .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يتمين الاعتداد بالتسويات الصحيحة التي كشف عنها حكم محكمة النقض المشار إليه عند النظر في تقرير العلاوات والحوافز والأجور الإضافية للعاملين المعروضة حالتهم .

(ملف رقم ٨٦/٤/١١٥٤ في ١٩٨٩/٦/٢١)

الفرع الثالث

رأى الموظف المعاد تعيينه

قامصة رقم (١٩٥)

المبدأ :

بدأ احتفاظ العامل بمرتبه الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة بالشروط التى نص عليها القانون يدخل فى نطاق الأحكام والمبادئ العامة التى تنظم العلاقة الوظيفية — سواء كانت هذه العلاقة تحكمها نصوص القانون العام أو قوانين التوظيف الخاصة — ذلك لأن الاعتبارات التى من أجلها قرر المشرع الاحتفاظ للعاملين الخاضعين لقانون نظام العاملين المدنيين أو قانون نظام العاملين بالقطاع العام أو قوانين التوظيف الخاصة بمرتباتهم عند إعادة تعيينهم فى إحدى الوظائف الخاضعة لإحكام قانون نظام العاملين المدنيين هى بذاتها التى توجب الاحتفاظ لى من هؤلاء العاملين بمرتبه عند إعادة تعيينه فى إحدى الوظائف الخاضعة لقانون من قوانين التوظيف الخاصة — وذلك مادام أن أحكام هذا القانون لم تحظر هذا الاحتفاظ .

الحكمة :

ومن حيث أنه من موضوع الطعن وهو مدى جواز احتفاظ المدعى بمرتبه الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة قبل تعيينه ببيئة قضائية الدولة فإنه وإن كان قانون إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ خلا من نص يعالج مدى جواز احتفاظ المعين بالإدارة من الخارج بالمرتبه الذى كان

يتقاضاه ، الا انه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ صدر قرار التفسير الشرعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الذى نص على أن العامل الذى ماد تعيينه فى الكادر المالى أو الكادر ائتمنى أو فى درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذى كان يتقاضاه فى الكادر أو الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على اول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها بشرط الا يجاوز نهاية مربوطها . ثم صدر قرار التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٩ ونص على سريان التخصير السابق على العاملين الذين يتم تعيينهم فى احدى الوظائف التى تنظمها قوانين خاصة مالم يكن هناك فاصل زمنى بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين فى الوظيفة الجديدة .

واستنادا الى التخصير التشريعى سالف الذكر قضت المحكمة الادارية العليا بجلسته ١٩٨٢/٥/٩ فى الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢١ القضائية باحقية عضو ادارة قضايا الحكومة فى الاحتفاظ بمرتبه فى الوظيفة السابقة عند تعيينه بالادارة . هذا وقد قنن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومن بعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ماتضمنه التفسيرين المشار اليهما حيث نصت المادة ٢٥ من القانون الاخير على انه « اذا أعيد تعيين العامل فى وظيفة من مجموعة اخرى فى نفس درجته او فى درجة اخرى احتفظ له بالاجر الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط الا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة . ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم فى الوحدات التى تسرى عليها أحكام هذا القانون . »

ومن حيث أنه يبين من استقراء النصوص المتقدمة ان مبدأ احتفاظ العامل بمرتبه الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة بالشروط التى نص عليها القانون يدخل فى نطاق الاحكام والمبادئ العامة التى تنظم العلاقة الوظيفية سواء كانت هذه العلاقة تحكمها نصوص القانون العام او قوانين التوظيف الخاصة ، لان الاعتبار التى من أجلها قرر الاحتفاظ للعاملين

الخاضعين لقانون نظام العاملين المدنيين أو قانون نظام العاملين بالقطاع العام أو قوانين التوظيف الخاصة بمرتباتهم عند إعادة تعيينهم في إحدى الوظائف الخاضعة لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين هي بذاتها التي توجب الاحتفاظ لأي من هؤلاء العاملين بمرتبه عند إعادة تعيينه في إحدى الوظائف الخاضعة لقانون من قوانين التوظيف الخاصة مادام أن أحكام هذا القانون لم تحظر هذا الاحتفاظ .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الشروط التي تطلبها القوانين للاحتفاظ بالمرتب السابق عند إعادة التعيين متحققة في شأن السيد/.... فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بإجلبته الى طلبه قد أصاب وجه الحق فيها قضى به وصدر صحيحا ومتفقا مع أحكام القانون ويكون الطعن عليه على غير أساس خليفا بالرفض مما يتعين معه القضاء برفضه مع الزام الجهة الادارية بالمصرفات .

(طعن ١٢٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٨)

تقاضي رقم ١٩٦

المبدأ :

يحصل العامل عند تعيينه على بداية الاجر المقرر للدرجة الوظيفية المعين عليها - يحتفظ العامل الذي يصاد تعيينه في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى بالاجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان أجره في الوظيفة السابقة أكبر من الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها على ألا يجاوز نهايته - شرط ذلك - أن تكون مدة الخدمة متصلة .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها الممثلة بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن:

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
ينص في المادة ٢٥ منه على ان « يستحق العامل عند التعيين بداية الاجر
المقرر لدرجة الوظيفة طبقا لجدول الاجور رقم (١) المرافق لهذا القانون .

ويستحق العامل اجره اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل ، مالم يكن
مستبقى بالقوات المسلحة فيستحق اجره من تاريخ تعيينه واستثناء من ذلك
اذا اعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في
درجة أخرى احتفظ له بالاجر الذى كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا
كان يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط الا يجاوز
نهايته وإن تكون مدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية
والعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الوحدات التى تسرى عليها
احكام هذا القانون .

والمستفاد من ذلك ان الاصل العام في تحديد المعاملة المالية للعاملين
ان يحصل العامل عند تعيينه على بداية الاجر المقرر لدرجة الوظيفة
المعين عليها ، واستثناء من هذا الاصل احتفظ المشرع للعامل الذى
يعاد تعيينه في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى
بالاجر الذى كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان اجره في الوظيفة
السابقة اكبر من الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها ، على الا يجاوز نهايته .
واشترط لذلك ان تكون مدة الخدمة متصلة بحيث لا يقطع اتصالها أى فاصل
زمنى ايا كانت مدته . فاذا ما توافر مناط هذا الاحتفاظ وهو اتصال
مدة الخدمة احتفظ العامل الذى يعاد تعيينه باجره في الوظيفة السابقة
ما اذا تخطى هذا المنط وجب تحديد المعاملة المالية للعامل في الوظيفة الجديدة
على أساس بداية مربوط الدرجة المعين عليها .

ومن حيث انه لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان السيد اللواء
..... أحيل الى المعاش في ١٩٨٥/٧/١ وكان مرتبه الاساسى

٢٠٢٧٥٠ ثم أعيد تعيينه في وظيفة رئيس إدارة مركزية من الدرجة العالية بوزارة الطيران المدني من ١٩٨٦/٣/١٠ وبداية مربوطها سر. ١٤٠ جنيه وان السيد اللواء أحيل الى المعاش في أول يونية سنة ١٩٨١. وكان مرتبه الاساسى ٢٠٢٧٥٠ ثم أعيد تعيينه في وظيفة من الدرجة العالية بوزارة الطيران المدني في ١٩٨٧/٥/١٢ بداية مربوطها سر. ١٤٠ جنيه لما كان ذلك فان الاستثناء الذى أورده نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه لاحتفاظ العامل بمرتبه في الوظيفة السابقة عند تعيينه في الوظيفة الجديدة لا يجوز تطبيقه في شأن السيدين المذكورين لوجود ماصل زمنى بين الاحالة الى المعاش في القوات المسلحة ، واعادة التعيين في وزارة الطيران المدني وتبعاً لذلك فان المرتب المستحق لكل منهما عند اعادة التعيين يتحدد على أساس بداية درجة الوظيفة التى أعيد التعيين عليها وهو سر. ١٤٠ جنيه .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تحديد المرتب المستحق لكل من السيد/ والسيد/ عند اعادة تعيينهما بوظيفتى رئيس إدارة مركزية من الدرجة العالية بوزارة الطيران المدني على أساس بداية مربوط الدرجة التى عيناً عليها وهو سر. ١٤٠ جنيه .

(١٩٨٦/٤/١١٧٨ جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠) .

تأريخ رقم (١٩٧)

المبدأ :

يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التى كان يشغلها او في وظيفة اخرى مائلة في ذات الوحدة او في وحدة اخرى بذات اجره الاصلى الذى كان يتقاضاه .

الفتوى :

المشرع في المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بإدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اجاز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها او في وظيفة اخرى مماثلة في ذات الوحدة او في وحدة اخرى بذات اجره الاصلى الذى كان يتقاضاه شريطة ان تتوافر فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد تعيينه عليها والا يكون التقرير الاخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بدرجة ضعيف - اذا بلغ عامل بمرتبته السابق عند تاريخ انتهاء خدمته للانقطاع واحدا وثلاثين جنبها ثم زاد اول مربوط وظيفته السابقة بموجب قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة واصبح ثمانية واربعين جنبها فان العامل يستحق اعادة تعيينه بداية مربوط هذه الدرجة اذ لا يسوغ اغفال الزيادة التي طرأت على مرتبه لما ينطوى عليه ذلك من الانتقاص من حقوقه المالية وعدم اضافة مقدار العلاوات الدورية السابق حصوله عليها الى مرتبه اخذا بعين الاعتبار ما جرى عليه مسلك المشرع في قانون نظام العاملين المشار اليه عند تقرير مبدأ الاحتفاظ بالمرتب السابق اذ نص في المادة ٢٥ منه على احتفاظ العامل بأجره الذى كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة حال اعادة تعيينه في وظيفته من مجموعة اخرى في نفس درجته او في درجة اخرى كما عين في المادة ٢٥ مكررا اجر العامل الحاصل على مؤهل أعلى أثناء الخدمة بأول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضاعفا اليه هذه العلاوة ايها اكبر والتول بغير ذلك لا يستقيم على صحيح سند قانوني يظاهاه فضلا عن ان نص المادة ٢٣ في هذه الخصوصية من قبيل النصوص المالية التي لا مندوحة من وجوب الالتزام بتفسيرها تفسيراً ضيقاً على نحو ما جرى عليه افتاء وقضاء مجلس الدولة .

(ملف رقم ٨٦/٣/٨٣٧ جلسة ٢٩/٥/١٩٩٣) .

الفرع الرابع الحد الأقصى لما يحق كالموظف ان يتقاضاه

اولا — القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن الحد الاعلى للاجور

لقاعدة رقم ١٩٨ ٥

المبدأ

المشرع قضى في القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣: بشأن الحد الاعلى للاجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات بان تؤول الى الدولة او الانشخاص الاعتبارية العامة او البنوك او غيرها من شركات القطاع العام جميع المبالغ اينا كانت طبيعتها او مساهما او الصورة التى تؤدى بها المستحقة لمثل هذه الجهات نظير تمثيلها بجهة صورة في مجالس ادارة الشركات او الهيئات العامة فى الداخل والخارج التى تساهم او تشارك تلك الجهات فى راسمالها — يستثنى من ذلك المبالغ التى تصرف مقابل اداء المثل لاجمال رئيس مجلس الادارة التنفيذى او عضو مجلس الادارة المنتخب او مقابل نفقات فعلية — تتولى كل جهة تحديد المكافآت التى تصرفها سنويا لممثليها سواء من العاملين بها او من غيرهم بما لا يجاوز الحد الاقصى الذى يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء — مناط تطبيق القانون المذكور تحقيق مساهمة او مشاركة شخص معنوى من المشار اليهم فى راسمال شركة او هيئة ما — بهذه المساهمة يمثل فى مجلس ادارتها — يجب ان تكون هذه المساهمة او المشاركة مباشرة فى الشخص المعنوى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ تنفيذيا

للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الاعلى للاجور نص على الا يزيد على عشرين الف جنيه مجموع ما يتقاضاه الشخص من احدى الجهات المحددة على سبيل الحصر وهى الحكومة او وحدات الحكم المحلى او الهيئات او بنوك القطاع العام او هيئات القطاع العام وشركاته وذلك بصفته عاملا باحدى هذه الجهات او مستشارا لها او باية صفة اخرى وسواء صرفت المبالغ او مكافآت او حوافز او باية صورة اخرى — لم يستثنى من الحد الاعلى سوى المبالغ التى تصرف مقابل نفقات فعلية مؤداه فى صورة بدل سفر او مصاريف انتقال او اقامة — اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه لم يعد الاستثناء المقرر بالمادة الثانية من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ اى وجود — بالتالى تدرج المكافآت التى تستحق لمثلئ الجهات المحددة به فى نطاق الحد الاقصى للاجور وما فى حكمها المنصوص عليه بالقرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ .

الفنـــــوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى اللغوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ فتبينت أن المادة الاولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العاملة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات تنص على ان « تؤول الى الدولة او الاشخاص الاعتبارية العامة او البنوك او غيرها من شركات القطاع العام بحسب الاحوال جميع المبلغ ايا كانت طبيعتها او تسميتها او الصورة التى تؤدى بها بما فى ذلك مقابل المزايا العينية التى تستحق لمثلئ هذه الجهات مقابل تبثيلها باية صورة فى مجالس ادارة البنوك المشتركة او شركات الاستثمار او غيرها من الشركات والهيئات العاملة فى الداخل او الخارج التى تساهم او تشارك تلك الجهات فى رأسمالها ، وتستثنى من ذلك المبالغ التى تصرف مقابل قيام الممثل بأعمال

رئيس مجلس الادارة التنفيذي او عضو مجلس الادارة المنتخب او مقابل نفقات فعلية مؤداه في صورة بدل سفر او بدل او مصاريف انتقال او اقامة متى كان صرفها في حدود القواعد والنظم المعمول بها في الجهة التي تبشر فيها مهمة التمثيل . . . » وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تحدد كل جهة المكافآت التي تصرفها لممثليها سنويا سواء كانوا من العاملين بها أو من غيرها وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي يصدر به قرار رئيس مجلس الوزراء ولا يسرى على المكافآت المنصوص عليها في هذه المادة الحظر المنصوص عليه في المادة (١) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس او عضو مجلس الادارة او العضو المنتخب او أى شخص يعمل في أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية على خمسة آلاف جنيه سنويا . . . وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الاعلى للاجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات على أن « يلغى العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ . . . » وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « يفسح مجلس الوزراء الحد الاعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات في صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز أو باى صورة أخرى . . . » وتنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الاعلى للاجور على انه « لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو باى صفة أخرى ، سواء صرفت اليه المبالغ بصفته مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو باى صورة أخرى ، وتستثنى من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل نفقات فعلية مؤداه في صورة بدل سفر أو بدل مصاريف انتقال أو اقامة متى كان صرفها في حدود القواعد والنظم المعمول بها في هذه الجهات » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قضى في القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه بأن تؤول الى الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام جميع المبالغ — أيا كانت طبيعتها أو مساهما أو الصورة التي تؤدي بها — المستحقة لمطلى هذه الجهات نظير تمثيلها بأية صورة في مجالس إدارة الشركات أو الهيئات العامة في الداخل والخارج التي تساهم أو تشارك تلك الجهات في رأسمالها . ويستثنى من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل أداء المهمل لأعمال رئيس مجلس الإدارة التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو مقابل نفقات فعلية . وتتولى كل جهة تحديد المكافآت التي تصرفها سنويا لمطليها سواء من العاملين بها أو من غيرهم ، بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء . ومناطق تطبيق القانون المذكور — على ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية — هو تحقق مساهمة أو مشاركة شخص معنوي من المشار اليهم في رأس مال شركة أو هيئة ما ، وبهذه المساهمة يمثل في مجلس إدارتها ، فإذا تخلف مناط وانتقلت المساهمة التي هي سبب التمثيل انحصر تطبيق أحكام القانون المذكور — ويجب أن تكون هذه المساهمة أو المشاركة مباشرة من الشخص المعنوي ، ذلك لأنه إذا قامت الشركة أو الهيئة التي يساهم فيها بإنشاء شركة أخرى أو بالمساهمة في رأسمالها دون مساهمة أو مشاركة مباشرة من ذلك الشخص المعنوي في الشركة الثانية ، فلا يكون الشخص المعنوي مساهما أو مشاركا في رأس مال الشركة الثانية ، ولا يمثل في مجلس إدارتها . فالمساهم هو الشركة الأولى دونه ، وينعقد لها التمثيل وحدها في مجلس إدارة الشركة الثانية . وإذا كان القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر قد استثنى في المادة الثانية منه المكافآت التي تصرف لمطلى الأشخاص المعنوية المشار إليها من الحد الأقصى للأجور المقرر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ ، إلا أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها ألغى بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ . وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ تنفيذا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ ، فنص على ألا يزيد على عشرين ألف جنيهه مجموع ما يتقاضاه

الشخص من احدى الجهات المخددة على سبيل الحضر وهى الحكومة او وحدات الحكم المحلى او الهيئات او البنوك القطاع العام او هيئات القطاع العام وشركاته وذلك بصفته ماملا باحدى هذه الجهات او مستشارا لها او باية صفة اخرى ، وسواء صرفت له المبالغ كمكثبات او مكافآت او حوافز او باية صورة اخرى . ولم يستثنى من الحد الاعلى سوى المبالغ التى تصرف مقابل نفقات لعلية مؤداه فى صورة بدل سفر او مصاريف انتقال او اقامة . وعلى ذلك فانه اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المذكور لم يعد للاستثناء المقرر بالبنادة الثانية من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ اى وجود ، وبالتالى فتندرج المكافآت التى تستحق لمثلى الجهات المحددة به فى نطاق الحد الاقصى للاجور وما فى حكمها المنصوص عليه بالقرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ .

وبتطبيق ما تقدم على حالة الدكتور/ المعروضة بالنسبة للمبلغ الذى حصل عليه خلال عام ١٩٨٦ (٤٦٥٠) جنيتها بدل حضور جلسات ومكافأة) بوصفه عضوا باللجنة المؤقتة لادارة الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية فقد استظهرت الجمعية من احكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن بعض الاحكام المتعلقة بالشركة المذكورة ، ان المشرع تدخل للمحافظة على استقرار نشاط هذه الشركة بقررها القانونى بالقاهرة بعد صدور قرار من الجمعية العمومية غير العادية بها بتجديد مساهمة الحكومة المصرية فى رأسمالها - فقرر انشاء لجنة مؤقتة تشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء لادارة الشركة لحين عودتها لاجهزتها للعمل بقررها القانونى . وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٤ لسنة ١٩٨٤ باعادة تشكيل هذه اللجنة التى تتكون من اعضاء يمثلون بعض الوزارات ، فاختير الدكتور/ عضوا بها .

ولما كانت هذه اللجنة تتولى ادارة الشركة بنص قانون انشائها بسبب الظروف التى اكدت الى اصصدار القانون المذكور والتى ادت الى الحيلولة دون تولى الهيئات المختصة بالشركة طبقا لنظامها الاساسى

والقانون الذى يحكمها ، وتتولاها بنص القانون الذى جعل الادارة بذلك من مسئولية الحكومة المصرية واللجنة التى تتولاها عنها نزولا على حالة الضرورة التى بررت اصدار القانون المذكور وعلى مسئولية الدولة فى المحافظة على الاموال الموجودة بها واستمرارها فى النشاط المسند اليها طالما لم تر وجوب تصنيفه او انهاءه . وبذلك فان اللجنة فى الحقيقة تكون ممثلة للحكومة المصرية لا تكون اعضاؤها ممثلين للحكومة فى قيامهم بعمل ادارة الشركة . ومن ثم فان المبلغ الذى استحق للمعروضة حالته نظير تمثيل الحكومة باللجنة المؤقتة لادارة الشركة المذكورة ، يؤول الى الدولة تطبيقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر ، على أن تحدد الحكومة ما يصرف له من مكافآت تؤدي له من الخزانة العامة سنويا ، ويسرى على هذه المكافآت الحد الاقصى للاجور وما فى حكمها المحدد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه .

١. اما فيما يتعلق بالمبلغ الذى تقاضاه السيد المذكور خلال عام ١٩٨٦ من الشركة العربية للمنتجات الجيلاتينية المتفرعة من الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستحضرات الطبية بحسبه ممثلا للشركة الام فى مجلس الادارة انشركة المتفرعة منها ، فان الثابت من الاوراق ان الحكومة المصرية لم تساهم بشكل مباشر الا فى الشركة الام ، اما الشركة المتفرعة منها فلم تساهم فيها الحكومة ويمثلها نفسى لا تمثل فى مجلس ادارتها . ولذلك فان مناط تطبيق احكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ يكون قد تخلف بشأن المبلغ الذى حصل عليه سيادته من الشركة العربية للمنتجات الجيلاتينية ولا يؤول الى الدولة ، حيث انه لم يمثل الحكومة فى مجلس ادارة هذه الشركة . كما لا يسرى على ذات المبلغ الحد الاعلى للاجور وما فى حكمها المحدد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ على اساس بان الشركة المذكورة ليست من بين الجهات المحددة على سبيل الحصر بهذا القرار ومن ثم لا تخضع المبالغ التى تقوم بصرفها للحد الاعلى للاجور وما فى حكمها .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي :
أولا - سريان احكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ وقرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليهما على المبلغ الذى تقاضاه
المعروضة حالته خلال عام ١٩٨٦ من الشركة العربية للصناعات الدوائية
والمنسوجات الطبية .

ثانيا - عدم انطباق القانون والقرار المذكورين على ما تقاضاه
خلال ذات العام من الشركة العربية للمنتجات الجيلاتينية .

(ملف ٣٧١/٦/٨٦ جلسة ١٦/٣/١٩٨٨) .

ثانياً — قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦

بتحديد الحد الأعلى للجور وما في حكمها

(١) كيفية تحديد الحد الأعلى للجور وما في حكمها

تقاسم — رقم (١٩٩)

المبدأ :

الحد الأقصى للجور المقررة بالقرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ يتحدد على أساس المبالغ التي تصرف للعامل فعلاً بعد استئصال الخصومات المقررة قانوناً — المبرة في حساب هذا الحد الأقصى تكون بالمبالغ المستحقة خلال سنة المحاسبة ولو لم يتم صرفها — عدم سريان الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلي الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من الشركات والهيئات في ظل الممثل بأحكام القرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ .

التنصيص :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى التنصيص والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١/٥/١٩٨٦ وتبين لها ان المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب او أى شخص يعمل في أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه فنص على انه « يجوز أن يزيد على خمسة آلاف جنيه سنوياً مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة او عضو مجلس الادارة او أى شخص يعمل في أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفته موظفاً أو مستشاراً أو بأى صفة أخرى ... » .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات على أن « تؤول الى الدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام بحسب الاحوال . جميع المبالغ ايا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التى تؤدى بها بما فى ذلك مقابل المزايا العينية التى تستحق لمثل هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة فى مجالس ادارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات العاملة فى الداخل أو الخارج التى تساهم أو تشارك تلك الجهات فى رأسيالها » .

وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تحدد كل جهة المكافآت التى تصرف لمثلها سنويا سواء كانوا من العاملين بها أو من غيرهم وذلك بما لا يجاوز الحد الاقصى الذى يصر به قرار رئيس مجلس الوزراء ... ولا يسرى على المكافآت المنصوص عليها فى هذه المادة الحظر المنصوص عليه فى المادة (١) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ » .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الاعلى للاجور وما فى حكمها فى الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات على أن « يلغى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الادارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل فى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه سنويا » .

تنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « يضع مجلس الوزراء الحد الاعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملين فى الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات والجمعيات فى صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت وحوافز أو بأى صورة أخرى ... » .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٨٣ بتحديد الحد الاقصى لمكافآت ممثلى الدولة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وشركات القطاع العام فى مجالس ادارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة فى الداخل والخارج المستبدلة بالقرار رقم ١٢٤٥ لسنة ١٩٨٥ على أن « يكون الحد الاقصى للمكافأة يقررها الدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام لمن يقوم بتمثيلها فى مجلس إدارة جهة أو أكثر من الجهات المبينة فى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ٦٠٠٠ جنيه سنويا » .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ فى شأن الحد الاعلى للاجور وما فى حكمها فى الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته على أنه « لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل فى الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى » .

وتنص المادة الثالثة من ذات القرار على أن « يحسب الحد الاعلى على أساس ما يستحقه العامل فى سنة ميلادية كاملة وتجرى المحاسبة فى نهاية شهر ديسمبر من كل سنة » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع حدد فى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الحد الاقصى لمجموع ما يجوز أن يتقاضاه أى من المخابطين بأحكامه بأية صفة كانت بنبلغ خمسة آلاف جنيه سنويا الا ان القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ استثنى من ذلك المكافآت التى يحصل عليها ممثلوا الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وشركات القطاع العام نظير تمثيلها

في البنوك المشتركة وشركات الاستئجار نقضى بأبولة جميع المبلغ المستحقة لهؤلاء المظنون أيا كانت طبيعتها الى الجهات التي يتبعونها على أن تتولى هذه الجهات تحديد المكافآت التي تصرف لهم سنويا دون التقيد بالحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ (خمسة آلاف جنيه) وبما لا يجاوز الحد الأقصى الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء (ستة آلاف جنيه طبقا للقرار رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقرار رقم ١٤٥٤ لسنة ١٩٨٥) وقد صدر بتاريخ ٣ يونية سنة ١٩٨٥ القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ الذي ألغى العمل بأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وأناط بمجلس الوزراء سلطة تحديد الحد الأقصى للأجور وما في حكمها وقد صدر تنفيذا لذلك القرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بتحديد الحد الأقصى لمجموع ما يجاوز أن يتقاضاه أى من الموظفين بأحكامه سواء بصنفته عاملا أو مستشارا أو بأية صفة أخرى وسواء صرفت اليه بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى ببلغ عشرين ألف جنيه سنويا يستثنى منها المبالغ التي تصرف لهم مقابل نفقات فعلية في حدود القواعد المعمول بها كما قضى بحساب هذا الحد الأقصى على أساس ما يستحقه العامل في سنة ميلادية كاملة وعلى أن تجزى المناسبة في نهائية شهر ديسمبر من كل سنة .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع قد سبق وأن استظهرت بجلستها المنعقدة في ٢٠/١٠/١٩٨٢ أن المقصود بالحساب الأقصى لمجموع ما يتقاضاه العامل وفقا لحكم المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ هو ما يتقبضه العامل بمعد استبعاد ما يخصم منه طبقا للقانون وإذا اعتد القرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في تحديد هذا الحد الأقصى أيضا ما يتقاضاه الشخص وليس بما يستحقه له من مبالغ ومن ثم فإنه يتعين أن يستنزل منه ما يجرى خصمه لحساب الضرائب والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من الخصومات بحيث تكون العبرة بما يصرفه العامل عملا بمعد استبعاد الخصومات المقررة قانونا .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه قد نصه صراحة على حساب الحد الأعلى على أساس ما يستحقه العامل في سنة ميلادية كاملة وكانت القاعدة أنه لا اجتهد في حالة صراحة النص ووضوحه ومن ثم تكون العبرة بالمبالغ المستحقة الصرف خلال سنة المحاسبة ولو لم يتم صرفها أي أن العبرة عند حساب هذا الحد الأقصى تكون واقعة الاستحقاق وليس بواقعة الصرف .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ قد استثنى المكافآت التي تصرف للعاملين بالجهات المحددة به نظير تمثيلها في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الحد الأقصى للاجور المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ إلا أن القرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه الصادر بتنفيذ القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ الذي ألغى المبدأ بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ قد نص في عبارات صريحة وواضحة على شمول الحد الأقصى لجميع ما يتقاضاه العامل بصفة مرتبات أو مكافآت أو حوافز أو بأي صورة أخرى ولم يستثنى من ذلك سوى المبالغ التي تصرف مقابل نفقات فعلية كبذل السفر أو مصاريف الانتقال أو بدل الإقامة ومن ثم فإنه اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار لم يعد للاستثناء المقرر بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ أي وجود ما يغني دخول المكافآت التي تصرف لمثلها الجهات المحددة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ في نطاق الحد الأقصى للاجور والمرتبات المقرر بالقرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ولا يسوغ القول باستمرار الاستثناء المشار إليه في ظل العمل بأحكام القرار الأخير . باعتبار أنه قد حل محل القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ الملغى ذلك أن كل من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ والقرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ الصافران تنفيذاً له لم ينصا على مراعاة هذا الاستثناء في احكامهما كما لم يشيرا الى القانون المقرر له في دنياجهما .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي :

أولاً — أن الحد الأقصى للاجور المقررة بالقرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ يتحدد على أساس المبالغ التي تصرف للعامل فعلاً بعد استئزال الخصومات المقررة قانوناً .

ثانياً — أن العبرة في حساب هذا الحد الأقصى تكون بالمبالغ المستحقة خلال سنة المحاسبة ولو لم يتم صرفها .

ثالثاً — عدم سريان الاستثناء المقرر بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه في ظل العمل بأحكام القرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ سالف الذكر .

(ملف ٥٥/٢/١٦ — جلسة ٨٦/١١/٥) .

(ب) كيفية تطبيق الحد الاعلى للاجور على من تنتهى
خدمتهم خلال السنة الميلادية

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ

يكون حساب الحد الاعلى للاجور لمن تنتهى خدمته خلال السنة
على أساس الحد الاعلى المقرر لقانوننا فى سنة ميلادية كاملة .
الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٦/٥/١٩٩٠ فتبينت ان المادة الثانية من
القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الاعلى للاجور وما فى حكمها
فى الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والشركات
والجمعيات تنص على ان « يضع مجلس الوزراء الحد الاعلى لمجموع
ما يتقاضاه العاملين فى الحكومة او وحدات الحكم المحلى والهيئات
او المؤسسات العامة او الشركات او الجمعيات فى صورة مرتبات او بدلات
او مكافآت و حوافز او باى صورة اخرى » وتنص المادة الاولى من قرار
رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ فى شأن الحد الاعلى للاجور
وما فى حكمها فى الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة
وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته على انه « لا يجوز ان يزيد على
عشرين الف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه اى شخص يعمل فى الحكومة
او وحدات الحكم المحلى او الهيئات العامة او بنوك القطاع العام و هيئات
القطاع العام وشركاته بصفته عاملا او مستشارا او باى صفة اخرى سواء

صرفت اليه المبالغ بصفة مرتبات او مكافآت او بدلات او حوافز او باى صورة أخرى . . . » .

وتنص المادة الثالثة من ذات القرار على أن « يحسب الحد الاعلى على اساس ما يستحقه العامل في سنة ميلادية كاملة وتجرى المحاسبة في نهاية ديسمبر من كل سنة » .

ومناد ما تقدم أن المشرع ناط في القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه بمجلس الوزراء سلطة تحديد الحد الاعلى للأجور وما في حكمها للعاملين في الحكومة وغيرها من الجهات الأخرى المنصوص عليه ، وتنفيذا لهذا التفويض أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بتحديد الحد الاعلى لمجموع ما يجوز أن يتقاضاه أى من العاملين المخاطبين بأحكامه بأية صفة وأية صورة بمبلغ عشرين ألف جنيه سنويا وقضى بحساب هذا الحد الاعلى على اساس ما يستحق للعامل في سنة ميلادية كاملة وعلى أن تجرى المحاسبة في شهر ديسمبر من كل عام .

ومن حيث ان المشرع نص صراحة في المادة الثالثة من القرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه على حساب الحد الاعلى للأجور على اساس ما يستحق للعامل في سنة ميلادية كاملة مع اجراء محاسبته في شهر ديسمبر من كل سنة وكانت القاعدة أنه لا اجتهاد في حالة صراحة النص ووضوحه ومن ثم يكون العبرة في جميع الاحوال في حساب هذا الحد الاقصى بمجموع ما يستحق للعامل في سنة المحاسبة سواء تحقق ذلك الايراد المستحق للعامل بصفة دورية ومنظمة بمقادير متساوية او بمقادير متباينة بصفة أصلية او عرضية او استحق له دفعة واحدة وسواء تحقق هذا الايراد او الدخل في بداية السنة او في نهايتها فالامر سيان باعتبار ان وحدة الحساب الزمنية التي امتد بها المشرع هي السنة الميلادية الكاملة وبناء عليه لأن القول بتقسيم الحد الاعلى للأجور المسموح به قانونا عند اجراء المحاسبة على اساس عدد اشهر السنة الميلادية او على اساس نسبة المدة التي قضاها العامل في الخدمة بالنظر الى سنة المحاسبة اذا ما ترك الخدمة

تقبل نهاية هذه السنة لاي سبب من الاسباب يتعارض مع صراحة النصوص ويتضمن تحديدا وتقييدا لقيمة الدخل الشهري الذي يجوز ان يستحق للعامل شهريا وهو امر لا سند له من القانون ويجافى الواقع في كثير من الاحيان فقيمة الدخل الشهري بالنسبة لبعض الطوائف من العاملين تختلف باختلاف ما يؤدونه من أعمال ومن ثم فانه من غير المقبول تقييد هذا الدخل بحدود معينة طالما أن ما يستحق للعامل في نهاية العام لا يجاوز الحد الاعلى للاجور المقرر قانونا .

ولا ينال من ذلك ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وان انتهت بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/٤/١ الى ان حساب الحد الاعلى لما يجوز ان يحصل عليه العامل خلال السنة الميلادية ١٩٨٦ يبدأ اعتبارا من ١٩٨٦/٦/٥ وحتى ١٢/٣١ من ذات العام ذلك ان هذه الفتوى قد صدرت لبيان كيفية المحاسبة خلال العام الذي صدر فيه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه والذي بدأ العمل به اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٦/٥ مهي. لم تتضمن مبيحا ماها لكيفية المحاسبة طوال مدة نفاذ القرار المشار اليه انما اقتصر الامر فقط على بيان كيفية اجراء تلك المحاسبة في المسدة من تاريخ العمل وبذلك القرار وحتى نهاية العام الذي صدر فيه .

وترتيبا على ما تقدم ولما كان الثابت ان العامل المعروضة حائته قد انتهت خدبته لبلوغه السن المقرر لمدة الخدمة في ١٩٩٠/١/٣٠ ومن ثم فانه يتعين الا يجاوز ما استحق له خلال الفترة من بداية العام الميلادي وحتى انتهاء خدمته الحد الاعلى للاجور المقرر قانونا البالغ مقداره عشرين الف جنيه سنويا وذلك عند اجراء المحاسبة في نهاية العام .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان حساب الحد الاعلى للاجور لمن تنتهى خدمته خلال السنة يكون على اساس الحد الاعلى المقرر قانونا في سنة ميلادية كاملة .

(ملف رقم ١١٩٧/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٠/٥/١٦) .

ثالثاً - تحديد مرتب الوزير

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

حكم المادة ٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ يقصر تطبيقه على من يشغل منصب الوزير من أعضاء مجلس الوزراء دون أن ينسبط على الوزراء الذين أنهت خدمتهم .

الفتوى :

حكم المادة ٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ والذي عين المشرع بمقتضاه مرتب الوزير وبذل التمثيل المقرر له انما ينصرف على من يشغل منصب الوزير من أعضاء مجلس الوزراء بما لا معدى من ان يقصر تطبيقه عليهم دون ان ينسبط على الوزراء الذين انتهت خدمتهم في تاريخ سابق على العمل بأحكام هذا القانون وجرى الاحتفاظ لهم بما كانوا يتقاضونه من مرتب اiban شغلهم لمنصب الوزير بصفة شخصية عند تعيينهم في بعض الوظائف على مثل الحالة المعروضة رعاية وتكريما لهم واستثناء من الاصل العام الذي يقضى بأن من يعين في وظيفة يتقاضى الاجر المقرر لها قانونا ويتمين وجوبا الالتزام بحدود هذا الاحتفاظ وفقا للتحديد الذي كان قائما دون ان يستطيل حكم المادة ٤ من القانون سالف البيان اليهم اذ لا يعتبرون من الشاغلين لمنصب الوزير في تاريخ العمل بالقانون بعد ان زایلهم هذه الصفة من تاريخ تركهم لهذا المنصب فلا يفيدون من حكم تقرر بالقانون المشار اليه من زيادة في المرتب لشاغليها ولا يستقيم القول بأن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ لتحديد مرتبات شاغلي بعض الوظائف والذي قضى بتحديد

مرتّب وبدل التمثيل المقرر لكل من يشغل وظيفة كان مدرجا لها في الموازنة العامة للدولة في ١٩٨٧/٧/١ الربط الثابت وبدل التمثيل المقرر للوزير يجد مجالا لآعماله في حالة ما اذا كان المبلغ المقرّن يربط الوظيفة ليس مدرجا للوظيفة وانسأ جرى الاحتفاظ به بصفة شخصية شأن الحالة المروضة اذ ينتفى مناط تطبيقه وينأى ومن ثم عن الخضوع لاحكامه .

(ملف رقم ٨٦/٤/١٢٠٧ جلسة ١٩٩٣/٦/٢٠) .

رابعا - تحديد مرتب نائب الوزير

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن تحديد مرتب نائب الوزير - حكم هذه المادة يطبق على كل من يعين في درجة نائب وزير أو من صدرت قرارات بتعيينهم في هذه الدرجة - اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور وهو ١٩٧٨/٧/١ - من يعين في غير هذا التاريخ المذكور لا يعد من المخاطبين بالحكم ولا يستفيد من الزيادة المقررة له لمرتب نائب الوزير .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشر بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١ ، واستبان لها ان القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ بتحديد مرتب نائب الوزير ، نص في المادة الاولى منه على أن « يكون مرتب نائب الوزير ٢٢٥٠ جنيها سنويا ، ونص في المادة الثانية منه على أن « ينح هذا المرتب كل من يعين في درجة نائب وزير ، ويسرى ذلك على من صدر قرارات بتعيينهم في هذه الدرجة » . ونص في المادة الرابعة منه على أن « ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٧ .

ومفاد المادة الثانية سائلة البيان ، ان حكمها ينطبق على كل من يعين في درجة نائب وزير أو من صدرت قرارات بتعيينهم في هذه الدرجة

من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل بهذا القانون . وهذا في غير الواقع في شأن
الاستاذ الدكتور / ، فهو في تاريخ العمل بالقانون كان يشغل
وظيفة عضو هيئة التدريس بالجامعات (استاذ) — على النحو السالف
بيانه بالوقائع — وهند مرتبها بما ورد به جدول المرتبات الملحق به ،
وبالتالى فانه لا يعد من المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ ،
ولا يستفيد من الزيادة المقررة فيه لمرتب نائب الوزير .

ولا يخفى من الامر شيئا ، لانه عندما أعيد السيد المشار اليه الى عمله
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، احتفظ له بمقتضى
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بصفة شخصية بمرتبه وبدلاته
ومخصصاته المقررة لنائب الوزير ، ذلك ان قانون الجامعات جدد المرتبات
والبدلات ومبا للجدول المرفق به ، وجدد لوظيفة استاذ المربوط المقرر لها
ومرتباته الانشائية وملاواتها ، ونص في البند (٣) من قواعد تطبيقه على
ان عند تعيين اعضاء هيئة التدريس من كانوا يشغلون وظائف في الحكومة
او الهيئات العامة يحتفظون بمرتباتهم التى كانوا يتقاضونها في هذه اذا كان
يزيد على بداية مربوط الدرجة وبما لا يجاوز مربوطها ، فان صح اسناد بها
تعيينه القرار الى هذا النص ، اخذا بعموم عبارة الوظيفة في الحكومة ،
بانه يتحدد بها نص عليه ، وهو قرار مبردى ولا يجاوز اثره هذه الحدود ،
فهو ليس ، وما ينبغي له ان يكون استجدافا لحكم جديد لدرجة نائب وزير
بكلية الجامعة وتقرير معاملة شباغلها المعاملة المقررة لنائب الوزير في
الخصوص وما يطرا عليها من زيادة وبكل ما تضمنه هو انه احتفظ له
بمرتبه — وبدلاته — الذى كان يتقاضاه عند اعادة تعيينه ، بصفة شخصية ،
فلا ترد عليه من ثم اية زيادة تضاف الى مرتب نائب الوزير ، اذ هو كما
سبق القول لا يعتبر شاغلا لمنصب نائب الوزير في تاريخ العمل بالقانون ،
اذ زائلته هذه الصفة من تاريخ تركه منصب نائب الوزير ، فلا يفيد في
حكم ما تقرر بالقانون المشار اليه من زيادة لشاغلها .

ولمّا سبق ، فإنه اعتراض الجهاز المركزى للحسابات - على ما
اجرته الجامعة في خصوص تطبيق احكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ على
السيد الاستاذ الدكتور يكون في محله .

فذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتية
الدكتور/ في الزيادة المقررة لرتب نائب الوزير طبقا
للقانون رقم ١١٢/٤ لسنة ١٩٨٠ ايمار اليه .

(بلب رقم ١١٢٩/٤/٨٦ في ١٩٩١/٤/٢٢) .

خامساً - تحديد مرتب رئيس مصلحة الشركات

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

لا يحتفظ العامل عند تعيينه بالاجر الذى كان يتقاضاه بوظيفته السابقة الا اذا توافرت احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المرتب الذى يستحق لرئيس مصلحة الشركات عند تعيينه بها هو اول مربوط الدرجة المالية التى نص على تعيينه بها .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠ من مارس ١٩٩١ ، فاستبان لها أن المادة (٢٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تحكم السالة الاساسية بدار طلب ابداء الرأى نص على انه « يستحق العامل عند التعيين بداية الاجر المقرر لدرجة الوظيفة طبقاً لجدول الاجور رقم (١) مرافق لهذا القانون .

ويستحق العامل أجره اعتباراً من تاريخ تسلمه العمل ، هالم يكن مستقبلي بالقوات المسلحة فيستحق أجره من تاريخ تعيينه . واستثناء من ذلك اذا اعيد تعيين العامل فى وظيفة من مجموعة أخرى من نفس درجته أو فى حجة أخرى احتفظ له بالاجر الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط الا يجاوز نهايته وأن تكون مهدة خدمته متصلة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم في الوحدات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون كما يسرى هذا الحكم على العاملين المدنيين بمكافآت شاملة عند تعيينهم في وظائف دائمة . والاصل على ما سبق أن استظهرت الجمعية العمومية في فتاها الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١٠/٣ ملف رقم (٩٥٥/٤/٨٦) وقد تقرر هذا النص هو استحقاق العامل عند التعيين بداية الاجر المقرر لدرجة الوظيفة المعين عليها طبقا لجدول الاجور الملحق بالقانون . واستثناء من هذا الاصل ورعاية لمن كان من العاملين له عند التعيين مبدد خدمة سابقة ومن نتيجة التدرج فيها الى يصل الى مرتب يزيد على بداية اجر التعيين المقرر لدرجة الوظيفة التي يعين عليها فانه حتى لا يتأجا مثل هذا العامل بخفض في مرتبه بمثل الفرق بين ما كان يتقاضاه في وظيفته السابقة وبين بداية اجر التعيين قرر المشرع الاحتفاظ لمثل هذا العامل بالاجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة وذلك بشرط اتصال المدة بين الخدمة السابقة واللاحقة ويفيد هو عدم تجاوز اجر العامل نتيجة هذا الاحتفاظ نهاية ربط الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها وقد عدد ذلك النص صورا لهذا الاستثناء من الاصل العام المقرر به وهي اعادة تعيين العامل في وظيفة من مجموعة نوعية مغايرة للمجموعة التي كان يعمل بها . واعادة تعيين العامل السابق بالوحدات الاقتصادية ، والعامل بنظم خاصة في الوحدات التي يسرى عليها احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وتعيين العامل الذي كان معينا بمكافأة شاملة في وظيفة دائمة ، وتأخذ هذه الصور جميعها حكم التعيين الجديد وبذلك لا يحتفظ العامل المذكور عند تعيينه بالاجر الذي كان يتقاضاه بوظيفته السابقة الا اذا تحقق ما يقضى ذلك لتوفر احدى الحالتين المشتركتين اليهما .

وتطبق ما تقدم في خصوصية واقعة تعيين النكتور
رئيسا لمصلحة الشركات انه لا توافر في شأنه احدى صور الاستثناء المتفهم بيانها من الاصل المقرر وهي ان يكون مرتبه عندئذ اول مربوط

الدرجة التي عين فيها وانه لذلك فلا يجوز له أن يتقاضى ما يزيد عنه ،
ولأهمية بسابق أجره من عمله قبلها ، فيها ذكر من وظائف لتقرير منحها
نهائية مربوطها بحجة انه كان يتقاضى أكثر من ذلك في وظيفته السابقة عند
تعيينه رئيسا لمصلحة الشركات ، ذلك أن المجلس الأعلى للتكامل - والذي
كان يعمل به في الفترة من ١٨/٣/١٩٨٤ حتى ١٠/١/١٩٨٥ في وظيفة مدير
أدارة لجنة التخطيط والشئون المالية والاقتصادية بالإمانة العامة
للمجلس . لا يدخل في عداد الوحدات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٧٨/٤٧
المشار اليه ، أو قانون نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم فلا أساس للقول بأن تعيينه رئيسا لمصلحة
الشركات هو بمثابة اعادة تعيين في وظيفه من مجموعة نوعية مغايرة للمجموعة
النوعية التي كان ينتهي اليها ، أو بمثابة اعادة تعيين له بحسبانه من العاملين
السابقين بالوحدات الاقتصادية ، والمعامل بنظم خاضعة في الوحدات
التي يسرى عليها احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر ، ليعد
ذلك من واقع الامر وحقيقته في شأن تعيينه في هذه الوظيفة ، بموجب
القرار المشار اليه . ولا يجدى ما استند اليه من ان له قبل ذلك أيضا مدة
عمل ببنك التنمية الصناعية كمستشار اقتصادي بموجب عمل مقابل مكافأة
شهرية - للقول بأنه من العاملين السابقين بأحدى الوحدات الاقتصادية،
يصح بمراعاتها وبمراعاة ما كان يتقاضاه بالبنك عند تعيينه رئيسا لمصلحة
الشركات وربطه في درجتها نهاية مربوطها ، وذلك أنه من الواضح انه لم
يكن - على نحو ما ورد بكتاب البنك المؤرخ ٨/١٠/١٩٨٥ من العاملين
الدائمين به ، وانما كان يعمل بعض الوقت كمستشار اقتصادي مقابل
مكافأة شهرية اجمالية ... يخصم منها نسبة تحت حساب ضريبة المهن
غير التجارية ، الامر الذي يقطع بأن العمل الذي يبشره السيد المشار
اليه - من قبيل الاعمال الحرة . كما انه ينفي بذات الوقت انه كان يعمل
بمكافأة شاملة . كما ان استثناء العاملين بمكافأة شاملة عند تعيينهم ممن
حكم ١١٢٥ كافة الذكر انما ينصرف الى الدرجات الوظيفية من الاولى الى
السادسة دون وظائف الإدارة العليا ، ومن ثم ينتفى في شأن المعروض

حالته أحد شروط الاحتفاظ بالمرتب السابق بصرف النظر عن مسألة ان البنك لا يعتبر او يعتبر من التوضعات الائتمانية المشمل اليهنا في نص تلك المادة .

وعلى ما تقدم ، ينطبق في هذه الحالة الاصل المقرر في حكم الفقرة الاولى من المادة (٢٥) آتية الذكر . ومن ثم تحديد مرتبة في تاريخ تعيينه رئيسا لمصلحة الشركات من الدرجة العالية . وبالتالي باول مربوط هذه الدرجة ونقا للجدول الملحق بالقانون . ومن ثم يكون القرار الوزاري رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٥ اذ حدد راتبه عندئذ على اساس اخر مربوط المقرر لها قد خالف القانون وهو لا يمدو وان يكون مهلا تنفيذا لحكم القانون ، يجب ان يجرى على مقتضاه على ما تقدم ببيانته ولا يصح الا في حدود ذلك ، وما تضمنه من زيادة يستحقه لا ينشأ حقا فيه او يقرر مركزا قانونيا ذاتيا على خلاف احكام القانون الا مرة التي تحدد مرتبته عند تعيينه ، ومثل هذا ، هو عمل ماذى ، وهو بهذه اللطابة ليس ما يرد عليه حكم القرار الاداري المخالف للقانون الذي لا يجوز سلبه بمصد الميعاد المقرر لذلك قانونا ، ولا اساس لقوله بانه في حكم القرار الاداري بالترقية الذي يستند الى تسوية خاطئة ، لبعد الامرين واختلاف الوضع في كل . ومن ثم لانه لا اساس لطلبه الاحتفاظ بالمرتب الذي حدد بذلك القرار خصوص الزيادة التي اضافها الى ما يستحقه قانونا ، دون سند او اساس منه .

ولما سبق ، يكون اعتراض الجهاز المركزي للحسابات في محله ، وعلى الوزارة ان تصحح الوضع على اساس ما طلب ، بتحديد مرتبه المستحق لرئيس مصلحة الشركات المعين بالقرار المشار اليه على ما يقرر القانون ، مما هو مقتضى قرار التعيين ايضا الذي لم يتضمن انه يعين فيها الا باول مربوطها .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المرتب الذى يستحق لرئيس
مصلحة الشركات عند تعيينه بها هو اول مربوط الدرجة العالية التى نص
على تعيينه فيها .

(ملف رقم ٨٦/٣/٨٢٤ فى ٢٠/٣/١٩٩١) .

المسرح الخامس

اثر التنحية في استحقاق المرتب والمكافآت

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

طالباً استمر أعضاء مجلس ادارة الشركة في القيام بأعمال
وظائفهم الاصلية بالشركة أثناء مدة التنحية فانهم يستحقون ما يتقرر
لهذه الوظائف من مرتبات ومكافآت .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/١١/٥ فاستعرضت نص المادة
٣٠ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون هيئات القطاع العام
وشركاته التي قضت بان « يتولى ادارة الشركة التي يملك رأس مالها
شخص عام او أكثر مجلس يتكون من عدد فردي من الاعضاء لا يقل عن
سبعة ولا يزيد على احد عشر ويشكل على الوجه الاتى :

(أ) رئيس يرشحه الوزير المختص

(ب) أعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم بناء على ترشيح
رئيس هيئة القطاع العام التي تشرف على الشركة بعد اخذ رأى مجلس
ادارتها وذلك من شاغلى الوظائف العليا فى الشركة وفقاً لاحكام القانون

ويجوز بقرار من الوزير المختص أن يضم المجلس عشرين غير مئتمنين
من ذوى الخبرة والكلية الفنية في مجال نشاط الشركة » كما

استعرضت الجمعية نص المادة ٣٧ من ذات القانون التي قضت بأنه « لكل من الوزير المختص أو الجمعية العلمية بأغلبية ثلثي أعضائها تنحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة كلهم أو بعضهم بقرار مسبب لمدة لا تزيد على سنة إذا رُؤى أن استمرارهم اضراراً بمصلحة العمل ، على أن يستمر صرف مرتباتهم ومكالاتهم أثناء مدة التنحية » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع إجاز لمصلحة العمل تنحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة القطاع العام كلهم أو بعضهم وسواء أكانوا من المعيّنين أم المنتخبين ، وذلك بقرار مسبب من الوزير المختص أو من الجمعية العامة للشركة لمدة لا تزيد على سنة واحتفظ للنسب أثناء مدة التنحية بمرتبه ومكالاته كاملة .

والذي يبين من كتاب طلب الرأي أن المنحى في الحالة المعروضة من شاغلي الوظائف العليا بالشركة الشرقية للاقطان ، أي من عداد العاملين المعيّنين بمجلس الإدارة ، وعليه وطالما استمر هذا العضو المنحى في التصامم بواجبات وظيفته الأولية في الشركة أثناء فترة التنحية فإنه يستحق فضلاً عن أجره كاملاً ، كل ما يتقرر لشاغل الوظيفة من مكالات أيما كان نوعها وهو ما اكنته المادة ٣٧ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالف البين .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه طالما استمر أعضاء مجلس إدارة الشركة في القيام بأعمال وظائفهم الأصلية بالشركة أثناء مدة التنحية فانهم يستحقون ما يتقرر لهذه الوظائف من مرتبات ومكالات ،

(ملف ١٠٣٩/٤/٨٦ — جلسة ٨٦/١١/٥) .

القـرـع السـلـاس

تعليـق الـمرتب بالـامـانـات

قاعـسـدة رـقم (٢٠٥)

الـجـنـد :

وجود العـامل باجـازة خـارج البـلاد يـصلـح سـببـا لـتـعـليـق الـمـبـالـغ الـمـسـتـحـقة له بالـامـانـات مـالم يـقـدم طـلـبـا لـصـرفه بـالـطـريق الـمـحـدـد قـانـونـا — اـسـتـمـرار الـمـبـالـغ مـعـلا بـعد اـنـتـهـاء الـاجـازة بـسـبـب تـقـصـير العـامل فـى الـعـودـة الـى مـبلـه و اـنـقـطـاعـه دـون الـنـ عـقـب اـنـتـهـاء الـاجـازة الـمـنـوـحة له بـنـفى مـسـئـولية الـإـدـارة عـن الـضـرر الـذى لـحقـه بـسـبـب حـرمـانـه مـن الـمـبـالـغ الـمـعـلا — اـسـاس ذـلك : اـن تـأخـير الـصـرف مـرجـعه تـقـصـير العـامل — اـثـر ذـلك : عـدم اـحـقـيـة العـامل فـى التـمـويـض عـن فـنـذا الـضـرر .

الـمـحـكمـة :

وـمـن حـيـث اـن الـثـابـت مـن الـاـوراق اـن الـمـدـعيـة طـلـبـت الـقـيـام باجـازة اـمـتـيـاديـة بـمرتب كـامـل لـزـيـارة زـوجـها الـذى يـعـمـل بـالسـودان لـمـدة شـهـريـن مـن ١٩٧٧/١/١٥ الـى ١٩٧٧/٣/٢٤ و لـم تـخـذ لـتـسـلم غـلـها فـى الـيـوم الـتـالى لـانـتـهـاء اـجـازـتـها فـى ١٩٧٧/٣/٢٥ و اـنـما تـقـدمـت بـطـلـب لـنـحـها اـجـازة بـدون مـرتـب لـمـدة سـتـة اشـهر ثـم مـادت فـى ١٩٧٧/٤/١٧ طـالـبة تـسـليـمـها الـعـمـل و صـرف مـسـتـحـقـاتـها عـن الـاجـازة الـاـمـتـيـاديـة الـتى قـامـت بـها ، كـما طـلـبـت حـسـاب الـمـدة مـن ١٩٧٧/٣/٢٦ حـتى ١٩٧٧/٤/١٦ اـجـازة بـدون مـرتـب بـدلا مـن الـطـلـب الـسـابـق الـذى كـانـت قـد طـلـبـته عـقـب اـنـتـهـاء اـجـازـتـها الـاـمـتـيـاديـة ، و قـد تـم تـسـليـمـها الـعـمـل فـعـلا فـى ١٩٧٧/٤/١٧ ، و قـد عـلـيت مـرتـبـاتـها عـن

شهور يناير وفبراير ومارس بالأمانات حيث لم تتقدم لاستلامها لوجودها
باجازة خارج البلاد ، الى أن صرف الشيك رقم ٧٩٤٤٨٢ في ١٦/١/١٩٧٧
باسم المدعية متضمنا مستحقاتها عن شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٧٧ ،
كما صرف المستحق من شهر مارس سنة ١٩٧٧ بالشيك رقم ٧٩٤٦٥٥
في ٢٦/٧/١٩٧٧ .

ومن حيث أن المادة ٣٥ من اللائحة المالية للحسابات تنص على أن
(تصرف الماهيات والتنفقات في العشرة أيام الاولى من الشهر بمعرفة صراف
الخزانة أو المعنوب لذلك) .

كما نص المادة ٤٠ من اللائحة المذكورة على أنه (لا يجوز صرف
ماهية أو مرتب أو نفقة مرتجة بالخصم على حساب الامانات الا بناء على
طلب يقدم من أرباب الشأن على أن يراعى اعطاء قرار على استمارة
الصرف من المستخدم المكلف بسك دفاتر الامانات ومن رئيس قسم
الشطب أو وكيل الحسابات بأن المبلغ المعطى بالامانات بصفحة كذا
بتاريخ كذا) فان الواضح مما تقدم أن وجود المدعية فى اجازة
امتيادية خارج مصر أدى الى تعلية ما تستحق من مرتبات بالامانات من
اشهر يناير وفبراير ومارس سنة ١٩٧٧ ، واذا كانت المدعية لم تعد فى
نهاية الاجازة الممنوحة لها فى ١٥/٣/١٩٧٧ وطلبت منحها اجازة بدون
مرتب لمدة ستة اشهر ثم عادت فى ١٧/٤/١٩٧٧ وطلبت تسليمها العمل
والمبالغ المبلّاه بالامانات مع اعتبار المدة من ١٦/٣/١٩٧٧ الى
١٦/٤/١٩٧٧ اجازة بدون مرتب بغل من طلبها السابق ، وقامت جهة
الادارة ببحث طلبها وتم صرف المبالغ المستحقة فى ١٦/٦/١٩٧٧
و ٢٦/٧/١٩٧٧ فانه لا يمكن نسبة ثمة خطأ للادارة فى هذا الشأن ،
ذلك ان تعلية المبالغ بالامانات ثم بسبب وجود المدعية باجازة بالخارج ،
واستمرار المبالغ معلا بعد انتهاء فترة الاجازة مرجعه الى تراخى
وتقصير المدعية فى العودة الى عملها عقب انتهاء اجازتها فى ١٥/٣/١٩٧٧.
وانقطاعها من العمل دون اذن حتى ١٧/٤/١٩٧٧ ولا أدل على ان جهة

الإدارة لم تقصص أو تعتمد حرمان المدعية من رواتبها المعلاة بالأمانات
إنها قامت بالصرف عندما تقدمت اليه المدعية بطلب بذلك بعد عودتها الى
عملها ، وإذا كان قد حدث تأخير في الصرف فإن التعويض لا يكون عن
مجرد التأخير والذي اقتضته ظروف انقطاع المدعية عن عملها ، وبحسب
الإدارة مدى إحققتها في المبالغ المعلاة بعد تجديد مركزها القانوني في حدود
طلباتها المتعددة وأنها يستحق التعويض إذا كانت الإدارة قد تعمدت حرمان
المدعية من مرتبها أو تأخير صرفه وهو ما لم يقدّم عليه دليل من الأوراق .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بالزام المدعى عليهم بأن
يدفعوا للمدعية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، فإنه
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ويتعين القضاء بالفائه ،
وبرفض الدعوى ، مع الزام المدعية بالمصروفات .

« طعن ٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٤/١٣ »

الفصل السابع

تقادم المرتبات والاجور وما في حكمها

قامبيدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

المبالغ التي تستحق قبل الحكومة في شكل ماهيات وما في حكمها تصبح حقا مكتسبا لها اذا لم تتم المطالبة بها قضائيا واداريا خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاؤها — مناط تطبيق هذه القاعدة رهين بتواتر امرين اولهما : نشوء حق مالي في ذمة الدولة نتيجة قرار تنظيمي عام او قرار اداري فردي — ثانيا : تخلف المطالبة بهذا الحق قضائيا او اداريا مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق رغم علم صاحب الشأن بقيام هذا الحق علما يقينيا او افتراضيا — متى قام مانع الاستحالة معه المطالبة بهذا الحق من جانب صاحب الشأن فلن يبعد التقادم لا يبدأ الا من تاريخ زوال هذا المانع .

الحكمة :

ومن حيث انه من المقرر ان الماهيات وما في حكمها من المبالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة ، تصبح حقا مكتسبا لها ، اذا لم تتم المطالبة بها قضائيا او اداريا خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاؤها وان مناط تطبيق حكم هذه المدة رهين بامرين :

الاول — نشوء حق مالي في ذمة الدولة نتيجة قرار تنظيمي عام او قرار اداري فردي .

الثاني - تخلف المطالبة بهذا الحق قضائيا او اداريا مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء هذا الحق رغم علم صاحب الشأن بقيامه علما حقيقيا او افتراضيا .

وعلى هذا فإن أعمال هذا الحكم لا يتأتى الا حيث يكون الحق قيدت بنشأ وبكامل في ذمة الدولة وحينما تكون المطالبة به امرا ميسورا من جهة القانون ، اما اذا قام مانع قانوني تستحيل مع وجوده المطالبة قانونا بهذا الحق من جانب صاحب الشأن ، فإن ميعاد السقوط لا يفتح الا من التاريخ الذي يزول فيه هذا المانع ، وحينئذ تصبح المطالبة امرا ميسورا . قانونا ويكون المتخلف عنها او المقصر فيها بعد ذلك مجالا لأعمال حكم المادة (٥٠) من اللائحة المالية .

ومن حيث أنه يطبق ما تقدم على البروق المالية بجل هذه الدعوى ، فإن التقدم الخمسي لا يبدأ بالنسبة لها الا من تاريخ تسوية حق المسمى فيها اعتبارا من تاريخ نشر القرار رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٧٨ والكاتب عين بيان معاملة مؤهل المدي للإحالات البريقة بالبحرول المرفق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، وحيث لم ينشر هذا القرار الا في ١٩٧٨/٢/٧ ، وانتهت الدعوى في ١٩٨١/١١/١ ومن ثم فإن الدفع بتقديم البروق المالية بالتقدم الخمسي لا يكون مستندا الى اساس سليم من القانون وبهذا رخصه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون الحكم المطعون عليه قد صادف صحيح القانون ويكون الطعن عليه غير مستند على اساس سلهم من القانون مما يضمن معه القضاء بقول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروك .

(طعن ٢٣٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

المبدأ :

المهمات وما في حكمها من المبالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقا مكتسبا لها اذا لم تتم المطالبة بها قضائيا او اداريا خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها — يستلزم لتطبيق هذا الحكم توافق شرطين :

١ — نشوء حق مالي في ذمة الدولة نتيجة قرار تنظيمي عام او قرار اداري فردي .

٢ — تخلف المطالبة بهذا الحق قضائيا او اداريا مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء هذا الحق رغم علم صاحب الشأن بقيامه عليها حقيقيا او افتراضيا — اعمال هذا الحكم لا يتأتى الا اذا كانت المطالبة به اذرا ميسورا من جهة القانون — اذا قام مانع قانوني يستحيل مع وجوده المطالبة قانونا بهذا الحق من جانب صاحب الشأن فان يبعد التسقوط لا يتضح الا من التاريخ الذي يزول فيه هذا المانع فعندئذ تصبح المطالبة الطائنية اذرا ميسورا يكون المتخلف عنها او المقصر فيها مطبق عليه التقادم المسقط وفقا لاعمال حكم المادة من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ومن بعدها قانون المحاسبة الحكومية .

المادة :

« ومن حيث انه من المقرر ان المهمات وما في حكمها من المبالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقا مكتسبا لها ، اذا لم تتم المطالبة بها قضائيا او اداريا خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها وان منوط تطبيق هذا الحكم — وهين بامرين :

الاول — نشوء حق مالي في ذمة الدولة نتيجة قرار تنظيمي عام او قرار اداري فردي .

الثاني — تخلف المطالبة بهذا الحق قضائيا أو اداريا مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء هذا الحق رغم علم صاحب الشأن بقيامه فيها حقيقيا أو افتراضيا ، ومن ثم فان اعمال هذا الحكم لا يتأثر الا حيث يكون الحق قد نشأ وتكامل في ذمة الدولة وحينما تكون المطالبة به امرا ميسورا من جهة القانون ، أما اذا قام مانع قانوني يستحيل مع وجوده المطالبة قانونا بهذا الحق من جانب صاحب الشأن ، فان ميعاد السقوط لا يفصح الا من التاريخ الذي يزول نيه هذا المانع وحينئذ فقط تصيح المطالبة امرا ميسورا قانونا ويكون المخلف عنها أو المفسر فيها بعد ذلك محلا لاعمال حكم المادة (٥٠) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ومن بعدها قانون المحاسبة الحكومية فيها يقضيان به من تقدم مسقط .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الفروق المالية محل الدعوى فان التقدم الخمسي لا يبدأ بالنسبة لها الا من تاريخ نشوء حق المديونية فيها اعتبارا من تاريخ نشر القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ والكائيف من يبين معادلة بؤهل المديونية بالؤهلات المرفقة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وحيث جرى نشر هذا القرار في ١٩٧٨/٢/٧ في حين لم تقم الدعوى الا في ١٩٨٣/١٠/٥ ، بعد مضي خمس سنوات فان سقوط الفروق المالية المطالب بها بالتقدم الخمسي وايلولتها الى الحكومة يكون مستندا على اساس سليم من القانون متعينا الحكم به اذ يتفق الامر بالتقدم الصام مما يقضى به في اى مرحلة من مراحل الدعوى وما تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها في النزاع الملل .

وحيث انه بالبناء على ما تقدم فانه وقد ثبت اعمال التقدم الخمسي في حق المديونية بشأن مطالبتها بالفروق المالية التي لم تصرفها جهة الادارة والسابقة على ١٩٧٨/٢/٧ والترتبة على تسوية حالتها بالتطبيق لقرار وزير التنمية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، وأن الحكم الطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر اذ قضى باحقيتها في صرف هذه الفروق اعتبارا من

١٩٧٥/٧/٧. فقد تعين الحكم بالفائه ويعدم احتية المدعية في صرف الفروق المالية التى لم تصرفها جهة الادارة والسابقة على ١٩٧٨/٢/٧ لسقوطها بالتقادم الخمسى مع الزام المدعية المصروئت .

(طعنين رقمى ١٩٢٨ ، ١٩٩٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١٨) .

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

التقادم الخمسى فيها يختص بالمهايات وما في حكمها مما تقضى به المحكمة من تلقاء ذاتها عند توافر شروطه .

المحكمة :

« ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن التقادم الخمسى فيها يختص بالمهايات وما في حكمها مما تقضى به المحكمة من تلقاء ذاتها عند توافر شروطه واذا اقيمت الدعوى بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٨٥ فان الحق في متجده البذل يفسى بمصورا على السنوات الخمس السابقة على هذا التاريخ مخصوما منه ما صرف خلال ذات المدة من مكلفات او حوائز بديلة لهذا البذل بذات لئته وقاعدة استحقاقه » .

(طعن ١٦٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٤) .

الفروع الثامن

زيادة المرتب

أولاً - الزيادة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

يشترط للأفادة من حكم المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة الوجود الفعلي بالخدمة في ١٩٨١/٦/٣٠ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى التتجوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/١١/٢٥ فاستعرضت حكم المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة التي تنص على ان « تزداد مرتبات العاملين بالدولة والهيئات العامة والصادر بجداول مرتباتهم قوانين وكذلك الخاضعين لكادرات خاصة الذين صدر بشأنهم القوانين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة والموجودين في الخدمة في ٣٠ يونية سنة ١٩٨١ بواقع مائة وثمانية جنيهات سنوياً » واستظهرت الجمعية العمومية مذواها الصادرة في ١٩٧٧/١٠/١٩ والتي انتهت الى انه يتعين لائمة العال من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن يكون موجوداً بالفصل في الخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ولا عبرة

برد اقدمية العامل المعين يعد ذلك الى هذا التاريخ فتعيد المشرع لتاريخ
 معين لتنفيذ احكام القانون يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين باحكامه
 بانهم الموجودون بالخدمة في هذا التاريخ ومن ثم لا تسرى تلك الاحكام
 على من يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق
 على نفاذه لاي سبب ، كما استظهرت فتاها الصادرة بجلسة ١١/١/١٩٧٨
 التي اُريت فيها ان مناط استحقاق العلاوة الاضافية المقررة بالقانون رقم
 ٦ لسنة ١٩٧٧ هو الوجود الفعلي بالخدمة في التاريخ الذي حدد المشرع
 لمنح هذه العلاوة وكذلك فتاها الصادرة في ١٥/١٢/١٩٨٢ بشأن منح
 الزيادة المقررة بالمادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ للطباء
 البيطريين والتي اعيد النظر فيها جاء باسبابها بجلسة الجمعية العمومية
 المنعقدة في ٣١/١٠/١٩٨٤ واستبانت ان هؤلاء الاطباء كانوا موجودين
 بالخدمة وجودا فعلياً في ٣٠/٦/١٩٨١ فقد صدرت قرارات تعيينهم في ذلك
 التاريخ وارجعت اقدميتهم الى تاريخ ترشيحهم بمعرفة القوى العاملة
 وانها لم تخرج في هذه الفتوى عما استقرت عليه في افتائها السابق من ضرورة
 الوجود بالخدمة وجوداً فعلياً للاستفادة من احكام القوانين التي تشترط
 الوجود بالخدمة في تاريخ معين لتطبيق احكامها واخيراً فقد تايّد هذا الافتاء
 بما جاء بفتاها الصادرة بجلستها المنعقدة في ٢٨/١١/١٩٨٤ من ان الاقدمية
 التي يمنحها المشرع بعد التعيين نتيجة لنظم مدة الخدمة العسكرية وفقاً
 لحكم المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية
 لا تعدو ان تكون اقدمية افتراضية لا تأخذ حكم الاقدمية الفعلية التي جعلها
 المشرع مناط استحقاق الزيادة المقررة بالمادة الاولى من القانون رقم
 ١١٤ لسنة ١٩٨١ اذ ان مناط استحقاق العامل لهذه الزيادة هو الوجود
 الفعلي بالخدمة في ٣٠/٦/١٩٨١ وبذلك يتضح ان اغناء الجمعية العمومية
 لتسهي الفتوى والتشريع مستقر على أن المقصود بـ"الوجود بالخدمة"
 في تاريخ معين هو الوجود الفعلي في هذا التاريخ وبالتالي فإنه يشترط
 لامتداده العاملين بجامعة المنصورة في الحالة المعروضة من حكم المادة الاولى
 من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ أن يكونوا موجودين بالخدمة وجوداً

فعليا في ١٩٨١/٦/٣٠ ولا يستفيد من الزيادة المقررة بهذا القانون من
 حين بعد ذلك من طريق القوى العاملة ودرجت ائتمنيه إلى تاريخ سابق
 ذلك أن الإئتمية التي يمنحها القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام
 الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام للمعينين عن
 طريق القوى العاملة لا تعدو أن تكون ائتمية افتراضية لا تأخذ حكم الإئتمية
 الفعلية التي تعتبر مناسبا للاستعادة من أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١؛
 المشار اليه ولا يغير من ذلك ما انتهت اليه المحكمة الإدارية بالنصوة من
 استحقاق أحد العاملين بالجامعة المذكورة للزيادة المقررة بالقانون رقم ١١٤
 لسنة ١٩٨١. المشار اليه برغم عدم وجودهم بالخفصة اهتماء من
 ١٩٨١/٦/٣٠ ذلك أن المقرر قانونا أن الأحكام ذات حجية نسبية تقتصر
 على أطرافها ولا تبتدئ من الغير .

لذلك :

انتهت الجبعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى تأييد ما سبق
 وانتهت اليه بجلستها المنعقدة في ١٩٨٤/١١/٢٨ من انه يشترط للاستعادة من
 حكم المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ الوجود الفعلى بالخفصة
 في ١٩٨١/٦/٣٠ .

(ملف ٩٨٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥)

قامعة رقم (٢١٠)

المبدأ :

المادة ٦ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات
 العاملين بالدولة والقطاع العام قد انتهى العمل بها بصحور القانون رقم
 ٣١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام .

الفنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفنوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٣/١٢/١٩٨٧ فتبينت ان المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « تحدد بداية ونهاية أجور للوظائف بكل درجة وفقا لما هو وارد بالجدول رقم (١) المرافق » وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة على أن « تزداد مرتبات العاملين بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام ... الموجودين بالخدمة فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٨١ بواقع مائة وثمانية جنيهات سنويا ... » وتنص المادة الرابعة من ذات القانون على أن « يعدل موعد العلاوة الدورية بكادرات العاملين المنصوص عليهم فى المادة الأولى بحيث يكون أول يوليه من كل عام » وتنص المادة الخامسة على أن « يستحق العاملون المعينون على درجات العلاوة الدورية التالية فى أول يوليه سنة ١٩٨١ » وتنص المادة السادسة على أن « يستمر العاملون بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام الخاضعون لكادراتهم خاصة فى استحقاقهم للعلاوات الدورية بالفئات المقررة قانونا وفى الموعد المقرر لاستحقاقها وذلك بما يجاوز نهاية رطب الاجر المقرر لقانونا بمائة وثمانية جنيهات سنويا مضافا اليها قيمة علاوتين من علاواتهم الدورية » . وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام على أن « يستبدل بالجدول رقم (١) المرتب بكل من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الجولان المرتبان بهذا القانون » وأخرى تنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « تزداد مرتبات العاملين الحاليين والمعينون قبل أول يوليه سنة ١٩٨٣ بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام بواقع ٦٠ جنيها سنويا وتمنح هذه الزيادة للعامل بمعد العلاوة الدورية المستحقة له فى تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز نهاية الرطب المقرر قانونا » .

ومبنياد ما تقدم أن المشرع مراعاة بئنه للاعباء المالية التي تقع على
عائق العاملين نوى الدخل المحبوسا قرر زيادة مرتبات العاملين العاملين
بالتولة والقطاع العام والعاملين بكانرات خاصة الموجودين بالخدمة في
١٩٨١/٦/٣٠ بمقدار مائة وثمانية جنيهات سنويا اى بواقع تسعة جنيهات
شهريا ومعدل موعد استحقاق العالوة الدورية تربط منحها ببداية السنة
المالية بدلا من السنة الميلادية كما عجل بمعدل استحقاق العالوة التالية
على تاريخ العمل بأحكام هذا. القاتون للمتحسح في ١٩٨١/٧/١ بدلا من
١٩٨٢/١/١ وأجاز تحقيقا للغاية المستهدفة من تقرير هذه الزيادة - لمن
يبلغ مرتبه في تاريخ العمل بهذا القانون نهاية ربط درجة الوظيفة التي
يشغلها تجاوز نهاية هذا. الربط وذلك بمقدار الزيادة المقررة بالمادة الاولى
منه بالاضافة الى قيمة علاوتين دوريتين ، ثم صدر القانون رقم ٣١ لسنة
١٩٨٣ الذى استبدل بمقتضاه بجدول الاجور المحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ المشار اليه جدولاً آخر قرر زيادة مرتبات العاملين المشاطين بأحكامه
بواقع ستين جنيها سنويا ولو تجاوزوا بها نهاية الربط المقرر قانونا .

ولما كان الاصل هو عدم تجاوز مرتب العامل نهاية مربوط
درجة الوظيفة التي يشغلها وأن العالوات الدورية المقررة بتوقب منحها
ببلوغ مرتبه نهاية الربط المقرر للوظيفة التي يشغلها العامل الا أن المشرع
استثنائى وقتى اجاز بمقتضاه لمن وصل مرتبه في تاريخ العمل به نهاية
رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ نص في المادة السادسة من هذا القانون على حكم
استثنائى ومتى اجاز بمقتضاه لمن وصل مرتبه في تاريخ العمل به نهاية
الربط استمرار حصوله على العالوات الدورية المقررة وذلك بما يجاوز
نهاية الاجر المقرر بمقدار مائة وثمانية لجنيها بالاضافة الى قيمة علاوتين
دوريتين احدهما العالوة المعجلة في ١٩٨١/٧/١ والاخرى التالية له
مباشرة ، وهذا الحكم هو بطبيعته وطبقا للغاية المستهدفة من تقريره حكم
وقتى ينتهى العمل به بمجرد تطبيقه على من تحقق في شأنه في تاريخ العمل
به مناط الامادة منه وذلك ببلوغ مرتبه في ذلك التاريخ نهاية ربط الدرجة

التي يشغلها ، ويؤكد ذلك أن المشرع قد استبدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ جدول المرتبات الذي كان مطبقا في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ جدولا آخر وقد تضمن هذا الجدول المستقبل للزيادة التي قررناها كل من القانونين رقمي ١١٤ لسنة ١٩٨١ و ٣١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع التي أن المادة السادسة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ قد انتهت العمل بها بصدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما .

(ملف ١١٠٩/٤/٨٦ — جلسة ٨٧/١٣/٢٣) .

فاغدة رقم (٢١١)

المبدأ :

الزيادة في المرتب المقررة بنص المادة الثانية من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ ينحصر تطبيقها على شاغلي المناصب العامة وفتوى الربط الثابت عند العمل بالقانون أو من يعين كذلك بعد تاريخ العمل به .

التفسير :

أن هذا الموضوع مرص على الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع المعقودة بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١ ، مستبيان لها أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكدرات خاصة ، نص في المادة الاولى منه على أن « تزداد مرتبات العاملين بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام والصنادير بجدول مرتباتهم قوانين وكذلك الخاضعين لكدرات خاصة الذين صدر بشأنهم القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بواقع مائة وثمانية جنيها سنويا . . .

وتنص المادة الثانية منه على أن « يزداد الاجسر المسمى المقرر لنوى المناصب العامة وذوى الربط الثابت الحاليين والقيدين يعينون بمعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع مائة وثمانية جنيها سنويا مضافة إليه قيمة علاوتين بمئة مائة جنيه للعلاوة السنوية وذلك فيها عفا الربط المستثنى الثابت لاجر وظائف بداية التعيين بالهيئات القضائية بمقاد بواقع ٦٠٠ جنيها سنويا .

ومفساد نص المادة الثانية سالفة البيان ، ان حكمها ينطبق على شاملا المناصب العامة وذوى الربط الثابت عند العمل بالقانون او من يعين كذلك بمعد تاريخ العمل به . وهذا غير الواقع في شأن الاستاذ الدكتور / في تاريخ العمل بالقانون ، فهو استاذ بالجامعة يشغل وظيفة عضو هيئة التدريس بالجامعات (استاذ) ، وحده مرتبها بما ورد به ، وهى ليست بذات ربط ثابت بحيث يتدرج المرتب بين حدها الأدنى والاتصى لمربوط ووظيفة الاستاذ ومن ثم فهو لا يلهى من حكم هذه المادة من القانون بحكم هذه المادة من القانون بحكم كونه من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاضعين لكادر خاص على ما نص عليه بها ، ومن ثم يستحق الزيادة المقررة وهى مائة وثمانية جنيها سنويا دون حكم المادة الثانية مسالفة البيان .

ولا يغير من الامر شيئا ، انه عندما اعيد تعيين السيد المستشار اليه استاذًا بالجامعة احتفظه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٩ لسنة ١٩٧٩ بسفطة شخصية بمرتبه ويحل التمثيل المقرر للوزير ، ذلك ان قانون الجامعات حدد المرتبات والبدلات وفقا للجدول به ، لوظيفة استاذ المربوط المقرر لها مرتبته الاضافية وعلاواتها . ونص في البند (٢) من قواعد تطبيقه على انه عند تعيين اعضاء هيئة التدريس ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة او الهيئات العامة يحتفظون بمرتباتهم التى كانوا يتقاضونها في هذه ، اذا كان يزيد على بداية مربوط الدرجة وبما لا يجاوز مربوطها ، فان صح اسناد بما تضمنه القرار الى هذا النص ، فانه يتحدد بما نص عليه ،

وهو قرار فردي ولا يجاوز اثره هذه الحدود ، فهو ليس ينبغي له ان يكون — استحداثا للحكم بتقرير معاملة شاعها بالمعاملة المقررة للوزير في الخصوص وما يطرا عليها من زيادة او نقص . وانما هو احتفاظ له بمرتبه وبذل التمثيل الذي كان يتقاضاها عند اعادة تعيينه ، وبصفة شخصية ، فلا ترد عليه ثم اية زيادة تضاف الى مرتب الوزير وبذل التمثيل المقرر له . وهو كما سبق القول لا يعتبر من ذوى المناصب العامة ولا ذوى الربط الثابت في تاريخ العمل بالقانون ، اذ زيلته هذه من تاريخ تركه منصب الوزير ، وصادفه القانون ، وهو في وظيفة استاذ بالجامعات وهو بهذه المثابة من العاملين لكادر خاص ، مما بينت المادة الاولى ما ينحونه من زيادة بمقتضى نصها من علاوة .

ولما سبق ، فان طلبه الحصول على الزيادة المقررة بالمادة الثانية من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، لا اساس له .
لذلك :

انتهى راي الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عس
احقية الدكتور في انتضاء الزيادة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ على اساس معاملته بنص المادة (٢) منه ، اذ انه ليس ممن
عنهم هذه المادة .

(ملف رقم ١٢٢٦/٤/٨٦ في ١٩٩١/٥/٢٢)

ثانياً — الزيادة المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين مفادها — يزداد اعتباراً من ١/١/١٩٨٤ المرتب المستحق قانوناً لكل من العاملين المذكورين بها بقيمة علاوتين من علاوات درجته في تاريخ العمل به — بحد أدنى قدره خمسة جنيهات شهرياً وهو تجاوز بها نهاية مربوط الدرجة — من يفيد من ذلك هم الذين نصت عليهم هذه المادة المشار إليها وهم طوائف ثلاثة :

١ — من تمت ترقيته فعلاً في ٢١/١٢/١٩٧٤ بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٩ بتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي التي كانت هذه الترقية قد تمت قبل العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ أو بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ — ولم يترتب على تطبيق أحكام هذين القانونين تعديل في تاريخ ترقيةاتهم .

٢ — حملة المؤهلات أقل من المتوسطة .
حملة المؤهلات المتوسطة — هذه الطوائف الثلاث من العاملين الذين يفيدون من الزيادة في المرتب بمقدار العلاوتين المشار إليهما وردت على سبيل الحصر .
الفتاوى :

ان هذا الموضوع مرص على الجمعية العمومية لفسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٦/١/١٩٩١ وبحث ان مفاد نص المادة

الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين أن يزداد اعتباراً من ١/١/١٩٨٤ المرتب المستحق قانوناً لكل من العاملين المذكورين بها بقيمة علاوتين من علاوات درجته في تاريخ العمل به بعد أنى قدره خمسة جنيهات شهرياً ولو تجاوز بها نهائية مربوطاً الدرجة ، وأن من يفيد من ذلك هم أولئك الذين نصت عليهم هذه المادة ، وهم طوائف ثلاثة :

١ — من تمت ترقيته عملاً في ٢١/١٢/١٩٧٤ بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٩ بتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي أذا كانت هذه الترقية قد تمت قبل العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ٨١ أو بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ ولسم يترتب على تطبيق أحكام هذين القانونين تعديل في تواريخ ترقية (٢٠) حملة المؤهلات أقل من المتوسطة

٢ — حملة المؤهلات المتوسطة ... الخ وهذه الطوائف الثلاث من العاملين الذين يفيدون من الزيادة في المرتب بمقدار العلاوتين المشار إليهما ورد ، على سبيل الحصر .

ومن الواضح من الوقائع ، أن العاملين و الذين منحوا بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٤ تلك الزيادة ليصا من بين الوظائف المشار إليها فيهما من غير المؤهلين ولم يرق أى منهما طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ، وأن ما تم لهم من ترقية ، جرى على أساس المعين بالوقائع وعملت بها تواريخ حصولها على الدرجة ولا ينصرف إليهما حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ولا يتعلق بأيهما حكم الفقرتين الثانية والثالثة منها اللتين تتناول حملة

المؤهلات المتوسطة وغير المتوسطة وهما على ذلك ليسا من أفراد الطوائف الثلاث الذين يستحقون تلك الزيادة في ١/١/١٩٨٤ ومن ثم فإن القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٤ الصادر بمنحها أياها يخالف القانون مخالفة جسيمة تنحدر به الى درجة العدم لانه بنى على استحداث قاعدة تضيف الى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ حكما لم يرد فيه ، وتقدير مثل هذا يخالف القانون مخالفة صارخة ويعتبر مجرد عمل مادي بحث من جانب جهة اصداره منعهم لا يمكن اسناده الى أحكام ذلك القانون التي يستحق افرادها تلك الزيادة التي قررها في المادة الاولى منه أصلا ، ومن ثم فإن الجهاز المركزي للمحاسبات اصاب الحق في اعتراضه على ذلك القرار .

وعلى مقتضى ما سبق — فإن القرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ الصادر بحسب القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٤ يكون في محله ويتمتع بتنفيذه بما يترتب على ذلك من آثار منها تحديد مرتب كل منها بما كان يتقاضاه قبل ذلك واسترداد ما صرف لها من فروق مالية زيادة عليه طبقا لذلك القرار المصحوب به

٤ — ولا وجه بعد ذلك لما ذكر من أن لها أن يحتفظ بتلك الزيادة رغم انعدام القرار المانع لها استنادا الى ما تنص به المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، من انه يحتفظا سمالين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التي يتقاضونها وقت العمل به بصفة شخصية على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضافا اليها العلاوات المنصوص عليهما في المادة الاولى على الوجه الوارد بها لان النص لا ينصرف الا الى المرتبات التي كان يتقاضاها العاملون اذا كانت نتيجة لتسوية خاطئة . ومرتب العاملين في الحالة المعروضة عند العمل بالقانون المشار اليه نافي على حالة وام يكن نتيجة تسوية خاطئة لحالتها قبل العمل به والنص لا يتناول من جهة اخرى ما يمنع من زيادة بمقتضى المادة الاولى لهذه ليست من المرتب الذي كان يتقاضاه قبل العمل به ، ومن ثم فلا يصح الاستناد الى حكم هذه المادة ، لاستبقاء الزيادة التي منحت لها بالقرار المتقدم —

ولا وجه أيضا للقول بأن المادة ١١ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بنصها على تحديد ميعاد رفع الدعوى للمطالبة بالحقوق الناشئة عند نهاية ١٩٨٥/٦/٣ وعدم اجازة تعديل المركز القانوني للعامل بعد هذا التاريخ على وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي ، لان ذلك مردود بانه لم ينشأ لهما اى حقوق بمقتضى هذا القانون فهو كما تقدم بيانه ، لم يطبق عليهما ولم ينشأ لهما فى خصوص الزيادة المقررة بالمادة الاولى التى منحت لهما بالقرار المتقدم مركز قانونى يعتد به ، ومن ثم فلا محل لتعللته بحكم هذه المادة لانقضاء وجه أسس افادته منها تبعا لعدم انطباق القانون فى جبلته عليه .

هـ - ويخلص من كل ما سبق ان القرار الصادر بمنح العاملين المذكورين ملاوتين من ملاوات درجة وظيفتهما هو قرار منعدم فهو مجرد عمل ماذى بحث وأن القرار الصادر بقاء على اعتراض الجهاز المركزى للحاسبات بسحب صحبه صحيح ومن مقتضاه استرداد ما صرف اليهما من اوراق مالية نتيجة للقرار المتقدم .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن القرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ بحسب القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٤ المتضمن منح السيدين/ و الزيادة المقررة بالمادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ هو قرار صحيح ويجب تنفيذه بما يترتب على ذلك من آثار على الوجه المبين بالاسباب .

(ملف ١٩٩٣/٤/٨٦ - جلسة ١٦/١/١٩٩١) .

ثالثا - الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

مقتضى نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالثغلة والقطاع العام والكادرات الخاصة - ان المشرع انما قصر الزيادة فى ربط الاجر المقرر للوظيفة على بدايته دون نهائيه - لا يسوغ ان رقى بعد تاريخ العمل بهذا القانون لتجاوز نهاية الاجر المقرر للوظيفة المرقى اليها ولا تستحق له الزيادة المتصوص عليها فى المادة (٣) منه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩/١/١٩٩٢ فاستبان لها ان المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالثغلة والقطاع العام والكادرات الخاصة تنص على ان « تزداد مرتبات العاملين بالدولة والهيئات العامة والقطاع العام والصادر بجداول مرتباتهم قوانين وكذلك الخاضعين لكادرات خاصة . والموجودين بالخدمة فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٨٤ يواقع ستين جنيها سنويا ، وتمنح هذه الزيادة بعد العلاوة الدورية المستحقة للعامل فى تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بهذه الزيادة نهاية ربط درجة الوظيفة المقرر قانونا » .

كما يزداد الاجر السنوى للقوى المناصب العامة وقوى الربط الثابت

الحاليين والذين يعينون بعد تاريخ العمل بهذا القانون بواقع ستين جنيها » .

وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن تزداد بداية الاجر السنوى الوارد بجداول اجور العاملين المنصوص عليهم في المادة الاولى من هذا القانون بواقع ستين جنيها سنويا » .

وتنص المادة (٣) من القانون ذاته على أن « يستمر العاملون المنصوص عليهم في المادة الاولى في الحصول على العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بالفئات وفي المواعيد المقررة قانونا وذلك بما لا يجاوز نهاية ربط الاجر المقرر للوظيفة مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في هذا القانون » ، وأخيرا فقد نصت المادة (٥) منه على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اول يوليوز سنة ١٩٨٤ » .

واستظهرت الجمعية مجموع النصوص المتقدمة أن المشرع زاد مرتبات العاملين المنصوص عليهم في المادة (١) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بواقع ستين جنيها سنويا تمنح بعد العلاوة الدورية المستحقة لهم في تاريخ العمل بهذا القانون في ١/٧/١٩٨٤ ولم تجاوزوا بهذه الزيادة ثمانية ربط درجة الوظيفة المقرر قانونا ، كما زاد المشرع بداية ربط الاجر السنوى الوارد بجداول اجور هؤلاء العاملين بفئات القسمة المشار اليها حتى يفيد منها المعينون الجدد اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ، كما قضى باستمرار العاملين في الحصول على العلاوات الدورية المستحقة بعد ١/٧/١٩٨٤ بالفئات وفي المواعيد المقررة قانونا وبما لا يجاوز نهاية ربط الاجر المقرر للوظيفة مضافا اليه الزيادة سالفة البيان .

وخلصت الجمعية من ذلك ان المشرع انما قصر الزيادة في ربط الاجر المقرر للوظيفة على بدايته دون نهايته بما يتعين معه الوقوف عند صريح نصه ومقتضاه ومن ثم لا يسوغ ان يرقى بعد تاريخ العمل بهذا القانون

تجاوز نهاية ربط الاجر المقرر قانونا للوظيفة المرعى اليها ولا تستحق له الزيادة المخصوص عليها في المادة (٣) منه ، والقول بغير ذلك بمثابة تعديل في نهاية ربط الوظيفة دون سند من نص بقرار صراحة ، والقرار لما عناه المشرع لها اعوزه في ذلك نص صريح على مثل ما جرى عليه الحال بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام وزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام .

ويتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين أن السيدة/ ٥٠٠٠٠٠٠ استفادت من الزيادة المقررة في المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤. ايمان شغلها لوظيفة من الدرجة الاولى بالهيئة ، ثم رفعت الى درجة مدير عام اعتبارا من ١٩٨٦/١/٧ اي بعد تاريخ العمل بهذا القانون ومن ثم تمين القول بعدم احقيتها ومن يماثلها من العاملين بالهيئة في العالوة الدورية فيما يجاوز نهاية الربط المقرر لدرجة مدير عام .

لهذا :

انتهى رأى الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى اعساج احقية السيدة/ ومن يماثلها من العاملين بالهيئة العمومية للبرية في العالوة الدورية فيما يجاوز نهاية الربط المقرر لدرجة مدير عام .

(فتوى ٨٥٥/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٢/١/١٩)

الفصل الثاني
الحرمان من المرتب
أولا - المرتب في فترة الحبس الاحتياطي

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

حبس العامل احتياطيا لإرتكابه جريمة حتى قضى بمعاقبته جنائيا عنها - بحسب مدة العقوبة المحكوم بها من تاريخ القبض عليه لايستوى سببا صريح لصرمانه من نصف أجره المستحق عن المدة من تاريخ القبض عليه وحتى اليوم السابع على صدور الحكم بمعاقبته جنائيا وهو المرتب الذى لا غنى عن استحقاقه بل ومن المفترض أن يكون قد ادى اليه من حينه اذ لا يستقيم حرمان العامل من مرتبه فور استحقاقه بمالم يظهر الحرمان سند بين التزاما بصريح نص المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشريع بجلستها المنعقدة في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩١ استبان لها ان المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائى يوقف بقوة القانون من عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائى غير نهائى ، ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائى نهائى ... » .

واستظهرت الجمعية من هذا النص أن صرف نصف الأجر - حال حبس العامل احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي - أنها يتحقق بقوة القانون إذ به تتعلق حقوق الأسرة ، ويستمر صرفه تلقائيا بسبب المرتب الكامل معتم على سبب للحرمان منه متى مثل حال تنفيذ الحكم الجنائي النهائي ، أما نصف المرتب الآخر فهو الذى يجرى إيقافه حال تحقق الحد الأدنى المشار اليه ، وإذ كانت المادة ٤١ من قانون العقوبات تنص على أن « تبدأ مدة العقوبات المفيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي » منه لا يسوع أن ينقلب هذا التخفيف وبالا على أسرته باستقامه احقاقه في صرف نصف مرتبه من تاريخ حبسه احتياطيا دون أن يقيم به سبب في حينه يستوجب الحرمان ، والقول بغير ذلك يتناقض وصريح نص المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

ومن حيث أنه بأعمال ما تقدم من أحكام يبين أن السيد/ قبض عليه بتاريخ ١٩٨٦/١/٢١ بتهمة طلب مبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل الرشوة ، وظل محبوسا احتياطيا حتى قضى بجلسة ١٩٨٦/١٠/١٨ بمعاقبته بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

ومن حيث أنه ولئن كانت مدة العقوبة المحكوم بها تحسب من تاريخ القبض عليه إلا أن ذلك لا يستوى سببا صحيحا لحرمانه من نصف أجره المستحق من المدة من ١٩٨٦/٦/٢١ حتى ١٩٨٦/١٠/١٧ وهو المرتب الذى لا غنى من استحقاقه ، بل ومن المفترض أن يكون قد أدى اليه في حينه ، إذ لا يستقيم حرمان العامل من مرتبه فور استحقاقه بالمظهر الحرمان سند بين وذلك التزاما بصريح نص المادة ٨٤ من قانون العاملين المشار اليه .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز حرمان المقيم/..... من نصف أجره خلال مدة حبسه
اجتباريا

« فتوى ٤١٧/٦/٨٦ جلسة ١١٧/٣/١٩٩١ » .

ثانياً — احقية الموظف المقتضى بإلغاء قرار فصله في الرجوع

على الجهة الادارية بالتعويض

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

الحق في المرتب لا يعود تلقائياً للموظف كآثر من آثار إلغاء قرار الفصل بل يكون للموظف المقتضى بإلغاء قرار فصله أن يرجع على الجهة الادارية بالتعويض عن هذا القرار الباطل اذا توافرت عناصره ومقوماته .

المحكمة :

ومن حيث انه من طلب المدمى صرف مرتبه من المدة من ١٧/٨/١٩٧٨ حتى ١٥/١٠/١٩٨٤ فان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الحق في المرتب لا يعود تلقائياً للموظف كآثر من آثار إلغاء قرار الفصل بل يكون للموظف المقتضى بإلغائه قرار فصله أن يرجع على الجهة الادارية بالتعويض عن هذا القرار الباطل اذا توافرت عناصره ومقوماته ومن ثم فإن مطالبة المدمى صرف أجره عن المدة المذكورة يكون على غير أساس سليم من القانون حقيقاً بالرفض واذا قضى الحكم المطعون فيه رفض هذا الشق من المدموى فيكون صادر صحيح حكم القانون ويكون النص عليه في هذا الشق على غير أساس سليم من القانون » .

(طعن ٣٤٦٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٩٢) .

الفصل الثالث

الخصم من المرتب أو استرداد ما دفع بغير وجه حق

الفرع الاول

تحديد المسئول عن اجراء الخصم من المرتب

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

ان خصم مبلغ معينة من راتب العامل لا يجرى تنفيذه من جانب الموظف المختص بمجرد وجود قاعدة قانونية تقضى بذلك — يتعين ان تصدر السلطة الرئاسية المختصة امرا باجراء هذا الخصم طبقا للقاعدة المقررة لكي يقوم الموظف المختص بالتنفيذ فان امتنع او تراخى تثبت المسئولية في حقه — اساس ذلك : بدءا وجوب التفرقة بين سلطة الامر بالتنفيذ وسلطة التنفيذ الفعلى .

الحكمة :

ومن حيث انه عن الوجه الثانى من اوجه الطعن بالنسبة للمخالفة الاولى المنسوبة الى المطفون ضده الثانى والذى تمثل في انه سمح للمحال الاول (السائق) بقيادة سيارة الشركة رقم ملاكى القاهرة دون ان تكون مميّزة بعلامات القطاع بالمخالفة للتعليمات فان الثابت من الاوراق ان هناك امرا مكتبيا صادرا من الشركة في ١٠/١١/١٩٨٤ يتضمن الزام جميع السائقين بالشركة (ومنهم المحال الاول) بضرورة التوجه الى ورشه

خبرة لوضع العلامات على السيارات مع تحميل السائق المخالف مسؤولية
 المخالفة وقد وقع الحال الاول على هذا الامر بالعلم وعلى الرغم من
 ذلك فان الحال الاول قد خالف تلك التعليمات ولا يوجد في الاوراق ما يفيد
 ان المطعون ضده الثاني قد سيج للحال الاول بمخالفة هذه التعليمات ،
 كما انه لا يوجد في الاوراق أى دليل يفيد وجود ثمة خطأ أو افعال من جانب
 «المطعون ضده» الثاني في هذا الشأن ، ومن ثم يكون هذا الاتهام قائماً
 على غير أساس الامر الذى يتعين معه الحكم ببراءة المطعون ضده الثاني
 وما عدا ذلك من اتخاذ الاجراءات الواجبة نحو خصم تيمية الإستراتيجية
 بمررة وقرره ستة جنهات من رؤساء القطاعات ورئيس مجلس الادارة
 -ابضاح البنود المستتعدة بكتفوف المرتبات على النحو المبين بالاوراق-
 انه من المعلوم انه ينبغي التفرقة بين سلطة الامر بالتنفيذ وسلطة التنفيذ
 الفعلى وذلك ان خصم مبالغ معينة من راتب العاملين لا يجرى تنفيذه فعلاً
 من جانب الموظف المختص لجرد وجود ثمة قاعدة قانونية تقض بذلك وانما
 يتعين بداء ان تصدر السلطة الرئاسية المختصة بتطبيق هذه القاعدة الامر
 باجراء هذا الخصم لكن يقوم العامل المختص بتنفيذ هذا الامر فان امتنع
 او تراخى ثبتت المسؤولية في حقه والناظر من الاوراق في الطعن المائل ان
 مهمة اتخاذ اجراءات الخصم مقابل استخدام سيارات الشركة تدخل في
 اختصاص قطاع الشؤون الادارية بالشركة ، وان دور المطعون ضده الثاني
 بوصفه مديراً للاستحقاقات يأتى بعد اتمام هذه الاجراءات ولما كان قطاع
 الشؤون الادارية بالشركة لم يستصدر موافقة رئيس مجلس الادارة على
 الخصم الا اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٨٥ وهو ما فعله المطعون ضده
 الثاني فان مسؤوليته من عدم خصم مقابل الاستخدام المنفرد للسيارة
 المختصة للمطعون ضده الاول تكون منقضية واذا ذهب الحكم للمطعون ضده
 هذا المذهب فانه يكون متفقاً مع القانون ويكون الطعن عليه بالقبلى قائماً
 على غير أساس جديراً بالرفض .

ومن حيث أنه في ضسوء ما تقوم جميعه فان كل ما يمكن نسبته الي
المطعون ضده الثانى هو عدم قيامه بادراج بدل الانتقال الثابت وقدره
٢٠ جنيها في بند الاستحقاقات ثم اعاده اظهره في بند الاستقطاعات وهذه
المخالفة ثابتة في حق المطعون ضده الثانى من واقع الاوراق والتحقيقات
ولم ينكر المذكور هذه المخالفة وبما لا شك فيه ان هذا الخطأ من جانب
المطعون ضده الثانى يخالف احكام المادة ١/٧٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام والتي تنص بأنه « يجب على العامل
أن يؤدي الواجبات المنوطة به بدقة وأمانة » وعلا بحكم المادة ٨٠ من
القانون المشار اليه فان العامل المخالف لواجباته الوظيفية « يجازى بما
يتناسب مع وظيفته وظروف المخالفة التي ارتكبها ومن ثم فانه لا وجه
لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان هذه المخالفة البسيطة لا توجب
العقاب » وبالتالي فانه يتعين مجازاة المطعون ضده الثانى بما يتناسب مع
هذه المخالفة في اطار الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٧٨. سالف الذكر أخذا في الاعتبار ان هذه المخالفة من جانب
المطعون ضده الثانى لم يترتب عليها ضياع شيء حق مالى للشركة لذلك
فان المحكمة ترى الاكتفاء بجارائه عنها بمقوبة الانذار واذ انتهى الحكم
المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون مخالفا للقانون واجب الالغاء .

« ملعن ١٥٧٩ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٨٧/١١/٣ » .

الفصل الثاني

عدم جواز الخصم من مرتب العامل وفاء لتفقات اللازمة
لترحيل أحد المواطنين من الخارج إلى أرض الوطن

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوائلها إلا في أحوال خاصة المعدل بالقانونين رقمي ٦٤ لسنة ١٩٧٢ و ٢٠ لسنة ١٩٧٥ — المشرع أنصأ حماية خاصة على المرتب — عدم جواز الحجز على المبالغ الواجبة الأداء للموظف أو الخصم منها إلا في حدود قدر معين وفاء لديون معينة على سبيل الحصر — إذا كان الدين الذي شغل ذمة العامل خارجاً عن هذه الديون امتنع الحجز أو الخصم من المرتب — سريان ذلك على الحوالة من المرتب بإرادة العامل وفقاً للفقرة الثالثة من المادة المشار إليها — نفقات ترحيل أحد المواطنين من الخارج إلى الوطن ليست من الديون التي يجوز إجراء الحجز أو الخصم أو الحوالة من المرتب وفاء لها — أساس ذلك .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٦ لاستقررت المادة الأولى من القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم جواز توقيع الحجز على

مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائثها الا في احوال خاصة المعلن بلقانونين رقمى ٦٤ لسنة ١٩٧٣ و ٢٠ لسنة ١٩٧٥ التى تنص على أن « لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة والمحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها الى العايل بدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافى أو حق فى صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو تأمين مستحقه طبقا لقوانين التأمين والمعاشات أو أى رصيد من هذه المبالغ الا بمقدار الربح ، وذلك وفاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوبا لهذه الجهات من العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية وعند التزامهم تكون الاولوية لدين نفقة ومع ذلك تجوز الحوالة بالنسبة لهذه المبالغ دون الحجز عليها وفاء لاقتساط التأمين على المعين كما تكون الحوالة فيها جائزة فيما لا يجاوز ربع الباقى بعد الجزء الجائر الحجز عليه طبقا لحكم الفقرة الاولى لاداء ما يكون مطلوبا للهيئات المذكورة أو للجمعيات التعاونية أو المحال التجارية المرخص لها فى البيع بالاجل للعاملين ثبنا لمشتريات تتصل بشئون المعيشة الضرورية لهم أو ما يستحق على أى منهم من رسوم ومصروفات دراسية أو رسم اشتراك فى جمعية تعاونية منشأة طبقا للقانون أو ناد للموظفين أو للعمل أو جمعية أو مؤسسة خاصة منشأة طبقا للقانون أو للوفاء بالقروض التى تمنحها هذه الهيئات أو اقتساط الاكتتاب فى أسهم الشركات المنشأة طبقا للقانون أو بالاجرة المستحقة من الامكن المؤجرة والملوكة لى من الجهات المشار اليها فى الفقرة الاولى ويشترط لصحة الحوالة أن يصدر بها قرار مكتوب من العامل وأن تقبلها الجهة التابع لها المحيل أو التى تتولى الصرف » .

واستبان للجمعية العمومية أن المشرع أضفى حماية خاصة على المرتب باعتباراه مصدر رزق العايل لا رعاية لمصلحة العامل الشخصية وإنما

استعدادنا لمصلحة عامة قوامها سير العمل الحكومى وما يقتضيه ذلك من توفير حياة هادئة مستقرة للعامل بمكينه من الاستفادة بمرتبه ومن ثم فقد حظر الحجز على المبالغ الواجبه الاداء للموظف مدنيا كان او عسكريا بصفه مرتب او معاش او مكافأة وما اليه او الخصم منه الا فى حدود قدر معين ووفاء لديون معنية على سبيل الحصر ، فاذا كان الدين الذى شغل ذمة العامل خارجا عن هذه الديون المعنية امتنع الحجز او الخصم من المرتب .

ومن حيث ان الحجز على المرتب او اجراء الخصم منه مشروط بان يكون وفاء لدين نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص ، او الاداء لما يكون مطلوبا للحكومة من العامل بسبب يتعلق باداء وظيفته ، او استرداد لما صرفه اليه بغير وجه حق . واذا كان ذلك شأن الحجز على المرتب لى الخصم منه ، فانه ايضا شأن الحوالة من المرتب بإرادة العامل ، لا تجوز الا وفاء لديون محددة على سبيل الحصر اوضحتها الفقرة الثانية من النص سالف الذكر .

ومن حيث ان النفقات اللازمة لترحيل أحد المواطنين من الخارج الى الوطن ليست من الديون التى يجوز اجراء خصم من المرتب او توقيع حجز عليه وفاء لها ، كما انها ليست من الديون التى يجوز الحوالة من اجلها ، فمن ثم يبطل اقرار العامل بموافقه على خصم قيمة النفقات اللازمة لترحيل أحد المواطنين من الخارج الى الوطن من راتبه لمخالفة هذا الاقرار نص المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

سلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الخصم من مرتب العامل او الحجز عليه او الحوالة منه وفاء للنفقات اللازمة لترحيل أحد المواطنين من الخارج الى ارض الوطن .

(ملك ٣٣٠/١/٨٦ — جلسة ٨٦/٢/١٩)

المصرع الثالث

مدى التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات
وما في حكمها بغير وجه حق

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

لا تنطبق المادة (٨) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين على خطة دبلوم معهد المعلمين الخاص بالعاملين بمحirie التربية والتعليم .

التفسير :

أن هذا الموضوع مرص على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢/٤/١٩٨٦ فاستعرضت نص المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ وتقتضى على أنه لا يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام للعاملين نتيجة لتسوية ، إذا كان الصرف قد تم تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو رأى لأحدى إدارات الشؤون القانونية ، إذا كان هذا الرأى في هذه الحالة الأخيرة قد اعتمد من السلطة المختصة ثم عدل عن الفتوى أو الرأى أو الفى الحكم . ولا يترتب على العمل بالفقرة السابقة رد ما سبق تحصيله من المبالغ المشار إليها . ويحتفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التى يتقاضونها وتمت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، على أن

يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانوناً مضافاً إليها العلاوات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون إذا كانوا من المستحقين لهما ، وذلك من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق لهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

وبمع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالترقية للعامل الذي تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة أن يختار أحد الوضعيين الاتيين :

(١) إعادة تسوية حالته تسوية قانونية ، مع بنحو الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون إذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

(ب) الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفي الحالي الذي وصل إليه نتيجة التسوية الخاطئة ، مع عدم استحقاقه للزيادة المشار إليها ، على أن يعتمد عند تربيته للدرجة التالية بالوضع الوظيفي الصحيح له باقتراض تسوية حالته تسوية قانونية وفقاً لأحكام القانون المعمول به عند إجرائها .

ومناد ما تقترح أن المشرع رتب آثاراً قانونية « المادة الثامنة المشار إليها بالنسبة لحالات تسوية أوضاع العاملين تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى مجلس الدولة أو رأي للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو رأي لأحدى إدارات الشؤون القانونية ، إذا كان هذا الرأي في هذه الحالة الأخيرة قد اعتمد من السلطة المختصة ثم عدل عن الفتوى أو الرأي أو الفئ الحكم . وإذا كان بحلول عبارة التسوية الخاطئة الواردة بالنص ينصرف إلى التسويات التي تمت تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى لمجلس الدولة أو رأي للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو رأي لأحدى إدارات الشؤون القانونية بالمخالفة لأحكام القانون ثم عدل عن الفتوى أو الرأي أو الفئ الحكم . فإنه لا يمتد ليشمل التسويات التي تمت تنفيذاً لخطأ مادي لحق بالفئوى

أو الرأي أو الحكم فلا تعد من قبيل التسويات الخاطئة في مفهوم المادة الثالثة المشار إليها التسويات التي تمت تنفيذا للخطأ المادي الذي شاب الفتوى أو الرأي أو الحكم . وبالتالي فلا مجال لانطباق المادة المذكورة في هذه الحالة . ويكون لجهة الإدارة أن تصحح هذا الخطأ المادي .

وينطبق ما تقدم على المعروض حالتهم فانه ولئن كان قد تم تسوية حالهم وفقا لفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المذاعة خطأ من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بإسقاط لفظ عدم قبل عبارة أحقية حملة دبلوم التجارة التكميلية إلا أن الجهاز يادر بإذاعة تصحيح لهذا الخطأ المادي مما حدا بجهة الإدارة في الحالة المعروضة الى سحب قرارها بتسوية أوضاع هؤلاء العاملين وبإجراء التسوية الصحيحة لهم والتي يعتد بها في شأنهم . ولا يجوز تمسكهم بالتسوية التي تمت لهم نتيجة الخطأ المادي الذي شاب أذاعة فتوى الجمعية العمومية لعدم قيام ذلك على أساس سليم من القانون .

ذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم انطباق المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على المعروض حالتهم .

(ملف ٦٦٦/٣/٨٦ - جلسة ٨٦/٤/٢) .

قائمة رقم (٢١٩)

المادة :

مقتضى نص المادة ١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بالتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب إضافية أن المشرع أراد أن يخفف عن كامل الموظف فلا يرهقه برد مبالغ صرفتها جهة الإدارة له فانفقها ليصعب عليه بعد ذلك ردها بعد أن إدركت

جهة الصرف نخطاها تتجاوز بمقتضى هذا القانون ودون معالجة لاي إجراء آخر عن استرداد ما صرف بغير وجه حق اذا كان المتح قد تم تنفيذ الحكم قضائى او فتوى من مجلس الدولة او رأى للجهات المركزية للتنظيم والادارة او رأى لاحدى ادارات الشؤون القانونية معتمد من السلطة المختصة بالتجاوز عن الاسترداد في غير هذه الحالات فيخضع لتقدير السلطة المختصة ويحتاج الى قرار منها ولا ريب ان علة التجاوز هذه ثابتة شائصة لا تفرق بين المبالغ التى ورد عليها بالنص صراحة من مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافى وتلك التى لم تذكر في النص بالمناظرة كالمكافآت التشجيعية وهوافر الانتاج لتأخذ حكمها وتعامل بنظرها عند التجاوز عن استردادها خاصة اذا كانت قد احتفظ بها الموظف المتقول بصفة شخصية فاصبحت جزءا لا ينفك من مرتبه واستمر في صرفها بعد ان تقرر انه بالغ بمناظرة في الجهة التى نقل اليها وعليه يتاح التجاوز عن استردادها باعتبار انه تقاضاها بصفة مرتب ويتأتى بهذه الاجابة للسلطة المختصة بقرار منها ان تتجاوز عن استرداد مبلغها ومؤدى ذلك سريلن احكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ على المبالغ التى صرفت بطريق الخطا للعاملين المتقرفين من المؤسسات العامة باللغة الى احدى الوزارات تأكيدا لما انتهت اليه اللجنة الثالثة في هذا الشأن بجلستها المعقودة في ١٢ من يونيو سنة ١٩٨٩ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع مريض على الجمعية العمومية لعسمى التتوى والتشريع بجلستها المتعقدة في ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها ان المادة (١) من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بالتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات أو اجور أو بدلات وراتب اضافية تنص على انه :

« يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ المبل بهذا القانون من الحكومة او وحدات الحكم المحلى او للهيئات العامة

أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته للعاملين بسنة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب إضافي إذا كان الصرف قد تم تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو رأى لإحدى إدارات الشئون القانونية معتمد في هذه الحالة الأخيرة من السلطة المختصة ثم ألغى الحكم أو عدل عن الفتوى أو الرأي .

ويجوز بقرار من السلطة المختصة في غير الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها .

وقد أراد المشرع بهذا القانون أن يخفف عن كاهل الموظف فلا يرهقه ببرد مبالغ صرفتها جهة الإدارة له فأنفقها ويصعب عليه بعد ذلك ردها بعد أن أدركت جهة الصرف خطأها فتجاوز بمقتضى هذا القانون ودون ما حاجة لاي إجراء آخر من استرداد ما صرف بغير وجه حق إذا كان المنع قد تم تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو رأى لإحدى إدارات الشئون القانونية معتمد من السلطة المختصة . أما التجاوز عن الاسترداد في غير هذه الحالات فيخضع لتقدير السلطة المختصة ويحتاج الى قرار منها . ولا ريب أن علة التجاوز بهذه ثابتة شائعة لا تفرق بين المبالغ التي ورد عليها النص صراحة من مرتب أو أجر أو بدل أو راتب إضافي وتلك التي لم تذكر في النص بالمناظرة كالمكافآت التشجيعية وحوافز الإنتاج فتأخذ حكمها وتعامل معها عند التجاوز من استردادها خاصة إذا كانت على مثل الحالة المعروضة قد احتفظ بها للموظف المنقول بصفة شخصية وأصبحت جزءاً لا ينفك من مرتبه واستمر في صرفها بعد أن تقررت له مبالغ مماثلة في الجهة التي نقل إليها . وعليه يتلح التجاوز عن استردادها باعتبار أن تنازهاها بصفة مرتب يمتدئ بهذه المثابة للسلطة المختصة وبقرار منها أن تجاوز عن استرداد مبالغها .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان احكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ على المبالغ التى صرفت بطريق الخطا للعاملين المنقولين من المؤسسات العامة الملغاة الى وزارة التأمينات الاجتماعية تأكيداً لما انتهت اليه اللجنة الثالثة فى هذا الشأن بجلستها المعقودة فى ١٢ من يونيو سنة ١٩٨٩ .

(ملك ١١٩٤/٤/٨٦ - بجلسة ١٠/٤/١٩٩٢) .

المسرع الرابع

نطاق تطبيق قاعدة استهلاك الفرق بين المرتب
الخاطئ والمرتب الصحيح

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

استمرار العمل بحكم الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون
رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بعد ١٩٩٠/٦/٣٠ وإلى حين انتهاء التعادل بين المرتب
الخاطئ المحتفظ به للعامل ومرتبه الصحيح .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية بجلستها المنعقدة بتاريخ
١٩٩٠/٦/٢٠ فاستعرضت المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في
شأن تسوية حالات بعض العاملين التي تمت على أن « يتجاوز عن
استيراد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة
أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام للعاملين
نتيجة لتسوية ، إذا كان الصرف قد تم تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى مجلس
الدولة أو رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو رأى لاحدى إدارات
الشئون القانونية إذا كان هذا الرأى فى هذه الحالة الأخيرة قد اعتمد من
السلطة المختصة ، ثم عدل من الفتوى أو الرأى أو الفى الحكم .

ولا يترتب على العمل بالفقرة السابقة رد ما سبق تحصيله من المبالغ
المشار إليها .

ويحتفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخبرة بالمرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضافا اليها العلاوات المنصوص عليهما في المادة الأولى من هذا القانون اذا كانوا من المستحقين لهما ، وذلك من ربيع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق لهم بعد العمل بهذا القانون .

ومع عدم الاخلال بالاحكام القضائية النهائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالترقية للعامل الذي تنطبق عليه احكام الفقرة السابقة ان يختار بين أحد الوضعين الآتيين :

(١) اعادة تسوية حالته تسوية قانونية ، مع منحه الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

(ب) الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفي الحالي الذي وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة ، مع عدم استحقاقه للزيادة المشار اليها ، على أن يعدد عند تربيته للدرجة التالية بالوضع الوظيفي الصحيح له بالفترض تسوية حالته تسوية قانونية وفقا لاحكام القانون المعمول به عند اجرائها .

ومباد ما تقدم أن المشرع افرد للتسويات الخاطئة حكما خاصا مقتضاه الاحتفاظ للعامل بصفة شخصية بالمرتب الخاطئ الذي يتقاضاه في تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في ١/١/١٩٨٤ ، وتجاوز المشرع في القانون المذكور عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل به على أن يستهلك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب المستحق قانونا وذلك من ربيع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية المستحقة بعد ١/١/١٩٨٤. تاريخ العمل بالقانون المذكور ، كما انبى بصفة شخصية على الوضع الوظيفي الخاطئ للعامل ووجب اجراء

تسوية صحيحة له وفقاً للقوانين السارية يعتمد بها عند ترقيته للدرجة التالية .

ولما كان الهدف من نص المشرع على حكي الاحتفاظ بالتسوية الخاطئة واستهلاك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب الصحيح هو الوصول الى تعادل المرتب الخاطئ مع المرتب الصحيح ، فإن تحقيق هذا الهدف يحتم استمرار هذا الاستهلاك بعد ٣٠/٦/١٩٨٤ بالنسبة للتسويات التي تمت وفقاً لحكام التشريعات المشار إليها في المادة الحادية عشر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، وبعد ٣٠/٦/١٩٨٥ بالنسبة للتسويات الخاطئة التي تمت وفقاً لحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، وذلك الى حين اتمام التعادل احتراماً لإدارة المشرع الصريحة في هذا الشأن وليس في ذلك أي احترام بالمركز القانوني للعامل الذي استقر واحتفظ له به لان القاعدة الاستهلاك لا تؤدي في حقيقة الامر الى الانتفاص من المرتب الخاطئ للعامل ولا الى عدم زيادة مرتبه بالعلوات الدورية أو علوات الترقية كل ما هنالك انه يترتب على خصم ربع قيمة العلاوة أن المرتب الخاطئ يزداد مقداره ٢٠٪ من قيمة العلاوة التي تستحق له وتصاغ اليه ومن ثم يتمين القول باستمرار اعمال قاعدة استهلاك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب الصحيح لحين تمام التعادل بينهما دون التقيد في ذلك بالتاريخ الذي حددته المشرع وحظر بعده الأساس بالمركز القانوني للعامل لان تطبيق قاعدة الاستهلاك لا تشكل أي مساس بهذا المركز .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار العمل بحكم الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بعد ٣٠/٦/١٩٩٠ وإلى حين اتمام التعادل بين المرتب الخاطئ المحتفظ به للعامل ومرتبه الصحيح .

(ملف رقم ٧٩٠/٢/٨٦ جلسة ٧٩٠/٦/٥ ١٩٨٩) .

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

الفرع الأول

الضريبة على المرتبات

أولاً - خضوع مرتبات العاملين المصريين بمشروع العلم والتكنولوجيا
من أجل التهيئة للضريبة المقررة على المرتبات والأجور .

قاصدة رقم (٢٢١)

المادة :

خضوع المرتبات والمكافآت وما في حكمها التي تصرف للعاملين
المصريين من أموال منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التهيئة للضريبة
المقررة على المرتبات والأجور وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١
بشأن الضرائب على الدخل .

الفتوى :

أن هذا الموضوع مرص على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٠/٥/٢ فاستعرضت فتاها السابقة
الصادرة بجلسة ١٩٨٦/١٢/٣ التي انتهت للأسباب الواردة فيها الى
خضوع الأجور والمكافآت التي تصرف للعاملين بمشروع بحث الخريطة
الصحية لمصر من أموال المنحة الأمريكية للضريبة المقررة على المرتبات
وما في حكمها وتبينت أن المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧
لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تسرى الضريبة على :

١ - المرتبات وما في حكمها والمهاتبات والاجور والمكافآت والاياردات المرتبة لمدى الحياة التى تدفعها الحكومة المصرية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة الى أى شخص سواء كان مقيما في مصر أو في الخارج » .

ومما قد تقدم ان الضريبة على الاجور والمرتبات المفروضة في جمهورية مصر العربية تسرى على المرتبات وما في حكمها من الاجور والمكافآت تؤدبها الحكومة المصرية أو الجهات المحددة بالنص الى أى شخص سواء كان مقيما في مصر أو خارجها فمناط سريان هذه الضريبة أن تكون الحكومة المصرية أو احدى الجهات الاخرى المنصوص عليها هى التى قامت بإداء تلك المرتبات وما في حكمها باعتبارها الملزمة إصلا بإدائها .

ومن حيث انه يبين من استعراض احكام اتفاقية مئة مشروع العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية المبرمة بين جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية والصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦ وكذا التعديل الاول الوارد عليها والصادر بالموافقة عليه ايضا القرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٨ ان الطرفين قد اتفقا على تنفيذ المشروع المشار اليه بغرض يتناسب مع العلم والتكنولوجيا المصرى في حل مشاكل التنمية في مصر والسيطرة عليها من خلال التكنولوجيا والبحث التطبيقى في مجالات الصحة والانتاجية والعلم والتكنولوجيا وذلك كما هو موضح بخصوص الاتفاقية وفقا للشروط والقيود الواردة بها والخطابات الملحقة بها والى، يتعهد بمقتضاها امنوح بقبول المبلغ الذى تلتزم بإدائه له الوكالة الامريكية للتنمية الدولية وفقا لنظام الدفع المحدد بالاتفاقية وان يلتزم بتعليمات الوكالة المشار اليها التى توجب ايداع مبلغ المنحة في حساب خاص منفصل بدون فوائد باسم المشروع ببنك مصر يتم الدفع فيه مباشرة من حساب الوكالة كما يلزم ايضا بان يرد اليها أى مبالغ لم تصرف في المشروع تبقى في حوزته وان يعود الى الولايات المتحدة الامريكية ما يكون قد تم شراؤه من ادوات أو مواد أو معدات لحساب المشروع من أموال المنحة مالم تستغنى عنها الجهة الممولة .

ومن حيث أن هذه الاتفاقية أبرمت وفقا لشروط وتقيود محددة وأن الحكومة المصرية قبلت هذه الاتفاقية بشروطها وتم التصديق عليها من قبل مجلس الشعب ومن ثم فإن المبلغ المقدم من الجهة الأمريكية الممولة يعتبر بمثابة المنحة المشروطة ويصبح - في حدود ما يتم صرفه منه مستحقا خالصا للحكومة المصرية بجرى صرفه في نطاق الغرض المحدد له ووفقا للشروط والقيود المحددة بالاتفاقية .

وترتبا على ما تقدم وأذ تعتبر أموال المنحة المشار اليها ملكا للحكومة المصرية من وقت قبولها كما سلف البيان وأن الصالحين بمشروع العلم والتكنولوجيا المشار اليه أنها يؤثرون افعالهم بهذا المشروع لصالح أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ولا تربطهم أية علاقة تعاقدية بالجهة الممولة ومن ثم فإن ما يتقاضونه من مرتبات وأجور ومكافآت تعتبر مدفوعا من الحكومة المصرية ويخضع بالتالى للضريبة على المرتبات وما فى حكمها ولا يؤسّر من ذلك أن ملحق للشروط النقطية لمدة المشروع قد نص البند (ب - ٤) الخاص بالضرائب على إعفاء الاتفاقية والمنحة من أى ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية فى إقليم الممنوح ذلك أن هذا الإعفاء ينصرف الى المنحة فى ذاتها بقصد خدم المساس بالأموال الممنوحة ضبانا لحصول الشعب المصرى على أقصى قدر من المعونة التقنية ويذهب أنه ليس فى تحصيل الضريبة المقررة على الأجور والمرتبات من العاملين بالمشروع الممول من تلك المنحة أى مناس بها حيث أن عبء أداء تلك الضريبة إنما يقع دائما على عاتق الملتزمين بها .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع المرتبات والمكافآت وما فى حكمها التى تصرف للعاملين المصريين من أموال المنحة المشار اليها للضريبة المقررة على المرتبات والأجور وفقا لآحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(ملك رقم ٣٧/٢/٣٩٩ فى ١٩٩٠/٥/٤) .

ثانياً — خضوع مرتبات العاملين بالمراكز الثقافية الفرنسية
في مصر للضريبة على المرتبات

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

أساس فرض الضريبة على المرتبات في الحالات المتصوص عليها
بشريعات الضريبة على المرتبات — أن يكون مصدر الأيراد من الخزينة العامة
المصرية فإن المرتبات التي تدفعها الحكومات أو الهيئات العامة الأجنبية
تظير عمل يؤدي في مصر لا تخضع لهذه الضريبة — عدم خضوع مرتبات
العاملين بالمراكز الثقافية الفرنسية في مصر للضريبة على المرتبات وتتمتع
هذه المراكز بالإعفاء من الضريبة على الأرباح غير التجارية في حدود
تسلطها العلمى .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية الضريبية لمجلس الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٠ فتمتدح لها أنسه
يستقرأ النصوص التشريعية المتعلقة بالضريبة على المرتبات بتوضيح
أن المادة (٥٥) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون ١٥٧ لسنة
١٩٨٤ ومن قبلها المادة ٦٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة
على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية
وعلى كسب العمل — قد حدثت نطاق هذه الضريبة ونصت على سريانها
على المرتبات وما في حكمها والمهامات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة
على الحياة التي تدفعها الحكومة المصرية ووحدات الحكم المحلي والهيئات

العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة إلى أى شخص سواء كان مقيما في مصر أو في الخارج ، فأسس مرض الضريبة في هذه الحالات أن يكون مصدر الإيراد من الخزانة العامة المصرية وعلى ذلك فإن المرتبات التى تدفعها الحكومات أو الهيئات العامة الأجنبية نظير عمل يؤدي في مصر لا تخضع لهذه الضريبة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان البين من كتب وزارة الخارجية المصرية المتضمن كتاب السفارة الفرنسية والمنوه عنه سلفا أن مرتبات العاملين المصريين بالمراكز الثقافية الفرنسية تؤدي إليهم من الإعانة المالية التى تنقلها هذه المراكز من وزارة الخارجية الفرنسية دون أن تمر بخزانة ذمة مستقلة عنها كما أن مرتبات العاملين الفرنسيين بتلك المراكز الثقافية تؤدي إليهم رأسا من وزارة الخارجية الفرنسية ومن ثم فإن هذه المرتبات جميعها لا تخضع للضريبة المفروضة في هذا الشأن باعتبارها إيرادات تدفعها إحدى الحكومات الأجنبية نظير عمل يؤدي في مصر .

ومن حيث أنه عن مدى خضوع نشاط المراكز الثقافية الفرنسية لضريبة أرباح المهن غير التجارية فإن استقراء المراحل التشريعية التى مرت بها قوانين إعفاء الجمعيات التى لا ترمى إلى الكسب من ضريبة أرباح المهن غير التجارية منذ صدور القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ المعدل له ثم القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ يدل أن نشاط إعفاء هذه الجمعيات مرهون بتحقيق الشرط الخاص بعدم استهداف الكسب فتعفى الجمعيات في هذه الحالة في حدود أغراضها الاجتماعية أو العملية أو الرياضية ، فإذا زاولت نشاط يتعدى حدود أغراضها وحقت من هذه المزاولة ربحا ، خضع هذا الربح للضريبة النوعية الخاصة به .

ومن حيث أن المراكز الثقافية الفرنسية في مصر قائمة في مصر من قديم وهى تقوم للفرص الذى انشئت له ، وتعمل حاليا في إطار اتفاقية التعاون الثقافى والفنى والعلمى بين فرنسا ومصر المشار إليها المبصرة في ١٩٦٨/٢/١٢ مما نصت على أن تعمل كلتا الدولتين على انشاء مظهر في

الدولة الأخرى ورمية القائمة منها وتخضعها في مزاولة نشاطها بكافة التسهيلات بما يتمشى مع قوانين البلدين ، وهى تقوم بقصد تحقيق هذه الافتراض وأنها لا تستهدف بإداء نشاطها في هذه المجالات تحقيق أرباح وإنما دعم أواصر التعاون والتبادل في المجالات الثقافية والعلمية بل وتتلقى هذه المراكز وفق ما تبين من كتاب وزارة الخارجية سالف البيان إعانة مالية سنوية من الحكومة الفرنسية تعينها على تحقيق أغراضها وعلى ذلك فإن هذه المراكز الثقافية تندرج في مفهوم الجامعات التى لا ترمى إلى الكسب وتتمتع بمزاولة من نشاط في حدود أغراضها العلمية والثقافية بإعفاء من ضريبة الأرباح غير التجارية .

ومن حيث أنه لا حاجة بعد ذلك فيما قالت به مصلحة الضرائب إذ هو غير صحيح من جميع وجوهه ، ذلك أن النص في اتفاقية التعاون الفنى بين مصر وفرنسا على وضع نظام خاص لهذه المؤسسات ، مما لم يتم ، لا يعنى عدم معالجة الأوضاع القائمة منها ونظرا لما هو الواقع من أمرها مفعلا . وقانونا ، وما ورد في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى على إعفاء الباحثين الفرنسيين لمدة عامين ، تناول حالة بعينها ، ولا يقتضى الخضوع أو عذبه فيما تبدأها كما هو الحال في المسائل محل البحث بما تحكه نصوص قانون الضرائب واليه المرجع في خصوص الخضوع لها من عذبه أو الإعفاء منها . والإحكام التى أوردها مصطحة الضرائب في مجال الحديث من مدى خضوع هذه المراكز الثقافية للضريبة على الأرباح غير التجارية تقرر مبادئ مسلمة ، والمبرة بتحقيق مناط تطبيقها ، إذ صدرت هذه الأحكام في دعاوى متعلقة بمدارس تعليم اللغات والتفصيل والرقص وكان من هدفها الربح ، ولم تجل محل مصلحة في انتقائه في حالة المراكز الثقافية الفرنسية القائمة لغير هذا الفرض أساسا وهى تباشر دون خلاف نشاطا ثقافيا وعلميا ، وإعفاء أمثالها من المراكز الثقافية البريطانية بالنص في الاتفاقية يكون تقرير حاصل إذا كان موجب الإعفاء متحققا فيها ، ولا يعتبر حجة على تخصيصها بالإعفاء ، وتضمن الاتفاقية هذا الإعفاء يكون عندئذ بقصد

المعاملة بالمثل والاتفاقية في هذا ، قانون خاص . ولا شيء من بعد ذلك يحمل ما استندت اليه المصلحة في قولها بخضوع المراكز الثقافية الفرنسية للضريبة بتختلف مناطق هذا الخضوع اذ لاختلاف في كونها تقوم بها هو من الثقافة والتعليم فهي مراكز ثقافية تمارس فيها الدولة التي انشأتها انواعا من النشاط الثقافي والعلمي (المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤١٨ لسنة ١٩٦٠ ومنها تعليم اللغة أو زيادة الحصيلة منها كتمهيد للتصرف بثقافتها ، وانها لا تستهدف من ذلك ربحا ، وانها تفيذ مواردها المالية مما تخصصه الحكومة الفرنسية لهذا الغرض ، ولا يمثل مايؤديه الدارسون والمتقنون منه من مصروفات الا قليلا من هذه الموارد ولا مجال بعد ذلك لما اشارت اليه مصلحة الضرائب بخصوص شروط المعاهد التعليمية من ضريبة الارباح غير التجارية اذ ان اعفاء المراكز الثقافية الفرنسية من هذه الضريبة لا ينظر فيه الى صفاتها كمعاهد تعليمية فهي ليست قائمة لذلك أساسا ولكن باعتبارها جماعة لا ترمى الى الكسب تقوم بنشاط ثقافي وعلمي مفتتح بالاعفاء في حدوده .

ومن حيث انه يخلص من كل ما تقدم أن مرتبات العاملين بالمراكز الثقافية الفرنسية في مصر لا تخضع للضريبة على المرتبات ، وان هذه المراكز تتمتع بالاعفاء من ضريبة الارباح غير التجارية في حدود نشاطها العلمي والثقافي الذي تباشره .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لعصمتى الفتوى والتشريع الى سحب خضوع مرتبات العاملين بالمراكز الثقافية الفرنسية في مصر للضريبة على المرتبات ولتتمتع هذه المراكز بالاعفاء من ضريبة الارباح غير التجارية في حدود نشاطها العلمي على النحو الموضح بالاسباب .

ملف رقم ٣٦٠/٢/٣٧ في ٢٦/٦/١٩٨٩

الفرع الثاني

مناطق استحقاق الإعانة المقررة للعاملين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

يشترط للإفادة من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ أن يكون العامل من بين العاملين المحدثين بالحدود محافظات القناة حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ - لا يتأتى ذلك إلا أن كان ممينا فعلا في إحدى مدن القناة أو نقل إليها قبل هذا التاريخ - يؤدي ذلك : عدم استحقاق الإعانة لمن عين أو نقل بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح إعانات للعاملين المحدثين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تقضى بأن تمنح إعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الأصلي الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عاشوا إليها أو الذين مازالوا يقيمون بالمحافظات المضيفة بحد أقصى قدره عشرون جنيها ويحد أقصى قدره خمسة جنيهاً .

ومن حيث أنه يستفاد من ذلك أن مناطق الإفادة من أحكام المادة الثانية من القانون المشار إليه يكون العامل من العاملين المحدثين بالحدود محافظات القناة حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ وذلك لا يتأتى إلا أن كان ممينا

فعلا في احدى مدن القنّاة أو نقل إليها قبل هذا التاريخ وبالتالي
لا تستحق الاعانة إن كان يعين أو ينقل بعد ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

ولما كان الثابت من خطاب مدير عام التربية والتعليم بمحافظة
السويس رقم ١٤٩٣ بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٨١ الى هيئة مفوضى
الدولة ان ملفات خدمة المدعين بإدارة مافوس التعليمية منذ عام ١٩٦٩ تاريخ
صدور القرار الوزاري رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٩ ينتقل جميع المهجرين الى
المحافظات المقيمين بها ، وقد صغر هذا القرار قبل العمل بالقانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ، ومن ثم فان المدعين لم يكونا من العاملين
بمحافظات القنّاة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ وبالتالي فلا يستحقوا
للأمانة المقررة بالقانون المشار اليه .

ومن حيث انه لنا تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض
الدموى فانه يكون قد أصاب الحق في قضائه ومن ثم يتعين الحكم
بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعنين بالمصروفات .

(طعن ٥٥٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)

الفرع الثالث

مناطق صرف الحوافز للعاملين بمكاتب التأمينات الاجتماعية

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

مناطق صرف الحوافز للعاملين بمكاتب التأمينات الاجتماعية طبقا لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنظم لصرف هذه الحوافز يرجع أساسا الى مدى الجهد الحقيقي الميداني الذي يبذله العاملون بتلك المكاتب لتحقيق اهداف الهيئة وزيادة انتاجها وحصيلتها ... لا يتعارض مع هذا القرار صرف الحوافز على البالغ الواردة المكتب بشيكات بطريق البريد طالما كان ورود تلك البالغ يرجع للجهد الميداني والانتقالات الميدانية التي قام بها العاملون بالمكتب في سبيل تحصيل تلك البالغ ... لا يتعارض مع هذا القرار تحصيل تلك البالغ من شركات القطاع العام أو غيرها .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق والمستندات ان المخالفة الادارية المنسوبة الى الطاعنين هي أنهم بوصفهم الاول مدير مكتب التأمينات الاجتماعية للمقاولات بأسبوط والثاني رئيس ادارة المراجعة بالمكتب والثالث رئيس شئون المالية بالمكتب قاموا باعداد واعتماد كشوف صرف الحوافز الخاصة بالعاملين بالمكتب عن شهرى يوليو وأغسطس عام ١٩٨٣ وتضمنها استحقاق حوافز بالمخالفة للقرار رقم ١٦٢١ لسنة ١٩٨٢ مما ترتب عليه

صرف مبالغ للعاملين بالمكتب بدون وجه حق مقدارها في شهر يوليو مبلغ ١١٧٦٠٤ جنيه وفي شهر أغسطس مبلغ ٢٢٤٦٨٨ جنيه ، وقد ذهب الى وقوع تلك المخالفة ونسبتها للطاعنين تقرير من اللجنة المشكلة بتكليف من رئيس المنطقة بأسيوط لمقات منطقة أسيوط باخطار النيابة الادارية بذلك وانتهت النيابة الادارية الى قيام تلك المخالفة في حق الطاعنين وطلبت مجازاتهم اداريا فصدر القرار المطعون فيه بجازاتهم .

ومن حيث أنه ولئن اثار عضوا اللجنة المشكلة بقرار من مدير المنطقة لمراجعة الحوافز المنصرفة شهري يوليو وأغسطس ١٩٨٣ للعاملين بمكتب التامينات الاجتماعية المختص بالمقاولات ، بأسيوط في تقريرهما واقوالهما الى أن كشف الحوافز تضمن استحقاق العاملين حوافز بدون وجه حق بلغت ١١٧٦٠٤ جنيه في شهر يوليو ، و ٢٢٤٦٨٨ جنيه في شهر أغسطس عام ١٩٨٣ بامتنار أن المبالغ المستحقة عنها تلك الحوافز وردت للمكتب بشيكات وليس بطريق التحصيل الشخصي كما أن بعض هذه المبالغ من مستحقات على بعض شركات القطاع العام وينبغي عدم صرف حائز للمكتب منها ، مما يفيد خطأ من الطاعنين بالمخالفة لنظام صرف الحوافز المقرر ، إلا أن العضو الثاني للجنة المشار اليها أرجع ائراج الطاعنين للحوافز المشار اليها بالكشف الذي أعدوه ليس الى تصد صرف غير المستحق وانما الى اختلاف وجهات النظر في تفسير القرار رقم ١٩٨٢/١٦٢١ الصادر من رئيس مجلس ادارة الهيئة بشأن نظام تلك الحوافز .

ومن حيث أنه بسؤال السيد/ عضو ادارة البحوث بمنطقة التامينات الاجتماعية بأسيوط بتحقيق النيابة الادارية قرر أنه بفحصه للواقعة من واقع سجلات مكتب التامينات الاجتماعية للمقاولات بأسيوط تبين له أن العاملين بالمكتب المذكور بذلوا جهدا ميدانيا يتثل في الانتقالات الميدانية التي اتت الى تحصيل المبالغ المستحقة للهيئة من طريق الشيكات الواردة بالبريد للمكتب ، وذلك الجهد الميداني يستحق منه الحافز دون تعارض مع النظام الوارد بالقرار رقم ١٩٨٢/١٦٢١ المشار اليه ، كما

قدم المذكور تقريراً تفصيلياً بنتيجة فحصه للواقعة اشار فيه الى أن تقرير الحوافز للمكتب عن اشتراكات شركات القطاع العام لا يتعارض أيضاً مع القرار المشار اليه وتلك الاشتراكات مرجع تحصيلها الى الجهد المبذول من العاملين بهذا المكتب ، وانتهت اقوال عضو ادارة البحوث وما سطر في تقريره الى أنه يرى احقية العاملين في هذا المكتب للحوافز المشار اليها التي ادرجها الطاعنون في الكشفوف والتي قام قسم المراجعة بمنطقة التأمينات الاجتماعية باسيوط بمراجعتها واقر بصحتها ثم اعتبرت وصرفت لهم .

ومن حيث أنه يسؤال السيد/ رئيس قسم التفتيش بمكتب التأمينات الاجتماعية للمقاولات باسيوط بالتحقيق تبسك بأن الشيكات الواردة للمكتب هي نتيجة الجهد الميداني الذي بذله قسم التفتيش بالمكتب والانتقالات التي قام بها والتي ادت الى توريد تلك الشيكات للمكتب وقدم للنيابة الادارية كشوف رسمية بخلوط السير والانتقالات الميدانية التي اتمت الى ورود تلك الحصلات وانتهى الى صحة استحقاق المكتب للحوافز المشار اليها ، كما ارجع اتهام الطاعنين بالمخالفة المذكورة الى الخلفات الشخصية الناشئة بين مدير المنطقة ورئيس المكتب والتي ادت الى الاعتراض على الحوافز المنصرفة لهذا المكتب دون المكاتب الاخرى لهيئة التأمينات الاجتماعية .

ومن حيث ان الثابت مما سلف أن مناط صرف الحوافز للعاملين بمكاتب التأمينات الاجتماعية طبقا لقرار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنظم لصرف هذه الحوافز يرجع اساسا الى مدى الجهد الحقيقي الميداني الذي يبذله العاملون بلك المكاتب لتحقيق أهداف الهيئة وزيادة انتاجها وحصيلتها ، ومن ثم فانه لا يتعارض مع هذا القرار أن تصرف حوافز عن المبالغ الواردة للمكتب بشيكات بطريق البريد طالما كان ورود تلك المبالغ يرجع للجهد الميداني والانتقالات الميدانية التي قام بها العاملون بالمكتب في سبيل تحصيل تلك المبالغ ، كما لا يتعارض مع هذا القرار تحصيل تلك المبالغ من شركات القطاع العام أو غيرها ، ولما كان الثابت في الواقعة

المعروضة أن تحصل تلك المبالغ كلها حتى الوارد منها بطريق البريد في شيكات إنما يرجع الى جهد العاملين في هذا المكتب وانتقالهم الميدانية وما قاموا به من اجراءات وحجوزات لتحصيل تلك المبالغ ، فان صرف الحوافز المشار اليها اليهم لا يعتبر بدون وجه حق ما دام النظام المقرر لصرف الحوافز قد خلا من النص صراحة على حرمانهم من الحوافز عن المبالغ التي ترد بشيكات بطريق البريد أو من شركات القطاع العام . ومن ثم فان المخالفة المنسوبة الى الطاعنين تعد غير ثابتة في حقهم خاصة وأن قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة المنظمة لقواعد صرف الحوافز يحتل في طباق التفسير الذي اُمد على أساسه كشف الحوافز المشار اليه ، وهو ما اقر به أحد عضوى اللجنة المشكلة بفحص هذه الكشوف وما اكده ايضاً عضو ادارة البحوث بمنطقة التأمينات الاجتماعية بأسيوط الذي سألته النيابة الادارية في التحقيق ، الامر الذي يجعل تلك المخالفة غير قائمة في حق الطاعنين إذ لا يعتبر أخذ الطاعنين بهذا الاتجاه المقبول في تفسير هذا القرار مشكلاً ذنباً ادارياً في حقهم .

ومن حيث أن المخالفة الادارية المنسوبة الى الطاعنين غير قائمة في حقهم فان الحكم المطعون فيه يمسد خطأ في تطبيق القانون وتاويله حينما قضى برفض طلبهم الفاء القرار المطعون فيه الذي قضى بمجازاتهم ادارياً من تلك المخالفة ، الامر الذي يتعين معه الفاء هذا الحكم والاستجابة لما يقصده الطاعنون من الطعن المائل بالقضاء بالفاء القرار المطعون فيه .

(طعن ٩١٢ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٨٨/١/٢٣)

الفـرـع الـرابع

يجوز تشغيل العمال في أيام العطلات الأسبوعية بأجر مضاعف إذا اقتضت

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ

يجوز تشغيل العمال في أيام العطلات الأسبوعية بأجر مضاعف اقتضت

الضرورة ذلك .

الفتوى :

معاد نص المادة ٢٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن الأصل أن يخصص الموظف وقته وجهده
لاداء واجبات وظيفته وأن يقوم بالعمل المنوط به في اوقات العمل الرسمية
فلذا اقتضت الضرورة تكليفه بمزيد من العمل يقتضى مزيداً من الجهد يجاوز
ما يؤدي في اوقات العمل الرسمية كل ذلك عملاً اضافياً يستحق عنه
الموظف مقابلًا طبقاً للنظام الذي تضعه السلطة المختصة في هذا الشأن
والعطلات الأسبوعية فيها تؤمنه للعامل من راحة اليوم الكامل ونتيجة
له من اسباب الاسترخاء والترفيه بما ينعكس ختاماً على مصلحة العمل ذاته
أقرب الى أن تقرر بعطلات الاعياد والمناسبات الرسمية وتأخذ حكمها
وتسرى مسارها فيها يخص بتشغيل العامل خلالها والأصل أن للعامل
الحق في اجازة بأجر كامل عن أيام العطلات والمناسبات الرسمية وأنه يجوز
تشغيل العامل في هذه العطلات بأجر مضاعف اذا اقتضت الضرورة ذلك أو
يمنع ايها عوضاً عنها فان ذات الحكم يسرى تبعاً وينسحب على أيام
العطلات الأسبوعية المقررة .

(ملف رقم : ٤٢٢/٦/٨٦ في ٤/١٠/١٩٩٢)

المقرر الخامس

منط استحقاق المكافأة المقررة بالمادة ١٣ من قرار وزيرى
الصحة والحكم المحلى رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٩

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

المادة ١٣ من قرار وزيرى الصحة والحكم المحلى بشأن اللائحة
الاساسية للمستشفيات والوحدات الطبية الملحقة بالمجالس المحلية
على سبيل الحصر المستحقين للمكافأة قبل تعديلها بقرار وزير الصحة
والحكم المحلى رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٩ الذى زاد من قيمة المكافأة - بعد
تعديل المادة (١٣) بالقرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٩ لم يعد منح المكافأة قاصرا
على شاغلى وظائف معينة وإنما امتد نطابق منح المكافأة الى كل الاطباء
وأطباء الأسنان والصيادلة المتفرغين - منط منح المكافأة سواء قبل
التعديل او بعده مرده طبيعة الوظيفة التى يشغلها الطبيب وهى الالتزام
بالإشراف على أوجه النشاط والمشروعات التى تولها صناديق تحسين
الخدمة بالمستشفيات دون حاجة الى صدور أداة خاصة تسند واجبات
الإشراف الى من عناهم النص .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (١٣) من ملحق اللائحة الاساسية للمستشفيات
والوحدات الطبية الملحقة بالمجالس المحلية الصادرة بقرار وزيرى الصحة
والحكم المحلى رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ نص على انه « مع مراعاة ما جاء

بالمادتين ١٢ و ٣٣ من اللائحة المذكورة بمنح مديرو الشئون الصحية بالمحافظات مكافأة قدرها ثلاثون جنيها شهريا ، كما يمنح الاطباء المتفرغون من وكلاء مديريات الشئون الصحية ومديري المناطق الطبية ومديري الادارات الصحية مكافأة قدرها خمسة عشر جنيها شهريا وذلك خصما من الحصة المقررة لتحسين الخدمة بمديريات الشئون الصحية بالمحافظات نظير قيامهم بالاشراف على اوجه النشاط والمشروعات التى تمولها حصيله صناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات الصحية « . وقد عدل هذا النص بقرار وزيرى الصحة والحكم المحلى رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٩ واصبح حكمه يجرى على النحو الاتى : « يمنح مديرو الشئون الصحية بالمحافظات مكافأة قدرها ٥٠ جنيها شهريا كما يمنح الاطباء المتفرغون من وكلاء مديريات الشئون الصحية ومديري المناطق الطبية ومديري الادارات الصحية وغيرهم من الاطباء واطباء الاسنان والصيادلة المتفرغين العاملين بديوان مديريات الشئون الصحية مكافأة قدرها ٣٠ جنيها شهريا وذلك خصما من الحصة المقررة لتحسين الخدمة بمديريات الشئون الصحية بالمحافظات نظير قيامهم بالاشراف على اوجه النشاط والمشروعات التى تمولها حصيله صناديق الخدمة بالمستشفيات والوحدات الصحية « . ومما تقدم ان نص المادة (١٣) قبل تعديله قصر منح المكافأة على شاغلى وظائف حددها على سبيل الحصر وهم مديرو الشئون الصحية بالمحافظات والاطباء المتفرغون من وكلاء مديريات الشئون الصحية ومديري المناطق الطبية ومديري الادارات الصحية ، وبعد تعديل هذا النص بالقرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٩ لم يعد منح المكافأة قاصرا على شاغلى الوظائف المذكورة وانما امتد نطاقه الى كل الاطباء واطباء الاسنان والصيادلة المتفرغين العاملين بديوان مديريات الشئون الصحية بالمحافظات بهراعاة ان مناط منح هذه المكافأة — سواء قبل تعديل النص أو بعد تعديله — هو القيام بالاشراف على اوجه النشاط والمشروعات التى تمولها حصيله صناديق تحسين الخدمة

بالمستشفيات والوحدات الصحية . وينبغي أن قيام الطبيب أو الصيدلى المتفرغ بهذا الاشراف أو عدم القيام به مرده الى طبيعة الوظيفة التى يشغلها بديوان المديرية واتصال واجبات هذه الوظيفة ومسئولياتها بأوجه النشاط والمشروعات التى تولها صناعيق تحسين الخدمة دون حاجة الى صدور اداة خاصة تسند واجبات الاشراف الى من عناهم النص وهم الاطباء وأطباء الاسنان والصيادلة المتفرغين العاملين بديوان المديرية .

ومن حيث أن الثابت من ملف خدمة الطاعة انها نقلت بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ من مخزن الامعال بالمنصورة الى مخزن المستلزمات الطبية وانها (اى الطاعة) اثبتت فى تقارير الكلية التى وضعت منها فى السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ وهى بصدد بيان طبيعة الامعال التى قامت بها خلال فترة التقرير انها قامت بالتفتيش على اعمال المخازن ، والاشتراك فى الاعمال المكتبية ، ومتابعة الموقف الدوائى فى القطاع الحكومى ومراقبة طلبات الادوية المطلوبة من القاهرة ولجان فحص الاعمال واعمال الحسابات بالتقسم والمشاركة فى الاشراف على شطب الادوية والمخازن والاشراف على المخازن الخاصة بالادوية والمستلزمات الطبية واعمال مراقبة المعهد والشطب الخاصة بقسم الصيدلة ، واعتمدت التقارير على هذا الاساس ، اى ان المدعية باعتبارها من الصيادلة المتفرغين بمديرية الشؤون الصحية بالدقهلية تقوم — بحسب طبيعة الوظيفة التى تشغلها بديوان المديرية — بالاشراف على اوجه النشاط والمشروعات التى تولها حصيلة صناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات الصحية وتسحق تبعاً لذلك المكافأة المنصوص عليها فى المادة (١٣) من ملحق اللائحة الاساسية للمستشفيات والوحدات الطبية اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٩ وما يترتب على ذلك من آثار ومروقي مالية .

ومن حيث انه ترتب على ما تقدم ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير النظر السالف لانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بالفائه وبإحقية المدعية في المكافأة المنصوص عليها في المادة (١٣) من ملحق اللائحة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية الملحقة بالمجالس المحلية اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٩ وما يترتب على ذلك من آثار ومروقات مالية .

(طعن ٥٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٣) .

الفرع السادس

التمتعين بما يجاوز الاجر المقرر للوظيفة

قائمة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد ناط في المادة ٢٣ منه بمجلس الإدارة ووسع القواعد التي تسمح بالتمتعين بما يجاوز الاجر المقرر للوظيفة - النظام القانوني الذي وضعته الشركة العامة لخابز القاهرة الكبرى استنادا الى هذه المادة قد اوجب حساب مدد الخبرة المعينة للضباط والمتطوعين بالقوات المسلحة وهيئة الشرطة وفقا للشروط المقررة وقرر منح المعامل نظير حساب مدد خبرته العملية الزائدة عن تلك المشترطة للتسفل الوظيفة المعين عليها علاوة من علاوات درجة هذه الوظيفة من كل سنة من سنوات الخبرة المحسوبة بعد اقصى خمس علاوات كما اجاز النظام بموافقة مجلس الإدارة زيادة هذه العلاوات الى ثمان علاوات وذلك كله بشرط الا يسبق المعامل زميله المعين معه في وظيفة من نفس طبيعة وظيفته ونفس درجتها سواء من حيث الاقدمية أو الاجر .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/٥/٢٠ لاستعرضت فتاها الصادرة بجلسة ١٩٨٦/٦/٤ وتبين لها ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعاملين بالعطاء الخاص تنص على ان « يستحق المعامل الاجر المقرر للوظيفة

طبقا لجدول الاجور رقم (١) المرافق لهذا القانون ... » وتنص المادة ٢٣ من ذات القانون على أن « ... يضع مجلس الادارة القواعد التي تسمح بالتعيين بما يجاوز الاجر المقرر للوظيفة وذلك في الحالات التي يتوافر فيها لشاغلي الوظيفة مدة خبرة ترفع من مستوى الاداء ... » كما ينص البند ثالثا من قواعد الاعتماد بحد الخبرة التي وضعها مجلس ادارة الشركة العامة للمخابز بجلسة ١٩٨٤/٢/٦ على أن « تحتسب المدد التالية مدة خبرة عملية »

(ج) مدد خبرة الضباط والمتطوعين بالقوات المسلحة وبهيئة الشرطة » .

ويشترط لحساب هذه المدد كافة الشروط السابقة بالاضافة الى ما ياتي :

(د) يمنح العامل عند التعيين بداية اجر الدرجة المقررة للوظيفة المعين عليها مضاعفا اليها قيمة علاوة من علاوات درجة الوظيفة عن كل سنة من سنوات الخبرة العملية او العملية التي تزيد عن الحد الأدنى للخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة وذلك في حدود خمس علاوات ويجوز بموافقة مجلس الادارة منح زيادة في عدد العلاوات بحد أقصى ثماني علاوات وذلك في الاحوال التي تستلزم ذلك .

ويشترط في جميع الاحوال الا يسبق العامل زميله المعين في القرار في وظيفة لها نفس طبيعة وظيفته وعلى درجة من نفس درجته في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المسحوبة سواء من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة او الاجر .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع سبق وأن استظهرت بجلستها المنعقدة في ١٩٨٦/٦/٤ بأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد ناط في المادة ٢٣ منه بمجلس الادارة وضع القواعد التي تسمح بالتعيين بما يجاوز الاجر المقرر للوظيفة وأن النظام القانوني الذي وضعه

الشركة المشار إليها استنادا الى هذه المادة قد اوجب حساب مسد
الخبرة العملية للضباط والمتطوعين بالقوات المسلحة وهيئة الشرطة وفقا
للشروط المقررة وقرر منح العامل نظير حساب مسد خبرته العملية الزائدة
عن تلك المسترطة لشغل الوظيفة المعين عليها علاوة من علاوات درجة
هذه الوظيفة من كل سنة من سنوات الخبرة المحسوبة بحسب اقصى
خمس علاوات كما اجاز هذا النظام بموافقة مجلس الادارة زيادة هذه
العلاوات الى ثمان علاوات وذلك كله بشرط الا يسبق العامل زميله المعين
معه في وظيفة من نفس طبيعة وظيفته ونفس درجتها ستواء من حيث
الانتمية او الاجر .

ومقتضى ما تقدم أن هذا النظام قد ناط بالسلطة المختصة بحساب
العلاوات المشار اليها نوعين من الاختصاصات اختصاص مقيد بمنح
العامل خمس علاوات نظير مسد الخبرة المحسوبة والمشار اليها بالبند
(٤) من قرار مجلس الادارة سالف البيان بواقع علاوة من كل سنة
واختصاص تقديرى بزيادة هذه العلاوات الى ثمان علاوات وفقا لذات
الحكم السابق وذلك بموافقة مجلس الادارة وفي الاحوال التى يقرها .

ومن حيث انه ولئن كان الاصل ان تحديد مرتب العامل فى القطاع
العام الذى تزيد مسد خبراته العملية عن المسد المطلوب توافرها لشغل
الوظيفة بما يجاوز بداية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها هو ما يدخل
فى نطاق السلطة الجوازية للجهة المختصة يتعين أن تمارسها عند
التميين ماذا لم تمارس هذه الرخصة عند التعيين تكون قد استنفذت
سلطتها فى هذا الشأن الى أن ذلك مرهون بكون حساب هذه المسد
وما يترتب عليها من زيادة مرتب العامل هو من الامور التى تدخل فى نطاق
السلطة التقديرية للجهة المختصة التى تترخص بمقتضاها فى حساب
او عدم حساب هذه المسد اما اذا كانت سلطة جهة الادارة فى
هذا الشأن سلطة مقيدة فان حساب مسد الخبرة المشار اليها يكون أمرا
واجبا عليها لا يتقيد حسابها بوقت معين فحيث تتقدم السلطة التقديرية لجهة

الإدارة يكون حساب مسدد الخبرة الزائدة وما يترتب عليها من زيادة في أجر التعمين أمرا متعينا ولو تراخى هذا الحساب الى ما بعد صدور قرار التعمين .

وترتبا على ما تقدم فان ما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٨٧/٦/٤ في شأن العامل المعروض حالته من وجوب منحه خمس علاوات نظير حساب مسدد خبرته العملية الزائدة الواجب حسابها وفقا للنظام المعمول به بالشركة المذكورة ومسدد جواز منحه الثلاث علاوات الأخرى التي تترخص بالجهة المختصة في منحها لعدم ممارسته هذا الاختصاص عند التعمين مما يتفق واحكام النظام المشار اليه ولا تكون الجمعية بذلك قد خرجت في هذه الحالة على المبدأ المستقر من وجوب ممارسة الجهة المختصة لسلطتها التقديرية في زيادة مرتب العامل نتيجة منحه العلاوات المستحقة عن مسدد خبراته الزائدة وقت التعمين .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواهم السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨٦/٦/٤ .

(ملف ١٠٤٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)

الفرع السابع

أحقية المحافظين في تعديل الملاوة الخاصة

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

أحقية المحافظين الذين عينوا في وظائفهم بعد ١٩٨٧/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ وبعد ١٩٨٧/٧/٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مراتب شاغلي بعض الوظائف وكان تعيينهم على هذه الوظائف تعيينا جديداً منبت الصلة بعملهم السابق في تعديل الملاوة الخاصة بالنسبة إلى كل منهم محسوبة بنسبتها المقررة على أساس المراتب الذي عينه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها أن المادة (١) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير ملاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام تنص على انه « يمنح جميع العاملين بالدولة ملاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون لإي في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يمين بعد هذا التاريخ » وتنص المادة (٢) من القانون ذاته على أن « رتبة بالعاملين في الدولة في تطبيق أحكام هذا القانون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون وذوو المناصب العامة والربط الثابت » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع قرر أداء علاوة لجبيـع العاملين بالدولة ، ومن بينهم نوو المناصب العالمة ، بنسبة ٢٠ ٪ من الاجر الاساسى لكل منهم تاريخ العمل بهذا القانون فى ١٩٨٧/٧/١ ، او فى تاريخ التعيين بالنسبة الى من يعين بعد هذا التاريخ . واذ كان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع افتاء سابق بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٥ بان « تعيين بعض العاملين سواء من العاملين باحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او من تنظم شئونهم الوظيفية نظم خاصة فى منصب المحافظ يعدد خروجاً من نظام وظيفى الى نظام وظيفى مغاير له منبت الصلة من العمل السابق ، فيعتبر من جبيع الاوجه تعيينا جديداً . شأنه شأن تعيين مثل هؤلاء من العاملين فى وظيفة اخرى » .

وان كان ما تقدم وكان المحافظون السادة / والمستشار والمستشار انما عينوا فى وظائفهم المشار اليها بعدد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ وبعد ١٩٨٧/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مرتبات شاغلى بعض الوظائف وكان تعيينهم على هذه الوظائف تعيينا جديداً منبت الصلة بعملهم السابق ، فمن ثم تعين تعديل العلاوة الخاصة بالنسبة الى كل منهم محسوبة بنصتها المقررة على أساس المرتب الذى عينه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه .

نتائج :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تعديل العلاوة الخاصة المقرر بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بالنسبة الى المحافظون المعينين بعد تاريخ العمل به فى الحالات المعروضة والمتعلقة بالسادة ، الدكتور / والمستشار / والمستشار /
(فتوى ١٩٨٦/٤/١٢١٠ جلسة ١٩٩١/١١/٣) .

مركز قومي للبحوث

- الفرع الأول — السلطة المختصة بالتعيين .
- الفرع الثاني — الترقية لوظيفة أستاذ مساعد .
- الفرع الثالث — النقل الى الكادر العام .
- الفرع الرابع — حوافز الانتاج .
- الفرع الخامس — مسائل متنوعة .
- أولا — هيئة البحوث بالانجهد القومى للمعايرة .
- ثانيا — مركز قومى للبحوث التربوية .
- ثالثا — مركز البحوث الزراعية .

الفرع الاول
السلطة المختصة بالتعيين

قائمة رقم (٢٢٩)

المبدأ

أصبح الاختصاص بتعيين الاساتذة الباحثين المساعدين بالمركز القومي معقودا لخبر المركز بمد أن كانت سلطة التعيين من اختصاص مجلس رؤساء الأقسام .

صدور قرار من مدير المركز بوصفه السلطة المختصة بمد أخذ رأى مجلس الشعب ومجلس رؤساء الشعب في النتيجة التي انتهى اليها رأى فحص الانتاج العلمى — لا تثريب في ذلك إذ أن الامر لا يعدو أن يكون استثنائيا برأى هذين المجلسين وحرية المشاركة من جانبها في عملية إصدار القرار — نتيجة ذلك : أن الافصاح عن ارادة الإدارة ببالها من سلطة ملزمة صدرت عن مدير المركز وحده — تقرير اللجنة المختصة بفحص الانتاج العلمى لايمدو أن يكون رأيا استشاريا — وأن الامر مرده في النهاية الى السلطة التي تاط بها القانون اجراء التعيين والتي تترخص بتقدير النواحي العامة والفنية المتصلة بكتابة المرشحين دون مقعب عليها .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٢/٢٩ من اللائحة الادارية والمالية للمركز القومي للبحوث الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ نصت على

أن يعين مجلس رؤساء الاقسام الاساتذة الباحثين المساعدين ... بناء على طلب مدير المركز .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٠ لسنة ١٩٦٨ في شأن اعادة تنظيم المركز القومى للبحوث ونصت المادة ١٨ منه على أنه برغم اصدار لائحة تنظيم شئون المركز الادارية والمالية ، يستمر العمل باللائحة الادارية والمالية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما لا يتعارض مع احكام هذا القرار .

وتؤول الى مدير المركز جميع الاختصاصات المقررة لمجلس رؤساء الاقسام فى اللائحة المذكورة وفى تطبيق احكامها يستبدل بعبارة القسم عبارة الشعبة

ومن حيث أن يؤدى هذين النصين أن الاختصاص بتعيين الاساتذة الباحثين المساعدين بالمركز القومى للبحوث أصبح معقودا لمدير المركز بعند أن كانت سلطة تعيينهم من اختصاص مجلس رؤساء الاقسام « الشعبة حاليا » .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الملف الخاص بطلب المدمى لشغل وظيفة استاذ باحث مساعد أن اللجنة العلمية التى شكلت لمحض انتاجه العلمى اصدرت تقريراً مشتركاً انتهت فيه الى أن الاوراق السبعة التى تقدم بها الباحث تعتبر اثنان منها بحوثاً مبتكرة اما الخمسة الباقون فثلاثة منها خطابات للمحرر واثنان ملخصان عن ابحاث وليست الابحاث نفسها ولا يمكن تقييمها والانتاج العلمى فى مجموعة وفيما يختص بالباحثين الاول والثانى يرقى بالمتقدم لنيل اللقب العلمى لاستاذ مساعد باحث (فى مجال الفيروسات) . وعرض هذا التقرير على مجلس الشعبة الذى انقسم اعضاؤه الى فريقين :

الاول - يرى الموافقة على رأى لجنة محض الانتاج العلمى لان المركز هو الذى اختار اعضاؤها ويعتبر عدم الموافقة على شغل الوظيفة طعنة فى قرارها .

أما الفريق الآخر فيرى أن الانتاج العلمى المقيم وهو بحثان فقط نشرتا عام ١٩٧٧ لا يتناسب مع المدة التى قضتها سيادته فى وظيفة باحث من سبتمبر ١٩٧١ إلى ديسمبر ١٩٧٧ خاصة وقد اتاحت له الفرص لأجراء أبحاث أثناء مهمات علمية فى السويد وفنلندا بالإضافة الى اعارة فى ليبيا . ثم عرض الموضوع على مجلس رؤساء الشعب انذى رأى عدم الموافقة على الترقية واعطائه فرص للاستزادة من الانتاج العلمى خلال عام من تاريخ تقرير اللجنة العلمية وبناء عليه قرر مدير المركز عدم الموافقة على الترقية .

ومن امعرض المتقدم يتضح أن القرار المطعون فيه صدر من مدير المركز بوصفه السلطة المختصة بالتعيين فى الوظيفة وإذا كان سيادته قد رأى قبل اصدار هذا القرار استطلاع رأى مجلس الشعب ومجلس رؤساء الشعب فى النتيجة التى انتهى اليها رأى لجنة فحص الانتاج العلمى فلا تثريب عليه فى ذلك لان الامر لا يعدو أن يكون استثنائيا برأى هذين المجلسين وحرية المشاركة من جانبها فى عملية اصدار القرار . بمعنى أن الانفصاح عن ارادة الإدارة بإتخاذها من سلطة ملزمة صدرت عن مدير المركز وحده . وبما لذلك يكون هذا القرار صريحا صحيحا مما يهلك اصداره قانونا ولا ينال من سلامة هذا القرار أن تكون اللجنة العلمية قد اترأت أن تقيم المدعى ببحثين مبتكرين كاف للترقية ولم يشاطرها بصنور هذا . الرأى ، بحسبان أن قضاء المحكمة الادارية العليا مستقر على أن تقرير هذه اللجنة استشارى وأن الامر مرده فى النهاية الى السلطة التى ناط بها القانون اجراء التعيين التى تترخص بتقدير الفواخى العلمية والفنية المتصلة بتكايبة المرشحين دون معقب عليها مادام أن قرارها خلا من اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن أوراق الطعن خللت مما يفيد أن مدير المركز اساء استعمال سلطته وقرر عدم ترقية المدعى ، فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض الدموى قد أصاب وجه الحق فيما قضى به وصدر صحيحا ومتنقا مع حكم القانون ويكون الطعن عليه على غير اساس مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا وإلزام المدعى بالمصروفات . (طعن ٧٥٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢)

الفصل الثاني

الترقية لوظيفة استاذ مساعد

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

وظيفة باحث بالمركز القومي للبحوث تعادل وظيفة مدرس — مقتضى ذلك ولازمه الاعتماد بالمدة التي قضيت في وظيفة باحث عند حساب المدة اللازمة للترقية لوظيفة استاذ مساعد — المدة التي قضيت في وظيفة باحث تعتبر في حكم المدة التي قضيت في وظيفة مدرس — القول بغير ذلك من شأنه ان يفرغ التعادل الذي قرره التشريع من مضمونه وهدفه ويقعد النص عن انتاج اثره .

الحكمة :

وحيث ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات نص بالمادة ٦٩ — اولا على انه « مع مراعاة حكم المادة ٦٦ بشرط معين يعين استاذًا مساعدا ما يأتي :

١ — ان يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الاقل في احدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون او في معهد علمي من طبقتها
كما نصت المادة ٢٠٤ منه على ان تخفض المدد المنصوص عليها في المواد ٦٧/١٩٩١/١، ٧٠/١، و٧٠/١ لسنة واحدة بالنسبة لمن يعينون في جامعة اسيوط وشرق الدلتا ووسط الدلتا وغرور جامعتي عين شمس واسيوط وذلك لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ بدء الدراسة في الكلية او المعهد » وقد

أضيفت جامعة تنساء السويس (المدمى عليها) الى الجامعات التى يسرى عليها هذا التخفيض عملا بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٦ ...

وحيث أن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية يقضى فى مادته الاولى بأن (تسرى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق وذلك فى الحدود التى وضعتها للقواعد الواردة فى المواد التالية ...) وقد شمل الجدول المرفق بذلك القانون المركز القومى للبحوث ضمن ما اشتمل عليه من المؤسسات ، هذا فى حين نصت المادة الثامنة من ذلك القانون على أن « تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بنسأء على ما يعرضه الوزير المختص وعلى ما يقترحه المجلس الخاص بالمؤسسة العلمية الخاضعة لاحكام هذا القانون ، اللائحة التنفيذية له وتشتمل هذه اللائحة على القواعد المنظمة لما يلى :

(١)

(ب) التسميات الخاصة بالوظائف العلمية فى المؤسسة وتعادل وظائفها مع الوظائف الواردة بجداول المرتبات والمكافآت الملحقة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه » كما نصت المادة الرابعة على أنه « الى أن تصنف اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون يستمر العمل بالقواعد المطبقة حاليا فى شأن الجهات المنصوص عليها فى المادة (١) غيبا لا يتعارض مع احكام هذا القانون ... » .

وحيث أن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ قضى بسريان احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ — فى الحدود وطبقا للقواعد التى عينها لهذا الغرض — على المؤسسات العلمية الواردة بالجدول المرفق بذلك القانون . ومن بينها المركز القومى للبحوث وأن من بين الاهداف التى تفياها الشارع من تطبيق بعض احكام قانون الجامعات على تلك المؤسسات العملية اقرار المساواة بين شاغلى الوظائف الفنية فيها ونظرائهم الشاغلين وظائف معادلة فى هيئة

التدريس بالجامعة وتمتع الاولين بذات المزايا المقررة للآخرين اخذاً في الاعتبار تماثل طبيعة العمل في الحالتين في اساسها وجوهرها وكونها في الاصل على الدراسة والبحث العلمى . ومتى كان ذلك وكانت وظيفة باحث بالمركز القومى للبحوث تعادل طبقاً للجدول المرفق بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وظيفة مدرس ، فان مقتضى ذلك ولازمة الاعتماد بالمدة التى قضاهها المدعى فى وظيفة باحث عند حساب المدة اللازمة للترقية لوظيفة استاذ مساعد ، بحسبان أن المدة التى قضيت فى وظيفة باحث بالمركز القومى للبحوث والذي يخضع بصريح النص لاحكام قانون تنظيم الجامعات المشار اليه تعتبر فى حكم المدة التى قضيت فى وظيفة مدرس سواء بسواء — لدى حساب المدة اللازمة للترقية لوظيفة استاذ مساعد ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يفرغ التعادل الذى قرره الشارع بصريح النص من مضمونه وهدفه ويقعد النص عن انتاج اثره وتحقيق غايته ويجعله فى غير محل ، فليس ثمة جدوى من اقرار المساواة والتعادل بين الوظائف الفنية بترك المعاهد العلمية ونظراتها بوظائف التدريس بالجامعة اذا جاز القول باهدار المدد التى تقضى فى تلك المعاهد واستقاطها عند التعيين أو الترقية فى وظائف التدريس بالجامعة فضلاً عن تناقض ذلك مع التنظيم القانونى المائل فى هذا الصدد والذي يستقيم فى جوهره على قاعدة مفادها خضوع نوعى الوظائف المشار اليها لقانون تنظيم الجامعات .

وحيث أن مفاد ما سبق انه يحق للمدعى حساب المدة التى قضاهها فى وظيفة باحث بالمركز القومى للبحوث ضمن المدة اللازمة للترقية الى وظيفة استاذ مساعد أو بالاحرى اعتبارها وكأنها قضيت فى وظيفة مدرس ، ومن ثم يكون القرار الصادر من مجلس الجامعة المدعى عليها فى ١٩٨١/١٢/٢٠ برمض ترقيته الى وظيفة استاذ مساعد على سند من استقاط تلك المدة ، قد وقع باطلاً فى القانون حقيقةً بالانقضاء . ولما كان المدعى قد رقى

نملا الى وظيفة أستاذ مساعد وأن أقمية التعيين في هذه الوظيفة ترتد
قانونا الى تاريخ موافقة مجلس الجامعة فقد تعين الاقتصار على رد أقميته
في تلك الدرجة الى ذلك التاريخ الاخير واذ القزم الحكم المطعون فيه هذا
النظر فيكون قد صادف بحله في صحيح القانون ويتعين لذلك الحكم بقبول
الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات .
(طعن ١٤٧١ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٨٩/٤/٢) .

الفرع الثالث

النقل إلى الكادر العام

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

لا يترتب على مجرد انقضاء مدة خمس سنوات دون حصول مساعد باحث بالمركز القومى للبحوث على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا أو درجة الماجستير طبقا لل المادة ١٥٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات نقله إلى الكادر العام ، بل ينبغي أن يصحح بذلك قرار من السلطة المختصة — المعيار في تحديد الدرجة المعادلة لدرجته بالكادر العام هو تعادل متوسط ربط الوظيفة المنقول إليها من متوسط ربط الوظيفة المنقول منها ، مع احتفاظه بأقدميته فيها وراتبه والبدلات الوظيفية المقررة المنقول منها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١/١١/١٩٨٥ فاستعرضت نص المادة ١٥٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ التي تنص على أن « ينقل المعيد إلى وظيفة أخرى إذا لم يحصل على درجة الماجستير أو على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا بحسب الأحوال خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيدا . . . » ، واستبان لها ان المعيد لا ينقل تلقائيا إلى وظيفة أخرى بمجرد انقضاء مدة الخمس

سنوات المذكورة بالمادة المشار إليها ، قبل الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا أو درجة الماجستير ، دون تدخل من الجهة الإدارية . بل أن الأمر يستلزم - لحدوث هذا الأثر - صدور قرار منها بنقل المعيد الى وظيفة أخرى وبالم يصدر هذا القرار من الجهة المختصة فان المعيد يظل شاغلا لوظيفته ويحصل على مرتباتها وعلاواتها وميزانها حتى تاريخ صدور القرار بنقله . لمدة الخمس سنوات المذكورة ليست ميعادا حتمية ينتج اثره بمجرد انقضاءه مما يؤدي الى انتهاء الخدمة عنها بل ان احداث الاثر المترقب على مواته - وهو النقل - يستلزم تدخل الجهة الادارية بقرار يصدر منها في هذا الشأن تقرر فيه النقل والجهة المنقولة اليها .

ومن حيث ان المركز القومى للبحوث من الجهات التى يسرى في شأنها احكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وفقا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين ، فى المؤسسات العلمية ، والذى عادل وظيفة مساعد باحث بالمركز المذكور بوظيفة معيدا بالجامعة . ولما كانت الطيبة المعروضة حالتها لا تزال تشغل وظيفة مساعد باحث بالمركز القومى للبحوث ، فمن ثم فانها لا تعتبر منقولة الى الكادر العام بمجرد انقضاء خمس سنوات على تاريخ تعيينها لمعجم حصولها على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا او درجة الماجستير ، وانما يستلزم ذلك صدور قرار من الجهة الادارية بنقلها الى الكادر العام . وتعدى للكادر المذكور من تاريخ قرار النقل ، وبالتالي فانها لا تخضع من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الصادر بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام لانها لم تكن فى ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون المذكور من المخاطبين بأحكامه .

ومن حيث انه من الوظيفة المعادلة بالكادر العام لوظيفة مساعد باحث التى تشغلها الطيبة المعروضة حالتها ، فان المعيار - حسبما استقر عليه افتاء الجمعية - هو معادلة متوسط رطب الوظيفة المنقولة منها بمتوسط

ربط الوظيفة المنقول اليها ، وذلك كله دون اخلال باقدميتها في الوظيفة عند النقل ، اذ ان عدم حصولها على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا او درجة الماجستير طبقا للمدة المقررة لدرجاتها تأديبيا تعاقب عليه عند نقلها الى وظيفة اخرى بتخفيض وظيفتها او تنزيلها الى وظيفة ادنى او اهدار مدة خدمتها التي أمضتها في وظيفة مساعد باحث عند حساب اقدميتها في الوظيفة المنقولة اليها ، وكل ما استهدفته المادة ١٥٥ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه وينقل المعيد الى وظيفة أخرى هو إتاحة الفرصة للقادرين من خريجي الجامعات وحدهم لمواصلة بحوثهم العلمية مع الاساتذة من تخلف منهم في مجالات أخرى يكونون» اقدر عليها دون ان ينتج على ذلك اهدار لمراكزهم القانونية من حيث الدرجة والاقدمية فيها والمرتب باستثناء ما تحصل عليه من بدلات خاصة بالوظيفة المنقولة منها استنادا الى الاصل العام وهو ان العامل المنقول من وظيفة الى أخرى لا يحتفظ له ببدلات الوظيفة المنقول منها وانما يستحق ما يكون مقررا للوظيفة المنقول اليها من بدلات .

الخلاصة :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع انه لا يترتب على مجرد انقضاء مدة خمس سنوات دون حصول مساعد باحث بالمركز القوي للبحوث على دبلومين من دبلومات الدراسة العليا او درجة الماجستير طبقا للمادة ١٥٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات نقله الى الكادر العام ، بل يتعين أن يصدر بذلك قرار منه للسلطة المختصة . وأن المعيار في تحديد الدرجة المعادلة لدرجته بالكادر العام هو تعادل متوسط ربط الوظيفة المنقول اليها مع متوسط ربط الوظيفة المنقول منها ، مع احتفاظه باقدميته فيها وراتبه دون البدلات الوظيفية المقررة للوظيفة المنقول اليها .

(ملف ٦٧٣/٣/٨٦ — جلسة ٨٥/١١/٦)

الفرع الرابع

حوافز الانتاج

قائمة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

مكافآت تطبيق نتائج البحوث والريادة البحثية والإشراف العلمي وحوافز العاملين من غير أعضاء هيئة البحوث تعتبر من حوافز الانتاج المتخصص عليها في المادة ٣/٥٨ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٥ من يونيو سنة ١٩٩١ مرات ما يأتي :

١ - ان المادة (٥٥) من قانون الضرائب على الدخل نصت على انه :

« تسرى الضريبة على المرتبات وما في حكمها والمهاميات والاجور والمكافآت والايادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا الحقوق التأمينية التي تدفعها الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة ... الى اى شخص سواء اكان مقيما في مصر او في الخارج » ونصت الفقرة الثانية منها « على هذا الحكم ذاته بالنسبة الى ما تدفعه الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والامراد الى اى شخص مقيم في مصر او في الخارج على خدمات أدت في مصر ... » وبذلك بنيت المادة نطاق الضريبة وحددت في ذلك محلها الذي يتناولوه وترد عليه وقررت المادة (٥٨) انه فيما عدا ما يمنح لاعضاء مجالس

الادارة والمديرين وغيرهم ممن نص عليهم في البند (٨) من المادة الاولى من القانون من شركات المساهمة وشركات التوصية وسائر الشركات المبينة به ، فان وعاء هذه الضريبة على المرتبات يتحدد على اساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات واجور ومكافآت وبدلات وايرادات مرتبه لدى الحياة فيها عدا المعاشات ، وما يكون ممنوحا له من المزايا النقدية والعينية ، وذلك على الوجه الوارد بها من حيث بيان ما تسرى عليه من بدل طبيعة العمل ، وبذل التمثيل أو بدل الاستقبال ، ثم نصت على أنه « لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الاجر الاصلى وبشرط الا تتجاوز ٣٠٠ جنيه في السنة . وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق هذا البند ، المبالغ المنفوعة بين الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام كحوافز انتاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها .

٢ - ومن الواضح من ذلك ان ما اطلق عليه القانون « حوافز انتاج » وقضى بعدم سريان الضريبة عليها الا فيما يجاوز من مقدارها الحدود التي عينها ، ليست الا مرتبات مما يفتح الى العاملين بالجهات المشار اليها او في حكمها وان القانون لم يصرفها وانما اكتفى بوصفها بانها المبالغ التي يتقاضاها العاملون ، كحوافز انتاج وهو ما يجعل العبرة في تحديده بحقيقة الواقع من الامر ، والسبب الباعث لخصمها من تلك الجهات الى العاملين فيها طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لشئون العاملين فيها وهو محلول كلمة الحوافز لغة واصطلاحا ، وانه على ذلك فالعبرة ليست بوصفها مجردا ، اذ انها لا تعدو وان تكون مكافأة مما يمنح للعامل زيادة على مرتبه وعن عمله الاصلى وما يمتد اليه او يترغ عنه ويكبله « حفزا له على حسن ادائه » ، بما يحقق زيادة فيما ينجزه منه أو تحسين نوعه . وقد يصدق ذلك على ما يسمى مكافأة أو منحة ، والعبرة كاصل عام هي بالقصد والمعنى لا باللفظ والمبنى ، وهو ما لحظه واضح القانون ، اذ عبر عن تلك المبالغ بانها تدفع كحوافز انتاج ، وهو لا يقصد بالانتاج الا العمل الذي يقوم

به العامل ، مما ينبه الى ان العبرة بالعيب انقضى لاداء تلك المبالغ والبائع
لذلك ، فهي اذن المبالغ التي تدفع بسبب العمل ، بصفة حوافز اى لتكون
حافزا على اداء العمل واجادته ، وزيادة المنجز منه وتحسين نوعه ومستواه ،
وتسببها هو العمل الذي يلتزم العامل بادائه ، وبذلك فهي تدخل في عموم
معنى المكافآت ، مما يعتبر من المرتب بمعناه الشامل وتكمله لما يدفع
منه اصلا ، وهي تصرف للعامل جزاء كفايته وحسن اداائه لعمله وما شابه
ذلك ، على ما هو مفهومها في القانون المدني (م ٦٨٣) وفي قانون العمل ،
وكذا في قوانين التوظيف في الجهات المذكورة وغيرها مما يحكم قوانين خاصة
بها ، اذ المرتب لا يقتصر على ما هو مقرر فتها وقضاء — على المبلغ المحدد
اساسا وبصفة اصلية بحسب درجة الموظف عن قيامه باميام وظيفته ،
عمله بل تشمل كذلك جميع المزايا المتعلقة بالوظيفة مادية كانت او ادبية ،
نقدية او عينية ، كالمرتبات الاضائية والمكافآت بانواعها في تلك القوانين —
مما يأخذ حكمه ، لذلك اعتبرت المادة ٥٨ من المبالغ التي تسدع للموظف
كحوافز انتاج ، المبالغ التي تدفع بهذه الصفة ، ولهذا السبب من الحكومة
ووحدات الحكم المحلي وشركات القطاع العام ، طبقا للقوانين واللوائح
المنظمة لها ، مما يجعل المرجع في ذلك الى تلك القوانين واللوائح ، وبحسب
الوصف الحق والتكييف القانوني الصحيح لها ، بمراعاة سببها . فيكون منها
ما قرره المادة ٥٠ من قانون العاملين المخنيين بالدولة الصادر بها القانون
رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ التي نصت على أن « تضع السلطة المختصة نظاما
للحوافز الانتادية والمعنوية للعاملين بالوحدة » بما يكلل تحقيق الاهداف
وترشيد الاداء ويتضمن هذا النظام ثلث الحوافز المادية وشروط
منحها » وما قرره المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين بالقطاع
العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه « يجوز
لمجلس الادارة ان يمنح نظاما للعمل بالقطعة والانتاج بحيث يتضمن معدلات
الاداء الواجب تحقيقها بالنسبة الى العاملين أو مجموعة العاملين والاجر
المقابل لها » ويفترق النصان في اضافة كلمة حوافز الى الانتاج ،
في المادة ٢٧ من قانون العاملين بالقطاع العام ، أما في المادة ٥٠ من قانون

العاملين المدنيين بالدولة ، فانه انتفى بما ذكر به من انها « حوافز ملدية »
بما يكلل تحقيق الاهداف وترشيد الاداء ولذلك فان العبرة كما سبق ايضاحه
بحقيته السبب الموجب لدفعها والباعث الى ذلك من جانب جهة العمل مما
حرره الى القصد من تقرير منحها ، وليس يقصد بالانتاج الا العمل ،
وهو ما يختلف بحسب وضع كل جهة وما تقدم به من نشاط في حدود
اختصاصها المقرر قانونا ، وما يؤدونه العاملون فيها من اعمال وظائفهم فيها
ولذلك - فان النص في المادتين من القانونين المشار اليهما على وصف
تلك المبالغ بانها تؤدي الى العاملين الذين يخضعون لاحكامها بانها حوافز
لتحقيق الاهداف وترشيد الاداء او لزيادة الانتاج عن معدلاته الواجب
تحقيقها - لا يحول دون اضاء الوصف ذاته على ما يصدق عليه مما تصرفه
الهيئات العامة او المستقلة « التي تخضع لنظم وظيفية خاصة بكل منها »
من مبالغ لتحقيق مثل هذا الغرض والسبب عينه الى العاملين فيها واستهداف
تقرير منحها وتحقيق اغراضها وحسن اداء اعمالهم في سبيل ذلك او ايجادها
او زيادة المنجز ، منها على وجه التمام والكمال اى بصفة حوافز تعين على
ذلك وتنفذ اليه ، مما هو يعتبر ، اضافة الى مرتباتهم وتكبله لها لهذا القصد
وسببها هو سبب استحقاق المرتب وهو تنفيذ اعمال الوظيفة .

ومن ثم يعتبر من الحوافز ما يصدق عليه ذلك من المكافآت ، فيسرى
عليها حكم نص المادة ٥٨ سالف الذكر ولا تسرى عليها الضريبة الا فيما يجاوز
الحدود المقررة به . بصرف النظر عن اثار القوانين واللوائح التي تنظم
تلك الهيئات العامة او المستقلة استعمال لفظ المكافآت ، مادام انه لا خلاف
على شموله اصلا لظنها لما يتقرر بصفة حوافز ، واذا يصدق عليها معناها ،
ويتحقق فيها مناطها والموجب والسبب لتقريرها والصفة والغرض الباعث
الى تأكيدها الى هؤلاء .

٣ - ويبين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ باللائحة
التنفيذية للمركز القومي للبحوث انه نص في المادة الاولى منه على ان المركز
القومي للبحوث هيئة عامة تمارس نشاطها علميا في تطبيق احكام القانون

رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات وهذا القانون يقتضى في المادة الأولى بأن تطبق على هؤلاء قانون تنظيم الجامعات وتقتضى المادة (٣٧) من اللائحة التنفيذية المشار إليها ، بأنه مع مراعاة جدول معادلة الوظائف المرفق بهذه اللائحة يسرى جدول المرتبات والبدلات المرافق لقانون تنظيم الجامعات على أعضاء هيئة البحوث والوظائف المعاونة لها بالمركز ، كما يطبق في شأنهم أى تعديل يطرأ على هذا الجدول من تاريخ نفاذه وفيما عدا مكلفات التصحيح والامتحان والنترول تسرى على أعضاء هيئة البحوث والوظائف المعاونة لها المزايا وانكفآت الاخيرة المطبقة على أقرانهم بالجامعات وبالمستويات التى تتفق مع طبيعة العمل بالمركز والتى يصدر بها قرار من وزير البحث العلمى ومن ثم ، فإنه يسرى على أعضاء هيئة البحوث بالمركز فيما يتعلق بمرتباتهم ومكلفاتهم المالية من الاحكام المقررة فى الخصوص ، بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وتسرى الاحكام الواردة بقانون الجامعات ايضا على الوظائف المعاونة ، مبالصريح النص ، وتعتبر بهذه المثابة هى النظام الوظيفى الخاص الذى يحكم هؤلاء الاعضاء ، وكذا الوظائف المعاونة لها . عدا ما استبعد منها بمقتضى النص ذاته وهى مكلفات التصحيح والامتحان والمراقبة .

٤ - إذا كان ذلك وكان قانون تنظيم الجامعات الصادر به القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ الذى يحكم اوضاع هيئة التدريس بها وغيرها من العاملين فيها قد نص فى المادة (١٩٥) منه على ان مرتبات رؤساء الجامعة ونوابهم وأعضاء هيئة التدريس والمعيّنين وبدلاتهم مبينة فى الجدول المرفق به ، وكانت مرتباتهم لا تقتصر على ما ذكر وإنما يلحق بها ما فى حكمها احوالت المادة (١٩٦) من القانون الى اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات التى يصدر بها قرار رئيس الجمهورية لتنظيم المسائل التى نص عليها فيها ، ومنها بصفة خاصة قواعد تحديد المكافآت المالية والمنع لأعضاء هيئة التدريس وغيرهم - فإنه بذلك يكون قد اطلق وصف المكافآت المالية على كل ما يتقاضونه زيادة على مرتباتهم وبدلاتهم ومن مضمون تلك المكافآت ما يتقاضونه ، مما يقرر بصفة

حواجز لهم على حسن اداء اعمال وظائفهم — بما يكفل تحقيق اهداف الجامعات واغراضها التي انشئت من اجلها ، مما يتولاها هؤلاء من اعمال وواجبات ووظائفهم ، وهى لا تقتصر على الادارة والتدريس ، وانما تتناول كل ما اتصل بذلك وتفرغ منه ، من اوجه نشاط الجامعات .

هـ — ويبين من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ . ان ما تضمنه في خصوص المكافآت المالية لهؤلاء ما تنص عليه المادة ٢٧٩ من ان يمنح اعضاء هيئة التدريس والمعيدون وسائر القائمين بالتدريس في كليات الجامعات ... مكافأة مالية عند قيامهم بإلقاء دروس أو محاضرات أو تمارين عملية في جامعاتهم إذا ازداد عدد ساعات الدروس أو المحاضرات والتمارين العملية التي تزيد على هذا النصاب الخ وحدثت المادة ٢٨١ مقدارها وان المادة ٢٨٦ نصت على أن تمنح مكافآت من أعمال الامتحانات من تصحيح ومصحح بحوث ومراقبة وملاحظة مما نص عليه لاعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمفيدين ومدرس اللغات والمتدربين للتدريس وسائر القائمين به والعاملين من غيرهم من الخارج بمكافآت اجبالية اذا باثروا عملا من تلك الاعمال . وحدد قواعد تقديرها في السواد التالية ، وان المادة ٢٩٣ فرضت لمكافأة الاشراف على الرسائل العلمية فنصت على أن يمنح المشرف على رسالة الماجستير مكافأة قدرها ويمنح المشرف على رسالة الدكتوراه مكافأة قدرها بعد مناقشة الرسالة واجازتها من لجنة الحكم على الرسالة وبعد اقصى ... في السنة الجامعية « ويلحق بذلك كله مكافآت الريادة التي نصت المادة الاولى من قرار وزير التعليم رقم ٧٩٦ على انه « يضاف الى جدول خطط الدراسة باللوائح الداخلية بكلية الجامعات النص التالي « تحسب ساعات الريادة للطلاب التي يكلف بها اعضاء هيئة التدريس والمدرسون والمساعون والمعيدون ضمن ساعات الدروس النظرية وذلك في خمس ساعات الاشراف — على الدراسات العليا التي يكلف بها اعضاء هيئة التدريس ضمن ساعات الدروس النظرية وذلك في حدود خمس ساعات اسبوعيا وفقا للنظام الذي يضعه مجلس الجامعة المختصة .

٦ — وكل هذه المكلفات المالية — على اختلاف أنواعها ومتساويرها وموجب تقريرها ، تتعلق بأعمال هي من أعمال وظائف هؤلاء الأصلية ، مما يتقاضون مرتباتهم — عنها وانها مما يقومون به أو يكفون به بحكم ذلك ، وأن تقرير منحهم تلك المكلفات على اختلاف مسمياتها — زيادة على مرتباتهم الأصلية ، انما هو لحفزهم لبذل غاية الجهد واقتصاء في اوقات العمل الرسمية وغير الرسمية ، وكلها مما يوجب تكريسه لوظائفهم ليؤدي اعمالهم على اكمل وجه واوفر قدر منها على اجادته واحسانه وتماه وزيادة المنجز منه ، وذلك بقصد تحقيق الاهداف التي تقوم عليها الجامعات وحسن اداء موظفيها لاعمالهم وكفايته وتماه ، وليس ذلك الا ما قالت عنه المادة (٥٠) من قانون العاملين المدنيين بالدولة السالف ذكرها ، الا بقصد تحقيق الاهداف وترشيد الاداء الذي يقرر من اجله صرف الحوافز .

٧ — هذا، الحكم يصدق على ما يتقاضاه اعضاء هيئة البحوث بالمرکز القوى للبحوث وبمراعاة طبيعة مهمة مراكز البحوث ووجه نشاطها ونوع الاعمال التي يؤديها هؤلاء ، فيعامل ما يتقاضونه من مكلفات الزيادة البحثية والاشراف العلمى ومكلفات تطبيق البحوث المعاملة ذاتها في خصوص اعتبارها من الحوافز ، ذلك انما ما منحت الاكوافز انتاج بالمعنى الذي عناه واضع قانون ضرائهم الدخل ، في المادة ٥٨ منه على الوجه الذي تقدم ايضاحه وتحديد معناه ومؤداه ، ومن ثم يسرى عليها جبيها حكما ، في خصوص تحديد القدر الذي تتناوله الضريبة منها ، وهو ما يتجاوز الحدود المبينة بها .

٨ — وعلى مقتضى ما سبق جبيها فان ما قرره مجلس ادارة المركز وصدر به قرار رئيس المركز رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٩ طبقا لنص المادة ٣٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ من اعتبار مكافأة الريادة البحثية والاشراف العلمى وغيرها من ذكر من المكلفات المقررة لاعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة وهي تمنح لاعضاء هيئة البحوث مقابل قيامهم بتلك الاعمال — اعمالا لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية — مما يتفق مع طبيعة العمل بالمركز واختصاصاته والنشاط الذي يقوم عليه ، وهي تقابل

ما يمنح لنظائرهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات مما تقدم بيانه —
حوافز انتاج في مفهوم حكم المادة ٣/٥٨ من قانون الضريبة على الدخل رشم
١٩٨١/١٥٧ وانه لا تسرى عليها الضريبة على المرتبات الا في حدود ١٠٠٪
من المرتب الاصلى ، وبشرط الا تجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة يكون في محله ،
اذ انها ما منحت الا بهذه الصفة ، وزيادة على ما يمنحه هؤلاء من مرتبات ،
حفزا لهم على حسن اداء اعمالهم واجلدها وزيادة المنجز منها بقصد تحقيق
اهداف المركز وقيابه باذاء رسالته على اكمل وجه .

أستخلصه :

انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مكافآت
تطبيق نتائج البحوث والريادة البحثية والاشراف العلمى وحوافز العاملين
من غير اعضاء هيئة البحوث تعتبر من حوافز الانتاج المنصوص عليها في المادة
٣/٥٨ من قانون الضرائب على الدخل على الوجه المبين بالاسباب .

(ملك رقم ٣٧/٢/٤٢٧ في ٢٤/٨/١٩٨٩) .

الفصل الخامس

مسائل مطروحة

أولاً - هيئة البحوث بالمعهد القومي للبحوث

قائمة رقم (٢٢٢)

المبدأ

تطبيق حكم المادة ٤١ مكرراً من قانون تنظيم العاملين المدنيين بالخدمة
على أعضاء هيئة البحوث بالمعهد القومي للبحوث والعاملين بالقانون تنظيم
الجامعات .

التعليق

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية للمنظمة القومية
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧ فقبيل فيها أن قانون تنظيم
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نص في
المادة ٢ منه على عدم سريان أحكامه « على العاملين الذين تنظم شؤونهم
قوانين أو قرارات خاصة فيما يخص هذه القوانين والقرارات » .
ونصت المادة ٤١ مكرراً منه على أنه « إذا أمضى العامل ثلاث سنوات دون
الاستحقاق علاوة ترقية لوصول أجره إلى الحد الأقصى المسموح به وفقاً
للقوانين المعمول بها يمنح علاوة اضافية بصفة العلاوة المقررة لدرجة الوظيفة
وذلك من أول يولية التالية لمضي المدة المذكورة بشرط ألا يجاوز أجره بهذه
العلاوة الرتبة المالية الثابتة لدرجة الوظيفة الأعلى مباشرة » .

والمستفاد من ذلك ان المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة اوجب اعمال احكامه على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيها لم تنص عليه هذه القوانين والقرارات باعتبارها الشريعة العامة للتوظيف التي تسرى عند عدم وجود النص وبما لا يتعارض مع احكام هذه القوانين والقرارات وفقا لما استقر عليه أثناء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع (جلسة ١٩٨٦/١/٢٥ - ملف رقم ١٦/٨٦/٣٤٠) .

فإذا كان ما تقدم ، وكان قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي يسرى على اعضاء هيئة البحوث بالمعهد القومى للمعايرة لم يتضمن نصا ينظم منح عضو هيئة التدريس علاوة اضافية بعد وصول اجره الى الحد الاقصى على خلاف النص الوارد بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وكان هذا النص غير متعارض في طبيعته واحكامه مع احكام قانون تنظيم الجامعات ، فضلا عن انه تقرر بعد صدور هذا القانون الذى لم يطرا عليه أى تعديل لاحق يتضمن تقرير هذه العلاوة لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٤١ مكررا ستالف الاشارة لقد قضى بأن منح العلاوة الاضافية يتقرر بعد مضي ثلاث سنوات توفى استحقاق علاوة دورية لوصول الاجر الى الحد الاقصى المسموح به وفقا للقوانين المعمول بها ، وليس وفقا لهذا القانون : (أى قانون العاملين المدنيين بالدولة وحده) فان المشرع يكون قد قصد حتما الى ان الانادة من هذا الحكم لا تقتصر على العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون بل تمتد ايضا الى غيرهم ممن تسرى عليهم احكامه فيما لم يرد في شأنه نص بالقوانين والقرارات المنظمة لشئونهم الوظيفية وهو ما يستحق بالنسبة لاعضاء هيئة البحوث بالمعهد القومى للمعايرة التابع لأكاديمية البحث العلمى الخاضعين في شئونهم لقانون تنظيم الجامعات . ومن ثم فانه يحق لهم الانادة من حكم هذا النص ، وصرف العلاوة الدورية موشعوع طلب الراى يتواءم شروط استحقاقها ، ويكون القرار الصادر بمنحهم هذه العلاوة قرارا صحيحا متقفا مع حكم القانون بما لا وجه معه للنظر في سجيته أو في مدى جواز تحصينه .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق حكم
المادة ٤١ مكررا من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة على اعضاء هيئة
البحوث بالمعهد القومى للمعايرة المعاملين بقانون تنظيم الجامعات .
(ملف رقم ٨٦/٤١/١١٠٢ فى ١٩٨٩/٦/٧) .

ثانياً - مركز القومى للبحوث التربوية

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

يخضع العاملون في المركز القومى للبحوث التربوية للوائح التى يصدرها مجلس ادارته - وضمت هذه اللوائح وفقاً لاحكام قانون الهيئات العامة - مؤدى ذلك : تطبيق قانون العاملين المدنيين بالدولة على هؤلاء العاملين - وظيفة مدير متفرغ وردت في ميزانية المركز بدرجة وكيل وزارة - اعتبار هذا المركز بعد ذلك من المؤسسات التعليمية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ لا يغير من هذا الوضع - الاثر المترتب على ذلك : انتهاء خدمة المدير المتفرغ ببلوغه سن الستين .

المحكمة :

ومن حيث أنه من الموضوع ، فان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء المركز القومى للبحوث التربوية تنص على أن تنشأ هيئة عامة تسمى المركز القومى للبحوث التربوية تتبع وزير التربية والتعليم ولها شخصية اعتبارية مقرها القاهرة ، وان المادة الثانية حددت ما يهدف اليه ويتولى تحقيقه من مهام على الوجه المبين بها ثم نصت المادة الثالثة على أن يتولى ادارة المركز القومى للبحوث التربوية :

١ - مجلس ادارة يشكل على الوجه الآتى :

(١) مدير متفرغ للمركز يصدر بتعيينه وتحديد مرتبه قرار من رئيس الجمهورية وتحدد اختصاصاته وصلاحياته بقرار من مجلس الادارة . وانما نصت المادة الخامسة بمجلس الادارة اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين

بالمركز الترقيعهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ووظائفهم ومجالاتهم ونقلهم
 لأحكام قانون الهيئات العامة . وجعلت المادة السابعة للمركز موازنة خاصة
 تعد على نمط الموازنة العامة للدولة ، ويتقضي ذلك أن العاملين في المركز
 القلوي للبحوث التربوية يخضعون للوائح التي يصدرها مجلس إدارته في
 شئون توظيفهم به تعيينا وترقية ونقلا وانتهاء خدمة وغيرها وهي بنفس القرار
 تكون وفقا لأحكام قانون الهيئات العامة وهو ما يستتبع تطبيق قانون العاملين
 المدنيين بالدولة عليهم ولم تتضمن اللائحة التي أصدرها مجلس الإدارة بقراره
 رقم ١ لسنة ١٩٧٢ ، ما يخالف ذلك ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه ليس
 في قرار إنشاء المركز أية شرائط خاصة لمن يشغل وظيفة المدير المتفرغ به
 بل أنه على ما سبق أن قضت به المحكمة الإدارية العليا في حكمها جلسية
 ١٩٨٣/١١/٢١ في الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٢٦ ق ، لم يشترط الحصول
 على الدكتوراه لشغل هذه الوظيفة . وقد وردت هذه الوظيفة في ميزانية المركز
 على أنه مقرر لها درجة وكيل وزارة ، وهي من درجات قانون العاملين المدنيين
 بالدولة ولم يتغير الوضع بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦ لسنة
 ١٩٨٠ باعتباره هذا المركز من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون
 رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية ،
 إلا أن هذا القرار يعد أن قضى بذلك بنص المادة (الاولى منه) نص في المادة
 ٢ على أن تحدد الوظائف العلمية بالمركز وتعامل مع وظائف أعضاء هيئة
 التدريس والوظائف المعاونة لها الواردة في جدول المرتبات والبدلات الملحق
 بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات وفقا للجدول المرفق
 بهذا القرار ويعين المشتغلون بالبحث العلمي في المركز في الوظائف الجديدة متى
 توافرت في شأنهم شروط شغل الوظائف الجامعية المعادلة لها ، طبقا لأحكام
 القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . وتضمن الجدول المرافق للقرار معادلة الوظائف
 العلمية بالمركز ، وهي كما وردت في وظائف كبار باحثين ، باحث أول ، باحث
 ثان ، باحث ثالث ، مساعد باحث ، بوظائف هيئات التدريس المعادلة لها فيه ،
 وهي على التوالي استاذ ، استاذ مساعد ، مدرس ، مدرس مساعد ، معيد ولم
 يتضمن الجدول وظيفة مدير المركز ، ولا يتضمن تبعاً بمعادلتها في الخصوص .

وُنصت المادة ٣ على أن تسرى على شاغلي الوظائف العلمية القواعد الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وتسرى على غيرهم من العاملين الاحكام الواردة في قانون العاملين المدنيين بالدولة . ومن ثم بقيت وظيفة المدير المتفرغ على وصلها قبله . من حيث اعتبارها وظيفة قائمة على رأس وظائف المركز ولا تندرج في عداد وظائف المشتغلين بالبحث فيه وبحكمها لذلك الاحكام الواردة في قانون العاملين المدنيين بالدولة ، ولا تسرى تبعاً في شأنها احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات المشار اليه ، ولهذا وردت الوظيفة من بعده في ميزانية المركز على أنها ضمن الوظائف العليا ، ومقرر لها درجة وكيل وزارة ، بفئتها وربطها المالي في قانون العاملين المدنيين بالدولة بمها ميزانية ١٩٨٣/٨٢ وليس في قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي الصادر برقم ١ بتاريخ ١١/٥/١٩٨١ بصفته رئيساً لمجلس إدارة المركز القومي للبحوث التربوية الذي تضمن أن تسرى احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ السالف الاشارة اليه على مدير المركز والباحثين العلميين في القطاعات الواردة به لان ذلك مما لا يقتضى أن يعتبر من شاغلي الوظائف العلمية التي جرت معادلتها بهذا القرار ، ولا يكون ذلك بما يتضمنه من اضافة لها الا بقرار من مصدر القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ، رئيس الجمهورية طبقاً لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية .

ومن حيث أن لما كان ذلك وكان المطعون ضده قد عين مديراً للمركز القومي للبحوث التربوية في ٢/٨/١٩٨٢ في درجة وكيل وزارة المقررة لها وهي وظيفة لا يسرى في شأنها احكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ اذ هو مقصور على شاغلي وظائف الباحثين العلميين بالمجلس لئانه وفقاً لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنتهى خدمته ببلوغ السن المقررة لترك الخدمة (م ٩٤) وهي سن الستين ولا يفيد مما تضمنه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه في المادتين ١١٣ و ١٢١ من أنه اذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن ، سن انتهاء الخدمة بالنسبة اليهم أيضاً وهي الستين خلال العام الجامعى فانه يبقى الى

نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية وانه مع مراعاة ذلك يبقى
بصفة شخصية في ذات الكلية او المعهد جميع من بلغوا سن انتهاء الخدمة
ويصبحون اساتذة متفرغين حتى سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا
عدم الاستمرار في العمل ومن اجل ذلك ، فان انتهاء خدمته كمدير متفرغ للمركز
اعتباراً من ١٩٨٣/٩/١٢ تاريخ بلوغه سن الستين ، بالقرار التنفيذي الصادر
في ١٩٨٣/١٠/١٠ بذلك صحيحاً ولا يكون ثمة من اساس لطلبه الغاء هذا
القرار ، لما رتبته عليه من طلب الغاء القرار في ١٩٨٣/٩/١٢ فيما تضمنته
من نخب الدكتور مدير المركز . او طلبه تقريراً احقيقته في البقاء
في الخدمة حتى سن الخامسة والستين في وظيفة استاذ متفرغ بالمركز . او
مستشار له وكلاهما تبع لطلبه الاول واثّر من آثاره الجانبية اليه . ومن ثم
ملاحق منهما تبعاً ، اذ ذلك لا يغير كما تقدم من حكم المادة ١٢١ من قانون
الجامعات سالف البيان . ومن اجل ذلك تكون دعواه في غير محلها ، مما
يتعين معه رفضها ، واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فانه يكون قد
خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، فيتعين لذلك الغاءه ورفض
الدعوى .

ومن حيث انه لكل ما تقدم ، يتعين القضاء بقبول الطعن شكلاً وفي
الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض دعوى المطعون ضده والزامه
المصروفات .

(طعن ٣٠٦٩ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٩/١/٣١) .

ثالثاً — مركز البحوث الزراعية

قائمة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء مركز البحوث الزراعية — القانون رقم ٦٩ لسنة ٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ في شأن مركز البحوث الزراعية .

مركز البحوث الزراعية هيئة عامة تمارس نشاطاً علمياً ولها شخصية اعتبارية وتتبع وزير الزراعة — يتولى مجلس إدارة المركز إصدار اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين بالمركز وترقيتهم ونظم وندهم وأعارتهم وإنهاء خدمتهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم — قانون الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ يسرى على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ ومن بينها مركز البحوث الزراعية — تطبيق النصوص المنظمة للتأديب بقانون تنظيم الجامعات على شاغلي الوظائف العلمية بمركز البحوث الزراعية منوطه صدور قرار رئيس الجمهورية باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

الحكمة :

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء مركز البحوث الزراعية ونص

في المادة (١) منه على ما يأتي : « تنشأ هيئة عامة تمارس نشاطا علميا تسمى « مركز البحوث الزراعية » تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزارة الزراعة » .

وتنص في المادة (٣) على ما يأتي : « يتقل من وزارة الزراعة الى مركز البحوث الزراعية : الجهات المبينة بعدد ميزانياتها والمعاملين بها بوظائفهم ودرجاتهم وكل ما يتبع هذه الجهات من اراضي ومباني ومثلثات والآلات واخوانا واجهزة وحيوانات وخلافه وهذه الجهات هي :

... ..

وتنص في المادة (٨) على ما يأتي : « يتولى مجلس ادارة المركز الاشراف على الأجهزة التابعة له او الملحقة به وتصرف امورها ووضع السياسة العامة التي تدير عليها وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الأغراض التي قام من اجلها المركز ويتولى على الاخص ما يأتي :

.....

٢ - اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين بالمركز وتوظيفهم وتكليفهم ونقصهم وانقضاءهم وانتهاء خدمتهم وتحديد مرتباتهم ومكافاتهم ومعاشاتهم .

... ..

ويتاريخ ١٤ من اغسطس سنة ١٩٧٣ صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية وتنص في المادة (١) على ما يأتي : « تسري احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق وذلك في حدود طبقا لقواعد الواردة في المواد التالية » .

وتنص في المادة (٢) على ما يأتي : « تضمر بقرار من رئيس الجمهورية بالجدول المرفق بالقانون .

وتنص في المادة (٢) على ما يأتي : « تضمر بقرار من رئيس الجمهورية بالجدول المرفق بالقانون .

وتشتمل هذه اللائحة على القواعد المنظمة لما يلي :

(١) ٤ ٤ ٤

(ب) القواعد التي تسرى على المؤسسة من بين الاحكام الواردة بنصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وتحديد السلطات والاختصاصات الواردة بهذه النصوص او المخولة للمجالس والقيادات المسبولة بالمؤسسة العملية وتوزيعها طبقا للهيكل التنظيمي لها .

(ج) ٤ ٤ ٤

وتسرى فيما لم يرد فيه نص في هذه اللوائح التنفيذية على شأغلى الوظائف العملية القواعد الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وتسرى على غيرهم من العاملين الاحكام المقررة في القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المحليين بالدولة » .

ونص في المادة (٤) على انه : « الى ان تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون يستمر العمل بالقواعد المطبقة حاليا في شأن الجهات المنصوص عليها في المادة (١) فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون » .

ونص في المادة (٥) منه على ما ياتي : « يلغى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا المشاي اليه ومع ذلك يستمر العمل باللائحة والقواعد المطبقة حاليا على هذه المؤسسات الى ان تحدد بصفة نهائية الاوضاع الخاصة بها والعاملين فيها » .

وبتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٨٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ في شأن مركز البحوث الزراعية ونص في المادة (٤٧) على ما ياتي : « يتولى التحقيق فيما قد ينسب الى اعضاء هيئة البحوث عضو من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس بناء على طلب مدير المركز على ان يراعى الاقل درجة من يجرى التحقيق من درجة من يتم

التحقيق معه ويتم التحقيق بناء على طلب مدير المركز أو من ينيبه من وكلائه ويقدم بنتيجة التحقيق تقريرا الى مدير المركز أو من ينيبه ، وللمدير المركز أو من ينيبه بعد الاطلاع على التقرير أن يحفظ التحقيق أو أن يأمر بالاحالة الى مجلس التأديب أو أن يكتفى بتوقيع جزاء في حدود ما تقررره المادة (١١٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم الجامعات » .

وينص في المادة (٢٤٨) على ما يأتي : « تكون مساهمة جميع أعضاء هيئة البحوث ايام مجلس تأديب يشكل من :

١ - وكيل المركز رئيسا

٢ - مستشار من مجلس الدولة ينتخب سنويا

٣ - أحد مديري المعاهد يعينه مجلس المركز سنويا

ومن حيث ان الاستفادة مما تقدم ان مركز البحوث الزراعية انشئ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٥ لسنة ١٩٧١ كهيئة عامة تبارس نشاطا علميا وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الزراعة ويتولى مجلس ادارة المركز اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين بالمركز وترقيتهم ونقلهم وندبهم واعارتهم وانهاء خدمتهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وطبقا لقانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تسرى على موظفي وعمل الهيئات العامة احكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر باتشاء الهيئة او اللوائح التي يضعها مجلس الادارة .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية وتضى بسريان احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق ومن بينها « مركز البحوث الزراعية » وذلك في الحدود وطبقا للقواعد الواردة في مواد هذا القانون . وقد خول القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المستشار اليه رئيس الجمهورية اصدار اللائحة التنفيذية

للمؤسسة العلمية الخاضعة لأحكام هذا القانون بناء على ما يعرضه الوزير المختص وعلى ما يقترحه المجلس الخاص بالمؤسسة العلمية وتشتمل هذه اللائحة على القواعد التي تسري على المؤسسة من بين الأحكام الواردة بنصوص قانون تنظيم الجامعات المشار اليه وتحديد السلطات والاختصاصات الواردة بهذه النصوص . وإلى أن تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون يستمر العمل بالقواعد المطبقة حاليا بالمؤسسة « مركز البحوث الزراعية » فيما لا يتعارض مع أحكامه .

فيمى كان ذلك فإن تطبيق النصوص المنظمة للتأديب بقانون تنظيم الجامعات على شاغلي الوظائف العلمية بمركز البحوث الزراعية ، مناطه صدور قرار رئيس الجمهورية باللائحة التنفيذية لهذا القانون . واذ أخذ الحكم المطعون فيه بغير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأييده .

وإن كان ذلك هو حكم القانون إلا أنه بعد صدور الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٨٣ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ في شأن مركز البحوث الزراعية متفهما لتنظيم الأحكام المتعلقة بالتحقيق والمساعدة لامضاء هيئة البحوث بالمركز انتشارا إليه ناطقا على أن تكون مساعدة جميع أعضاء هيئة البحوث أمام مجلس تأديب يشكل على النحو الوارد به ، ومن ثم فقد أصبحت المحكمة التأديبية غير مختصة بتأديبهم ولا محل بالتالي لاحالة الاوراق الى المحكمة التأديبية لمحاكمة السيد الدكتور عما نسب اليه بتقرير الاتهام ، إذ إن مركزه القانوني في شأن محاكمته يظل معلقا الى أن يفصل في الطعن البراءة بصور هذا الحكم ، ومن ثم فإن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه تسري على حالته برائر حال مباشر بحيث لا تجوز مساعدته إلا أمام مجلس التأديب المختص واذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه يعمين والحال كذلك الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضا .

طعن ١٧٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٩)

مقابلة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

قرر مدير مركز البحوث الزراعية رقم ٤١١ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط وقواعد منح الحوافز قد حدد شرائح منح الحوافز ومستويات الزيادة المحققة في الانجازات الفعلية - حدد هذا القرار ضوابط منح هذه الحوافز - تصد الجداول المرفقة للقرار وبخاصة بمعدلات الاداء جزاء من هذا القرار :

المحكمة :

ومن حيث ان قرار مدير مركز البحوث الزراعية رقم ١٤١٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن شروط وقواعد منح الحوافز ، تصد بحيد في البتة والبيع لجهة شرائح الحوافز ومستويات الزيادة المحققة في الانجازات الفعلية ووجدت في البند الخامس ضوابط منح هذه الحوافز ، ونص في البند الثامن على ان الجداول المرفقة للقرار وبخاصة بمعدلات الاداء من هذا القرار

ومن حيث ان الجداول المرفقة بالقرار المشار اليه ختمت وظيفية « فنى زراعى » التى يشغلها الطامن بضوابط بلها اقلية من مصلح الاداء العادى ٣٠ تجربة شهريا ، وان من يستحق ١٥ ٪ حافز يشترط ان يحقق ٣٥ تجربة شهريا ومن يستحق ٢٠ ٪ حافز يشترط ان يحقق ٤٠ تجربة شهريا ، ومن يمنح ٢٥ ٪ حافز يشترط ان يقق معدل اداء شهري بواقع ٥٠ تجربة شهريا .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطامن لم يحقق مستويات الزيادة في الانجازات المحققة عن المعدل سواء بنسبة ٣٠ ٪ او ٤٠ ٪ او ٥٠ ٪ اى لم يتم بعمل ٣٥ تجربة او ٤٠ تجربة او ٥٠ تجربة حتى يستحق الحاضر باى نسبة من نسبة سواء ١٥ ٪ او ٢٠ ٪ او ٢٥ ٪ ، فهو لم يحقق معدل الاداء العادى والذى حدده القرار رقم ١٤١١ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بثلاثين

تجربة شهرية ، حيث عمل خلال هذه الفترة بقسم بحوث الدواجن ، الا انه رفض التنفيذ ، ثم الحق بكتبه المركز واقتصر عمله على تبويب وتلخيص التقارير الفنية الشهرية والسنوية ، وتجميع ما يخص المعهد من السجلات فضلا على عدم مواظبته على الحضور بما يحقق نسبة الحضور التي يستحق عنها الحافز .

ومن حيث ان القول بأن جهة الادارة اقرت بحق الطامن في الحوافز التي يطالب بها ، بمقتضى محضر صلح قدم الطامن صورة منه ، فانه فضلا من انه لم يتضمن اقرارا بحق الطامن في الحوافز ، بل فقط تعويضه عن حوافز ١٩٨٥/٨٤ ، فهو لا يفيد شيئا ، اذ لو انصرفت بنسبة الادارة الى تصرف الحوافز له لاصدرت قرارا صريحا بذلك ، او اثبتت ذلك أمام المحكمة ، وما كان لجهة الادارة ان تمنح الطامن حوافزا على خلاف القواعد والضوابط والشروط التي وضعتها للكتابة ولم تثبت بحق الطامن .

ومن حيث ان التمسك بتقارير سنوية بمرتبة ممتاز لا تثبات احقيقته في الحوافز فانه لا سند لهذا السبب من الطمن ، اذ لكل من ضوابط الحوافز وضوابط التقارير مجالها ولها سببها ، والا ما كانت هناك حاجة لضوابط خاصة باستحقاق الحوافز .

ومن حيث ان الحكم الطعين قضى بهذا النظر في شق الدعوى الخاص باستحقاق الحوافز فيكون قد قام على سند صحيح مما يتعين معه رفض الطعن في هذا الشق » .

« طعن ٣٢٨٣ لسنة ٣٤ في جلسة ١٢/٣٠/١٩٩٠ » .

مساجد اہلیہ

قاموس رقم (٢٣٧)

المبدأ :

ضم المساجد الإهلية لوزارة الأوقاف لا يؤدي تلقائيا إلى نشوء علاقة وظيفية مباشرة بين العاملين بهذه المساجد ووزارة الأوقاف بحيث يصبحون من عملها - تعيين هؤلاء العاملين في الفئات التي تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم أمر جوازى للإدارة مقيد بتوافر الشروط المنصوص عليها في قرار وزير الأوقاف رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ في شأن شروط تعيين العاملين بالمساجد التي تضم إلى وزارة الأوقاف .

المحكمة :

ينص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة في مادته الأولى على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، يعنى العاملون في المساجد التي سلمت أو تسلم لوزارة الأوقاف مستقبلا من شرطى اجتياز الامتحان واللياقة الطبية، ويكون تعيين العاملين في هذه المساجد الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قرار وزير الأوقاف على ميزانية الوزارة في الفئات التي تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم » كما نصت المادة الثانية من القانون ذاته على أن « يصدر وزير الأوقاف القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون » وتنفيذا لذلك صدر قرار نائب رئيس الوزراء للشئون الدينية ووزير الأوقاف رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن شروط تعيين العاملين بالمساجد التي تضم إلى وزارة الأوقاف ونص في مادته الأولى على أن يعين لكل مسجد يضم إلى الوزارة معيّن شعائر وخادمان . . . » ونص في مادته الثانية على أن « على

العاملين بالمساجد الذين تنطبق عليهم احكام القرار ان يستوفوا مسوغات تعيينهم خلال سنة على الاكثر من تاريخ ضم المسجد الذين يعملون فيه من تاريخ صدور هذا القرار الوزارى ايها اقرى .

ومن حيث ان المستفاد من النصوص المتقدمة ان المشرع مند ضم المساجد الاهلية لوزارة الاوقاف راعى ظروف العاملين بهذه المساجد الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قرار وزير الاوقاف ، فاعفاهم من شرطى اجتياز الامتحان واللياقة الطبية عند تعيينهم في الفئات التى تنفق ومؤهلاتهم العلمية او صلاحيتهم ، ومعنى ذلك ان عيين هؤلاء العاملين في هذه الفئات ليس امرا تلقائيا وجوبا على جهة الادارة وانما هو امر جوازى للادارة . ومقيد بتوافر الشروط المنصوص عليها في قرار وزير الاوقاف حتى يمكن النظر في تعيينهم على ميزانية الوزارة في الفئات التى تنفق مع مؤهلاتهم او صلاحيتهم ، فضم المسجد الاهلى الى وزارة الاوقاف لا يؤدى تلقائيا الى نشوء علاقة وظيفية مباشرة بين العاملين بالمسجد ووزارة الاوقاف بحيث يصبحون من عمالها وتنطبق عليهم قوانين التوظيف كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه بل لابد من صدور قرار ادارى من السلطة المختصة بالوزارة بتعيين المسمى واقترانه من العاملين بالمساجد الاهلية التى خست للوزارة في الفئات التى تنفق ومؤهلاتهم العلمية او صلاحيتهم بحيث لا تنشأ العلاقة الوظيفية الا اعتبارا من تاريخ صدور القرار الادارى بتعيينهم . ومن البديهي ان هذا القرار لا يصدر الا بمعد توافر الاعتمادات المالية اللازمة في الميزانية .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان ضم المسجد الذى يعمل به المطعون ضده الى وزارة الاوقاف لا يترتب عليه اعتباره معينا بحكم القانون بل لابد من صدور قرار ادارى من الوزارة بتعيينه بمعد توافر الشروط المنصوص عليها في قرار وزير الاوقاف وتوافر الاعتماد المالى اللازم لذلك ، وبناء على ذلك فان المطعون ضده لا يعتبر معينا بخدمة وزارة الاوقاف بقوة القسائون . .

(جلسة ١٥٩١ لسنة ٢٩ ق. - جلسة ١٣٨٦/١/٢٦ ع. .)

المبدأ :

المادة الأولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة مفادها — يكون تعيين العاملين في المساجد الإهلية التي سلمت أو تسلم لوزارة الأوقاف على ميزانية هذه الوزارة في الفئات التي تنفق مع مؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم — يجب أن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار وزير الأوقاف الصادر تنفيذا لأحكام المادة الأولى — فيها عدا شرطى الامتحان واللياقة الطبية — تعيين هؤلاء العاملين طبقاً لتلك الأحكام لا يتم تلقائياً وبقوة القانون يلزم أن يصدر به قرار من السلطة المختصة بالتعيين — يكون ذلك بالنسبة لمن تتوافر فيهم الشروط المقررة — يكون للجهة الإدارية سلطة تقديرية في ذلك — فلا يستند العامل حقه في التعيين من القانون مباشرة بحيث يعتبر معيناً بصفة تلقائية بمجرد ضم المسجد للوزارة .

المحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى يحكم واقعة النزاع ينص في المادة الأولى منه على أنه : « استثناء من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وبعض العاملين في المساجد التي سلمت أو تسلم لوزارة الأوقاف من شرطى اجتياز الامتحان واللياقة الطبية ويكون تعيين العاملين في هذه المساجد الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قرار وزير الأوقاف على ميزانية الوزارة في الفئات التي تنفق مع مؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم » .

ومن حيث أن مفاد أحكام هذه المادة أن يكون تعيين العاملين في المساجد الإهلية التي سلمت أو تسلم لوزارة الأوقاف على ميزانية هذه

الوزارة في الفئات التي تتلق مع مؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم وبراعة أن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في نظام العاملين المتنيين بالدولة وقرار وزير الاوقاف الصادر تنفيذا لاحكام المادة آتمة البيان وذلك فيما عدا شرطى الامتحان واللياقة الطبية اللذين اعنى المشرع منهما صراحة وعلى ذلك فان تعيين هؤلاء العاملين ومن بينهم المطعون ضده طبقا لتلك الاحكام لا يتم تلقائيا وبقوة القانون دائما وانما يلزم أن يصدر به قرار من السلطة المختصة بالتعيين وأن يكون ذلك بالنسبة لمن تتوافر فيهم الشروط المقررة حسبما سلف ذكره وهو أمر ترخص فيه جهة الادارة بسلطتها التقديرية ولا يعتمد العامل حقه في التعيين من القانون مباشرة بحيث يعتبر معينا بصفة تلقائية بمجرد ضم المسجد للوزارة وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث أنه على مقتضى هذا النظر فان قيام الوزارة بضم المسجد الذى يعمل به المطعون ضده (مسجد الاهالى بناحية عزبة لطيف) وتسليمه بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٠ على ما هو ثابت في الاوراق لا يترتب للمطعون ضده حقا في التعيين في الوزارة مستندا من القانون مباشرة وانما الامر في هذا الصدد يدخل في نطاق السلطة التقديرية للجهة الادارية ومن ثم تضى مطالبة المطعون ضده بالتعيين في الدرجة العاشرة وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية اعتبارا من تاريخ تسلم الوزارة المسجد لماقده لسفدها من القانون حقيقة برغمضا ، واذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر في قضائه فانه يكون قد جاء على خلاف احكام القانون وشابه الفطأ في تطبيقه وتؤيله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفناء الحكم المطعون فيه وبرفض الدسوى والزام المدعى المصروفات من درجتى التقاضى » .

(طعن ١٧٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢) .

مساعدات اجنبية

قاموس رقم (٢٣٩)

المبدأ :

فائض الأموال الذى تحققه اللجنة العامة للمساعدات الأجنبية
يعتبر مالا عاما ومن ثم يؤول الى الخزانة العامة .

التفويض :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لنفسى المستوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١/٢٥/١٩٨٧ فتبينت ان لاموال اللجنة العامة
للمساعدات الخارجية مصادر ثلاثة اولها مقابل الخدمات التى تؤديها
للجهات المستفيدة من المعونات الاجنبية نظير عمليات التخليص والاستلام
والنقل لمواد المعونة وثانيها هابش الربح الذى تحصل عليه هذه
اللجنة مقابل بيع مواد المعونة المستفنى عنها لصالح الجهات المستفيدة
واخيرا الايرادات الناتجة عن استغلال الحصيد النشئة عن المصدرين
السابقين في اقامة المخازن وتأجير المكاتب واستغلال وسائل النقل
المملوكة لها وغيرها من سائر الاعمال الاخرى . ولما كان مجلس الوزراء
قد قرر بجلسته المنعقدة في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ « ان تتولى وزارة
الحربية استلام كميات الاغذية المتفق عليها مع الحكومة الامريكية طبقا
لبرنامج النقطة الرابعة مع تأليف لجنة من مندوبين عن وزارات
الصحة العمومية والزراعة والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية والتجارة
والصناعة والتبوين والحربية والمالية والاقتصاد وذلك لوضع سياسة
استهلاك هذه الكميات بحيث لا تؤثر على الانتاج المحلى واسعاره » وتنص
المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٢ لسنة ١٩٦٩ على ان يشكل
مجلس ادارة للجنة العامة للمساعدات الخارجية على الوجه الاتى : وزير
التبوين والتجارة الداخلية رئيسا » وتنص المادة الثانية من ذات

القرار على أن « تتبع اللجنة في انظمتها المالية والإدارية طرق الإدارة المناسبة للغرض الذى أنشئت من أجله دون التقيد بالنظم الحكومية مع عدم الإخلال بوظيفة الجهاز المركزى للحسابات على الحساب الختامى والميزانية الخاصة بها . . . » وينص البند ثالثا من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥٥ لسنة ١٩٧٤ بالموافقة على اتفاقية المعونة بين حكومة جمهورية مصر العربية وهيئة الاغاثة الكاثوليكية على انه « . . . ستقم هيئة الاغاثة الكاثوليكية بالآتى :

٢ - عمل ترقيات شحن وتسليم هذه المواد فى موانئ الدخول المحددة بجمهورية مصر العربية ونقل حيازتها الى اللجنة العامة للمساعدات الخيرية الاجنبية فى مناطق تخزين بالميناء لنقلها بمعرفتها الى مخازن رئيسية لتوزيعها طبقا للخططة الموضوعة بالاشتراك بين اللجنة العامة وهيئة الاغاثة الكاثوليكية او لتسليمها الى الجهات المرسله اليها . ومن المفهوم ان هيئة الاغاثة الكاثوليكية ستحتفظ بحق ملكية هذه المواد الواردة الى ان يتم التوزيع النهائى على المستفيدين وتنص الفقرة الثالثة من البند ثالثا من قرار رئيس امجهورية رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن الموافقة على الاتفاقية الاساسية بين حكومة جمهورية مصر العربية والجمعية التعاونية للمعونات الامريكية لاتحاد العالم (كبر) الموقع عليها بالقاهرة فى ٢٧/٧/١٩٧٦ على انه « . . . كما هو متعارف عليه سوف تظل (كبر) هى المالكة للامدادات المشار اليها حتى يتم تسليمها بالفعل الى المستفيد النهائى المقرر توزيعها عليه . . . » وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٩ بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التموين والتجارة الداخلية على أن « للوزارة فى سبيل تحقيق اغراضها أن تقوم بالآتى . . . (١١) قبول المعونات من الهيئات الاجنبية والدولية والاشراف على توزيعها ومتابعة اعمال اللجنة العامة للمساعدات الخيرية الاجنبية وتوجيهها . . » .

وبين من تقصى المراحل التى مرت بها اللجنة العامة للمساعدات الخيرية انها قد أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء عام ١٩٥٤ من مندوبى

بعض الوزارات لتتولى استلام الاغذية المتلق عليها مع الحكومة الامريكينة ووضع سياسة لاستهلاك هذه الاغذية بما لا يؤثر على الانتاج المحلى وأسعاره وقد عدل تشكيل هذه اللجنة عدة مرات ثم أطلق عليها اسم « اللجنة العامة للمساعدات الخارجية » وعهد اليها بالعديد من الاختصاصات فيما يتعلق باستلام المعونات الواردة من الخارج وتوزيعها بالاشتراك مع المنظمات المتبرمة طبقا للخطة الموضوعة أو تسليمها للجهات المرسله اليها وقد ظلت هذه اللجنة تابعة لوزارة الحرية الى أن نيط الاشراف عليها بوزير التموين الذى شغل منصب رئيس مجلس ادارتها بمقتضى القرارين الجمهوريين رقمى ٩٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقد صدر اخيرا قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه وعهد الى وزارة التموين بمتابعة اعمال اللجنة العامة للمساعدات الاجنبية وتوجيهها ومن ثم لا تعدو هذه اللجنة أن تكون جهازا حكوميا يتولى القيام بالاختصاصات والمهام المنوطة به وفقا للقرارات المنظمة له واذ كان الثابت وفقا للمستقر عليه أن الاصل فى ملكية الدولة والهيئات العامة والاجهزة التابعة لها أنها ملكية عامة لانها تقوم اساسا على تحقيق الخدمة العامة ومن ثم تعتبر اموال اللجنة المشار اليها سواء المتحصلة من مقابل الخدمات التى تؤديها للجهات المستفيدة من المعونات الاجنبية أو من هابس الربح الذى تحصل عليه مقابل بيع المعونات المستغنى عنها للجهات المرسله اليها اموالا عامة يسرى عليها مايسرى على المال العام من احكام . كما يعتبر مالا عاما ايضا ذلك الناتج المتحصل من استغلال الحصيلة السابقة فى سائر المشروعات المخططة التى تقوم بها اللجنة المذكورة باعتباره ايرادا متولدا عن استثمار مال عام يأخذ طبيعته ويسرى عليه مايسرى على المال المستثمر من احكام ، ولا يغير من ذلك أن هذه اللجنة لا تخضع فى انظمتها المالية وطرق ادارتها لقواعد المحاسبة الحكومية وان مواد المعونة الواردة من الخارج تظل وفقا للاتفاقية المبرمة فى هذا الشأن على ملكية الهيئات المتبرمة الى أن يتم توزيعها على المستفيد النهائي ذلك أن عدم خضوع اللجنة لقواعد المحاسبة شأنها فى ذلك شأن بعض الهيئات العامة . يرجع الى رقبة المشرع فى تحريرها من هذه القواعد ولكن ليس معنى ذلك

نفى صفة المال العام من ناتج نشاطها . كما أن بقاء مواد المعونة على ملكية الهيئات المتبرعة الى أن يتم توزيعها غير مفتاح في هذا الشأن إذ أنه لا خلاف على ان ملكية هذه المواد تبقى على ملكية المتبرع ولكن ناتج قوام اللجنة بنشاطها بالنسبة لهذه المواد هو الذي يعد من الاموال العامة ، يؤكد ذلك ان المتبرع قد اخضع ميزانية هذه اللجنة وحسابها الختامى لرقابة الجهاز المركزى للحسابات .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مائض الاموال الذى تحققه اللجنة العامة للمساعدات الاجنبية يعتبر مالا عاما بما يترقب على ذلك من آثار .

(ملف ٣٥/١/٥٨ — جلسة ٨٧/١١/٢٥)

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات (حيسن الفكهاني - محام) خلال ما يقرب من نصف قرن

اولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة المبالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية « الجزء الاول والثاني والثالث » .
- ٢ - المدونة المبالية في قوانين اصابات العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٤ - ملحق المدونة المبالية في قوانين العمل .
- ٥ - ملحق المدونة المبالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة المبالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ الف صفحة)
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحاكم ، وعلى راسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ الف صفحة)
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحاكم ، وعلى راسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٢ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها : (المراجع الأمريكية والأوربية) .

٥ - موسوعة المصادر الحديثة للدول العربية : (٢ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٥٥) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) . (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ - الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء وافقه للحول القمرية : (٣٣٠ جزء) . وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة بموضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) ويتضمن شرحا أميناً للنصوص بهذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة)

وتتضمن عرضاً أجبدياً لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحواجز : (أربعة أجزاء - ٣

آلاف صفحة) وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الحواجز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلداً -

٢٠ ألف صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيباً موضوعياً وإجبدياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (٣ أجزاء)

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (أربعة أجزاء)

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٥ - التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربي : (ستة

أجزاء) ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣) .

١٦ - التعليق على القانون الجنائي المغربي : (ثلاثة أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الاولى ١٩٩٣) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدى) .

١٨ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترتها محكة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٤١ جزء مع الفهارس) .

(الاصدار الجنائى ٢٨ جزء + الفهرس)

(الاصدار المدنى ٢٣ جزء + الفهرس)

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى — محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى — القاهرة

